

أزمة إحتلال العراق للكويت

المحددات - التفاعلات - النتائج

دكتور

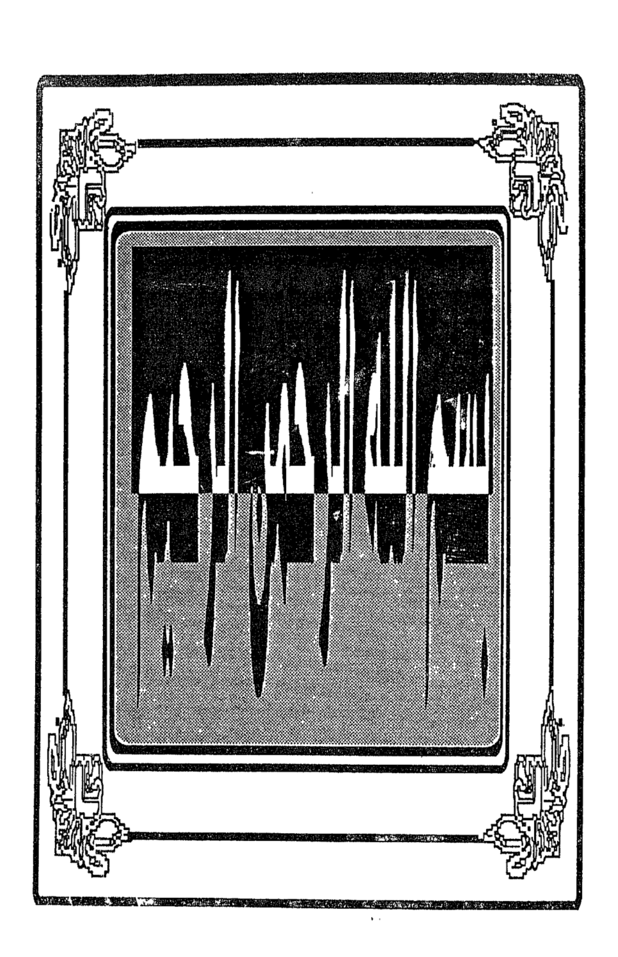
محمود وهيب السيد

١٩٩٥

الناشر
دار النهضة العربية

أزمة إحتلال العراق للكويت
المحددات - التداعيات - النتائج

دكتور
محمود وهيب السيد




أهداء
إلى روح والدى الطاهرة...
أسكنه الله فسيح جناته
إلى والدتى الفاضلة...
بصبرها وتشجيعها لى...
أطال الله عمرها
أهدى هذا البحث
الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

«قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم»

صدق الله العظيم

يسجد الباحث لله شاكرا علي نعمه التي أتمها عليه بمنحه العزيمة و الصبر لاتمام هذا البحث - ويطيب له أن يتقدم بالشكر و الإمتنان للأستاذ الدكتورة / **حورية شفيق بسيوني** رئيس قسم القانون و العلوم السياسية بالكلية علي تفضلها الكريم بالموافقة علي الإشراف و التوجيه و الإرشاد لهذا البحث الذي كان له الفضل الأكبر في إظهاره بهذا الشكل الذي نأمل أن يحظي بالقبول وعلي رئاستها للجنة المناقشة و الحكم علي هذه الرسالة.

ويتوجه بعظيم الشكر و فائق الإمتنان لـ ســـتاذ الإنســـان و العالم الدكتور **السيد عليوه** أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان على تفضله الكريم بالقبول بالمشاركه فى لجنة الحكم و المناقشة لهذا البحث رغم إهتمامات سيادته العديده التى لا تدع له وقتا لغيرها .

كما يتشرف الباحث بان يتقدم بجزيل الشكر و خالص التقدير للأستاذ الدكتور **على صادق** علي قبوله الكريم المشاركة في لجنة المناقشة و الحكم علي الرسالة بالرغم من كثرة مشاغله وضيق وقته.

كما يسعد الباحث أيضا أن يتقدم بعظيم شكره وتقديره و إعتزازه للأستاذ الفاضل الدكتور / **جمال على زهران** المشرف وعضو لجنة المناقشة الذي كان لي خير عون.

ويتقدم الباحث بالشكر لكل من عاونه في إتمام هذا البحث ، ويخص بالشكر السادة الزملاء و الباحثين بالكلية و العاملين بمكتبات كلية التجارة - جامعة قناة السويس ، وكلية التجارة - ة الإسكندرية وكلية الإقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ومكتبة الأهرام

الفهرس

أولا : موضوع البحث :

إذا كان إجتياح القوات العراقيه للكويت فى الثانى من أغسطس وإحتلالها وإدعاء العراق بأحقيته لهذا الإقليم الغنى بثرواته البتروليه وموقعه الساحلى الفريد، قد فجر أزمه محليه وعالميه خطيره ، دفعت المنطقه والعالم الكثير من أجل حلها ، إلا أن الأهميه الكبرى لهذه الأزمه تنبع من حدوثها فى ظل أوضاع محليه وعالميه كان لها الفضل والأثر المباشر فى ظهورها وأيضا فى تطورها وحلها وفق الصوره التى إنتهت إليها . فقد حدثت هذه الأزمه فى ظل أوضاع عربيه تميزت بقدر كبير من التفاهم والتعاون بين الحكومات ، حيث أنشئت مجالس التعاون العربيه التى كان من المأمول أن تصبح بداية الطريق إلى التعاون الأعم والأشمل بين جميع الدول العربيه ، كما أعيدت العلاقات الدبلوماسيه بين معظم الحكومات العربيه وجمهورية مصر العربيه التى كانت قد قطعت بسبب توقيع الأخيره على معاهدة كامب ديفيد ، ووافق مجلس جامعة الدول العربيه على عودتها لمباشرة عملها بالمقر الدائم لها بالقاهره . كما تصاعدت انتفاضه الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينيه المحتله بنجاح كبير لتعلن أن القضيه الفلسطينيه لم يغلق ملفها بعد . وقد تزامن ذلك مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينيه – لأول مره – بمظهر الداعى للسلام باعلان عن قيام دولة فلسطين رسميا والإعلان عن حدودها وأيضا الموافقه على إقامة سلام دائم مع دولة إسرائيل ، وإتفاق معظم الحكومات العربيه على معالجه لمشاكلهم الخارجيه وفق منظور يكاد يكون متفق عليه .

وفى غضون نفس هذه الفتره أعلنت بعض الحكومات العربيه عن عزمها على تطبيق نظام الحكم الديمقراطى فيها ، بل والبدء الفعلى فى السير فى هذا الإتجاه كالمملكه الأردنيه الهاشميه وجمهورية الجزائر ، إلا أن أغلب الحكومات العربيه ظلت على ماهى عليه حيث إستمر الحكم العسكرى فى بعضها أو سيطرة رموز الحزب الواحد على مقاليد الحكم فى البعض الآخر ، أو إستمرار الحكم الملكى المطلق فى البعض الآخر كدول شبه الجزيره العربيه مثلا . وإن بدأت بعض مظاهر الشورى تعلن عن الأخذ بها هناك.

وقد أصبحت هذه المرحله التى تمر بها الإنسانيه الآن بمثابة محطه يعاد فيها تكوين محاور القوى والتحالفات وفق مفاهيم ونظريات قدر لها أن توضع فى بوتقة الإختبار للوصول إلى أفضل الأسس وقواعد العلاقات والقوانين التى تحكم التحرك الدولى بين الدول وأيضا بين المنظمات العالميه للحقبه الزمنيه القادمه . وقد تجلى ذلك عند تصدى القوى العالميه لأزمة الخليج الثانيه من محاولة الإعتماد على مبدأ

الشرعيه الدوليه والقانونيه كأداه لتغطية تصرفاتها من خلال هيئة الأمم المتحده التى شحذت همتها وأصدرت العديد من القرارات الملزمه ، فهل سيكون الإلتجاء للشرعيه فى سبيل حل المشاكل الدوليه المستقبليه هو الإسلوب المميز للتصدى لها ؟ وهل هذا أيضا هو السبب الذى دفع العديد من القوى المحليه إلى محاولة التدخل بأى صوره فى أشكال الحل حتى تستطيع كل منها الحصول على دور بالخريطه السياسيه التى هى فى سبيلها الى إعادة التكوين أو حتى مجرد إثبات التواجد أو الفوز بالغنائم المرتقبه أوحتى دفع المضار .

ولقد تزامنت هذه الأزمه مع وضع سياسى فريد للولايات المتحده الأمريكيه لم تمر به من قبل منذ إنتهاء الحرب العالميه الثانيه تمثل فى الحقائق التاليه :-

1- إنتهاء التهديد الشيوعى الموجه من الشرق وإنفراط عقد المعسكر الشرقى وتحلل حلف وارسو كنتيجه منطقيه لبيروسترويكا وجلاسنوست جورباتشوف .

2- قرب الإعلان عن أوربا الموحده عام 1992 ، وترقب قيام كيان سياسى إقتصادى له ثقله المهدد للزعامه الأمريكيه المطلقه .

3- ظهور عملاقين إقتصاديين يهددان الهيمنه الإقتصاديه العالميه للدولار الأمريكى وهما ألمانيا الموحده واليابان .

4- تراكم معدلات العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الأمريكيه .

هذه الحيثيات الأربع دفعت بصانع القرار الأمريكى إلى محاولة البحث عن دور يعيد الوضع إلى ماكان عليه من قبل أزمة الخليج الثانيه ، حيث إتسم رد الفعل الأمريكى إزاء هذه الأزمه بالتعنت والإنفعال الزائدين حتى تثبت للكافه أنها مازالت اليد العليا القادره على إدارة مجريات الأمور . وهى بموقفها هذا تجيب على عدة تساؤلات ملحه :

- هل تسمح الولايات المتحده لدوله عربيه تتبع سياسه داخلية وخارجية ليست على وفاق معها بالإنتصار فى حربين ؟ مما يؤثر هذا الإحتلال العراقى على موازين القوى فى المنطقه.

- لقد إرتبطت المصالح الأمريكيه بأنظمة الحكم الخليجيه ، فهل تغض نظرها عن الخطر العراقى المحدق بتلك المنطقه ؟

- العراق الراديكالى المنتصر على إيران المتاجج عداءا لإسرائيل المتحرش بالمصالح الأمريكيه فى المنطقه - هل يفلت بغنيمته هذه دون أن يلقن درسا قاسيا يكون عبره له والآخرين ؟

- هل تغفل الولايات المتحده إنتهاكا صريحا لسيادة الدوله وهى رافعة شعار الديمقراطيه وحق الشعوب فى تقرير المصير ؟

– مما لاشك فيه أن الولايات المتحده والغرب عموما فى حاجه للبترول العربى بشروط ميسره وأسعار تحقق مصلحتها . وللحفاظ على هذا الهدف فيجب المحافظه على تفتيت الإنتاج البترولى مما يضعف من فرص الإحتكار فى تسويقه . فهل تقبل الولايات المتحده بسيطرة العراق المحتله للكويت على قرابة ربع الإنتاج العالمى من البترول ؟

يضاف إلى ذلك أن الرئيس الأمريكى جورج بوش كان يتطلع لفترة رئاسه ثانيه .. وأيضا إلى موافقة الناخب الأمريكى على مشروع القانون الجديد الذى يريد إصداره بشأن زيادة الضرائب . لذا كان من المنطقى أن ينتهز هذه الفرصه لتحسين صورته الداخليه . يضاف إلى ذلك إنتهاز المؤسسه العسكريه الأمريكيه لهذه الفرصه لتثبيت للمجتمع الأمريكى أنه مازال لها دور بارز رغم التطورات العالميه الجديده ، على نحو يبرر إستمرار تمتعها بمزاياها السابقه وميزانيتها السنويه . وهذا الوضع ينطبق أيضا على المؤسسه العسكريه بحلف شمال الأطلسى .

كل هذه الأسباب أسبغت على الموقف الأمريكى خصوصيه شديده أثرت بصوره مباشره على تطور الأحداث فى هذه الأزمه بالصوره التى إنتهت إليها من هزيمه للقوات العراقيه على أيدى قوات التحالف الدولى تحت الزعامة الأمريكيه .

وجدير بالذكر أن هذه الأزمه قد تفجرت فى وقت تخلى فيه المعسكر الشرقى عن أسواره العاليه وبدأ فى لفظ مفاهيمه ومعتقداته السابقه التى دافع عنها بإصرار مفضيا إلى إستقطاب الدول والحكومات ، وبالتالى إلى إنقسام العالم إلى معسكرين متنازعين متضاربين . وقد نتج عن لفظ هذه السياسات والمعتقدات شروع دول أوربا الشرقيه فى إعادة ترتيب أوضاعها الداخليه ، السياسيه والإقتصاديه ، حتى تتمكن من تحقيق الإستقرار اللازم للتنميه المأموله ، مما أدى إلى ظهور تصرفات وأفعال سادت علاقات الشرق بالغرب .. لم تأخذ بعد طابع التحديد والتمييز القاطعين . بقدر ماإتسمت بالتوتر وجس النوايا للحصول على المساعدات لدول الشرق ، مع حرص كلا الطرفين على إستمرار هذا التحول وإحداث ثماره المرجوه ، وبالتالى عدم الإنصياع إلى مامن شأنه تعكير هذا الود الجديد .

وفى هذه الفتره كان من الطبيعى أن تتغلب مشكلة العلاقات بين الشرق والغرب على العلاقه بين الشمال والجنوب والتى كانت محل الإهتمام السابق . وقد إهتم الغرب بالضيف القادم من الشرق بإعتباره من اهل البيت الأوروبى وفيه تكمن مصلحته العاجله . فإتسمت هذه الفتره بشعور قوى لدى القوى العظمى بعدم اهميه وتأثير دول العالم الثالث وخاصه دول الشرق الأوسط ، وايضا عدم اهميه مشاكله . فكان العدوان العراقى ، وفق هذا المفهوم ، يشكل تحديا صارخا لنظام عالمى جديد بدأ

فى التشكيل بعد انقضاء نظام الحرب البارده ، وقد امتاز هذا النظام بان جميع العناصر الداخله فيه لها مصلحه فى بقائه ، فهل تسمح هذه القوى للعراق بتقويض دعائمه ؟

وقد عرفت المرحله التى تمر بها البشريه الآن طفره هائله جعلت من العالم قريه صغيره قادره على ان تتخذ رأيا موحدا من أى حدث يقع فى أى من اركانه ، ولقد استهجن المجتمع الدولى الغزو العراقى للكويت الذى اعاد للأذهان بربريه النازى، فطالب بالضرب على حكام العراق بشده وانزال اشد العقوبات بها .

لقد شهد التاريخ السياسى الحديث من الصراعات وتغيير نظم الحكم بالقو ه الصور العديده وقد كانت شبه التدخل الاجنبى فى هذه الأمور ظاهره للعيان ، بل ان الامر قد ظهر فى احيان كثيره فى صوره الإحتلال الاجنبى الكامل ، ولكن القوى السياسية العالمية وقفت - وهو فى سبيل التصدى لهذه الصراعات- موقف المنقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض وفقا للمصالح واهتمامات كل منها ، وذلك لان هذه الصراعات كانت تغلف ببعض الاهداف المشروعه فقد كان الاحتلال او التدخل الاجنبى يستند الى مطالب شعبيه داخليه حقيقيه او زائفه ، يبرر بها تصرفه الغير شرعى مما يؤدى الى الإلتباس الظاهر فى الموقف الذى من شأنه ان يجعل الميدان فسيحا لغلبه عنصر المصلحه وغياب دور المبادىء الحاكمه للتصرفات الدوليه ، مما كان يؤدى الى ضعف وقصور رد الفعل العالمى أو حتى انقسامه واستمرار الازمه كالتدخل السوفيتى فى افغانستان مثلاً. على العكس من ذلك مثل الإحتلال العراقى للكويت اعتداءاً صارخا للجميع على اختلاف التوجهات السياسيه والعقائد السائده ، كما كان يعنى للجميع ان غياب رد الفعل المناسب سيعود بالعالم ليس فقط الى اوضاع ماقبل الحرب العالميه الثانيه ولكن ايضا الى عصور الإستكشافات الجغرافيه الأولى وفتوحات البلدان الجديده ودبلوماسيه البوارج. لقد اخطأ النظام العراقى تقدير المستجدات الدوليه بكل ملابساتها ، وأخطأ مره اخرى لإصراره على الإحتلال فلم يكن هناك بد من العمل العسكرى حيث بدأت القوات المتحالفه بشن الهجوم الجوى على اهداف ومواقع القوات العراقيه داخل ارض الكويت والعراق بهدف اجبار القوات العراقيه على تنفيذ قرارات مجلس الآمن بالكامل والبدء بالإنسحاب من الكويت وفق برنامج زمنى محدد ومقبول من القوات المتحالفه، وقد ترتب على ذلك خساره العراق لاغلب قواته المسلحه وعتاده الحربى وتدمير معظم مرافق العراق الحيويه وبنيته الاساسيه وقبول وقف اطلاق النار بعد تحرير الكويت بقوات عسكرية أجنبية تحت اللواء الامريكى.

وتبدو المشكله المحوريه لهذه الدراسه فى تعدد اطرافها سواء المجاورة أو

الإقليميه او العالميه ، وفى تداخل العلاقات فيما بين هذه الأطراف على نحو يعزز مردودات وردود افعال لها تأثيراتها الملموسه ليس فقط على الساحه الإقليميه بل - وهذا هو الاهم - وعلى الساحه العالميه ايضا .

إ ن هذه الدراسه لا تقتصر على دراسه ازمه الخليج بصفه مستقله اسبابها وبداياتها ولمراحلها المؤثره ونهاياتها فقط ، بل تهتم بهذه الامور بقدر ما نتج عنها من إنعكاسات على القوى الإقليمية والعالميه وبقدر تأثيرها ومشاركتها فى اعاده رسم خريطه القوى والمصالح الامنيه والعالميه . فهى دراسه تهتم بالمقام الأول بدراسه تفاعل وتعامل كل القوى مع الازمة وايضا مدى إنعكاسات الأزمه عليها وطرق حلها، ووفقا لهذا المفهوم لن يكون سيناريو الازمه واسلوب الحل هو الشغل الشاغل لهذه الدراسه إلا بقدر ما تفيد فى موضوع البحث .

ويحاول الباحث فى استهلال دراسته القاء الضوء على المفاهيم النظريه للأزمه السياسيه : فحواها ، تعريفاتها، اركانها، انواعها ، وكيفيه ادارتها والمفاهيم المختلفه المستخدمه لتحليل اداره الآزمات السياسيه عموما وكيفيه تطبيق المنهج المقترح على اداره الازمه محل البحث من أجل بيان مدى خصوصيتها عن بقيه الازمات الاخرى مما دفع الباحث الى افراد وصف الازمه السرطانيه على هذه الازمه وامثالها .

وايضا يحرص الباحث على تطبيق نظريات ومفاهيم الجغرافيا السياسيه فى دراسته حيث كان لموقع كلا من دوله الكويت والعراق ولتاريخهما السياسى والجغرافى الاثر الواضح فى سيناريو الازمه وتداعياتها فقد اسبغت على الكويت إحساسها بالخوف من طمع الآخرين فيها ، كما اعطت للعراق ذرائع المطالبه بأحقيته بموقع الكويت وتبعيتها له من خلال استعراض دعاوى العراق المستمره ، وايضا حتمت مفاهيم الجغرافيا السياسيه على اطراف اداره الازمه اتباع تكتيكات وفنون عسكريه معينه عند اضطرارهم للجوء لصوره الحل العسكرى .

لقد درجت معظم الكتابات وتحليلات السياسيين على تناول الازمه محل

اولى من قبل بين العراق وإيران تحولت الى حرب على اثر اجتياح القوات العراقيه لاراضى ايران عام 1980 ، اما الثانيه فهى الناتجه عن الغزو العراقى للكويت. وهنا يثور هل ما كان بين العراق وايران في ذلك التاريخ يعد ازمه بالمفهوم العلمي للمصطلح؟ وهل يمكن ان يطلق عليها وصف (العربى) ؟ فقد كانت بين طرف عربى وهو العراق واخر فارسي وهو ايران ، كما انها تمت فى منطقه اصطلحت مفاهيم الجغرافيا السياسيه على تسميتها بمنطقه الخليج الفارسي .. لذا فإن هذه التسميه تكون قد جانبها الصواب. حتى وان علل البعض كما ان البعض يعلل هذه التسميه" أزمه الخليج العربى الثانية " بأنه كانت هناك أزمة بالمعنى العلمى للكلمه بين كل من العراق والكويت عام1961 ، وأمكن إحتوائها ومنع تداعياتها وتجنب الحرب ، ثم اثيرت بعد ذلك عام 1990 بين نفس الاطراف وانتهت كما هو معروف للكافه . الا انه يلاحظ ان منطقه الخليج (العربى/ الفارسى) يحدوها بلاد عربيه اخرى فارسيه ، لذا فإن تسميه الازمة بإسم ازمة الخليج "العربى "لا يقطع بأنها ازمه بين اقطار عربيه ، وبالتالى تمييزها عما حدث بين العراق وايران ، فكلمة العربى هنا تنسب للخليج وليست للأزمة.

أما بالنسبه لمسمى حرب الخليج فلعل تفسيره ان ماكان بين العراق وايران هو حرب استمرت ثمان سنوات (الحرب الاولى) وبالتالى فإن ماحدث عام 1990 بين كلا من الكويت والعراق هو(الحرب الثانيه) (*) . ولكن يلاحظ ان ما حدث بين العراق والكويت لا ينطبق عليه المفهوم العلمى للحرب تماما .فقد بدأت بإدعاءات العراق ضد الكويت ودوله الإمارات المتحده خاصه ببعض الحقوق الماليه التى رأى انها قد سلبت منه ونتج عنها تفاقم وتأزم الامر مما شكل ازمه سياسيه بالمفهوم العالمى للمصطلح[1].

إلا ان العراق خيل له انه يمكن حسمها بعمل عسكرى مفاجىء فقام بإحتلال الكويت وضمها له بالكامل . ومن هنا تطورت الأزمه من النزاع حول بعض الحقوق الى ازمه نتجت عن احتلال العراق للكويت ، فهى ازمه عربيه الاصل والتداعيات. وقد نتج عن هذا الواقع الجديد إستقدام قوات التحالف العربى والاجنبى لنجده الكويت وعوده الشرعيه والاستقلال لها . وقد ادت احداث هذا الواقع الجديد الى فشل تجنب الحرب فى حل هذه الازمه وإنتهت بعمليات عسكريه حسمت الامور . ولعل هذا هو مادفع البعض الى ان يطلق عليها أزمة / حرب الخليج الثانيه وذلك استنادا الى ان

(*) أغلب الكتابات كانت تحت هذه النسخة

د.. مصطفى كامل السيد – الآثار السياسية والداخلية فى الوطن العربى للمجموعة الأولى من حرب الخليج الثانية – فى نازلى معوض (محرر) – الوطن العربى فى عالم متغير – مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة 1991 – ص ص 39-73.

(1) أسامة الغزلى حرب – تعقيب على بحث الآثار السياسية والداخلية فى الوطن العربى – مرجع سابق – ص 85.

الازمه محل الدراسه بدأت كأزمه وانتهت بحرب . هو رأى يخلط بين المفهوم العلمى للمصطلح ذاته واحد اساليب الحل الممكن حدوثها او توقعها لحل هذه الازمه والوارده اصلا فى داخل تعريف المصطلح والمفهوم العلمى للكلمه " الازمه " . ولكن لا يخفى على احد ان ماحدث عام 1980 بين العراق وايران لم يكن ازمه بل كان اجتياح مفاجىء من القوات العراقيه الى اراضى ايران بهدف تحقيق بعض المكاسب وترتيب اوضاع سياسيه واقليميه جديده مستغله واقع فريد تمر به الثوره الإيرانيه وهى مازالت فى مهدها ، وقد حدث قبل ذلك بأيام قليله بعض المناوشات من اجل ايجاد مبرر مفتعل لهذا الإجتياح العسكرى المفاجىء .

لذلك يرى الباحث ان الركن الاساسى والفاعل فى هذا الامر هو ماحدث بين العراق والكويت وهو بكل المعايير ازمه انتهت بحرب تولد عنها ازمه اخرى . وهى تتحد من حيث الاطراف والعناصر وبعض الاسباب مع ماحدث بين العراق والكويت عام 1961 ، وترتب عليه اعتراف بسياده الكويت من قبل العراق واستقلاله . لذلك يفضل الباحث ان تسمى الازمه موضوع الدراسه (ازمه الخليج العربيه الثانيه) وذلك منعاً لاى لبث قد يتبادر لذهن القارىء وايضا محاوله للوصول الى التحليل الدقيق لموضوعها واطرافها وتمييزاً عن موضوع البحث هو الازمه بين (العراق والكويت) واسلوب حلها (الذى اخذ الطابع الدولى فى بعض صوره) . فهى ازمه عربيه خالصه من حيث الاطراف والموضوع والاسباب والمكان ولكن حلت بأسلوب مختلط عربى / دولى . أو قد يطلق عليها تبسيطاً أزمة احتلال العراق للكويت.

ثانيا : اهميه البحث :

تستند تلك الأهميه الى مايلى من مبررات :

1- ان هذه الأزمه قد سبق لها ان اثيرت بين طرفيها عام 1961 ولم تحسم بحل يقبلاه ، فكان لابد لها ان تثار مره اخرى.

2- ان هذه الأزمه تهتم بتحليل التفاعل وإداره القوى الإقليميـة والعالميه المعنيه بالأزمه.

3- ان اسلب حل هذه الأزمه سيشكل نموزجا لحل الصراعات الشبيهه.

4 - ان هذه الأزمه ستشكل الأساس الذى سيعاد تشكسل خريطه المنطقه السياسيه بناء عليه وفق قواعد ومفاهيم واسس وقوى مختلفة.

5- ان هذه الأزمه ستؤثر بشكل مباشر وكبير على الأساس القانونى الذى يدار به الحكم والسلطه فى طرفيها وايضا البلاد المحيطه.

6 - لقد اثبت سيناريو التحركات الدوليه لمواجهه هذه الأزمه وحلها ان العالم بفضل التقدم الهائل فى الإتصال والمواصلات اصبح فسيحا ملتحما ، بالأضافه لعنصر الأهميه المكانيه لمنطقه النزاع ، لذا فقد كان القول بقابليه الأزمه للإنفراج إستناداً

الى حل اقليمى ، بمعزل عن القوى العالميه ، هو امر مبالغ فيه.
7- لقد ادت هذه الأزمه الى زياده في تكريس الإحساس بالخوف وعدم الإطمئنان لدى الدول العربيه الخليجيه.مما يفسر اعاده ترتيب اوضاعها الأمنيه.
8- اثبتت هذه الأزمه ان الإتفاق بين القوى العظمى على انهاء الحرب البارده والإتفاق على قواعد تحكم العلاقات مستقبلا فيما بينها لا قيمه له دون إيجاد حل حاسم ودائم ومقبول للمشكلات الإقليميه فى البؤر الساخنه كالشرق الأوسط.
9- انها ازمه اظهرت وأعادت للواقع السياسى مفهوم مصطلح الدوله العالميه التى غاب عن الأذهان لفتره عند شيوع مصطلح توازن القوى والحرب البارده والقطبيه الثنائيه.

ثالثا: منهج البحث:

يعتمد الباحث علي المنهج الإستقرائى ، وكانت نقطه الإنطلاق هى الملاحظه غير المباشره اوالملاحظه الوثائقيه ومنها إعتمد الباحث على الكتب والدوريات التى تخدم مشكله البحث ، وكذا البحوث والمؤتمرات والقوانين والاحكام الدولية والنشرات والمجلات والصحف السياسيه.كما اعتمد أيضاً على دراسه وتحليل كافه المستندات والتقارير ومحاضر الإجتماعات والإتفاقيات التى تخدم منهج البحث .
كما اعتمد على المنهج التاريخى فى هذه الدراسه . والذى يهتم بدراسه وتحليل الأزمات السياسيه للوقوف على اسبابها وعوامل تفاقمها وتطوراتها وايضا ارتباط احداثها وتاثير كل منها على الآخر إنطلاقا من ان هذه الازمه محل الدراسه كان لها جذور واسباب تاريخيه سبقت بدايه اشتعالها تعود الى حقبه سيطره الإستعمار على المنطقه والتى وضعت النواه الأولى للآزمه.
كما يكون من المناسب فى هذه الدراسه ان يتم الإستعانه بما يقدمه المنهج القرارى من اساليب وطرق دراسه وتحليل الأزمات السياسيه ، وذلك من واقع ان أى ازمه هى اولا واخيراً نتيجه لقرار سياسى ما.

رابعا: تبويب البحث :

تناول الباحث موضوع الدراسه فى فصل تمهيدى خصص لدراسه الازمه السياسيه من واقع اهميتها ونشوئها وتعريفاتها المختلفه ومن واقع كونها اطار تحليلي لإداره الأزمات وكيفيه تطبيقه على ازمه الخليج العربيه الثانيه . ثم إعقب ذلك بتقسيم صلب الدراسه الى اربعه فصول تناول فى الأول منها ازمه الخليج والقوى الإقليميه. وفى الثانى ازمه الخليج ودول الجوار الجغرافى والثالث ازمه الخليج ودول الجماعه الأوربيه. اما الفصل الرابع والأخير فيتناول بالبحث ازمه الخليج والقوى العظمى. واخيراً فى الخاتمه يعرض الباحث نتائج تحليلاته المستخلصه

من الحقائق المطروحه فى الفصول الأربعه والمستنده الى الرؤيا المستقبليه للمنطقه
من خلال منطوق الباحث.

الفصل التمهيدى

مفهوم اداره الازمة

يتناول هذا الفصل التمهيدى موضوع الازمه السياسيه بإعتبار أن حرب الخليج الثانيه استهلت فى هيئة ازمة سياسيه تفاقمت الى حد الصدام المسلح، لذلك فإن إلقاء الضوء على المفهوم النظرى للأزمه السياسيه واهميتها وانواعها وتعريفاتها والمناهج المختلفه لتحليل ادارتها يعد مفيدا كتمهيد اساسى لهذا البحث .

ويتوزع هذا الفصل التمهيدى الى ثلاث مباحث يتناول الأول مفهوم واهميه الأزمه السياسيه عموما وتعريفاتها المختلفه بالفقه السياسى ثم التعريف المقترح منا لمفهوم الازمه . وفى المبحث الثانى نعرض للأزمه كإطار تحليلى لإستعراض المناهج المختلفه لتحليل اداره الازمه السياسيه بهدف الوقوف على حقيقتها ودراستها. وفى المبحث الثالث نوضح كيفيه تطبيق مفهوم الازمه على ازمه الخليج العربيه الثانيه. منتهيين الى مفهوم مستحدث للأزمة "السرطانية" ودورها وأهميتها فى العلاقات الدولية.

المبحث الأول

مفهوم واهمية وتعريفات الأزمة السياسية

الازمه كواقعه وحقيقه قديه قدم البشريه ، ولكنها كفقه فهي حديثه نسبيا ، ففي بدايه الخلق .. كانت الازمه التي نشأت في جنه عدن حينما خلق الله (سبحانه وتعالى) آدم وعلمه الاسماء كلها واحاطه بمعلومات كامله عن ابليس وهو عدو له ولزوجه فلا يخرجنكما من الجنه فتشقى .... ولكنه عصى ربه فغوى وهبط من الجنه هو وزوجه الى الارض والحياه الدنيا.... وهكذا بدأت الحياه الدنيا بأزمه .. ومن المؤكد انها ستنتهي - بإذن الله - بأزمه ايضا. وكانت الازمه هي سنه الله في خلقه ولن تجد لسنه الله تبديلا . بل ان بها صلاح الكون ، ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الارض .وقد مرت دراسة الأزمات السياسية بمرحلتين، الاولى تمتد حتى الحرب العالميه الثانيه ، بل ويمكن مدها حتى نهايه الخمسينات من هذا القرن، اما المرحله الثانيه فقد بدأت في الستينيات . وفي المرحله الاولى كانت الدراسه غير علميه وتمت اساسا في اطار من الروايات التاريخيه للأحداث التي تؤدي الى الانتقال من حاله السلم الى حاله الحرب ، او كانت دراسه علميه ولكنها اسيره علم التاريخ في بحثه في اسباب الحروب وبخاصه الحروب الكبرى . اما المرحله الثانيه فهي التي بدأت فيها وتطورت الدراسات السياسيه للأزمات مستخدمه مناهج وادوات التحليل العلميه الحديثه المنتميه الى علم السياسه ، وقد بدأت مرحله الدراسه العلميه هذه على يد الاستاذ شارلز ماكليلاند حين كتب بحثه الشهير عن (الازمات الدوليه الحاده) في المجله العلميه الدوليه (السياسه العالميه) في عام ١٩٦١ [1].

ومن المعلوم ان محاوله تقديم نظريه علميه متكامله للأزمه السياسيه هي عمليه محفوفه بالمخاطر وذلك لأنه لا يوجد إتفاق تام بين فقهاء علوم الطبيعه على ماتعنيه مفهوم النظريه، لذا فإن اختلاف فقهاء وعلماء الاجتماع أمر طبيعي. لذلك فإن مانعرضه هنا هو اقرب الى المحاولات منها الى بناء نظريه كاملة . . وبناء عليه يكون من الانسب - كما ذهب بعض الفقهاء ان نتحدث عن فقه وتحليل منهجي بدلا من الحديث عن نظريه اوحتى اداره الازمه(2)

ويعتبر (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الامريكي الاسبق.. اثناء ازمه الصواريخ السوفيتيه بكوبا عام ١٩٦٢ ، هو اول من سلط الضوء ولفت نظر الباحثين الى مصطلح معالجه الازمات

(1) د. أحمد أمين عامر - مقدمة في إدارة الأزمات - مكتبة الجلاء - بورسعيد ١٩٨٩ - ص ص ٢٦٣ : ٢٦٤

(2) د. أحمد أمين عامر - أزمة فقه الأزمة - مجموعة محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأمنية - جامعة الدول العربية - الرياض ١٩٩١ - ص ١

السياسيه الدوليه. حيث قرر فى اعقاب زوال الخطر الناشىء عن تلك الازمه مقولته الشهيره : لم يعد هناك بعد الآن مجال للحديث عن الإستراتيجيه ، وانما عن معالجه الأزمات فقط(1) .

وتمثل معالجه الازمات الإطار المرجعى الذى اعتمد عليه الباحثون فى ميدان الازمات حيث ان هذه المعالجه لم تكن بجانبه عن الممارسه السياسية. بل كانت اهم ظواهرها او المحك الحقيقى للحنكه السياسه فى اوقات الخطر. كما كان تألق هذه الحنكه او غيابها فى هذه اللحظات المصيريه التى صنع المنعطفات الحاده فى مسيره التاريخ .

فقد كانت معالجه الازمات تمارس على مر التاريخ فى النزاعات السياسيه او الحربيه وفق مسميات او مدلولات مختلفه .. كالدهاء او الخبره السياسيه .. وكان غياب او بروز هذه المسميات هى التى تلعب دورا كبيرا فى صناعه الأحداث. وكانت هذه المواصفات اصدق ما يطلق عليها انها صفات او ادوات لصيقه بشخصيات القاده او الساسه الذين تولوا زمام الامور فى البلد مسرح النزاع(2) .

وقد كان للتطور فى ادوات ومناهج دراسه التاريخ وحفظ المعلومات وسهوله إسترجاعها الدور البارز فى المساعده على نبش ذاكره الازمات التاريخيه وظروف نشأتها وما أتبعه القاده السابقون فى ادارتها والعمل على حلها. كل هذا ادى بالساسه فى العصر الحديث الى محاوله الإستفاده من تجارب الآخرين ووسائلهم فى حل ماقد يتعرضون له من ازمات مماثله وآعانه على دخول المرحله الثانيه والتى تطورت فيها الدراسات السياسيه للأزمات .

وتعتبر موضوعيه اداره الازمات من ادق المشاكل التى تواجه الجهود العلميه لتنظير ظاهره الصراع الدولى . فالحاجه الى اداره صراع دولى تقتضى الإعتراف المسبق بوجود ازمه بين دولتين او أكثر تستلزم تصدى قيادات هذ... ...الجه والإداره والحكم على موضوعيه الازمه يقتضى بدوره حسم طبيعته(3).

ولعل ابرز مثال على ذلك - كما سبق القول- هو ازمه الصواريخ السوفيتيه بكوبا عام١٩٦٢ ، فقد كان امام الرئيس الامريكى الاسبق (جون كنيدى) ان يختار بين امرين ، الاول: ان ينصاع لرأى

(1) Alexander L. George, Strategic for crisis management in Alexander L. George (ed.) Avoiding war, Problems of crisis management - Westview press - 1991 p 377

(2) Clive Archer, InternationalAllen & Union, ..., pp. . . 3 Organization, London, Geo

...مة فى إدارة الأزمـات - مـرجع سـابق - ص ٢٣٥

العسكريين الفنى القائل بضروره الإقتراب من الخطوط الملاحيه للسفن السوفيتيه الحامله للصواريخ النوويه الى كوبا بحيث يمنعها من الإقتراب من المنطقه الملتهبه، وفى نفس الوقت إعطاء اكبر مجال لعمل قاذفات القنابل الاستراتيجيه الامريكيه، والثانى: يعطى للتجربه مجالها التطبيقى ، وذلك بإعطاء الفرصه للطرف الأخر للتراجع الذى يحفظ له كرامته. وقد كان الرئيس جون كيندى من الحكمه بحيث استفاد من تجارب السابقين واختار الامر الثانى . مما وقى البشريه جميعها ويلات حرب نوويه مدمره . ولكن الغريب أن الاداره الامريكيه فى عهد الرئيس (جورج بوش) لم تسر على نفس المنوال. فلم تعط العراق نفس المعامله... حيث مالت تصرفاتها وقرارات مجلس الامن – وخاصه بعد القرار الثانى المتعلق بالازمه– الى التصعيد والترهيب ودبلوماسيه القوه ، دون ان تترك فرصه للحكم العراقى للحصول على اى مقابل للإستجابه لهذه القرارات ، او حتى مجرد الفرصه الكافيه للبحث عن مخرج يحفظ له ماء وجهه عند التراجع(1) .

وقد كان لعبارات (هنرى كيسنجر) وزير الخارجيه الاسبق ، المدلول الواضح لهذه المعانى(2) . حيث كرر دائما ان التاريخ هو ذاكره الامم ، وهو معمل كبير لتجارب البشريه يحفل بمعادلات النجاح لمن يحسن صياغتها . وهذا الفكر هو ما دعاه الى دراسه الفتره الزمنيه منذ عام ١٨١٥ وحتى عام١٩١٤ والتى تمكن فيها الساسه الاوربيون من إبتداع سياسه جديده تسمى سياسه توازن القوى . مكنت – الى حد ما– من حفظ دعائم الإستقرار الاوربى فى هذه الحقبه من الزمان .

فقد تمكن هنرى كيسنجر بدراسته لأسلوب كل من (ميترنيخ) مستشار النمسا الاسبق و(كاستلريه) وزير خارجيه انجلترا الاسبق ايضا فى التعامل مع (نابليون بونابرت) من الوقوف على سر نجاحهما ، اذ نجحا أولا فى ادراك حقيقه الحوافز العدوانيه المحركه لسلوك نابليون بإعتباره طاغيه ، وتمكنا ثانيا من ادراك ان لا التنازلات ولا المساومات ولا محاولات التسويه او الترضيه يمكنها ان تشبع نهم اى طاغيه للفتح او التوسع عملا بمأثوره نيتشه : الطمع كماء البحر كلما شربت منه كلما ازددت عطشا . وادرك ان الاسلوب الوحيد للتعاون مع الطغاه هو اسلوب القوه . وقد استخلص كيسنجر لنفسه من تاريخ الرجلين اهميه الوضوح المبكر فى رؤيتهما لحقيقه نابليون واسلوب التعامل معه، مما وفر على الرجلين مشقه تبديد وقت كانا فى مسيس الحاجه اليه بدلا من اوهام محاوله التغيير للطبيعه العدوانيه لنابليون او إيثار السلامه بتجنب مواجهته ، فقد استغلا هذا الوقت

---

(1) د. أحمد عباس عبد البديع – إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة السياسية – السياسة الدولية العدد ١١١ – يناير ١٩٩٣ – ص ١٢٧

(2) لمزيد من المعلومات – أنظر

Henery A. Kissenger, White House Years, (Boston , Little Brown & Company, 1979 P. 39.

الشمين فى تكتيل القوى الأوروبية لمواجهة حاسمة معه عجلت بنهايته. واكتشف كيسنجر كذلك أن حكمة هذين الرجلين لم تتوقف عند هذه النتيجه الباهره لجهودهما وانما امتدت بصوره أروع من ذلك بعد هزيمته . حيث امكنهما كبح جماح غريزه الانتقام المتمكنه من عدوهما اللدود، ووثبا بثاقب رؤيتهما النفاذه الى ما وراء لحظات النصر القصيره الى المستقبل البعيد للقاره الاوروبية ، عندما أدركا ان المبالغه فى اذلال فرنسا في شخص نابليون او إذلال نابليون فى شخص فرنسا سيترك فى الكرامه الفرنسيه ندبه غائره لن يمحوها سوى الانتقام. ومن ثم تعاملا مع عدوهما المهزوم بكرم بالغ انتصرت فيه الحكمه علي الرغبه فى التنكيل والتشفى مما اخمد دوافع الانتقام الفرنسيه ودفعها الى ان تلعب دوراً هاما فى الاستقرار الاوربى بدلا من ان تكون معولا لهدمه (1).

ولعل دراسه معاهده صلح فرساى ومحاوله الوقوف على اسباب فشلها يؤكد ما إنتهى اليه رأى الفقهاء.. اذ خان التوفيق فى هذا الصلح ساسه اوربا وتغلبت عليهم نوازع الإنتقام من المانيا القيصريه علي ما كانت تتطلبه مقتضيات الحكمه من النظر في عواقب مثل هذا السلوك على المدى البعيد وهذا ما أدى الى اشتعال الحرب العالميه الثانيه ، كما ان المقارنه بين ميترنيخ وكاستلريه فى ادراك الطبيعه العدوانيه لبونابرت وبين اخفاق تشمبرلين فى ادراك طبيعه ادولف هتلر العدوانيه الذى ادى إلى إتباع تشمبرلين لسياسه الترضيه مع هتلر مما فتح شهيته للفتح والتوسع ، وهو ما افضى الى كارثه الحرب العالميه الثانيه . ولسوف تظل مفاوضات سبتمبر ١٩٣٨والتى عقدت فى ميونخ خير مثال على هذا الفشل في فهم طبيعه العدو وكيفيه التعامل معه. وهو ما أدى الى ان يطلق عليها الفقهاء فضيحه ميونخ(2) .

بينما على النقيض ادرك سلفه ونستون تشرشل أن التهاون مع العدو خطيئه لذلك كان يردد خلال سنوات الحرب : اذا انتصرنا فسوف نكون قد حفظنا للإنسانيه حضارتها .اما اذا انتهينا فسوف يقول التاريخ عنا لقد كانت ساعه مجد لهم ، وهو يقول ذلك فى الوقت الذى يؤكد فيه لشعبه بأنه لا يعده بسوى الدم والعرق والدموع . ويعقب على ذلك بقوله ايضا : ولسوف نجد ان اختيار طريق وسط من اجل ايثار السلامه هواقصر الطرق المؤديه للكارثة(3) .

ومن ذلك نرى ان القاده السياسين حاولوا فى العصر الحديث استقراء التاريخ للخروج بعبره وحكمه التى تعينهم على حسن التصرف ونفاذ البصيره عند تعرضهم لمواقف او ازمات اثناء قيادتهم

---

(1) المرجع السابق – ص ٢٥٦

(2) د. السيد عليوة – إدارة الصراعات الدولية – دراسة فى سياسة التعاون الدولى – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الألف الثانى – القاهرة ١٩٨٢ – ص ٤٠٩

(3) عباس رشدى العمارى – إدارة الأزمات الدولية المعاصرة – السياسة الدولية – العدد ٩٠ أكتوبر – ١٩٨٧ – ص ١٢٣

لشعوبهم او عند تعرضهم لازمات مشابهه لتلك التى درسوها. وهم فى هذا الصدد إنما يتلمسون مناهج وطرق معالجه الازمات السابقه ليستخلصوا منها ما شاء لهم من المبادىء وما اظهرته لهم الخبرات السابقه التى امكنهم الإطلاع عليها ودراستها. دون ان تنظم هذه الخبرات والإستقراءات فى مناهج محدده او فى صوره علم مقنن صالح للتطبيق فى كل الازمات السياسيه اللهم الا بعض محاولات متفرقه ، وهى ما شكلت منذ عام ١٩٦١ بدايه المرحله الثانيه لدراسه الازمه السياسية كما سبق ان ذكرنا سابقاً.

ولعل ما رأيناه عند معالجه ازمه اجتياح العراق للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ يتفق واستقراء تجارب وحكم التاريخ . حيث صمم التحالف الدولى فى الشق الأول منها بزعامه الولايات المتحده على عدم الانصياع لرغبات واطماع الرئيس صدام حسين واضاعه الفرصه لإسترضائه . بل كرسوا جهودهم ووقتهم فى تجميع القوى العالميه ضده واسباغ الشرعيه الدوليه على عمليات مقاومته. وقد تبنى هذا الاتجاه فى بدايه الازمه وحتى نهايتها الرئيس الامريكى السابق جورج بوش حيث قرر فى خطاب القاه فى ١٥ اغسطس ١٩٩٠ امام موظفى البنتاجون [1] " منذ نصف قرن دفعت امتنا والعالم ثمناً باهظا نتيجه استرضاء المعتدى الذى كان من الممكن ومن الواجب إفنائه، ونحن لن نكرر هذا الخطأ " الا انه يلاحظ ان تصرفات قوات التحالف الدولى لم تتفق مع هذه التجارب حكمة ودروس التاريخ حتى النهايه ، حيث ان ما نراه حادثا الان من تعنت وجبروت وإذلال للنظام الحاكم فى العراق من جانب الاداره الامريكيه ما يؤكد انها لم تعى التاريخ وعبره للنهايه.. فهم بتعسفهم هذا قد احدثوا جرحا غائرا فى كرامه الشعب العراقى والشعب الخليجى ككل بصوره يصعب نسيانه[2] .

وبناء عليه فإن الاهميه القصوى لدراسه الازمه السياسيه تنبع خاصه فى ظل خطوره الازمات الدوليه فى الوقت الحاضر ، فإذا نظرنا الى التطور الهائل (الكمى والنوعى) فى اسلحه الدمار الشامل التى تملكها بعض الدول ، ونظرا للتداخل فى المصالح والاهتمامات بين الدول وزياده ترابطهم وتأثرهم معا من جراء الثوره الهائله فى الإتصالات. كل هذا عظم من حجم تأثير الازمات بين الدول . حتى ان عدد المتأثرين من الازمات العسكريه من غير المشاركين فيها يفوق عدد اطرافها المباشرين ، لعل خير مثال على ذلك ازمه الخليج العربيه الثانيه محل البحث ، وخاصه فى الاثار السياسيه والإقتصاديه منها.. وايضا ترجع اهميتها من معدلات التكرار السريعه لتلك الأزمات ، وذلك بفعل

---

(1) محمد الأطروش – أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها – المستقبل العربى – العدد ١٥٥ يناير ١٩٩٢ – ص ٣٢

(2) التقرير الإستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام لسنة ١٩٩١ ص ٢٥٥ وما بعدها

الطبيعه المزدوجه للتفاعلات الدوليه التى تجعل الصراع والتأزم صفه لصيقه بالعلاقات بين الدول ، علاوه على كونها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعه البشريه ومن تركيبه العلاقات الاجتماعيه[1] . كما ان الامر الاكثر خطوره فى مفهوم اداره الازمات فى عالمنا المعاصر هو الاعتقاد السائد فى ان الازمه فى حد ذاتها ظاهره مجرده عن اراده البشر أي انها ظاهره خارجه عن حدود ومسئوليه الانسان خاصه اذا كانت الازمه تتعلق بظواهر طبيعيه او اضطرابات بيئيه[2].

وهكذا يتضح لنا ان الخطأ فى اداره الازمه السياسيه قد يؤدى الى نتائج تكون من الجسامه والخطوره بحيث يصعب تداركها وإصلاحها ويكون على البشريه ان تدفع ثمناً باهظا لتلافى آثارها .وفى عباره اخرى إن العاملين الحاسمين الذين فرضا هذه الاهميه وبرراها فى نفس الوقت هما:

العامل الاول : خطوره الاثار المترتبه على التراخى فى الإسراع لنزع فتيل الازمه المعاصره ومعالجتها على نحو يؤدى الى تفاقمها وإنفجارها[3]. وقد اكدت (كورال بيل) على هذه الخطوره بقولها: إن تنافس صناع القرار فى الماضى كان يشبه تنافس المتسابقين فى مهاراه لسباق السيارات من حيث حجم المجازفه التى كان كل منهم علي استعداد لقبوله للفوز. اذ كان بوسع كل منهم ان يصدم سياره زميله ليقذف به خارج السباق . اما اليوم فإ ن هؤلاء المتسابقين يدركون تماماً انهم رغم حرص كل منهم على الفوز، فإن كل منهم ايضا يعلم تماما انه يقود سياره مليئه بالمفرقعات ، وان اصطدامه مباشره بزميله قد لا يؤدى الى نهايه زميله فقط وإنما الى نهايته هو أيضا[4].

العامل الثانى : هو الطبيعه الخاصه للأزمات الدوليه وذلك من حيث أنها على الرغم من وقوعها فى المجرى العام لهذه العلاقات الدوليه وبين تياراته المتقاطعه (الصراع الدولى) إلا انها اشبه ماتكون بالدوامه التى تستقل بقوانين خاصه تحكم تحرك مياهها على نحو اسرع من حركه المياه فى باقى مناطق النهر وتوجيه اتجاه هذه الحركه على نحو دائرى مغاير لإتجاه التيار شمالا وجنوبا ، والدوله السابحه فى هذا النهر قد يمكنها التقدم رغم التيارات المعاكسه (الصراع) ببعض الجهد إلا انها كثيرا ما تحتاج الى جهد اكبر واسرع للإفلات من خطر الغرق فى هذه الدوامه .

الازمه السياسيه اذاً على ضوء هذا التشبيه هى جزء من نهر العلاقات الدوليه . وبعض لا يتجزأ من مياهه منحكوم بشواطئه لا تتعداه ، وبقاعه لا تتحرك اسفل منه . وبسفح مياهه لا تبرز فوقها . الا انها اكثر تمرداً على قوانين النهر من حيث السرعه والإتجاه . والحاجه الى قدره خاصه

---

(1) أحمد إبراهيم محمود القوات المسلحة وكارثة الزلزال - مجلة النيل - العدد ٥٢ - يناير ١٩٩٣ - ص ٣٣

(2) د.ممدوح البلتاجى - كلمة العدد - مجلة النيل - المرجع السابق - ص ٥

(3) د. بطرس بطرس غالى - الإستراتيجية والسياسة الدولية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٧ ص ص ١١ : ٢٤

(4) د.أحمد أمين عامر - مقدمة فى إدارة الأزمات - مرجع سابق - ص ص ٨ ٩ :

للإقلات من خطر الغرق فيها. ومن ثم كان التفاعل مع الازمه يحتاج الى نوعيه خاصه من الساسه من الجهد وتحركا اسرع وتجاوز عن الإجراءات المألوفه لإتخاذ القرار السياسى خارج الأطر المعتاده[1] .. لذلك فقد كان من الضرورى الوصول الى التأصيل العلمى الكافى للخروج الى التجربه التاريخيه بالقياس الصحيح الذى يعين على مواجهه مشاكل الحاضر . وحينما نتحدث عن الإستفاده من التجربه التاريخيه فإننا نخضعها لمفهوم القياس وليس لمفهوم التكرار. ليس فقط لان التاريخ لا يعيد نفسه حرفيا . ولكن لضروره ترك هامش واسع للمتغيرات وحكمه الزعماء ، حتى يمكن تشكيل التجربه التاريخيه فى قالب معاصر.

واذا كان الفقه السياسي المعاصر قد اولى الاسباب المؤديه لنشوء الازمه اهتماماً كبيراً بهدف التصدى لهذه الاسباب والقضاء على مظاهر التوتر والضعف فيها، فإن اهتمام هذا الفقه بعمليه الازمه بعد نشوء الظاهره بهدف ادارتها وحلها لا يقل عن اهتمامه بالتصدى لأسبابها، ولعل هذا هو مادفع ميثاق باريس الصادر عن مؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى نوفمبر ١٩٩٠ - والمنعقد اثناء ازمه الخليج محل الدراسه- ووقعته ٣٤ دوله اوربيه إلى انشاء ضمن مؤسساته واجهزته الدائمه مركزاً لدرء الازمات ومقره فيينا، ويختص بمنع نشوء الازمات والمنازعات كما يختص بتقديم العون الى مجلس المؤتمر فى مجال تقليص اخطار النزاعات والازمات[2] . كما تبنت الرئاسه الجديده لهيئه الامم المتحده (د. بطرس غالى) لسياسه الدبلوماسيه الوقائيه التى تعتمد على استشعار الازمه السياسيه قبل وقوعها والتدخل لحلها قبل ظهورها[3] .

ولا يفوتنا ان نقرر انه رغم وجاهة مقوله روبرت ماكنمارا السابق الاشاره اليها عن الازمه الا انها ليست كل الحقيقه . وهو ايضا قولا مبالغ فيه راجع الي اهميتها بالنسبه لهذا الحدث بالذات- ازمه الصواريخ السوفيتيه بكوبا- واهميه التجربه بالنسبه له شخصياً. فما زالت الإستراتيجيه تحظى بأهميتها ودورها فى السياسه الدوليه ! حيث يمثل التخطيط البعيد المدى الذى تحاول الدوله من خلاله تحقيق اهدافها الحيويه . وما الازمات الدوليه إلا عقبات او عثرات تعترى هذه الإستراتيجيه بفعل حدث طارىء او التغير فى الدوله ذاتها. او هى ترجع الى بعض الظواهر مثل فساد القياده السياسيه اوعدم صلاحيه النظام السياسى او عدم قدرة الاحزاب السياسيه على اداره الصراعات

---

(1) المرجع السابق - ص ٩

(2) محمد مبارك بن سعيد الشهرانى - أثر المعلومات والإتصالات فى إدارة الأزمات - المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب - جامعة الدول العربية - الرياض - بحث غير منشور - لنيل درجة الماجستير فى العلوم الأمنية ١٩٨٢ ص ص ٤٥ ؛

(3) جريدة الأهرام - العدد ٣٨٨٢٥ يوم ٢٥ / ٣ / ١٩٩٣ - ص ٩

الاجتماعيه (1) . وما تلبس الدوله ان تحاول الخروج منهاوالرجوع الى الاستراتيجيه ذاتها . والقول بغير ذلك يخرج اداره الازمه عن المفهوم العلمى والذى يجعل التخطيط بأنواعه اولى وسائل وادوات هذه العمليه . فالإستراتيجيه فى معناها الواسع والعام تعنى بوضع الاطار العام للحركه او التخطيط العام للحركه(2).

تعريف اداره الازمه السياسيه:

تعنى كلمه الازمه فى اللغه الضيق والقحط (3) ، ويقال ازم الزمان بمعنى اشتد القحط والازمه اسم منه، (ازم) (ازماً) من باب تعب لغه فى الكل (4) وهى غير النزاع حيث يعنى لغه تنازع القوم أى اختلفوا ويقال نازعته فى كذا منازعه ونزاعاً

خاصمته(5) ، ويطلق اكثر فى مفهوم التعارض فى الحقوق القانونيه.

والصراع غير الازمه حيث تعنى التعارض فى المصالح ، اما الازمه- فى احدى معانيها - فهى تحول فجائى عن السلوك المعتاد، وتعنى سلسله من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائى ينطوى على تهديد مباشر للقيم او المصالح الجوهريه للدوله مما يستلزم معه ضروره اتخاذ قرارات سريعه في وقت ضيق وفى ظروف عدم التأكد . وذلك حتى لا تنفجر الازمه فى شكل صدام عسكرى او مواجهه حربيه.

وتختلف سياسه الصراع عن سياسه الازمه فى ان الاخيره تعنى بفض ازمه محدده من حيث الزمان والمكان ، وهي معالجه جزئيه لموقف ودون اعتبار للأبعاد الاشمل فى الامد البعيد ، اما سياسه الصراع فهى تسعى الى تحقيق الهدف القومى بما يعنى اطلاق ابعاد الحركه دون قيد وبحيث يكون هذا الهدف هو الحافز الدائم والمستتر خلف كل قرار في اطار هذه العمليه. فالنجاح في حل ازمه واحده لا يعنى تحقيق الهدف القومى ، ولذا فإن الحاجه تصبح ماسه لان يحيط القائد السياسى نفسه بعدد من الخبراء فى مختلف المجالات لمواجهه الازمات الدوليه المتنوعه(6).

وتخلف الازمه عن اداره الازمه، حيث تعنى الاخيره التلاعب بعناصر الموقف بما فى ذلك التلويح بإستخدام القوه بشكل يضمن المصالح القوميه دون التورط فى صدام عسكرى مباشر(7). او

(1) د. محمد رشاد الحملاوى- إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية - مكتبة عين شمس- القاهرة ١٩٩٣ ص ٢١

(2)Bernard Brodie, ((Strategy)) International Encyclopedia of the Social Sciences pp. 281 : 282

(3) المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربية - طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٩٩٠ - ص ١٥

(4) أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى - المصباح المنير - تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوى دار المعارف ١٩٧٧ - ص ١٣

(5) المرجع السابق - ص ٦٠٠

(6) د. أحمد عامر - أزمة ثقة الأزمة - مرجع سبق ذكره - ص ٣

(7) د. السيد عليوة - إدارة الصراعات الدولية - مرجع سبق ذكره - ص ٤٠٧

كما قال اخرون بأنها التعامل مع عناصر موقف الازمه وبخاصه التهديد والوقت القرارى والمفاجأه بإستخدام مزيج من ادوات المساومه يحقق اهداف الدوله ويحافظ على مصالحها الوطنيه ، وبإستخدام لغه نظريه المباريات يعظم مكسب الدوله ويقلل خسائرها[1]. كما يفرق البعض بين الازمه التى هى تغيير فى الموقف يتسم بكثافه وقائع الصراع فى وقت ضيق بين خصمين او اكثر ويؤدى ذلك الى تغيير الوضع القائم وغالباً ما يرتبط ذلك بوجود تحد حقيقى للنظام الدولى العام والفرعى (الاقليمى) السائد من قبل . واداره الازمه تعنى عمليه التوازن بين تجنب الحرب واحراز نصر يحقق مكاسب متبادله للطرفين تمنع المواجهه العسكريه المباشره [2] . وقد عرفها آخرون بأنها موقف يمثل نقطه تحول نحو الاسوأ او الافضل وهو موقف يواجه الافراد والجماعات والمنظمات على مختلف انواعها وعليه فالازمات تأخذ بخناق الجميع وتطرق كافه الابواب وتقع فى توقيت لا يختاره المتأثرون بالازمه[3].

وقد ظهرت محاولات عديده من فقهاء السياسه الدوليه لوضع تعريف محدد جامع للأزمه السياسيه الدوليه . ومن بين هذه المحاولات التعريف الذى حدده (KAHN) والذى احصى اربعه واربعين مرحله قابله للتمييز فى الازمات السياسيه والحربيه من اصغر الامور إثاره الى الحرب النوويه الشامله ، هذه الظاهره مفيده فى عمليه صنع السياسه ذاتها وهى تفترض ان صناع القرارات السياسيه او الحربيه يمتلكون بعض الامكانات المفيده لزياده الضغط الواقع على الخصم بدون التحول السريع والضرورى للإعلان عن الحرب النوويه[4].

وقد حاول كل من (WINER &KAHN) تحديد العناصر التى تحدث فى أى أزمة بهدف الوصول الى تعريف محدد وشامل وقاطع لها وذلك على النحو التالى {1} هى نقطه تحول او نشر او تتابع للحدث او الموقف .{2} الأزمه موقف تكون متطلبات العمل عاليه فيه بين المشاركين. {3} تهدد الازمه الأهداف والمقاصد الخاصه بأطرافها. {4} دائما ما تكون الازمه متبوعه بأهميه المخرجات الخاصه بها والتى تشكل الصورة العامه لمستقبل اطرافها. {5} تتكون الازمه فى الاتجاه الى مركز الحدث وكنتيجه للجهاز الجديد فى الظروف او الحالات الطارئه. {6} ينتج عن الازمه عدم

---

(1) د.مصطفى علوى – القوتان العظمتان وإدارة أزمات الشرق الأوسط من الخبرة الماضية إلى أزمة الخليج – فى أحمد الرشيدى (محرر) – الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج – مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٢ – ص ٢٣

(2) د. حسن بكر – الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولى – السياسة الدولية – العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ – ص ١٠٣

(3) د. محمد رشاد الحلاوى – المرجع السابق – ص ١

(4)Kahn Herman, on Escalation, Praeger N. Y. 1965, P. 70

محدوديه فى المواقف وهى تشكل أيضا المتغيرات المتعلقه بها. (7) الازمه تقلل من التحكم الواقع فى الاحداث وايضا الآثار الناتجه عنها .(8) تؤدى لزيادة الالحاح الذى ينتج عنه الضغط والقلق الواقع على اطرافها . (9) الازمه هى الوضع الذى لا تكون المعلومات الضروريه للأطراف كافيه . (10) وهى تؤدى الى زياده وقت التعرض للضغط الواقع على اطرافها. (11) تتميز بالتقصير فى العلاقات بين المشتركين فيها . (12) تزيد التوتر بين الامم[1] .

كما عرفها احد الكتاب بأنها تحول مفاجىء عبر السلوك المعتاد[2] . وبالطبع فـإن هذا التعريف واسع جدا وهو ايضا قاصر . وقد حاول بعض الفقهاء الربط بين الازمه والصراع الممتد حيث قرر انها موقف ينشأ من احتدام صراع طويل ويمتد بين قوتين او اكثر وذلك نتيجه سعى احد الاطراف الى تغيير التوازن الاستراتيجى القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم واهداف ومصالح الخصم الذى يتجه الى المقاومه ويستمر هذا الموقف لفتره زمنيه محدده نسبيا يتخللها بلجوء اطراف الازمه الى القوى العسكريه ، كما ينتهي هذا الموقف الي احراز نتائج هامه تؤثر في النظام الفرعى القائم[3] .

وهناك تعريفا اخر يربط بين الازمه وعناصر عمليه سياسه الازمه ، حيث يعرفها بأنها موقف يؤدى نشوئه الى حدوث تغيير مفاجىء فى واحد او اكثر من المتغيرات الحرجه التى يرتهن استمرار النظام القائم - بملامحه ومكوناته الاساسيه - بمدى المقدره المتاحه للأطراف الفاعله فيه على التحكم فى هذه المتغيرات والحيلوله دون خروجها من دائرتها المفترضه فى العمل والتأثير، اى المقدره على سياسه الازمه [4] . كما ان هناك تعريفاً يربط بين الازمه والقائد فى موقف الازمه ، حيث يعرفها بأنها موقف مفاجىء يشكل بالنسبه الى القائد تهديداً اساسيا للأهداف القوميه مع محدوديه الوقت المتاح لإتخاذ القرار[5] . ويعرفها البعض الاخر بأنها حاله خطره وحاسمه يستوجب مواجهه سريعه للأحداث قد ينشأ عنها تغيير مادى يترتب عليه اثار ونتائج سيئه [6] .

وقد عرفها البعض الاخر بأنها تجنب الحرب العفويه، والتى يعنيها البروفسير الكسندر جورج استاذ العلاقات الدوليه السابق بجامعه ستانفورد بولاية كاليفورنيا - بأنها الحرب التى لا يرغب فيها

(1) Winer A., Ji and Kahn, H., Crisis and Arms Control, Hadson, N.Y. 1965, P. 12

(2) Warren Phillips and Richard Demronas, Crisis Waring : The Perception Behaviour Interface Cardon and Breach Science Publishers U.S.A. 1983 P. 50

(3) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص ١٠

(4) المرجع السابق - ص ١٦

(5) المرجع السابق - ص ٤

(6) أيمن السيد عبد الوهاب - إدارة الأزمة من منظور سياسي - مجلة النيل - مرجع سابق ص ١٦

او يتوقعها اطراف النزاع عند بدايه الازمه الدبلوماسيه والتي يمكن ان تحدث في اي وقت خلال مراحل الازمه[1] .

والحقيقه ان هذا الفريق بتعريفه الازمه بأنها تجنب الحرب العفويه ، كان يصدر عن طبيعه العلاقه بين كل من الولايات المتحده والإتحاد السوفيتي السابق اثناء الحرب البارده . حيث كان فن اداره الازمه في العلاقات الدوليه بينهما قائم على كيفيه اداره العلاقات وتوازن القوى بينهما دون ان يؤدي ذلك الى نشوء حاله الحرب التي يعلم كلاهما انها لن تكون في صالح احد لذلك . فإن هذا التعريف قاصراً [2].

وبصوره عامه فإنه يمكن تقسيم التعريفات التي تهتم بالازمه وفق نموذجين. الاول : النموذج البنائي، والثاني: النموذج القراري.

اولا : تعريف الازمه وفق النموذج البنائي :

يعني هذا النموذج في تعريفه للأزمه بتحديد آثارها على النظام السياسي القائم متأثراً بذلك الى حد كبير بالتعريف اللغوي للأزمه وفق المدرسه الإ نجليزيه ، فتعرف الازمه بكونها حاله خطيره وحاسمه ، او هي نقطه تحول تستبعد مواجهه حاسمه وإلا حدث تغيير مادي ينشأ به موقف جديد قد يتضمن نتائج وآثار سيئه ، فهي نقطه تحول في العلاقات وفي النظام تعني تحدياً مقصودا او استجابه مقصوده من جانب كل اطرافها بحيث يتصور كل منهما ان هذه الازمه يمكن ان تغير مجرى التاريخ لصالحه[3].

وعلى هذا ، فالمعيار الهام في تعريف الازمه هو عزلها عن غيرها من المواقف. وذلك لان موقف الازمه يدخل تغييراً في طبيعه العلاقه بين اطراف ما نتيجه لتصاعد الصراع بين هؤلاء الاطراف . وفي حاله الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول العلاقه من علاقه تحالف الى علاقه انشقاق. ومن ثم يمكن التمييز بين الازمات الحقيقيه ومواقف التوتر التي لا ترقى الى مستوى الازمه الحقيقيه وتعتبر ثانويه[4] . وهناك ايضا التعريف القائل بأن الازمه هي مجموعه من الاحداث السريعه التي تنطوي على موقف مهدد للإستقرار على المستوى الدولي والاقليمي، بما يتجاوز المستويات المعتاده وتزيد من احتمالات العنف الذي يصل في ذروته الى الحرب[5] .

---

(1) د. أحمد عبد البديع - المرجع السابق - ص ١٢٣

(2) د. أحمد مختار الجمال - المفاوضات وإدارة الأزمات - السياسة الدولية العدد ١٠٧ يناير ٩٢ - ص ٢٣٩

(3)د. أحمد عامر - القائد في موقف الأزمة- مجموعة محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأمنية - الرياض ١٩٩١ - ص ٧

(4) المرجع السابق ص ٧

(5) د. أسامة الغزالي حرب - تعقيب على بحث الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي -

ولما كانت الازمه هى نوع خاص من التغيير الجوهرى فى نمط العلاقات بين اطراف ازمه ما ، فإن هذا التغيير يعود الى تغيير فى نمط تدفق الافعال والحركات المتبادله بين اطراف الازمه. وبناء على ذلك فإن هذا النموذج يركز على عنصرين ، الاول: ان الازمه هى نقطه تحول فى سياق النظام . والثانى : ان الازمه تزيد من احتمالات الحرب واللجوء الى استخدام القوّة العسكريه . ومن هذا المنطلق يعرف البعض الازمه بأنها نقطه تحول فى مسارالنظام الدولى الذى تحدث فى اطاره . اى انها تحدث تغييرات هامه على عضويه النظام او هيكلها او عملياته او قيمه اوقواعد حركته او على كل ذلك . لذلك فيشترط البعض توافر شرطين على الاقل لتواجد الازمه . الاول : ان يتعرض النظام كله للتأثر الشديد الى الحد الذى تختل معه وحدته بالكامل.

والثانى : تصبح الإفتراضات والمسلمات التى يؤمن بها اعضاء المنظمه موضوعا للتحدى لدرجه ان يظهر لهم بطلان هذه الإفتراضات او تجعلهم يلجأون الى اساليب دفاعيه تجاه هذه الإفتراضات، ومعنى ذلك ان الازمه فى جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء المنظمه واستمرارها وايضا لكيانها(1) . والازمه على هذا النحو تعنى زياده احتمالات الصدام المسلح والحرب زياده كبيره(2) .

ولكن يؤخذ على هذا التعريف ما يلى(3) :

١- تجاهل متغيرات عمليه صنع القرار وآثرها على تشكيل تطور الأزمه . التنظيم - المعلومات - الاتصالات والادراك .

٢- لا تحدث كل الازمات تغيير فى النظام الدولى بل ان بعض الازمات قد تزيد من احتمالات حدوث ذلك التغيير فقط .

٣- المبالغه فى تصوير العلاقه بين الازمات الدوليه والحروب .

ثانيا : تعريف الازمات وفق النموذج القرارى :

رأينا كيف ان النموذج البنائى يربط بين الازمه والاحداث السابقه عليها . اما النموذج القرارى فلا يهتم بهذا الربط بل يعزل موقف الازمه عن المسار العام لتطور العلاقات بين اطرافها بمعنى ان قرارات اطراف الازمه التى تشكل سلوكهم اثناءها تتخذ قبل نشوب الازمه ذاتها ، اى ان قرار الحرب يكون قبل نشوب الحرب بناء على دراسه مسبقه وحساب رشيد للمصالح والاهداف والخيارات واحتمالاتها . ثم تأتى الازمه فيتم تنفيذ قرار الحرب فى فتره احتدامها . ان الإ رتباط بين الازمات وتزايد احتمالات الحرب يعود الى الإرتباط بين الازمات والصراع المستمر بين اطرافها اذا كان

---

(1) د. محمد رشاد الحملاوى - المرجع السابق - ص ١٧

(2) د.مصطفى علوى - الدراسات الإستراتيجية العربية - مفهوم القرار الإستراتيجى - مجلة الفكر العربى - العدد ٣٧ - يوليو ١٩٩١ - ص ٢١

(3) د. أحمد عامر - القائد فى موقف الأزمة - المرجع السابق - ص ٨

النظام القائم هو فى الاساس نظاماً تنافسيا يقوم على سعى كل طرف الى تعظيم قوته والحفاظ عليها . اذآ فلا موجب للربط بين الازمه الدوليه وتزايد احتمالات الحرب بين اطرافها . فقد لا تؤدى الى الحرب بين اطرافها ، ويعتمد ذلك على كيفيه سياسه الازمه فإذا كانت سياسه اطراف الازمه لها سيئه- جمود حركى ومعلومات خاطئه - فإن احتمالات احتدام الازمه ووصولها الى حد الحرب تكون كبيره . اما اذا كانت أداره الطرفين للأزمه سليمه فإنهما يتوصلان الى تجنب الحرب وتسويه الازمه[1] . والمثال الواضح لذلك هو ازمه الصواريخ الكوبيه عام١٩٦٢.

والنموذج القرارى فى تعريف الازمه يستقصى خصائصها على ضوء علم النفس والاجتماع. لذا فهو يرى ان الازمه هى ارتفاع درجه التهديد الموجه الى المصالح الجوهريه والقيم العليا للدوله والمجتمع مع ضيق ومحدوديه الوقت المتاح لإتخاذ القرار وارتفاع احتمالات التحركات المفاجئه من الخصم . ومن ثم فإن الازمه هى موقف تتزايد فيه درجه عدم اليقين ازاء نوايا الخصم وتحركاته واهدافه وازاء احتمالات تطور الموقف لاحقا وبالتالى فإن هذا الموقف قد يفرز ضغوطاً نفسية تترك أثراً سلبيا على عملية إتخاذ قرار الأزمة[2]. ومن ثم فان الموقف الأزمة تزيد فيه الحاجه الى إتخاذ قرار سريع من ناحيه اخرى. كما انه ينتج آثارا هامه على مستقبل اطرافه ، ومن ثم سلوكها. إن خصائص الازمه وفق هذا النموذج ثلاث هى[3] :

١- موقف يدرك فيه صانع القرار أنه يتضمن درجه عاليه من التهديد للأهداف والقيم والمصالح لأطراف الازمه ويدرك صانع القرار ذلك .

٢- موقف يدرك فيه صانع القرار ان الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه قبل ان يتغير الموقف وقت قصير وإلا فالقرار يصبح غير ذى جدوى فى مواجهه الموقف الجديد .

٣- موقف مفاجىء حيث تقع الأحداث الخالقه للأزمه على نحو يفاجىء صانع القرار .

ولكن يلاحظ على هذا التعريف للأزمه ان الوقت القرارى يختلف من ازمه الى اخرى وفق درجه تعقد الازمه وتشابكها (نسبيه الوقت) . كما ان اختلاف القدره الإدراكيه لصانع القرار يؤدى الى اختلاف تقدير كل منهم لمدى كفاية الوقت المتاح لإتخاذ القرارتبعا للقدره على استيعاب الموقف وادراك عناصر الأزمه . ومن ثم وقت التخطيط لمواجهه الموقف لإتخاذ القرار. وعموما فإن محدوديه الوقت المتاح لصنع قرار الأزمه يؤدى لضعف السيطره على الأحداث[4]. لكن كلما كان صانع القرار

(1) د.أحمد عامر - المرجع السابق - ص ٩

(2) د.مصطفى علوى - المصدر السابق ص ٢١.

(3) د. أحمد عامر - المرجع السابق ص ٩

(4) Haward H. Inter (The Concept of Crisis as Viewed by the United States Department of state) in Charles F. Hermann (Ed.)., International Crisis : Insights from Behavioural Research. New York:

يمتلك نظاما تعريفيا وإدراكيا مرنا ومتفتحا كلما زادت سرعه استيعابه للموقف وإستجابته له وتحققت بالتالى كفاءته ونوعيه العمليات القراريه والعكس صحيح (1).

ومحدوديه وقت الأزمه تختلف من أزمه الى اخرى تبعا لإختلاف عمر الأزمه، فثمه ازمه قصيره جداً تستغرق بضعه ايام ·بينما تستغرق ازمات اخرى اسابيع واحيانا شهورا ·وعمر الأزمه يتأثر بمدى تعقدها ومدى حدتها ·والتعقيد يقاس بعدد اطراف الأزمه ، وعدد القضايا المثاره فيها ، وطبيعه العلاقه بين هذه القضايا (تفاعل او استقلال) ، وكم ونوع المصالح المشموله في الأزمه لكل من اطرافها· ومدى حيويه تلك المصالح واهميتها ، فالأزمه التى تضم عددا من الأطراف ، وعديد من القضايا المتداخله المترابطه المتفاعله ، والتى تتعدد وتتنوع فيها منظومات المصالح والقيم الوطنيه المشموله لكل طرف ، والتى يكون مصالح الأطراف فيها حيويه ومهمه تكون ازمه معقده(2).

ومما يعيب تعريف النموزج القرارى انه لا يغطى كل جوانب ظاهره الأزمه ومتغيراتها فهو يركز على متغيرات عمليه صنع القرار وتأثيرها بخصائص موقف الأزمه ، ويهمل ما دون ذلك من متغيرات هامه ، فهو يقتصر على متغير الإدراك ويهمل متغير التفاعل السلوكى بين اطراف الأزمه والمتغيرات البنائيه التى تربط بين الأزمه وبين بيئتها اى علاقه الصراع والتنافس قبل الأزمه بين اطرافها· وبعباره اخرى ان النموزج القرارى يقتطع موقف الأزمه عن المسار التاريخى للعلاقات بين الدول ·ويفترض تفرده المطلق عن غيره من المواقف وامكانيه عزله عنها(3).

ويرى البعض ان الأزمه هى موقف يتضمن احتمالا مرتفعا لتوظيف المفاجأه والخداع والمناوره من جانب الخصوم ازاء بعضهم البعض· وقد وصل بعض المحللين الى حد القول بان الأزمه هى موقف مفاجىء بالضروره ،وربما كان هذا الكلام حقيقيا على اطلاقه قبل ان يعرف العالم التخطيط المسبق للأزمات · فالواقع انه ثمه اربعه مستويات للتعامل مع ظاهره الأزمه (4)· {1} تخطيط الأزمات او إستشعار الأزمات او اداره العلاقات بالأزمات· {2} استشعار الأزمات قبل وقوعها· {3} اداره الأزمات بعد وقوعها· {4} تجنب الأزمات · فإذا توافرت للدوله المقدره على التخطيط المسبق للأزمات او استشعار الأزمات قبل وقوعهاقلت بالنسبه لها احتمالات التحركات المفاجئه من جانب الخصم وجاءت الأزمه على وجه العموم غير مفاجئه بالنسبه لها.

فالطرف المخطط للأزمه يمكنه مفاجأه الخصم بها دون ان يعانى هو من تأثير عنصر المفاجأه ،

---

(1) Ibid P. 120

(2) د.مصطفى علوى – إدارة أزمة الخليج – مواقف الأطراف المختلفة – مجلة العلوم الإجتماعية – العدد الثالث – يناير ١٩٩١ – ص ٩٨

(3) د.أحمد عامر – المرجع السابق – ص ١٠

(4) د.مصطفى علوى – إدارة أزمة الخليج – مواقف الأطراف المختلفة – المرجع السابق – ص ١٠٠

غير ان التخطيط للأزمة لا ينفى عنصر المفاجأه تماما اذ انه لا يلغى قدره الخصم الذى فوجيء بالأزمه فى بدايتها على احداث مفاجأه ، وتوظيف الخداع لمواجهه المخطط الأصلى ليخرج بالأزمه عن المسارالمرسوم لها فى خطه المبادر بتفجير الأزمه . ويتزايد احتمال ذلك خاصه اذا كان الطرف المخطط قد إقتصر فى تخطيطه على سيناريو المرحله الإفتتاحيه فقط.

وجدير بالذكر انه فى احدى الدراسات السياسيه المختصه بإستطلاع الاراء والتى قام بها (هوارد لنتر) بخصوص استشعار الأزمات غير المخططه قبل وقوعها اجاب ٩٢,٢ ٪ من مسؤولى وزاره الخارجيه الأمريكيه بان الأزمات الدوليه التى تشارك فيها الحكومه الأمريكيه قد تكون وليده تصرفات الحكومه الأمريكيه ذاتها[1] . وهنا بالطبع لا يسعنا الا ان نتسائل هل ازمه الخليج العربيه الثانيه كانت من ضمن نسبه ٩٢,٢ ٪ تلك ..؟!

مفهوم الباحث لأداره الأزمه:

نظراً لان اداره الأزمه كعلم لم تحدد له مجاله نطاقه البحثى بشكل قاطع حتى الآن. وبالتالى لم تحدد له مبادئه وقوانينه المستقله .وأيضالم يتم تحديد هويته وإنتمائه . فما زالت تتجاذبه الفروع الأخرى من المعرفه .فتارة تجده احد فروع علم الإداره العامه ، وتاره اخرى احد فروع علم السياسيه العامه، وتاره اخرى تجده محل اهتمام علم المعلومات .وبالتالى يحاول الباحث ان يحدد ملامح رئيسيه ينبغى توافرهالكى تتحدد الملامح العامه لمفهوم اداره الأزمه ومجال هويته . واهم هذه الملامح هى :

1) إن اداره الأزمه يجب ان ينظر اليها على انه نظام شامل يتفرع منه مجموعه من النظم الفرعيه، يوجد بينها تناسق فى بعض الاحيان وتضاد فى احيان اخرى، وفى ضوء معطيات النظريه العامه للنظم [2] التى تفترض ان كل نظام يمكن النظر اليه بإعتباره نظاما شاملا تاره ، ثم يعاد النظر اليه مره اخرى بإعتباره نظاما فرعيا . ومن خلال هذه النظريه تحدد العلاقات بوضوح . كما تفترض النظريه العامه للنظم ايضا ان كل نظام يجب ان يعمل بشكل كلى حتى يصبح هادفاً كما ان كل نظام له بنيه داخليه واخرى خارجيه بتفاعلهما معا يتحدد شكل النظام او بالاحرى تتحدد هويته ، ثم تركز معطيات مفهوم النظم على اهميه التفاعل والتنسيق والإتصال بين عناصر واجزاء النظام ، وبالتالى نجد ان مفهوم اداره الأزمه فى هذا السياق يعمل بشكل كبير فى محيط العلاقات الدوليه

(1) Haward H. Inter (The Concept of Crisis as Viewed by the Un States Department of state) in Charles F. Hermann (Ed.)., op. cit. pp. 119 - 120

(2) أنظر فى النظرية العامة - د. السيد فتحى حسيب - مقدمة فى إدارة الأعمال - مكتبة الجلاء. بورسعيد - ١٩٩٠ - ص ص ٨٠ : ١٠٥

. ولكن هذا لا يمنع ان البيئه الداخليه لكل دوله تشكل احد اهم ادوات اداره الأزمه والمشكله لطبيعتها ومداها .

2) ان اداره الأزمه يجب ان ينظر اليها فى سياق معلوماتى . بمعنى ان المعلومات تشكل حجر الأساس والمنطلق الذى يبنى عليه كل وسائل واساليب اداره الأزمه . فعمليه ربط السابق باللاحق والوصول الى المستقبل لا تنشأ من فراغ . ولكن تكون نتيجه لوجود نظام معلومات فعال وقادر على جمع البيانات سواء من البيئه الداخليه او الدوليه . التاريخى منها او المستقبلى ، ثم فهرسه وتبويب وتلخيص هذه المعلومات من خلال قاعده بيانات مصممه على اسس علميه ومزوده بالكفايات المناسبه سواء من حيث الخبره المعلوماتيه او الإداريه وكذلك الحنكه السياسيه. وبالأضافه الى سلسله المستشارين الذين تكون مهمتهم فى النهايه هى تحليل هذه المعلومات والتعليق عليها وتحديد مساراتها والنتائج التى يمكن الوصول اليها او بمعنى اخر صياغه البدائل التى تطرح على صانع القرار لتحديد الخيارات من بعضها .

3) ان عمليه اداره الأزمه لا بد ان تشترط إتباع ما افرزته علوم الإداره العامه من منهجيه علميه فى اداره الدوله واجهزتها وتطبيقها فى مجال اداره الأزمه ، او بمعنى اخر اتباع وظائف الإداره العلميه عند التصدى لموضوع إ داره الأزمه . فلا يمكن النظر الى عمليه اداره الأزمه دون توافر تخطيط علمى سليم وتنظيم جيد يتحدد فيه العلاقات وخطوط السلطه والمسئوليه واداره فعاله للرقابه وتقييم الاداء ومنهجيه علميه فى اتخاذ القرارات وعمليه الإتصالات ، اى ان مقومات العمليه الإداريه مطلب رئيسى فى مكونات تعريف اداره الأزمه .

4) تعتبر عمليه اداره الأزمه عمليه قراريه . فدور القرار السياسى فى هذا الخصوص حيوى ، فهو نهايه الأزمه وبدايه لأزمه جديده او مرحله من مراحل تطورها .

5) لا يجب ان ينظر الى الأزمه التى تدار وفق منظور أو اسلوب او هدف عسكرى فقط. بحيث يكون الخيار امام متخذ القرار احد امرين ، اما الدخول فى حرب او

عدم الدخول فيها . ولكن يجب ان ننوه الى ان اى تعريف لإداره الأزمه لابد وان يكون من الإتساع بحيث يشمل قدر الإمكان كل الأزمات بإختلاف انواعه اواشكالها . ومن ذلك فإن مفهوم الأزمه السياسيه من وجهه نظر الباحث يمكن ان تكون :

"تدهور نسبى فى العلاقات من وجهه نظر صانع القرار بين قوتين دوليتين نتيجه لتغير شامل فى البيئه الخارجيه او الداخليه للأطراف او طرف واحد منهم ، هذا التدهور من شأنه خلق ادراك لتهديد القيم والأهداف الرئيسيه لدى صانع القرار وايضا لسياساته ، وقد يزيد من ادراكه لإحتمالات التورط فى اعمال العداء العسكرى، كما يزيد ادراكه لضغوط الوقت المحدد والمتاح للإستجابه لذلك

التهديد، مستخدماً فى ذلك جميع عناصر قوه دولته القوميه الشامله او بعض منها وفقا لطبيعه الأزمه." ومن هنا التعريف نرى ان الإداره الناجحه للأزمه هى التى تدار وفق الاسلوب العلمى الرشيد والشامل مستخدمه القدر المناسب من عناصر قوتها القوميه بهدف تحقيق اكبر توافق وإنسجام وتجانس مع الاهداف العامه للدوله والإقلال قدر الإمكان من تهديدها للقيم ولعناصر النظام ، لذلك تكون الازمه السياسيه محصله قرار سياسى سواء أكان قرارا سياسى ناجحا ام خاطئ .. قرار منشىء ام قرار يتضمن اسلوب معالجتها ام منهيا لها .. فالقرار السياسى المنشىء للتصرف او الحركه الدوليه هو شهاده ميلاد للأزمه وايضا القطار الذى يحملها عبر مراحل تطورها المختلفه ، وقد يكون ايضا شهاده وفاتها. مع ضروره الإشاره الى ان الازمه تؤثر تأثيراً واضحاً فى طرق اصدار هذا القرار السياسى استناداً لعده حقائق .

1- زياده سلطه صانع القرار[1] :

تؤدى الازمه عند نشوئها الى زياده السلطات التى يتمتع بها صانع القرار فى الدوله الداخلة فى الأزمة وذلك راجع الى عاملين اولهما :

ا) عند نشوء موقف الازمه فإن الرأى العام عاده ما يلتف حول صانع القرار وتزداد شعبيته وخاصه فى الازمات الخطيره والخارجيه . ولعل هذا ما يبدو واضحا فى موقف الشعب الامريكى من الرئيس جورج بوش اثناء تفجر ازمه الخليج العربيه الثانيه، حيث اظهرت نتيجه استطلاع الرأى العام الامريكى وصول شعبيه بوش الى اعلى معدلاتها، وإن انتكست هذه الشعبيه عند تنافسه فى انتخابات الرئاسه مع بيل كلينتون . وايضا موقف الشعب البريطانى من حكومه حزب المحافظين اثناء نفس الازمه بزعامه مارجريت تاتشر ثم جون ميجور[2].

ب) كما كانت الازمه تتصف بعنصر ضيق الوقت ، فإنها تتطلب اصدار قرارات سريعه لذلك فمن الطبيعى ان تؤدى الى الاقلال من عدد المشاركين فى صنع القرار، مما يؤدى بدوره الى تقليل حجم الوحده القراريه لما يتطلبه ذلك من ضروره سرعه نقل البيانات والمعلومات وتحليلها وايضا لسريتها الواجبه .

2- تعميق الازمه للطابع العدائى :

تتميز الازمه بأن سبب نشوئها يمثل تهديدا اساسيا لاهداف وقيم صانع القرار، مثل هذا

---

(1) See : ColinThe Sociology of War and Peace. Mac Millan Press. Creighton and Martin Show E London, 1987 pp. 211 : 217

(2) جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٨/١٧ - ص٤

التهديد يأتى عاده من طرف معادى ، وبالإضافه الى أن هذا التغيير الحادث يؤدى الى تعميق شعور صانع القرار بعدوانيه الطرف الآخر(1) .

3- ظهور تفكير الجماعه :

تؤدى الازمه الى مايعرف فى علم الإجتماع بأخلاق القطيع او السلوك الجمعى. ويحدث ذلك فى جميع انواع الازمات ولكن يظهر بوضوح حينما تكون الازمه من النوع الخطير او الحرج ، وتتميز هذه الظاهره بعده خصائص لعل اهمها:

ا) احساس وهمى عام لدى افراد المجموعه القراريه بالمنعه وصحه ارائهم(2).

ب) ميل افراد المجموعه القراريه الى رفض المعلومات التى قد تجبرهم على تغيير الافكار الاوليه عن الموقف(3).

ج) الإعتقاد الحازم بصحه الموقف الاخلاقى للسياسه المتبعه من المجموعه الحاكمة مسبقا.

د) سيطرت افكار نمطيه عن الطرف الاخر بإعتباره شريرا لايمكن التوصل معه إلى حل.

هـ) وجود ضغوط على اى عضو يخالف الإتجاه العام السائد وإعتبار ذلك نوع من التمرد .

ز) اتجاه كل عضو بالمجموعه القراريه الى كبت ارائه المعارضه لإتجاه المجموعة القراريه.

و) إحساس وهمى عام بأن هناك اجماعاً داخل المجموعه القراريه حول السياسه المفضله.

والملاحظ ان ظاهرة تفكير الجماعه تميز عمل المجموعات الصغيره بصفه عامه . ولكن احتمال ظهورها يتعاظم اثناء الازمات. الا انه يجب الا يستخلص من ذلك ان صفه تفكير الجماعه هى صفه مميزه بالضروره لعملية صنع القرار اثناء الازمات . فهذه الظاهره تنشأ في المجموعات الصغيره عندما تزداد حده الازمه وتزداد الضغوط النفسيه بما لايدع مجالا للمناقشه والمعارضه ، كما انها تتفاقم حينما تتميز المجموعه بوجود قائد سلطوى فمن المحتمل الا يصبح تفكير المجموعه ظاهره تميز عمليه اتخاذ القرار(4).

4 - تؤدى الازمه الى الأرهاق والاجهاد النفسى لصانع القرار(5):

(1) د. أحمد عامر - القائد فى موقف الأزمة - مرجع سبق ذكره - ص ٣

(2) المرجع السابق - ص ٥

(3) المرجع السابق - ص ٦

(4)Charles F. Hermann and Linda P. Brady, Alternative Models of International Crisis in Hermann (Ed.) Op. Cit. pp. 283 : 287

(5) Arther Stein, The Nation at War. The Johns Hopkins University Press Bottimore and London, 1978 P. 127

سبق ان ذكرنا ان القائد فى الازمه يتصرف وفق ثلاث ضغوط حاده ،وهذه الضغوط تؤدى الى شعور القائد او مركز صنع القرار بالدوله بالإرهاق والإجهاد النفسى الشديد وخاصه عندما يطول امد الازمه . وهذا الارهاق يؤدى الى مجموعه من التغيرات البيولوجيه لدى صانع القرار مما يفقده القدره على التفكير الرشيد فى موقف الازمه وبالتالى الى ازدياد وتعقد الازمه ، وهذا الإجهاد من الممكن ان يلاحظ لدى شخص صانع القرار فى الاتى :

ا) تقليل القدره على الإنتباه: وهو ما يعنى فقدان صانع القرار القدره على التركيز او ضعف مستوى فهم وإدراك التفاصيل الخاصه بالموضوع والتى تؤدى الى فهم الازمه على غير حقيقتها . او انصرافه الى مجموعه محدوده من جوانب الموقف المشكل للأزمه ، او الميل الى كل ما من شأنه الاتفاق مع خبرته الذاتيه .

ب) زياده الجمود الذهنى : وهو ما يؤدى بالقائد الى التفكير طبقا لقواعد فكريه ثابته وعدم المقدره على تفهم وجهات نظر الآخرين . او القضاء على الفكر الإبتكارى ولعل هذا هو ما نجحت قوات التحالف الدولى فى ان تضع الرئيس صدام حسين فيه حيث كان تصرفه إبان الازمه ينصرف الى ان قوات التحالف لن تبدأ العمليات العسكريه ضده ، واذا بدأتها فإن العراق قادر على النصر عليها او حتى احداث خسائر بها لن تقوى على إحتمالها [1] .

ج) زياده الإحساس بضيق الوقت : وهو يزيد الشعور بالعنصر الثالث من عناصر الازمه وهو الخاص بضيق الوقت ، مما يؤدى الى عدم دقه قراراته لأنها تتم فى ظروف الإستعجال، كما يميل الى اتخاذ القرارات فى الاهداف والقيم العاجله لتحقيق اهدافه بصرف النظر عما اذا كانت اهدافا وقيم رئيسيه ام لا[2]. وطبيعى فإن الإجهاد والإرهاق النفسى امور نسبيه من ازمه الى اخرى ومن قائد الى اخر وايضا من بيئه قراريه لأخرى.

ويرى المختصون ان العناصر الثلاثه للأزمه تؤدى الى زياده الارهاق النفسى لصانع القرار فى تلك الظروف ، وان هذا الاجهاد يؤثر سلبيا على قدره صانع القرار فى الإنتباه لخصائص الموقف وادراكه لحدود الوقت ويؤثر كل ذلك بدوره على المهام المختلفه المتعلقه بإتخاذ القرار كالبحث عن المعلومات والبدائل وإنخفاض كميه المعلومات الصاعده وإنخفاض نوعيتها وكفاءتها. كما ان موقف القرار فى ظروف الازمه يؤدى الى تصور صانع القرار أن البدائل المتاحه امامه محدوده للغايه[3] .

(1) د. أسامة الغزالى حرب - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى - أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التى ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى خير الدين حسيب (محرر) -أكتوبر ١٩٩١ - ص ٢٣٨

(2) Jerol M. Post, The Impact of Crisis Induced Stress on Policy Makers, in Alexander L. George, (Ed.) Avoiding War op. - cit. pp. 471 : 497

(3) Charles F. Hermann and Linda P. Brady, Alternative Models of International Crisis in Hermann (Ed.) Op. Cit. pp. 283 : 287

بينما البدائل المتاحه امام الطرف الاخر (العدو) اكبر وكلما ازدادت حاله الارهاق والاجهاد النفسى المرتبطه بالازمه تماثل تعريف صانع القرار فى الدوله للموقف وليس معنى ذلك ان صانع القرار فى ظروف الازمه عاجز عن اداء العمليات التحليليه الاساسيه المتعلقه بصنع القرار ، والا فكيف تفسر نجاح صانع القرارات فى سياسه بعض الازمات بما يحقق اهدافهم الاساسيه(1) .

ولكن الا يوجد للأزمه آثار ايجابيه ؟ .. بالطبع لها آثار ايجابيه على شخص صانع القرار او القائد وعلى المحيطين به . ولعل اهمها ان موقف الازمه يدفع بالعناصر الصالحه الى الظهور فى شخص القائد . كما انها تدفع بالطاقات التى كانت خافيه ولا تستدعى الا ساعات الخطر . كما انها تزيد أيضا من تلاحم وتكاتف مراكز صنع القرار والجماهير المواجهه موقف الازمه . وتؤدى الى وضع الاهداف التى كانت تنادى بها القياده موضوع الإختيار العملى واعطائها طابع اجرائى للتنفيذ. وتزيد من خبره هيكل اتخاذ القرار من واقع التجربه العمليه. بقيت نقطه اخيره يود الباحث ان يلقى الضوء عليها .. وهى ان معظم الفقه السياسى يجمع على ان ساسه دول التحالف الدولى ضد الإحتلال العراقى للكويت قد اخطأوا التعامل مع العراق المهزوم في الحرب العسكريه ولم تتفق تصرفاتهم وفن اداره الازمه السياسيه وحكمه وتجارب التاريخ ، حيث انهم انتهجوا سياسه من شأنها تكرار ما حدث فى صلح فرساى مما سيعود على المنطقه الخليجيه والعالم العربى بالتالى بآثار مستقبليه لن تحمد عقباها(2) .

ويفترض الراى المذكور انه فى البدايه كانت اوجه الخلاف هى هل تكون الشروط السياسيه لانهاء الحرب نوعا من مواصله الحرب بوسائل اخرى ومواصله عقاب العراق وتدمير قدراته أوان تكون باباً لإعاده ادماجه سلميا فى السياسه العربيه والدوليه ، وضمان تأقلمه الايجابى مع ضرورات ومعطيات احياء النظام العربى وتحديثه؟

ويبدأ هذا الرأى بالشق الفلسفى هو ان المصلحه الاخلاقيه والإنسانيه تقضى عدم مغالاه فى تدمير المجتمع المدنى والبنيه الاساسية بالعراق . ومن الناحيه العمليه فقد كانت هذه الإعتبارات تفرض ادماجه العراق فى السياسه الاقليميه والعالميه ومساعدته فى التأقلم الأيجابى مع المعطيات السياسيه الجديده فى البيئه العالميه والاقليميه ، وذلك لان مواصله تدمير العراق بوسائل سياسيه

(1) د. أحمد عامر – القائد فى موقف الأزمة – مرجع سبق ذكره – ص ٤

(2) أنظر التقرير الإستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية – جريدة الأهرام القاهرة – لعام ١٩٩٠ – ص ٢٥٧ : ٢٦٣

يفضى حتما الى اضطراب هائل فى موازين القوى الإقليميه المحدودة لامن الدول العربيه فى الخليج ولا من الشرق العربى كله .

الا ان ما تراه كان مغايراً لذلك كلياً ... بالمقارنه بما اتبع مع المانيا النازيه المهزومه فى الحرب العالميه الثانيه ، بالرغم من التحذيرات العالميه التى حذرت من مغبة ذلك ، فقد تم تدمير البنيه الاساسيه والإنتاجيه للعراق بالكامل بما تقدر تكلفته بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار. كما ان شروط إنهاء الحرب وتسويتها قد وردت فى احد عشر قراراً صادراً عن مجلس الامن بصوره تضمن مواصله تدمير القدرات العسكريه والمدنيه للعراق ولأجيال قادمه بما يتجاوز بكثير حدود المعقوليه والمقبوله من جانب الرأى العام الاقليمى والضمير الإنسانى .

والغريب فى الامر - طبقا لمفهوم هذا الرأى - ان هذا التشدد والتمزق الحادث للعراق قد ايدته وساعدت عليه دول الخليج وكلا من مصر وسوريا بدايه بعدم المناداه بغير ذلك ثم السكوت وعدم الإعتراض على هذه الإجراءات التى تم تنفيذها بالفعل ، ثم ثالثا بتأييده دولياً فى صوره قرارات مجلس الامن ، ورابعا معارضه اى جهد دولى لمنع تعرض العراق لهذا المصير المحتوم مثل ماعرضه الرئيس السوفيتى جورباتشوف من مبادرات سلمية والتى طرحها ووافق عليها العراق لإنهاء الحرب قبل المعركة البرية مباشرة ، وخامساً: عدم إتخاذ اى جهد ايجابى من شأنه ازاله عوامل التوتر بالمنطقه والمتمثل في حكم الرئيس صدام حسين وذلك بالنكوص عن مساعدة قوى المعارضه الداخليه ضد الحكم خشيه تمزق العراق والإخلال بالتوازن الإستراتيجى فى المنطقه ، كما يورد الرأى المذكور ايضا الاسباب الخاصه بدول التحالف فى هذا المنوال ايضا كذا اسباب دفع دول الخليج لتأييدها ومنها بالطبع استمرار بقاء صدام حسين فى السلطه وما يمثله ذلك من الخوف الدائم من إحتمال اعاده تكرار تصرفاته الشاذه .وينتهى الرأى المذكور الى ان دول التحالف قد ارتكبت سقطه كبرى فى تعاملها مع الازمه من شأنها تكرار نتائج صلح فرساى المنهى للحرب العالميه الاولى وهو ماسوف يؤدى الى اضطرام نار الحقد فى نفسيه ووجدان الشعب والقياده العراقيه التى لن تهدأ الا من خلال حرب للإنتقام على غرار ما اقدمت عليه المانيا النازيه . فالتاريخ يحدثنا بأن كمون وسكون العراق لن يكون الإ مؤقتا ، وبالطبع فإن هذا لن يكون فى صالح المنطقه كما ان اغلبيه الرأى العام العربى تعتقد ان التشدد فى وضع شروط إنهاء الحرب مع العراق يسهم فى تعميق القطيعه النفسيه والسياسيه بين الدول العربيه المشاركه فى التحالف الدولى ضد العراق من ناحيه والتيار الرئيسى من الرأى العام العربى وقطاع اكبر من النخب

الساسيه فى اكثرية الاقطار العربيه من جانب أخر ، وهذه القطيعه المتناميه تضاعف من صعوبات إحياء وتحديث النظام العربى بعد ازمه الخليج العربيه الثانيه.

إلا ان هناك بعض الملاحظات التى لا بد من القاء الضوء عليها وهى :

1- هل الواقع البيئى والنفسى والاجتماعى للشعب العراقى يتفق ويتماثل مع نظيره الالمانى ابان الهزيمه القيصريه فى الحرب العالميه الاولى ؟

2- هل الامكانات البشريه والماديه والعلميه لدى العراق تتساوى مع مثيلاتها لدى المانيا كلا منها فى زمانه ومكانه ؟

3- هل القدرات والطاقات والمعارف العلميه والتكنولوجيه التى احتاجتها المانيا النازيه لإعاده التعمير ومن ثم اعاده الإنتقام فى حقبه العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن(تكنولوجيا اقل واقتصاد ابسط) تتساوى مع القدرات والطاقات والتكنولوجيا والمعارف العلميه التى على العراق ضروره الحصول عليها الآن للوصول الى الدرجه التى تمكنه من إعاده البناء ثم الإنتقام فى نهايه القرن العشرين ؟ وهل اذا تساوت أتستطيع العراق الحصول عليها ؟ وهل يسمح لها المجتمع الدولى بذلك؟ وممن ينتقم ؟.

4 - هل حجم التدمير الذى حدث للعراق والذى عليه تعويضه اولا يتساوى مع ما اضطرت المانيه لتعويضه فى العشرينات (بالقياس المادى والبشرى) ؟ .

لذلك فإن القول بأن دول التحالف فى تعاملها مع العراق قد اخطأت وخاصه فى وضع شروط ما بعد الحرب. لأنها كانت تعى بالطبع كل ما هو وارد بعاليه واكثر ، كما كانت تهدف الى تحقيق الفرقه والعزله القصوى بين الدول العربيه بتشجيع الموقف المذكور آنفا بالرأى السابق بين دول الخليج ومصر وسوريا وبقيه الدول العربيه . ولا يخفى ان الهدف الرئيسى من عدم ازلال المانيا الغربيه بعد الحرب العالميه الثانيه وربطها بتيار التقدم وازاله آثار الحرب والحادث فى اوربا الغربيه هو ان تقف مع المنطقه كلها حاجزاً صلبا (ماديا ومعنوياً وبشرياً) امام الخطر الشيوعى القادم من الشرق ومنع سقوطها فى احضانه.

وبالطبع ستكون النتيجه المنطقيه والمنتظره من مسلك دول التحالف الغربى ضد العراق والمنطقه هو ظهور الارهاب الإقليمى والدولى حيث ان الإرهاب (كما هو معلوم) آخر صور المقاومه وهو نتاج تسويه المشكلات والازمات تسويه غير عادله مع عدم قدره الطرف المهزوم والذى يشعر

بالغبن على تغيير الوضع المفرو . كما ان حكمة التاريخ والمستخلصه من تجارب وحل الأزمات السياسيه الماضيه والقاضيه بعدم التمادى والغلو فى ازلال الخصم المهزوم خشيه العواقب المستقبليه، هى حكمه لا تطلق على كل ازمه بل ان كل منها وله ظروفه وبيئته التى تستتبع عدم التطابق التام بينها .

المبحث الثانى
الازمه السياسيه كإطار تحليلى

تعددت المدارس والمناهج الفقهيه التى تتناول اداره الازمه كإطار تحليلى للسلوكيات السياسيه بقصد التوصل الى تنظير علمى اقرب للدقه لإستراتيجيات اداره الازمات السياسيه التى هى حجر الاساس في علم السياسه الدوليه المعاصره.

لذلك فالفقه السياسى ادخل اداره الازمه معمل الإختبار العلمى ووضعها فوق منضده الابحاث والتجارب ، ثم اختلفت اقطابه من حيث زاويه الرؤيا والإنطباع المسبق عنه والهدف المرجو منه ، فخرج كل منهم بنموذج يختلف عما خرج به زميله ، وهو فى اختلافه هذا لا ينافيه بقدر ما يكمل كلا منهم الاخر ويساعده فى الإلمام والإحاطه بمعظم جوانبه . وقد ذكر الفقهاء العديد من هذه المداس والنماذج نوردها بإيجاز فيما يلى حتى نسترشد بها عند تحليل ازمه الخليج العربيه الثانيه .

اولا: النموذج الإدراكى (السياسه الرشيده) :

وفق هذا النموذج فإن السياسه الرشيده للدوله عند تصديها لازمه سياسيه بينها وبين دوله اخرى تحتم عليها ان تبحث مختلف الخيارات البديله وتمحص كل منها وتوازن بينها على ضوء تقديراتها لظروفها وظروف الخصم ، من حيث الأهداف والاولويات والقدرات والتكلفه التى تستطيع كل منها تحملها ثم تختار الدوله واحداً من هذه البدائل والخيارات وتعتمده كخطوه أولى فى استراتيجيه معينه لتحقيق الاهداف القوميه ودون ان تتحمل تكلفه سياسيه او اقتصاديه او استراتيجيه مرهقه، ثم ترقب استجابة الخصم لتحركها وتستمر بعد ذلك فى عمليه التقييم والتقدير وعلى ضوء تلك النتائج تتحدد تحركات الدوله [1] .

وللسياسه الرشيده للدوله في الازمات الدوليه عده مقومات نذكر منها الاتى:

1- المعلومات : ان توافر المعلومات الصحيحه الكافيه هى المطلب الاول لصحه التقديرات وبالتالى ترشيد سياسه الازمه ، سواء أكانت خاصه بالدوله او الخصم ، وايضا يقف على نفس درجه الاهميه للمعلومات تحليل هذه المعلومات ومدى مصداقيته [2] .

2- طريقه تنظيم السلطه : واسلوب هذا التنظيم وهل هناك خطوط واضحه لهذا التنظيم ام ان هناك تنازع وتعارض فى السلطات بين الاجهزه الداخليه فى الدوله .

---

(1) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص 241

(2) د. أحمد يوسف أحمد – أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى – أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التى ينظمها مركز دراسات الوطن العربى فى خير الدين حسيب (محرر) مرجع سابق – ص 212

3 – الإتصالات : داخليه ام خارجيه التى تشارك فيها اجهزه وشخصيات غير رسميه للإتصال بين افراد الأزمه وهى ما تعرف بالقنوات الخلفيه[1] . وهو امر يضع على عاتق ميكانيزم الاتصال اعباء اضافيه سواء على مستوى رصد المعلومة ، او التحليل ، او إستخلاص النتائج ، وإصدار الاحكام وطرح بدائل التفاعل مع كل حاله فى ضوء ظروفها الخارجيه [2] .

4 – القياده: وهى مجموعه الصفات الشخصية والموضوعية التى اتفق عليها فقهاء علوم السياسه والإ داره التى يجب توافرها فى القائد الرشيد .

5 – التخطيط المسبق للأزمات: كلما كانت الازمه السياسيه تدار وفق تخطيط مسبق (الإدارة بالأزمات) كلما كانت اقرب للنجاح وهذا الإتجاه هو الغالب فى العصر الحديث خاصه فى الدول المتقدمه، وهو المحك الرئيسى لمعرفه مدى عقلانيه عمليه اداره الازمه وذلك من خلال مقارنه المخطط والمستهدف بالمحقق فعلاً .

ويقسم الفقه السياسى مدارس اداره الازمه وفق هذا النموذج الى مدرستين فكريتين رئيسيتين . الاولى : تعادل الازمه بالحل السلمى لها . ويتحقق الهدف هنا بالسيطره على أدواتها وتجنب المخاطر الجسيمه . فالازمه فى مفهوم هذه المدرسه عبارة عن مرض خطير لابد من علاجه والشفاء منه بأسرع ما يمكن حتى لا يتعاظم ويؤدى الى الوفاه. لهذا فإن السؤال الذى تفرضه هذه المدرسه هل يمكن ان تؤدى هذه الازمه الى زيادة احتمالات الحرب ام لا، فإذا كانت إحتمالات الحرب قائمه ، فلا بد من البحث عن بدائل سلميه لا تكون محفوفه بالمخاطر . وترى هذه المدرسه ان مصير كل دوله يتوقف على سلوكها وسلوك خصمها وبهذا فإن المصالح المشتركه للطرفين يجب مراعاتها وتأكيدها [3] .

والمدرسه الفكريه الثانيه تقف على النقيض تماماً من الاولى ، فهى تفسر اداره الازمات على انها تدريب على شيء واحد هو الفوز ، فالهدف هنا هو اخضاع الخصم والحصول على امتيازات وعدم اعطاء اى تنازلات ، وبهذا تتقرر مكانه الدوله وقوتها فى الساحه الدوليه ، فهى اذا ليست عارضا مرضيا ولكنها فرصه لتعظيم المكاسب. ولا يمكن التركيز على الازمه ولكن على الخصم. فتقوم منافسه شرسه يحاول فيها كل غريم ان يؤثر على سلوك الطرف الأخر وتوجيهه ، ويتم قبول المخاطر الهائله اذا كانت ستؤدى الى زياده المكاسب [4] .

إن اداره الدوله للازمه تعنى استخدام هذه الدوله لمختلف ادوات المساومه

(1) د.مصطفى علوى – بنية القرار السياسى وصنعه – مرجع سابق – ص 58

(2) د. ممدوح البلتاجى – مصدر سابق – ص 6

(3) د. أحمد مختار الجمال – المفاوضات وإدارة الأزمات – مرجع سابق – ص 238

(4) نفس المصدر – ص 238

الضاغطه او التوفيقيه اثناء هذه الازمه على نحو يعزز سياستها ويضعف من سياسه الخصم او على الاقل يقلل خسائرها الى ادنى حد ممكن . وذلك لان موقف الازمه يجمع بين خصائص حاله الحرب وخصائص حاله السلم (اللاحرب واللاسلم) . فلا هى تعبير عن حاله حرب خالصه ولا هي تعبير عن حاله سلام مطلق ، ومن المعروف ان ادوات المساومه الضاغطه الصرفه تنتمي الى حاله الحرب أكثر مما تنتمى الى حاله السلم ، اما الادوات التوفيقيه فهى ادوات علامات السلم اساسا . ولذا تجمع سياسه الازمه بين الادوات الضاغطه والتوفيقيه معاً[1] .

1 – الادوات الضاغطه[2] :

ونعنى بها التحركات التى تقوم بها الدوله للضغط على الخصم ليقبل مطالبها ويمتثل لإرادتها وهى نوعان :

ا) تحركات ضاغطه رئيسه : وهى التحركات الماديه الملموسه والفعاله التى تختارها الدوله لتؤكد بدء عمليه تصعيد فعليه فى الضغط على الخصم. وهى نوعان الاول منها: تأخذ الدوله فيها قرارات العنف والمبادأه كالحصار البحرى او ضرب سفينه مدنيه او عسكريه .. ومنها احتجاز الرهائن العسكريين او المدنيين كما فعل العراق. اما النوع الثانى :ان تنقل الدوله عبء اتخاذ القرار البادىء بأعمال العنف الحاسمه للخصم ، مثل ان تقوم الاولى بغلق جميع المنافذ فى وجه الأخرى ولا تترك امامها خيار سوى الاستسلام الكامل او الحرب ، وذلك مثلما فعلت مصر – الى حد ما – فى سيناريو ازمه عام 1967.

ب) تحركات ضاغطه اتصاليه : وتهدف الى الضغط على الخصم لكى يقبل مطالبها، ولكنها ليست تحركات ماديه بل هى اساساً تتمثل فى اعمال التهديد التى لا تعنى تبنى الدوله لخيار معين وتنفيذه، ولكنها اشارات تنقل الى الخصم نوايا الدوله فى الاخذ بخيار ضاغط اكراهى رئيسى وجديه هذا التهديد . وهذه التهديدات تهدف اذن الى التأثير على خيارات الخصم لتحركاته الرئيسيه ودفعه الى خيار يتفق مع مصالح الدوله المهدده . ويظهر ذلك بوضوح فى التحركات السوفيتيه لأزمه الخليج حيث اتسمت موقفها فى تأييد الأداء الامريكى وقرارات الامم المتحده، وما المبعوثين السوفيت للعراق سوى اصدق مثال لهذا النوع من التحركات[3] .

متغيرات التصعيد :

ادوات الضغط الإكراهى هى ادوات التصعيد اما ادوات التعايش التوفيقيه فهى ادوات تخفف حده الازمه . نعنى بالتصعيد قيام الدوله بكل التحركات التى تجعل

(1)Gregory Treverton (ed.), Crisis Management and The Supper Powers in The Middle East (London IISS - 1981), p. 50

(2) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص ص 247 : 249 وأيضاً :
Alexander L. George, Strategies for Crisis Management, in Alexander L. George (ed.) op.cit. pp. 284 : 287

(3) الهيئة العامة للإستعلامات – أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية – القاهرة – أغسطس – 1992– ص 105

مناطق التناقض والصراع مع الخصم أكثر بروزاً وتعقيداً ، ويمكن ان يتم ذلك بزياده التحركات الصراعيه العدائيه الموجهه الى الخصم (تصعيد كمى) وبالانتقال الى تحركات تتضمن درجات اعلى من العنف والعداء (تصعيد نوعى)[1] . ونعنى بالعنف التصرفات المقصوده التى تلحق الضرر بمصالح الخصم الماديه والمعنويه وبتوسيع ـاحى) بأن يشمل التصعيد المجالات

(1) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص ص 254 : 258

(2) د. أحمد عامر – أزمة فقه الأزمة – مرجع سابق – ص ص 55 : 56

(3) د.مصطفى علوى – القوتان العظمتان وإدارة أزمة الشرق الأوسط فى د. أحمد الرشيدى (محرر) الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج – مركز البحوث والدراسات السياسية – 1991 – ص 38

(4) Quincy Wright, (The Escalation of International Conflict) The Journal of Conflict Resolution, Vol. IX, No. 4, December, 1965

(5) Jonathan Wilkon, Feld, Virginio Lee Lussier and Dale Tohtinen (Conflict International in The Middle East 1949 : 1967, The Journal of Conflict Resolution Vol., XVI, No. 2 June, 1972

الدبلوماسيه لكسب تأييد اكبر عدد من الاطراف المعنيه والمهتمه بالازمه والتى تستطيع التأثير فيها او العمل على زياده التأثير فى الاصدقاء وكسب اصدقاء جدد من المحايدين او تحييد انصار الخصم مثل جولات بيكر وزير الخارجيه الامريكى أبان الازمــه التى نحن بصددها والمداولات التى كانت تتم داخل كواليس مجلس الامن قبل كل قرار متعلق بالازمه . كما يتضمن اعمال الاستنذاف الإقتصادى من المقاطعه والحصار واغلاق الممرات المائيه ، ولعل تحليل القرارات الصادره من مجلس الامن بخصوص الازمه يوضح تصاعدها لإحكام الحركه حول الخصم[1] . ويتضمن اخيرا المواجهات المسلحه المحدوده لإنهاك الخصم عسكريا مثل ألغارات الخاطفه للقوات .. الخ .

ج) تصعيد غير محدود (حافه الهاويه) : ويعد أعلى مستويات التصعيد وقد ينتهى الي الحرب الشامله ، لذا ينبغي ضروره الأستعداد له بصوره كامله مغبه تطورها. مثل استصدار دول التحالف الدولى للقرار رقم 678 الصادر من مجلس الأمن الذى يقضى فى الفقره الثانيه منه بالاذن للدول المتعاونه مع حكومه الكويت بإستخدام جميع الوسائل لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقه ذات الصله بإعاده السلم والامن الدوليين الى المنطقه ، وذلك مالم ينفذ العراق قبل 15 يناير 1991 جميع القرارات السابقه تنفيذا كاملا[2]

2- ادوات التعايش التوفيقيه:

وهى التحركات التى تعبر عن رغبه الدوله فى تخفيف الازمه والإتجاه الى التسويه ، والملاحظ انه اذا كان يغلب على التحركات الضاغطه الإكراهيه اهتمام الأطراف لصالحها القوميه أكثر من اهتمامها بالمصلحه المشتركه فإن التحركات التوفيقيه تشير الى اهتمام صاحبها بالمصلحه المشتركه في تفادى تفاقم الازمه وتسويتها خشيه ان يؤدى تفاقمها الى كارثه . والتحركات التعايشيه التوفيقيه نوعان . اولهما : تحركات توفيقيه رئيسيه : وتعنى ان الدوله قد اختارت بديلا توفيقيا للفعل مثل التنازل الواضح الذى يجعل من المستحيل ان يتراجع الطرف المتنازل الى موقفه السابق على هذا التنازل الصريح ، وبالتالى لا يكون امام الخصم إلا قبول التسويه .

ثانيهما : تحركات توفيقيه اتصاليه : وهى تلك الإشارات التى توضح نيه الدوله واستعدادها لإختيار بديل توفيقى رئيسى كالتلميح بإستعداد الدوله للتنازل أو إعلان استعدادها لتخفيف الازمه . وتقديم اقتراح لتسويه وسط توفيقيه للأزمه ،

---

(1) د. مصطفى سيد عبد الرحمن - قرارات مجلس الأمن فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت دراسة تحليلية - دار النهضة العربية - القاهرة - 1992 - ص 21 : 29

(2) المرجع السابق - ص 33

كالذى حدث من العراق فى الازمه الاخيره حينما قبل المبادره السوفيتيه لإنهاء الازمه[1] .

لكن الواقع يدلنا على تشابك وتداخل هذه الانماط ، بمعنى ان تحركها رئيسيا ما قد تكون له أبعاد إتصاليه ، كما ان تحركا إتصاليا قد يكون رئيسيا فى احد أبعاده. من ناحيه أخرى فإن تهديداً ما قد يجر المهدد (المتصل) دون رجعه الى تنفيذ العمل الذى هدد به ويغلق امامه ابواب الخيارات الأخرى ، ومن ثم فإن ذلك التهديد – وهو تحرك إتصالى ضاغط اساسا – كان تحركا رئيسيا فى أحد ابعاده[2] .

إن تخفيف الازمه يعنى تبادل الاطراف لمزيد من التحركات والإستجابات التعاونيه والإنتقال بالازمه الى مستويات اقل عداءاً واقل حده ، حيث تصبح التعارض بين تفضيلات الخصمين اقل وحيث تنخفض اهميه القضايا موضع الازمه. او حيث تتزايد تكلفه التصعيد بما يعنى إنخفاض مستويات توقعات وطموحات وآمال الاطراف الفاعله فى الازمه. ويستطيع اطراف الازمه تخفيض التصعيد او التخفيف بواسطه سياسه مكونات عناصر الازمه وخاصه مكونى التهديد والوقت المتاح للقرار .

ترشيد إستخدام ادوات التعايش التوفيقيه :

وتعنى السياسه الرشيده للأزمه فى حاله إستخدام ادوات التعايش التوفيقيه ان يعمل الاطراف على تسويه الازمه مع حرص كل طرف على الا يلحق بمصالحه ضرراً جوهريا . وقد اختلف حول توقيت الإستخدام الرشيد للأدوات التوفيقيه ، هل تبدأ سياسه الازمه بإستخدامها اولا ام لا ؟ وهل عليها ان تستخدمها اصلا ام لا ؟ . ومهما يكن الامر فإن السياسه الرشيده للأزمه تقتضى استخدام نوعى سياسه الازمه معاً . الضاغطه الاكراهيه والتوفيقيه بأسلوب متناسق وفق ظروف ومقتضيات الموقف المشكل للأزمه السياسيه ، على ان استخدام التوافق ينبغى ان يتم بأسلوب متناسق وفقاً للتصور الرشيد فى الحالات الآتيه [3] :

– اذا حققت الدوله اهدافها التى تسعى اليها.
– اذا فشلت فى تحقيق اهدافها المبتغاه من التصعيد .
– اذا كان تحقيق الاهداف المبتغاه من التصعيد يستلزم تكلفه مرتفعه لا تستطيع الدوله تحملها .
– اذا وقعت تغيرات فى البيئه المحليه او الدوليه جعل استمرار التصعيد أمراً غير

(1) موقف مصر من أزمة الخليج – الهيئة العامة للإستعلامات – الطبعة الثانية – مارس 1992 – ص 171
(2) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص 273
(3) د. أحمد عامر – أزمة فقه الأزمة – مرجع سابق – ص 40

مرغوب فيه .

3- التنسيق بين الضغط الإكراهى والتعايش التوفيقى :

لما كانت الازمه هى موقف يجمع بين خصائص حالة الحرب والسلم معاً، لذا فإن الاداره الرشيده لها تستلزم توظيف ادوات المساومه الضاغطه الاكراهيه وادوات المساومه التوفيقيه التعايشيه ، وربما أساليب وتكتيكات التعاون او التشارك معاً فى آن واحد بحيث تساند كل طائفه من ادوات المساومه والاتصال الطائفه الأخرى ولا تتعارض معها ، فالاقتصار على الضغط الاكراهى وحده قد يدفع الخصم الى تصور ان الطرف الاخر ليست لديه أى نيه للتعايش او التسويه . ومن ثم قد يجد ذلك الخصم نفسه مندفعاً الى دائرة التصعيد غير المحكوم ، الأمر الذى قد يؤدى الى كارثه [1] .

ويبقى تساؤل مؤداه ماهى العوامل التى تحدد على ضوئها ترجيح اى من الاسلوبين واعتماده اسلوبا رئيسيا فى ادارة الدوله لأزمة ما وجعل الاسلوب الثانى مكملاً أومسانداً ؟ تنحصر هذه العوامل فى تقديرات القياده لتوازنات القوه مع الخصم من ناحيه ولمدى شرعية مطالب الخصم من ناحيه اخرى .. وبالتوازن بين عنصرين هما القوه النسبيه لكلاً من الطرفين فضلاً عن اهميه المصالح والاهداف التى يسعى كلاً منهما اليها خلال الأزمه[2] .

4- متغيرات تصعيد غابت عن النموذج الرشيد لسياسة الازمه[3] :

قد لا يتوافر للنموذج الرشيد لسياسة الأزمه حظ الإنطباق على سياسه بعض الازمات التى تعرض لها بعض الدول . على سبيل المثال قد لا يكون التصعيد سلوكاً رشيدا كما يحدث ذلك بفعل عده متغيرات اهمها ، ان عمليه التصعيد تملك منطقها الذاتى بمعنى ان التصعيد يؤدى الى مزيد من التصعيد ، ولعل خير مثال لذلك إسترجاع احداث السيناريو المفضى لأزمة قناة السويس عام 1956 والذى بدأ بسحب عرض تمويل بناء السد العالى وانتهى بحرب السويس[4] . او الخبره التاريخيه وخاصة للقاده فى الأزمه كما بدا بصوره واضحه من تحكم خبرة الرئيس جورج بوش الناجحه فى تصرفاته إبان الازمه محل الدراسه والمتمثله فى إنتصار القوات الامريكيه فى عمليه بنما ونجاح السياسه الامريكيه فى القضاء على الشيوعيه[5] .

---

(1)G. Snyder, Crisis Bargaining in Charles F. Hermann (ed.), International Crisis Insights from Behavioural Research, New York, The Free Press - 1988 - pp. 217 : 258

(2) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص ص 41 : 42

(3) أنظر فى ذلك : د. أحمد عامر - مقدمة فى إدارة الأزمة - مرجع سابق - ص ص 258 : 265

(4) د.مصطفى علوى - القوتان العظمتان وإدارة أزمة الشرق الأوسط - مرجع سابق - ص 24

(5) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر لسنة 1992 - ص ص 215 : 229

كما تلعب المتغيرات البنائيه السياسيه دوراً فى هذا المجال وهى التى تتعلق بالبناء السياسى للنظام الاقليمى او النظام السياسى لأحد اطراف الازمه حيث تميل جميع اطراف الازمه الى التجانس فى التصرفات ضد العدو المشترك [1] . وايضا يؤدى المتغير السلوكى دوراً ملحوظا فى هذا المجال وخاصة اذا كانت تعتمد على إدراكات خاطئه عن الخصم كما حدث فى قرار إستدعاء القوات الاجنبيه بمعرفه المملكه السعودية في الازمةالأخيرة[2] . وايضا المتغير الإدراكى وما قد يصاحب القاده فيه من جمود نتيجه للضغوط النفسيه التى يتعرضون لها فى موقف الازمه .

الربط بين هذا النموذج وعمليه صنع القرار السياسى :

يؤسس النموذج الإدراكى على فرض رئيسى وهو ان إدراك صانع القرار هو المتغير المستقل الذى يشكل السلوك السياسى للدوله ، وهذا يعنى افتراض آخر هو ان سلوك الدوله هو سلوك صانعى قراراتها . ويعبر الإدراك عن تفسير صانع القرار للصوره ورؤيته للموقف القائم ومن ثم يصبح الفرد للنماذج الإدراكيه فى تحليل الأزمه ان ادراك صانع القرار للأزمه ومتغيراتها هو المتغير الرئيسى والاساسى المستقل ، اما سلوك الدوله فهو المتغير التابع الذى يتشكل بالإدراك ويتحدد به [3] .

ومن النماذج التحليليه التى تنتمى الى النموذج الإدراكى فى تحليل الازمه نموذج برتشر ونموذج استانفورد ونموذج الضغوط النفسيه الفرديه والإستجابه التنظيميه ونموذج حساب التكلفه وايضا نموذج هيرمان الإدراكى المتكامل .

ثانيا: النموذج البنائى :

وهو عكس النموذج السابق حيث يركز على الدافع الموضوعى وليس على الرؤيه الخاصه لصانع القرار لذلك الواقع ، بمعنى انه اذا كان النموذج الإدراكى يركز على تحليل البنيه النفسيه فإن النموذج البنائى يهتم بتحليل البيئه الواقعيه لعمليه صنع القرار : قدرات وإمكانات اطراف الازمه - العلاقات الفعليه بين اجهزه صنع وتنفيذ القرار - البنيان الإجتماعى والسياسى لكل طرف - المتغيرات الدوليه بمعنى خصائص النظام الدولى العام والنظام الإقليمى التابع - التفاعل السلوكى بين الإطراف بمعنى التأثير المباشر الذى يحدثه سلوك كل منها على الآخر دون مرور عبر الادراك السياسى للقياده السياسيه . ومن ذلك نرى ان النموذج البنائى لا يعزل موقف الازمه عن المسار العام للصراع الذى تتولد منه الازمه او ترتبط به وهى

---

(1) أحمد عبد الحليم (لواء. م) - التحرك بين العمل السياسى والعمل العسكرى - أوراق الشرق الأوسط العدد الثانى - القاهرة - المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط - مارس 1991 - ص 30

(2) عبد الخالق عبد الله - أزمة الخليج - خلفية الأزمة ودور الإدراك والإدراك الخاطئ - المستقبل العربى العدد 148 - 6 / 1991 ص 66

(3) J. Phillip Rogers, Crisis Bargaining Crods and Crisis Management in Alexander L. George (ed.), Avoiding War op. cit. pp. 413 : 443

تشكك بالتالى فى الفرضيه الأساسيه للنموذج الإدراكى القائل بعزل الازمه ودراسه ادراك القيادهـ لها كموقف مستقل عما قبله وعما بعده ، فى دراسة الازمه لايمكن الإبتعاد عن تحرير المتغيرات الاساسيه المشكله للأزمه.[1] يمكن ان نعرض عنها لبعض النماذج البنائيه لتحليل الازمه .

1- نموذج المساومه البيروقراطيه [2] : ويفترض ان القرارات ليست تعبيرا عن اختيارات هادفه اى ليست تعبيرا عن عمليه رشيده تقوم على تحديد القيادات لأهداف حركه الدوله (إدراك) وصنع القرارات الموصله الى تحقيق هذه الاهداف ، بل إن القرارات هى ناتج عمليه التنافس بين اجهزه صنع وتنفيذ القرارات المتعدده ـعى الى دعم اهدافه المتنافسه مع الاجهزه الاخرى وتتحدد نتيجه

النظر فى جذور الازمه وفى بنيان المجتمع المتخلف ذاته ذلك ان البناء السياسى للمجتمع المتخلف هو اكثر عرضه للإصابه بالازمات [1] . وقد تكون هذه الازمات الداخليه تمثل دعوه لأطراف خارجيه للتدخل فتتحول الازمه الداخليه الى ازمه دوليه، فلا يمكن النظر الى ازمه الخليج دون الرجوع الى اصولها المجتمعيه ، فتلك الازمه هددت بقوه قيم واهداف النظم السياسيه لدول الخليج بل ان نتائجها خلقت ازمه شرعيه ولذا لم تكن القيادات السياسيه فى هذه الدول - اياً كان اتجاهاتها وإدراكاتها - تستطيع التصدى او الإستجابه للضغوط المجتمعيه العنيفه التى هددت بقاء تلك النظم وشرعيتها الا بإثارة ازمه دوليه جديده من خلال استخدام القوه العسكريه خاصة فى ظل الغياب الكامل لبديل التسويه السلميه [2] .

3- نموذج المتغيرات البنائيه : وهو يربط الأزمه السياسيه بين الدول بالصراع الدولى الذى تتولد فيه او ترتبط به . ذلك ان الصراع الدولى يتشكل بالنظام الإقليمى وبالنظام السياسى الدولى . فتتضح اهميه هذا النموذج فى حالة الازمات الممتده لفتره زمنيه طويله [3] . وحيث يكون لها بعد استراتيجى هام يتمثل فى انها تدور داخل حدود الصراع الإستراتيجى العالمي للقوى العظمى وتتاثر به ويكون لها بعد اجتماعى وسياسى هام ، ايضا يتمثل فى ان اهداف كلاً من الطرفين تمثل قدراً كبيراً من القيمه والاهميه لديها . كل ذلك يؤدى الى استمرار الأزمه بل وتواتر الازمات وصيغتها بصيغة الازمات الإستراتيجيه [4] .

4- النموذج القيادى : ورائده هنرى كيسنجر وزير الخارجيه الامريكى الاسبق وهو القائل بوجود فرض اساسى وهو ان السياسه الخارجيه للدوله تبدأ حيث تنتهى السياسه الداخليه. ومع رفض المفهوم التقليدى لتسيير السياسه الدوليه عن طريق وحدات سياسيه لها الصفه التشخيصيه وتأكيد الترابط العضوى بين السياسه الداخليه والتأثير المتبادل بينهما . ذلك ان إفتقاد النظام السياسى الداخلى للأستقرار يزيد من احتمال لجوء الدول الى سياسه خارجيه تنطوى على المغامره والمخاطره وعدم التجانس فى الشئون الداخليه يخلق هوه فى مفاهيم السياسه الخارجيه ، بحيث يصبح من الصعب الإتفاق على المبادىء والأهداف والوسائل الرشيده للسياسه الخارجيه . ولعل الدراسه المتأنيه للنظام العراقى من الداخل

(1) Robert Litwak, Sources of Inter - State Conflict, Security in The Persian Gulf, 2 (Aldershot, Hants, Eng. : Gower, 1981) p. 25

(2) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 56

(3)George Lenszowski, The Middle East in the World Affairs, 4th ed. Ithaca N. Y. ; Cornell University Press 1988, esp. The Introduction.

(4) أنظر د. على الدين هلال وآخرون - العرب والعالم - مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربى مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1988 - ص ص 128 : 130

تعطينا مثال واضح لذلك [1]. ويزداد هذا الإنفصال عمقاً عندما تطمع دوله او عدة دول فى فرض سيطرتها وانظمتها علي الدول الأخرى وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبه فى سبيل التفاهم فحسب بل يصبح احد اسباب الأزمات الدوليه.

وقد بلور هذا النموذج علاقه الإرتباط بين الأوضاع الداخليه وظاهرة عدم الإستقرار الدولى فى أمرين هما [2].

ا)تاثير الهيكل الإدارى للدوله .

ب) طبيعه القياده الحاكمه .

ثالثا: نموذج التصرف وقت الازمه:

ينظر هذا النموذج الى السلوك السياسى كمجموعه من التصرفات اى انه يحلل التصرف (السلوك) وليس القرار . فالتصرف اشمل من القرار فكل قرار هو تصرف ولكن ليس كل تصرف قرار ، فيمكن تعريف التصرف بأنه نشاط يصدر عن فاعل ازاء آخر او موقف معين لكى ينقل لهذا الاخير نوايا الفاعل ولكى يعبر عن وجود مصلحه او عدم وجودها لذلك الفاعل تبرر إهتمامه بموضوع او قضيه ما ، فالتصرف اذا يضم عناصر هى :

(1) فاعل : سواء أكان دوله او منظمه دوليه او إقليميه . (2) طرف مستفيد بالتصرف. (3) نشاط معين يكون مضمون التصرف . (4) وقت معين يقع فية التصرف . (5) قضيه او مسأله ينتمى اليها ذلك التصرف . (6) ان يكون هذا التصرف منشوراً

ولعل الصعوبه فى هذا النموذج ان الزعماء والحكومات يقدمون على تصرفات ويتخذون احياناً مواقف وقرارات تاريخيه ومصيريه حاسمه ، ليست إنطلاقا من معطيات وحقائق موضوعيه ملموسه وإينما بناء على اوهام من صنع خيالاتهم، ان زعماء الدول كثيراً ما يتخذون مثل هذه القرارات إنطلاقا من إعتقادات وتصورات خاطئه ، ويسببون لشعوبهم الكوارث والمحن، ولا شك ان العلاقات الدوليه مليئه بما يؤكد دور الاوهام والتصرفات الزائفه فى تشكيل سلوكيات الدول الصغيره منها والكبيره . فهى تتفاعل مع بعضها البعض تفاعلا عقلانياً ، وإنطلاقا من مصالح واحده. الا انها ايضا تتعامل مع بعضها بناء على تصورات حول قدرات بعضها البعض ، حتى ان الدول العظمى التى تعتمد على المؤسسات وعلى شبكه واسعه من المعلومات والبيانات ، تبنى احياناً قراراتها وسياستها على تصورات وقناعات غير ملموسه . وهذا يتسبب بلا شك فى صعوبه تحليلها وفق هذا النموذج [1] .

رابعا : النموذج القوارى [2] :

هذا النموذج يهتم بالتركيز على القرار السياسى وكيفيه صنعه وإعداده . ويعتبر قرار السياسه الخارجيه أكثر تعقيداً من قرار السياسه الداخليه ، لان المعلومات المتاحه لصنع قرار السياسه الخارجيه تكون اقل ، كما ان بدائل الإختيار أكثر غموضاً وتوجب عملية صنع قرار السياسه الخارجيه ان تحسب الدوله بدقه ابعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار وان تولى إهتماماً كبيرا للعناصر المتحكمه فى الموقف . والقرار عبارة عن مزيج مقعد من التفاعل بين مرتكزات الحياه السياسيه الداخليه فى شكل مدركات لدى صناع القرار وتفاعل هذه المدركات مع مدركات صناع القرار فى الدول الأخرى ، والتى تكون نتيجه الإقدام على الحركه السياسيه التاليه فى صوره قرار . ولا يعترف اصحاب هذا النموذج بفكره الشخصيه الإعتباريه للدوله فالدوله ما هى الا تعبير مرادف لصناع القرار الرسميين فيها وهم مجموعه من الافراد يملكون سلطه الفصل فى مختلف الشئون الحياتيه ، وان حركه الدوله هى حركتهم انفسهم ، وبالتالى فإن ظاهره الازمات السياسيه تكون وليده اراده هذه الشخصيات الصانعه والمؤثره في السياسه للدوله [3] .

وبديهى ان هذا الرأى يظهر بصوره أكثر وضوحا فى الدول المتخلفه ، حيث يظهر تأثير صناع القرا ر السياسى ومدركاتهم الشخصيه في صنع قرار الدوله، وعلى ذلك

---

(1) For more Information : John Stoessinger, Nations in Darkness (New York : Random house 1991)

وأيضاً عبد الخالق عبد الله – أزمة الخليج خلفية الأزمة ودور الإدراك والإدراك الخاطئ – المستقبل العربى العدد 148 – مرجع سبق ذكره – ص 64 : 70 حيث يرى الكاتب أن أزمة الخليج العربية الثانية هى محصلة لعدد هائل من الأوهام

(2) Jonathan M. Roberts, Decision Making during International Crisis, op.cit. pp. 36 : 69

(3) Robenson James A., The Concept of Crisis in Decision Making, National Institute Social and Behavioural Science (Symosia Studies, No. 11, Washington, 1981) p. 88

فإن نموذج التفاعل القرارى له علاقه بالنموذج البنائى وهى العلاقه التى تربط بين الجزء والكل . وذلك من خلال الادراك الحدسى لصناع القرار بالمقومات التى تواجه الهدف على مستويات نظاميه عديده ، وعلى ذلك يمكننا الإلمام بالدور الهام الذى تلعبه العوامل النفسيه فى تشكيل ادراك صناع القرار ، ولعل الإطلاع على التركيبه النفسيه للرئيس صدام حسين تكفى لفهم كثير من قرارات ومؤثرات ازمه الخليج[1]

ومن هنا تصبح الازمه هى محصله التفاعل الذى يتم داخل الوحدات القراريه فى الدول الاطراف فيها التى تنشأ فى شكل قرار يؤدى الى خلق حاله التأزم ، ويركز نموذج التفاعل القرارى على اهميه الوحده القراريه في صنع القرار السياسى وعلى الباحث الذى يحلل القرار ان يكون قادراً على تحديد هويه مجموعه الافراد المناط بها صنع القرار وتحديد موقع هذا المجموعه المؤسسى والنظامى [2] . والازمه وفقاً لنموذج التفاعل القرارى هى ظاهره تنبع من وظيفة الهيكل التنظيمى لعملية صنع القرار لذلك يختلف مساره وفقاً لإختلاف طبيعه النظام السياسى من حيث ديمقراطيته او دكتاتوريته وشكل التنظيم الحكومى داخل النظام السياسى .وهى بإعتبارها قرار يقوم بتشكيله صناع القرار يحددها متغيرات ثلاث هى [3] :

(1) ان مدركات صانع القرارتتشكل وفقاً للمعلومات التى تصله من خلال النظام القرارى المتاح اكثر من تشكلها بما تحويه الذاكره الفرديه من معلومات .

(2) الدوافع بإعتبارها إتجاهات وأطر مرجعيه يجب توصيلها من خلال النظام القرارى حتى يمكن تحقيق حد ادنى من الإتفاق على الاهداف وتحقيق الإندماج للمدركات ومن ثم التوصل الى وجود تعريف متفق عليه من صناع القرار للأزمه .

(3) تأثير الدوافع فى صناعة القرار وفقاً لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته وتزداد اهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الإ تصالات فى النظام القرارى وشكل القياده والقواعد التى تحدد شكل وهيكل الإختصاص فى صنع القرار .

وتعنى الدوله بإخضاع قرار السياسه الخارجيه لعده مراحل تبدأ بإخضاع للفحص والدراسه من قبل الاجهزه المناط بها التخطيط السياسى والتقديم والمشوره وتنتهى بإخضاعه للجهاز التنسيقى الاعلى التابع للقياده السياسيه العليا مباشره. بديهى فإن عملية صنع القرار يجب ان تتوافر لها جميع عوامل نجاح صنع القرار الإدارى والسياسى الرشيد ، الا ان الدوافع الذاتيه لصناع القرار

(1)راجع د. سليمان بشير واخرين – صدام بين الأقوال والأفعال – الزهراء للإعلام العربى القاهرة 1991

(2) Lasswell, Harold D. and Koplane Abraham, Power and Society : Afram work for Political Inquary , (Yale Law School Studies, Vol. 2 Newhaven 1982 p. 76

(3) Snyder, Richard C. Brucr H. W., and Spin B. Foreign Policy Decision Making : An Approach to The Study of International Politics (N. Y, Free Press) 1976 p. 68

تلعب دورا هاماً فى اسباب نشوء وحل الازمه ، ويظهر ذلك بوضوح فى الدول ذات الحكم التسلطى [1] .

وتبدو ظاهرة الصراع القرارى فى الميول المتعارضه التى يشعر بها الفرد التى سيدخلها فى تشكيل قبول او تنفيذ القرار. فالضغوط الخارجيه التى تفرض نفسها على صانع القرار من جراء توفير مسالك مختلفه ومتناقضه للحركه السياسيه يترتب عليها شعور بعدم التأكد وزياده درجة التوتر او محاوله تحاشى معالجه الازمه موضع القرار [2] ، والصراع النفسى الذى يعانى منه صناع القرار قد يؤدى الى الصراع بين الجماعات او الى الازمات الدوليه . ويلاحظ خلال الازمات الحاده مسعى المفاوضون نحو إيجاد إتفاق دولى على القضايا التى تشكل عبئاً على شعوبهم او معاناه لحكوماتهم ، وقد تدفع معاناتهم من هذه المشاكل الى الإنسحاب من المفاوضات وتفاقم الازمه [3] .

خامساً : نموذج اللعبه السياسيه :

وهو نوع من النماذج التى تعتمد بالدرجه الاولى على المفاهيم الرياضيه والاحصائيه وعلوم بحوث العمليات التى وجدت مجالها الحقيقى اثناء الحرب العالميه الثانيه ، وهويستخدم لتفسير السلوك السياسى وتحليل التصرفات التى تتصل بالازمه الدوليه، وهذا النموذج لا يهتم إلا بالقرارات الإستراتيجيه او اللعبه التى يشكل فيها سيطرة اللاعب على خصمه عاملاً من عوامل النتيجه وهى تقوم على قدرة اللاعب على التنبؤ بسلوك خصمه ومنا فسيه او الخداع للرد على حياله ، فهو نموذج يضفى طابعاً اكثر عقلانيه ورشداً على قرارات القاده وخاصة فيما يتعلق بالازمات الدوليه .

نموذج الالعاب هو نوع من الازمات المتعقله الى تميزها الإستراتيجيه وهى لعبه يسيطر كل لاعب فيها بدرجه معقوله على تحركاته ولكن ليست الضروره على نتائج تلك التحركات وهى لعبه يملك اللاعب فيها عدداً من البدائل يفضل على اساسها بعض نتائج اللعبه ، كما ان لديه عدة اختيارات بين الحركات المختلفه التى يمكن ان يقوم بها وبعض التوقعات عن النتائج المحتمله لأى حركه يختارها لذلك فلكى يجيد اللاعب اللعبه لا بد له ان يعرف ماذا يريد .. وان يدرك قدراته . ولكن كثيرا ما يكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكده لأنها تعتمد غالباً على الحركه التى يقوم بها الطرف المنافس ،

---

(1) د. أحمد عامر – المرجع السابق – ص ص 294 : 297

(2) Miller Rent and IScef, Iraq, The concept of Crisis : Current Status and Mental Health (Implication, Hu Man Organization, Vol. 22 London 1979) p. 93

(3) د. السيد عليوة – صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة – الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة – يونية 1987 – ص 387

وهو غالبا يجهل مايستطيع منافسه ان يفعله . وفى مواجهة حالة عدم التأكد هذه يجب علي كل لاعب ان يبنى تحركاته على اساس ماالديه من التقديرات المنطقيه[1]

إن نموذج اللعبه يكشف عن السلوك العقلانى فى الازمه وتعنى بهذا السلوك محاوله كل طرف من اطراف الازمه الحصول علي قدر مناسب من المكاسب وتحمل اقل قدر من الخسائر.. فجميع اطراف الازمه تسعى منطقيا بأن تكسب . اما اذا ماحاول الطرف ان يخسر فإما انه ينطوى على نفسيه شاذه أو انه يلعب مباراه اخرى .. والمهمه الرئيسيه لنموذج اللعبه هى توضيح المواقف المتأزمه وتحديد افضل مسلك للحركه لكل طرف من اطراف الازمه وهو ما يعتمد على ما يتوقعه هذا الطرف من الاطراف الاخرى المشاركه في اللعبه .

ويعتمد نموذج اللعبه علي وجود اربعه عناصر ، **الاول** : وجود عدد من اللاعبين يحاول كل منهم الإستئثار بأكبر قدر من المكاسب . **الثانى** : الاستراتيجيه وهى خطه عمل يضعها اللاعب الرشيد يجدد فيها ما يفعله . **الثالث** : قواعد اللعبه وهى خطوات إرشاديه للمباراه يجب اتباعها وهى تشكل المناخ او البيئه التى تتم فيها اللعبه . **الرابع** : نتائج اللعبه او العائد النسبى التى تسفر عنه اللعبه وهو بالطبع يختلف من لاعب الي اخر[2] .

ونموذج اللعبه السياسيه يحوى العديد من الانماط التى عرفها الفقه السياسى وحاولوا تطبيقها على مختلف الازمات السياسيه مثل نموذج لعبه الفرخه ومأزق السجينين والمباريات الصفريه او ذات الحصيله المحدده او ذات الحصيله المتغيره او المختلفه .... إلا انه لاغراض البحث فسيتم الإشاره الى لعبة المباراه الصفريه ولعبة الفرخه فقط.

(1) **لعبة المباراه الصفريه:** وتفترض هذه اللعبه وجود طرفان متصارعان مع وجود تعارض تام بين اهدافهما وعدم وجود اى مصلحه مشتركه بينهما ، ونتيجه هذه المباراه لابد ان تساوى صفراً ، فما يكسبه طرف يعادل تماماً ما يخسره الأخر ، ومن امثلتها لعبة المبارزه بين شخصين او الصراع على كسب دائرة إنتخابيه بين شخصين حيث يفوز احدهما ويخسر الاخر[3] .

ويمكن ان نجد تطبيقا لهذه الاستراتيجيه فى المواقف العسكريه التكنيكيه . عندما يحتدم الصراع الاقليمى بين دولتين وحيث تكون الارض التى يكسبها احداهما تعادل تماماً الارض التى يخسرها الاخر . وهذا التطبيق الاستراتيجى لا

---

(1) د. أحمد عامر – أزمة فقه الأزمة – مرجع سابق – ص 73

(2) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص 374 : 386

(3) محمد عبد السلام – إدارة أزمة الخليج : المباراة التى إنقلبت إلى حرب – مجلة الفكر الإستراتيجى العربى – العدد 43 – يناير 1993 – ص 177

يدخل فى إعتباره الثمن الذى دفعه كل طرف محسوبة بالخسائر فى الارواح الذى يمكن ان يتفاوت تفاوتاً شاسعاً . ومن الجدير بالملاحظه فى هذا الصدد ان اللاعب عليه ان يميز جيداً ويتحاشى الخلط بين العائد النسبى للمباراه او نتيجه الصراع وبين ثمن الصراع اذ ان عمليه المقارنه بينهما هى التى يجب ان تقرر ما اذا كانت المباراه تستحق ان تلعب [1] .

(2) **لعبه الفرخه :** وتطلق على خليط من نموذج اللعبه الثنائيه الصفريه ونموذج اللعبه اللاصفريه ، بمعنى انها قد تشتمل فى بعض خياراتها الإ ستراتيجيه على خصائص اللعبه اللا صفريه التى لا تشترط التناقض التام فى المصالح بين الطرفين . ويطلق على هذه اللعبه لعبه الفرخة او التهديد المتبادل ، وهى لا تجرى فى الواقع الا بين اطراف غير عقلانيين او اطراف عقلانيين يهدف كل منهما للتغرير بالآخر ثم تنتهى اللعبه بتصرف عقلانى يضمن بقاء اللاعبين من الإنتحار المتبادل .

ووفق هذه اللعبه فإن لكل لاعب استراتيجيتين : فهو اما ان يتعاون مع اللاعب الأخر بأن ينحرف تجنباً للصدام ، ولكن مخاطرا بسمعته اذا انحرف منافسه . واما ان يرتد عن مصلحتهما المشتركه في البقاء ويستمر فى القياده المباشره مع إحتمال موته اذا فعل منافسه نفس الشىء ، او إنتصاره اذا استسلم منافسه . فكل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر التعاون او الإرتداد ولكن نتيجه تحركه لا تعتمد على قراره فحسب ولكن تعتمد ايضا وبطريقه حاسمه على قرار الخصم . ففى هذه اللعبه تنعدم الفرصه للفوز بالنسبه للاعب الذكى الاستراتيجى ولكن يكسب حياته وتبقى سانحه بأكملها لذلك المجنون المعتوه الذى قرر ان يركب رأسه ويستمر بالمغامره حتى لحظة الاصطدام والموت [2] .

سادساً: نموذج التهديد والردع :

وقد بنى هذا النموذج (توماس شيلنج) ومؤداه أن مواقف التهديد والردع يمكن معالجتهما على اساس انهما لعبه مختلطه . فالجانب الإيجابى بالتهديد والجانب السلبى فيه يجب ان يكون لهما على الاقل مجموعه من المصالح المتعارضه، وعلى ان الجانب السلبى فى التهديد يوشك على الاقدام على تصرف يفعل شيئا ضد مصالح الطرف الايجابى بدرجه تضطرب مصالحه مما يضطره الى ان يقوم بعمل يمنع هذا التصرف المهدد به . كما أن طرفى التهديد لهما مصلحه مشتركه فى عدم تنفيذ هذا التهديد لان العمل المهدد به ليس من شأنه ايذاء الطرف السلبى فى التهديد فقط ولكنه مكلف ومؤذ كذلك للطرف الإيجابى ، وذلك لأنه لو كان فى صالحه كلية لأقدام

---

(1) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص 389 : 391

(2) المرجع السابق – ص 387 : 388 وأيضاً د. أحمد عامر – ملاحظات علمية على شهادة مبارك للتاريخ – الأهرام الإقتصادى – العدد 1151 – 4 فبراير 1991 – ص 26 : 29

عليه مباشرة بدلاً من مجرد التهديد فقط ، وقد كان هذا النموذج ينطبق على ازمه الخليج في اولى مراحلها قبل اكتمال الحشد السياسي والعسكري ضد العراق [(1)] .

ويفترض هذا النموذج ان العمل المهدد به قابل للتصديق من الطرف الاخر ، لذا ينبغي الإعلان الدائم عن قدرات الخصم بكافه الوسائل ، كما يجب ان يصاحبه إ تصالاً ملائمة بالخصم مما يعني انها تتضمن في بنيانها جميع الابعاد الهامه لإداره الازمه كالتحذير والتهديد والمساومه والمفاوضه [(2)] .

وقد حاول الرئيس العراقي صدام حسين استخدام هذا النموذج في اول مراحل الازمه وذلك بالتهديد بإستخدام الرهائن الغربيين كدروع بشريه بهدف ردع التحالف الدولي عن التصرف ضده وايضا التهديد بإستخدام الاسلحه الكيماويه والجرثوميه والصواريخ ضد قوات التحالف وإسرائيل والمملكه السعوديه ، كما استخدمها المجتمع الدولي في العديد من الإجراءات الا ان القرار القاضي بإعطاء العراق مهله محدده للإ نسحاب قبلها والإسيتم إجلائه بكل الوسائل الممكنه هو اوضحها سيراً على هذا المنهج [(3)] .

سابعاً: نموذج افتعال الازمه :

وهذا النموذج يهدف الى التوصل الى برهان عملي تجريبي لكيفية التصرف من الاطراف عند تعرضهم لسياسه ازمه واقعيه . وهو محاوله لجعل نموذج اللعبه اكثر صلاحيه كتعبير عن واقع الازمه، وهذا النموذج في محاولته تحقيق ذلك يصور اطراف الازمه في موقف المواجهه والإستفاده من النتائج التي تسفر عنها الازمه المفتعله للتنبؤ برد فعل الخصم موضع المواجهه في حالة إندلاع الازمه بينهما واقعية . يقوم هذا النموذج على اجراء تجربه للعبه تصمم على اساس صراع ممكن او متوقع ويحاول الوقوف على المتغيرات الرئيسيه في الازمه وتقديم نموذج ديناميكي لسياستها والتعامل معها .

والهدف النهائي دائما من إجراء هذه التجارب هو التوصل لمعرفة البدائل الممكنة في سياسه الازمه وتقديم هذه البدائل للمحاربين المحترفين ، والى جانب هذا الهدف فإن هذه التجارب تساعد على رفع مستوى البحث العلمي في الازمه الدوليه وإختبار فروضها العمليه [(4)] . وقد تعرضت ازمه الخليج للعديد من الدراسات التي تندرج تحت هذا النموذج ، وذلك بالاخص عند بدايتها وقبل الحل العسكري حيث حاول الدارسون والهيئات العلميه ومراكز صنع القرار بالدول والمنظمات دراستها وفق

---

(1) د. أحمد عامر – مقدمة في إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص 412 : 442

(2) د. أحمد عباس عبد البديع – إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة – مرجع سابق – ص 126

(3) أحمد إبراهيم – محددات وأهداف السلوك العراقي – السياسة الدوليه – العدد 103 يناير 1991 ص 50

(4) د. أحمد عامر – مقدمة في إدارة الأزمة – مرجع سابق – ص ص447 : 451

هذا النموذج وصنع سيناريوهات مختلفه للحل المتوقع لها[1] .

ثامناً : نموذج المساومه :

يبدأ نموذج المساومه من فرضيه اساسيه وهى ان سلوك الازمات الدوليه كعمليه تساوميه لا يمكن تحليله وتقديمه بشكل متكامل من خلال نموذج واحد ، فهذا النموذج يتضمن العديد من الفروض الاساسيه مثل الردع - حافة الهاويه- المفاوضات الدبلوماسيه - وإستراتيجيات النفوذ الدولى ، وهى تكون فيما بينها توليفه متكامله لعملية المساومه ... ويعد نموذج المساومه اكثر ماقدمه فقه الازمه تكاملاً بشأن عمليه المساومه كوسيله لسياسة الازمه ، فهو يتناول الازمه ليس على اساس انه مواجهه شامله للعداء بين الاطراف بل ينظر اليها على انها ظاهره اوسع تحتوى على مصالح مشتركه مرضيه الى جانب المصالح المتناقضه.

ووفقاً لهذا النموذج فإن الازمه مسأله موضوعيه وليست مرضيه ، فهى امر واقع يجب ان يأخذ على علاته وان الدراسه يجب ان تركز على سلوك اطراف الازمه حتى يبقى ضمن الحدود المقبوله ولا يتحول الى كارثه ، ويفترض هذا النموذج ايضاً ان سلوك الاطراف قائم على الرشد والعقلانيه ، وان القرارات الإستراتيجيه لاطراف الازمه تعتمد بعضها علي البعض الاخر اعتماداً تبادلياً ومن ثم فهو يهتم بالقضايا التاليه : اداره المفاوضات - عملية التهديد والوعيد - عملية التغرير والخداع بين الاطراف - شن الصراع والقتال العضوى المحدود - صياغة سياسات ضبط التسليح - الإبقاء على الردع القابل للتصديق [2] .

---

(1) من ذلك : أنظر عميد مُراد إبراهيم الدسوقي - السيناريو المتوقع للحل العسكرى ونتائجه وأبعاده مجلة السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990 - ص 148 : 157

(2) د. أحمد عامر - أزمة فقه الأزمة - مرجع سابق - ص 95 : 99

المبحث الثالث

كيفية تطبيق مفهوم ادارة الأزمة على أزمة الخليج الثانية

ثمة مقولة شائعة تصدر عن معظم الباحثين عند تعرضهم لدراسه إدارة أزمة سياسيه معينه ، ومحاوله تحليلها ، مفاده ان هذه الأزمة ذات خصائص متميزه تجعل من الصعوبه تحليها وفق احد النماذج التحليليه التى تم اعدادها مسبقا [(1)] . والتى تم التعرض لمعظمها فى المبحث الثانى من هذا الفصل . وهي مقوله تجد الى حدا كبير سندها ومبررها عند التعرض لدراسه كل أزمة على حده ومحاوله تطويعها تحت اطار منهجى تحليلى معين لدراسه تفاعلاتها وتداعياتها . إلا انه من ناحيه اخرى لا يمكن إنكار ان كل إدارة أزمة مهما اختلفت وتفردت عن الاخريات فهى تتصف بعدد من الصفات أو التفاعلات الاساسيه التى يمكن معها الحكم عليها ووضعها تحت احد النماذج المنهجيه المعروفه بهدف دراستها من خلال اطار منهجى ودراسى متكامل لإستعابها وتحديد ابعادها وحقيقتها ومدى نجاح أوإخفاق أطرافها فى ادارتها وبالتالى النتائج والتوصيات والدروس التى علينا مراعاتها عند التصدى لإداره أزمة سياسه مشابهه، وخاصه وان كل المناهج الدراسيه لتحليل إدارة الأزمات السياسيه تمتاز عموما بمفاهيم تتسع لقبول أوضاع تعد خروجا عن القواعد الضيقه والاساسيه لكل منهج .

وإنطلاقا من القول الشائع المذكور ، اجتهد الفقه السياسى الذى يتصدى لدراسه أزمة الخليج العربيه الثانيه للبحث عن اطار تحليلى لدراستها وتحليل وحصر تفاعلاتها وبالتالى تداعياتها للوقوف علي عوامل النجاح والفشل فى ادارتها وبالتالى النتائج والتوصيات اللأزمة فى مثل هذه الأمور ، وكانت هذه الدراسات تاره ذات اسس علميه موضوعيه .. وتاره اخرى اقرب منها الى التحليلات الصحفيه ، وذلك راجعا لطبيعه الأزمات بصفه عامه وخصوصيه الأزمة محل الدراسه وتفردها بخصائص معينه بصفه خاصه .. إلا انه من استعراض معظم هذه الآراء ذات الصبغه العلميه يمكن حصر ثلاثه منها تمثل الاراء الفقهيه الغالبه لتحليل إدارة أزمة الخليج العربيه الثانيه .

لذلك تتفوع الدراسه فى هذا المبحث الى اربعه اقسام ، **الأول** : لدراسه عناصر وانواع الأزمات السياسيه عموما ، **والثانى** : لدراسه الاراء الفقهيه الشائعه لتحليل إدارة أزمة الخليج العربيه الثانيه ، **والثالث** : الخصوصيه المميزه لأزمة الخليج العربيه الثانيه ، واما **الرابع** : فيخصص لدراسه المنهج المقترح لدراسه الأزمة محل البحث .

هذا مع ضروره التركيز على ان معظم الفقه السياسى عند تعرضهم لدراسه

---

(1) Charles F. Herman (ed.), International Crisis New York, The Free Press 1972 p. 4 .

أزمة الخليج العربيه الثانيه قد حصر تفكيره وبحثه فى الأزمة بإعتبارها قائمه بين العراق والولايات المتحده فقط ، وقام بالفحص والتحليل والدراسه وفق فروض اساسيه قائمه على تلك الحقيقه فقط . وبالطبع لا يخفى على احد ان هذا القول وان كان تبسيطا أكثر من اللازم لحقائق الأزمة .. إلا انه ايضا مخالفاً للاساس القانونى والسياسى والواقعى لها ، الأزمة انبعثت اساسا بين العراق والكويت على حين كانت الولايات المتحده ودول التحالف الدولى ممثلين للشرعيه الدوليه فى مراحلها اللاحقه، مع التسليم المسبق ان هذا المبحث مخصص لدراسه النوذج الذي ينطبق لدراسه وتحليل ادارتها ومع التسليم المسبق ايضا ان الجزء الهام والاساسى الذى اديرت به الأزمة حتى امكن حلها بالاسلوب العسكرى قد تم بين العراق والولايات المتحده واقعيا، إلا انه لا يمكن إنكار دور إدارة الأزمة ابتداء من لحظه وقوعها وحتى تصاعدها عسكريا بين العراق والكويت . ولا يمكن ايضا انكار ان الأزمة وإن كانت فعليه - فى مرحلتها الثانيه- بين العراق والولايات المتحده ، الا انها قانونا كانت بين العراق والمجتمع الدولى وذلك بتطبيق اسس الشرعيه الدوليه وقرارات مجلس الامن الدولى ، ومع التسليم بأن ذلك نجاحا كبيرا للولايات النتحده التى امكن لها ان تطوع قواعد ومبادىء المجتمع الدولى لتنفيذ اهدافها وان تتحرك بأسمه وبفرض خدمته .

أولاً : عناصر ومراحل وانواع الأزمات السياسيه :

تمتاز أزمه الخليج العربيه الثانيه بأنها أزمة ذات طبيعه وخصائص وعناصر فريده قلما تتوافر فى ازمات اخرى . لذلك فقد غاب عن بعض الفقه السياسى الذى تصدى لتحليل الأزمة السياسيه محل الدراسه وإدارتها ان يعطيها حقها من الدراسه والتحليل العلمى الرصين . اذ اكتفى وهو فى سبيله لتصنيفها من حيث الطبيعه الى القول إنها لم تكن ضمن أكثر ازمات مرحله ما بعد الحرب العالميه الثانيه خطوره وفق المعيار السائد فى تلك المرحله، اذ لم تتضمن ايه احتمالات لحدوث صدام بين القوتين العظمتين[1] .

بينما واقع الامر يؤكد على كونها أزمة من أكثر الأزمات العالميه اهميه وتأثيرا فى العلاقات الدوليه والقوى العالميه لفتره ممتده من الزمان. لذلك فإنه من المناسب فى هذه الجزئيه ان يعرض الباحث لعناصر ومراحل وانواع الأزمات السياسيه عموما قبل بحث الخصوصيه المميزه لأزمة الخليج العربيه الثانيه .

ا) عناصر الأزمة :

لابد ان تتوافر لجميع الأزمات السياسيه.عناصر معينه لتكوينها وظهورها على

---

(1) محمد عبد السلام : إدارة أزمة الخليج - المباراة التى إنقلبت إلى حرب -(أغسطس 1990 - يناير 1991) مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 43 - مرجع سابق- ص 175

على سطح العلاقات الدوليه وغياب ايا منها من شأنه عدم تطبيق مفاهيمها العلميه .
وعناصر الأزمة هى :

1- **أطراف الأزمة** : تعتبر الدوله القوميه الحديثه الطرف الرئيسى للأزمات الدوليه المعاصره ، والصراع الدولى قد يكون ثنائيا اذا نشب بين دولتين ويصبح ثلاثيا اذا انضمت دوله ثالثه الى احد الغرماء ، كما قد يعد متعدد الأطراف ، وفى هذه الحاله الاخيره تنضم الدوله الداخله فى هذا الصراع الى طرفى الصراع الاصليين ، هذا بالإضافه الى المنظمات الدوليه والتحالفات الإقليميه ، ومن المتصور فى العصر الحديث وبعد شيوع فكره المنظمات الدوليه العالميه أو الإقليميه وازدياد نشاطها ودورها فى الحياه السياسيه ان تكون طرفا اصيلا فى أزمة سياسيه تنشأ بينها وبين دوله اخرى (كيان اصيل فى المجتمع الدولى) . ومن الممكن ان يكون اللجوء للعمل العسكرى احد السبل فى حل هذه الأزمة [(1)] ، وهو ما تحقق فى أزمة الخليج العربيه الثانيه على يد قوات التحالف وتحت مظله الشرعيه الدوليه التى هدفت إلى تنفيذ قرارات مجلس الامن .فكانت المنظمه الدوليه هى الطرف الاصيل فى الأزمة - أو ستارا شرعيا - فى مواجهه حكومه العراق ، وبالطبع فإن هذا الاحتمال لم يكن واردا من قبل حيث كانت الأزمات الدوليه لا تنشأ الا بين الكيانات الدولية الاصيله وهى الدول .

2 - **موضوع الأزمة** : وهو الذى يحدد سبب الأزمة ويرتبط دائماً بتعارض القيم والمصالح ، ولا يرتبط موضوع الأزمة بالضروره مع سبب إندلاعها . فقد تكون الأزمة اقليميه إقتصاديه سياسيه ...الخ وهذا العنصر نراه واضحا من خلال استعراض مراحل أزمة الخليج العربيه الثانيه - فقد بدأت الأزمة بين دول الكويت والعراق لمبرر إقتصادى عندما اعلنت العراق تضررها إقتصادياً من جراء إستنزاف الكويت لحقل الرميله ، ثم لحق به المبرر السياسى عندما اجتاحت القوات العراقيه اراضى الكويت [(2)] وحتى وبعد تدخل قوات التحالف للتصدى لقوات العراق ، وإن تم ذلك تحت مظله الشرعيه الدوليه وتنفيذا لقرارات الأمم المتحده الا انه كان واضحا للعيان ان تحركها الدولى بهذه الصوره الصريحه كان بهدف الحفاظ على تدفق البترول العربى من خلال المحافظه على الوضع السياسى كما كان [(3)] .

3- **اسباب الأزمة** : وهى العوامل المباشره التى ادت الى الحاجه لسياسة

---

(1) د. أحمد عامر - مقدمة فى إدارة الأزمات - مرجع سبق ذكرة - ص 212

(2) علاء سلام - السلوك العراقى وعمليات التصعيد - السياسة الدولية - العدد 102 مرجع سابق - ص 23 : 29

(3) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوه والنصر - مرجع سابق - ص 26

الأزمة والتعامل معها فى سبيل حلها أوالإ نتصار بشأنها ، وليس من الضرورى ارتباط اسباب الأزمة بموضوعها ، بل قد يكون العكس هو الصحيح ، اى تصميم إستراتيجية الأزمة على اساس تفجرها بسبب بعيد تماما عن اسبابها الموضوعيه [1]. فخلال استعراض مراحل أزمة الخليج العربيه الثانيه نجد ان الموضوع الاساسى والمعلن من جانب قرارات الأمم المتحده ومن خلال ما ورد من تصريحات على لسان قاده ورؤساء الدول العربيه هو احتلال القوات العراقيه للاراضى الكويتيه وحتميه عوده الشرعيه لدوله الكويت من خلال حكم اسره الصباح، إلا ان الاسباب الحقيقيه لهذه الأزمة كانت تأمين موارد البترول الخليجيه وعدم الاخلال لقواعد ونظم النظام الدولى الجديد الذى كان فى سبيله للتكوين مؤخرا [2].

4- **نفقات الأزمة :** أو تكلفتها ونعنى بها المزايا والاهداف الاخرى التى ضحت بها الدوله من خلال ادارتها لأزمة هى طرف فيها ، وثمن الأزمة عنصر رئيسى من عناصرها، وهو النتيجه الضروريه لتعارض اهداف القوى الدوليه وتعدد القرارات أمام القاده عند تصديهم للأزمه . وبديهى ان نفقا ت أو تكلفه الأزمة من الامور التى يجب ان تقدرها الدوله عند تصديها لأزمة هى طرف فيها ، وكلما كان التقدير مقارب للحقيقه كلما كانت سياسه الدوله رشيده فى ادارتها لتلك الأزمة .

ونفقات الأزمة أو تكلفتها تستلزم منا ان نميز بين أزمة دوليه عشوائيه لا تقتضيها ظروف موضوعيه وأزمة دوليه ناجمه عن تناقض حقيقه فى المصالح أو القيم [3]. ومن هنا يصبح عنصر الثمن أو التكاليف أو المنفعه هو المعيار الذي يتم على اساسه تحديد موضوعيه الأزمة ومن ثم التعامل معها وسياستها بأقل التكلفه والبحث عن حلول بديله تكفل تأمين الاهداف المنشوده . وعمليه حساب تكلفه ونفقات الأزمة الدوليه ليست عمليه مسبقه تتم على اساس إقتصاديات التكلفه والعائد كأى مشروع اقتصادى ولكنها تقتضى من صناع القرار عمليه حسابيه معقده ومرهقه ، وحساب تكلفه الأزمة تتضمن ايضااستنزاف الموارد وازهاق الارواح والتمزق الإجتماعى والإنهيارالاخلاق فى المجتمع .وحساب تكلفه الأزمة لا بد ان يعتمد على وضوح فى الرؤيه الفلسفيه وتكاملا للنظام القيمى فى المجتمع حتى يمكن تقدير الثمن المدفوع بالابعاد الحقيقيه لهذا المجتمع ، ونظراً لإحجام الدوَل الأطراف فى الأزمة عن الإنسحاب من حلبه الصراع نزولاً على اعتبارات الهيبه أو اعتبارات الرأى العام المحلى فإن القائد يلجأ الى إتباع قيم جديده تضاعف من

---

(1) د. أحمد عامر – مقدمة فى إدارة الأزمات – مرجع سابق – ص ص 211:213

(2) المرجع السابق – ص 213

(3)Alexander L. George , Preface in Alexander L. George , (ed.) Avoiding War op. cit. p.xi.

نفقاته (ادعاء صدام حسين انه يحارب الحرب الصليبيه الثانيه من اجل الإسلام وتحرير فلسطين) ، إن عنصر التكلفه والثمن الذى يتم تحديده قبل ولوج الأزمة ومعالجتها والتصدى لها هو المعيار الحاسم لنتائج الأزمة .

ولعل هذا مالمسناه من خلال استعراضنا لأزمة الخليج العربيه الثانيه حيث تبين ان نفقات هذه الأزمة وتكلفتها بالنسبه للعراق كانت باهظه للغايه ، وكل يوم تزداد وتتكشف عناصر للتكلفه تزيد من فداحتها ، مما يقطع باليقين ان تقديرات العراق لنفقات الأزمة كانت غير حقيقيه كلياً ، بل لا نجافى الحقيقه حينما نقرر انها كانت محض أوهام فى حين ان نفقات الأزمة بالنسبه للطرف الرئيسى والمحرك فى دول التحالف وهى الولايات المتحده الأمريكيه كانت اقرب ماتكون للتقديرات المبدئيه حيث لم تتعدى خسائرها فى المعدات والافراد تعداد النفقات الهامشيه ، اما التكلفه الاقتصاديه فقد حققت وفره غطت التكاليف تقريبا .

ب) مراحل الأزمة :

يمكن ان نميز بين المراحل المختلفه التى تمر بها الأزمة وهى ثلاثه [1]:

1 – **مرحله التمهيد للأزمة :** وتتميز بإرتفاع فى درجه التهديد الموجهه لاهداف وقيم السياسه الخارجيه للدوله والذى يدركه صانع القرار .

2 – **مرحله تصاعد الأزمة :** وهى المرحله التى يرتفع بها بشكل حاد درجه التهديد لقيم واهداف السياسه الخارجيه للدوله ويتزايد فيها الإحساس بمحدوديه الوقت المتاح لصنع القرار ويتزايد فيها كذلك ادراك القيادة لإحتمالات الحرب ومن ثم يتصاعد فيها السلوك العدائى للأطراف بشكل ملحوظ .

3 – **مرحله إنهاء الأزمة :** إما بتخفيض احتمالات الأزمة أو بالحل عن طريق الحرب أو عدم الحرب وتقل الضغوط الناجمه عن محدوديه وضيق الوقت .

ج) تصنيف الأزمات :

ويمكن تصنيف الأزمات الدوليه وفق معايير مختلفه :

1– انواع الأزمات وفقا لمعيار منشأ الأزمة أوطريقه بدايتها وهى :

– أزمة تنشأ بإتخاذ قرارمباشر من الحكومه لاسباب تتعلق بها وتصورها الإستراتيجى وإتخاذ الحكومه لهذا القرار لا يشترط بالضروره وجود مشاركه شعبيه حقيقيه فى إتخاذ القرار .

– أزمة تنشأ عن طريق تبلور رأى عام جارف لا تستطيع الدوله مقاومته ومن ثم لاتجد مناصاً من اتخاذ القرار بتفجير هذه الأزمة[2] والإستناد الى الموقف الشعبى لمواجهه حاله التأزم التى فرضتها عمليه تفجير الأزمة .

(1)Daniel Frei, International Crisis And Crisis Management (Praeger Publishers , New York, 1978 p.35.
(2) Jonathan M. Roberts, Decision Making during International Crisis, op. cit . p 39.

- أزمة تنشأ كرد فعل لقرار حكومى سابق والتزام هذه الحكومه بموقف معين مسبق كأن تعلن الدوله (س) ان اقدام الدوله (ص) على سلوك معين يعتبر تهديداً للأمن القومى للدوله (س) ومع ذلك تقدم الدوله (ص) بعد فتره على القيام بهذا السلوك وفى هذه الحاله تجد الدوله (س) نفسها إزاء حالة تأزم دولى يفرض عليها تفجير الأزمة .

- أزمة تنشأ نتيجه التزام دولى مسبق كأن تكون الدوله عضوا فى حلف عسكرى أو إتفاقيه تعاقديه ثنائيه أو جماعيه تلزمها بالدخول فى اى صراع تكون احدى الدول الاعضاء طرفا فيه .

2- انواع الأزمات وفقا لمعيار موضوعها[1] :

نظراً لارتباط موضوع الأزمات الدوليه غالباًبالقضايا الإقليميه فإنه يمكن تقسيم انواع الأزمات الى نوعين هما :

- أزمات دوليه اقليميه : وموضوعها الرئيسى الخلاف حول قضيه اقليميه مثل أزمة الخليج العربيه الثانيه .

- ازمات غير اقليميه : وهى انواع عديده يصعب وضع تحديد قاطع لها ومنها الأزمات الإقتصاديه والأزمات السياسيه أو العقائديه ...

ومن النادر ان تنشأ أزمة بسبب واحد وان يكون لها موضوع واحد ، اذ يوجد ازمات لاتستند الى موضوع معين ويكون هدفها تحويل الانظار عن أزمة داخليه .. وقد تأخذ الأزمة شكل المنافسه حيث يكون استخدام ادوات الحرب السياسيه ويكون الصراع سليما . اما الأزمة فى شكلها المتطرف فهى تلجأ الى الوسائل العنيفه كالحرب العسكريه وتأخذ صور الصرا ع الحاد بين الأطراف لتحقيق اهدافها الحيويه وتسعى الى ايزاء وتصفيه الخصوم .

3- انواع الأزمات وفقا لمعيار نطاقها :

يوجد علاقه بين الأزمات الداخليه والدوليه اذ من المتوقع ان يتناقص العنف الداخلى مع تزايد العدوان الخارجى ويؤدى ذلك الى ظهور محاوله داخليه لرأب الصدع عن طريق نقل الطاقه العدوانيه من داخل الدوله الى خارجها وفى صوره صراع عضوى ومحاوله ازاله العدوان داخل المجتمع بإيجاد المتنفس لها فى صوره أزمة خارجيه ، وعاده مايؤدى الصراع والعنف الداخلى الى سعى الطرف الضعيف لزياده قوته عن طريق دعوه القوى الاجنبيه للتدخل الى جانبها ، يستدرج القوى الاجنبيه للتدخل تحت دعوى دعم السلطه الشرعيه أو بمساعده دول التحرر الوطنى، وعندئذٍ تؤدى الأزمة الداخليه الى أزمة دوليه أومايطلق عليه تدويل الأزمة ، ويتيح هذا الإقتتال بين القوى الكبرى بالوكاله دون المجاذفه بالدخول فى

---

(1) د . أحمد عامر – مقدمه فى إدارة الأزمات – مرجع سابق – ص 264

مواجهه مباشره وقد عمل على زياده هذه الظاهره ضعف الخبره للدول حديثه العهد بالإستقلال والإختلال بالنظام الاقتصادي الدولى والزياده المستمره فى الحصول على السلاح وإنتشار المعلومات عن فنون الحرب. وتتخذ الأزمه الدوليه أنماط السلوك التاليه :

- المظاهرات ضد الاجانب والسياسات الخارجيه لدوله اجنبيه
- قطع العلاقات الدبلوماسيه — استدعاء الدبلوماسيين
- التهديد بالحرب . — الاعمال العدائيه .
- تحرك القوات المسلحه — التعبئه العامه.
- شن الحرب.

ثانياً : الآراء الفقهيه الشائعه لتحليل إدارة أزمة الخليج العربيه الثانيه :

تنحصر الاراء الفقهيه فى تحليل أزمة الخليج العربيه الثانيه فى ثلاث إتجاهات وسنعرض لكل منها مع بيان رأينا وذلك وفقاً للترتيب الاتى :

1- مقتضى هذا الرأى أن الأزمة قد اديرت بين كمباراة . وهناك طرفين رئيسيين تحكمت تحركاتهما بشكل اساسى فى التفاعلات الصراعيه الحاكمه خلال الأزمة وهما العراق والولايات المتحده . وقد مثل كل منهما فاعل وهدف فى الوقت نفسه . وهناك إستراتيجية عامه لكل من الطرفين يمكن من خلالها تحديد البدائل والخيارات التى كانت متاحه لكل منهما . ويمكن كذلك تحديد عائد أو محصلة كل بديل أوخيار استراتيجى منهم كما كانت هناك قواعد محدده حكمت مسار الأزمة فى أغلب فتراتها . وقد تأثرت قرارات وتحركات كل طرف بمثيلاتها لدى الطرف الاخر [1] .

وقد اديرت أزمة الخليج كمباراه ذات طابع خاص لكن بعيدا عن هذا القاسم المشترك الادنى بين الطرفين فقد كانت لكل منهما رؤيته الخاصه بنوعيه تلك المباراه ، كما له اسلوبه الخاص ايضا فى ادارته وكذا تصوراته للقضايا المحيطه بإستخدام القوى العسكريه ، وهو محور التركيز هنا . فبالنسبه للولايات المتحده كانت أزمة الخليج عباره عن مباراه قيمه ثابته (مباراه صفريه) اشبه بمعركه بقاء الذى يخسر فيها (احد طرفيها) كل شىء ، بينما يكسب الطرف الاخر على حساب الخاسر كل شىء ايضا . وقد لعبت الولايات المتحده تلك المباراه لتفوز . وكان الهدف الامريكى الرئيسى الذى تبلور عبر الأزمة وطرح بوضوح مسأله الإستخدام الهجومى للقوى العسكريه ، وهو اجبار القياده العراقيه على سحب قواتها من الكويت دون اى مكافأه أو عائد ، حتى ولو كانت تلك المكافأه هى مجرد اتمام الإنسحاب بصوره تحفظ ما يسمى وقت الأزمة (ماء وجه) الرئيس العراقى . بل حتى لوكان ذلك العائد هو مجرد

(1) محمد عبد السلام – إدارة أزمة الخليج – المباراة التى إنقلبت إلى حرب – مرجع سابق – ص 176

تلبيه لفظيه أو وعود للقياده العراقيه بشأن بعض القضايا التى رأت تلك القياده العراقيه انها ذات اهميه للتفكير فى الإنسحاب . فقد كانت الإداره الأمريكيه تريد صدام حسين (مهزوماً) حتى ولو لم تستخدم القوى العسكريه ضده . ومن ثم وطوال الأزمة اقتصر دور الحوار- لا التفاوض- الذى اجرته الإدارة الأمريكيه أو سمحت بإجرائه مع القياده العراقيه ، على طلب الإنسحاب من الكويت ، توضيح الموقف للقياده العراقيه ، مع تقديم ضمان واحد فقط - فى نهايه ديسمبر سنه 1990 - خاص بعدم مهاجمة العراق خلال إنسحابه غير المشروط[1] .

اما بالنسبه للقياده العراقيه . فإنه بعيدا عن الإصرار المعلن عبر الأزمة على عدم الإنسحاب من الكويت وضمها ، وإعتبارها حقا تاريخيا للعراق - وهى اهداف يصعب تصور ان القياده العراقيه كانت تعتقد حتى منتصف يناير1991 انهـا يمكن تحقيقها- فإن الهدف الأكثر واقعيه الذى يمكن تصوره ان القياده المذكوره قد بررته عبر الأزمة هو - حسب أكثر الصياغات العراقيه المعلنه مرونه خلال الأزمة - التفاهم حول الكويت ، ليس فى مقابل حل مشاكل منطقه الشرق الأوسط بالطبع ، ولكن فى مقابل خروج العراق من الأزمة بدون خسائر وببعض المكاسب ، وترتيب أوضاعه فى المنطقه . لذلك كان المطلب العراقى الدائم هو (التفاوض دون شروط مسبقه) مع الولايات المتحده تحديداً . وهكذا تركز الإستراتيجية العراقيه فى محتواها الاساسى على إدارة الأزمة وكأنها مباراة قيم متغيره (لا صفريه) يمكن الوصول بشأنها الى حلول وسط تفيد الطرفين الرئيسيين ، مع التصرف فى الوقت ذاته (باساليب قتاليه) ربما رأتها القياده العراقيه ضروره فى مواجهه الاسلوب الامريكى فى إدارة المباراه ، أو ضروريه لدفع الإدارة الأمريكيه تجاه التفاوض[2] .

الا ان معد الدراسه يعود الى طرح نموذج اخر من نماذج المباراه الصفريه وهو لعبه الدجاجه ويحاول تطبيقه على الأزمة وطرفيها ، فيقوم بعرض احتمالاتها الاربعه التى على كل طرف ان يختار ايا منها فى ادارته للأزمة من ناحيته ، ثم يستعرض إحتمالاتها على كل طرف بادءاً بالطرف الامريكى مقررا ان الإدارة الأمريكيه كان لديها احتمالين[3] :

ا) ان يتراجع العراق ويقوم بسحب قواته من الكويت دون ايه شروط مسبق طبقا لقرار مجلس الامن رقم 660 لسنه1990. ويمكن فى هذه الحاله تحقيق الاهداف التى سوف تستجد بعد الإنسحاب ، كضمان امن منطقه الخليج مستقبلاً من خلال اقامه بنيه امنيه اقليميه فى المنطقه ، وتحقيق هدف تحجيم قوه العراق العسكريه من

(1) المرجع السابق - ص 185

(2) المرجع السابق - ص 185 : 186

(3) المرجع السابق - ص 187 : 188

خلال المساومه على رفع العقوبات الإقتصاديه ، اضافه الى الحظر التسليحى ، وغير ذلك من العقوبات الإقتصاديه .

ب) اذا لم يتراجع العراق فى النهايه ، ووضح ان الوسائل الاخرى لم تؤثر فى موقفه ، فإنه ليس امام الولايات المتحده سوى الحرب لإجبار القوات العراقيه على الإنسحاب من الكويت ، وتحقيق معظم الاهداف الاخرى المتصوره، وخاصه وان الصدام المسلح يعنى فى كل الاحوال، وفى ظل شكل ميزان القوى الذى تم تخطيط وتطوير عمليه درع الصحراء لتحقيقه ، يعنى هزيمه القوات العراقيه ، وعلى حد قول شوارتزكوف فى مذكراته : كنا سنعرف اننا سننتصر ، ولكن ليست لدينا فكره عما سيكون عليه حجم خسائرنا .. وهى مشكله امكن حلها فنيا ، وفى الحقيقه كان الصدام بالنسبه للقياده الأمريكيه يحمل مخاطر اقل ، وعائد اكبر مما يحمله للعراق، لذا لم تكن تلك القياده مضطره للتفكير فى خيارات معقده بقدر ما كانت القياده العراقيه مضطره لذلك.

أما الطرف العراقى .. فيفترض معد الدراسه ان القياده العراقيه كانت واقعه تحت تأثير اعتقادين . وهما **الأول** ادراكها ان القياده الأمريكيه غير قادره على الإرتداد حتى ولو أرادت ذلك دون ان تتحمل خسائر عاليه..**والثانى** : هو اعتقاد القياده العراقيه بأن القياده الأمريكيه لن تقوم بشن حرب ضد العراق ، وان عمليه التهديد المتصاعده هى جوهر الإدارة الأمريكيه للأزمة ، وان عمليه الحشد هى جزء من عمليه التهديد ، وليس استعداداً لإستخدام فعلى للقوى العسكريه ضد العراق .وان محصله الربط بين هذين المتغيرين هى ان الإدارة الأمريكيه يمكن ان تلجأ الى الوسائل السلميه التساوميه أو تقبل بها لتحقيق اهدافها فى الخليج . وهكذا بدأ الرئيس العراقى – منذ الايام الأولى للازمه – فى اتباع إستراتيجية يبدى من خلالها الاستعداد للتفاهم والتعاون. ويهدد فى الوقت نفسه بإستخدام كافه ما لدى العراق من قدره على الإيذاء فى حاله حدوث حرب . وأراد ايصال الأزمة الى موقف تقوم فيه الولايات المتحده بالتفاوض معه تفاوضا حقيقيا .. وفق مراحل متعاقبه متصاعده فى ان واحد[1] .

لقد بدأ الرئيس العراقى يتحول بأسلوب إدارة المباراه إلى أسلوب قتالى فكان يبدو مفيدا من وجهه نظره الخاصه ، وتبدو له كل حركه تصعيديه واضحه وضروريه ، معتقدا انه ليس لديه بديل اخر بالفعل فيما بدا له صراعا حتميا سيتعذر معه الهروب من تسلسل احداثه، بعد ان كان قد ورط نفسه فى مواقف جعلته يعتقد انه لا يمكن ان يتراجع دون ان يصبح هذا التراجع هزيمه قاسيه، أو يصبح التراجع

---

(1) المرجع السابق – ص 189

خساره متعدده الابعاد وذلك بعد ان كان قد تنازل ببساطه عن "عربستان" للحكومه الايرانيه بعد حرب استمرت ثماني سنوات[1] .

وتضيف الدراسه ان الفتره من ديسمبر1990 الى 15 مارس 1991 هي اعقد فترات الأزمة على مستوى تحليل السلوك العراقي . فقد تدخلت فيها تصورات القياده العراقيه ورغباتها الداخليه لتلقى بظلها على تفسيراتها للاحداث ، وتداخلت فيها تقديرات حلفاء الرئيس العراقي ، أو من تصور انهم حلفاؤه في تدعيم قناعته بأن الحرب لم تنشب .وهى القناعه التى ادت الى قيامه بإطلاق الرهائن المحتجزين فى المواقع الإستراتيجية مره واحده قبل عيد الميلاد ، لتعقيد عمليه صنع قرار الحرب داخل الولايات المتحده . بعد ان كان قد كشف قبل ايام قليله عن استراتيجيته الخاصه بتأجيل الحرب حتى منتصف مارس 1991 ، وهو الموعد الذى حدده لإطلاق صراح اخر رهائنه ،قبل ان يقرر فجأه بناء على نصيحه فرنسيه اردنيه ان يطلقهم مره واحده[2] .

ويستطرد قائلا انه بعكس معظم مراحل الأزمة السابقه لمرحله ديسمبر 1990 - يناير 1991 كانت امام القياده العراقيه منظومه واسعه من الخيارات فى إدارة الأزمة يمكن توضيحها فى الجدول التالى[3] :

إختبار الحرب				لعبة الدجاجة	تقديم صفقة		الإنسحاب		
حرب هجومية			حرب دفاعية		لكل طرف	للعرب	وعد بالإنسحاب	جزئى	كامل
شن عمليات ارهابية	مهاجمة القوات المتحالفة فى السعودية	مهاجمة إسرائيل		عدم فعل شئ (خيار الإستمرار فى ممارسة لعبة الدجاجة)	بهدف المساومة	بهدف شق التحالف	حسب المبادرة الفرنسية	يعقد المسألة كلها إلى حد ما	على الأقل يبدو كإنسحاب كامل

وتعقب الدراسه بأن العراق قد ادار الأزمة طبقا لمنهج المباراه الصفرية ... إستراتيجيه الدجاجه وفضل عدم إتخاذ اى تصرف وإنتظر اقدام الطرف الاخر وهو الولايات المتحده على التصرف أو عدم التصرف. وقد سيطر على ذهن القياده العراقيه ان الصدام لم يحدث وان حدث فإن العراق لديه من عناصر القوى العسكريه

(1) المرجع السابق - ص 189

(2) المرجع السابق - ص 192

(3) المرجع السابق - ص 192 : 193

وفى ظل تصور معين عن سيناريو الحرب الذى سيتبع من جانب القوات المتحالفه ، مما يتيح للقوات العراقيه ان تصمد فتره طويله ، أن تكبد القوات المهاجمه خسائر عاليه نسبيا[1] .

ان اكبر وهم عايشته القياده العراقيه هو توقعها ان تتراجع القياده الأمريكيه أو تقدم بادره تعاون جديده أو ان تحاول برلمانات الدول المتحالفه الضغط على القياده السياسيه لوقف التصعيد وإعطاء العراق مهله جديده ، أو اعطاء العقوبات المفروضه علي العراق مزيدا من الوقت ، ولم تدرك القياده العراقيه بوضوح كاف انه اذا كانت هى قد قدرت ان تمارس لعبه الدجاجه حتى النهايه ورغم انها لم تكن مضطره - كما تصورت- لان تفعل ذلك . فإن الطرف الاخر يقرر هو الاخر ان يمارس اللعبه ايضا حتى النهايه ، وانه مضطر لذلك ،لاسيما وان خيار التصادم لا يعد بالنسبه لهذا الطرف الاخر انتحارا . والاهم كان على القياده العراقيه ان تدرك- فيما لوكانت قد انتظرت حربا تعرف انها قادمه- ان الظروف الدوليه الجديده ، وظروف أزمة الخليج تحديدا ، لن تسمح بحدوث حرب كحرب السويس1956، يمكنها من خلالهاان تحقق (افضل اسوأ الاحتمالات) المتصوره بالنسبه اليها[2] .

لذا فان معد الدراسة قد اخضع طرفى الأزمة مبدئيا الى نموذج المباراه ، ولكن وفق اسلوبين مختلفين ، حيث أدارتها الولايات المتحده وفق نموذج المباراه الصفريه وكانت العراق تديرها وفق نموذج المباراه ذات القيم المتغيره أو الغير محدده ، ثم تغير اسلوبها بعد ذلك لتلحق بالاسلوب الامريكى ويتفقا معا على إدارة الأزمة وفق نموذج المباراه الصفريه فى صوره لعبه الجبان أو الدجاجه . وهذا التحليل قد ينطبق على الطرف العراقى الا انه من المؤكد انه لا ينطبق على الطرف الاخر وهو الولايات المتحده . حيث ان اركان نموذج لعبه الفرخه لا ينطبق عليها كليا، فقد كانت تدرك ماذا تفعل؟ كيف تفعل؟ ومتى تفعل؟ ومع من تفعل؟ والى اى مدى وما نتيجه هذا الفعل واهدافه؟ فكافه الاراء اجمعت على ان الطرف الامريكى كان يديرها وفق النموذج الإدراكى الرشيد مستخدمه كل الادوات التوفيقيه والإكراهيه المتاحه لديه لتحقيق اهدافه من الأزمة وايضا لتحقيق ما يريد من الطرف الاخر - العراق- ان يفعله : لذلك فإننا لا نتفق مع ما ذهب اليه التحليل السابق .

2- ويعرض هذا الرأى استاذنا الكبير الدكتور احمد عامر[3] . حيث يطبق سيادته منهج لعبه المباراه الصفريه نموذج الفرخه على إدارة الأزمة، وإن كان يركز سيادته

---

(1) المرجع السابق - ص 193

(2) المرجع السابق - ص 194

(3) د. أحمد عامر - فى الحرب الخليجية الثانية - صدام لعبتة الفرخه - مجلة الاهرام الإقتصادى - العدد 1151 - 4 فبراير 1991 - ص 29

على إدارة الطرف العراقى للأزمه محل البحث أكثر من طرف التحالف الدولى ، فيقوم بتحليل تصرفات هذا الطرف ، حيث يقرر ان الاداه المنهجيه المناسبه لفهم وفقه تصرفات وسلوك صدام حسين فى أزمة الكويت هى مايسميه فقهاء الصراع الدولى (لعبه الفرخه) وهى تتضمن خصائص اللعبه الثنائيه الصفريه التى تتميز لصالح اللاعبين الاطراف فى هذه المباراه بأنها متعارضه تماما بحيث نجد ان مجموعه المنفعه بينهما تساوى صفرا فى جميع الاحوال ، بمعنى ان ما يخسره احد الأطراف يساوى تماما ما يربحه الطرف الاخر كما فى الحرب ، اذ نجد ان احد الأطراف يستطيع أن يكسب فقط ولكن على حساب الطرف الآخر وحيث خسارة الطرفين أكثر احتمالاً... فلعبة الفرخه هى لعبه التهديدات المتبادله .

وبنظره فاحصه للعبه الفرخه نجد ان كل من اللاعبين لديه إختيار بين استراتيجيتين. فهو اما ان يتعاون مع اللاعب الاخر بان ينحرف تجنبا للصدام ولكن مخاطرا بسمعته اذا لم ينحرف منافسه ، واما ان يرتد عن مصلحتهما المشتركه فى البقاء ويستمر فى القياده المباشره مع احتمال موته وهلاكه اذا فعل منافسه نفس الشيء أو إنتصاره اذا استسلم منافسه .. وكل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر التعاون أو الإرتداد ولكن نتيجه تحركه لا تعتمد على قراره فحسب ولكن تعتمد ايضا وبطريقه حاسمه على قرار الخصم وفى حاله قياده السياره بسرعه كبيره فإنه لا يتوافر للاعب الوقت لكى يرى ما يوشك ان يفعله خصمه . والساسه أو القيادات السياسيه المنفعله فى لعبه الفرخه يجب ان يختاروا سياسه (الخط المتساهل) بدلا من سياسه (الخط المتشدد). ومن الواضح ان لعبه الفرخه لا تجرى فى الحياه الواقعيه الا بين أطراف غير عقلانيين أو أطراف عقلانيين ويهدف كل طرف للتغرير بالاخر ، ثم قد تنتهى اللعبه بتصرف عقلانى يضمن بقاء اللاعبين على قيد الحياه بدلا من الانتحار المتبادل.

الا ان التحليل السابق لم يتعرض لتحليل سلوك الطرف الاخر للأزمة وهو قوات التحالف الدولى بقياده الولايات المتحده وبالتالى لم يهتم بتحديد المنهج الذى يرى انه ينطبق على هذا السلوك .كما ان الباحث يود ان يذكر بعض النقاط التى هى فى حقيقتها ملاحظات على المنهج ذاته كأسلوب لتحليل الأزمات ، وما ذكر إدارة أزمة الخليج الا من سبيل الايضاح والنقد المتبادل للمنهج وإدارة الأزمة ذاتها معا.

وقد ذكر معد الدراسه وهو فى سبيله لعرض المنهج : (ففى هذه اللعبه تنعدم الفرصه بالنسبه للاعب الذكى الإستراتيجى وتبقى الفرصه سانحه بأكملها لذلك اللاعب المجنون المعتوه الذى قرران يركب رأسه ويستمر بالمغامره حتى لحظه الاصطدام والتدمير)[1] . وحقيقى ان هذا الفرض لم يتحقق . فقد كانت الفرصه كبيرة

(1) المرجع السابق – ص 29

وعظيمة للطرف الذى استخدم ذكاؤه واستراتيجيته وهوالتحالف الدو لى وانعدمت للطرف الاخر وهو حكومه العراق وهو الذى استخدم جنونه وقرر ان يركب راسه ويستمر بالمغامره حتى لحظات الاصطدام والتدمير .

ويضيف التحليل السابق فى نفس المعرض ان لعبه الفرخه ليس فيها اى مجال لإستخدام فن الخداع والمناوره ، وهذا بالطبع مالم يتحقق من واقع متابعه الاحداث فى الازمة : فقد استخدمت تلك الأدوات منذ بدايتها الازمة وعند الاعداد لها ، وايضا عند المواجهه العسكريه وحصد نتائجها، كما ان هذا المنهج يحصر فقط الفوز والهزيمه فى هذه اللعبه فى تحقيق صفه الشجاعه او الجبن بغض النظر عن المكاسب الماديه الملموسه التى من المتوقع ان يحصل عليها اى متسابق او مغامر، فالخاسر هو الجبان الذى ينحرف بسيارته مفضلا ان يكسب حياته عن ان يكسب صفه الشجاعه او الفوز، اما الفائز فى هذه اللعبه فهو الشجاع الذى ليس عليه سوى الإستمرار فى موقفه بكل صلابه واصرار دون خوف او تردد حتى لو ضحى بحياته .او اذا كان حسن الحظ وانحرف منافسه عن الطريق فى نفس الوقت . وهذا بالطبع ما يتناقض مع طبيعه العلاقات السياسيه الدوليه ، وليست اهداف الامم وحياتها بالجانب المعنوى فقط بل انها تشكل حيزا ضئيلا منها ... بالتالى لا يمكن تعميم نموذج لعبه الفرخه على حياه طبيعيه ماديه بالدرجه الاولى.

ونموذج لعبه الفرخه يتوقف بالدرجه الاولى علي مكان تواجد المحكمين الذين عليهم الحكم على احد الاطراف بالشجاعه او الجبن طبقا لتصرفاته فى المباراه اما الاستمرار للنهايه او الإنحراف عن خط السير . وهؤلاء المحكمين بالطبع يختلف حكمهم تبعا لمكان وجودهم ، فإذا كانوا محايدين فى منتصف الطريق اتفق رايهم مع القواعد العامه للعبه، اما اذا كانوا يهتمون بسلامه ومصلحه أحد المتسابقين او كلاهما فمن الطبيعى ان يختلف وجهه نظرهم لتكون اكبر واشمل واعم من مجرد الحكم بصفتى الجبن والشجاعه وهو بالضبط ما يتفق وسلوك المجتمع الدولى عند حكمه على طرف ازمة دوليه يريد اطرافها اداراتها وفقا لنموذج إدارة لعبه الفرخه فى الفرض النظرى للعبه .

كما ان هذا المنهج التحليلى يفترض ان يكون اطراف اللعبه متساوون فى كل الامكانات والمعلومات والقدرات وعلى طرفى نقيض تماما فى الإتجاه . وهى لهذا تعتمد كليا على المغامره والمخاطره التى تقوم على الحظ فقط والغاء القدرات والامكانات والذكاء. وهذا مالم يتحقق بالضبط فى الازمة محل الدراسه. حيث توافرت هذه الإفتراضات فقط فى الجانب العراقى .اما جانب التحالف الدولى فقد توافرت له كل هذه القدرات والامكانات جميعها وكان مدركا تماما بما خططه مسبقا،

والنتائج المؤكده التى ستتحقق نتيجه تصرفه هذا . فكانت حكومه العراق تغامر على عدم مقدره الطرف الاخر الاستمرار حتى العمليات العسكريه ، فى حين ان الولايات المتحده كانت تسعى كى يستمر الطرف الاخر على عناده حتى المواجهه العسكريه لتكتمل حلقه التخطيط السابق اعداده ويتحقق لها ما تهدف اليه. فهي تعلم جيدا قوه وامكانات الطرف الاخر بعكس حكومه العراق التى لم تكن تعى ماهى مقدمه عليه، ولعل مايؤكد وجهة النظر تلك ما هو وارد فى التحليل - سابق الذكر - فى نفس المصدر حيث أورد[1]: "من الواضح ان لعبه الفرخه لا تحدث فى الحياه الواقعيه ألا بين أطراف غير عقلانيين ويهدف كل طرف بالتغرير بالاخر ثم قد تنتهى اللعبه بتصرف عقلانى يضمن بقاء اللاعبين على قيد الحياه بدل من الإنتحار المتبادل ". وبالطبع هذه المقوله لا تنطبق على حرب الخليج العربيه الثانيه فقد كان احد الأطراف مدركا تمام الإدراك لما هو مقدم عليه وقام بحساب كل الإحتمالات بدقه وهو ايضا استمر فى هذه اللعبه للنهايه بتصرف غير عقلانى من وجهه نظر هذا المنهج - وهو الإستمرار فى الحرب - ومع ذلك خرج منها سليما معافيا تماما أكثر مما كان يتصور احد ولم ينتج عنها الإنتحار المتبادل بل إنتحار الخصم الاخر (حكومه العراق) بمفرده.

3- الرأى الثالث الذى تعرض لتحليل إدارة أزمة الخليج ورد فى مؤلف اجنبى . حيث أشار إلى أن أزمة الخليج العربية الثانية يمكن تحليلها وفقا لاستراتيجية مختلطة من النموذج الإدراكى أو الرشيد ونموذج المباريات الصفرية (الفرخة). موضحا الافكار التى وفقت فيها الإداره الأمريكيه فى إكتشاف بوادر الأزمة أو مسبباتها وحقيقه نوايا القياده العراقيه تجاه الكويت ، وبالتالى اخطأت - من وجهه نظره - فى ان تتعامل معها وان تتخذ من الوسائل ما يضمن عدم حدوث هذا العدوان . بل على العكس كان هناك بعض التصريحات لمسئولين امريكيين أوحت بالاطمئنان وتدفع القياده العراقيه للتمادى فى عدوانها، بل ان الاداره الأمريكيه كانت واقعه تحت وهم إستهداف تحسين العلاقات الدبلوماسيه بينها وبين العراق والتاثير على سياساته الخارجيه من اجل تهذيب اطماعه العدوانيه نحو جيرانه [2].

ويرى المؤلف ان التحالف الدولى قد استخدم دبلوماسيه الإكراه(التصعيد الإكراهى الرشيد) كأحد ادوات نموذج الإدارة الرشيده للأزمة ، وذلك بفرض المقاطعه الاقتصاديه الرسميه على العراق ومنع الصادرات والواردات عنه وصولا الى سياسه التجويع من التصعيد المتزامن للتهديد بإستخدام القوى وفق اسلوب تدريجى.... واستنادا الى دراسه سيكلوچيه لشخصيه الرئيس العراقى صدام حسين التى تنبىء

---

(1) المرجع السابق - ص 29

(2)Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War Problems of Crisis Management , Westview Press 1991 p 569

بأ نه اذا أوصلته قوى التحالف لحافه الحرب فإنه سيضطر للإنسحاب من الكويت ، الا ان الإدارة الأمريكيه تحسبا من تفكك التحالف الدولى سارعت الى العمليات العسكريه واخفقت بالتالى فى إدارة الأزمة من واقع اخفاقها تجنب اندلاع الحرب.

وقد اضاف الكاتب ان التحالف الدولي قد خلط منهج التصعيد الإكراهى كأحد ادوات الإدارة الرشيده للأزمة بمنهج المباريات وخاصه الصفريه منها نموذج لعبه الفرخه، وذلك بمحاوله اقناع صدام حسين بأنها القت بعجله السيطره على السياره(طبقا للنموذج التوضيحى التقليدى لمثال المنهج المذكور) وانه يمكن ان ينجو اذا خرج عن الطريق (الممثل للحرب) وقامت بالضغط عليه للإنسحاب معلنه عدم التفاوض وضروره التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن . حتى انها كانت تخشى ان يقوم العراق بالإنسحاب أو الإعلان عنه قبل إنقضاء المهله المنتهيه بحلول يوم 15 يناير ، الأمر الذى يخل بتخطيطها.

ويقرر المؤلف المذكور ان دبلوماسيه الإكراه قد فشلت لانها تنهض على افتراض دفع الخصم الى النهايه حتى يدرك ان مصلحته فى الإنسحاب ، لذلك فإن الطبيعه الشخصيه للخصم وايضا تقديم بدائل تحفزه على التراجع ، هو عامل مهم جدا لإنجاح هذه الدبلوماسيه لإقناع الخصم بالتراجع خشيه هلاكه . هو مالم تستطع دول التحالف ان تضع به القياده العراقيه ، لذلك فقد اخفق هذا الاسلوب ولم تتمكن من تجنب الحرب . كما كان من اخطاء القياده الأمريكيه انها لم تلعب مع القياده العراقيه لعبه (العصا والجزره) فلم تقدم لها ما يغريها على الإنسحاب للكويت كما فعلت فى كوبا اثناء أزمة الصواريخ الشهيره عام 1962. بل ان بوش لم يؤكد بشكل قاطع عدم مهاجمته جيوش العراق عند إنسحابها . كما ان نموذج المباريات المشتق منه إدارة الأزمة كان نموذج (المباراه الصفريه) والذى تحصل على كل شيء والعراق على قيمه الصفر ، مما جعل صدام حسين يصر على موقفه ولا ينسحب . ويؤكد الكاتب ان بوش ادرك ان إستراتيجية الإكراه قد فشلت الا انه قد اصر عليها لما لها من مغانم محدده فى تدمير الجيش العراقى وعقاب صدام حسين شخصيا ، هذا فى ظل اقل حجم ممكن من الخسائر [1].

غير انه يلزم الإشاره ان صاحب هذا الطرح الفكرى قام بتحليل إدارة أزمة الخليج بعد ان فرغ توا من اعداد دراسه علميه لتحليل ودراسه الأزمات السياسيه المعاصره والشائعه فى العصر الحديث بهدف الوقوف على عناصر نجاحها وعوامل الفشل فى اداراتها وفق النماذج العلميه المعروفه والموضوعه لدراسه وتحليل الأزمات السياسيه عموما وذلك بهدف اساسى ورئيسى وهو تجنب الحرب كمعيار أوحد للحكم

(1)Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War op . cit . p. 568 : 575

على مدى نجاح أو فشل أطراف الأزمة فى ادارتها. لذلك فقد كان تحليله لأزمة الخليج مرتكزا على تلك الخلفيه ومحكوما بهذا المعيار ، كما حلل خطأ الإشارات التى بدت من اقوال كبار المسئولين الامريكيين قبل انفجار الأزمة فى 2/8/1990 التى كانت تشجع العراق على التحرك بانها من قبيل الاخطاء والسقطات التى وقعت فيها الإدارة الأمريكيه . وأيضاً اخفقت فى استخدام نظريه (العصا والجزره) فى التعامل مع الرئيس صدام حسين وتقديم أى مكافاه ، كما إنها لم تطرح امامه فرص للتراجع كما فعل كيندى مع خرشوف عام 1962 من قبل . كما اخطأت ايضا - من وجهه نظره - فى تحليل الدراسات المعده مسبقا عن شخصيه صدام حسين والتى كانت تقطع بأن شخصيته لن تسمح له بالانسحاب والتراجع اذا اغلقت امامه جميع سبل النجاه[1] .

ولكن من الذى لايستطيع الجذم بأن إنتهاء الأزمة بالاسلوب العسكرى هو ماكانت تخطط له الإدارة الأمريكيه بالفعل ، وبالتالى فإن معيار نجاح أو فشل الإدارة الأمريكيه الوارد فى التحليل يصبح امرا غير مسلم به.

ثالثاً : خصوصيه أزمة الخليج العربيه الثانيه أو (الأزمة السرطانيه) :

جرى بالذكر وجود نوع معين من الأزمات يمتاز بخصائص يميزه عن غيره من الأزمات، هذه الخصائص تصبغ عليه اهميه وقيمه موضع اعتبار . ليس فقط بسبب اثارها التدميريه والخسائر فى الارواح والاموال والممتلكات الناجمه عنها ، وإنما لاثارها وتداعياته الذاتيه التى لايمكن حصرها وإحصائها . كما ان اهميتها وخطورتها تنبع ايضا من احتمال تواجدها فى العلاقات الدوليه بمعدل اكبر مما كان من قبل وذلك راجع للتقدم الهائل فى الإتصالات والمواصلات وازدياد انماط الاعتماد الدولى فيما بين الدول وتشابك المصالح ، وعوده النظام العالمى الى اعتماده على الدوله العالميه الواحده مره اخرى .

فأزمة الخليج العربيه الثانيه وأزمة جزيره فوكلاند بين بريطانيا العظمى والارجنتين كان بينهما تشابها كبيرا ، فالاخيره بدأت بإدعاءات ارجنتينيه بأحقيتها بجزيره فوكلاند ذات الاهميه الجيوستراتيجية الهامه ثم قيامها بإحتلالها عسكريا ، وتعاقبت جولات المفاوضات بينها وبين بريطانيا دون ان تسفر عن نتيجه ايجابيه ، مما اضطر الاخيره للتدخل عسكريا لحسم الامر واستعادة الجزيرة للسيادة البريطانية مرة أخرى ، فهى أزمة بين دولتين بسبب تنازع السياده على فوكلاند استهلت باسباب سياسيه وانتهت بحل عسكرى ، استخدم فيه الطرفان احدث مافى ترسانتهما من اسلحه، ومع سعى كل طرف الى استقطاب أطراف دوليين لمناصرته دوليا خاصه وقد طرح النزاع على منبر هيئة الأمم المتحدة .

(1) Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War op . cit . p. 573

ويشير تحليل وقائع أزمة فوكلاند الى تشابهها مع وقائع أزمة الخليج العربيه الثانيه من حيث الإدعاء بالاحقيه التاريخيه ، واللجوء الى اسلوب الضغط الإقتصادى والمفاوضات والتصعيد الإكراهى انتهاءا الى الحل العسكرى ، الا ان الاثار الناجمه عن كلاهما مختلفه تماما . فقد انتهت أزمة فوكلاند بحل عسكرى وعوده الجزر للسياده البريطانيه مره اخرى ، وانتهت معها كل تداعياتها السياسيه والعسكريه حتى كادت ان تمحى من الذاكره الانسانيه وان ظلت ثابتـه فى كتب التاريخ وعلم الأزمات السياسيه فقط .

أما أزمة الخليج العربيه الثانيه فهى - وان تشابهت معها- الا ان نتائجها وإنعكاساتها واثارها وتداعياتها تختلف عنها من حيث الخطوره والمد الزمنى والمكانى وايضا مدى وطبيعه هذا المد والإنتشار ، ومدى مساهمتها فى تشكيل العلاقات والقوى السياسيه والاقتصاديه الاقليمية والعالميه فى الوقت الراهن ولحقبه ممتده لا يعلم احد مداها .

فأزمه الخليج من منظور المقاييس الموضوعه للحكم على مدى خطوره الأزمات السياسيه فى العصر الحديث ، لايمكن تصنيفها ضمن الأزمات الأكثر خطوره ، فقد كان احتمالات تحويلها الى حرب نوويه ضعيفا جدا ، كما ان إحتمالات المواجهه بين القوتين العظمتين - فى ذلك الوقت - غير وارد. الا انه بحكم طبيعه العصر أو ما يحويه من تقدم تكنولوجى فائق ، يحتم ان يوجد معيار اخر للحكم على الأزمات السياسيه وتصنيفها لبيان مدى خطورتها، ليس بمدى الاثار المباشره وحجم الدمار والهلاك الناجمه عنها ، ولكن بمدى تغلغلها وانتشار مردوداتها لتميزها عما عداها ولإمكان دراستها وتحليلها واعطائها مكانها الصحيح فى العلاقات الدوليه ودراسه امكانيه الاستفاده من تداعياتها الايجابيه وحصار وتحجيم اثارها السلبيه المدمره للعلاقا ت الدوليه والأوضاع المستقبليه .

وهذه النوعية من الأزمات ليست مستحدثة فى العلاقات الدولية ، بل انها شكلت المنعطفات الحادة فى تاريخ الشعوب وشكلت وكونت تاريخ البشريه ، وقد تولدت بصوره غير ملحوظه أو بمعدل بطىء ولكن تعدد وقوعها فى العصور الحديثه .. وهى تتميز بأن معظمها انتهت بحل عسكرى مدمر وشامل فإختلط أسلوب الحل وطغى على الأزمة ذاتها ، فتدارت عن الانظار وصعب فرزها مع انها السبب والباعث. والاصل الا انه يظل هذا العمل - وهو استخلاص تلك النوعيه من الأزمات - ذو اهميه فائقه لما يقدمه حصرها ودراستها وتحليلها من فوائد عظيمه للبشريه مستقبلا . فالحرب العالميه الأولى بدأت بأزمه سياسيه والثانيه ايضا . وظهور وانتشار الشيوعيه العالميه بدأت بأزمه وانتهائها وانحسارها عن العالم كانت بأزمة سياسية

أيضا . وقد ينتج عنهم جميعا علاقات وحروب اثرت فى التاريخ وما زالت تؤثر حتى الان وهى نواتج لازمات لو كانت وضعت فى مكانها الصحيح منذ البدايه وامكن حصرها وعلاجها لجنبت البشريه جميعا ويلات كثيرة.

وهذه النوعية من الأزمات تختلف عن ازمات سياسيه دوليه اخرى كثيره اختلافا فى امور عديدة مثل أزمة جزر فوكلاند وأزمة احتجاز الدبلوماسيين الامريكيين بطهران وأزمة المطالبه بمحاكمه المتهمين الليبيين بتفجير الطائره الأمريكيه وأزمة الصحراء الغربيه بين المغرب والجزائر وجبهه البوليزاريو. الامر الذى يصبغ عليها صفه ذاتيه التفاعل والإنتشار والتاثير اى انها اثار سرطانيه أو أزمة سرطانيه .

خصائص الأزمة السياسيه السرطانيه :

وتتبدى على احسن ما يكون فى أزمة الخليج الثانيه ، وهى خصائص تشمل الأزمة من حيث اسبابها وبداياتها ثم تفاقمها وايضا وسيله حلها والاهم اثارها وتداعياتها المستقبليه وهى كالاتى :

1- قد تكون أزمة سياسيه دولية ذات اسباب اقتصاديه أو سياسيه مثل أزمة المياه. وقد تكون أزمة نظام داخلى فى الدوله ذاتها ، وذات اسباب سياسيه واقتصاديه وايدولوجيه نتج وينتج عنها تداعيات واثار تؤثر فى المنطقه ككل والعالم ايضا مثل ظهور وإنحسار الشيوعيه العالميه.

2- قد يكون سببها الظاهر بسيطا ومتواضعا ولكنه ترجمه أو شراره لتناقضات اساسيه وجوهريه فى النظام وعلاقاته حتمت اشتعال الموقف وانفجار هذا الحدث البسيط الى صوره الأزمة السرطانيه مثل حادث الإغتيال الفردى والذى ادى الى الأزمة التى اشعلت نار الحرب العالميه الأولى.

3- غالبا ما تكون ذات نفقات باهظه . ومن المعتاد أيضاً أن يخطىء القائمون على ادارتها فى تقدير نفقاتها قبل تفاقمها .

4- لايمكن التنبؤ بمدى اثارها من حيث المكان والزمان والعمق والإتجاه ، كما لايمكن حصر هذه الاثار ومنعها. كما ان اثارها لابد وان تتعدى مكان وجودها. فأزمه الخليج كان لها اثار على الحياه السياسه الداخليه فى مصر وموقف الاحزاب الدينيه فى دول المغرب والرأى العام فى المانيا كما اثرت على مستقبل الزعامات السياسيه فى كل من بريطانيا والولايات المتحده مثلا ، كما انها اظهرت حجم وطبيعه القوى العالميه الإقتصاديه الجديده الطامعه لاخذ دور فى خريطه القوى العالميه ... الخ . يمكن الإستعانه بحجم الدراسات الضخمه التى حاولت دراسة

(2) د. أحمد عامر – أزمة فقه الأزمة – مرجع سابق – ص 19

آثارها على كل نظام سياسى ومكوناته فى العالم التى صدرت وحاول معدوها - دون جدوى - حصر اثار وتداعيات تلك الأزمة.

5- اثارها ذات قوى دفع ذاتى متسلسل وفق نظام غير عقلانى تزداد مع الايام وان بريقه وتدارى عن العيون سببه. وذلك رغم انتهاء السبب الأول المحدث له وحل الأزمة الاساسيه. فأزمه الخليج العربيه الثانيه مثلا أثرت فى تشكيل طبيعه وحجم العلاقات فى المنطقه واثرت فى العلاقات العالميه المؤثره وعجلت بأوضاعها الجديده، مما اثر بدوره فى حجم المساعده والدعم الحادثين لكل من المنظمات الفلسطينيه واسرائيل وبالتالى اثرت فى السير فى اجراءات حل القضيه الفلسطينيه والاحتلال الاسرائيلى للا راضى العربيه . وذلك بالطبع وفق تبسيط لم يحدث بهذه الصوره فعليا ولكنه من قبيل الإيضاح فقط .

6- ان حل هذه الأزمة أو السبب المنشىء لها ، كالحل العسكرى لأزمة الخليج العربيه الثانيه ، لا يعود بالمنطقه والاقليم والعلاقات بين الدول لسابق عهدها ابداً .

7- كلما تقدمت الإتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل بين الدول، كلما زاد عدد هذه الأزمات وانتشر ظهورها بالنسبه للأزمات السياسيه الاخرى .

8- تختلف النظره لاثارها ايجابيا وسلبيا حسب موقع الشخص منها والقائم بالحكم عليها ، وبالتالى لا يمكن توحيد الرأى العام بشأنها كإنهيار الشيوعيه وتدمير القوى العسكريه العراقيه .

9- من شأنها ان تقلل الفوارق بين كلا النظامين العالمى والاقليمى ، وتزيد من اعتمادهما على بعضهما وايضا تداخلهما معا . وهى غالبا ما تتزامن مع تغيرات جوهريه فى النظام الاقليى أو العالمى ، فتكون علامه على هذا التغيير وتعجل به وتؤدى لتثبيت مصطلحاته.

10 - نهايه هذه الأزمة وحلها قد يكون ذات طابع عسكرى كالحربين العالميتين وأزمة الخليج ، وقد يكون سياسى كإنهيار الكتله الشرقيه أو مانراه حادثا الان من حل مشاكل أزمة الشرق الأوسط .

11- تتطلب الاعداد والإدارة الجيدين لها سواء عند التصدى لها أو ادارتها أو معالجتها.

12- هذه النوعيه من الأزمات تعد علامات محدده فى التاريخ الإنسانى وايضا تعد نقطه تحول زمنيا وعلامه للتأريخ لدى المؤرخين والسياسين . ومنشئة للمصطلحات السياسيه والعسكريه التاريخيه الجديده .

لكل هذا يرى الباحث انها أزمة يطلق عليها بحق أزمة سرطانيه، ولكن من ناحيه اخرى لا يشترط توافر جميع هذه الخصائص فى الأزمة لتصنف تحت هذا النوع ولكن ينبغى توافر القدر الكافى منها للحكم عليها وفق هذا المسمى، وهى أزمة

تستوجب وتستلزم بلا شك ان تفرض لها دراسات مستقله لما لها من اهميه وخطوره ظاهرتين .

رابعا : منهج مقترح لتحليل الأزمه :

بدايه يرى الباحث ان أزمة الخليج قد إدارها طرفاها وفق منهجين مختلفين فبينما كان طرف التحالف الدولى بقياده الولايات المتحده له معطياته ومنطوقه ومفهومه فى الأزمه وبالتالى اهدافه منها ، فإن حكومه العراق كان لها مفهوم واهداف اخرى .لذلك اختلف اسلوب إدارة كل منها لهذه الأزمه ونتج عنها الإخفاق فى الإسلوب العلمى للإداره .وبالتالى لم يتمكن طرفاها والمجتمع الدولى عموما من تجنب الحرب .بعكس نموذج اداره أزمة الصواريخ السوفيتيه بكوبا .حيث ان الهدف الرئيسى والأساسى لطرفاها (الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى) كان فى الأساس تجنب الحرب النوويه وفناء البشريه [(1)] .فمن المعروف انه اذا اختلف طرفا أزمة فى اسلوب ادارتها فلابد ان ينتج عن ذلك زياده احتمالات الحرب بينهما أو انصياع احدهما لرغبات الأخر [(2)] .

وإذا حاولنا ان نطبق هذا القول على أزمة الخليج العربيه الثانيه، يمكننا القول ـ اكاديميا – أنها أزمة اخفق فى ادارتها [(3)] ، بدليل عدم امكانيه تجنب الحرب ،اما واقعيا وفعليا لا يمكن الجزم بفشل ادارتها وايضا لا يمكن الجزم بأن طرف التحالف الدولى ـ على الأقل ـ لم يكن يتوقع ان اسلوب إدارته لها سينتهى بالحرب ، هذا اذ لم يكن يخطط لها اصلا .وبالتالى فلا يمكن تصنيفها ضمن الأزمات السياسيه التى اخفق فى ادارتها على سبيل القطع. وخاصه وان مفهوم فريق (Stanford) للإخفاق فى إدارة الأزمه والذى يستند على معيار عدم مقدره الأطراف تجنب الحرب كدليل على هذا الإخفاق، كان يستند الى تصوراتهم وخلفياتهم عن الأزمات السياسيه ونتائجها اثناء الحرب البارده أو مايمثله الإخفاق فى إدارة الأزمه وبالتالى اندلاع الحرب بين القوتين العظمتين من حرب نوويه تهدد بفناء العالم ، فكان تجنب الحرب يعنى تجنب فناء البشرية، اما بعد انتهاء هذا العصر أو حتى فى الأزمات الإقليميه محدوده الأثر فإن فشل إدارة الأزمات وإندلاع الحرب "العفويه" لا تعنى فناء البشريه وبالتالى فقد يخطط مديرو الأزمه على ان يكون عنصر حلها الأساسى هو إدارة حرب محدوده لتحقيق مكاسب محدوده ومتوقعه ومستهدفه مسبقا.ولعل هذا هو ما كان مخططا له من قبل فى أزمة الخليج.

---

(1)Alexander L. George , The Cuban Missile Crisis , in Alexander L. George (ed.) Avoiding War op . cit . p. 222 : 269

(2) د. أحمد عباس عبد البديع – إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسيات القوه – السياسة الدولية العدد 111 يناير 1993 – ص 124

(3) المرجع السابق – ص 125

ورغم اختلاف منهج كلا الطرفين فى ادارتها ، ومع التسليم اننا نقوم بتحليل أزمة مضى على إنتهائها سنوات معدوده ومازالت اثارها باقيه ومتفاعله حتى الان.وبرغم ان القدر المتاح والمتيقن من المعلومات المتعلقه بالأزمه مازال قليل - وبرغم وجود عدد هائل من المعلومات لا يرقى الى مرتبه اليقين بل هو اقرب الى الاراء الصحفيه أو التكهنات أو حتى الأوهام والتمنيات - فإن الإقدام على اسباغ منهج تحليلى معين على إدارة تلك الأزمه امر محفوف بمخاطر عدم الثبات .لذلك فلا ينبغى ابدا ان ننسى هذه الحقيقه عند تصدينا واى باحث اخر ، لتحليل إدارة أزمة الخليج على الأقل فى الوقت الراهن .

وبالنسبه لطرف التحالف الدولى بقياده الولايات المتحده الأمريكيه ، نجد انها ادارت أزمة الخليج العربيه الثانيه ابتداءا وفق منهج ثابت وراسخ لم تحد عنه أبداً، تطورت وتدرجت فى تطبيق ادواته كلما تداعت احداث وسيناريوهات الأزمه، وايضا كلما ازداد تمكنها من عناصر وادوات الضغط الإكراهى ، فأيه دراسه رصينه لإسلوب إدارة التحالف الدولى منذ تلبد الأجواء بين العراق والكويت وحتى صباح يوم 2 / 8 / 1990 ثم انتهاءاً بإجتياح قوات التحالف لتحرير الكويت وتدمير العراق سنجد ان هذا السيناريو ينطبق تمام الإنطباق على ما يمكن تصنيفه كمثال اكاديمى ناطق لما يعرف بالمنهج الإدراكى الرشيد ذلك انه بمراجعه تصريحات المسؤولين السياسيين الأمريكيين قبل اندلاع أزمة الخليج الثانيه تلك التى لا تحذر العراقيين من التعامل عسكريا مع الكويت .ثم المساعده على تهريب الأسره الحاكمه الكويتيه خارج البلاد ليفلتوا من الأسر العراقى وليظل رمز الشرعيه الكويتيه قائما[1] .ثم التدرج فى التصعيد الإكراهى الموجه للعراق كلما ازدادت سيناريوهات الأزمه سخونه وكلما زاد تمكنها من مسرح العمليات .ومع درايتها الكامله بشخصيه صدام حسين التى لا تقبل الإنسحاب مع تفاقم الموقف.ومع طرح مبادرات عن طريق اعوانها الغربيين وكذا مبادره الرئيس بوش شخصيا لإجراء حوار بين وزيرى خارجيه البلدين لدفع القياده العراقيه للتشكك فى عدم جديه التهديدات الموجه اليها.حتى ا ن البعض يقرر ان المبادرات الأوربيه الأمريكيه كانت تهدف لفتح باب خفى لإقناع صدام حسين بعدم جديه التحالف الدولى فى محاربته[2] ومع المساعى الجاده لحشدالتأييد العالمى لموقف التحالف ضد تصرفات وافعال النظام العراقى فى المنطقه متمكنه بالتالى من اصدار اثنا عشر قرارا دوليا من مجلس الأمن ومع قدرتها على إقناع اطراف عربيه وإسلاميه للمشاركه فى قوات التحالف الدولى وأسلمة

(1) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوه والنصر - مرجع سابق - ص 357 : 358

(2) محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج - المباراة التى إنقلبت إلى حرب - المرجع السابق - ص 192

الأزمـه، كل هذه الأمـور والأفـعـال تقطع بما لايدع مـجـالا للشك اننا بصدد لاعب مـاهر عاقل وقادر وفاعل لإداره الأزمه ابتداءاً وإنتهاءاً وفق النموذج الإدراكى الرشيد.

ودول التـحـالـف الدولى تكون بذلك - فى ادارتـهـا للأزمـه وفق هذا النمـوذج الإدراكى - قد استـخـدمت ادوات المساومه الضاغطه بمختلف عناصرها. فكان الضـغط الدبلوماسى والإقتصادى والعسكرى وتوازيه مع زياده الحشد فى القوات وتمكنهامن مسرح العمليات وملائمتـهـمـا معا ودافعه بالعراق الى حافه الهاويه دون ادنى امل للإنسـحـاب. لقد سادت قناعـه فى اوساط اداره الأزمـه بواشنطن منذ بدايتـهـا بان الأهداف الأمريكيه المعلنه والمفهومه يجب أن تتحقق ، وبأن الرئيس العراقى يجب ان يـوقـف [1]. وكان واضحا منذ البدايه على حد قـول هنرى كيسينجـر ":ان الولايات المتحده قد عبرت نقطه اللاعوده [2]" .فلم يكن متصورا للقياده الآمريكيه ان تتعاون مع العراق لإيجاد مخرج للأزمه .ففى تلك الأزمه كانت هناك معانى مختلفه لكلمات النصر والهزيمه تختلف عن المعانى التقليديه لها .وكان مـجـرد السمـاح للرئيس العراقى لإختيار الإسلوب الذى يمكن ان بهزم بـه (اى الطريقه التى ينسحب بها مثلا) مسأله خارج معنى "النصر" المراد تحقيقه او الهزيمه المستهدفه . ناهيك عن "الحل الوسط" مع العراق حتى لو كان ذلك الحل يميل تماما الى صالح الدول المتحالفه. إضافه الى ذلك فإن اى تعاون امريكى عراقى مباشر (غيرمحدد الإطار) كان سيثير لدى الأطراف المتحالفه مع الولايات المتحده هواجس لا نهايه لها حول الموقف الأمريكى الحقيقى من الأزمه وهو ما حدث بالفعل عندما اعلن الرئيس الآمريكى عن مبادرته الخاصه بإجراء حوار على مستوى رفيع بين الولايات المتحده والعراق عقب اصدار مجلس الأمن القرار رقم 678 بيوم واحد[3]. حتى وقد بدأت تظهر بوادر من الرئيس العراقى لإيجاد مخرج من الأزمة بالإنسحاب الذى يحفظ ماء وجهه وينهى الأزمة [4] . الا ان الاداره الأمريكيه بالطبع لم تلتفت اليها ودفعت الموقف للحرب (المحسوبه .. والرشيده) . وايضا استخدمت عناصر متغيرات التصعيد النوعى والكمى والمساحى وايضا التصعيد الزمنى . كما استخدمت ادوات التعايش التوفيقيه المتمثله فى قرارات الهيئات الدوليه ومحاولات التوفيق والاقناع والمساعى الحميده ، واحيانا تقديم الإغراءات للجانب العراقى للرجوع عن موقفه ظاهريا . وفى استخدامها لهذا الاسلوب قامت ايضا بالربط والتنسيق بين ادوات الضغط الاكراهى وادوات التعايش

---

(1)Gary Sick , Hussein Must Be Stopped , The New York Times , August 3 , 1990
(2)Henry Kissinger , The Game Has Just Begun , The Washington Post , August 19 , 1990

(3) محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج - المباراة التى إنقلبت إلى حرب - المرجع السابق - ص 187

(4) يفچينى بريماكوف - أسرار المباحثات السوفيتية العراقية فى أزمة الخليج - ترجمة أحمد الخميسى - القاهرة - مكتبة مدبولى 1991 - ص ص 45 : 46

التوفيقى بشكل متناسق بحيث تساند كلا منها الاخرى وتدعمها ولا تتعارض معها ، كما توافر طوال الأزمة اتصالا وإن كان غير مباشر مع الطرف الاخر فيها ليس بهدف العمل على حل هذه الأزمة إنما لإبلاغ رسائل ذات طابع وهدف محددين .

ولكن منطق هذه الإستراتيجية كان يستلزم ان تنجح إدارة الأزمة بعدم نشوب الحرب وذلك بإجبار العراق على الإنسحاب والتراجع عن موقفه وهذا مالم يحدث اذا فما السبب ؟.. يرى الباحث ان التحالف الدولى بزعامه الولايات المتحده قد دعم هذه الإستراتيجية(النموذج الادراكى الرشيد) بإستراتيجيه اخرى وهى إستراتيجية المباريات وخاصه المباراه الصفريه وذلك بتطبيق المنهج الخاص لكل منهما ، فأخذ من الأول ادارته للأزمه بصوره رشيده وبدرجه عاليه من الكفاءه ممسكا بيديه بجميع عناصر نجاح الأزمة السياسيه، واخذ من الثانى ادارته للأزمه بهدف واحد وهو ضروره الحصول على كل المكاسب دون السماح لغريمه بالحصول على شىء، ومقتضى هذا الإدماج بين المنهجين هو التغلب على القصور الموجود فى المنهج الثانى (اللعبه الصفريه) والذى يرجع الى احتمالات المكسب والخساره التى قد يصادفها اللاعب، فاللاعب معرض للمكسب والخساره مهما كانت قيم هذا المكسب والخساره حتى وإن تقارب مع الصفر، فيبقى كل شىء خاضع للإحتمالات . اما وقد دمج هذا المنهج مع الإدارة الرشيده فهو بهدف واحد فقط وهو ضمان الحصول على كل شىء ، فهو اذن نموذج جمعى يمكن ان يطلق عليه نموذج **(المباراه الصفريه الرشيده)** .

ونموذج المباراه الصفريه الرشيده : هو النموذج الذى يدار بين طرفى أزمة سياسيه احدهما مدرك وواعى لجميع عناصر وابعاد الأزمة وايضا أطرافها ومحدداتها وبيئتها ، اى ممسكا بجميع عناصر الأزمة .. ويتدخل لإدارتها وفق ادوات ووسائل النموذج الإداركى الرشيد للتحكم فى جميع عناصر وادوات إدارة هذه الأزمةتحكماً كاملا وذلك بهدف تحقيق اهدافه كامله بنسبه100٪ التى قد يتحقق تجنب الحرب أو بحدوثها . فى مقابل ان يخسر الطرف الاخر كل شىء . وهو متأكد من حدوث هذه النتيجه وعازم على تحقيقها ولا يرضى بغيرها ابدا . يرى الباحث انه يمكن مستقبلا ان يجد امثله اخرى له مطبقه فى السياسه الدوليه فى المنطقه أو خارجها وخاصه مع عوده هيمنه قوه عظمى واحده على النظام الدولى (الدولة العالمية).

هذا بالطبع بخلاف رأى فريق إستانفورد حيث يرى ان قوات التحالف قد إستخدمت المنهج الرشيد لإداره الأزمه رغم انه برهن على ان تلك القوات قد أخطأت فى إدارتها طبقا لهذا الفرض بصوره وحجم لهذه الأخطاءتقطع بأنهالم تكن اصلا تطبق هذا المنهج أو أنهاكانت تطبقه ولكن لتحقيق هدف اخر . .وهو الغالب .هذا الهدف هو بالقطع تدمير العراق، كما ان هذا الفريق قد خلط هذا المنهج بمنهج المباراه لعبة

الفرخة التى تفترض انها تدار بين طرفين غير عقلانيين ويجهل كل منهما كل شىء عن الآخر وهذا بالطبع لم يتوافر وخاصه لقوات التحالف مايؤيد رأى الباحث.

اما الطرف العراقى فقد ادار ازمته ابتداءا مع الكويت باسلوب التصعيد النوعى والكمى فى اتجاه واحد لإحداث امر واقع لابد ان يقبل به الطرف الاخر حتى تحقق له ما اراد واحتل الكويت لضمها أو تحقيق مكاسب عظيمه لهم ، وعندما دولت الأزمة وتدخلت قوات التحالف الدولى ، فقد أدارها العراق بإسلوب منهج المباراه الصفريه لعبه الفرخه . وقد راهن على خيار ان الطرف الاخر سينسحب دون عمل شىء ولن يقدم على شن الحرب ، وبالتالى اصر على موقفه الثابت انتظارا لإنسحاب قوات التحالف الدولى وانهاء موقف التصعيد الإكراهى الذى تنتهجه وعرض مبادرات لإنهاء الأزمة سلميا ، وقد كان الاسلوب الإدراكى الرشيد الذى ادارت دول التحالف الدولى به ازمتها مع العراق يكمن سر قوته وكفاءته فى انه نجحت -ولا نجزم حتى الان كيف تمذلك ؟ - فى ان تجعل الرئيس صدام حسين رهين وسجين موقف معين هو عدم الإنسحاب ولا يقوى ولا يستطيع ان يحيد عنه ، ولا يعرف اى باحث السبب فى اصراره على موقفه حتى بعد ابتداء العمليات العسكريه فى 17 يناير 1991 واستمرارها اربعون يوما كانت كافيه لإقناع أى شخص فى مكانه ليدرك حجم خسارته وجديه قوات التحالف فيما هى عازمة عليه ، وبالتالى اجباره على الإنسحاب الذى يحفظ له ما تبقى من كرامته وقواته .

الفصل الاول
ازمه الخليج والقوى العربيه المحليه

فى هذا الفصل يستعرض الباحث في المبحث الاول منه للطبيعه الجيوستراتيجيه لمنطقه الخليج العربى من حيث طبيعتها وثرواتها واهميتها المكانيه وتركيبها السكانى وذلك بهدف التعريف ببيئه الازمه وما عساها تمثله من باعث مباشر على تفجرها ولتفسير الاهتمام العالمى بالازمه ومبررات التدخل لحلها.
ثم نخصص المبحث الثانى من هذا الفصل بالدور الذى لعبته كل من مصر وسوريا لما بينهما من تاريخ نضالى ممتد ولتشابهما فى الظروف والتوجهات الخاصه بالازمه والبنيه السياسيه والاجتماعيه التى حتمت هذا التوجه- وفى المبحث الثالث يتابع دور المملكه الاردنيه الهاشميه فى الازمه باعتبارها من دول الجوار وذات تفاعلات وإنعكاسات سياسيه مع احداث الازمه مثلت تفردا ونوعيه تستوجب الدراسه والبحث . اما المبحث الرابع فنتناول فيه ازمه دول الخليج العربى والسعوديه لتجاورهم الجغرافى اللصيق بالمنطقه وباعتبارهم مستهدفين فضلا عن ان اسلوب حل الازمه كان من شأنه ان يشكل بالطبع حاضرهم وتوجهاتهم المستقبليه بدرجه محسوسه .

المبحث الاول
الطبيعة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربى

حينما قال ريتشارد نيكسون - الرئيس الامريكى الاسبق - فى عام 1980 قولته المشهوره " ستكتسب منطقه الخليج الفارسى اهميه استراتيجيه بالغه اثناء العقود المقبله وهذا يعنى ان احدى مناطق العالم الاكثر اضطرابا والاقل استقرار والاكثر تعرضا للخطر هى فى نفس الوقت احدى المناطق الاكثر حيويه "[1]. لم يكن يقرر حقيقه جديده او غائبه عن الاذهان بل ان منطقه الخليج العربى كانت وما زالت هى اهم المناطق من الناحيه الاستراتيجيه فى العالم.

والخليج العربى كجزء من المياه هو ذراع من المحيط الهندى متداخل فى الشرق الاوسط . وبسبب هذا التداخل قصر امتداد المعبر البرى الى الدول المحيطه به او الى البحر المتوسط اوالبحر الاسود[2] . مما جعله واحد من اهم المنافذ المائيه التى تتميز بها منطقه الشرق الاوسط . وهو يقع فى جنوب غرب القاره الاسيويه وفى الجنوب الشرقى من شبه جزيره العرب . يحده من الشرق الساحل الايرانى ومن الغرب شبه جزيره العرب حتى مضيق هرمز حيث يتصل بخليج عمان جنوبا . اما من الشمال فيحده جنوب العراق ، وهو بهذا الموقع يعتبرقلب العالم الاسلامى[3]

ويقع الخليج العربى في اقصى الشرق من الوطن العربى الكبير ما بين خطى عرض 20، 30 وبين خطى طول 48، 56 شرق جرينتش[4] ويبلغ طول الخليج من البصره الى عمان حوالى 500 ميل اما عرضه فيتراوح بين 280 ميلا فى اقصى اتساعه ، 29 ميلا فى اضيق اجزائه عند مضيق هرمز[5] . اما مساحته فتبلغ 79000 ميل مربع وحجم مياهه 2000 ميل مكعب[6] واعمق اجزائه لا تتجاوز ال 100 متر فى الغالب . وهو يتضمن مناطق واسعه لا تتجاوز عمقها 40 متر . وتوجد هذه المناطق

---

(1) Richard Nikson, The Real War, on Lining paper (New York, Warner Book, 1980) P.92

(2) د. محمد رشيد الفيل - الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى - الكويت - منشورات ذات السلاسل - 1980 - ص 33

(3) داود محمد الجنابيني - من تاريخ الخليج العربى - بغداد - دار بغداد للنشر- 1972 - ص 43

(4) فاطمة مبارك الكوارى - العلاقات الإقتصادية ما بين الساحل الغربى للخليج العربى - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - قسم الجغرافيا - جامعة القاهرة - 1980 - غير منشور - ص 1

(5) أرنولد ولسون - الخليج العربى - ترجمة عبد القادر يوسف - الكويت - مكتبةالأمل د.ت. - ص 13

(6)Marlow Tohm, The Persian Gulf in the Twenth Century, London, 1962 P. 2

عند مصب شط العرب وحول جزرالبحرين اما اعمق اجزاء الخليج فتوجد عند مضيق هرمز[1].

والخليج العربى يقع فى الاقليم المدارى وشبه المدارى الجاف ، لذا فان درجه الحراره فيه تتميزبارتفاع شديد خلال اشهر الصيف حيث تصل مابين28 الى48 درجه مئويه او100– 120 فهرنهيتيه فى منطقه الظل . كما تصل الرطوبه فى الغالب الى حوالى 100٪ فى معظم المناطق ، اما شتاء المنطقه فيتسم بالدفء والطقس المتقلب وتصل درجه الحراره فى هذا الفصل الى 18 مئويه اى حوالى 65 فهرنهيتيه [2]. اما الامطار فى الخليج فهى قليله نسبيا وتسقط شتاء أوتتأثر بالرياح الموسميه والامطار التى تهطل على الساحل الشرقى اكثر غزاره من التى تهطل على الساحل الغربى[3]. وسنرى ان كل هذه العوامل شكلت طبيعه الحياه وتاريخ المنطقه وحياتهم الاجتماعيه والاقتصاديه فى العهود السابقه . كما لعبت دورا كبيرا فى تشكيل ظروفهم السياسيه فيما بعد . كما ان هذه العوامل المناخيه والطبوغرافيه قد لعبت دورا حاسما في تحديد سعه وتاريخ وسيناريوهات ما عرف بعد ذلك بعمليه عاصفه الصحراء .

وقد اطلق على الخليج العربى اسماء كثيره فى العصور المختلفه ، فقد اطلق عليه اسم (ارض الله) وورد اسمه (ارض البحر) كما اطلق عليه الاشوريون اسم البحر الأدنى او المر[4] . اما عند العثمانيين فقد كان يعرف باسم خليج البصره . وكان سكان الإحساء يطلقون عليه اسم خليج القطيف. كما عرف باسم خليج عمان وخليج البحرين كما كان يطلق عليه ايضا الخليج الفارسى أو بحر العجم[5] .

وقد اعطى لسكانه منذ القدم فرصه للقيام بدور الوساطه التجاريه بين عالم المحيط الهندى ، وما ورائه من ارض دافئه ، وعالم البحر المتوسط وما ورائه من ارض معتدله وبارده اى بين اقاليم متباينه فى حاصلتها ومنتجاتها . وسكان الخليج خاضوا عباب البحر . وشهد الخليج بنشاطهم البحرى منذ عصور ماقبل الميلاد . وقد مارس سكان الخليج الملاحه واتقنوا عملها حتى اصبحوا الصله بين الشرق والغرب[6] . اذ اصبحت لهم علاقات وصلات مباشره مع الصين والملايو واندونيسيا

---

(1) د. محمد رشيد الفيل – مرجع سابق – ص 26

(2) د. مصطفى النجار – تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر – ط1 (جامعة البصرة) 1984 ص 7

(3) داود محمد الجناينى – مرجع سابق – ص 47

(4) د. محمد رشيد الفيل – الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى – مرجع سابق – ص 47

(5) د محمد عبد الغنى سعودى – الملامح الأساسية لشخصية منظومة بلدان الخليج العربى مجلة التجارة – الشارقة – السنة 4 – العدد الأول 1985 – ص 360

(6) هادى طعمة – الخليج العربى فى الإستراتيجية الإستعمارية والبريطانية خاصة – القاهرة 1971 ص 7

ونقلوا الحرير والذهب والتوابل من الصين والهند وجنوب شرق اسيا يوم كانت تلك البضاعه هى تجاره العصر[1] . كما جلبوا ريش النعام والاخشاب وغيرها من افريقيا[2].

والساحل الغربى فى الخليج هو الساحل العربى . وتقع دوله الكويت على رأس الخليج الشمالى مع حدود مشتركه بينها وبين العراق . حيث تطل اراضيها على الخليج ويلى الكويت جنوبا الساحل الشرقى للمملكه العربيه السعوديه - ساحل الإحساء - ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيره قطر ، وخليج سلوى الذى يحتضن جزيره البحرين ويحصرها بين دوله قطر وساحل الإحساء . وتبدأ حدود دوله الامارات العربيه المتحده بإ مارتها السبع على ساحل عمان وهى ابو ظبى ودبى والشارقه وعجمان وام القيوين ورأس الخيمه والفجيره ، ويليها سلطنه عمان فى الزاويه الجنوبيه الشرقيه فى شبه الجزيره العربيه حيث تمتلك ساحلا بحريا يبلغ طوله ألف ميل ، ويمتد من مضيق هرمز الى الشمال الشرقى الى حدود اليمن فى الجنوب الغربى[3] . وتطل ايران على السواحل الشرقيه للخليج ، وذلك بعد ان سيطرت على اقليم (عربستان) العربى الذى كان اماره عربيه قبل احتلالها من قبل ايران عام 1925 وكان العرب يسمونها (الاهواز) وتقع جنوب شرق العراق .

ومضيق هرمز هو عنق الزجاجه فى مدخل الخليج (مما يجعله من اهم المناطق فى العالم) ويبلغ عرضه حوالى (49) ميلا وتبرز فيه شبه جزيره (مسندم) [4] التابعه لعمان وهى النتوء الصخرى لجنوب شرق الجزيره العربيه ويحتضن هذا النتوء من الناحيه المواجهه لهم الساحل الايرانى الذى تقع على مقربه منه جزيره (قم) الايرانيه . ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الوحيد للدول المطله على الخليج ما عدا المملكه العربيه السعوديه . والتى لها موانى على البحر الاحمر وكذلك عمان التى تقع موانيها على خليج عمان [5] ، ودول الإمارات العربيه المتحده حيث اقامت لها ميناء (حوز مكان) لكى يكون مخرجا لصادرتها فى الجزء الذى يتبع لامارات الفجيره الواقع على خليج عمان . فهذه الثنائيه فى التقسيمات الجغرافيه للوحدات السياسيه فى المنطقه نتيجه للدور الذى لعبته بريطانيا فى تقسيمها حتى بدت وكأنها رقعه شطرنج .

---

(1) د. نزار عبد اللطيف الحدى - صراع الثوابت والمتغيرات فى أمن الخليج العربى منشورات دراسات الخليج العربى - جامعة البصرة - مجلد 2 - العدد 55 - مارس 1981 - ص 196

(2) د. محمد عبد الغنى سعودى - الملامح الأساسية لشخصية منظومة بلدان الخليج العربى - مرجع سابق - ص 37

(3) معهد البحوث والدراسات العربية - التحضر فى الوطن العربى - القاهرة - 1978 ص 76 وما بعدها

(4) د. يحيى حلمى رجب - مجلس التعاون لدول الخليج - رؤية مستقبلية - ط1 - الكويت - 1983 - ص 20

ان الكيانات السياسيه الخليجيه لم تكن تعرف الحدود بالمعنى السياسى الحديث ، حيث كان يعد منطقه ما داخله فى حدود او نفوذ كيان سياسى معين اذا اعلن زعماء القبائل الواقعه فى هذا الاقليم انتمائهم وولائهم للكيان السياسى الرئيسى (وبصوره شخصيه وليست رسميه) وبذلك تصبح الرقعه من الارض والتى تقيم عليها هذه القبيله داخله فى الحدود السياسيه لهذا الكيان السياسى دون ما تحديد واضح محدد يرسم الحدود بين الكيانات السياسيه المختلفه [1] . ولعل هذا هو ما يتفق مع ما كان سائدا فى العصور الوسطى ، وخاصه فى الدوله الاسلاميه التى كانت تنتمى الى دار الاسلام . وهذا النوع من الاوطان القائم على اساس الانتماء الدينى تتطلع سياسات القائمون عليها الى توسيعها بإ تساع انتشار الدين ، الامر الذى لا يمكن القول معه ان لها ترابا وطنيا غير قابل للتفريط[2] .

إلا ان مشكلات الحدود قد بدأت فى الظهور بين هذه الكيانات وذلك نتيجه لعمليات المسح الذى كانت تستوجب الشركات البتروليه القيام بها مما سبب تفاقما فى النزاعات الحدوديه بين السعوديه من جهه وقطر والإمارات وعمان من جهه اخرى . كل تحاول الحصول على اكبر مساحه ممكنه من الارض لعلها تحتوى على البترول وذلك اعتماداً على مساعده حكومات الشركه صاحبه الإمتياز . حتى انه قيل ان الحدود القائمه بين الدول الخليجيه قد رسمت معظمها مع تحويرات ومدارات البترول [3] . ولقد ساهم البترول بدوره فى تعميق خلافات سابقه وتأ جيج مشكلات تاريخيه وجغرافيه كان بالامكان حلها وتناسيها لولا البترول . وتأتى المشكلات الحدوديه بين بلدان المنطقه على رأس قائمه هذه المشكلات[4] . ولاشك ان الازمه العراقيه الكويتيه هى واحده من الازمات ذات العلاقه الوثيقه بالمشكلات الحدوديه العديده التى لم تحسم فى وقت مبكر[5] .

وقد سهلت طبيعه الخليج الاتصال البشرى لا هل المنطقه منذ القدم ، وذلك لعدم وجود موانع كالانهار او البحار تفصلها، فالطابع الغالب على تضاريس المنطقه هو الطابع السهلى الهضبى وهو ماساعد على الوصل لا الفصل . كما هيأ بحر الخليج لسكانه سبل الإتصال بالعالم الخارجي ، فهو نافذتهم التى يطلون منها على دول العالم وفى نفس الوقت موطن رزقهم وملاذهم عندما تبخل عليهم الصحراء ، فعرفوا جيدا

---

(5) المرجع السابق – ص 22

(1) د. رأفت غنيمى الشيخ – مستقبل العلاقات الدولية فى الخليج العربى – منشورات مركز دراسات الخليج العربى – جامعة البصرة – مجلد 2 – العدد 55 – مارس 1981 – ص 278

(2) الكويت حدوداً ووجوداً – من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس – يناير 1991 ص 39

(3) د. محمد غانم الرميحى – البترول والتغيير الإجتماعى فى الخليج العربى – الكويت – الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1984 – ص 37

جميع مسالكه واعماقه والرياح التى تهب عليه والمخاطر التى تكتنفه ، مما حقق سيطره سكانه لفتره طويله علي تجاره المحيط الهندى وشرق افريقيا، وبذلك اصبحوا ساده المحيط فجلبوا بضائع الشرق لاوروبا وكسبوا من ذلك الكثير[1].
وتتشابه دول الخليج فى كثيرمن النواحى التاريخيه والثقافيه والجغرافيه والاقتصاديه والسياسيه والسكانية ، علاوه على انها جميعا حديثه العهد بالاستقلال. فقد حصلت قطر والامارات العربيه المتحدة والبحرين على استقلالها السياسى عام 1971 ، والكويت عام1961 ، كما تكونت السعوديه كوحده سياسيه على يد الملك عبد العزيز آل سعود عام 1932، اما بالنسبه لعمان فيعتبر عام 1967 اساساً لبناء هيكلها السياسى[2].

ويمتلك سكان دول هذه المنطقه قدرا كبيرا من وحده الدم او مااصطلح علماء الانثروبولوجياعلى تسميته بتجانس السلاله والذى يعنى التقارب فى الملامح والسمات الطبيعيه لجسم الانسان ، مما ادى الى وجود نوع من الانسجام بين السكان فى جميع اقطار المنطقه ، كما تحقق لابناء هذه الدول وحده اللغه مثل بقيه اقطار الوطن العربى الكبير التى هى بلا شك ركن اساسى من اركان الوحده القوميه ووسيله للتعبير وسبيل للتفاهم بين افراد الشعب ، واختلافها يحول دون الاندماج الكامل . كما ان اللغه طريقه تنعكس فيها عادات الامه وتجاربها المختلفه مع بيئتها الخاصه وهى مجال للتراث الثقافى تتجمع فيه آداب الاجداد ولابناء، هى بذلك عروه وثقى بين الناس وركن اساسى من مقومات الوحده[3]. كما تشترك دول المنطقه فى الوحده الروحيه التى اسبغها عليها الدين الاسلامى والذى طبع المنطقه بالشخصيه الاسلاميه بما تحويه من صفات خاصه .

اما من ناحيه المقومات السياسيه لدول الخليج فتتميز بأ نها كيانات صغيره بالقياس العالمى[4]. منها ماهو بالغ الصغر مساحه وسكانا . ومنها ماهو كبير مساحه ولكن صغير فى عدد سكانه وتقدمه التكنولوجى . والبنيه السياسيه لهذه الدول متشابهه ومتماسكه فما زالت السلطه مرتبطه في شخص الحاكم وأسرته ، وعاده ما تحدد مجالس الاسره الحاكمه ولى العهد . ومعظم افراد الاسره الحاكمه يحتلون

---

(4) د. عبد الخالق عبد الله – أزمة الخليج وخلفية الأزمة – دور الإدراك والإدراك الخاطئ – المرجع السابق – ص 65
(5) Robert Litwak, Sources of Tuter - State, Conflict - Security in the Persian Gulf - op. cit. p. 26
(1) داود محمد الجنابينى – من تاريخ الخليج العربى – مرجع سابق – ص 47
(2) د. فؤاد محمد حسبو – التعاون الإنمائى بين أقطار مجلس التعاون العربى الخليجى – المنهاج المقترح والأسس المضمونة والكلية ط 1- بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 1984- ص 34
(3) مبارك كليفنج الهاجرى – التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج – دراسة تحليلية لمجلس التعاون الخليجى- بحث مقدم لكلية تجارة بورسعيد للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية – غير منشور – 1990 – ص 156

مناصب قياديه هامه فى اسرهم [1] . وبمعايير الزمان والمكان فإ ن استمرار حكم اسره بعينها لبلد ما لفتره من الزمان يقود الى تدعيم الكيان السياسى المتمايز لهذا البلد. ولعل لهذا هو ما ادركه المجتمعون بمختلف منازلهم وتوجهاتهم فى المؤتمر الشعبى الكويتى الذى انعقد فى الطائف مؤخرا والذى تمسك باسره آل الصباح بإعتبارها رمز الوحده الكويتى [2] .

وقد ادى ظهور البترول فى هذه الكيانات الى تغيير انماط الحياه فيها وتحويلها من الحياه القبليه الى امارات ثم الى دويلات ، هذا التحول لم يقطع ضروره للسلطه القبليه سلوكيا ولا فعليا ، بل اصبح الوضع مزيجا من استمرار القبليه فى ظل سلطات سياسيه واداريه حديثه ، حيث لا زالت الدوله تعتمد فى مكوناتها على النظام القبلى على الرغم من ان الدوله قد حلت محل القبيله كوحده سياسيه [3] .

وكل نظم الحكم فى الاقطار الخليجيه نظم ملكيه اسريه ترتبط بعضها بروابط قربى ، مثل آل الصباح فى الكويت وآل خليفه فى البحرين وآل سعود فى السعوديه ابناء عمومه. وكذلك قواصمه الشارقه ورأس الخيمه وايضا آل بوفلاج وآل بوفلاسه فى دبى وابو ظبى الذين هم من بطن قبلى واحد (بنى باس) كذلك نجد ان هناك فروعاً من قبائل تسكن فى اكثر من وحده سياسيه وهو ما اوجد ثقافه ونمط حياه وسلوكا وتقاليد ووحده متشابهه [4] . وبإستثناء الكويت والبحرين لفتره قصيره للغايه لم تعرف دول الخليج المشاركه السياسيه فى نظم الحكم ، فالاحزاب والمنظمات السياسيه محرمه فى هذه الاقطار، لذلك فلم تعرف شيئا عن المشاركه السياسيه وايضا لم تعرف اى صوره من صور الانتخابات العامه او المحليه [5] . ولعل هذا يرجع الي طبيعه نشأه هذه الاقطار والخلفيه التاريخيه وحداثه استقلالها سياسياً واجتماعياً عن بريطانيا [6] . حتى تم تكريس هذا الطابع السلطوى والقبلى لنظم الحكم فى دساتير الحكم بها وتمثل ذلك فى (م1) من الدستور الكويتى عام 1962 (م 21) من النظام الاساسى لقطر عام 1972 والماده الاولى من دستور البحرين الصادر

---

(4) د. حسن على الإبراهيم – الدول الصغيرة والنظام الدولى – الكويت والخليج ط1 -(الكويت مؤسسة الأبحاث العربية 1982 – ص 71 وما بعدها

(1) د. محمد غانم الرميحى – الخليج ليس نفطاً فقط – الكويت – كاظمة للنشر والتوزيع – 1983 – ص 20

(2) الكويت حدوداً ووجوداً – مرجع سابق – ص 46

(3) د. عبد الملك خلف التميمى – الخليج العربى والمغرب العربى – دراسات فى التاريخ السياسى والإجتماعى والإقتصادي – بيروت 1986 ص 7

(4) د. محمد غانم الرميحى – البترول والتغيير الإجتماعى للخليج العربى – مرجع سابق – ص 20 وما بعدها

(5) راجع د. عبد الملك خلف التميمى –الخليج العربى دراسة فى التاريخ الإقتصادى والإجتماعى مجلة العلوم الإجتماعية – الكويت السنة 9 – العدد يوليو 1981 ص ص 13 : 41

عـــام1973 [1]. كما لم تعرف هذه الدول حتى تنظيم الحزب السياسى الواحد كمعظم الدول النامنيه والمتخلفه . اما الكويت .فقد شهدت انتخابات شكليه منذ عام 1962 والبحرين بين عامى 1973 , 1975 الا ان هذه التجارب كان مصيرها الى الزوال مع اول تصادم لها مع الواقع السلطوى فى اقطارها [2]. ويعتبر الكثيرون ان هذا الوضع المتدنى للديمقراطيه فى النظم العربيه الحاكمه مسئول عن ازمه الخليج [3].

غير ان اكثر ما تعانيه دويلات الخليج هو حرج التوازنات الخارجيه بين الدول الكبيره والقويه التى تحيط بها فى الشمال والشرق . ذلك ان من طبيعه هذه التوازنات انها قد تجلب كوارث كبرى اذا صادفتها عوامل الإختلال . ونعنى بتوازنات الكوارث ان اي اختلال فى هذه التوازنات (بين تركيا وايران ، بين ايران والعراق ، بين العراق وتركيا وبين هذه الدول جميعاً وإسرائيل) تقود الى انهيار واسع فى الموقف السياسى بالإقليم كله وينزع منه الإستقرار وقد يقود الى حرب او سلسله من الحروب المدمره [4].

وتتصف دول الخليج بوجه عام - بإستثناءالمملكه العربيه السعوديه والعراق - بصغر رقعتها الجغرافيه وضآله مساحتها . فمساحه كل من البحرين والإمارات العربيه المتحده والكويت بلغت مجتمعه حوالى 114 الف كيلومتر مربع ، فى حين بلغت مساحه سلطنه عمان 300 الف متر مربع . اما مساحه السعوديه فتبلغ 2 مليون و150 الف كيلومتر مربع . اما سكان هذه الأقطارفهى محدوده الى حد كبير . كما ان نسبه الوطنيين داخل كل قطر اقل من معدلاتها فى الدول ذات البناءالسكانى المتكامل ، يقدر سكان السعوديه رغم مساحتهاالضخمه عام 1985 بأحد عشر ونصف مليون ، أما بقيه الأقطار الأخرى فاقل من نصف مليون نسمه بإستثناء الكويت حيث ان عدد سكانها اقل من مليونين والعراق سته عشر مليونا وايران ستون مليون نسمه (راجع الجدول - 1 -)

---

(6) راجع فى ذلك د. خلدون حسن النقيب - المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الثانية - يناير 1989) - ص 57

(1) راجع د. سليمان الطماوى - النظم السياسية والقانون الدستورى - القاهرة - دار الفكر العربى 1988 ص ص 252 : 254

(2) د. محمد الرميحى - تجربة المشاركة السياسية فى الكويت - 62 : 1981 بيروت - أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - 1984 - ص ص 643 : 661

(2) د. مخلص أحمد عبد الغنى - السياق الإجتماعى السياسى العربي للأزمة - السياسة الدولية العدد 103 يناير 1991 - ص 40

الجدول (1)

الدولة	السكان 1985		المساحة		الكثافة
	مليون	فى المئة	ألف/كم 2	فى المئة	عدد السكان/ 1 كم2
البحرين	.431	2.64	1	.04	431
قطر	.301	1.85	11	.43	27
الإمارات	1.312	8.05	84	3.28	16
عمان	1.228	7.54	300	11.70	4
الكويت	1.785	10.95	18	.70	99
السعودية	11.240	68.87	2150	83.85	5
المجموع	16.297	100	2564	100	6

× المصدر : د. محمد توفيق صادق – بعض معالم الطريق لتحويل التنمية الممكنة إلى تنمية فعلية فى دول مجلس التعاون – ندوة التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون – دبى من 14 : 16 فبراير 1987 – ص 15

وقد علل احد الكتاب السبب الرئيسى فى غزو العراق للكويت فى 2 اغسطس 1990 بقله عدد السكان الاصليين بالكويت مما اغرى النظام الحاكم العراقى على احتلالها للحصول على ثرواتها وموقعها الفريد[1] . الا ان الباحث لايتفق مع ما ذهب اليه المحلل ، حيث نرى ان قله السكان كانت احد المغريات التى اغرت العراق بغزو الكويت ولم يكن السبب الوحيد وإلا فيما نعلل غزو العراق لإيران عقب الثوره الإسلاميه بها رغم الكثافه النسبيه السكانيه التى تتمتع بها الاخيره .

وتعانى جميع أقطار دول الخليج – باستثناء العراق– من مشكلة الاختلال البشرى . بكل ما تتضمنه من تحديات سياسيه واجتماعيه واقعيه لتلك الدول . حيث يشكل العنصر الوطنى من سكان كل اقليم اقليه بالنسبه للعناصر الواحده من غير المواطنين الاصليين بالدوله ذاتها[2] . وقد شكلت نسبه غير المواطنين عام 1985

(3) د. محمد السيد سعيد – مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج – سلسلة عالم المعرفة – الكويت – العدد 158 – فبراير 1992 ص

(1) د. حسنى أمين – كتب حول الأزمة – عرض لكتاب أزمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل الصادر عن مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية – السياسة الدولية – العدد 103 يناير 1991 ص 140

بالسعوديه 30.7 ٪ أما الكويت فكانت نسبه 58 ٪ وفى عمان بلغت 24.7 ٪ والإمارات فبلغت63.8 ٪ واما قطر فكانت 52.3 والبحرين بلغت 36.5 ٪ (راجع الجدول (2))

الجدول(2)

الدولـــــة	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع الكلى
الإمارات	403, 8	713	1116 , 8	63 , 8
البحرين	276 , 1	158 , 6	434 , 7	36 , 5
السعودية	8764 , 2	3878	12642 , 2	30 , 7
عمان	973	320	1293	24 , 7
قطر	115	126	241	52 , 3
الكويت	682 , 5	943	1625 , 5	58
	11214 , 6	6138 , 6	17353 , 2	35 , 4

× المصدر : د. چورج القصيفى . نحو سياسة تنمية القوة العاملة والموظفة فى مجلس التعاون الخليجى مجلة المستقبل العربى – بيروت – السنة 11 – العدد 114 – أغسطس 1988 – ص 82 .

ولعل هذه العوامل مجتمعه وخاصه انتماء حكام هذه الاقطار لاصول عرقيه واحذه وانتمائهم جميعا لعينه واحده (ثقافيه واجتماعيه وسياسيه) ونظرا لتميز بلادهم بتركيبه سكانيه فريده تجعلهم عاجزين عن الدفاع الذاتى عن أمنهم . كل هذه العوامل عمقت شعورهم الجامح بالخوف والهلع مما دفعهم الى التكتل معا وتبنيهم لموقف سياسى واحد تجاه الغزو العراقى للكويت وسرعه جلب القوات العسكريه الإجنبيه .

الاهميه البتروليه

لا يختلف عامه الناس والمتخصصون فى الشئون السياسيه والإقتصاديه على أن بترول منظمه الاوبيك خاصه المنتج منه فى دول الخليج العربى هو العصب الاساسى الذى ترتكز عليه مقومات الحياه فى الدول الصناعيه الكبرى ، شرقيه وغربيه حيث [illegible] (2)،

والصناعى وباعث الدفء فى برد الشتاء فى الغرب [illegible] او فى قول مختصر هو

(2) [illegible] مجلة دراسات عربية – بيروت – السنة 23 – العدد 2 ديسمبر 1986 – ص 78

الاساس فى الحضاره الغربيه والعالميه بصفه عامه وأى عارض يلم به كفيل بإحداث هزه عالمية تتسلسل اثارها الى مدى لا يمكن حسم تداعياته مستقبلاً [1] .

وعلى المدى الطويل والمتوسط فإن البترول ليس له بديل كوقود للعالم المتحضر - فالعالم مقبل على قصور فى الطاقه السائله خاصه - ان لم يكن مقبلا على نقص فى الطاقه عامه فمصادر الطاقه الاساسيه هى الفحم والطاقه النوويه والبترول السائل والغازات الطبيعيه مضاف اليها الطاقه المائيه والخشب والوقود الجاف فى الدول الفقيره . وقد زاد الإنتاج فى كل نوع من هذه الانواع زياده كبيره ولا زال معدل إستهلاك الطاقه التجارية فى ازدياد فى جميع انحاء العالم ولو انه قل كثيرا عما كان عليه من قبل فى الدول الصناعيه ، فاستهلاك الفرد سنويا من الطاقه فى الدول الفقيره ارتفع من 126 كيلو جرام فحم معادل سنه 1956 الى 332 كجم سنه 1985 .اما فى الدول الصناعيه فارتفع من 3707 كجم الى 5098 كجم فى ذات السنتين اى ان الفرد فى الدول الصناعيه يستهلك من الطاقه ما بين 20 - 30 .ضعف ما يستهلكه الفرد فى الدول الفقيره . واذا لاحظنا ان الطاقه المستخدمه فى الدول الصناعيه تزيد فيها نسبه البترول بالمقارنه الى الطاقه فى الدول الفقيره . يمكن القول بأن البترول له أهميه كبرى لدى الدول الصناعيه [2] .

ويعقد احد الكتاب البارزين مقارنه بين قناه السويس والبترول فيقول عن البترول انه حول الصراع حول منطقه الخليج من صراع اتصالات ومواصلات الى صراع مسأله حياه او موت للقوى الغالبه او المطالبه بالغلبة [3] كما يرجع السبب الرئيسى لانتصار الحلفاء فى الحرب العالميه الثانيه الى دخول الولايات المتحده الامريكيه للحرب وتوفيرها للبترول بعد ان انقطعت المواصلات بين ميادين المعركه والشرق الاوسط . حتى ان المعارك النهائيه اعتمدت على 91 ٪ من بترولها الذى قدمته امريكا [4] . كما قررت لجنةرئاسية أوفدها الرئيس روزفلت للشرق الاوسط لدراسه البترول بها ان بترول الشرق الاوسط هو اعظم كنز تركته الطبيعه للتاريخ والتأثير الإ قتصادى والسياسى لهذا الكنز سوف يكون فادحا [5] .

---

(1) لواء أحمد عبد الحليم - القوتان العظمتان والصراع فى جنوب غرب أسيا - دراسة حالة الحرب العراقية الإيرانية والأزمة الأفغانية - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى العدد 37 يوليو 1991 ص 164

(2) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن - التطورات الدولية الجارية - فرص ومحاذير - كتاب الأهرام الإقتصادى - العدد 37 - مارس 1991 ص 51

ونظرا للطبيعه الخاصه لخام البترول والتى تجعلةيختلف عن اى منتج طبيعى حيوى اخر[1] . فان العلم الحديث حاول اكتشاف بدائل للطاقه أكثر مما كان معروفا من قبل كالطاقه الذرية الشمسيه . كما اعاد استخدام موارد للطاقه كانت تستعمل من قبل ولكن بصوره اكثر نظافة واقتصاديه كالفحم وقوه الرياح والماء الا ان الاهميه الاقتصاديه للبترول ما تزال فى صعود مستمر ويرجع ذلك للاعتبارات الاتيه :

1- ازدياد نسبه البترول بالنسبه لمجمل الاستهلاك العالمى للطاقه[2] : ومن ذلك ان استهلاك البترول يتصاعد بطريقه مريعة فى كل مكان فى العالم . فى الولايات المتحده الامريكيه زاد استهلاك البترول فى الفتره ما بين 1948 و1972 ثلاث مرات فقد ارتفع من 5.8 مليون برميل فى اليوم الى 16.4 مليون برميل فى اليوم وفى نفس الفتره زاد استهلاك البترول فى اوربا الغربيه 15 مره ، فقد ارتفع من 970 الف برميل يومياً .14.1 مليون برميل . اما فى اليابان فقد زاد أستهلاك البترول 137 مره . حيث ارتفع من 32 الف برميل يوميا الى 4 ملايين برميل يوميا[3] .

2- انخفاض معدلات الانتاج المحلى بمعدل 8 ٪ سنويا[4] : وذلك لنضوب بعض الابار البتروليه ورغبة الولايات المتحده الامريكيه فى عدم استنفاذ احتياطها البترولى الإستراتيجى واستهلاك اكبر قدر ممكن من البترول المستورد .

3- تقليص الدول الغير خليجيه من حجم صادراتها من البترول : بهدف الحفاظ على ثرواتها الطبيعيه خوفا من النضوب .

4 - الحرب العراقيه الايرانيه : وما نتج عنها من اضطراب فى قدره كلا الدولتين على تصدير انتاجهما من البترول . وخاصه ايران الثورة والتى انتهجت خطاً معادياً للغرب عموما والولايات المتحدة خصوصاً محجمة عن تصدير بترولهااليها . وأيضاً لتأثير الحرب على كميه الصادرات مما ادى الى ازدياد واهميه للبترول الخليجى لتعويض نقص الصادرات البتروليه العراقيه والايرانيه على حد سواء.

ولما كانت دول الاوبك وخاصه فى الفتره التى سبقت الحرب العراقيه الايرانيه قد تمكنت من السيطره على مقدرات رسم سياسه بيعيه للبترول فقد خططت الدول الغربيه وعلى رأسها امريكا للخروج من سيطره الدول الخليجيه[5] بتحجيم تأثيرها

---

(3) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - المرجع السابق - ص 62

(4) المصدر السابق - ص 73

(5) نفس المصدر ص 74

(1) أنظر المرجع السابق ص ص 198 : 201

(2) عباس نصراوى - الطاقة والسياسة الخارجية الأمريكية - شئون فلسطينية عدد 93/92 أغسطس 1979 - ص 65

على مقدراتها الاقتصاديه. وذلك بهدف تأمينها وعدم الخضوع للابتزاز العربى (كما كان يقال) فكانت محاولتها المتكرره لتفكيك منظمه الاوبيك أو تعميق الخلافات بين اعضائها بوسائل دبلوماسيه عديده منها الظاهر ومنها الخفى .وعن طريق ربط مقدرات الدول الهامه بالمنظمه كالسعوديه مثلا بالسياسه الامريكيه وجوداً واستمراراً ولسوف نتعرض لجزء من هذه المرحله عند الحديث عن سياسه العمودين المتساندين الامريكيه .

وقد حاول الغرب لتحقيق هذا الهدف تنويع مراكز الاستيراد خوفا من استفحال اعتماده على البترول العربى وذلك عن طريق الاعتماد على مصادرغير عربيه بالاوبيك او حتى من عرب الاوّبيك ولكن من خلال اصدقاء لهم او الاستيراد من خارج منظمه الاوبيك[1]. كماان الولايات المتحده- ولأنهااكبر مستورد فى الغرب للبترول من الخليج العربى - فقد حاولت توفير احتياطى بترولى يمكنها من مواجهه أى خطر مستقبلى ، وقد بدأت منذ عام 1973 بناء خزانات تحت الارض فى منطقه خليج مكسيكو بهدف تخزين مليار برميل فى هذه الخزانات[2] . وايضا محاوله السيطره على النتائج السياسيه للاهميه الاقتصاديه للبترول، وذلك باستعمال كل انواع الترهيب والترغيب مهدده باحتلال آبار البتْرول وبشهر السلاح الغذائى . وهو ما جسده مبدأ كارتر للتدخل السريع[3] . ولعل مايبين اهميه البترول العربى لامريكا انها ربطت بين اقامه علاقه مميزه وفريده مع مصر وطرد الاتحاد السوفيتى من مًنطقه الشرق الاوسط عام 1973 وبين انهاء الحظر البترولى المفروض على الغرب[4] . وايضا سرعه استجابه المجتمع الدولى خصوصا لخطط استعاده الكويت من القبضه العراقيه .

وثمه عوامل داخليه تساعد دول الاوبيك - بصوره لاإراديه - على المحافظه على مستوى معين من الإنتاج وبالتالى الامساك بزمام مقدراتهم البتروليه ، اول هذه العوامل هو تضاعف اسعار البترول فى الفتره الاخيره وخاصه قبل اندلاع ازمه الخليج العربيه الثانيه، فبعد ان كان سعر البرميل لا يتجاوز ثلاثه دولارات وصل فى عام 1980 الى الاربعين دولاراً مما ساعد الدول المنتجه على الإحتفاظ بإحتياطى نقدى هائل اغناها عن زياده الانتاج لتلبيه حاجات التنميه الإ قتصاديه. والامر الثانى هو

---

(3) محمد حسنين هيكل – المصدر السابق ص 77

(4) النشرة الإستراتيجية العدد صفر 2 ديسمبر 1979

(5)Chatles A. Kupchan, The Persian Gulf and the West (Boston Allen & Unulin, 1987) pp. 210 : 235

(1) د. عاطف قبرصى – الإقتصاد السياسى لسياسة الطاقة للولايات المتحدة – مجلة شئون فلسطينية عدد 92 : 93 يوليو/أغسطس 1979 ص ص 101 : 111

(2) An Evaluation of the Strategic petroleum reserve, Arepart to sub committee on energy and power. Committee on inter state and foreign commerce - U.S.A - House of representatives, by the Congressional,

ان التضخم العالمى ادى الى انخفاض قيمه الدولار وهو العمله التى يقوم بها سعر البترول عالميا مما ادى الى اقتناع الدول المنتجه بأن بقاء البترول فى ارضه اضمن وافضل من تسييله وبيعه وتحويله الى بترودولارات قابله لإنخفاض قيمتها. ولعل خير مثال على ذلك قرار الرئيس الامريكى نيكسون الصادر فى مايو1971 بتخفيض قيمه الدولار الرسميه بنسبه 15٪ مما ادى الى خساره كبيره توازى هذه النسبه للدول الخليجيه فى قيمه مبيعاتها البتروليه وودائعها فى البنوك الامريكيه وايضا استثماراتها[1] كما ادت احداث ايران وتجميد الولايات المتحده الامريكيه لأرصدتها الدولاريه لديها الى احساس الدول الخليجيه بأن الاحتياطى النقدى العربى المودع بالبنوك الغربيه هو سلاح فى يد الاخيره وليس لمصلحه العرب .

واخيرا حاولت الدول العربيه المنتجه للبترول وخاصه قبل ازمه الخليج العربيه الثانيه ان تحافظ على امنها الداخلى والذى كان يؤثر فيه الفلسطينيون المقيمون بأراضيها وذلك بالالتزام بسياسه قوميه تؤيد القضيه الفلسطينيه ، لذلك فانها لم تكن حريتها مطلقه فى الاستجابه للمصالح الغربيه وخاصه امريكا مع انحيازها الكامل لإسرائيل[2].

وإذا كانت دول الخليج العربى لم تواجه صعوبات فى تأمين ايراداتها العامه حتى السبعينيات بسبب ارتفاع اسعار البترول، فإن الملاحظ ان فتره الثمانينيات اتت معها بتطورات كان مخططا لها فى المعسكر الغربى منذ ازمه البترول الاولى فى عام 1973 حيث تمكن الغرب من ترشيد استهلاكه من البترول بطرق متعدده وبقاء المخزون مما ادى الى عدم مقدره دول الاوبيك من السيطره على اسعاره حيث بدأ فى الإنخفاض تدريجيا عام 1982 حتى وصل الى نحو28 دولار فى عام 1985، والى اقل من 10 دولارات للبرميل فى اوائل عام 1986 [3]. ثم ارتفعت الي 6 . 23 دولار فى يناير1990 ولكنها عادت فى حقيقه الامور الى الإنخفاض الى اقل من 14 دولار فى ابريل من نفس العام ثم ارتفعت الى 18 : 20 دولار قبل غزو الكويت . وبعد ان فاق السعر الاربعين دولار فى اوائل اكتوبر (نتيجه للتوتر السياسى والعسكرى فى المنطقه) عاد الى الانخفاض لاقل من 30 دولار خلال نوفمبر 1990 . ومن ناحيه اخرى تغير هيكل المعروض من البترول اذ انخفض الانتاج المحلى للولايات المتحده بإستمرار حتى بلغ 7.6 مليون برميل يوميا فى عام 1990 ويتوقع ان ينخفض الى6.4 مليون برميل فى عام 1995 ، 5.8 مليون برميل فى عام 2000 ، كما انخفض الانتاج للاتحاد السوفيتى من

Budget office. 96 th Congress. i d. Session Washington 1980 - 51 .

(3) د. عاطف قبرصى – المرجع السابق – ص 101 : 111

(4) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 82 وما بعدها

(1) المرجع السابق – ص 78

12.6 مليون برميل فى1987 الى 11 مليون برميل فقط فى 1990 ولم يتغير ايضا مستوى انتاج بحر الشمال والاسكا ، وعلى ضوء ذلك فإن الزياده فى الطلب تمت مواجهتها من انتاج دول الاوبيك[1].

وقد ادى الى انخفاض اسعار البترول فى هذه الفتره ايضا ان بعض الدول المنتجه قد وجدت انها يمكنها ان تبيع باسعار فوق السوق الفوريه وساعدها على ذلك احجام المشترين عن الشراء حين تكون الناقلات فى عرض البحر خشيه انخفاض السعر اثناء الرحله الطويله من الشرق الاوسط . وفقد البترول السعودى جزءآ كبيرا من سوقه بعد ان فضلت الشركات الامريكيه فنزويلا والمكسيك القريبتين وبدأت السعوديه تعيد النظر فى اسلوبها لإستعاده سوقها . وبالفعل نجحت فى ذلك مع منتصف الثمانينات. واليوم يمكن تحديد السعر عند التفريغ فى محطه الوصول عن طريق مقارنه الاسعار بالاسعار فى السوق الفوريه. وقد ادت المنافسه الشديده قبل الازمه فى كل خطوه من الخطوات الى خفض الاسعار[2].

ومن المعلوم ان منطقه الخليج العربى تحتفظ بمخزون حوالى 314 مليار طن بترول خام اى بنسبه 48 ٪ من البترول الخام بنسبه الى الاحتياطى العام المقدر بحوالى 650 مليار طن [3]. وبالرغم من انخفاض طلبات البترول العالمى حاليا ، وتدنى اسعاره ، وهذا راجع الى الاجراءات التى اتبعتها الدول الغربيه ، فإن تنبؤات خبراء البترول تشير الى زياده فى معدل الطلب العالمى على الطاقه بنسبه 65 ٪ فى عام 2000 ، حيث تبلغ هذه الزياده المتوقعه ما يعادل 225 مليون برميل يوميا مقابل ما يعادل 140 مليون برميل يوميا عام 1975 ، وحجم الاحتياطيات فى دول الخليج العربى ضخمه نسبه الى بعض الدول الاخرى حيث تعادل ما قدره 4.8 أ ضعاف الاتحاد السوفيتى وحوالى 11 ضعف الولايات المتحده و22 ضعف احتياطيات المملكه المتحده [4] . وقد شهد العقد الاخير دخول السعوديه والكويت وغيرهما من

---

(2) د.زهير شكرى – المرجع السابق ص ص 29 : 30

(3) نادر فرجانى – أثار التغيرات فى سوق النفط على التشغيل فى البلدان العربية النفطية مجلة المستقبل العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت العدد 97 – 1987 ص 21

(1) د. عثمان محمد عثمان – الأبعاد الإقتصادية لأزمة الخليج بداية حرب النفط ونهاية الإقتصاد العربى بحث مقدم إلى ندوة الوطن العربى فى عالم متغير (أزمة الخليج السياسية) المنعقد بمركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية 10/ 12/ 90

(2) إيهاب صلاح الدين – أسعار النفط قبل وبعد الأزمة – مجلة السياسة الدولية – العدد 103 يناير 1991 ص 113

(3) د. عبد القادر محمد العلى – الطاقة وصناعة النفط والغاز فى أقطار الخليج العربى – البصرة مركز دراسات الخليج العربى لجامعة البصرة – 1985 – ص 13

الدول المصدره للبترول سوق التكرير من خلال عمليات التأميم وشراء معامل التكرير . وفى الوقت نفسه لم يتم انشاء اى معمل تكرير جديد فى الولايات المتحده الامريكيه منذ عام 1977 ، وتلهث المعامل القائمه بالفعل وعددها 193 معملاً لمواجهه الزياده فى الطلب على الوقود. وكان من اهم اسباب احجام الشركات عن انشاء معامل تكرير جديده انخفاض اسعار البترول والبنزين فى وقت كانت اقامه معمل جديد فيه تحتاج استثمارات قيمتها مليار دولار. كما ادت المعارضه الشعبيه الى تأخير اقامه اى منشآت او خطوط انابيب جديده فى الولايات المتحده. وهكذا تزايدت اهميه دول منطقه الخليج بدخولها مجال التكرير وانتاج المنتجات البتروليه وعدم اقتصارها على ضخ البترول الخام[1] .

العراق والكويت قبل الازمه بتروليا :

من الثابت ان العراق والكويت يمتلكان الطاقه لإنتاج2 . 6 مليون برميل زيت خام يوميا يمثل 32 ٪ من الطاقه الإنتاجيه لدول الاوبيك و9 ٪ من الإنتاج العالمى لما يوازى 7 مليون برميل يوميا وقد تراوح انتاج الدولتين العراق والكويت الفعلى فى خلال النصف الاول من عام 1990 بنحو 5 ملايين برميل يوميا متضمنا نصيب الكويت فى انتاج المنطقه المحايده ويمثل 20 ٪ من انتاج دول الاوبيك[2] . ويصدر العراق حوالى 1.8 مليون برميل يوميا الى تركيا عبر خط انابيب بينهما على البحر المتوسط حيث كان يتجه الى حوض البحر المتوسط بنسبه 46٪ والولايات المتحده بنسبه31 ٪ ودول شمال غرب اوربا بنسبه 23 ٪ . بينما يصدر باقى الكميات عبر ميناء ينبع السعودى والذى يصل الى مليون برميل يوميا وعبر ميناء البكرالعراقى بنحو 300 الف برميل يوميا . اما الكويت فكان يصدر حوالى 1.5 مليون برميل يوميا عبر ميناء الاحمدى[3] .

والجدير بالذكر ان الولايات المتحده الامريكيه كانت تقوم بشراء 200 الف برميل خام يوميا من الكويت وايضا تقوم بشراء ما يترواح بين50 الى 60 الف برميل يوميا من العراق اما اليابان فتستورد أكثر من 8 ٪ من البترول العراقى[4] . وقد تضاعفت الواردات الامريكيه من البترول السعودى خلال الفتره من العام 1985 الى العام 1989 (245000 ,1 مليون برميل يوميا) او25 ٪ من صادرات البترو السعودى وارتفعت وارداتها من العراق ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 50000 برميل يوميا ، اى ان

(4) جاسم خالد السعدون – المالية العامة فى دول مجلس التعاون – نظرة أولية فى واقعها ، إحتمالاتها ونتائجها مجلة التعاون – الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجية – الرياض لسنة 2 العدد – 7 يوليو 1987 ص 83 – ص 57 .

(1) إيهاب صلاح الدين – المرجع السابق – ص 114

(2) جمال فاضل – البترول يدخل المعركة – الأهرام الإقتصادى العدد 1151 – 4 / 2 / 91 ص 10

(3) محمد باشا – الآثار الإقتصادية لغزو الكويت للإنسان العربى ومستقبله – الأهرام الإقتصادى

حوالى 25 ٪ من الواردات الامريكيه كان مصدرها السعوديه والعراق . والجدير بالذكر ايضا فى هذا المقام ان دراسه الاحصائيات تنبئنا ان الولايا ت المتحدة ستستورد ثلثى إستهلاكها من البترول بنهاية هذا القرن . كذلك توضح مراجعة واردات السوق الاوربية من البترول أهمية منطقة الخليج ففى العام 1988 على سبيل المثال حصلت السوق الأوربية على حوالى 44 ٪ من إحتياجاتها من منطقة الخليج [1].

ولعل هذا هو ما دعى أحد الكتاب إلى القول بأن المخزون البترولى المؤكد تتراوح تقديراته بين 60 ٪ الى 70 ٪ من المخزون العالمى ويوجد فى ثلاث دول عربيه هى السعوديه والكويت والعراق . لذلك فإن الصراع على الكويت - من وجهه نظره - ليس صراعا على الانتاج الجارى من البترول للاسواق وانما هو صراع فى الحقيقه على السيطره على مخزون البترول العالمى فى المستقبل[2].

الاهميه الماليه للخليج العربى :

تنبع الأهمية المالية لدول الخليج العربى من أهميتها البترولية . وقد تكفلت الطفرة فى أسعار البترول التى تواكبت مع الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 بإحداث تحولات فى ميزان القوى داخل النظام العربى فكان مركز الثقل داخله قد تحول من الثوره الى الثروه [3] . فالزياده المضطرده فى الانتاج البترولى ادت الى تراكمات ماليه لدول المنطقه . فقد كان دخل الامارات العربيه من البترول 230 مليون دولار عام 1970 وفى سنه 1980 كان قد وصل الى 19 بليون دولار بينما كان دخل قطر 120 مليون دولار فأصبح 5 بليون و300 ألف . اما الكويت فكان 220 مليون دولار . فأصبح 22 بليون دولار . والعراق كان بليون و 230 مليون دولار فأ صبح 25 بليون دولار اما السعوديه فكان1.2 بليون دولار فاصبح 102 بليون دولار[4] . ومع قلة المستخدم منها نسبيا فى عمليات التنميه والانفاق الداخلى لهذه الاقطار فان المتبقى من هذه الاموال يشكل وفرا تعجز دول المنطقه عن استيعابه وتؤدى ايضا الى تأجج اطماع الدول المحيطه والتى تعانى نقصا ملحوظا فى هذه الموارد بقصد التحصل عليها او جزء منها بطريقه او بأخرى . ولهذا يرى احد الكتاب ان معظم الدول العربيه

عدد 27 - أغسطس 1990

(4) ميرفت الحصرى - الحصار الإقتصادى العالمى للعراق ماذا بعد ؟ - الأهرام الإقتصادى - عدد 6 أغسطس 1990

(1) John Singler "The changing strategic Significance of the Middle East " Unpublished paper, Carliton University. 1990 - p. 113.

(2) د. إبراهيم حلمى عبد الباقى - التطورات الدولية الجارية - مرجع سابق - ص 53 وأيضاً نزيرة الأفندى - الدوافع والتكلفة الإقتصادية لأحداث الخليج - الأهرام الإقتصادى 3 سبتمبر 1990

(3) د. أحمد يوسف أحمد - مستقبل النظام العربى أفكار أولية - أزمة الخليج والمستقبل العربى

كانت تحقد على الكويت بسبب ثروتها البترولية . لهذا فقد ايدت الغزو العراقى لها[1]

وتعتبر دول منطقه الخليج العربى من اهم الدول التى تؤثر فى اسواق المال العالميه. فالبترول الذى تمتاز به هذه المنطقه والذى يتم استخراجه منها وتسويقه عالميا تقسم عائداته بين الدول الخليجيه والشركات العالميه التى قامت بأكتشافه واستخراجه وتسويقه طبقا للعقود المبرمه بينها، فتقوم الدول الخليجيه باستخدام حصتها من هذه الاموال فى الشراء من الدول الغربيه للسلاح والبضائع التى تحتاجها. فوفقا لارقام عام 1989 بلغ الناتج القومى للسعوديه 13.4 بليون دولار ، والامارات 22.9 بليون دولار ، والكويت20.07 بليون دولار بينما بلغ الناتج القومى للعراق 54 بليون دولار ، وعلى الرغم من انه من الواضح ان العراق يدخل فى عداد الدول الغنيه إلا ان استنزاف موارده فى الحرب مع ايران ، وضخامه الثروه الكويتيه اذا قورنت بعدد السكان لا شك انه قد جعل من الكويت بالنسبه للعراق جائزه تهون امامها حسابات المخاطر الخاصه بالغزو[2] .وتضع الحكومات الخليجيه جزء كبير من عوائد بترولها الدولاريه فى البنوك الغربيه فتدل الارقام ان الخليج يمتلك لقطاعه الخاص فوائد وضعت ببنوك عالميه بما لايقل عن 150 مليار دولار . وان حصص الدول والحكومات الخليجيه فى البنوك العالميه (وهذا يشمل العراق على الاقل الى ان صرف امواله فى الخارج) بحدود 220 مليار دولار[3] .

ومن ناحيه اخرى تدل الاحصاءات الرسميه الخاصه بمعدل التجاره العالميه بين دول المنطقه والولايات المتحده الامريكيه عن احتلال هذه الدول لما قيمته 10 ٪ من مجمل الصادرات الامريكيه [4] . وهذا بخلاف المشتروات العربيه من الشركات الامريكيه متعدده الجنسيات والمتواجده خارج الولايات المتحده ولاسيماالشركات البتروليه فى اوربا وبالتمعن فى حجم تجاره الولايات المتحده مع الشرق الاوسط ، بما فيه البلدان العربيه خلال الاعوام 1972 – 1977 تبين لنا بوضوح ان العلاقات التجاريه تزداد تشابكا. ففى عام 1972 بلغت صادرات الولايات المتحده الى الوطن العربى (باستثناء الصادرات العسكريه) ما مجموعه 1172.3 مليون دولار او 2.36 ٪ من مبيعات الولايات المتحده . بينما كان حجم الصادرات الامريكيه الى

الصادر عن مركز أنباء المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

سلسلة إصدارات الشهر رقم 8 ص22

(4) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق ص 91

(1) لطفى الخولى – الخليج ، تشريح سياسى فى أزمة معاصرة – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام 1992 ص 164

(2) حازم الببلاوى – أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار (برنامج للعمل) القاهرة – دار الشروق 1990 ص 16

(3) شفيق كاظم الغبرا – الإحتلال العراقى للكويت بين النظام الدولى والنظام الإقليمى بين التفكير

دول منطقه الخليج لاتتجاوز3.5 مليار دولار فى عام 1973 قفز الى 12.3 دولار فى عام 1977 أى انه تضاعف اكثر من ثلاث مرات خلال اربعه اعوام فقط[1] وخلال هذه الفتره ذاتها ارتفع حجم الصادرات والواردات الامريكيه مع الشرق الاوسط بسرعه اكبر بكثير من سرعه ارتفاع تجاره الولايات المتحده مع العالم ، تمثل المملكه العربيه السعوديه المركز الرئيسى فى هذا الحقل ، والغريب انه فى نفس هذه الفتره كان معدل توظيف رؤوس الاموال فى منطقه الشرق الاوسط لم تتجاوز3 ٪ من مجمل رؤوس الاموال الامريكيه الموظفه خارج الولايات المتحده، فى حين ان نسبه الارباح التى حققها هذا التوظيف من منطقه الشرق الاوسط بلغت 25 ٪ من مجمل الارباح التى حققتهاالاستثمارات الامريكيه فى الخارج[2] .

واذا كانت دول الخليج العربى قد استطاعت توفير احتياطى مالى ضخم، نظرا للعائدات البترودولاريه الضخمه التى تعود عليها سنويا فإن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحده الامريكيه تعتبر مسفيده من ذلك بصوره اساسيه . فهذه الاموال انما تعود عليهم فى شكل استيراد سلع استهلا كيه وخدمات ، وايضا اسلحه وعتاد عسكرى وفى شكل اموال تستثمر فى اسواق المال الغربيه، ومن الامور التى تدعو الى الاستغراب ان الولايات المتحده الامريكيه استطاعت ان تقنع الدول الخليجيه بأن اموالهم المتحصل عليها من بيع البترول قد تكون نقمه عليهم وعلى العالم الرأسمالى ، فقد استطاع وليم سيمون وزير الخزانه الامريكى (مع الرئيس نيكسون وفورد) ان يقنع المملكه العربيه السعوديه بأن تشترى اذونات خزانه امريكيه لا تتداول فى الاسواق مثل غيرها من السندات ، ولكن تكون مربوطه بآجال تمتد الى عشرين وخمسه وعشرين سنه ، بحيث اذا احتاجت المملكه من اموالها شيئا فإن عليها ان تتفاوض مع الخزانه الامريكيه لتفك القيود اذا رضيت . ولقد كان التصور الذى طرحه وليم سيمون ليجعل فكرته مقبوله هو ان منتجى البترول الذين يتقاضون عوائدهم بالدولار لهم مصلحه فى الحفاظ على قيمته ، وبما ان فوائضهم كبيره فإنها اذا نزلت مره اخرى الى السوق تحولت الى صخره متحركه على سطح جبل يمكن ان تهوى على رأس الجميع بما فيها اصحابها . وفى وقت من الاوقات سنه 1981 وصلت فيه الاموال العربيه المرهونه بهذه الطريقه الى ما يزيد على مائه بليون دولار ، وهو ما عرف برهن المال السائل لاول مره[3] .

اما بالنسبه للمبيعات العسكريه ، فاننا نلاحظ انه منذ سنه1971 إرتفعت

العلمى والأيديولوچيا المعاصرة – مجلة العلوم الإجتماعية – جامعة الكويت
العدد الثالث/الرابع . خريف/شتاء 1991 ص 178

(4) The Carter Di loctirine on US bases in the Middle East, by Joe - Stork, Merip September 1980 p. 7

المبيعات من السلاح الامريكي لمنطقه الخليج العربي (ايران - المملكه العربية السعوديه - البحرين - عمان واليمن) الى 50 ٪ من مجمل مبيعات الاسلحه في العالم وفي عام 1977 بلغت المبيعات 6021.6 مليون دولار من اصل مجموعه عالمي يبلغ 9505.5 بليون دولار ، وفي الفتره الممتده بين 1973 و1980 صرفت دول الخليج بما فيها العراق وايران حوالي 350 مليار دولار على صفقات التسليح[1]. وقد بلغت نسبه المبيعات الامريكيه للسعوديه في ذلك الوقت ما قيمته30 ٪ من مجموعه قيمه المبيعات الامريكيه في العالم اى ما مجموعه 4046 مليار دولار. منها68 . 3 مليار دولار لاغراض تطوير البنيه التحتيه العسكريه للسعوديه (قواعد منشآت - مطارات - طرق-.....الخ) وحوالي 780 مليون دولار فقط خصصت لشراء العتاد القتالي[2].ان مجمل الدخل الذى حصلت عليه دول البترول عبرثلاث حقب سواء من بترولها او من ارباح فوائضه يتراوح ما بين 2.5 الى 3 تريليون دولار .وقد صرف منه قرابه النصف على مقتنيات الامن من اسلحه القتال البرى والبحرى والجوى ، ونظم الدفاع الجوى المتطوره والصواريخ والانشاءات اللازمه[3].

وتتضح لنا مدى اهميه دول الخليج بالنسبه لصادرات السلاح الامريكي عندما نعلم ان الادارات الامريكيه الجمهوريه السابقه (نيكسون وفورد) هى التى كانت تدفع ايران الى تزعم حركه المطالبه بزياده اسعار البترول داخل مجموعه الاوبيك، لكى تتمكن ايران من دفع فواتير الاسلحه الامريكيه التى كانت تتكدس في القواعد الايرانيه. ذلك ان المتضرر الرئيسي من زياده اسعار البترول هو العالم الثالث المحكوم عليه استيراد البترول مكررا اومصنعا. يليه بصوره اقل اوربا الغربيه و اليابان التى تستورد مجتمعه حوالي 80 ٪ من استهلاك البترول، بينما لا تستورد الولايات المتحده سوى 45 ٪ من استهلاك البترول. وهكذا فإن سياسه مبيعات الاسلحه الامريكيه الى دول الخليج تشكل احدى الوسائل الاساسيه التى تتبعها الادارات الامريكيه لاسترجاع الفوائض الماليه لهذه الدول.كما ان مبيعات السلاح لهذه الدول تزيد من تبعيه الاخيره للاولى . وخاصة من خلال آلاف المستشارين العسكريين الامريكين الذى يشرفون مباشره على استخدام الاسلحه الامريكيه. فإيران وحدها استوردت في الفتره بين عام 1972 الى 1978 ما قيمته 5 . 19 مليار دولار من الاسلحه[4]. ولم يكن الإتحاد السوفيتي بعيد عن سوق السلاح لمنطقه الخليج العربي وخاصه للعراق. فقد بلغ اجمالي الاسلحه السوفيتيه بالعراق في المده من عام 1970

(1) R.K. Ramazani, Security in the Persian Gulf Foreign Affairs, Spring 1979 p.p. 824 : 827

(2) The Karter Doctrine And U . S . Bases. By Joe - Stork, Merip September 1980 - op . cit . p . 7 .

(3) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 94

(4) د. زهير شكر - المرجع السابق - ص 38

وحتى عام 1989 ما قيمته عشرون مليار دولار[1] من اجمالى 4 . 62 مليار دولار انفقتها العراق على شئون الاسلحه والتسليح فى الفتره من 1979 : 1988 وهو ماعتبر رقما قياسيا بالنسبه لاى دوله من نهايه الحرب العالميه الثانيه[2]

اما الاتفاق العسكرى السعودى فقد بلغ 17.8 مليار دولار فى عام1986(باسعار 1987)10.5 ملياردولار فى عام 1987 (اسعار ثابته)6 . 13 ملياردولار 1988 وان هذا الانفاق تتراوح نسبته 32 ٪ من اجمالى الانفاق الحكومى على مدى هذه الفترات[3]. والجدير بالذكر ان معدل الانفاق العسكرى السعودى بالنسبه للفرد والذى بلغ حوالى 1250 دولار هو اعلى معدل فى العالم كله منذ عام 1975 [4]. والجدير بالذكر ان السعوديه تشترى السلاح من دول الغرب عموما وذلك ابتداء من عام1980 وذلك بعد ان لاقت صعوبات فى شراء بعض الانواع من الولايات المتحده (صفقه الاواكس وهو ما سيرد ذكرها لاحقا) حيث اشترت من فرنسا بما قيمته 16.4 مليار فرانك فرنسى وايضا من المانيا الغربيه بما قيمته 10 مليار مارك المانى فى ذات العام [5].

وبفضل العوامل السابقه ، فقد اصبحت دول الخليج العربى من اهم البلدان فى اسواق العمله الرأسماليه. وتصف الخزانه الامريكيه نمط (اعاده استخدام) البترودولارات بهذه الطريقه من مجموع يبلغ على درجه التقريب 133 بليون دولار فى موجودات ماليه جميعها للاوبيك فى الفتره من 1974: 1976، استثمر ما يقدر ب 48 بليون دولار فى سندات الخزانه الامريكيه والاستثمارات المباشره الطويل الامد فى البلدان الصناعيه ، واقرض مبلغ 9.75 بليون دولار اخرى الى منظمات دوليه، واودعت الكميه الاكبر بكثير49.5 بليون دولار او 37 ٪ من المجموع فى مصادر تجاريه خاصه معظمها فى نيويورك ولندن[6] .

والدول الخليجيه هى اكثر دول الاوبيك حيازه للبترودولار، فالمملكه العربيه السعوديه والكويت والامارات العربيه المتحده توفر 90 ٪ من الفوائض الماليه لدى الاوبيك فى حين انها تتلقى 47 ٪ من ايرادات البترول ، وسبب ذلك يعود الى كثره الانتاج وندره السكان وعدم توجيه الفائض لخدمه قضايا التنميه . وقد تبين انه حتى عام 1977 فإن دول الاوبيك قد اعادت استخدام 130 بليون دولار فى الولايات المتحده والبلدان الصناعيه الرأسماليه من اصل 160 بليون دولار هى ما جمعتها فى ذلك العام. وبديهى ان المستفيد الاول من هذا الاستثمار هو الولايات المتحده رغم ان الدول

---

(2) النشرة الإستراتيجية – العدد 23 – 18 ديسمبر 1980 – لندن

(3) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 98

(4)Marry Gordan, ed. Conflict in the Persian Gulf (Facts on file, New York 1981 p. 24

(1) مجلة المصور القاهرية – العدد الصادر بتاريخ 22 / 2 / 91

(2) الأهرام – القاهرة 30 / 4 / 91

الاوربيه هي اكثر استخداما لهذه القروض. وذلك راجع الى ان الدول الخليجيه ما زالت تستعمل الدولارات فى هذه الاموال .

ان التوظيفات الكبيره للبترودولارات فى الولايات المتحده واوربا الغربيه من شأنها ان تؤدى الى نتيجتين[1] :

1- ربط مصالح الدول البتروليه الخليجيه بمصالح الاقتصاد الغربى ، وهذا ينعكس سلباً على قدره هذه الدول فى اتباع سياسات مستقله تخدم مصالح اقتصادياتها الوطنيه .

2- تبعيه الدول الموظفه للدول الغربيه وخاصه الولايات المتحده. والبترودولارات الموظفه فى الدول الصناعيه تشكل جزء أ اساسيا من التبعيه الاقتصاديه لهذه الدول . ولذلك فإنها - وبالرغم من إدعاتها التمسك بالليبراليه الاقتصاديه- لن تسمح للدول الموظفه بأتخاذ اى قرار يؤدى الى انهيار اقتصادها الوطنى. وهذا يعنى ان الدول الموظفه هى اعجز من ان تستخدم البترودولارات كسلاح سياسى . أكثر من ذلك هى عاجزه حتى عن استخدام سلاح البترول خوفا من ان يؤدى ذلك الى رد فعل من قبل الدول الصناعيه يتضمن من جمله الاجراءات تجميد اموال الدول الخليجيه المودعه والموظفه فيها[2] . ولعل ما اقدمت عليه الاداره الامريكيه والغربيه عموما واليابان من تجميد الارصده الكويتيه والعراقيه عقب اجتياح العراق للكويت . وايضا تجميد الحكومه الامريكيه للارصده الايرانيه من قبل عقب اجتياح الثوار الاسلاميين الايرانيين للسفاره الامريكيه بإيران واحتجاز الرهائن خير دليل على ذلك . وايضامما يعد دليلا على اهميه هذه البلدان الخليجيه للغرب وامريكا عموما حرصها بكل الصور على استقرار اوضاعها كما هى دون تغيير لذلك اقدمت وعلى الفور على اعاده الاوضاع الى ما كانت عليها قبل الغزو العراقى للكويت .

---

(3) نزيرة الأفندى - الدوافع والمشكلة الإقتصادية لأحداث الخليج - الأهرام الإقتصادى - 3 / 9 / 1990

(4) Shahram Chubin, security in the Persian Gulf, the role of outside powers op. cit. p. 44

(5) Ibid p. 65

(6) د.زهير شكرى - المرجع السابق ص 41

(85) المرجع السابق - ص 42

(86) المرجع السابق - ص 43

المبحث الثانى
مصر وسوريا وأزمة الخليج العربية الثانية

وقعت كارثه غزو العراق للكويت لتعطى بعدا جديداالأزمه بدأت محليه عربيه متجدده كل فتره قصيره من الزمان[1] . وكان المتوقع إمكان إحتوائها كسابقاتها .. إلا ان الغزو والاصرار عليه وبالصوره التى تم بها قد احدث هزه عميقه اوجبت تحرك كل من سوريا ومصر وذلك من واقع تشكيلهما مع العراق الاقطار الثلاث الفاعله القادره والمؤثره فى المحيط العربى ، فهم الاكبر عددا والاوفر امكانات وقدرات والاعمق خبرات وتجذر فى التاريخ والاكثر تطلعا نحو دور عربى طليعى .

كان من الطبيعى ان تختلف اتجاهاتهما مع هذه الازمه عن بقيه اتجاهات وتفاعلات الاطراف الاخرى اقليميا وعالميا . فطوال التاريخ والزمان الماضى كانت الزعامه ثم الخلافه حكرا عليهم ، مره بغداد واخرى بدمشق وثالثه بالقاهره ، تحت مسميات مختلفه دوله امويه واخرى عباسيه وثالثه فاطميه . او اقدم من ذلك كثيرا دوله فرعونيه او فينيقيه او بابليه. ويتنازعوا فيما بينهم مراكز العلم والثقافه . وحتى اوقات الصفو الوئام بينهم كان عين كل منهم على الاخرين تعد حركاتهما وتحصى سكناتهما تحسبا لاى طارىء .

واتساقا مع هذه الحقيقه اكتسى الدور المصرى و السورى من هذه الازمه بطبيعه خاصه وخصوصية متميزة استوجبت الاستفاضه فى تناول ابعاده فى هذا المبحث حيث نبرز فى الجزء الاول منه تقارب الدور المصرى والسورى اقليميا وعالميا وطبيعه علاقه كلا منهما بالعراق والولايات المتحده قبل الازمه. وفى الجزء الثانى فنتناول فيه مدى توحد اتجاهات الدولتين نحو الغزو ورؤيتهما له وايضا تفاعلاتهما ووسائل تعاملهما معه . اما الجزء الثالث والاخير فنتناول فيه دراسه توجهاتهم الاقليميه بعد الازمه وانعكاساتها سلبا وايجابا عليهما وذلك وفق البيان التالى :

اولا: تقارب الدور الاقليمى لمصر وسوريا وطبيعه علاقاتهما بالعراق والولايات المتحده قبل الازمه :

لعبت كل من مصر وسوريا دورا هاما بالمنطق العربيه على مر العصور،كما امتاز دورهما فى العصر الحديث بالفاعليه والتاثير فى الاحداث ، وقد تميز الدور المصرى - قبل الازمه مباشره- بخصوصيه شديده فى المحيط العربى ، لم تعرفها من قبل . فبعد ان كانت تتمتع بدور قائد فى الخمسينات والستينات من هذا القرن ايام الزعامه الناصريه . اصبحت - وبعد اتفاقيه كامب ديفيد - مضروب حولها سياج العزله من

---

(1) خالد السرجانى - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية - العدد 102 أكتوبر 1990 - ص 14 : 18

جيرانها العرب [1] ، بعد قطع علاقاتها الدبلو ماسيه بمعظم الدول العربية نتيجه الصلح المنفرد مع اسرائيل ، وبإيعاز من اعراق البعث التى كانت تطمع فى لعب دور الزعامه العربيه. وقد ارجع البعض بدايه الصراع مع العراق فى العصر الحديث الى بدء تكوين جامعه الدول العربيه فى عام 1944 ، حيث يلحظ امكانيه ظهور محورين متوازيين ليقو م النظام العربي على احدهما ، محور العراق ومعه بلاد الشام بما عرف باسم الهلال الخصيب ومحور مصر ومعهما بلاد الشام والجزيره العربيه، ونحن نلحظ هذه الظاهره نفسها فى اطار النظام العربى فى فتره حكم جمال عبد الناصر، ولم يكن الخلاف بين جمال عبد الناصر فى مصر وعبد الكريم قاسم فى العراق خلافا ايديولوجيا فقط، وانما هو خلاف برزت فيه كثيرا على لسان الزعيم المصرى ان مصر هى قاعده النضال العربى وطليعته [2] . وقد بنى العراق خطته على اساس ان العالم العربى منذ رحيل جمال عبد الناصر فى 1970 وبعد اربعه اعوام من الهزيمه المصريه العربيه امام اسرائيل فى 1967 ، تعانى فراغا رهيبا على مستوى القياده القوميه العربيه التى كان يمثلها التزاوج بين الثقل الكمى والنوعى لمصر والزعامه الكاريزميه لعبد الناصر . وانه اذا كانت مصر قد ظلت تحتفظ بثقلها الكمى العربى ، الا انها فقدت ثقلها النوعى بعد ابرامها لاتفاقيه كامب ديفيد ومعاهده السلام المنفصله مع اسرائيل وتفاقم ازمتها الاقتصاديه ، وبالتالى فإن العراق بزعامه صدام حسين بات مؤهلا للحلول محل مصر عبد الناصر وخاصه بعد انتصاره التكتيكى على ايران وتحسين علاقاته السياسيه والاقتصاديه بدرجات متفاوته مع الاتحاد السوفيتى واوربا الغربيه [3] .

الا انه - ومع مرور الايام - ومع تبين خطأ ابتعاد المحيط العربى عن مصر حملت الاردن لواء العمل على عوده مصر مره اخرى الى الحظيره العربيه من خلال مؤتمر القمه المنعقد فى نوفمبر 1987 بعمان وذلك فيما عرف بصيغه تنقيه الاجواء العربيه فى خلال سنتين من تاريخ انعقاد هذا المؤتمر [4] . وقد حاولت مصر قبل ذلك وخلال فتره القطيعه ان تعود للصف العربى فكان ان قدمت للعراق المال والسلاح

---

(1) د.حازم الببلاوى - أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار (برنامج عمل) - مرجع سابق - ص 69

(2) طارق البشرى - فى تعقيبه على بحث الآثار السياسة الداخلية فى الوطن العربى أ.د. مصطفى كامل السيد - مقدم إلى ندوة الوطن العربى فى عالم متغير . أزمة الخليج الثانية أ.د. نازلى معوض (محرر) مرجع سابق - ص 70

(3) لطفى الخولى - عاصفة الصحراء والمعادلة السياسية فى الشرق الأوسط - أوراق الشرق الأوسط العدد الثانى - القاهرة - مارس 1990 ص 8

(4) د. أحمد يوسف أحمد - مستقبل النظام العربى (أفكار أولية) فى أزمة الخليج العربى والمستقبل العربى - الصادر عن مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية - مرجع سابق - ص 23

والتكنولوجيا والخبرات العسكريه فى حربه مع ايران كما قدمت له العمال الذين اداروا له عجله الانتاج فى وقت الحرب قبيل اغتيال السادات[1] . الا ان العراق قد قابل هذه اليد الممدوده بالجحود حيث والى ارسال جثث العمال المصريين العاملين لديه ، ولم يخف على الشعب المصرى اوقياداته الاصابع الخفيه وراء موتهم ، كما لم ترسل مستحقاتهم الماليه او حتى مستحقات الاحياء منهم العائدين الى ارض الوطن بعد انتهاء عقودهم للعمل بالعراق او حتى قبل انتهاء مددهم . وقد استغلت العراق فى هذه الفتره كل اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات العربيه فى الهجوم المستمر والدائم على مصر بهدف ابعادها وتهميش دورها كى تتمكن من لعب وظيفاتها فى المحيط العربى والحصول على منصب الزعامه[2] . ثم تقدمت بعد ذلك بصيغه رأت انها تكفل لها احتواء مصر وتحييدها وهى مجلس التعاون العربى[3] . ومحاوله اضفاء صيغه عسكريه على وظيفته بالإضافه الى كونه مجلس تنميه اقتصاديه [4] . كل ذلك- مجتمعين - ادى الى تقليص دور مصر العربى والافريقى بالمنطقه من دور القائد والفاعل الرئيسى الذى يؤثر ويحرك فيما حوله، الى محاوله الاقتناع بدور الشريك او المؤثر فقط ، وقد كان ذلك الاحساس اثناء تفاقم ازمه الخليج العربيه الثانيه مما دفعها الى محاوله لعب دور يدفع بها - علاوه على معطيات اخرى - الى دور الزعامه مره اخرى .

فمنذ اندلاع الازمه ، ادركت مصر ان نجاح العراق فى ادارته للازمه التى فجرها فى منطقه الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قبول مطالبه قبل الغزو او الاحتفاظ بالكويت جزءاً من العراق بعد ضمها او على الاقل بالانسحاب منها مقابل مكاسب واضحه - اى النجاح العراقى- انه ثمه قوه اقليميه بكافه المعايير قد ترسخت فى المنطقه ذات امكانات ماديه وعسكريه ضخمه بكل التداعيات المتصوره لهذا الوضع على مكانه مصر الاقليميه كقطب اقليمى . ومن ثم على علاقاتها بالقوه العظمى والكبرى ، وكذلك على علاقاتها بالقوه الاقليميه الاخرى . حيث ان بروز العراق كقطب اقليمى ذو امكانيات اقتصاديه وعسكريه عاليه يعنى بداهه التضاؤل ولو النسبى للتاثير المصرى فى قضايا المنطقه الرئيسيه عامه وقضايا الخليج خاصه ، حيث توجد لمصر عده مصالح اقتصاديه على الاقل لاشك فى حيويتها . وقد كان

---

(1) د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربي وأزمة الخليج - فى الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - أحمد يوسف (محرر) مركز دراسات البحوث السياسية 1990 - ص 224

(2) لطفى الخولى - عاصفة الصحراء والمعادلة السياسية فى الشرق الأوسط - مرجع سابق - ص 8

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام - ص 263

(4) إبراهيم نافع - الفتنة الكبرى عاصفة الصحراء - ط2 - مركز الأهرام للترجمة والنشر - 1993 ص ص 18 : 19

الرئيس حسنى مبارك واضحا فى هذا الصدد فى تعبيره عن تقديره لهذه المسأله عندما اشار الى ان الهدف العراقى كان يتمثل فى السيطره على بترول المنطقه للسيطره على الوطن العربى بالكامل ليصل فى النهايه الى السيطره على مصر وبكل شىء منها انتزاع الزعامه منها [1] .

ومع ذلك لم تكف مصرعن التطلع الى لعب دور اقليمى كما كان متميزا. وذلك من خلال تدعيم موقفها وسياساتها الاقليميه والدوليه ومحاوله كسب اراضى جديده كانت مغلقه من قبل . وذلك باستغلال القطيعه التى كانت بين العراق وسوريا. وايضا المستجدات التى طرأت بفعل البيروسترويكا بين سوريا والاتحاد السوفيتى ، وذلك بالاقتراب اكثر من سوريا ومحاوله اعاده علاقاتها معها الى الوضع الطبيعى.. والحيلوله دون نيل العراق من سوريا المعضده لايران فى حربها مع العراق التى دامت اكثر من ثمان سنوات[2] .. وقد كان ذلك كنوع من محاوله رد الفعل المصرى لسعى العراق الدائم لتقليم اظافر مصر فى المنطقه العربيه[3] . ومن هذا المنطلق جاء الموقف العراقى السلبى من قضيه عوده الامانه العامه لجامعه الدول العربيه الى مقرها الدائم بالقاهره والذى نوقش فى اجتماع مجلس الجامعه العربيه على مستوى وزراء الخارجيه فى دورته فى 2 مارس 1990 . وفى اللجنه الخماسيه التى كلفها المجلس لوضع الترتيبات لهذه العوده فى شهر يونيو من ذات العام[4] . وقد ساعد على هذا الموقف المتشدد للعراق الطريقه التى انتهت بها حربه مع ايران والتى مكنته من الاحساس بالانتصاروخلعت عليه الشرعيه لحمايته الانظمه الخليجيه من المدالثورى الايرانى [5] . وعظمت تطلعه الى ارث الدور المتشد د لسوريا من القضيه الفليسطينيه فى مواجهه اسرائيل.

ولقد كانت العلاقه طوال النصف الاول من عام 1990 بين العراق ومصر قد شهدت تذبذبا، فتاره يصل التنسيق والتعاون مداه بزيارات على اعلى المستويات ، وتاره اخرى تتوتر العلاقات الى حد وضع احد الاطراف فى حرج سياسى شديد[6] . وقد امكن خلال الزياره التى قام بها الرئيس صدام حسين فى يناير1990 للقاهره

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1991 – مرجع سابق – ص 502

(2) المرجع السابق – ص 257 : 263

(3) أنظر محمد حسنين هيكل – المرجع السابق ص 323 – حيث يورد واقعة هجوم السيد / طارق عزيز وزير الخارجية العراقيى على مصر فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى يوليو 1990 بخصوص ما إدعاه من موقف رئيس الوزراء المصرى الأسبق (مصطفى النحاس) فيما يخص حائط المبكى وموافقته على تسليمه لليهود .

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 263

(5) د. أحمد يوسف أحمد – النظام العربى وأزمة الخليج – مرجع سابق – ص 224

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 482

وقلده فيها الرئيس حسنى مبارك وشاح النيل - اعلى وسام مصرى - ازاله اوجه كثيره للتوتر فى العلاقا ت الثنائيه من جراء ازمه العماله المصريه بالعراق، هذا مع مؤازه العراق وموقفه المهاجم لاسرائيل والمهدد بحرق نصفها اذا اقدمت على مهاجمه العراق. كما قام الرئيس المصرى بزياره العراق فى اول شهر ابريل تدعيما لاواصر الصداقه بين الدولتين ، الا ان العراق عاد فى مايو من نفس العام ونظر الى الزياره التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى سوريا بعين القلق نظرا للخصوصيه بين النظامين [1]. وخاصه وانها تمت عقب مؤتمر القمه العربى الطارىء فى بغداد والذى انصب فى الاساس للهجوم على سوريا ومحاوله عزلها ، وقد فشل هذا الاتجاه نتيجه لوقوف كل من مصر والسعودية فى وجه هذا المخطط والوقوف بجوار سوريا . بل ان الرئيس المصرى حسنى مبارك قام بالزياره مباشره من بغداد الى دمشق لإطلاع القياده السوريه بما دار [2].

اما سوريا فقد كان موقفها فى المنطقه العربيه دائما موقف الفاعل الرئيسى للاحداث لايمكن تجاهله عند وضع الحلول والترتيبات الامنيه فى المنطقه ، لاسيما وان سوريا حاولت منذ منتصف الستينات ابراز نفسها كأحد الفاعلين الاساسيين بجانب دول اساسيه اخرى مثل السعوديه ومصر والجزائر والمغرب ، ولكنها لم تطرح نفسها ابدا كلاعب وحيد. وعندما تعلق الامر بالمشرق العربى وازماته وتفاعلاته تعتبر سوريا لاعبا متميزا قد يكون من المهم للكافه ان يرتب معه الفاعلون البارزون الاخرون [3].

لذا فقد وقفت مع التيار العربى الداعى الى موقف متشدد من الصلح المنفرد مع اسرائيل والتوقيع على اتفاقيه كامب ديفيد. كما قطعت علاقاتها الدبلوماسيه مع مصر لهذا السبب. كما ان الخلافات المذهبيه الشديده والمتجزره مع العراق رغم انتمائهم لحزب واحد وهو حزب البعث وما نتج عنها من مشاحنات تعذرت معها كل السبل التى عملت على احتوائها ، حتى عد اصعب الخلافات العربيه / العربيه على الحل فى فتره المصالحه العربيه التى سبقت الغزو العراقى بثلاثه سنوات [4]. كما ان علاقات سوريا مع دول الخليج شابه الفتور والقطيعه فى اغلب الاحيان ، حيث اتهمتها الدول الخليجيه بمساعده ايران فى حربها مع العراق للدفاع عن البوابه الشرقيه ،

---

(1) المرجع السابق - ص 483

(2) المرجع السابق - ص ص 257 : 263

(3) د. أحمد ثابت - سوريا والأزمة - فرصالمكاسب الإقليمية والدولية - مجلة السياسة الدولية العدد 103 يناير 1991 - ص 57

(4) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى - الجولة الأولى لحرب الخليج الثانية - د. نازلى معوض (محرر) - مرجع سبق ذكره - ص 45

ونتج عن ذلك تعثر مساعدات كانت تصل الى سوريا بمقتضى قرارات قمه بغداد سنه 1979 التى حاولت تعويض غياب مصر عن الصراع العربى الاسرائيلى بزياده المساعدات الى بقيه الدول الواقعه على خط المواجهه. ثم ان التدخل السورى فى لبنان بدأ يضيف لسوريا اعباء اقتصاديه وسياسيه اخرى[1]. وكما أن علاقات سوريا مع الدول الغربيه لم تكن اسعد حالا.. حيث اتهمتها الدول الغربيه وعلى رأسها الولايات المتحده وبريطانيا بتأييد الارهاب الدولى ووصل الامر ببريطانيا الى قطع علاقاتها الرسميه مع سوريا وتوقيع الجماعه الاوربيه لعقوبات اقتصاديه عليها. اما علاقاتها مع الجانب الاخر وهو المعسكر الشيوعى الذى كان السند الاول والاكبر لموقف سوريا الدولى والمؤيد لها فى المحافل والمؤتمرات الدوليه والمتبنى لسياستها بالمنطقه وايضا لوسائل واساليب التنميه الداخليه فقد اعتراها بدورها الفتور الشديد ، نظرا لما الم بالاتحاد السوفيتى من تداعيات نتيجه لسياسات البيروسترويكا والجلاسنوست التى اتبعها الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف وما نتج عنها من تحولات عاصفه باتجاه انهيار النظم الاشتراكيه الماركسيه فى اوربا الشرقيه والزلزال السوفيتى ذاته على نحو ادى الى تقلص كبير فى المسانده السياسيه لسوريا والدعم العسكرى والاقتصادى لها .وكذا انهاء الحرب البارده وتصاعد اجواء التسويات الدوليه مما وضع سوريا امام خيار صعب مفاده ان نزاعها مع اسرائيل لن تتوافر له فرص الخيار العسكرى[2]. وقد لمس ذلك الرئيس حافظ الاسد شخصيا حينما التقى فى موسكو عام 1987 بالرئيس ميخائيل جورباتشوف الذى اوضح له ان الاتحاد السوفيتى يعتبر نفسه خارج لعبه التوازن الاستراتيجى فى المنطقه العربيه، ثم حاول بعد ذلك ان يشرح نظريته فى استبدال توازنات القوى بما اسماه توازنات المصالح[3]. مما جعل سوريا تحاول البحث عن فرصة دوليه او اقليميه تقوم باستغلالها للخروج من هذا المأزق .

وقد تزامن ذلك مع التصعيد الخطير للخلافات بين سوريا والعراق والذى ازداد بسبب فراغ العراق من حربها مع ايران ، ومحاوله تصفيه الحسابات بعقاب سوريا على موقفها من تلك الحرب ونصرتها لايران اثنائها . وقد ركز العراق فى البدايه على الساحه اللبنانيه حيث تعانى سوريا من انكشاف خطير[4]. فقام بتأييد العماد مشيل عون المقاوم للوجود السورى بلبنان ، وذلك بإمداده بالسلاح والاموال[5] . كما قام

(1) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 162

(2) د. أحمد ثابت – مرجع سابق – ص 45

(3) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 30

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 258

(5) إبراهيم نافع – المرجع السابق – ص 255

بمحاوله ادانه السياسه السوريه نحو لبنان لعزلها خلال مؤتمر القمه العربى الطارىء فى الدار البيضاء ، الا ان محاولته فشلت [1]. نظرا لوقوف دول الخليج خلف سوريا. كما قام بإ نشاء تحالف يشمله ومصر والاردن واليمن فيما عرف بمجلس التعاون العربى التى رأت سوريا انه بهدف حصارها هى [2] . وخاصـه مع تواكب ذلك مع الصدام السورى المتكرر والشديد والعنيف مع القياده الشرعيه لمنظمه التحرير الفلسطينيه وقواتها العسكريه فى لبنان والذى تسبب فى انفجاراً متكرراً للغضب العربى الشعبى والرسمى ضد سوريا، وخسرت سوريا لذلك معركتها الدعائيه فى النظام العربى وان أكتفت بعلاقاتها المتميزه مع السعوديه [3]. الا ان هذا الموقف قد لطف من حدته تأييد مصر للدور السورى والوقوف بجانبه ضد اى محاولات عراقيه لعزله والانفراد بالقياده العربيه . وقد تمثل ذلك فى عوده العلاقات المصريه السوريه فى نهايه عام1989. واللقاءات المتكرره بين حافظ الاسد وحسنى مبارك فى طبرق بليبيا فى شهر مارس عام 1990 وسوريا فى مايو من ذات العام . ثم توج هذا الاتجاه فى يوليو من العام نفسه واثناء زياره حافظ الاسد للقاهره لتوقيع اتفاق بين البلدين يؤكد حرصهما على دفع مسيره العمل العربى واجراء التقدم فى العلاقات الثنائية[4] .

وقد اتصفت سوريا فى تلك الفتره بقياده فريده من نوعها تمتاز بالخبره والدهاء الساسيين وهى قياده الرئيس حافظ الاسد، فهو رئيس يعتبر مكيافيللياً بالدرجه الاولى ، والمكيافيلليه تعنى المرونه والفطنه فى الاداء والقدره على استخلاص انتصارات بقدرات محدوده للغايه وبذلك تستخدم تلك الصفه بصوره ايجابيه[5] .

علاقه كل من مصر وسوريا بالولايات المتحده قبل الازمه :

نظرا للمستجدات التى المت بالنظام العالمى وميله الى ان يصبح احادى الاتجاه وسيطره الولايات المتحده الامريكيه على مقدراته . ونظرا للدور الفريد والمتميز الذى لعبته الاخيره فى اداره ازمه الخليج العربيه الثانيه ، ونظرا لما بدا من ان كل من مصر وسوريا تضع العلاقة معها فى مصاف الاولويات الاولى بالرعايه. لذا فإنه يكون من المناسب ان نستعرض طبيعه علاقات كل منهما بها .

فقد تمتعت مصر بعلاقه جيده مع الولايات المتحده الامريكيه تتسم بالتنسيق والتعاون وايضا نراعاه الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه التى تمر بها مصر من قبل الثانيه. فمصر تمثل المرتبه الثانيه من بين الدول التى تتلقى المساعدات من الولايات

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص259

(2) إبراهيم نافع – المرجع السابق – ص 256

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 259

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 484

(5) Drysdale Alas dair & R.A. Hinnebush : Syria & the Middle East Peace Process , New York Council on foreign relations Press 1991. p .212 .

عرض نيفين محمد توفيق – السياسة الدولية – العدد 112 – إبريل 1993 – ص 208

المتحده بعد اسرائيل. وقد كان الهدف الرئيسى للسياسه المصريه فى ذلك الوقت هو استمرار حجم المساعدات الاقتصاديه على ماهو عليه دون انقاص . الا انه فى شهر يناير 1990 ظهر اتجاه الى تخفيض حجم المساعدات الامريكية المقدمه لمصر وايضا تجميد حجم المعونات الماليه التى تقدم لها وذلك بسبب عجزها عن سداد اقساط ديونها[1] . مما تسبب فى ارباك وحيره شديدين فى الدوائر الاقتصاديه المصريه استتبع تحركات وزيارات متبادله ومشاورات مع الولايات المتحده حتى تمكنت مصر فى اوائل يونية من اقناعها بالافراج عن المعونه النقديه واستمرار حجم المعونه السنويه التى تحصل عليها مصر كما هى [2] .

اما فى المجال العسكرى فقد كان اسعد حالا من الاقتصادى حيث استمرت العلاقات بينهما على ماهى عليه من التعاون وتنفيذ الاتفاقيات السابقه مثل ترتيبات الانتاج المصرى للدبابه الامريكيه (MiAi) وصفقات السلاح والطائرات المتفق عليها من قبل . كما شهد شهر فبراير اعطاء منحه لمصر قدرها سبعمائه دبابه من طراز (M60A) من الدبابات التى تحتفظ بها فى اوربا والتى تم الاتفاق على ازالتها، وان مصر لن تتحمل سوى تكاليف شحنها مقابل استغناء مصر عن عدد مماثل من دبابات سوفيتيه قديمه ، وقد بدأت هذه الدبابات فى الوصول الى مصر خلال شهر ابريل . الا ان طلب مصر القديم والحيوى بإعفائها من الديون العسكريه لامريكا منذ عام1983 ظل دون استجابه حتى اندلاع الازمه[3] .

وبالتوازن مع هذا الاتجاه وإ ن لم يكن يساويه فى المقدار كانت علاقه مصر مع الاتحاد السوفيتى السابق فى تحسن مستمر ، ففى يناير 1990 وافق على منح مصر قرضاً ميسراً قيمته 130 مليون دولار لاستكمال مجمع توليد الكهرباء . كما ايد وجهه نظر مصر فى خطوره توطين المهاجرين السوفيت بالاراضى المحتله وضروره اتخاذ اجراء محلى بالإتحاد السوفيتى ودولى عن طريق مجلس الامن . كما توجت هذه العلاقه بزياره الرئيس محمد حسنى مبارك فى منتصف مايو الى الاتحاد السوفيتى والتى تعد الاولى منذ اكثر من 18 عاماً وتم فيها ازاله الشوائب التى تعرقل تقارب وجهات النظر وتأييد الاتحاد السوفيتى لكل مطالب مصر واستنكار توطين المهاجرين السوفيت بالاراضى المحتله وانها يجب الا تتم على حساب الفلسطنيين . وقد تم فى هذه الزياره ايضا توقيع برنامج طويل الاجل حتى عام 2000 ينظم التعاون بين البلدين فى كافه المجالات الصناعيه والاقتصاديه والتجاريه والتكنولوجيه [4].

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 498

(2) المرجع السابق – ص 33

(3) المرجع السابق – ص 498

(4) المرجع السابق – ص 500

اما سوريا فقد كان حظها من العلاقات مع امريكا وبالتالى الجماعه الاوربيه اسوأ من حظ مصر. حيث فرضت امريكا وبريطانيا عزله دوليه على سوريا بحجه وقوفها وراء الكثير من عمليات الارهاب وايوائها لجماعات ارهابيه مثل جماعه ابو نضال وكذلك دورها فى خطف واخفاء عدد من الرهائن الغربيين [1] . فعلاوه على العقوبات الاقتصاديه المذكوره اوعزت الولايات المتحده للجماعه الاوربيه بإحراج سوريا فى لبنان وتأييد الجنرال ميشيل عون عن طريق فرنسا وامداده بالاموال والسلاح وتأييده سياسياً وأدبياً. كما ادرجت الولايات المتحده سوريا فى قائمة الدول التى تشجع الارهاب فى العالم [2] .

لذلك كانت هذه المحددات الدوليه فى علاقات سوريا بالولايات المتحده والجماعه الاوربيه وما تأمله منها هى التى لعبت دورا كبيرا بالتفاعل مع طبيعه علاقاته بالعراق والمنطقه فى تشكيل الدور السورى فى ازمه الخليج العربيه الثانيه. فقد كانت تدرك حجم اوراق اللعبه التى فى يد الاخيره علاوه على ادراكها استحاله تحقيق التوازن العسكرى مع اسرائيل وبالتالى استحاله حل القضيه الفلسطينيه وتحرير الجولان المحتله عسكريا [3] . وقد ادرك الرئيس حافظ الاسد حقيقه الموقف السوفيتى فى هذه الفتره فى احدى زياراته لموسكو والتى تمت فى 4 ابريل1987. كما رأت سوريا ان ازمه الخليج ستؤدى الى اطلاق يدها للعمل فى لبنان من حيث وقف الدعم عن عون نتيجه للحصار العسكرى المفروض على العراق وايضا انشغال العالم وخاصه اوربا الغربيه عن لبنان بما هو اهم واكبر بالنسبه لهم. وايضا لحاجاتهم للتأييد السورى فى هذه الازمه مما يدفعهم لإطلاق يدها للعمل بلبنان ، وتصفيه الجنرال ميشيل عون الذى يدعى انه الأحق برئاسه لبنان والذى وقف عقبه امام جهود المصالحه الوطنيه فيه التى ايدتها كل من سوريا والمملكه العربيه السعوديه [4] .

وقد اشترك الدور السورى والمصرى ايضاً فى خاصيه اخرى ميزتهما عن بقيه الأطراف الاقليميه وهى انعدام التهديد العسكرى المباشر من الازمه وبالتالى استحاله وقوع اضرار ماديه مباشره على الاراضى او الارواح او الممتلكات داخل اراضيهما . أى لا تنطوى على اى تهديد للسلامه الإقليميه او وحده اراضى ايآ منهما [5] . بعكس بقيه الدول العربيه الاقليميه الاخرى فى محيط الاسره كالسعوديه ودول الخليج والاردن .

---

(1) بيير سلينجر وأريك لوران – حرب الخليج والحلقات السرية – ترجمة عادل حمودة دار سفنكس للطباعة والنشر – يوليو 1991 – ص 196 وما بعدها

(2) د. أحمد ثابت – المرجع السابق – ص 58 : 59

(3) المرجع السابق – ص 54

(4) د. مصطفى كامل السيد – الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى – الجولة الأولى لحرب الخليج الثانية – مرجع سابق – ص 46

(5) المرجع السابق – ص 9

الإ انها كانت بالنسبه لمصر ذات آثار خطيره على كل الاهداف الامنيه والوطنيه العليا للدوله المصريه وعلى المصالح الحياتيه اليوميه المباشره والانيه للمجتمع المصرى [1].

ثانيا : اتجاه الدولتين من الازمه وطرق حلها

اتسمت توجهات كلا الدولتين نحو الازمه بالثبات والارتكان الى عده مبادىء واضحه محدده استمرت عليها منذ بدء الازمه وحتى نهايتها. إلا ان الازمه فى حد ذاتها قد مثلت فرصه عظيمه لتحقيق مزيدا من الاهداف والمكاسب التى لن تتحقق مره اخرى . وان كان الموقف المصرى قد تفاعل وإ ستجاب لدوره الاقليمى مع الازمه قبل السورى [2] . فمنذ بدء اندلاع الازمه وقبل تفاقمها عسكريا ، قامت مصر بمجهودات ضخمه لاحتوائها والعمل على حلها. وقد تجلت اكبر صوره فى المساعى الحميده المكوكيه التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك شخصيا بين بغداد والكويت والتى انتهت بما كان يبشر بنجاحها بنزع فتيل الخطر منها ، وقد ظهرت نتائجها الملموسه فى وقف الحملات الاعلاميه بينهما والموافقه على عقد لقاء ثنائى فى جده [3]. وقد كان الدافع المصرى للتحرك فى مواجهه هذه الازمه هو مجابهه التهديد المباشر لمصالحها من الزوايا الاتيه [4] :

الاولى : *ان الازمه فى حاله استمرارها تضع الدبلوماسيه المصريه فى مأزق الاختيار* بين دولتين تربط مصر بهما علاقات حسنه. فالعراق ينتمى الى مجلس التعاون العربى الذى تنتمى اليه مصر بدورها، كما ان لمصر علاقات حسنه مع الكويت.

الثانيه :ان الازمه فى حاله عدم تطويقها تحدث انقسام جديدا فى صف الدول العربيه. وذلك كأن يظهر على السطح محورين عربيين ، احدهما يؤيد وجهه النظر العراقيه والثانى يؤيد الكويت . ومن شأن هذا الانقسام ان يضع الاشكال الجديده للتعاون العربى المتمثل فى مجالس التعاون العربيه فى موضع اختبار لفاعليتها. خاصه وان الدولتين تنتميان الى تجمعات اقليميه مختلفه . وهو ماقد يثير الشكوك حول فاعليه اشكال التعاون العربى الحديثه الولاده، والتى تعد احد ركائز الدبلوماسيه المصريه فى التعامل مع الدول العربيه.

الثالثه: ان لمصر مصالح اقتصاديه مع العراق والكويت متمثله اساساً فى العماله المصريه الموجوده لدى البلدين ، اضافه الى رغبه مصر فى ايجاد مخرج لضائقتها الاقتصاديه من خلال استثمار علاقاتها العربيه ، لذا من المقدر للازمه الناشئه بين

---

(1) د. نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 415

(2) أيمن السيد عبد الوهاب – مصر ومحاولة إحتواء الأزمة – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990 – ص 29

(3) المرجع السابق – ص 31

(4) مجدى على عبيد – المقدمات السياسية للغزو – السياسة الدولية – العدد 102 – مرجع سابق – ص 20

العراق والكويت ان تحدث تداعيات سلبيه على مصالح مصر الاقتصاديه .
الرابعـــه: ان الدبلوماسيه المصريه كانت تولى فى ذلك الوقت اهتماما مكثفا لحل الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء التغيرات الطارئه عليه والتى تنذر بخطر وقوع مواجهه عربيه اسرائيليه ، لذا فمن شأن استمرار الازمه ان يعطى لاسرائيل الفرصه فى استمرار مخططها الإستيطانى بما يؤثر بالسلب على امكانيه حل المشكله الفلسطينيه.

الا ان قيام العراق بأحتلال الكويت بالكامل وبصوره سافره بدت فيها مجريات الامور وتداعى الاحداث انها مخططه من قبل ، وايضا ما سبق ذلك من البيان الصادر من وزاره الخارجيه العراقيه والذى يؤكد ان الرئيس حسنى مبارك اثناء زيارته لبغداد والإلتقاء بالرئيس صدام حسين انما تباحثا فى الامور التى تهم البلدين فقط. ولم يتطرقا الى النزاع العراقى الكويتى ، وحول الاجتماع الذى كان مزمعاً عقده فى جده اشار البيان بأنه سيكون اجتماعا بروتوكوليا[1] . كل هذا اورث شعورا جارفا لدى القياده المصريه بأنها كانت ضحيه مؤامره من العراق يهدف العمل على النيل من المكانه المصريه فى المنطقه والتأثير فى مصداقيتها[2] . الإ ان مصر كانت تدرك ان مصلحتها فى تسويه الازمه سلميا لان الحل العسكرى لن ينزل الضرر بالمقدرات العسكريه العراقيه وحدها. كما ان تدمير القدرات العسكريه العراقيه او اصابتها بضرر بالغ لا يمثل وضعا مواتيا للمصالح المصريه من منظور استراتيجي شامل تدخل فيه اعتبارات القوه الاسرائيليه بالذات فى الحسبان[3] . كما كانت تخشى من ان تؤثر هذه الاحداث على سرعه عوده الجامعه العربيه لمقرها الدائم بالقاهره او حتى التأثير على المساعدات التى تحصل عليها من الدول البتروليه او العماله المصريه بها[4]. كما ان القياده المصريه كانت تدرك ان القوى العظمى وخاصه امريكا لن تسمح بأى حال بإحتلال الكويت، وبالتالى فإن الوضع لن يستمر على ماحدث بل يجب ان تحل ولوعسكريا . وفى هذه الحاله سيكون حجم الدمار شاملا للمكان والزمان. لذلك كان رد الفعل المصرى واضحا وثابتا وسريعا تجاه الازمه وفى التعامل معها[5] .

اما سوريا فقد مثل الغزو العراقى للكويت فرصه عظيمه للخروج من حاله العزله العربيه والاقليميه التى كانت السياسه السوريه تعانى منها منذ سنوات

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 503
(2) أيمن عبد الوهاب – المرجع السابق – ص 30
(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 502
(4) المرجع السابق – ص 502
(5) المرجع السابق – ص 501

الثمانينات[1]. ولتثبت للنظام الاقليمى عقم محاولات ابعادها عن اى ترتيب سياسى لا تكون طرفا فيه[2] . كما نظرت سوريا الى الغزو على انه يضعف من الامكانات العربيه لمواجهه اسرائيل اذ يجىء خصما من حساب القوه العربيه الشامله للعرب جميعهم ، تلك القوه التى كانت تلزم اسرائيل - فى حاله بقاء العراق قويا - بتوزيع قدراتها القتاليه فى اتجاهات مختلفه ، وقد رأت سوريا ان الازمه فرصه جيده لتحسين اوضاعها فى لبنان فسوف ينشغل العالم عنه مؤقتا كما سيتأثر التأييد العراقى للجنرال المنشق عون، كما ان الازمه من شأنها ان توحد الاتجاهات الايرانيه السوريه فى التعامل لإيجاد حل للمشكله اللبنانيه ومنع تقاتل وتنافس حزبى الله وامل وتطبيق اتفاق الطائف ، وستكون أيضا فرصه عظيمه للحصول على الثمن النقدى لموقفها الرافض للغزو من السعوديه ودول الخليج .

والجدير بالذكر فى هذا المجال ان من الأمور الجوهريه التى ساعدت على رد الفعل السريع والثابت والواضح لكل من مصر وسوريا هو طبيعه تفاعلات السلطه ومركز صنع القرار فى كل منهما . فمن الثابت ان قرار كل من مصر وسوريا بإرسال قوات الى المملكه العربيه السعوديه إتخذه رئيسا الدولتان دون تشاور لا مع هيئه مستشاريه ولا مع مكتب سياسى لاى حزب[3] . وايضا لم يحصل اى منهما على موافقة الجهه التشريعيه فى كلا البلدين قبل ارسال القوات العسكريه خارج البلاد رغم اشتراط الدستور فى كلاهما لذلك. مما ادى الى تشكيك البعض فى مدى دستوريه قرار الإرسال العسكرى اصلاً. وذلك رغم ان الأزمه قد احدثت تيارات رأى عام داخليه ملحوظه فى كلاهما ، وكانت فى الغالب - وخاصه فى مصر - علامه صحيه تحسب للنظام وليست عليه .

وبدايه يلاحظ ان ازمه الخليج كانت واحده من الأزمات الدوليه القليله التى استقطبت اهتماما مطلقا من الرأى العام والقوى السياسيه فى الساحه المصريه ، على الرغم من ان منطقه الخليج لم تكن جزءاً من الإهتمامات الإستراتيجيه للأمن المصرى القومى - بالمعنى الضيق - ويعود جزء من هذا الإهتمام الى التأثير المباشر للأزمه على الحياه اليوميه للمواطن المصرى[4]. ولكن لا يمكن إغفال ان جزءاً هاما وغير بسيطا لهذا التفاعل الشعبى مع الأزمه يرجع الى التركيز الإعلامى الرسمى المستمر والمكثف بهدف خلق الحشد الشعبى خلف القرارات والتصرفات القياديه

---

(1) د. أحمد ثابت - المرجع السابق - ص 54

(2) المرجع السابق - ص 55

(3) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى- مرجع سابق - ص 59

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 510

للنظام وتفاعلها مع الأزمه .وقد كان التكثيف والتركيز من وسائل الإعلام الرسمى المصرى حولها بصوره احاطت بالمواطن العادى فى كل سكناته وحركاته واوقاته وايضا فى جميع اماكن تواجده حتى إستطاعت ان تخلق شعوراً عامابأن الأزمه تلك تمس سياده وكرامه بل ولقمه عيش المواطن المصرى العادى البسيط وعلى نتائجها يتوقف وجوده .

إلا انه يلاحظ ان السياسه الرسميه كانت تحظى بأغلبيه واضحه ومتماسكه فى اوساط الرأى العام الى الحد الذى يكفى معه القول بان هذه الأغلبيه كانت كافيه لعدم تعرض الحكومه المصريه لأي تحد يمس الإستقرار السياسى الداخلى من جانب القوى السياسيه المعارضه او الجماهير من جراء السياسه الرسميه المتبعه ازاء الخليج[1] .

وبادىء ذى بدء تجدر التفرقه بين البدايات الأولى للأزمه وبين تداعياتها المتلاحقه ، فبينما لم تكن هناك ثمه خلاف حقيقى معلن بين مختلف القوى السياسيه الفاعله فى مصر سواء الحاكمه منها او المعارضه مع البدايات الأولى لتفجير الأزمه. فالكل تقريبا ـ مع بعض الإستثناءات المحدوده للغايه - ادان الغزو بصوره او باخرى واعلن عدم قبوله من حيث المبدأ ، ومن ثم حرمه ورفض ما ترتب عليه من ضم ، فلم تقر اى من هذه القوى الإستيلاء على اراضى الغير بالقوة المسلحه ومحو كيان دولى موجود والغاء شرعيته. الآ انه مع التداعيات التى استتبعت عمليه الغزو ولا سيما عندما قامت المملكه العربيه السعوديه وبعض دول الخليج بطلب الإستعانه بقوات اجنبيه - عربيه وغيرعربيه - لتأمين اراضيها ازاء احتمالات امتداد العدوان العراقى اليها بدأت الخلافات تدب ، ليس فقط بين مختلف القوى والجماعات او التيارات السياسيه بل وداخل الكثير منها خاصه مع تدفق الحشود العسكريه الأجنبيه الضخمه - بصفه خاصه غير العربيه - الى المنطقه [2] . هنا فقط كانت البدايه الحقيقيه لإنقسام القوى السياسيه الرئيسيه فى مصر وتباين مواقفها تباينا بلغ القمه فى الحده بالنسبه للكثير من القضايا المرتبطه بالأزمه بمختلف مراحلها .

فحينما وقع الغزو العراقى للكويت ادان الموقف الرسمى المصرى هذا الغزو وبررت موقفها بانه لم يكن من الممكن ان ترحب بالعدوان او ان تلتزم الصمت حياله او تتخذ منه موقف الحياد وانه من ثوابت السياسه المصريه مسانده ايه دوله عربيه تتعرض لأى محنه .والحقيقه ان الآزمه التى سببها الغزو العراقى للكويت بصفه عامه والحرب التى دارت بسببها بصفه خاصه وضعت القياده السياسيه المصريه فى

---

(1) أيمن السيد عبد الوهاب - مصر ومحاولة إحتواء الأزمة - مرجع سابق - ص 30

(2) د. جابر سعيد عوض - مواقف القوى السياسية المصرية من حرب الخليج الثانية وما بعدها فى مصطفى علوى (محرر) حرب الخليج والسياسة المصرية - مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة 1992 - ص 48

موقف لا تحسد عليه فكان لزاما عليها ان تأخذ موقفا واضحا ومحددا ولم يكن بإمكانها ان تمسك العصا من الوسط . فقد ادركت قياداتها السياسيه حجم الخطر والتهديد الذى فجره الغزو العراقى للكويت على مصالحها كما ادركت ان حجم المصالح العالميه بالكويت لن يسمح بترك العراق يفلت بما اقدم عليه [1].

والملاحظ ان الرأى العام المصرى لم ينقسم بخصوص هذه القضيه بل كان فى الغالب مؤيداً للموقف المصرى [2]. ولكن عندما بدأت طلائع القوات الأجنبيه تفد للمنطقه بدعوى من الحكومه السعوديه بدأ اختلاف بعض شرائح الرأى العام المصرى عن الموقف الرسمي المؤيد لتواجد هذه القوات . حيث فرقت معظم القوى السياسيه بين واقعه الغزو وقدوم قوات اجنبيه للمنطقه وطالبت بان الحل ينبغى ان يكون عربيا اسلاميا . وقد كان على رأس المنادين بهذا الإتجاه احزاب العمل والتجمع والجماعات الإسلامية[3] . حيث رأت هذه القوى ان توافد القوات الأجنبيه من شانه الإضرار بالمصالح القوميه العربيه مسترجعه ذكريات الماضى .كما رأى التيار الإسلامى ان ازمه الخليج وتلك الحرب التى دارت بسببها هى ازمه وحرب حول المقدسات الإسلاميه. لذلك رفع هذا التيار شعارات مشابهه لتلك التى رفعها النظام العراقى كالحرب المقدسه والجهاد[4] كما رأت التيارات الناصريه ان الأزمه بالاساس مواجهه بين قوى التحرر العربى والإمبرياليه العالميه وعلى رأسها الولايات المتحده والرجعيه العربيه [5].

وان كان قرار ارسال قوات مصريه الى حفر الباطن فى السعوديه قد اثار العديد من الإنتقادات حاولت القياده المصريه الرد عليهامتعلله بان ارسال هذه القوات تم بناء علي طلب الدولتين وفى اطار حقهما فى الدفاع الشرعى عن النفس حتى لا تمتد اليهما العدوان والغزو[6] . كما كان ذلك وفقا لقرارت مؤتمر القمه العربى الطارىء والصادره طبقا لميثاق الجامعه العربيه ومنظمه الأمم المتحده . وايضا فقد كان ارسال القوات المصريه قد تم تنفيذاً لإتفاقيه الدفاع العربى المشترك والتى وقعت عليها مصر فى 13 / 5 / 1950 [7]. كما ان ارسال هذه القوات جاء انطلاقا من

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 501

(2) د. جابر سعيد عوض – المرجع السابق – ص 52

(3) د. أحمد يوسف أحمد – أزمة الخليج والنظام العربى في أزمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل مرجع سابق – ص 35 : 39

(4) د. جابر سعيد عوض – المرجع السابق – ص 54

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1991 – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة – ص 449

(6) حديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى لقائه مع الشيخ زايد بالإمارات – الأهرام 24 / 10 / 91 ص 1

(7) د. عصمت عبد المجيد – جريدة الأهرام – 14 / 1 / 91 – ص 1

حرص مصر على الدفاع عن المبادئ والقيم وإعتبار ان الإعتداء على جزء من أجزاء الوطن العربي هو إعتداء على الكل حتى ولو كان المعتدى دوله عربيه [1]. واعتباراً من ان الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ وان الأمن القومي المصرى بمفهومه الشامل سياسيا واقتصاديا وعسكريا يتأثر بالتهديد الذى فجره الغزو العراقي للكويت فى المنطقه [2].

الا ان موقف المعارضه قد استمر على ما هو عليه فعلى حين يؤيد حزب الوفد موقف الحكومه عارضه حزب العمل والتجمع وجماعه الإخوان المسلمين [3]. بل ان البعض طالب بتحديد دور محدد وواضح لعمل هذه القوات فى حاله فشل حل الأزمه سلميا وإضطرار القوات المتحالفه لشن حرب ضد العراق .وطالب الا يتجاوز دور هذه القوات حد الدفاع عن السعوديه والإمارات فقط[4].

وحينما اندلعت حرب تحرير الكويت فى 17 يناير 1991 ايد الموقف الرسمى المصرى الحرب من اجل تحرير الكويت ، وأيد الرأي العام العالمى السائد القائل بأنه لايمكن وقف القتال الا بإعلان العراق عن نيته رسميا فى الأنسحاب والبدء الفعلى به. كما ان الحكومه المصريه لم تقصر فى السعى مع الأطراف الأخرى لإيجاد حل سلمى للأزمه من خلال العديد من الأساليب المتاحه والممكنه [5]. وقد ايد الموقف الرسمى للحكومه المصريه حزب الوفد فقط فى حين عارضها بقيه الأحزاب وعلى رأسها التجمع والعمل والجماعات الإسلاميه .حيث رأت ان محاولات التسويه السلميه لم تأخذ فرصتها الكافيه والملائمه لتؤتى اثارها وطالبوا بالوقف الفورى للعمليات العسكريه حيث كان من الممكن للحصار الإقتصادى ان يؤتى اثاره[6].

كما حدث خلاف ايضا فى الرآى العام المصرى حينما اثار العراق قضيه الربط بين أزمه الخليج والقضيه الفلسطينيه ، حيث رفض الموقف المصرى الرسمى هذا الربط وإعتبره مجرد مراوغه عراقيه تضر بالقضيه الفلسطينيه وتضيع قضيه الكويت [7]. إلا أن البعض نادى بضرورة الربط من اجل الضغط على امريكا فى مصالحها المتمثله فى الكويت والخليج لتحريك المياه الراكده لأزمه الشرق الأوسط، وحتى تفضح التوجهات الأمريكيه التى تكيل بمكيالين مختلفين فى النزاع ، ويرى

(1) جريدة الدفاع - 1/ 11/ 90 - ص 1

(2) الفريق أول يوسف أبو طالب - وزير الدفاع المصرى - حديث لجريدة اللأهرام - القاهرة 10/ 3/ 91 ص 1

(3) د.جابر سعيد عوض - المرجع السابق - ص 57

(4) محمد سيد أحمد - حتي لا تحيد الحرب عن هدفها - الأهرام 14/ 2/ 91 - ص 8

(5) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى ذكرى الإسراء والمعراج - الأهرام 13/ 3/ 91 - ص 1

(6) د. جابر سعيد عوض - المرجع السابق - ص ص 58 : 60

(7) حديث الرئيس محمد حسنى مبارك - المرجع السابق - ص 1

البعض ان انصار وجهه النظر القائله بضروره الربط لم يروا فى الضغط على الغرب بديلاً للضغط على العراق من اجل انهاء احتلال الكويت وانسحابه من اراضيها بل رفضوا الغزو العراقي وحرموا احتلاله لها بالقوة المسلحه[1]. إلا انه لم تحدث خلاف بين الموقف الرسمى المصرى وبين القوى السياسيه المختلفه فى قضيه تجاوز حدود تحرير الكويت الى تدمير العراق . حيث عبر موقفها الرسمى مع ما يظهره الرأى العام المصرى من تعاطف مع مآساه الشعب العراقى من اجماع على ضروره حصر وسائل الحرب بحيث يتم تجنب خسائر المدنيين وعدم تعرض البنيه الاساسيه للمجتمع والدوله العراقيه لمخاطر جسيمه يدفع فيها الشعب العراقى ضريبه مغالى فيها لجرائم النظام السياسى فيه[2] .

ومن الملفت للانتباه ان الاختلاف فى وجهات النظر بين الحكومه والمعارضه فى المواقف حيال الازمه اثار فرضين اساسيين[3]:

اولهما : العلانيه والوضوح فى ابداء الرأى المعارض للموقف الرسمى من الازمه كتابة وشفاهة فى الاجتماعات العامه والحزبيه وبالندوات العلميه العديده التى عقدت فى القاهره حول ازمه الخليج الثانيه ، وفى اجهزه الاعلام خاصه الصحفيه منها . مما اتاح مناخا عاما يتسم بالصحيه والتحضر والإبتعاد عن المهاترات والاتهامات الجزافيه فى اساليب واتجاهات التعايش حول السياسه المصريه تجاه الازمه.

ثانيهما: هذه القوى المعارضه المذكوره للتحرك المصرى فى ازمه الخليج الثانيه تدرك بعمق الجدليه والتناقض الرئيسى الذى تنطوى عليها تلك الازمه بالنسبه للمصالح الآنيه المباشره للمجتمع المصرى، ومن ثم تخلو مواقف تلك القوى المعارضه من القطع او الحسم او التصور الحركى المحدود او النظره العلميه القابله للتطبيق الواقعى ، لما يجب او ينبغى ان يكون عليه التحرك المصرى ازاء تلك الازمه[4]. ويرى البعض ان نسبه التأثير للسياسه الرسميه فى العناصر النشطه داخل النخبه السياسيه والمثقفه كانت اقل منها داخل اوساط الرأى العام الجماهيرى ويبدو هذا واضحا من متابعه الندوات الفكريه والسياسيه التى نظمت لمناقشه الابعاد المختلفه لازمه الخليج[5].

---

(1) د.حازم عيسى – الآثار السياسية والإقتصادية لأزمة الخليج – المخاطر والفرص فى أزمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل – القاهرة – مطبعة إتحاد المحامين العرب – مرجع سابق – ص 93

(2) د. جابر سعيد عوض – المرجع السابق – ص 66

(3) د.نازلى معوض أحمد – التحرك المصري فى أزمة الخليج الثانية – الثابت والمتغير فى الدور المصرى – مرجع سابق – ص ص 413 : 414

(4) المرجع السابق – ص 414

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 510

تلك كانت متغيرات الرأى العام المصرى فى تعامله مع ازمه الخليج العربية الثانيه وذلك بالطبع يعود الى المناخ الديمقراطى النسبى والسماح بالاحزاب والآراء السياسيه داخل مقار وعلى صفحات هذه الاحزاب مما سمح بظهور آراء واتجاهات مختلفه. اما عن الجانب الاخر - السورى - فإن البناء السياسى الحاكم والمسيطر هو حزب البعث بما يمثله من قبضه حديديه على كل المقدرات الشعبيه والحزبيه والجماهيريه بصوره لا تسمح بظهور رأى عام معارض لرأى النخبه الحاكمه او حتى مجرد تبلوره . لذلك لم تسعفنا الانباء بوجود مثل هذا الرأى المخالف، وإن كان ذلك لا يمنع من تصور تواجده على الساحه السوريه وبصوره خفيه اوحتى فى اعماق النفس البشريه ولم يجد الوسيله او الاسلوب للتعبير ومن ثم الظهور.

موقف مصر وسوريا من مسأله الربط بين احتلال الكويت وبقيه الاحتلالات بالمنطقه:

فى يوم 12 اغسطس 1990 طرح الرئيس العراقى مبادره اعرب فيها عن استعداده بالانسحاب من الكويت بشرط إنهاء العقوبات الاقتصاديه التى إتخذها مجلس الامن ضد العراق والاعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى فى الكويت وحل كل قضايا الاحتلال فى المنطقه بأن يتم انسحاب اسرائيل من الاراضى العربيه المحتله بدون شروط وانسحاب القوات الاسرائيليه والسوريه من لبنان والانسحاب المتبادل بين العراق وايران على ان يبدأ اولا انسحاب القوات التى بدأت احتلال ما تحتله الآن قبل غيرها ، ثم توضع ترتيبات لحاله الكويت بحيث يتم الإتفاق بين السعوديه والعراق فقط على وجود قوات عربيه على الحدود بشرط لا تضم قوات مصريه وان تنسحب القوات الاجنبيه اولا وان يتم كل ذلك تحت اشراف مجلس الامن[1].

وبخصوص الفقره الثانيه من المبادره العراقيه والخاصه بالإعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى فى الكويت ، فقد اعلنت مصر رفضها لهذا الاساس لضم الكويت وعدم الإعتراف به . حيث اعلن الرئيس حسنى مبارك ان الحقوق التاريخيه ليست قاصره على العراق ، وان مصر لها حقوق تاريخيه فى اماكن كثيره ولكنها لم تفكر يوما فى اتباع الاسلوب الغير متحضر وان مبدأ الحقوق التاريخيه سوف يؤدى الى تغيير الخريطه السياسيه بالكامل لو تم إعماله[2].

اما سوريا فلم يصدر عنها تصريحات رسميه تشير الى هذا الاساس الذى ادعى به العراق. وإن كان موافقتها على جميع قرارات الجامعه العربيه ومؤتمر القمه الطارىء بالقاهره وايضا قرارات مجلس الامن تعنى بالقطع عدم موافقتها على الضم

---

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 7

(2) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 16

وبالتالى عدم الإعتراف بالدعاوى والاسانيد العراقيه ومنها بالطبع الحق التاريخى كأساس وحيد من وجهه نظر العراق للضم. وهذا الموقف ينسجم بالطبع مع موقف مصر. وقد صدرت العديد من الكتب التاريخيه والسياسيه التى تحمل وجهه نظر الطرفين ولكن يلاحظ انها جميعا قد بحثت فيما اذا كانت الكويت سابقا ضمن السياده العراقيه من عدمه[1].إلا ان هذا الزعم بالطبع فقد مبرره بعد استقلال الكويت عــــام 1960 واعتراف المجتمع الدولى بإستقلالها ثم اعتراف العراق نفسه بسياده واستقلال الكويت [2].

وقد ارتكزت الفقره الثالثه من المبادره العراقيه على الربط بين حل ازمه الكويت وجميع الاحتمالات بالمنطقه على ان يبدأ انسحاب القوات التى بدأت احتلال ما تحتله الآن قبل غيرها ثم بعد ذلك وضع ترتيبات لحاله الكويت اى الاقدم فالاقل اقدميه حتى الاحدث وهو احتلال العراق للكويت. وان كانت هذه الفقره هى اكثر فقرات المبادره اثاره للغط الا ان احداً فى الساحه العربيه لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل ان هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الرأى العام العربى مع العراق والجانب الاعظم من الحرج الذى استشعره النظام الرسمى المصرى . فقد اتكأ النظام العراقى على موطن الالم الرئيسى فى الوطن العربى وبدا امام الرأى العام ان هناك حلا جذريا وثوريا للمسأله الفلسطينيه يتمثل فى الضغط على المصالح الأمريكيه والعربيه بالكويت والخليج [3].وقد انشغل الفقه السياسى في مناقشات حول وجود ربط بين القضيتين وعدم وجوده وبين فائدة الربط عمليا وقانونيا واخلاقيا وعدم فائدته [4]. وقد جاء رد الفعل الرسمى المصرى من هذه المبادره على لسان د.عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيه المصرى حينما اعلن ان مصر مع انسحاب جميع القوات من الأراضى المحتله ولكن الرئيس صدام حسين لم يكن واضحا بالنسبه للجزء الخاص بالكويت[5].

---

(1) من ذلك د. يواقيم رزق مرتضى – الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام سنة 1990 وأيضاً الكويت حدوداً ووجوداً من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس – إعداد مجموعة باحثين 1990

(2) خالد السرجانى – جذور الأزمة بين العراق والكويت – مرجع سابق – ص 15

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 273

(4) أنظر محمد سيد أحمد – مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء أزمة الخليج والمستقبل العربى – مطبوعات مركز المحامين – مرجع سابق – ص ص 164 : 168 وأيضاً التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص ص 273 : 274

(5) مبارك وضمير الأمة – موقف المفكرين المصريين من أزمة الخليج – الازمة والمواجهة والحل الهيئة العامة للكتاب 1990 – ص 429

كما اعلن الرئيس حسنى مبارك موقف مصر من قضيه الربط حيث رفضه لأنه شعار يختفى وراءه صدام حسين لإحتلال الكويت [1]. كما اعلن فى 22/10/1990 امام القوات المصريه فى حفر الباطن رفضه لمبدأ الربط حيث ان صدام حسين لا يقصد سوى كسب جماهيريه بين العرب لخدمه اغراض احتلال الكويت [2].

وقد إستند موقف مصر على اسانيد ملخصها ان احتلال الكويت مشكله عربيه عربيه بينما يمثل الاحتلال الإسرائيلي للاراضي العربيه مشكله عربيه اسرائيليه وان المساواه بين الاحتلاليين يقوم على تصور خاطىء وان الربط بين القضيتين لن يحل ايهما. وان حقيقه الامر ان الرئيس العراقى احتل الكويت من اجل البترول وليس من اجل فلسطين [3].

إلا انه في الوقت الذى رفضت فيه مصر هذا الربط فإنها عملت مع بقيه الدول الخليجيه وسوريا والدول العربيه المغربيه علي الدفع في هذا الاتجاه حيث حثت علي اعلان التزام ما من جانب الولايات المتحده او مجموعه من الدول الغربيه او مجلس الامن بتحريك القضيه الفلسطينيه وتسويه الصراع العربى الإسرائيلي بعد انتهاء ازمه الخليج واعلان هذا الإلتزام فى وقت مبكر . وقد ترتب على ضغوط الدول العربيه خاصه مصر صدور بيان غير ملزم من مجلس الامن بتاريخ 20/12/1990 بالتوصيه وعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط دون تحديد شكل او تاريخ محدد لهذا الغرض [4] وهو ماحدث بشكل جزئى.

ومعلوم ان الموقف السورى تطابق مع نظيره المصرى من رفضه المبادره العراقيه المذكوره رغم انها تربط بين الجلاء عن الكويت وجلاء اسرائيل عن جميع الاراضى بما فيها مرتفعات الجولان السوريه ، ووصفتها المصادر السوريه بأنها مناوره عراقيه لكسب الوقت وانه لا يوجد داعى للربط بين هذه الازمات والاحتلالات [5]. كما اذاعت وكاله الانباء السوريه الرسميه فى 20/1/1991 ان العروض الكاذبه للنظام العراقى تستهدف تضليل العرب وستر جريمه غزو الكويت تحت دعاوى تحرير فلسطين . ولكن العرب لم تنطلى عليهم هذه الاوهام لان من يرغب فى اعاده حقوق الشعب الفلسطينى لا يقوم بتشريد الشعب العربى ولا يطعن التضامن العربى فى ظهره [6]. كما اعلن الدكتور محمد زهير مشارقه نائب الرئيس السورى فى مقال

---

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 51

(2) مبارك وضمير الأمة - الهيئة العامة للكتاب - مرجع سابق - ص 203

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 509

(4) المرجع السابق - ص 274

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 55

(6) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 9

نشرته صحيفه البعث السورى فى 3/2/1991 ان طاغيه بغداد لو كان معنيا بقضيه فلسطين لما بدد امكانيات عسكريه واقتصاديه وبشريه للعراق وايران فى حرب قذره لم تخدم سوى مصالح اعداء الأمه العربيه ولما غدر بشعب الكويت واستباح حرمات بلد مسلم[1].

ومن الملاحظ ان التحركات المصريه السوريه للعمل على حل الازمه قد سارت وفق توجهات معينه حكمت تصرفاتهما ومثلت اهدافا يبغيا تحقيقها وهى ان الحل يجب ان يكون سلميا، فمنذ اعلان الإتهام العراقى لكل من الكويت والإمارات العربيه وتفاقم الازمه سريعا.اعلنت مصر فى بيان صادر يوم 19/7/1990 ضروره ضبط النفس واعطاء اولويه قصوى لتعزيز التضامن العربى، كما صدر بيان رئاسه الجمهوريه يوم 20 يناير يدعو الى تعزيز التضامن العربى وحل ايه خلافات قائمه بالحوار الاخوى الهادىء بإعتبار ان ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهه التحديات الدوليه التى تهدد الامه العربيه[2]. ويلاحظ ان البيان لم يتضمن شبهه تحيز لأحد طرفى النزاع، بل انه لم يشر الى اطرافه او موضوعه تحديدا[3]. وتبع ذلك اتصالات مصريه باطراف الازمه اذ قام الرئيس حسنى مبارك بجوله فى كل من العراق والكويت والسعوديه وقد حققت هذه الجوله نجاحا ملموسا (وهو ما بدا فى ذلك الوقت) وصفت بأنها لم تكن وساطه بالمعنى الحقيقى بقدر ما كانت بمثابه مساع حميده لإحتواء الازمه وابقائها فى اطار قومى عربى. وعلى هذا الاساس فإن الرئيس حسنى مبارك لم يتدخل فى تفاصيل القضايا المتنازع عليها، ولكنه ركز على مناقشة القضايا الرئيسيه وطرح عده تصورات بهدف تهيئة المناخ المناسب لإحتواء الازمه[4].وقد ركزت وكاله انباء الكويت ان مصر اقترحت خطه من اربعة نقاط لإحتواء الازمه وهى:

1- استبعاد اى تهديد باللجوء الى العمل العسكرى المسلح من جانب أى طرف من الاطراف الاخرى.
2- البدء فى قيام مهمه مكوكيه مصريه من اجل التقريب بين وجهتى نظر البلدين مع الترحيب بأى مساعده ترى اى دوله عربيه اخرى القيام بها.
3- عقد اجتماع مصالحه على مستوى وزراء الخارجيه يعقد فى القاهره بمشاركه محدوده من الدول العربيه ذات الثقل السياسى.
4- وقف كل الحملات الاعلاميه بين البلدين.

---

(1) نورمان شوارتزكوف - شوارتزكوف فى الخليج - ترجمة حسام الدين كساب - مكتبة مدبولى الطبعة الأولى 1993 - ص 9

(2) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 3

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 503

(4) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 30 : 31

ويلاحظ على الإطار العام للتسويه المطروحه من جانب مصر فى الايام الاولى لنشوء الازمه العراقيه الكويتيه حرص مصر على الحياد الإيجابى ما بين طرفيه ومحاوله عدم التورط او اتخاذ موقف محدد لصالح احدهما[3] .

إلا انه بعد فشل هذه المساعى وبعد ان غزت العراق الكويت ظهر توحد كل من مصر وسوريا فى اسلوب تفاعلهما مع الازمه . حيث اعلن كل منهما رفضه للغزو، فقد طالبت مصر فى بيان اصدرته وزاره الخارجيه فى 1990/8/3 بإنسحاب القوات العراقيه فوراً ودون ابطاء من الاراضى الكويتيه والكف عن محاوله تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوه وترك الشئون الداخليه للكويت للشعب الكويتى ليقرره بإرادته الحره وقراره المستقل [2] . وقد كانت سوريا فى نفس الإتجاه حيث انه منذ الايام الأولى للغزو العراقى ادانت الرئاسه والحكومه فى سوريا الغزو استنادا الى رفض استخدام القوه او التهديد بإستخدامها بين الدول العربيه . بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعه العربيه وقرارات القمم العربيه وميثاق الامم المتحده ومبادئ القانون الدولى . كذلك لآثار الغزو السيئه على العمل المشترك والامن القومى العربى، وطالبت بإنسحاب العراق وعوده حكومه الكويت لممارسه مهامه[3] .

وبديهى ان هذا الموقف من كل من مصر وسوريا انما يؤكد التزامهما بمبادئ الشرعيه الدوليه القاضيه برفض استخدام القوى فى العلاقا ت الدوليه (م / 4) وبالاولى العلاقات العربيه وعدم التدخل فى الشئون الداخليه لقطر عربى من جانب قطر عربى آخر . ومن ناحيه اخرى فقد اكد الرئيس مبارك - فى مؤتمر صحفى عالمى عقد بقصر رأس التين بالاسكندريه - ان مصر حريصه على ايجاد حل سلمى لازمه الخليج لتجنب الحروب واراقه الدماء واوضح ان مصر تقوم بجهد دولى فى هذا الإتجاه وانه بعث رسائل الى دول عدم الإنحياز واعضاء المؤتمر الإسلامى ورؤساء الدول الإفريقيه[4] . كما صرح وزير الخارجيه المصرى عشيه زياره الرئيس الامريكى بوش للقاهره فى الثانى والعشرين من نوفمبر 1990 بأن المنطلق الاساسى لمصر هو حل الازمه سلميا حتى فى حاله صدور قرار مجلس الامن الذى يجيز استخدام القوه مؤكدا حرص مصر على تجنيب المنطقه ويلات الحرب[5] . وذلك من اجل واقع حرص مصر على تطبيق روح ومبادئ القانون الدولى ونظام الامم المتحده ومجلس الامن وجامعه الدول العربيه.

(1) د.نازلى معوض أحمد - التحرك المصري فى أزمة الخليج الثانية - الثابت والمتغير فى الدور المصرى - مرجع سابق - ص ص 387 :388

(2) موقف مصر من أزمة الخليج العربى الثانية - مرجع سابق - ص 4

(3) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 57

(4) موقف مصر من أزمة الخليج العربى الثانية - مرجع سابق - ص 57

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 57

وفى جميع الاوقات ابقت القياده المصريه على قناه مفتوحه للإتصال مع العراق وسائر اطراف الازمه على نحو مباشر او غير مباشر لغرض اساسى هو العمل على تبصير القياده العراقيه الدائم وتطور الموقف وايجاد حل للأزمه. كما حاولت القياده المصريه بكل السبل اقناع العراق بقبول الإنسحاب من الأراضى الكويتيه ولو من حيث المبدأ كى يمكن التحرك دبلوماسيا تجاه التسويه.

وقد ذكر الرئيس حسنى مبارك فى خطابه يوم 24 يناير 1991 امام مجلس الشعب والشورى قائمه بهذه الإتصالات[1]. إلا ان المراجع لسيناريو الاحداث منذ الثانى من اغسطس1990يلاحظ ان التحركات المصريه لإحتواء الازمه قد تعدت المألوف والطبيعى والمتوقع لازمه لا تمس المصالح الامنيه والقوميه المباشره لمصر. بل هى مجرد ازمه لها إنعكاسات واثار جوهريه. فقد تعددت التحركات المصريه من النداءات فقط - حيث بلغت 26 نداء حتى 15 يناير 1991 الذى وجهه الرئيس حسنى مبارك الى الرئيس صدام حسين على جميع شبكات الإذاعه والتليفزيون قبل بدء المعركه الكبرى[2]- الى النداءات والوساطه، حيث اعلن الرئيس مبارك استعداده للقيام بأى جهد لتجنيب هذا الصدام بما فى ذلك استقبال الرئيس العراقى صدام حسين فى القاهره، والتوسط بينه وبين الامريكيين ، وكان المحظور الوحيد الذى رفضه الرئيس حسنى مبارك هو ان يقوم بزياره لبغداد فى هذا الإتجاه[3]. ثم الدعوه لعقد مؤتمر عربى طارىء بالقاهره صباح يوم 9 / 8 / 1990.

وكانت القياده المصريه فى تعاملها مع الازمه تقوم بإعطاء تفسيرات مهدئه للمواقف التى قد تنذر بمزيد من التصعيد والسعى الى الحصول على ضمانات بعدم التصعيد الى المستوى العسكرى وهو ما تبين - قبل تفجرالازمه عسكريا- فى الوعد الذى تلقاه الرئيس المصرى من الرئيس العراقى بأن العراق لا ينوى اللجوء الى الحل العسكرى[4] . ويتفرع هذا الجهد المصرى ذو الجوهر التفاوضى والتهادنى الى ثلاث مسارات ، اولها : الخطاب المصرى الرئاسى المباشر عبر اجهزه الإعلام المرئيه والمسموعه والمقروئه الى رئيس العراق، وثانيها: السعى المصرى الرئاسى ايضا لتنسيق التحرك السلمى مع القوى العربيه الاخرى المعنيه بالامر وذات الاثر والوزن فى تطورات الاحداث، وثالثها: الإتصالات المصريه المستمره بمختلف القوى الدوليه غير العربيه والمعنيه مصلحيا بالخليج والعالم العربى[5].

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 509

(2) إبراهيم نافع - المرجع السابق - ص ص 239 : 241

(3) حديث الرئيس محمد حسنى مبارك لجريدة مايو - القاهرة 15 / 11 / 90

(4) د.نازلى معوض أحمد - التحرك المصري فى أزمة الخليج الثانية - مرجع سابق - ص 389

(5) المرجع السابق - ص ص 396 : 397

وقد توافق الموقف السورى مع الموقف المصرى فى تفضيل الحل السلمى للأزمه ، الا ان الموقف والتحركات المصريه اتسمت بالنشاط الاكثر والفاعليه الشديده، وايضا اتسمت بالحركه فى مختلف الإتجاهات وتدرجها من النداءات حتى الوساطه وهو مالم تتمكن القياده السوريه من القيام به نظرا لطبيعه علاقاتها مع العراق. فقد بادرت القياده السوريه الى الاعلان عن ادانتها للغزو وضروره جلاء القوات العراقيه من الكويت وعوده حكوماتها لممارسه مهامها . وقد كانت سوريا اول دوله عربيه تدعو الى عقد قمه طارئه تعقد فى القاهره لتدارك الازمه، حيث اتصل الرئيس حافظ الاسد بالرئيس حسنى مبارك وطلب منه التحرك لعقد قمه عربيه لإ حتواء الموقف[1] .

كما نشط الوفد السورى فى اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجيه العرب فى دورته غير العاديه بالقاهره فى الثانى من اغسطس 1990 فى الدعوه لهذه القمه انطلاقا من الرفض السورى لاى تدخل او محاوله تدخل اجنبى فى الازمه[2] . كما اتفق الموقف السورى مع المصرى فى قبول المبادرات التى صدرت عن الدول العربيه او الاجنبيه التى رأى انها تمكن من حل الازمه سلميا دون مكافأه المعتدى على عدوانه. ومن ذلك ما ذكرته صحيفه الثوره السوريه الرسميه فى1992/2/1 ان البيان الامريكى السوفيتى حول حرب الخليج يشكل مبادره عقلانيه وموضوعيه ودعت العراق الى الإستفاده من هذه الفرصه ، وذكرت الصحيفه فى اول تعليق سورى على البيان الذى صدر عن وزيرى خارجيه الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى ان المبادرات السلميه وخاصه تلك التى جاءت فى صيغه البيان السوفيتى الامريكى المشترك هى كلها مبادرات عقلانيه وموضوعيه تتيح الفرصه وسط دمار الحرب امام التسويه من جديد وبالتالى انقاذ العراق[3] .

كما اتفق الموقف والتحركات السوريه والمصريه فى ضروره ان يكون حل الازمه عربيا وجماعيا، فمنذ اندلاع الازمه وحتى قبل تفاقمها بإحتلال العراق للكويت ، وكانت التحركات المصريه ازائها تتم فى الإطار العربى وذلك من منطلق ان الازمه بين طرفين عربيين احدهما عضو فى مجلس التعاون العربى الذى تنتمى مصر اليه والآخر عضو بمجلس التعاون الخليجى العربى [4] كما ان الازمه فى منطقه لها اهميه وحساسيه خاصه بالعرب والغرب وامريكا على وجه الخصوص[5] . لذلك فقد كانت مصر تعى جيدا ان التراخى فى نزع فتيل هذه الازمه وتركها للتفاقم لن يساعد على

(1) إبراهيم نافع – المرجع السابق – ص 47

(2) د. أحمد ثابت – مرجع سابق – ص 55

(3) أزمة الخليج – المواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 47

(4) أيمن السيد عبد الوهاب – المرجع السابق – ص 29

(5) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص ص 87 : 88

استقلاليه المنطقه لان الغرب وامريكا لن يرضى بذلك ولابد له من التدخل . لذلك فقد اتصفت تصرفات مصر بالسرعه والجديه والفاعليه، بلغت اوجها فى الجولات المكوكيه للرئيس محمد حسنى مبارك حتى امكن - كما بدا منها - ان فتيل الازمه قد نزع [1]. فقد كان التحرك العربى لمصر هواسلوب تحرك وهدفا تحرص عليه وذلك لإدراكها ان هذه الازمه من الازمات التى لن تبقى اقليميا لوقت طويل .

ولكن حينما تأكدت مصر من مراوغات صدام حسين لإ بقاء الوضع على ماهو عليه ، وان العراق ليست فى نيته ان ينسحب مما يخلق وضعا لا يمكن استمراره او السكوت عليه، فكان لابد من صياغه موقف عربى موحد لنفى شبه العجز العربى عن التصرف وايضا للوقوف بجوار كل من الكويت والسعوديه وعدم تركهما كلية لامريكا ، فلن يكون هذا الحل عربيا، لذلك قامت للسعى واصدار قرار الإدانه للغزو [2] . وبديهى انه لو انفض اجتماع وزراء خارجيه الدول العربيه دون الإعلان عن موقف - أياً كان - لكان هناك صوره دوليه عامه عن العرب انهم غير قادرين على التصرف الامر الذى يبعد الازمه كلية عن الحل العربى .

ومن هذا المنطلق ايضا ، وبعد ان تأكد ان العراق لا ينوى الإ نسحاب بل قام بإعلان ضم الكويت ، قامت مصر بالدعوى لعقد اجتماع لمؤتمر قمه عربى طارىء يعقد فى خلال24 ساعه بالقاهره، بهدف العمل على ايجاد حل عربى جماعى للأزمه الراهنه . وبالفعل انعقد المؤتمرفي 10 / 8 / 1990 وقد اصدر قرار بأغلبيه 12 عضوا من عشرين حضروا القمه بإدانه الإحتلال والمطالبه بالإ نسحاب . وقد تعدت قرارات المؤتمر مجرد الإستنكار والشجب الى اتخاذ موقف اكثر ايجابيه فى الفقره الخامسه منه (.... تأييد الاجراءات التى تتخذ ها المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج العربيه الاخرى اعمالاً لحق الدفاع الشرعى وفقا لأحكام الماده الثانيه من معاهده الدفاع العربى المشترك والتضامن الإقتصادى من الجامعه العربيه الماده (51) من ميثاق الامم المتحده ولقرار مجلس الامن رقم 661 بتاريخ 6 / 8 / 1990 على ان يتم وقف هذه الإجراءات فور الإنسحاب الكامل للقوات العراقيه من الكويت وعوده الشرعيه اليها [3] . كما نصت الفقره السادسه منه على الإستجابه لطلب المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج العربيه الاخرى بنقل قوات عربيه لمسانده قواتها المسلحه دفاعا عن اراضيها وسلامتها الإ قليميه ضد اى عدوان خارجي [4] وقد كان الهدف من اصدار هذا القرار

(1) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 30

(2) الكتاب الأبيض - الأردن وأزمة الخليج - أغسطس 1990 - مارس 1991 - المملكة الأردنية الهاشمية عمان 1991 - ص 6

(3) نبيه الأصفهانى (إعداد) وثائق خاصة بالأزمة - السياسة الدولية - العدد 102 - مرجع سابق - ص 187

(4) المرجع السابق - ص 188

امــران ، الاول : هو اعلان عدم شرعيــه احتلال الكويت والمطالبه بسرعه الجلاء وعوده الحكومــه الشرعيــه وعدم الإ عتــراف بآثاره . والـثــانـى :اعطاء الدعم والـتـأيـيـد الدولى لدول الخليج والسعوديه والكويت بإرسال قوات عربيه للمساعده فى الدفاع عنها اذا ما فكر العراق فى الإ عتداء عليهما.

وقد اثيرت الخلافات بين الحكومات العربيه وتعدى الخلاف هذا الى الفقه السياسى وحتى الجمـاهيـر العربيــه حول سلامــه قـرار القمــه العربى الطارىء بتـأييـد قـرار السعوديه ودول الخليج بإستدعاء قوات اجنبيه للمشاركه فى عبء الدفاع عن اقاليمها بناء على سلامه قرار الإ ستدعاء اساسا[1] . ولكن اياً كان فقد كان قرار دول الخليج بإستدعاء القوات الاجنبيه حقيقه ماديه ملموسه ووافع موجود فعلا قبل مؤ تمر القمه الطارىء ، وقد تواجدت هذه القوات بطريقه شرعيــه ، حيث تمت بناء على طلب من الحكومات المعنيه [2] . ولضروره هى وحدها التى تملك حق تقديرها حيث يتعلق الامر بأمنها القومى بمعناه الضيق . فكان اصدار قرار مـخـالـف بالصـوره التى صدرت به فعلا من مؤتمر القمه العربى الطارىء من شأنه ان تقوم السعوديه ودول الخليج الاخرى بقطع كل صله لها بالنظام العربى ، وبل ودفـعـها كليـة بإلابـتـعـاد عن الحل العـربـى[3] . حـيـث يعد ذلك حـرمـانـها من طوق النجـاه الوحـيـد القـادر على حـفظها من الفناء.

وقد كان حجم القوات العربيه وتشكيلها لا تغنى عن القوات العسكريه الاجنبـيــه ، فإنها لا تشكل سوى مسأله رمزيه للتدليل على دور عربى فى حمايه امن الخليج ، وهو ما عبـر عنه الملك فهد بقوله (كنا نود وكنا نرغب فى ان نستعين فقط بقوات عـربيـه تدعم القوات السعوديه فى الحفاظ على امننا الوطنى، لكن ما من قوات عربيـه جاهزه لهذا الامر فلجأنا الى كل العالم) [4] . وقد كان الحل الذى نادت به السيـاسـه المصـريه دائما لموضوع التدخل الاجنبى العسكرى فى منطقه الخليج هو الإنسحاب العراقى من الكويت. وقد صـرح الرئيس مـبـارك بأنه سـوف يكون اول رئيس دوله عـربيـه تدعـو لإنسحاب كل القوات الاجنبيــه فى حاله موافقه الرئيس صدام حسين على الإ نسحاب من الكويت . كمـا ايد الرئيس مـبـارك صيـغـه الإنسـحـاب المتـزامـن ولكن نوه الى عدم قابليتها للتطبيق بسبب اصرار القياده العراقيه على عدم الإ نسحاب من الكويت .

وقد كان قرار القمـه العربيـه الطارىء هو السند القانونى للقياده المصـريه فى تنفيذ سياستها المعلنه تجاه الغزو العراقى بالكويت حيث لم تكتفى بجهود التسويه

---

(1) أنظر : التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص ص 270 : 273

(2) لطفى الخولى – المرجع السابق – ص 8

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – ص 271

(4) أيمن السيد عبد الوهاب – المرجع السابق – ص 29

السلميه وانما ارسلت قوات مسلحه الى كل من السعوديه والإمارات. وقد تم ذلك بالفعل الا ان مهمه هذه القوات قد تجاوزت منطوق قرار القمه العربيه من الدفاع عن السعوديه الى المشاركه فيما بعد فى تحرير الكويت[1] . ويلاحظ ان الرئيس مبارك كان قد اعلن ان القوات المصريه لا شأن لها بدخول العراق ولا حتى كقوات سلام اما دخول الكويت (كقوات سلام) فلا يوجد ما يحول دونه مطلقا[2] . الا ان القوات المصريه اشتركت بعد ذلك من خلال محور شبه منفصل تحت القياده السعوديه وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربيه والمتحالفه المهاجمه فى تحرير الكويت [3] . وذلك حتى لا ينسب الفضل للقوات الاجنبيه غير العربيه فى تحرير الكويت فقط الا انها لم تدخل العراق مطلقا[4] .

وقد صرح الدكتور اسامه الباز فى ردوده على اسئله الصحفيين يوم 9 اكتوبر 1990 بأن مصر ارسلت قواتها الى السعوديه منطلقه من عدم تكريس فكرة ان من يدافع عن الدول العربيه هو دائما× طرف اجنبى ،وان الدول العربيه جميعها هى التى تدافع عن اى اعتداء على دوله عربيه شقيقه وان من يدافع عن العرب هم العرب انفسهم وان القوات المصريه لم تذهب للقتال مع قوات عربيه ولكن للدفاع ولمنع حدوث الحرب بمحاوله نزع فتيل المواجهه قبل ان تنفجر [5] .

ومن واقع حرص مصر على الحل العربى ، فقد وافقت على اقتراح العقيد القذافى قائد الثوره الليبيه بتزامن انسحاب القوات العراقيه من الكويت مع انسحاب القوات الاجنبيه على ان تحل محلها قوات عربيه . وهو نوع من الحرص على عدم خروج الازمه من نطاقها العربى الى النطاق الدولى [6] . ان الغزو العراقى للكويت ابرز زياده التفاعلات الصراعيه داخل العلاقات العربيه - العربيه على نحو يؤكد وصول النظام الإقليمى العربى الى درجه خطيره من العجز والشلل، لذا كانت المحاولات المصريه لإبقاء الازمه فى اطار عربى بدافع من الحرص على تجنيب المنطقه العربيه بأن يصبح ساحه للصراع ، وخاصه بعد انتقال بؤره الصراع الدولى من اوربا لمنطقه الشرق الاوسط كنتيجه لحاله الوفاق الدولى الحاليه [7] .

اما الموقف السورى فقد وافق على ارسال قوات عربيه سوريه للدفاع عن السعوديه

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - ص 508
(2) حديث الرئيس محمد حسنى مبارك لجريدة مايو - 15 / 11 / 90 - ص 1
(3) إبراهيم نافع - المرجع السابق - ص 165
(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - ص 501
(5) موقف مصر من أزمة الخليج - مرجع سابق - ص 59
(6) أيمن السيد عبد الوهاب - المرجع السابق - ص 32
(7) المرجع السابق - ص 32

ضمن اطار العمل العربى وتنفيذا لقرار مؤتمر القمه العربى الطارىء المنعقد بالقاهره . إلا انه اعلن ان هدف هذه القوات دفاعى بحت بقصد ردع العراق عن تهديد اراضى السعوديه وليس المشاركه مع القوات الامريكيه فى ضرب العراق اذا اندلعت الحرب[1]. كما اعلن السيد فاروق الشرع وزير خارجيه سوريا فى مؤتمر صحفى يوم 7/2/1991 ان القوات السوريه متواجده فى السعوديه للدفاع عنها وهى تحت قياده السعوديه وتحت قياده الملك فهد[2] . وبالمثل جاءت تصريحات باقى القاده السياسيين والعسكريين السوريين، وهو ما التزمت به حتى بعد قيام حرب تحرير الكويت بالسعوديه ، ولم تدخل قواتها الى الاراضى الكويتيه للمشاركه فى التحرير عكس ماقامت به مصر[3] . ومن ناحيه اخرى فإن الرئيس مبارك وحافظ الاسد قد اعلن عقب انعقاد القمه المقتصره عليهما فى 15 / 11 / 1990 ان قوات البلدين الموجوده فى الخليج سوف تقوم بحمايه القوات العراقيه فى حاله انسحابها سلميا من الكويت[4].

وقد توافقت التوجهات السوريه مع نظيرتها المصريه من ضروره ان يكون الحل عربيا ، فمنذ الايام الاولى للغزو العراقى ادانت الرئاسه والحكومه السوريه الغزو استنادا الى رفض استخدام القوه او التهديد لإستخدامها بين الدول العربيه ، بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعه العربيه وقرارات القمه العربيه وميثاق الامم المتحده ومبادىء القانون الدولى ، وكذلك لاثار الغزو السلبيه على العمل المشترك والامن القومى العربى[5] . وقد كانت دعوه سوريا لعقد القمه العربيه الطارئه انطلاقا من الرفض السورى لأى تدخل او محاوله تدخل اجنبى فى الازمه، وقد اتضح ذلك من موقف سوريا الداعى الى حل عربى . فقد صرح فاروق الشرع وزير الخارجيه السورى بعد الغزو بما يزيد عن ثلاثه اشهر (17 / 11 / 1990) مؤكدا ان الحل العربى كان متوافرا ابان انعقاد مؤتمر وزراء الخارجيه العرب غير العادى فى 3 اغسطس[6] . كما نقلت وكالات الانباء العالميه انباءاً عن محاولات مصريه سوريه سعوديه من اجل التوصل الى اطار دولى للضمانات التى يجب ان تقدم للعراق اذا ما اقتنع بفكرة الانسحاب . وتقوم هذه الضمانات على انسحاب القوات الأجنبيه المتواجده فى الخليج او تراجعها مؤقتاً بعد تشكيل قوات عربيه تتولى ضمان امن الكويت بعد انسحاب

---

(1) د. أحمد ثابت – مرجع سابق – ص 57
(2) أزمة الخليج – المواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 10
(3) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 88
(4) د. أحمد ثابت – مرجع سابق – ص 58
(5) د. أحمد ثابت – مرجع سابق – ص 55
(6) المرجع السابق – ص 55

القوات العراقيه واحياء المشروع المصرى بنزع اسلحه الدمار الشامل من المنطقه كلها بدون استثناء ، والدخول فى مفاوضات مع العراق لتسويه المطالب الماليه التى أثارها قبيل احتلاله للكويت مع المطالبه بالإنسحاب الشامل (1) .

وقد تضابقت ايضا مواقف كل من مصر وسوريا بخصوص الرد المحتمل من اقدام اسرائيل على الإعتداء على العراق ، فقد صرح الرئيس مبارك فى 8 يناير 1991 بأن مصر لا توافق على تدخل اسرائيل فى حاله نشوب حرب فى المنطقه ، وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مختلفا وعندما اقترب الموقف من الإنفجار اعلن الرئيس مبارك فى 13 يناير من ذات العام ، انه يحق لإسرائيل الرد اذا هاجمها العراق ، واتخذ الموقف السورى مساراً مشابها. فكانت سوريا قد حذرت اسرائيل فى 13 يناير من التدخل فى ازمه الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت اسرائيل . ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا فى 21 يناير ان الرئيس العراقى صدام حسين بشنه هجمات صاروخيه على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل. وهو مايمثل اشاره واضحه الى قبول سوريا لقيام اسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخى عليها (2) .

من هذا المنطلق كانت سوريا من الدول العربيه التى وافقت على قرارات مؤتمر القمه العربى الطارىء بالقاهره وقامت بإرسال قوات للدفاع عن السعوديه ولعدم ترك الساحه العسكريه خلواً من اى وجود عربى (3) . ورغم ان عدد القوات البالغ خمسه عشر الفا لم يكن يكفى لصد العدوان العراقى المحتمل إلا انه كان كافيا من حيث الغرض المرسل من اجله هذه القوات وهو التواجد العربى والعمل على الا يكون الحل اجنبيا محضاً . كما ان الإنتماء القومى العربى وروح الآخوه هى التى دفعت سوريا الى الإعلان عن مواقف حازمه فى مواجهه اسرائيل اذا اقدمت على استغلال الازمه لمهاجمه العراق او الاردن ، حيث اوضح وزير الإعلام السورى فى 19 / 1 / 1991 انه اذا قامت اسرائيل بالهجوم اولا على الاردن او اذا هاجمت اسرائيل العراق اولا فإن سوريا ستقف الى جانب اى بلد عربى يتعرض للعدوان (4) . كما حذر السفير السورى فى الجزائر عبد الجبار بهاء فى حديث لصحيفه جزائريه بتاريخ 5 / 1 / 1991 من انه اذا قامت اسرائيل بعمليات حربيه ضد الاردن ستقف سوريا الى جانب الاردن وقال ان القوات السوريه منتشره علي الحدود مع اسرائيل ومستعده لمواجهه أى مؤامره اسرائيليه ضد الاردن (5) .

---

(1) المرجع السابق – ص 58

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – المرجع السابق – ص 290

(3) بيير سلينجر وأريك لوران – حرب الخليج الملفات السرية – ترجمة عادل حمودة – المرجع السابق – ص 196

(4) أزمة الخليج – المواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 15

(5) المرجع السابق – ص 15

وقد كان الحرص على وحده الصف والتضامن العربيين هو الذى دفع القياده المصريه والسوريه الى النظر بقدر كبير من التحفظ الى الدعوه التي وجهت لعقد قمه عربيه جديده، ويمكن القول بأن مصدر ذلك التحفظ هو ان تؤدى مثل هذه القمه ان عقدت في ظل الإنقسام العربى الى زعزعه الثقه فى قرارات قمه القاهره . وهكذا اعلن الرئيس مبارك صراحه فى8 / 10 / 1990 انه لا يوافق على دعوه جورباتشوف لعقد قمه عربيه ، وتساءل عما سيفعله القاده العرب فيها ، وعما اذا كانوا سيباركون احتلال الكويت . واشار البيان الصحفى الصادر فى15 / 11 / 1990 فى ختام مباحثات الرئيس حسنى مبارك وحافظ الاسد انهما اوليا دعوه الملك الحسن لعقد قمه استثنائيه عنايه خاصه ، وإعتبر ان الموقف العراقى منها يجعل عقدها صعبا ان لم يكن مستحيلا[1] .

ثالثا : إنعكاسات الازمه على كل من مصر وسوريا:

وبالنظر الى طبيعه ازمه الخليج العربيه الثانيه وما نتج عنها من تداعيات وإنعكاسات لا نهائيه وغير محدوده ، فقد كان تأثر مصر وسوريا متنوعا ما بين انعكاسات ايجابيه واخرى سلبيه . كما ان كل منها قد تفرع الى إنعكاسات اقتصاديه او سياسيه او اجتماعيه او عسكريه... لذلك سنتناول بالبحث إنعكاسات الازمه على مصر بشقيها الإيجابى والسلبى ثم على سوريا بذات التقسيم .

(ا) إنعكاسات الازمه على مصر:

اختلفت وتنوعت انعكاسات الازمه على مصر ، فلاول مره تأخذ ازمه عربيه اسيويه موضع التهديد الحال والفورى لمصر بنفس الدرجه والحده التى يستشعرها الضمير الجماعي المصرى تجاه ازمات جنوب وادى النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعى لحياة الإنسان المصرى[2] . وقد كانت آثار الازمه الاقتصاديه علي الاقتصاد المصرى هى اشدها وضوحآ واكثرها قابليه للاحصاء والعد ، وايضا أكثرها قربا وتطورا مع سيناريو الازمه. كما كان لها جانب سلبى وآخر ايجابى . وقد تمثل الجانب السلبى منها فى العديد من المظاهر التى حاول الباحثون اقتفاء آثارها لحصرها [3] . من ذلك عوده العماله المصريه العامله فى كلا من العراق والكويت

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – المرجع السابق – ص 509

(2) د.نازلى معوض أحمد – التحرك المصري فى أزمة الخليج الثانية – الثابت والمتغير فى الدور المصرى – مرجع سابق – ص 415

(3) من ذلك : خالد زغلول – إنعكاسات الغزو على الإقتصاد المصرى – السياسة الدولية – العدد 102 مرجع سابق – ص ص126 : 130 وأيضاً د. إيهاب نديم – أزمة العمالة المصرية العائدة – السياسة الدولية – العدد 103 – مرجع سابق – ص 108 وأيضا إنعكاسات حرب الخليج على علاقات العمالة بين مصر ودول الخليج العربى في د. مصطفى علوى (محرر) – حرب الخليج والسياسة المصرية مرجع سابق – ص ص 155 : 193 .... وآخرون.

وتوقف تحويلاتهم لمصر والتى تقدر بالبلايين وضياع مدخراتهم بهما وكذا تأثر النشاط السياحى القادم الى مصر وتأثر ايرادات قناه السويس ...إلخ ، وقد اصابوا - فى سبيل حصرها - ولكن بالتأكيد لم يتمكنوا من الوصول الى جميع جوانبها . فمنها المباشر وغير المباشر الذى يستحيل حصره. كما انه ايضا كان لها فى الشق الإقتصادى بعض الجوانب الإيجابيه تمثل فى الدعم الإمريكى والاوروبى والوارد من دول الخليج وايضا فى الغاء بعض من ديونها العسكريه لدى امريكا والجماعه الأوربيه [1] .

كما كان لها ايضا إنعكاسات على السياسات والعقائد العسكريه المصريه. نظراً لإشتراك مصر بقوات عسكريه مسلحه فى الدفاع عن السعوديه وتحرير الكويت أيضا [2] . كما تمثلت ايضا فى زياده تسويق السلاح المصرى لدول الخليج [3] . كما وزادت أيضا من قدرات وانواع واعداد السلاح المصرى نظراً لورود أنواع من الاسلحه الجديده من الولايات المتحده بعد تفكك حلف وارسو وزوال التهديد وايضا لتعويض مصر عن موقفها من ازمه الخليج [4].

اما الإنعكاسات السياسيه على السياسه المصريه فقد تميزت بالصعوبه النسبيه بالقياس الى سابقتها الإقتصاديه والعسكريه . يرجع ذلك الى انها لم تكن حاله ومتزامنه مع الازمه. بل ان منها ما سيظهر آثاره فى المستقبل القريب. كما انها كانت محل خلاف بين الباحثين . إلا انه من المتيقن ان ازمه الخليج العربيه الثانيه قد احدثت انقساماً حاداً فى صفوف الدول العربيه ونالت من القدره العربيه العسكريه والإقتصاديه لصالح اسرائيل [5] .مما يؤثر على امكانات العرب فى صدد تسويه صراعهم مع اسرائيل بطريقه سلميه أو عسكريه وهو مايؤدى فى المرحله النهائيه على التأثير فى موقف مصر فى صدد حل القضيه الفلسطينيه . كما ادى ذلك الى تراجع الاهميه النسبيه للقضيه الفلسطينيه فى الدبلوماسيه المصريه مؤقتا [6] .كما ادت الازمه الى تبديد الامال فى ان تقترن عوده الجامعه العربيه الى مصر بجو من الوفاق يسود

---

(1) د. ودودة بدران - أزمة الخليج والإستمرارية والتغيير فى سياسة القوى الغربية تجاه مصر فى د. مصطفى علوى (محرر) - حرب الخليج والسياسة المصرية - مرجع سابق - ص ص 201 : 210
وأيضا التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص ص 516 : 518

(2) أنظر : لواء أ.ح فاروق فهيم - حرب الخليج وإنعكاساتها على السياسة والعقائد العسكرية المصرية المرجع السابق - ص ص 217 : 264

(3) لواء أ.ح إبراهيم العرابى - مستقبل الدفاع العربى المشترك بعد حرب الخليج - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - يوليو - 1991 - ص 16

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 498

(5) د. أحمد عبد الونيس - مرجع سابق - ص 141

(6) المرجع السابق - ص ص 135 : 136

العالم العربى ، يمكن فى ظله معالجه الخلافات العربيه ودفع مشروعات التنميه الاقتصاديه فى كل الدول العربيه وخصوصا مصر[1] . كما انها هددت فى الصميم مناخ التضامن العربى الذى كانت توجد آمال فى انه يحقق إنجازات متتاليه منذ قمه عمان عام1987. ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحه مصريه اساسيه وواضحه . فمن ناحيه كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمه بعلاقا ت طبيعيه - او على الاقل خاليه من التوتر- مع كافه الدول العربيه. وكان استمرار التضامن العربى وتعزيزه مطلوب لعدم اثاره مشكلات جانبيه للسياسه المصريه تقتضى منها الإنحياز الى هذا الطرف او ذاك على نحو يمكن او ينتقص من انجاز عوده العلاقات المصريه العربيه[2] .

إلا ان الانعكاس الحاد والمؤثر والذى يصعب تداركه فى النفسيه العربيه فى القريب العاجل هو الآثار النفسيه السيئه لدى الشعب العراقى ونتيجه لإشتراك القوات المصريه فى الحرب ضده والمساهمه فى تدمير البنيه الأساسيه للعراق جنبا الى جنب مع قوات التحالف الدولى. فقد انتهت الحرب وحررت الكويت إلا ان حجم التدمير والخسائر الفظيعه الحادثه للإقتصاد والبنيه الاساسيه العراقيه هو ما يفوق التصور . ومع اشتراك القوات المصريه فى ذلك ولو بصوره غير مباشره . فإن القول بعودة تضامن الجماهير العراقيه مع المحيط العربى وخاصه مصر امر مشكوك فى امكانيه تحققه. وبالتالي فإن عوده العلاقات الى طبيعتها بين مصر والجانب العربى لتحرير الكويت بالقوى العسكريه كاليمن والاردن والسودان ايضا امر مشكوك فيه على الاقل في المدى المنظور .

إلا ان ازمه الخليج العربيه الثانيه لم تخلو من الإنعكاسات السياسيه الايجابيه على مصر . فعلى الصعيد الداخلى كانت فرصه لتباين وتعارض وجهات النظر، وايضا فرصه للممارسه الديمقراطيه بين الأحزاب والهيئات الشعبيه والسياسيه مما ادى الى تحسن صورة مصر عالميا والعمل على ترسيخ التجربه الديمقراطيه المصريه [3] . اما اقليميا فقد اعطت السياسه التى انتهجتها مصر فى تعاملها مع الازمه فرصه اداء دور ظاهر على ساحه الازمه وخصوصا فى مراحلها الاولى [4] . كما كانت فرصه للعوده لميدان الحركه الاقليميه وكسر حاجز العزله الذى فرض عليها بعد توقيع معاهده كامب

---

(1) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى - الجولة الأولى لحرب الخليج الثانية - د. نازلى معوض أحمد (محرر) - مرجع سابق - ص 46

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص ص 501 : 502

(3) أنظر : د. جابر سعيد عوض - مواقف القوى السياسية المصرية من حرب الخليج الثانية وما بعدها فى مصطفى علوى (محرر) - مرجع سابق - ص ص 43 : 73

(4) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 41

ديفيد. وايضا فرصه الرجوع لدور الدوله القائد فى المحيط العربى . حيث نرى ان القياده المصريه قد تعاملت اعلاميا على النطاق الداخلى الإقليمى وكأن ازمه الخليج العربيه الثانيه هى ازمتها الشخصيه وجلاء القوات العراقيه من الكويت بأى صوره حربا او سلما هو انتصار لها والعكس صحيح . كما ادت الازمه اقليميا الى زياده التعاون المصرى السورى السعودى ، وذلك نتيجه لتوحد التوجهات فى تعاملهم مع الازمه[1] .

وقد أبرزت الازمه تغيير فى بعض الاسس التى قامت عليها السياسه الخارجيه الامريكيه تجاه مصر فى الثمانينيات ، فبعد ان كان السلوك الامريكى تجاه مصر فى تلك الفترة يوضح ان الاهتمام الامريكى بها لا يرتبط بمصر فى حد ذاتها وانما يرتبط بها فى اطار علاقاتها بإسرائيل . فقد تحولت سياسه الولايات المتحده في اعقاب ازمه الخليج تجاه مصر الى صوره اكثر ايجابيه ، حيث اوضحت هذه السياسه ان دعم العلاقات المصريه الامريكيه لا يرتبط بالعلاقات المصريه الاسرائيليه فقط وانما عمدت الى الربط بين الدعم الامريكى لمصر ودورها فى منطقه الشرق الاوسط وما يمكن ان تقدمه من مساعده ودعم للسياسه الامريكيه بالمنطقه[2] .

كما ان ازمه الخليج العربيه الثانيه قد اوضحت استمراريه مواجهه الصداره السياسيه العربيه ، ممثله فى مصر والتى يتعامل ويتفاعل معها فى المقام الاول قوى العالم الخارجى غير العربيه . سعيا الى حل المعضلات السياسيه العربية الصميمه بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الإستراتيجيه والاقتصاديه فى النقاط الساخنه الصراعيه بالمنطقه العربية[3] . حيث شهدت مصر العديد من اللقاءات والزيارات والإتصالات الإقليميه والعالميه للعمل على حل هذه الأزمه. مما اعاد الى مصر دورها البارز فى المحيط الاقليمى والدولى .

(ب) إنعكاسات الازمه على سوريا :

مع التسليم المسبق بأن ازمه الخليج العربيه الثانيه قد ادت الى الإضعاف من الامكانات العربيه الشامله وقواهم القوميه ضد الاخطار الخارجيه ومنه اسرائيل، فإنه من هذا المنطلق تكون قد اثرت بالمنطق ذاته على قدره سوريا السياسيه والعسكريه بالمنظور الكلى في صراعها التاريخى مع اسرائيل. إلا ان الكثيرين – من المنظور المباشر – يجمعون على ان سوريا هى الفائز الواضح من الازمه ، حيث

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – المرجع السابق – ص 285

(2) د. ودودة بدران – أزمة الخليج والإستمرارية والتغيير فى سياسة القوى الغربية تجاه مصر فى د. مصطفى علوى (محرر) – مرجع سابق – ص ص 203 : 205

(3) د.نازلى معوض أحمد – التحرك المصري فى أزمة الخليج الثانية – الثابت والمتغير فى الدور المصرى – مرجع سابق – ص 46

تعددت وتنوعت مكاسبها وايجابياتها عليها ، فقد ادت فى المحصله لتقويه الدور الاقليمى لسوريا[1].

وقد هيأت ازمه الخليج العربيه الثانيه مزيدا من تطور العلاقات بين سوريا وايران، فقد قام الرئيس السورى بزياره لايران فى اواخر سبتمبر من عام 1990. وقد اعتبر المراقبون ان الزياره كانت ناجحه لإنها خرجت بموقف سورى ايرانى مشترك فى مواجهه العقبات الحاليه الحساسه وانها وضعت قواعد العلاقات الإستراتيجيه بين دول المنطقه ، وقد اتفقت القيادتان- السوريه والإيرانيه - على ان الغزو العراقى والتدخل الاجنبى الكثيف اظهر بوضوح غياب اى نظام للأمن الاقليمى وهوماكان كفيلا بردع قيام دوله بإبتلاع اخرى ، ويغنى فى نفس الوقت عن الحاجه لإستدعاء القوات الاجنبيه الغربيه لإعاده التوازن فى المنطقه[2]. كما ان دول الخليج العربى وخاصه السعوديه قد وجدت فى سوريا جسراً هاما لتحسين علاقاتها مع ايران وتخفيف توترها معها [3].

كما استثمرت سوريا الازمه وانشغال العالم بها وايضا أحداث مجزره القدس والمسجد الاقصى . حيث قامت بإنهاء تمرد الجنرال ميشيل عون فى لبنان والإسراع بتطبيق اتفاقيه الطائف والتى وقعت عام 1989 . وادى ذلك الى حصار قوات عون وهروبه الى السفاره الفرنسيه واعتصامه بها [4] . ثم اعادت سوريا نشر قواتها فى شرق بيروت وإحكام قبضتها عليها .

اما على المستوى الدولى فقد مثلت ازمه الخليج العربيه الثانيه فرصه عظيمه للخروج من حاله العزله الدوليه التى كان قد فرضها عليها الغرب وخاصه الولايات المتحده الامريكيه وبريطانيا بحجه وقوف سوريا وراء كثير من عمليات الإرهاب وإيوائها لجماعات ارهابيه . وقد جاءت الإرهاصات الأولى مع تثمين اداره الرئيس الامريكى بوش للموقف السورى من الغزو بوضع سوريا ضمن الدول الأكثر تضرراً من الناحيه الإقتصاديه بسبب الغزو بجانب مصر والاردن وتركيا[5]. ومن ناحيه اخرى فقد قررت الجماعه الإقتصاديه الأوروبيه رفع الحظر الإقتصادى عن سوريا رفعا شبه كامل مما يفسح المجال امام توقيع اتفاق البروتوكول الإقتصادى المزمع بين سوريا والمجموعه والذي كان مجمدا بسبب رفض بريطانيا[6].

---

(1) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 55

(2) المرجع السابق - ص 56

(3) المرجع السابق - ص 57

(4) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى - فى د.نازلى معوض أحمد (محرر) مرجع سابق - ص 135

(5) د. أحمد ثابت - مرجع سابق - ص 58

(6) المرجع السابق - ص 58

كما ادى الدور السورى من ازمه الخليج الى تقارب وجهات النظر السوريه الاوروبيه من ناحيه الدور السورى فى المنطقه وايضا الدور السورى فى لبنان ، مما ادى الى موافقه بريطانيا على اعاده علاقاتها الدبلوماسيه معها . وخاصه وقد تزامن ذلك مع خروج السيده/ مارجريت تاتشر من الحكم[1] . كما ادت الى تحسين ملحوظ فى علاقات سوريا بالولايات المتحده التى توجت بلقاء حافظ الأسد مع الرئيس الامريكى بوش فى 23 / 11 / 1990 فى جنيف لاول مره منذ ثلاثه عشر عاما وبطلب امريكى [2] . وقد وجدت سوريا فى اللقاء فرصه للعمل من اجل رفعها من القائمه الامريكيه للدول التى تشجع الإرهاب فى العالم . وكذا محاوله خلق اطار دولى لتسويه الإحتلال الاسرائيلى للمرتفعات السوريه منذ عا م 1967 . وقد صرح الرئيس الامريكى بوش آبان لقائه مع الرئيس المصرى مبارك وبخصوص لقائه مع الرئيس الاسد (بأن سوريا تشارك بفاعليه فى كل التحركات الخاصه بالخليج واعتقد اننا ناقشنا الكثير من القضايا الخاصه بالعدوان الوحشى على الكويت . لان سوريا احدى الدول الرئيسيه فى المنطقه ومن الاهميه بمكان ان تلعب دورها فى هذا الشأن)[3] .

وقد تقاربت انعكاسات الازمه على كل من مصر وسوريا بعد انتهائها. وذلك فى نقطه جوهريه واساسيه وهى نظرتهما نحو حل الصراع الاساسى فى المنطقه ، وهو ازمه الشرق الاوسط او الازمه الفلسطينيه واحتلال اسرائيل لاراضى من كل من سوريا والاردن ولبنان. حيث اتفقت توجهاتهما لحل هذه الازمه على عقد مؤتمر دولى للسلام . حيث اكد وزير الإعلام السورى فى تصريح لمراسلى عدد من الصحف الغربيه فى 27 / 1 / 1991 ان بلاده تؤيد عقد هذا المؤتمر دولى وايجاد تسويه عادله للنزاع العربى الإسرائيلى على اساس من قرارات الامم المتحده[4] . كما اكد وزير الدفاع السورى العماد مصطفى طلاس فى حديث لصحيفه النجم الاحمر السورى فى 28 / 2 / 1991 انه ينبغى بعد انتهاء الحرب فى الخليج عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط بمشاركه الإتحاد السوفيتى والبلدان الاخرى تحت رعايه الامم المتحده. وانه ينبغى ان يقوم فى المنطقه سلام وطيد وعادل يراعى مصالح كافه الأطراف لأن أى سلام قائم على العنف والقوه هو خداع ووهم كاذب [5].وقد كانت تلك هى توجهات مصر الثابته بعد توقيع اتفاقيه كامب ديفيد مع اسرائيل برعايه الولايات المتحده على الصراع العربى الإسرائيلى .

---

(1) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 17
(2) المرجع السابق - ص 59
(3) المرجع السابق - ص 59
(4) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 18
(5) المرجع السابق - ص 19

كما اتفقت توجهاتهما ايضا بخصوص ترتيبات الأمن بمنطقه الخليج العربى بعد انتهاء الأزمه .حيث صدر اعلان دمشق فى 6 مارس 1991 موقعا عليه من وزير خارجيه دول الخليج الست ومعهم مصر وسوريا مؤكدا ارتباطه القومى فى تناوله لقضايا العمل المشترك والتعاون الأمني مبرزا الأبعاد التى إرتأها للمفهوم الشامل للأمن القومى العربى ، سواء فى بعده السياسى او الإستراتيجى او الإقتصادى او الثقافى [1] إلا ان هذا الإعلان قد اوقف اثره بفعل عوامل خارجيه اقليميه ودوليه مثل لها هذا الإتفاق إهداراً لمكاسبها المحققه من الأزمه .كما ان دول الخليج رأت فيه ضمان غير اكيد لأمنها بالمقارنه بالضمان الأمريكى.

(1) أنظر : طه المجدوب – إعلان دمشق الدلالات والأبعاد – أوراق الشرق الأوسط العدد الثالث – ص ص 18 : 26

المبحث الثالث
السياسه الاردنيه وازمه الخليج
المحددات والسلوك والانعكاسات

اختلفت الاراء حول الموقف الاردنى وطبيعه السياسه التى انتهجتها إزاء ازمه الخليج العربيه الثانيه وما ترتب عليها . وإختلاف الاراء هذا نابع من غرابه موقف الاردن من هذه الازمه، فهى دوله ذات نظام حكم ملكى تقليدى تؤيد تاره الغزو العراقى بالكويت ضد التحالف الدولى [1] . وتاره اخرى على النقيط ترفض العدوان ولا تعترف بضم الكويت [2] . وتاره ثالثه تأخذ بين هذين التيارين سبيلاً وسطاً. ولعل مرجع غرابه هذا الموقف لطبيعه الازمه ذاتها وتطوراتها السريعه المتلاحقه ، فضلا عن التعقيد والتداخل الشديدين الذين امتازت بهما نتيجه للمواقف المختلفه والمتناقضه التى إنبعثت عن الدول العربيه ، ونتيجه ايضا للمتغيرات والمحددات البيئيه الداخليه والاقليميه التى تشكل السياسه الخارجيه الاردنيه.

لذلك فإنه يكون من الملائم لهذا المبحث ان يقسم الى ثلاث جزئيات يتناول الاول منها المحددات الداخليه والإقليميه التى تؤثر فى صنع قرار السياسيه الإردنيه الخارجيه بهدف الوقوف على البيئه التى يتم من خلالها التأثير على كيفيه تشكيل الاردن لسياساته الخارجيه ، اما الثانى فيتناول المسلك الاردنى تجاه الازمه ومامر به من مراحل وما ابتغى تحقيقه من اهداف ، ثم فى الجزء الثالث يتم تناول انعكاسات الازمه على الاردن .

اولا: المحددات الداخليه والإقليميه لصنع السياسه الاردنيه الخارجيه :

إن السياسه الخارجيه لأى دوله عباره عن تفاعل مجموعه من العوامل الجغرافيه والسياسيه والتاريخيه والاقتصاديه، وهذه المجموعه من العوامل هى التى تحكم الأفعال وردودها التى تقوم بها الدوله فى الإطار الدولى من اجل تحقيق اهدافها [3] . كما ان المتغيرات البيئيه او مايسمى احيانا بالمميزات القوميه هى التى تعمل على التأثير على إمكانات الدوله وقدراتها على توظيف وإستخدام المصادر التى تملكها بطرق واساليب مختلفه من اجل الوصول الى الاهداف التى تسعى الدوله اليها . وهى فى نفس الوقت عوامل تؤثر على تقدير القياده وإستخدام المصادر المتاحه [4] .

---

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله – الأردن وأزمة الإختيار الصعب – السياسة الدولية – العدد 102 – مرجع سابق – ص 34

(2) حديث الملك حسين للإذاعة البريطانية فى 7 / 8 / 1990

(3) د. السيد عليوة – إدارة الصراعات الدولية – دراسة فى سياسة التعاون الدولى – مرجع سابق – ص ص 45 : 48

(4) Naurice East - Why Nations Act : The Aretical Perspectives for Comporative Foreign Policy Studies (Berery Hills : Saye Publications , 1978) p. 125.

ولا تخرج الاردن عن هذه القاعده ، حيث ان عواملها الجغرافيه والسياسيه والتاريخيه والاقتصاديه تؤثر تأثيراً كبيراً فى مساق السياسه الخارجيه الأردنيه وفق ماتوضحه السطور التاليه :

١- الطبيعه الجغرافيه للأردن :

جاء على لسان وليم كوانت - مستشار الامن القومى الاسبق - ان الملك حسين يسعى لإيجاد توازن بين مختلف الضغوط التى يتعرض لها ، فليس من السهل على احد ان يشغل هذه المنطقه الجغرافيه المضغوطه "الاردن" بين العراق وسوريا واسرائيل[1]. وبهذه العباره استطاع وليم كوانت ان يلخص الوضعيه المتفرده للأردن. فمن ناحيه موقعها الجغرافى يحدها شمالا سوريا وشرقاً العراق، وكلاهما موفور العدد والإمكانات التى تتفوق كثيرا عن الاردن علاوه على كثره تقلب انظمتها السياسيه الحاكمه ، مما يستتبعه من قلق دائم وخوف اردنيين. وجنوبياً توجد المملكه العربيه السعوديه ذات الإمكانات الاقتصاديه والبتروليه الهائله التى تتمكن بها من التأثير على جيرانها. وقد استحدث فى الغرب كيان غريب عدوانى دائم التطلع لما يملكه جيرانه الاضعف ساعياً لتجسيد حلم اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات.

وقد فرض هذا الموقع المتميز على الاردن ان يعانى اكثر من غيره من القضيه الفلسطينيه منذ إنشاء دوله اسرائيل حتى يومنا هذا . فإليه نزح آلاف اللاجئين الفلسطينيين ، وكل حروب المنطقه طالت اراضيه وسمائه. وقبل الازمه مباشره تسرب تقرير اصدرته مجموعه من الخبراء السياسين والاستراتيجيين فى المخابرات الألمانيه جاء فيه ان اسرائيل تستعد لإقامه الوطن البديل فى الاردن وانها تعد لضربه جديده ضده ، وقال التقرير انه لا سبيل امام اسرائيل للخروج من ازماتها إلا بإقامه الوطن البديل للفلسطينيين فى الاردن وان اسرائيل تخطط لإحداث قلاقل داخليه فى الاردن لتمكنها فى الفتره المقبله من تنفيذ مخططها. وقد علق الملك حسين على التقرير قائلا : ان اسرائيل تشكل تهديداً جدياً فى هذا الوقت بالذات[2]. هذا الموقع بما يحمله من سلبيات وإيجابيات يفرض على صانع القرار توجهاً معيناً فى سياسته الخارجيه ، حيث ان الاردن بسكانها الاقل عدداً وقواتها المسلحه اقل عده مقارنه مع جيرانها العراق وسوريا وإسرائيل اتسم قرارها السياسى الخارجى - فى الغالب - بدرجه فائقه من التريث والحذر والتأنى[3].

واتساقاً مع تلك الحقائق انتهج الاردن سياسه خارجيه امتازت بالإعتدال وبنوع من التوازن على المستوى الاقليمى ورفضت الإرتباط بمعاهدات مع الدول

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 38

(2) المرجع السابق - ص 36

(3) Adeed Dawisha, Jordan in The Middle East, The Art of Survival in The Shipping of An Arab Statmant, Ed., Patrick Seal. London : Quarted Books, 1983. p. 71

الكبرى وابتعدت عن فكره الدخول فى أحلاف عسكريه [1] . وقد تسبب هذا الموقع الجغرافى علاوه على الخلفيات التاريخيه التى فى وجدان الاردن اضافه الى ماتسرب من التقرير الالمانى السابق الإشاره اليه ان شعر صانع السياسه الاردنى بالخوف الشديد الذى ادى الى ان تفردت قراراته بخصوصيه شديده خوفاً من ان يدفع ثمن اخطاء غيره او اطماع الطامعين بإستغلال الفرصه الذهبيه وتنفيذ احلامهم . لذا فقد حاول تهدئه الازمه ومنع تفجرها ولوعلى حساب الشرعيه الدوليه .

٢- التركيبه الديموجرافيه:

نتج عن الموقع الجغرافى وإلتصاقه بإسرائيل وماصاحب ذلك من نزاعات وحروب مستمره ان هاجرت اعداد كثيره من سكان فلسطين المحتله الى الاردن وخاصه إلى الضفه الشرقيه من نهر الاردن . محدثه تغييراً جوهرياً فى التركيبه الديموجرافيه للأردن حيث اصبح عدد الفلسطينين يشكل نسبه كبيره من تركيبته السكانيه . الامر الذى عقد الاوضاع الامنيه الداخليه ، خاصه وان اى احداث سياسيه تمر بها المنطقه تجد صدى مباشر لدى جماهير الشعب الاردنى بشقيه الاردنى والفلسطينى الأصل. ولعل احداث ازمه الخليج الاخيره خير شاهد على ذلك.

ان تأثير هذا العامل كان واضحاً ابان ازمه الخليج فقد ركز الاردن بالمطالبه على ضروره البحث عن حل لجميع المشكلات والقضايا الصراعيه القائمه فى منطقه الشرق الاوسط. وعلى رأسها القضيه الفلسطينيه التى هى اهم الصراعات الاقليميه واكثرها عمقاً وتعقيداً مؤكداً ان الربط بين ازمه الخليج والنزاع العربى الإسرائيلى أمر لا بد منه حتى يتحقق الامن والسلام فى هذه المنطقه التى عانت من جراء هذا الصراع وخاصه الشعب الفلسطينى الذى شرد جزء منه فى شتات كبيره والجزء الاخر الذى مازال يرزخ تحت الإحتلال يعانى من الخوف والألم والحقوق المهدره [2] .

3- الطبيعه الإقتصاديه :

لعب الموقع والطبيعه الجغرافيه الدور الاكبر فى تحديد طبيعه اقتصاديات الاردن ، فهو مجتمع ذو موارد طبيعيه محدوده ، جعلته يعتمد بصفه اساسيه على الخارج فى تلبيه احتياجاته الأساسية والضروريه ولاسيما احتياجات التنميه به . فالدوله الاردنيه منذ نشأتها كانت تعتمد بصفه اساسيه على المساعدات والاعانات التى تقدمها حكومه الإنتداب البريطانى ، ثم مع بدايه الخمسينيات بدأت فى تلقى المعونات الامريكيه التى حلت بالمنطقه بدلا من الامبراطوريه البريطانيه . وحينما بدأت المعونه الامريكيه تتقلص اعتمدت على المعونات والهبات التى تقدم اليها من

(1) د. عبد الفتاح الرشدان – السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج – المحددات والسلوك – المجلة العربية للدراسات الدولية – العدد الثالث والرابع – ربيع/ صيف 1992 – ص 96

(2) د. عبد الفتاح الرشدان – المرجع السابق – ص 97

الدول البتروليه العربيه ، بإعتبارهااحدى دول الطوق او احدى دول الصمود والتصدى . وقد توج ذلك الاعتماد على الخارج بالمساعدات التى قررت سنه 1979 ولمده عشر سنوات بموجب مؤتمر بغداد. وهى مساعدات قصد بها ان تكون سخيه لدول المواجهه ، لأن دول المسانده اخذت فى إعتبارهاوهى تقبل إلتزاماتها ان المعادله تأثرت كثيراً بخروج مصر من الصف العربى[1] ، ومثل هذا الاعتماد على الدول العربيه البتروليه التى تقدم الدعم المالى وتستضيف العماله الاردنيه جعلت صانع القرار يحرص على ابقاء العلاقات مع هذه الدول قائمه على اساس التعاون والتفاهم والثقه المتبادله[2] .

إلا ان السنوات القليله السابقه على ازمه الخليج العربيه الثانيه شهدت معاناه اقتصاديه بدت ملامحها عندما زادت تكاليف المعيشه بنسبه 30٪ . ورغم القروض التى يحصل عليه الاردن لمواجهه عجز الميزانيه ، وعندما انخفضت قيمه الدينار بنسبه 40٪ عام 1989 مفضيآ الى ارتفاع معدل التضخم وإرتفاع قيمه الديون الخارجيه الى 8.4 مليار دولار ، ووصل معدل خدمه الدين الى 900 مليون دولار سنويآ . ومما يضاعف من هذا الخلل ان الحكومه الاردنيه تكرس جزء لا يستهان به من ميزانيته للإنفاق على القوات المسلحه حتى تضمن القدره على مواجهه التحدى الإسرائيلى الذى يهدد حدودها ومرافقه الحيويه . ويمكن إعتبار الاردن من اكثر دول المنطقه إنفاقآ على قواتها المسلحه مقارنه مع حجمها وإمكاناتها الإقتصاديه وذلك بحكم وقوعها على خط المواجهه مع اسرائيل[3] .

وتشير الوقائع الى توثيق العلاقات العراقيه الاردنيه منذ تفجر الحرب مع إيران ، اذ حل ميناء العقبه الاردنى محل ميناء القصيره العراقى . كما ان عقودا طويله الآجل مع العراق تم توقيعها قبل فرض المقاطعه الاخيره . اضافه الى ذلك استوردت العراق فى العام الماضى (السابق على الازمه) سلعآ اردنيه بنحو124 مليون دينار تمثل 23.2 ٪ من مجموع الصادرات السلعيه الاردنيه ، كذلك استوردت الاردن من العراق فى العام الماضى (ايضآ) ما قيمته 212.7 مليون دولار شكل17 ٪ من مجموع الواردات الاردنيه[4] . كل هذا ادى بالطبع الى ارتباط الإقتصاد الأ ردنى بالإقتصاد العراقى خلا ل الاعوام السابقه . وبالتالى حرصت القياده الاردنيه على ابقاء الود قائمآ مما فسر التأييد الاردنى للعراق من خلال المرحله الاستهلاليه للأزمه.

---

(1) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 179

(2) د. عبد الفتاح الرشدان – المرجع السابق – ص 97

(3) Stephen Kaplan, Uinted States and Regime Maintenance in Jordan Public Policy No. 2, (Spring 1975) P. 23

(4) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 37

٤ – طبيعه القياده الأردنيه :

تتمتع القياده الاردنيه بخلفيه لا تتوافر فى سواها وهى النسب للرسول صلى الله عليه وسلم حيث انه من سلاله البيت الهاشمى الذى ينتهى بالرسول(ص) وخلفيه اخرى تاريخيه مجيده مبعثها إنتماء الملك حسين للملك الحسين ابن على قائد الثوره العربيه الكبرى والتى قامت ضد الإحتلال العثمانى عام1916 وسياسه التتريك التى إتبعتها هذه الإمبراطوريه المريضه .

وحينما نشبت الازمه بإحتلال العراق للكويت ، كان قد انقضى اكثر من 38 عاما للملك حسين على رأس دوله ذات طبيعه شديده الديناميكيه فى السياسه الخارجيه . لذلك فقد اتسمت قيادته بالحنكه والدهاء السياسين الشديدين اكسبته ولاء جماهير الشعب الاردنى والفلسطينى بإعتباره شخصيه مؤثره وحكيمه وخبيره قادره على التحرك والتفاعل مع الاحداث ، زد على انه يعد اكبر شخصيه زعاميه فى المنطقه ان لم يكن فى العالم تربطه صلات قويه بكل ملوك ورؤساء الدول الاخرى[1] .

٥ – هويه النظام السياسى :

تنص الفقره الثانيه من الماده السادسه عشر من الدستور الاردنى على ان للأردنيين الحق فى تأليف الجمعيات والاحزاب السياسه على ان تكون غايتها مشروعه ووسائلها سلميه وذات نظام لا يخالف احكام الدستور . وتنص الفقره الثانيه من الماده نفسها على ان ينظم القانون طريقه تأليف الجمعيات والاحزاب ومراقبه مواردها[2] . ورغم ذلك فلم يكن هناك تمثيلا حقيقيا لهذه الاحزاب حتى عام 1978 ، حيث تكون المجلس الوطنى الإستشارى بتعيين ستين شخصيه بارزه ملكيه ، ويمكن القول ان مهام هذا المجلس لم تمارس إلا فيما ندر . وذلك ان العضويه بالتعيين تجعل من الصعب تجميع عشره من اعضاء المجلس للإتفاق على رأى حول مشروع قانون جديد او تعديل قانون[3] . وحقيقه الأمر أن الملك حسين كان يمارس القياده الفعليه خلال اكثر من ثلاثه عقود من الحكم ، وهو ايضا يمارس حقه الدستورى ويعتبر

---

(1) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 334 – حيث ذكر : ولعل الملك حسين وهو السليل الوحيد الباقى على عرش هاشمى كان يحس فى أعماقه بأن شيوخ البدو والذين كانوا يتطلعون إلى أجداده بإعتبارهم أشراف الشيوخ أصبحوا الآن فى وضع من يعطى ويمنح ، وربما أنه لم يكن كثيراً أن يشعر أصحاب البترول – الذين نزل عليهم الغنى دون حساب – بخطر يهدده ويعيدهم إلى الأرض من طبقات السحاب التى حلقوا إليها بغير أجنحه .

(2) يحيى الجمل – أنظمة الحكم فى الوطن العربى – أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية 1984 – ص 363

(3) جمال الشاعر – تجربة الديمقراطية فى الأردن – أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى – المرجع السابق – ص 709

استقرار الحكم فى الاردن ضمانه يجمع عليها الغالبيه الساحقه من المواطنين على المستوى نفسه من الاهميه بالنسبه للملك ، فإن موضوع الامن والاستقرار وتجنب البلاد الفوضى الامنيه يأتى فى المرتبه الجديره به من هذه الناحيه [1] .

وعقب إحتلال اسرائيل للضفه الغربيه لنهر الاردن عام1967 فقد اعلنت الاحكام العرفيه بالبلاد ، الا ان الازمه الاقتصاديه الطاحنه ، ومع ازدياد موجه اتجاه الشعوب الى مقاومه نظم الحكم الديكتاتوريه او الشموليه او ذات التوجهات الماركسيه والذى تمثل بصوره واضحه فى ازدياد موجه الحريه والهروب من النظم الشيوعيه فى الحكم والحادث فى شرق اوربا ، وكان من الطبيعى ان تستشعر القياده الاردنيه هذا التغير فى الإتجاهات وخاصه وقد تجاوب معها بعض قطاعات من الجماهير الاردنيه وخاصه فى الجنوب حيث قامت بمظاهرات تطالب بإصلاح الاحوال المعيشيه ، فقامت القياده الاردنيه بإسقاط حكومه زيد الرفاعى ،الا ان هذه الاحداث قد ادت الى هروب رأس المال من الاردن ... حيث بلغ حجمه فى بعض التقديرات بليون دولار فى بحر اسبوع واحد وإنخفضت قيمه الدينار الاردنى بعد الإضطرابات الى نصف ماكانت عليه قبلها ومع وجود اصابع اتهام تشيرالى تدبير خارجى لهذه المظاهرات [2] . مما اضطر الملك الى اعاده الحياه البرلمانيه بعد اجراء إنتخابات عامه جاءت بمجلس نيابى جديد ذى صلاحيات اوسع وإتجاهات لم تكن ممثله به من قبل ، وقد دارت الوعود الانتخابيه التى رفعها المرشحون حول محورين ، التحرر الكامل للتراب الفلسطينى وتطبيق الشرعيه الاسلاميه .

وقد اوضح الكتاب الابيض الصادر عن حكومه المملكه الاردنيه الهاشميه المحددات الداخليه والبيئيه للتحركات الاردنيه مع ازمه الخليج ، حيث ذكر ان هناك ثلاث عوامل جعلت الاردن لعب دوراً نشطاً فى جميع مراحل ازمه الخليج وهى :

- موقعه الجغرافى.
- علاقاته الإجتماعيه والإقتصاديه والسياسيه الوثيقه مع العراق والكويت والخليج ، ثم احساس الاردن العميق بإنتماءة الى الاسره العربيه بالإضافه الى وحده الهويه الثقافيه ووحده المصير .
- إنشاء مجلس التعاون العربى الذى يجمع الاردن ومصر والعراق واليمن ، والذى ترأسه جلالة الملك حسين سنه 1990، وهى السنه الثانيه لإنشاء المجلس وعليه فقد كان من الطبيعى . ان يلعب الاردن دوراً قيادياً فى محاولته لتلافى الصراع بين بلدين تربطه بهما علاقات مشتركه وثيقه ، وتجنيب شعوب المنطقه ويلات حرب رأى انها وشيكه الوقوع [3] .

---

(1) المرجع السابق – ص 712

(2) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص 175

(3) الكتاب الأبيض – الأردن وأزمة الخليج – مرجع سابق – ص 2

ثانيا : التحرك الاردنى اثناء الازمه :

اتصف الموقف الاردنى من الازمه منذ بدايته بالإستجابه السريعه والتلقائيه لتداعياتها ، اذ شرع العاهل الاردنى بالتحرك والالتقاء بالعديد من الاطراف بهدف الحيلوله دون تأزم الموقف اكثر مما هو عليه ومنع نشوب الحرب المحتمله لتحرير الكويت ومنع التدخل الاجنبى ، وكان واعزها الاهم المحافظه على العرش والتراب الاردنى من اى إنتقاص.

فقد توزع التحرك الاردنى على ثلاث محاور، **الاول** : محاوله التمسك بالخيار الدبلوماسى لحلها ، **الثانى** : ايجاد وتأييد المبادرات السلميه التى حفلت بها الساحه الدوليه كسبيل لحل الازمه، **الثالث** : إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلى للأردن خلال الازمه. وسوف نجد من خلال استعراض هذه الاتجاهات انها جاءت بالضبط إنعكاساً واضحاً ومحدداً للمحددات التى حكمت البيئه الداخليه والاقليميه الاردنيه عشيه الازمه. سوف نجد ايضا انها ترجمه ديناميكيه لهذا الواقع الاستاتيكى الاردنى المجرد. لذلك فإن إلقاء الضوء بشىء من التفصيل على هذه التحركات هو امر تحتمه منهاجيه التحليل .

1) محاوله التمسك بالخيار الدبلوماسى لحل الازمه :

منذ بدء الازمه وقبل ان يلجأ العراق للخيار العسكرى لتسويه ادعاءاته ضد الكويت . وذلك بخطاب وزير الخارجيه العراقى للأمين العام لجامعه الدول العربيه فى 17 نوفمبر 1990، وظهر دور دبلوماسى ملحوظ للقياده الاردنيه بهدف حل هذه الازمه الطارئه ومنع تفاقمها ، وذلك بتبنى دبلوماسيه الوساطه بين الاطراف المتنازعه لتقريب وجهات النظر. وقد اشار الكتاب الابيض السابق الاشاره اليه الى هذاالمسعى فى قوله : لقد حافظ الاردن فى جهوده تلك على موقف محايد بين جميع أطراف النزاع ، وذلك كى نتمكن من القيام بدور الوسيط ، فمثل هذا الموقف ضرورى لأية محاوله ناجحه لحل الإدعاءات المعتاده[1] .كما اعلن العاهل الاردنى فى 23 / 7 / 1990 انه سيستمر فى مساعيه الى جانب قاده الدول العربيه من اجل تسويه الخلاف فى وجهات النظر بين العراق منه جهه والكويت ودوله الامارات من جهه اخرى ، معرباً عن امله فى تسويه الموقف لصالح الاشقاء العرب ، واكد الملك حسين تفاؤله بقرب التوصل الى حل يعيد الامور الى طبيعتها[2] .

وبعد غزو العراق للكويت فى 2 / 8 / 1990 إزدادت المحاولات والمساعى الاردنيه نشاطاً وحركه بهدف محاصره الازمه ومنع تفاقمها والعمل على حلها بالاسلوب الدبلوماسى . فقد حضر الملك حسين ظهر يوم الغزو الى مصر وقابل الرئيس حسنى

(1) الكتاب الأبيض - المرجع السابق - ص ص 3 و2

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 34

مبارك بقصر رأس التين ثم توجه الى بغداد صباح اليوم التالى وقابل الرئيس صدام حسين واتفقا على عقد لقاء قمه مصغر بجده لبحث الازمه العراقيه الكويتيه بشرط - من وجهه نظر الاردن - ان يؤجل مؤتمر وزراء الخارجيه العرب المنعقد بالقاهره اصدار اى قرار بخصوص هذه الازمه [1] . ورغم اصدار القياده المصريه قراراً منفصلا يندد بالعدوان العراقى على الكويت . فقد استمر ت وساطه الملك حسين شخصياً بين اطراف النزاع وبقيه الاطراف العربيه ، بهدف إحتواء الازمه وايجاد حل دبلوماسى لها داخل الإطار العربى [2] . حيث قال الملك حسين فى حديث لمندوب التليفزيون الاردنى انه يعارض اى تدخل اجنبى فى الازمه [3] . كما اكد الملك حسين منذ بدايه الازمه على ان اى حل لها يجب ان يبقى فى الطار العربى بعيداً عن التدخلات الاجنبيه [4] .

ومصداقاً للمساعى الحميده للأردن، قام مضر بدران رئيس وزراء الاردن بزياره دمشق لحث سوريا على دعم الموقف الاردنى . وبالمثل توجه وفد برلمانى اردنى فى 9/8/1990 الى دمشق لمناشده الرئيس حافظ الأسد لنصره العراق والوقوف فى وجهه التدخل الاجنبى المحتمل . كما قيل ان الوفد الاردنى طالب سوريا بإعاده فتح خط انابيب البترول العراقى الذى يمر عبر الاراضى السوريه الذى اغلق قبل عشره سنوات ، وكذلك اجرى الملك حسين إتصالاً مع رؤساء مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن. وقد اسفرت هذه الاتصالات عن الاتفاق على عقد قمه مصغره فى جده وهى القمه التى لم تنعقد وكان السبب فى ذلك من وجهه نظر الاردن هو قرار الجامعه العربيه بإدانه الغزو العراقى .

ولعل هذا الإتجاه الذى بدا من التحركات الاردنيه هو الذى دفعها الى التحفظ ازاء قرار القمه العربيه بإدانه الغزو الذى انعقد بالقاهره فى 10/8/1990 تلبيه لدعوه الرئيس حسنى مبارك، وايضاً عدم الإستجابه للمطلب السعودى بنقل القوات العربيه لمساندتها ضد احتمالات تعرضها لخطر غزو عراقى [5] . خشيه تأليب سخط العراق عليها بالإضافه الى سخط الجماهير الاردنيه الفلسطينيه والتى كانت ترى ان الازمه ما هى الا افتعال غربى للتواجد والسيطره على منطقه الخليج .

وقد لوحظ على موقف الاردن تأرجحه مابين التأييد العلنى للعراق ومحاوله

---

(1) حسن شكرى – الكتاب الأبيض فى محكمة التاريخ – القاهرة – أكتوبر 1990 – ص ص 62 : 64

(2) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص ص 372 : 491

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 35

(4) ريتا حمدان – القلق الإسرائيلى إزاء تنامى القوة العسكرية العراقية – دوره وإنعكاساته على أزمة الخليج الراهنة – مجلة الفكر الإستراتيجى العربى – العدد 35 – يناير 1991 – ص 77

(5) د. أحمد الرشيدى – أزمة الإحتلال العراقى لدولة الكويت فى إطار جامعة الدول العربية – الإنعكاسات الإقليمية والدولية لأزمة الخليج – مرجع سابق – ص 347

عدم الوقوف امام التيار الدولى المعارض لهذه العمليه ، وذلك بقصد الحفاظ على علاقات متوازنه مع العراق والعالم العربى [1] . الا انه مع تطور سيناريو الازمه ظهر الاردن وكأنه المتحدث باسم العراق فى المحافل الدوليه والعربيه ، ولاشك ان هذا جعلها على قائمه الدول العربيه المعاديه للخليج وخاصه وقد تحولت الاردن الى مركز نشاط الحركات والمنظمات الاسلاميه المعاديه للتدخل العسكرى الاجنبى والمناهض لدول الخليج [2] .

ورغم استمرار هذا الإتجاه الا انه يلاحظ نسبيه بعض المواقف الى القياده الاردنيه والمعارضه له ، فقد اعلن الملك حسين فى حديث للإذاعه البريطانيه انه يأسف للغايه لدخول القوات العراقيه للكويت وانه يعارض دائما استخدام القوه . وفى ذات السياق اعلن المضر بدران رئيس وزراء الاردن - فى ذلك الوقت - ان الاردن لن يعترف بهذه الحكومه الكويتيه المؤقته التى اعلن عن تشكيلها بالكويت ، وقال رئيس الوزراء الاردنى ان الإعتراف بهذه الحكومه يتعارض مع الجهود التى تبذلها الدول العربيه لحل الازمه بين الكويت والعراق[3] . وقد كان اكثر حسماً فى رفضه النتائج المترتبه على الغزو عندما اعلن عدم القبول بضم الكويت للعراق [4] .

واستمراراً للمساعى الحميده قام الملك حسين بجوله شملت اولاً الولايات المتحده حيث عقد جلسة مباحثات مع الرئيس الامريكى جورج بوش استهدفت نقل وجهه النظر العراقيه من الازمه ونزع فتيل التوتر بالمنطقه ، الا ان هذه المباحثات باءت بالفشل[5] . ثم اعقب ذلك جوله اقليميه وعالميه قام بها الملك حسين ايضاً شملت كل من ليبيا واليمن وتونس والجزائر وموريتانيا والمغرب واسبانيا وبريطانياوالمانيا وفرنسا وايطاليا .وقد بدأت الجوله فى 25 / 8 / 1990 واستمرت حتى 2 / 9 / 1990 . أجرى خلالها الملك حسين مباحثات مكثفه مع قاده وزعماء هذه الدول تركزت حول عده نقاط اهمها : شرح وتبرير الموقف الأردنى المؤيد للعراق فى محاوله من العاهل الاردنى لتخفيف الضغط الدولى الذى تتعرض له بلاده بسبب هذا الموقف، وبذل المساعى السياسيه لفتح الباب امام مشروعات التسويه الدبلوماسيه لإحتواء الازمه وإبعاد شبح المواجهه العسكريه، كذلك محاوله تشكيل جبهه دوليه ضد التدخل

---

(1) رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى - فى نازلى معوض (محرر) - الوطن العربى فى عالم متغير - مرجع سابق - ص 139

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 مرجع سابق ص ص 282 : 283

(3) د. أحمد الرشيدى - المرجع السابق - ص 347

(4) د. وحيد عبد المجيد - مستقبل النظام الإقليمى بعد الغزو - السياسة الدولية - العدد 102 - مرجع سابق - ص 62

(5) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص ص 445 : 457

الأجنبى فى المنطقه ، وعلى الرغم من مساعى الملك حسين الا ان مسار الاحداث قد تحول فى اتجاه معاكس حيث اصدر مجلس الامن فى 25 / 8 / 1990 قراره رقم 665 والذى تضمن الموافقه على استخدام (الاجراءات المناسبه لكل ظرف) وهو ما فسر بأنه تخويل لإستخدام القوه اذا لزم الامر لتنفيذ العقوبات الدوليه المفروضه علي العراق لحمله على الإنسحاب من الكويت(1) .

وعلى الرغم من هذا الإتجاه الا ان القياده الاردنيه قد امتنعت عن الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعه العربيه يوم 30 / 31 اغسطس 1990 بالقاهره والذى عقد في اطار العمل على حل الازمه العراقيه الكويتيه والذى انتهى الى قرارات تعد تأكيداً علي القرارات السابقه والتى اصدرتها الجامعه بشأن الازمه (2).كما ان الاردن قام ايضا بمخالفه الشرعيه الدوليه والمتمثله فى عدم الاعتراف بضم العراق للكويت . حيث قام بإغلاق سفارته بالكويت بعد اجتماع عقده الملك حسين فى عمان فى مقر القياده العامه للقوات المسلحه مع القاده العسكريين فى 21 / 8 / 1990 (3) . كما قام من ناحيه اخرى بالسماح للعراق بالاستمرار فى استخدام ميناء العقبه الواقع على ساحل البحر الاحمر لخط الحصار الدولى المفروض عليها قبل ان يعلن الاردن رسمياً التزامه بتطبيق قرارات مجلس الامن بعد ثلاثين يوماً وهى المده التى حددها القرار رقم 661 الصادر من مجلس الامن فى اطار تصديه للأزمه . كما قام بإلغاء جميع الرسوم المفروضه على وسائل النقل والبضائع المنقوله عبر الاردن للعراق إعتباراً من بدايه شهر سبتمبر ، وذكر ان إلغاء هذه الرسوم والتى كانت تبلغ خمسمائه دينار أردنى سيعمل على تسهيل حركه المواطنيين وتخفيض تكاليف البضائع المنقوله بين البلدين . وبررت الاردن موقفها بأنها ستواجه صعوبات اقتصاديه هائله فى حاله تطبيقها العقوبات التى فرضها مجلس الامن ضد العراق(4) .

وقد ارجع بعض المختصين الدوافع الاردنيه لهذه المواقف الرسميه تجاه ازمه الخليج الى الخوف من عده هواجس وهى (5):

أ) هاجس عوده التدخل الاجنبى المباشر فى الشئون العربيه ، فى وقت اصبح العالم عالماً بقطب واحد لاتوازنه اى قوه عظمى اخرى .

---

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 38

(2) د. أحمد الرشيدى – أزمة الإحتلال العراقى لدولة الكويت فى إطار جامعة الدول العربية – مرجع سابق – ص 352

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص ص 37 : 38

(4) المرجع السابق – ص ص 37 : 38

(5) ليلى شرف – موقف الأردن من أحداث الخليج – الموقف الرسمى والشعبى وموقف المثقفين – مجلة المستقبل العربى – العدد 148 – 6 / 1991 – ص ص 97 : 98

ب) هاجس تاريخ العلاقات العربيه مع الغرب وما حملته من سلبيات وبذور المعضلات السياسيه والقوميه التى نجد انفسنا ضحيتها اليوم سواء فى ذلك معضله فلسطين او معضله التعامل العربى او الوحده العربيه او التنميه العربيه المترابطه المتكامله .

ج) هاجس الوعى العام لمدى الدمار الذى ستلحقه ، وقد لحقته فعلا حرب يتجمع فيها قوى العالم العسكريه العظمى ضد بلد عربى وعلى ارض عربيه . وتصبح الساحه العربيه كلها مسرحا الخراب المنظور وغير المنظور ، وقد حمل هذا الهاجس كثيراً من الجوانب التى اقلقت القياده الاردنيه كان من اهمها الدمار الكامل للبنيه التحتيه لبلدين عربيين العراق والكويت .

د) هاجس الخوف من فقدان السيطره على اهم مواردنا الطبيعيه ، وهى قضيه ليست محصوره بالبلدان الغنيه بهذه الموارد وحده ولكن ستنعكس سلباً على استقرار الاراده والقرار السياسى العربى الجماعى .

ه)هاجس تدمير القوى العسكريه العراقيه تدميراً كاملاً يخلق فراغاً فى المنطقه العربيه كلها ، ويعرض الامن القومي للخطر فى اكثر من موقع .

و) هاجس الدمار البيئى الذى ستحدثه حرباً بهذا الحجم .

ولكن من إستقراء هذه الهواجس الأردنيه الرسميه التى حاول الإعلام الاردنى بها تفسير المواقف الرسميه من ازمه الخليج العربى تبين لنا ان بها كثيراً من المغالطات . فالكثير منها لم يكن قد تاكد بعد وقت تأزم الموقف ، وبالتالى لا يجوز التعويل عليه لتفسير قرارات صدرت من الحكومه الاردنيه قبل ظهور هذه الاخطار مثل ذلك ان الأردن كان متأكداً من صلابه الموقف العسكرى العراقى وقوته وعدم مقدره التحالف الدولى على إلحاق هزيمه به تدمر القوى العسكريه العراقيه تدميراً كاملاً ، حيث صرح الجنرال (ابو نوار) رئيس الاركان الاردنى بأن الحرب لن تكون حرباً خاطفه وفق رغبه الولايات المتحده ، غير انها ستدوم شهوراً عديده كما وعد الرئيس صدام حسين ، واضاف بإن صدام حسين قد وفى بكل وعوده حى الآن فقد قام بإستيعاب الضربه الأولى ...[1] . وبالتالى لم يكن متوقعاً ان يحدث تدميراً شاملاً كاملاً للبنيه التحتيه لكلا من الكويت والعراق ، كما ان الدمار البيئى الذى استحدثته حرب الخليج لم يكن وارداً بهذا الحجم الذى حدث حتى تعلل به القياده الاردنيه وتنحاز للعراق فى عدوانه على الكويت وتطلب حلاً سلمياً يحقق للعراق بعضاً من ادعاءاته. كما ان موقف الاردن ومن شايعوه فى تأييد العراق والمعارض للشرعيه الدوليه هو الذى ادى الى إنقسام وتفسخ الصف العربى تفسخاً عميقاً بشكل

---

(1) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 43

يفقد النظام العربي دوره الفاعل في حل مشكلاته .

وجدير بالذكر ان هذا الموقف الرسمي وما ادى اليه من تحركات على الساحه الاقليميه والدوليه بمناسبه ازمه الخليج قد صادف تأييداً شعبياً وآخر من المثقفين الاردنيين ، حيث تراجعت في الذهن العربي قضيه احتلال العراق للكويت ليحل محلها الصراع من القوى الاجنبيه ، وذلك بفعل التداعيات السريعه لهذه الازمه . كما ادت ايضاً الي تصور الجماهير الاردنيه ان هذه الازمه ما هي الا فخ غربي وقع فيه كل من الكويت والعراق من اجل خلق جوموات للدخول الى الخليج والسيطره على مقدراته . لذلك فقد صور العراق بوصفه ممثل القوى العربيه التي تتصدى للغرب والتي يريد الاخير تحطيمها لأنها تشكل تحولاً في التطور العربي ومستقبله . وقد زاد هذا التوجه اشتعالاً عندما بدء العراق يطرح شعارات اخرى توقد الوعى العربي واحلامه القوميه [1] .

وقد كان الإعلام الاردني اكثر صراحه ووضوحاً في التعبير عن الموقف الاردني الرسمي من هذه الازمه . حيث اكدت الصحف الأردنية التي صدرت في ثاني يوم للغزو في 1990/8/3 - رغم الموقف العراقي المتمثل في قيامه بدخول الاراضي الكويتيه - فسره بأن ما قام به العراق كان يهدف الحفاظ على ثروه البترول للعرب من اجل ان ترفع الامه قدراتها الاقتصاديه . وجاء في صحيفه الرأى الاردنيه ان هناك حاجه فعليه لتصحيح مسار الوطن العربي [2] .

كما شنت الصحافه الاردنيه هجوما واسعاً على الولايات المتحده متهمه واشطن بتحويل النزاع من صراع بين العراق والكويت الى نزاع بين العراق والولايات المتحده. وقالت احدى الصحف الاردنيه إن دخول العراق للكويت هو حدث مماثل لقيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناه السويس [3] . ويلاحظ ان ديلوماسيه الملك حسين خلال هذه الفتره من وجهه نظره الشخصيه انها استندت الى موقف متعقل بما يضمن له مرونه التحرك بين اطراف الازمه على عكس القوى العربيه الاخرى التي اتخذت موقف معارض للعراق ، وتعددت تعبيرات العاهل الاردني بأن سياسته اتسمت بالواقعيه والاتزان [4] .

2) ايجاد وتأييد للمبادرات السلميه التي حفلت بها الساحه الدوليه لحل الازمه:

كانت وجهه نظر الاردن من هذه الازمه ان هناك خللاً كبيراً في توزيع الثروه العربيه وان دخول العراق للكويت هو عمل يأتي في اطار تصحيح هذا الخلل، ومن ثم

---

(1) ليلى شرف - المرجع السابق - ص ص 99 : 100

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

(3) جريدة الرأى - العدد الصادر في 1990/8/7 - عمان - الأردن

(4) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

لا شأن للدول الغربيه بهذا الخلاف، وان الامر على هذا النحو - اى تواجد القوات الامريكيه والغربيه عموماً- هو تجسيد لحاله المواجهه بين القوى العربيه الساعيه الى تصحيح الاوضاع وكافه مظاهر الخلل فى التفاعلات العربيه ، وبين تلك القوى الاجنبيه ومسانديها ومؤيديها من الدول العربيه الخليجيه التابعه اضافه الى مصر [1]. لذا كان تأييد المبادرات السلميه التى صدرت عن الاطراف الاقليميه والدوليه هى التوجهه الثانى فى السياسه الاردنيه فى تعاملها مع الازمه . وذلك فى إتساق مع الخيار الدبلوماسى المشار اليه آنفاً، لذلك ايد الاردن المبادرات السوفيتيه جميعها التى اعلنها الرئيس جورباتشوف او التى اعلنها مبعوثه بريماكوف. كما ايد المبادره التى اعلنها الرئيس فرانسواميتران وايضاً ايدت السياسه الاردنيه التى طرحها الرئيس چورچ بوش فى 30/ 11/ 1990 . وقد اعتبرها تحولاً ايجابياً فى الموقف الامريكى ودعى الاردن فى نفس الوقت الى حوار غربى عربى موازٍ للحوار الامريكى العراقى تناقش فيه أزمه الخليج والقضيه الفلسطينيه على ان يكون هذا الحوار منطلقاً من مبدأ الحرص على الامه العربيه وإستقلالها وتماسكها ووحده مصيرها [2].

كما رحب الاردن بالمبادره التى اعلنها العراق حول استعداده التعاون من اجل تطبيق قرار مجلس الامن رقم 660 وذلك كرد فعل أولى لحين دراسه الحكومه الاردنيه هذه المبادره، مع دعوه الاردن اطراف النزاع فى حرب الخليج الى التجاوب مع المبادره العراقيه آمله بأن تفتح هذه المبادره المجال امام التوصل الى حل كافه قضايا المنطقه حلاً عادلاً وشاملاً. ذكر ذلك وزير الاعلام الاردنى ابراهيم عز الدين[3] . وذكرت الاذاعه الاردنيه ان الملك حسين رحب بالمبادره العراقيه بإعتبارها تأكيداً لموقفها السابق وقال انه ليس هناك دوله عربيه يمكنها رفض المطالب المتضمنه فى هذه المبادره . وذكر الراديو ان العاهل الاردنى قد بعث برساله الى الرئيس العراقى قال فيها لقد استقبلنا بفرح وسرور مبادرتكم السلميه التى تتسم بالمسئوليه والتى تقوم على اساس التزامكم الحقيقى بالمصالح العربيه العليا . وان الملك حسين قال ان التعهد بالعمل مع قرار الامم المتحده الداعى لإنسحاب القوات العراقيه من الكويت هو نفسه ما عرضه صدام حسين خلال الثمان والاربعين ساعه الاولى من الازمه واعرب عن امله ان تمنح هذه المبادره المعلنه الفرصه التى لم تمنح للموقف العراقى خلال اليومين الاوليين للأزمه[4].

---

(1) أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - ملف العدد - القاهرة - نوفمبر 1990 ص 40

(2) د. عبد الفتاح الرشدان - المرجع السابق - ص 103

(3) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 46

(4) المرجع السابق - ص 46

ولم يقتصر الدور الاردنى على مجرد التأييد للمبادرات التى يطرحها الاخرون بل قام هو بطرح أطروحات رأى من وجهه نظره انها كفيله بإحلال السلام فى المنطقه. ولكن الملاحظ ان الاردن لم يتقدم بمبادرات رسميه متكامله بقدر ما طرح افكاراً بقصد التحرك الدبلوماسى للازمه بعيداً عن منطقه التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها. ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد ناقش اثناء زيارته للولايات المتحده افكاراً مثل مفاوضات ثنائيه عراقيه امريكيه بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك تمهيداً للانسحاب العراقى خلال مده تحدد فى مناقشات لاحقه . بحيث يسمح للعراق بالإحتفاظ ببعض الاراضى الكويتيه وخاصه جزيره بوبيان وحقول بترول الرميله . كما صرح الملك حسين قبل زيارته الملغاه للإتحاد السوفيتى بأنه سيعرض حلاً وسطاً يقوم على الإنسحاب العراقى من الكويت مقابل تعهداً امريكياً بعدم شن الحرب او توجيه ضربه للأهداف العسكريه والإقتصاديه للعراق واطلاق صراح الرهائن الاجانب فى العراق، مع بدء قيام الولايات المتحده بتخفيض قواتها العسكريه فى الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعه الاقتصاديه للعراق وإحلال قوات تابعه للآمم المتحده محل القوات متعدده الجنسيه بالسعوديه [1] .

وفى شهر سبتمبر 1990 وجهه الملك حسين رساله الى الشعب الامريكى حدد فيها الموقف الاردنى من الازمه ومن حقوق الكويت وضروره وضع حد للتواجد الامريكى والدول المتحالفه على ارض السعوديه فى اقرب وقت . مشيراً الى ثلاث ابعاد للأزمه. **الأول** : النزاع الحدودى بين العراق والكويت ، **والثانى** : بعد اقليمى متمثل فى طبيعه المنطقه والنزاعات التاريخيه به، **والثالث** : طبيعه العلاقات بين دول الشرق الاوسط وبقيه دول العالم . وتدعو الرساله فى نهايتها الى ضروره ايجاد حل دبلوماسى للأزمه[2] . كما طرحت الاردن فى 21 / 9 / 1990 افكاراً للتحرك الدبلوماسى للأزمه تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحه الدمار الشامل بكل انواعها فى الشرق الاوسط وإعطاء تأكيدات لحل المشكله الفلسطينيه ، وتطرح المخاوف العربيه من المخططات الاجنبيه التى تستهدف المنطقه والعراق ، والتأكيد على مبدأ رفض احتلال الارض بالقوه والاعتراف بالمكاسب التى ستعم المنطقه من جراء الإنسحاب[3] . ومع ان بعض الافكار الاردنيه كانت ايجابيه، الا انها ضاعت فى سياق الحماس المفرط للرأى العام الاردنى المؤيد للعراق وهو الحماس الذى اضطر الملك للإستجابه له مما اظهره فى موقف الحليف للعراق ، وعمق من هذا الإنطباع تعاقب الزيارات المتبادله بين المسئولين

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 282

(2) الكتاب الأبيض – المرجع السابق – ص 17

(3) الكتاب الأبيض – المرجع السابق – ص 14

الكبار فى الدولتين، بما فى ذلك زيارات الملك شخصياً للعراق . وقد كانت هذه التحركات الاردنيه بالتعاون مع كل من ليبيا ومنظمه التحرير الفلسطينيه والسودان تأخذ انطباعاً- فى مؤتمر القاهره - بأن هذه الدول متواطئه مع العراق فى اجهاض موقف عربى قوى يتفق مع الشرعيه الدوليه وبالتالى تصوير المؤتمر وكأنه قدآتى بشرعيه بديله لتلك الدوليه . وهذا الإنطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاوليه التى دارت منذ اليوم الاول للغزو وعلى قدم وساق وشملت منظمه التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا ، وهو الامر الذى فسر الصياغه الحاسمه للقرارات التى صدرت عن المؤتمر [1] .

3) ابراز مخاطر التهديد الاسرائيلى للآردن خلال الآزمه :

كرست ازمه الخليج العربيه الثانيه المخاوف الاردنيه من التهديد الإسرائيلى لانها ووجودها . وقد اعاد على الفور الى الذاكره الاردنيه مخطط شارون الذى ظهر للوجود خلال عام 1983 ، والمنسوب الى ايريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت والذى يقوم على اهميه اسقاط ورقه الضغط البتروليه بإستخدام القوى العسكريه لإحتلال منابع البترول عبر الاردن وحسم مايسمى بالقضيه الفلسطينيه بإنشاء دوله فلسطين فى الاردن . فالهدف من الخطه اذاً هو إقامه دوله فلسطين شرق نهر الاردن ومع السيطره على منابع البترول فى دول الخليج (الكويت - الظهراء بالسعوديه) واستثمار ذلك سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً [2] .كما اعادت الى الذاكره التقرير الالمانى الذى سبق الإشاره اليه والذى تسرب فى الشهر السابق للأزمه والذى يفضح مخطط اسرائيل لتحقيق نفس الغرض بإقامه الوطن البديل بشرق الاردن. أيضاً الممارسات الاسرائيليه على مر تاريخها بالمنطقه ضد الاردن التى لا تخفى أطماعها تجاهها بمختلف الحجج منها ما كان يعرف بتصفيه جيوب المقاومه ألفلسطينيه وقتئذ . لعل هذه المخاوف هى التى تفسر الجانب الاكبر من تفضيل ألاردن حل الآزمه وفقاً للخيار السلمى الدبلوماسى.

لذلك فقد اعلن الاردن على الفور درجه الإستعداد القصوى تحسباً للمخاطر فى الاجواء الاردنيه وصدرت الأوامر بإلغاء التصاريح والاجازات للجنود والضباط بالجيش الاردنى ، وقد ادى ذلك الى احياء عقده الإختيار الصعب امام الموقف الاردنى المتمثل فى مخاوفها من اسرائيل واطماعها فى شرق الاردن وإتخاذ موقف صريح فاعل فى هذه الازمه . لذلك فقد اعلن الملك حسين فى 8/8/1990 ان الاردن قادر على الدفاع عن نفسه اذا فكرت اسرائيل فى مهاجمه العراق من خلال الاردن [3] .

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 281

(2) أحمد عبد الحليم - دول الخليج والصراع - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - مرجع سابق - ص 59

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 35

ولعل متابعه تصريحات الاسرائليين الخاصه بالاردن فى اثناء ازمه الخليج العربيه الثانيه من شأنها ان تلقى الضوء على حجم شعور الاردنيين بالخطر الذى قد يأتيهم من الغرب . فقد صرح (ديفيد ليفى) ان نشر القوات العراقيه فى الاردن يشكل تهديداً خطيراً حقيقياًمباشراً على الملك حسين واسرائيل التى ستعرف كيف سترد فى مثل هذا الوضع[1] . كما اعلنت الاذاعه الإسرائيليه ان هناك احتمال بأن يقوم العراق بمهاجمه اسرائيل حتى يثبت للدول العربيه انه الدوله الوحيده القادره على إلحاق الهزيمه بإسرائيل ، واوضح ان العراق يستطيع المبادره بالهجوم بوساطه : اما هجوم برى عن طريق الاردن او القيام بقصف جوى ..[2] . وطبيعى ان التفكير الإسرائيلى بقيام العراق بالإعداد لهجوم برى عن طريق الاردن من شأنه ان يشعر الاردن بأنه بين شقى الرحى . كما حذرت الإذاعه الإسرائيليه ايضاً فى موعد سابق بن إن الاردن يسير فوق حبل رفيع بمساعدتها للعراق وسماحها بمرور البضائع اليه عبر اراضيها[3] . ومع صدور قرار الحظر الاقتصادى من مجلس الامن اوضحت صحيفه هاآرتس الإسرائيليه ان اسرائيل ليست فى استطاعتها ان تتجاهل طوال الوقت تزايد النشاط التجارى المباشر وغير المباشر للعراق على مسافه بضعه كيلو مترات من حدودها بميناء العقبه. وافادت ان استمرار التزام الحصار الدولى على العراق يعطى اهميه كبيره لميناء العقبه للعراق[4].

وعلى سبيل تصعيد حرب الاعصاب والموجهه ضد الملك حسين اشارت الإذاعه الاسرائيليه الى ان هناك دوائر كبيره فى الحكومه الإسرائيليه ترى انه ليس فى نيه اسرائيل ان تتدخل لمساعده الملك حسين فى الحفاظ على عرشه اذا قرر سكان الاردن واغلبهم من الفلسطينين تغيير نظام الحكم بدون مساعده من العراق ومن منظمه التحرير الفلسطينيه[5] . وبالطبع لا يخفى على القياده الاردنيه حقيقه الاهداف المستتره وراء تلك الاراء الإسرائيليه ، ومع ازدياد وتعقد الازمه والبعد عن الحل السلمى لها حفلت تصريحات اسرائيل الموجهه للأردن بالتهديد والوعيد[1].

(1) ريتا حمدان – القلق الإسرائيلى إزاء تنامى القوة العسكرية العراقية – مرجع سابق – ص 77

(2) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 282

(3) المرجع السابق – ص 283

(4) المرجع السابق – ص 287

(5) المرجع السابق – ص 290

[1] ومن ذلك أن صحيفة هاآرتس الإسرائيلية قد أعلنت أن صحيفة التايمز اللندنية قد أشارت الى أن إسرائيل ستبادر بمهاجمة العراق إذا لم تقم الولايات المتحدة بذلك . كما أبرزت إذاعة مونت كارلو 16 / 1 / 1991 تصريح (أفيو بوت نون) قائد السلاح الجوى الإسرائيلى الذى أكد أن المقاتلات الجوية الإسرائيلية ستضرب أى طائرة تهاجم إسرائيل حتى لو إضطرت الى إختراق المجال الجوى فوق كل من الأردن وسوريا . وبعد القصف العراقى الصاروخى لإسرائيل بهدف جرجرتها للدخول فى الأزمة أكد مكتب إعلام تل أبيب فى 22 / 2 / 1991 أن عمليات القصف الصاروخى العراقى ضد إسرائيل كشفت عن حاجة إسرائيل الى محيط أوسع من الأمن وحدوداً

وقد شهدت الأجواء المفتوحه تراشقا بالتصريحات التهديديه والتحذيريه بين العراق واسرائيل طوال الوقت [(1)].ضاعفت من احاسيس الخوف والتوتر لدى دوائر الحكم الأردنيه. لذلك فقد عمدت القياده الأردنيه الى ابراز حجم وطبيعه التهديدات الإسرائيليه واثرها على الموقف الأردنى . وذلك عن طريق التركيز عليها اعلامياً واثناء لقاءات الملك حسين والقاده السياسيين بمختلف الوفود واثناء الزيارات الخارجيه التى قاموا بها. وفى هذا المعنى صرح الأمير حسن ولى العهد الأردنى خلال جولته فى مخيم للنازحين قرب الحدود العراقيه انه يخش ان يتسع نطاق القتال بما يضع الأردن فى وضع قلق للغايه وان الأردن يحاول منذ عده اشهر ان يوضح انه معرض للخطر فى موقعه الجغرافى وان ارضه قد تتحول الى ساحه للقتال تشهد مزيدا من اعمال العنف فى الضفه الغربيه فيؤدى ذلك بدوره الى طرد الآف الفلسطينيين من الأردن [(2)] . كما حذر متحدث رسمى اردنى اسرائيل من استغلال الموقف السائد انذاك فى الخليج بشن عدوان على الأردن وشجب المتحدث هذا تصريحات المسؤلين الإسرائيليين حول إحتمال نشر القوات العراقيه بالأردن ووصفها بانها تصريحات مستفزه .

وبناء على كافة هذه الملابسات تصاعدت ارهاصات الخوف من الخطر الإسرائيلى مبرره إتخاذ القياده السياسيه فى الأردن قرارها بتعزيز دفاعات الجيش الأردنى وحدات سلاح الجو . وقد اعلنت صحيفه جيروزاليم بوست الإسرائيليه ان الجيش الردنى قد وضع فى حاله تأهب وان حاملات الدبابات شوهدت وهى تتحرك تجاه الغرب على الحدود الأردنيه . ويعد هذا فى حد ذاته جزءاً من الإستعدادات العسكريه الأردنيه [(3)] .

الإ ان القياده الأردنيه حاولت من ناحيه اخرى عدم إستعداء الجانب الإسرائيلى والتهوين من حقيقه موقفه من الأزمه وأنه لا يقف فى نفس الخندق العراقى . حيث قال السفير الأردنى لدى فرنسا عواد الخالدى ان بلاده ستحاول منع طائرات اسرائيل من المرور من مجالها الجوى فى طريقها لضرب العراق وأضاف ان الأردن لن يعتبر

.... ومناطق يمكن الدفاع عنها مشيراً الى ان العالم أصبح متفهماً اليوم وبصورة افضل للإحتياجات الأمنية لإسرائيل نتيجة الأخطار المحيطة بها . كما دعى المراسل العسكرى لصحيفة هاآرتس الأردن الى وقف تعاونه مع العراق كى لا تتحول مستقبلاً الى ساحه للمعركة بين إسرائيل والعراق ، كما أوضح رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن الأردن يقوم بطلعات جويه إستطلاعيه على طول الحدود الإسرائيلية السعودية لحساب العراق وأن سرباً جوياً عراقياً أردنياً رابطاً فى الأردن .

(1) د. ودوده بدران – القرار الإستراتيجي الإسرائيلى خلال أزمة الخليج – مجلة الفكر العربى – العدد 37 – يوليو 1991 – ص 132

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 42

(3) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 292

مرور الطائرات فى مجاله الجوى اعلان حرب وإنما مسأله تتعلق بالسياده[1] .

ولا يغيب عن فطنه احد ان الجوله الكبيره التى قام بهاالملك حسين والتى بدأت يوم 25 / 8 / 1990 وحتى 5 / 9 وشملت احد عشر دوله وايضاً لقاءاته العربيه ولقاءات المسؤولين الأردنيين قد إنصبت فى جزء هام منها على العمل على ضمان امن وسلامه الأردن ونفى تورطها الظاهر فى هذه الأزمه الى جانب العراق حتى يمكن الضغط على اسرائيل بعدم مهاجمه الأردن او العمل على إضرارها ، كما كانت تهدف ايضا الى منع نشوب الحرب التى كان متاكداً من انه سيدفع جزءا ليس باليسير من سلامه اراضيه ثمنا لها .

ويبدو ان العاهل الأردنى قد اعاد تقييم موقفه مؤخراً على ضوء الخسائر الجمه التى منى بهاالأردن من جراء مؤازرته للعراق فعلق فى احدى المناسبات الرسميه بقوله":اننى لا أستطيع ان استمر فى تأييد هذه السياسه وهذه القياده . واعرب الملك حسين عن خشيته من ان يكون تقسيم العراق الى ثلاث فى الشمال والوسط والجنوب اصبح واقعاً ، وتسائل عما يمكنهم ان يفعلوه لهذا النظام الذى لا يسمع رأياً ولا نصيحه . وفى الوقت الذى يعانى فيه الشعب العراقى من تصرفات هذا النظام [2] .

وقد رأى اتجاه فى الفقه ان موقف الأردن يمكن تلخيصه فى انه لا يخرج عن كونه مسأله اقرار مواقف[3] :

- فالأردن يريد حلاً عربياً ويرفض التدخل الأجنبى .
- والأردن مرتبط بالعراق إقتصادياً وتحالفياً .
- والأردن يخشى بطش العراق القوى ... ومع ذلك... فهو يرفض الغزو ويرفض الإحتلال .

ثالثا : انعكاسات الإزمه على الأردن:

لقد كان لأزمه الخليج العربيه الثانيه انعكاسات مباشره على المملكه الأردنيه الهاشميه وإن عدت فى معظمها من قبيل الإنعكاسات السلبيه على النظام الأردنى وإقتصادياته .فقد تسببت الأزمه ومكانها وايضا المكان الجغرافى للأردن علاوه على مسلك وتحركات الأردن وتفاعلاتها مع الأزمه فى ان تفقد الكثير و التى كانت فى غنى عن ان تخسره .

فعلى الجانب الإقتصادى فقد قدرت خساره الأردن بحوالى مليار دولار حتى عام

---

(1) المرجع السابق – ص 242

(2) جريدة الأهرام – 25 مايو 1993 – ص 1

(3) د. درية شفيق بسيونى – مقابلة شفهية أثناء مداولات الإعداد للرسالة مع الباحث

1990 وحوالى اربعه مليارات دولار اخر عام 1991 او ما يعادل نصف اجمالى انتاج الأردن الوطنى بسبب استمرار الأزمه فى الخليج . ومن بين اسباب الأزمه (الخسائره) توقف الحركه فى ميناء العقبه الأردنى الذى كان نقطه عبور اساسيه لواردات العراق .كما قل عدد السياح وتخلى الكثير من الفلاحين الأردنيين عن الزراعه لغياب المستوردين من الخليج . كما ينتظر ان تزيد نسبه العاطلين التى تبلغ 20٪ الى ضعفها تقريبا . وقدر عدد العاملين العائدين من دول الخليج ب 120 الف [1].

كما ان انحياز الأردن الى جانب العراق قد عرضها الى توقف الدعم الخليجى لها والبالغ 500 مليون دولار بالأضافه الى تهديد مصالح 300 الف اردنى يعملون فى دول الخليج [2] .كما ادى التزام الأردن بالعقوبات الإقتصاديه المفروضه على العراق الى توقف الحركه كلياً فى ميناء العقبه وخلوه من السفن .كما تسبب التزام الأردن بالمقاطعه ايضاً الى الغاء الدعم المخصص للمواد الغذائيه وخفض الإنفاق الحكومى بنسبه25٪ [3] .كما زادت التكاليف التى تحملتها الحكومه الأردنيه نتيجه إعلان التعبئه العامه وإنخفضت الإنتاجيه لذات السبب ايضاً ، كما تأثرت الحاله الإقتصاديه الأردنيه ايضا نتيجه توقف ضخ البترول العراقى له بسبب الحرب وأن كان قد امكن تدارك ذلك عن طريق سوريا لاحقا.

اما الإنعكاسات السياسيه على الأردن فقد كان منها ما هو راجع لطبيعه الأزمه ذاتها . والآخرراجعاً لتحركات القياده الأردنيه حيال هذه الأزمه. وقد تمثل النوع الأول فى المكاسب التى تحققت لدوله اسرائيل من جراء مسلكها الملتزم بقرارات التحالف الدولى وعدم الرد على العراق والتى عادت عليها بالمكاسب الإقتصاديه والماديه والسياسيه بل والعسكريه والمعروف ان كل إضافه الى رصيد إسرائيل هو خصم بنفس المقدار من الرصيد الفلسطينى والأردنى .اما الشق الآخر والمتعلق بالتحركات الأردنيه تجاه الأزمه والمتمثل فى التأثير الظاهر للطرف العراقى . فقد خسرت الأردن مصداقيتها السياسيه الإقليميه والعالميه وذلك لوقوفها بجانب المعتدى ودفاعها عنه رغم مناداتها دائماً بعكس ذلك ورغم انها فى صراعها الأساسى وقضيتها الرئيسيه تمثل الطرف المعتدى عليه من قبل إسرائيل المحتله للضفه الغربيه لنهرالأردن .كما انها بتصرفاتها المنحازه والمؤيده للعراق تسببت هى واليمن فى لنهيار مجلس التعاون العربى والذى كان يضمهما علاوه على العراق ومصر. ولا شك

---

(1) د. مصطفى كامل السيد - الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية - مرجع سابق - ص 213

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص 37

(3) المرجع السابق - ص 38

انهما اذا كانا قد اتفقتا مع مصر فى طريقه واحده عند معالجتهما للأزمه لكان من الممكن المحافظه على هذا المجلس والإبقاء عليه قوياً وبالتالى القدره على التاثير فى حل الأزمه وفى الإتجاه الذى يحفظ للمنطقه عروبتها وللأقطار العربيه إستقلالها .

وقد نتج عن إنهيار مصداقيتها الخارجيه زياده عزلتها عالمياً وإقليمياً حيث ظهر بمظهر من يدافع عن الجانب الخاسر المعتدى . فقد خسر تأييد دول الخليج وسوريا ومصر والسعوديه ودول الجوار الإقليمى جميعهم وايضاً الدول الفاعله والمؤثره فى المحيط الدولى علاوه على الدولتين العظمتين.

إلا ان كشف الحساب السياسى للموقف الأردنى من أزمه الخليج الثانيه قد إحتوى على بعض البنود الإيجابيه اهمها تماسك الجبهه الداخليه وترابطها خلف قيادتها ، حيث ان سرعه تداعيات الأزمه ومعدلات تحركاتها المتعاقبه قد جعلت حكم الشعب الأردنى بشقيه الفلسطينى والأردنى ينحاز الى العراق بإعتباره الطرف المعتدى عليه والذى يقف ضد المؤامره العدوانيه التى تنسجها امريكا ضده . لذلك فحينما إنحازت القياده الأردنيه نحوه فكإنما قد عبرت عن اتجاهات ونبض الشعب والرأى العام الداخلى[1] . كما ادت تحركات القياده العراقيه تجاه الأزمه الى تلاحم عنصرى الشعب الأردنى الفلسطينى نتيجه تلاقيهم وتجاوبهم وتفاعلهم مع احداث ومشاعر واحده هى تأييد العراق ضد المؤامره الإمبرياليه التى تدار ضده فى الخفاء.

---

(1) ليلى شرف – المرجع السابق – ص 102

المبحث الرابع
السعوديه ودول الخليج العربيه
وازمه الخليج العربيه الثانيه

جاء رد فعل الغزو العراقى للكويت شديد الخصوصيه والتأثير بالنسبه لمجموعه الدول الخليجيه والمملكه العربيه السعوديه ، ليس فقط لإنتظامهم جميعا - بما فيهم الكويت - فى مجلس التعاون الخليجى ، ولكن - وهو الاهم - لأن الخطر العراقى اصبح يدق بعنف ابوابهم في وقت افتقدوا فيه الى الكفاءه الذاتيه للدفاع عن انفسهم وسيادتهم .

وسوف يسترسل التحليل فى هذا المبحث على مسارات ثلاثه، المسار الاول فى خصوصيه الواقع الاقليمى والعالمى لدول الخليج والسعوديه، الثانى ويوضح التوجهات العامه للتحرك ازاء الازمه ، والثالث فى تحديد إنعكاسات الازمه على كل من دول الخليج والسعوديه داخليا واقليميا وعالميا وذلك وفق البيان التالى :

اولا : خصوصيه الواقع الاقليمى والعالمى لدول الخليج والسعوديه :

شكل الواقع الداخلى والاقليمى والعالمى لدول الخليج والسعوديه خصوصيه متميزه ميزتها عن بقيه دول المنطقه والعالم ، فهى مجموعه من الدويلات او الكيانات الصغيره بالقياس العالمى ، ومنها ماهو بالغ الصغر مساحه وسكانا ومنها ماهو كبير مساحه ولكن صغير في عدد السكان" السعوديه"[1] . والغالب انها تكاد ان تفقد كل هذه الدول الركن الثالث من مكونات الدوله الحديثه وهو السكان ، الذين يدينون للسلطه الحاكمه بالولاء ويشكلون عصب الحياه والانتاج والدفاع عنها وقت الخطر، ونظرا لحاجه التنميه الى عنصر العمل ، فقد ادى بتلك الدول الى الإستعانه بالعماله الوافده من الاقطار المجاوره . لذلك تعانى كل اقطار الخليج العربى دون استثناء من مشكله الإختلال البشرى ، وكل ما تتضمنه من تحديات سياسيه واجتماعيه وامنيه لتلك الدول ، فهى اولا : تعانى من قله عدد السكان بالنسبه لمساحه كل بلد خاصه فى المملكه العربيه السعوديه ، حيث لاتزيد الكثافه السكانيه فى الكيلو متر المربع عن خمسه اشخاص فقط . ففى دراسه اجريت على دول مجلس التعاون الخليجى عام1985 تبين ان اكثر قطر كثافه هو البحرين حيث بلغت431/ كم 2 واقلها هى السعوديه حيث بلغت 5/كم2 . ثانيا: اختلال لصالح العنصر غير المواطن ، اى العماله الوافده التى تعود ظاهرتهانتيجه للوفرات الماليه العاليه التى ادخرتها تلك الاقطار من جراء إرتفاع

---

(1) حسن على الإبراهيم - الدول الصغيرة والنظام الدولى - الكويت والخليج - ط1 - الكويت مؤسسة الأبحاث العربية 1982 - ص 71

اسعار البترول فى الستينيات [1] . وقد نتج عن وجود تلك العماله الاجنبيه فى المنطقه حدوث اثار سياسيه وامنيه سلبيه، لعل ابرزها الخطر الامنى الذى تشكله على الوضع السياسى الداخلى وعلى البنيه القوميه للمنطقه. وقد اكتسبت هذه القضيه اهميه ابان الحرب العراقيه الاردنيه ، حيث نزعت بعض العناصر - خاصه ذات الخلفيه السياسيه والاجتماعيه الايرانيه - الى اثاره العديد من المشكلات الامنيه فى الكويت والبحرين وقطر على سبيل المثال[2] . كما تعتبر هذه العماله الوافده عامل تهديد تمارسه بلد المنشأ فى حاله وقوع خلاف بينها وبين اى بلد من بلدان الخليج العربى منفرده او مجتمعه وهو ما يهدد الدول الخليجيه داخلياً [3] .

وقد شكلت ندره السكان عائقاً اساسياً نحو امكانيه كل دوله منهم لتكوين جيش وطنى قوى قادر على الدفاع عن استقلالها وبقائها ضد الاخطار الخارجيه وايضاً ضد الإخطار الداخليه، مما شكل نقطه ضعف قاتله ودائمه فى الامن القومى لهذه الاقطار حاولت ان تتحاشى اخطاره نسبياً بالزياده فى التسليح نوعاً وكماً [4] . وايضـــاً بتحسين علاقاتها بالدول والجيران المحيطه وإتقاء اخطارها .

كما ان الركن الثانى من عناصر بناء الدوله وهو الاقليم كان محل خلاف وقلق دائمين لاقطار الخليج العربى . حيث ان حدود هذه الدول قد رسمت بطريقه لا تعبر عن واقع إجتماعى وبيئى سليم بقدر ماكانت تعبر عن مصالح واطماع استعماريه بتروليه واحياناً اطماع اقليميه. فقد رسم الاستعمار البريطانى خريطه الخليج العربى بصوره من شأنها تكريس مصالحه البتروليه وحجم وطبيعه ارتباط الزعامات القبليه الموجوده حينئذ بالمنطقه مع ممثليه كمكافأه لكل منهم وايضاً للإبقاء على الولاء والضعف الدائم تجاه الامبراطوريه البريطانيه[5] . لذلك فقد شكلت الحدود فواصل هشه غير ثابته وقابله للتعديل فى اى وقت[6] . ومن ذلك ان الامير عبد العزيز

(1) خالد محمد القاسمى - العمالة الأجنبية وأثارها السلبية على مجتمع الخليج - مجلة دراسات عربية - بيروت - السنة 23 - العدد 2 - ديسمبر 1986 - ص 78

(2) محمد عيد ناجى - إقتصاديات دول الخليج العربية بين التخلف والتبعية وإستراتيجية الإعتماد على الذات العربية فى التنمية - رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة 1987 غير منشور - ص 100

(3) خالد محمد القاسمى - المرجع السابق - ص 90

(4) مراد إبراهيم الدسوقى - تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية - مجلة السياسة الدولية - العدد 103 - مرجع سابق - ص ص 132 : 134

(5) د. صلاح العقاد - البترول وأثرة فى السياسة والمجتمع العربى - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية 1973 - ص ص 19 :39

(6) د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربى وأزمة الخليج - مجلة العلوم الإجتماعية - العدد الثالث / الرابع - خريف / صيف 1991 جامعة الكويت - ص ص 9 : 11

ال سعود لم يكد يسترد مدينه الرياض ويوطد حكمه فى نجد حتى سعى للسيطره الكامله على امارات الخليج ، وشهد ت السنوات العشر التى سبقت الحرب العالميه الاولى صراعات سياسيه بين الانجليز وعبد العزيز حول مناطق النفوذ فى الخليج العربي ، الا ان عبد العزيز ال سعود عدل عن رأيه بعد التحذيرات التى وجهتها له الحكومه البريطانيه كما سعى الانجليز لإبلاغ حكام الامارات العربيه بضروره الابتعاد عن اقامه علاقات مع ابن سعود حتى لا تتخذ ذريعه للتدخل فى شئونهم[1] .

وفى العصر الحديث كانت منطقه الخليج العربي محل اطماع مختلفه من قبل جيرانها ، فقد حاول العراق ضم الكويت واجزاء منها الى الموصل فى اوقات مختلفه الى ان وقعت ازمه 1961 فى عهد عبد الكريم قاسم وانتهت بإعتراف العراق بإستقلال وسياده الكويت[2] . كما كان لإيران اطماع دائمه فى منطقه الخليج فى العصر الحديث حيث طالبت بالبحرين بدعوى انها ممتلكات ايرانيه . ثم قامت بإحتلال الجزر العربيه الثلاث طنب الكبرى والصغري وابو موسى عام1975 بعد انسحاب بريطانيا منها.

ومثل اكتشاف البترول سلاح ذو حدين اذ بقدر ماعظم من اهميه دول الخليج بقدر ما ضاعف مخاوفها من التسلط الخارجي . فأصبح هدف هذه الاقطار الحصول على اقصى عائد من مصدر آيل للنضوب بهدف استعماله لتطوير بلدانها وسد حاجه الاجيال القادمه فى التنميه والتقدم التقنى وخاصه اذا عرفنا ان هذه الدول الخليجيه تحتوى على اكثر من 80٪ من احتياطى الاوبك واكثر من48٪ من احتياطى البترول فى العالم[3] .

ولقد ترتب على الاستغلا ل التجارى الضخم للبترول توافر ارصده ضخمه استخدمتها حكومات هذه الدول من اجل احداث تنميه سريعه لأقطارها . الا ان الفوائد الماليه المتبقيه من تلبيه هذه الاحتياجات قد زادت عن المطلوب ، لذلك اتجهت تلك الدول الى تصدير كميات ضخمه من فوائدها الماليه للإستثمار فى اسواق النقد والمال الغربيين . وكذلك استثمارات فى الاقتصاديات الاوربيه الغربيه والولايات المتحده الامريكيه وغيرها من الدول الصناعيه الرأسماليه . وقد قدرت جميع الموجودات الصافيه لدول الخليج العربى فى نهايه 1985 بحوالى 205 بليون دولار ، تمتلك السعوديه منه 90 بليون دولار والكويت 80 بليون دولار والامارات 20 بليون دولار وحوالى 15 بليون دولار تملكها قطر بالإضافه الى البحرين وعمان [4] . وقد ادى

(1) د. بدر الدين عباس الخصوصي – دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر جـ2 ط 2 منشورات ذات السلاسل 1984 – ص ص 86 :90

(2) أنظر خالد السرجانى – جذور الأزمة بين العراق والكويت – مجلة السياسة الدولية – العدد 102 مرجع سابق – ص ص 14 : 18

(3) عبد الحى بن عمران – تحديات تواجهها الأوبك – وجهة نظر – مجلة النفط والتعاون العربى – الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول– الكويت – المجلد 12 العدد 1 1986 – ص 21

(4) صحيفة الإتحاد أبو ظبى 15 / 3 / 1986

ذلك لإ رتباط اقتصاديات هذه الدول مع الخارج اكثر من ارتباطها مع بعضها[1].

ومع تركيز الفوائض البترودولارية لهذه الاقطار فى الولايات المتحده برز خطر تحولها الى رهينه.ومثال ذلك تجميد الاموال الإيرانيه فى الولايات المتحده عام 1975 والتى مازالت فى الاذهان[2] . اضافه الى تعرض هذه الإستثمارات للعديد من المخاطر مثل تناقص قيمه هذه الودائع الماليه طوال الفتره من 1974 : 1981 . وذلك لإنخفاض قيمه الدولار وارتفاع معدل التضخم بالنسبه للفائده[3].

هذا من ناحيه ومن ناحيه اخرى يخالج دول الخليج شعور مرير مبناه اعتبارهم صنيعه الإستعمار البريطانى آنفاً . وهم نظم حكم عميله للولايات المتحده الامريكيه حالياً علاوه على انها مجتمعات مفككه وتتخمها الثروه التي تضن بها على التنميه العربيه لرفع المستوى الإ قتصادى والحياتى للجماهير العربيه الفقيره فى بلدان العسر العربيه [4] . وقد تأكدت هذه النتيجه حينما قامت دول الخليج فى آتون اخطر محنه تتعرض لها بحساباتها الواقعيه حول من يقف معها من دول النظام العربى ، فى التصدى للفعل العراقى ، فلم تجد – عمليا – سوى مصر وسوريا. وشكلت هذه النتيجه الصدمه الثانيه لدول الخليج فى النظام العربى القائم[5] . كما تجلى ذلك في صور عده منها مشاعر الشماته التى عبرت عنها قطاعات عريضه من الجماهير العربيه فى اقطار عده تجاه ما صاب الشعب الكويتي المترف ومعه شعوب الخليج وترجمه تلك المشاعر السلبيه فى مظاهرات تأييد الغزو العراقى[6].

وقد دفع الموقع المتميز لهذه الاقطار علاوه على الإمكانات الاقتصاديه والبتروليه الضخمه الموجوده بها، الى وقوعها داخل حزام الصراع الضارى بين القوتين العظمتين. فالاطماع الغربيه – ولاسيما الامريكيه – فى منطقه الخليج لا تخفى منذ انسحبت بريطانيا من شرق السويس[7] . وسعى الولايات المتحده الى ملىء الفراغ

---

(1) د. محمد أحمد الزغبى – التخلف والتنمية فى العالم الثالث والوطن العربى – منظار سسيولوچى – مجلة دراسات عربية – بيروت – السنة 24 العدد 1 نوفمبر 1987 – ص 29

(2) إبراهيم عويس – فوائض البترودولارات – وجهة نظر إقتصادية – مجلة النفط والتعاون العربى – الكويت – مجلد 7 العدد اكتوبر 1981 – ص 136

(3) مطيع المختار – اليات التبعية مازق التنمية فى الوطن العربى – مجلة الوحدة – المغرب – السنة 4 العدد 45 يونيو 1988 – ص 55

(4) د. سعد الدين إبراهيم – إتجاهات الرأى العام نحو مسالة الوحدة – دراسة ميدانية جـ 3 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1985 – ص ص 257 : 282

(5) لطفى الخولى – مرجع سابق – ص 164

(6) أمانى صالح – الغزو وإشكاليات العمل العربى المشترك – السياسة الدولية – العدد 102 – مرجع سابق – ص 66

(7) د. إسماعيل صبرى مقلد – الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط – الأبعاد الإقليمية والدولية – الكويت – منشورات ذات السلاسل – 1986 – ص 124

الناجم عن هذا الإنسحاب بشتى السبل ، كذلك لم يخف الإتحاد السوفيتى اهتمامه بالخليج العربي ، ومن ذلك مبادره الرئيس السوفيتي الاسبق ليونيد بريجنيف التى اعلنها على منبر البرلمان الهندى اثناء زيارته للهند عام 1980 والتى عرفت بإسمه وتتكون من خمس نقاط والتى اعتبرت رد فعل سوفيتى على مبدأ كارتر للإنتشار السريع واضعه الدبلوماسيه السوفيتيه فى كفه معادله للدبلومسيه الغربيه والامريكيه [1]. كما اقترح الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف خلال زيارته للهند ايضاً عام 1986 اقامه مفاوضات متعدده الاطراف بين كل من البلدين التى تستخدم المحيط الهندى ومضيق هرمز والخليج بهدف تحقيق التواجد الدولى المتوازن للقوى العالميه فى هذه المناطق[2]. مما اورث اليقين لدى الدول الخليجيه بأن الدول الكبرى لا تنظر الا الى مصلحتها وامنها الذاتي. ومن اجل هذه الاهداف لا تتردد هذه القوى فى التدخل عسكرياً وبطريق مباشر للدفاع عن مصالحها . حتي ولو ترتب على هذا التدخل اهدار الإستقلال الوطنى للدول المتدخل فى شئونها الداخليه [3]. والغريب ان صدام حسين في الازمه محل الدراسه قد تصرف عكس ذلك رغم علمه التام به.

لذا فقد مثل هذا الواقع المادى والإجتماعى البيئه الخصبه لتنامى عقده الخوف لدى دول الخليج حتى عدت مفتاح شخصيتها التى تدور حوله قراراتها وتصرفاتها فى السر والعلن ، كما مثل الخوف واقعها الذى تدور حوله بنائها العضوى والنفسى. فقد ترسب فى اعماق الحكام وحتى المواطن العادى فى هذه الاخطار الخوف الدائم من الايام ومن الجيران والمتعاملين معهم فى الحياه العاديه واليوميه خشيه طمعهم فيما يملكون محاولين سلبه. فهم يملكون الكثير والكثير جداً الا انهم لايملكون سبل الدفاع عنه والمحافظه عليه.

ولقد كانت عقده الخوف هى الدافع لأستثمارحكومات هذه الاقطار لأموالها خارج المنطقه وفى عده دول وليس فى بلد واحد. وخاصه الكويت . وكانت عقده الخوف وراء أسرافهم فى الانفاق المظهرى فى البلدان الغربيه . حتى ان احد كبار الكتاب يرى ان إنفاق حكام الدول البتروليه على الثقافه والفن كان بهدف الإقتناء والإستثمار وليس للجمال والفن ذاته[4].

وينبنى على ما تقدم ان احاسيس الخوف المترسبه كانت المحرك الاساسى والرئيسى لإلتفاف هذه الدول والإتحاد فيما بينها فيما عرف بمجلس التعاون الخليجى

---

(1) مبارك الهاجرى - مرجع سابق - ص ص 137 : 138

(2) المرجع السابق - ص 139

(3) د. إسماعيل صبرى مقلد - مسألة أمن الخليج والأبعاد الإستراتيجية والسياسية - السياسة الدولية العدد 70 أكتوبر 1982 - ص 226

(4) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 93

الذى اقيم لتحقيق هدفين . الاول منها محاوله تحقيق الامن للأقطار الخليجيه الاعضاء فيه . والثانى تحقيق التكامل الاقتصادى للأقطار اعضاء المجلس. والذى يهدف لتحقيق الامن ايضاً لأعضائه في المدى البعيد عن طريق محاوله ايجاد عناصر القوه القوميه الشامله لهذه الاقطار [1]. كذلك لم يكن غريباً ان يكون هذا المجلس هو الوحيد الذى صمد وتوحدت توجهات كافه اعضائه فى التعامل مع ازمه الخليج العربيه الثانيه ، كما عززت هذه الازمه من شعور الاعضاء بعقده الخوف وكانت القوه الدافعه التى جمعتهم نحو هدف واحد هو مقاومه الخوف والخطر الذى اصبح مؤكداً بعد ان كان إحساس دفين وشعور كامن ، مجسده بالتالى نظريه كارل دويتس فى صف الدومينو التى تفترض تداعى الدول وسقوطها تباعاً فى حاله ارتباطها معاً بأحلاف واتفاقيها في الظروف الماديه والإجتماعيه والإقتصاديه [2].

ونفس هذه الاحاسيس المفعمه بالخوف من التهديد الخارجى كانت وراء وقوف دول الخليج خلف العراق فى حربه مع ايران سياسيا وماليا ، حتى غدا الدعم الذى يحصل عليه من هذه الاقطار بمثابه الوقود الذى مكنه من الصمود كل هذه السنوات ، وبالطبع فقد ادى هذا الموقف الى عداء ايرانى لدول الخليج بصوره عرضت مرافقها وصادراتها البتروليه للخطر . كما عرضت امنه الداخلى ايضاً لبعض الهزات. وقد لمس هنرى كيسنجر هذه العقده عرضاًحينماً تعرض لذكريات ايامه في صنع السياسه الامريكيه حيث قرر انه فى 17 ديسمبر 1968 حضر امير الكويت لزياره الرئيس الامريكى نيكسون وقد كان شغله الشاغل فقط فى هذه الزياره هو الإطمئنان لمدى ووجود تدابير امريكيه امنيه فى حاله تعرض لإعتداء من احد جيرانه وخاصه العراق [3].

كما تعرضت علاقات هذه الدول لهزه عنيفه مع كل من سوريا والاردن حينما اتخذ وزراء خارجيه الدول الخارجيه قراراً بوقف الدعم المالى الذى كان قد تقرر لدول الطوق او المواجهه .حيث كانت هذه الدول قد وضعت حداً لإستمرار هذه المساعدات مقداره عشرة سنوات انتهت عام1989.

وبإستدعاء الوقائع ، تتضح تأزم العلاقات العراقيه الخليجيه حتى قبيل غزو الكويت، ففى يوم 15 يوليو 1990 اشارت مذكره طارق عزيز نائب رئيس الوزراء

---

(1) د. أحمد عامر – الحضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة – المقالة الثالثة – مجلس التعاون الخليجى نموذج التكامل الإقتصادى والإسلامى – مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية – القاهرة – نوفمبر1987 – ص ص 139 : 237

(2) كارل دويتس – تحليل العلاقات الدولية – ترجمة محمود نافع – القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية 1982 – ص ص 58 : 59

(3)Henri Kissingger , White House Years , op . cit - p. 51

ووزير الخارجيه العراقى للسيد امين عام الجامعه العربيه الى إنتهاكات كلاً من الكويت والإمارات بتجاوز حصصهما من إنتاج البترول ، مما ادى الى اغراق السوق البتروليه بما يفيض عن احتياجاتها، وبالتالى إنخفاض اسعار البترول بدرجه اثرت بشده على إقتصاديات العراق (1) . كما حذر الرئيس العراقى صدام حسين فى خطابه يوم 17 يوليو 1990 فى ذكرى الثوره العراقيه بعض دول الخليج من الاستمرار فى إنتاج البترول مما يزيد عن الحصه المقرره وهدد بأنه فى حاله عدم الإلتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعاده الحقوق المغتصبه الى اصحابها (2) . ورغم ان التهديد العراقى كان موجها الى الكويت فى الاساس إلا ان ردود افعاله ترددت اصداؤها فى باقى الدول الخارجيه وخاصه حينما تواترت انباء عن حشود عسكريه عراقيه متجهه الى الجنوب (3) .

وتسارع ايقاع الازمه وتدخل اطراف عربيه لإحتواءها والإتفاق على عقد موتمر جده بين ولى العهد الكويتي والنائب الاول لرئيس مجلس قياده الثوره العراقى عزه ابراهيم يوم 31/7/1990 وقد رأت السعوديه ومعها دول الخليج ان اللقاءات والمقابلات التى تمت بين الوفدين كانت في الاطار الاخوى وحرص كل منهما على اظهار مشاعر الود والصفاء تجاه زميله وخاصه الوفد العراقى (4) . لذلك حينما وقعت الواقعه بإجتياح العراق للكويت - بعد كل علامات الطمأنينه السابقه - تفاعلت احاسيس الإحباط والخوف فى صدور الزعامات الخليجيه خاصه مع ادراك الدول الخليجيه وخاصه السعوديه أن الإتهامات والتهديدات العراقيه موجهه لها فى الحقيقه اكثر مماهى موجهه للكويت وبصوره خاصه فيما يتصل بسياسات الإنتاج والتصديرللبترول، وما ادعته العراق بالحرب الإقتصاديه التي يقصد بها تركيع العراق (5) .

وحينما غزت القوات العراقيه الكويت مثل هذا الحدث قمة منحني الهلع الخليجي وخاصة وقد افصحت كافه الشواهد على تصميم العراق على ضم الكويت نهائيا . مع تبرير هذا الضم بشعارات قوميه عربيه من شأنها إثاره الشعور العام العربي ودفعه لتأييد العراق فى تكمله العمل العسكرى بالاستيلاء على بقيه الاقطار الخليجيه ، ومنها رفع شعار ان الغزو تم بسبب إعاده توزيع الثروه العربيه على الاقطار والشعوب العربيه المستحقه وايضا لتحقيق الوحده العربيه (6) . ومع ظهور

---

(1) موقف مصر من أزمة الخليج - المرجع السابق - ص 3

(2) المرجع ذاتة - ص 3

(3) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 326

(4) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص ص 349 : 350

(5) التقرير الإستراتيجى العربى - المرجع السابق - ص 278

(6) المرجع السابق - ص 505

بوادر إنقسام عربى واضح فى النظر لهذا العدوان والتعامل معه وهو ماتم فى مؤتمر وزراء خارجيه الدول العربيه يوم 3 اغسطس حينما بحث العدوان واصدر قراره بإدانته وضروره سحب القوات المعتديه وعدم الإعتراف بأى آثار مترتبه عليه ، الا ان هذا القرار قد صدر بموافقه اربعه عشر عضواً فقط وعدم موافقه خمسه اخرين ، مما اعطى الإحساس للأقطار الخارجيه بعدم وجود إجماع عربى ضد الغزو[1] .

هذا مع اقدام العراق على ثلاثة إختراقات للحدود السعوديه من الكويت ، ربما بقصد جس النبض ، كما ذكرت بعض المصادر السعوديه والامريكيه [2] . وكانت قد وردت انباء عن زياده الحشود العراقيه على الحدود وحتى قبل إجتياح الكويت بما يفوق غرض اجتياح الكويت فقط[3] . مما اشعل نار الخوف لدى القيادات السعوديه والدول الخليجيه بصفه عامه ميز توجهها مع الازمه بالتفرد الشديد .

وعلى المستوى الشخصى والفردى فقد مثلت عقده الخوف دافع مهم واساسى في تصرفات الانسان الخليجي والسعودى . فقداعتاد ان يتعامل مع كل الاجانب والعرب سواء داخل الاقطار الخليجيه او خارجها من منطلق الطمع والحسد لما بين يديه من ثروات او هكذا خيل اليه دائما . لذلك فقد تولد لديه خوف كامن من كل المحيطين به . ويرى الباحث ان هذا الركن هام جداً فى تكوين شخصيه الفرد الخليجي او السعودى وبالتالى فى تكوين الطابع القومى لهذه الاقطار فالدوله او الكائن السياسى ماهو الا مجموعه من الافراد حتى فى اكثر الدول والمنظمات تقدمة وتنظيمة ، لعل هذا ماهو ادى الى إختلاف وجهات النظر بين مصر والدول الخليجيه وعلى رأسها السعوديه بشأن التسويه المثلى للأزمه. من حيث الاساليب الكثيره لتحقيق الهدف الهام لهذا الفريق وهو الإنسحاب العراقى وعوده الشرعيه الكويتيه . فبينما ترى الدول الخليجيه حتميه اللجوء الى الاسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعاته الاقليميه الخليجيه مستقبلاً ، فإن مصر تحبذ بدرجه عاليه تحقيق هذا الهدف من خلال الاساليب السياسيه التفاوضيه والسلميه وعدم اللجوء الى استخدام اداة الردع العسكرى الا فى الضروره القصوى ، هذا بالاضافه الى الميل الخليجى الشديد الى تحطيم اله الحرب العراقيه مما لا تؤيده السياسه المصريه بحال من الاحوال[4] .

---

(1) وحيد عبد المجيد – مستقبل النظام الإقليمى العربى بعد الغزو – السياسة الدولية – العدد 102 مرجع سابق – ص 62

(2) التقرير الإستراتيجى العربى – المرجع السابق – ص 271

(3) محمد حسنين هيكل – مرجع سابق – ص 367

(4) د. نازلى معوض أحمد – التحرك المصرى فى أزمة الخليج بين الثابت والمتغير – مرجع سابق – ص 413

ثانيا: التوجهات السعوديه والخليجيه فى التعاون مع الازمه:

يمكن حصر التوجهات السعوديه والخليجيه فى التعامل مع الازمه من خلال ثلاثه مستويات . **المستوى الاول** السياسى ببعديه الاقليمى والدولي . **والثانى** المستوى الإقتصادى . **اما الثالث** فهو مستوى الدفاع الداخلى والخارجي ويشمل العمليات الوقائيه الداخليه وعمليات الدفاع عن حدود الاقطار .مع الاحاطه بأنه سيتم بحث هذه التوجهات بأنواعها الثلاثه لكل دول الخليج مجتمعه مع التركيز اثنائها على الدور السعودى لتفرده لبعض التحركات وليست التوجهات البارزه .

ا) توجهات التعامل مع الازمه على المستوى السياسى :

بدأت تفاعلات دول الخليج العربى مع الازمه منذ بدء ظهورها . الا ان الطرف السعودى كان صاحب الدور النشط الذى حاول التعاون مع القياده المصريه فى ان يجد لها حلاً ويحصرها فى نطاق الخلاف فى وجهات النظر . فقد اشترك فى المساعى الحميده التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك .كما عقد بجده فى 31/ 7/ 1990 مؤتمر شمل كل من العراق والكويت بهدف إيجاد حل سياسى لهذه الازمه وحصر نطاقه[1] . ولعل هذا التحرك السعودى يبرره ثقلها المحورى فى شبه الجزيره العربيه، كما انها بالنسبه الى مجلس التعاون الخليجى تمثل الدوله القاعده نظرياً لتمتعها بالعديد من المميزات بحكم الحجم والموقع والسكان والقوه الإقتصاديه وايضاً المكانه الدينيه. وتسعى المملكه فى داخل هذا الإطار الى القيام بدور الدوله القائد والدوله النموذج معاً ، فسياسه السعوديه فى هذا المجال هى بمثابه المحور الذى يتشكل حوله سياسه مجلس التعاون[2] .

وعقب تفاقم الازمه عسكريا فى الثانى من اغسطس 1990 اصيبت الاقطار الخليجيه وعلى رأسها المملكه العربيه السعوديه بصدمه مفاجئه شلت حركتها وتفكيرها مؤقتاً. وذلك بحكم قربها الاكثر من بؤره الاحداث وخوفها من ان تغضب العراق فتلاقى نفس المصير الكويتى .فلم يصدر عنها اى ادانه منفرده ضد العراق واكتفت بالبيان الصادر عن الاجتماع الطارىء لوزراء مجلس التعاون للقاهره يوم 3 اغسطس على هامش اجتماعات مجلس جامعه الدول العربيه عقب الغزو مباشره . حيث طالب بيان المجلس بالإ نسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقيه الى موقعها قبل الثانى من اغسطس سنه 1990 . كما اعلن عدم الإعتراف بنتائج الغزو العراقى ومطالبه جامعه الدول العربيه بإتخاذ موقف عربى موحد ، وحرصت السعوديه – فى بادىء الامر – على تحاشى كل مدعاه للتوتر بينها وبين العراق . فأستقبلت فى 3 اغسطس عزه

---

(1) محمد حسنين هيكل – مرجع سابق – ص

(2) هانى رسلان – التحرك الخليجى فى مواجهة الأزمة – السياسة الدولية – العدد 102 مرجع سابق – ص 63

ابراهيم نائب الرئيس العراقى وعقد مجلس الوزراء السعودى جلسه مطوله اعلن بعدها عن ارتياحه للجهود التى يبذلها الملك فهد ابن عبد العزيز ، كما نفت السعوديه بشكل قاطع فى 6 اغسطس ما نشرته وسائل الإعلام العربيه والغربيه حول اعلان السعوديه للتعبئه العامه لقواتها والقيام بتحركات عسكريه على الحدود[1]. وفى 7 اغسطس 1990 اصدر المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى فى ختام دورته الإستثنائيه الثانيه عشر فى جده بياناً اكد فيه مجدداً تأييد الكويت ودعم الشرعيه فيه فى ظل قياده الشيخ جابر الصباح امير دوله الكويت . ودعى العراق الى سحب قواته من الكويت فوراً وفقاً لقرارات مجلس الجامعه العربيه وبيان منظمه المؤتمر الإسلامى وقرارات الامم المتحده[2].

بيد ان هذا الموقف السعودى المتحفظ ما لبث ان تبدل بعد وصول وزير الدفاع الاميريكى الى جده فى 6 اغسطس ، اذ افصح علناً عن استيائه ورفضه للإعتداء العراقى على الكويت وطالب بعوده الاسره الحاكمه الكويتيه[3] ، ثم تصاعدت النغمه لتصل حد الهجوم بعد ازدياد عدد القوات المشاركه فى الدفاع عن السعوديه ، فكانت ان اقدمت فى 14 اغسطس على اغلاق خط انابيب البترول العراقى الممتد عبر الاراضى السعوديه الى البحر الاحمر ، بالاضافه الي اعلان الملك فهد ان السعوديه ليست لقمه سائغه وانها لن تسمح بالعدوان على شبر واحد من اراضيها . كما اعلن مجلس الوزاء السعودى عن استيائه من موقف بعض الدول العربيه التى عارضت او تحفظت على قرارات مؤتمر القمه العربى الطارىء فى القاهره[4] .

ومن ناحيه اخرى قامت الحكومه السعوديه بعده اجراءات نشطه اتسمت بأخذ زمام المبادره فى اتجاهين اساسيين : زياده التعاون والتنسيق مع القاهره ودمشق ، وهما الدولتان العربيتان اللتان وقفتا بقوه ضد الغزو العراقى ، مع اتباع سياسه ذات سمات صراعيه تجاه الدول التى اعتبرتها المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج تتخذ مواقف هى فى جوهرها مسانده للموقف العراقى وتعمل على الترويج له وإفساح رقعه المناوره امامه. فبالنسبه الى مصر وسوريا زادت درجه التنسيق والتشاور بشكل واضح وعقدت عدة إجتماعات بين وزاء خارجيه الدول الثلاث فى جده ودمشق والقاهره . وكان من اهم مؤشرات هذا التنسيق المذكره الثلاثيه المشتركه التى تم التوصل اليها عقب إجتماع الوزراء الثلاث فى 30 اكتوبر فى جده والتى اكدت على دواعى الامن الاقليمى فى ضوء اى تغيرات طارئه فى الموقف الدولى ، كما تدعو

---

(1) هانى رسلان – مرجع سابق – ص ص 49 : 51

(2) موقف مصر من أزمة الخليج – المرجع السابق – ص 5

(3) موقف مصر من أزمة الخليج – المرجع السابق – ص 7

(4) هانى رسلان – مرجع سابق – ص 51

الى تأجيل اللجوء الى الخيار العسكرى . وعلى الجانب الاخر قامت المملكه السعوديه بإبعاد معظم الدبلوماسيين العاملين فى سفارات العراق والاردن واليمن وتقليص عدد العاملين فى هذه السفارات الى اقل حد ممكن . وفى حاله الاردن قامت المملكه بوقف امدادات البترول بدعوي ان عمان لم تسدد المستحقات الواجبه عليها ، كذلك منعت الشاحنات الاردنيه من المرور عبر الاراضى السعوديه واستغنت عن خدمات عدد من الاردنيين فى الخليج وبشكل خاص فى المؤسسات العسكريه الخليجيه ، وهذا مع رفض اللجنه الماليه لمجلس التعاون الخليجى تقديم المساعدات للأردن بإعتبارها من الدول المتضرره اقتصادياً من فرض المقاطعه على العراق بدعوى عدم انطباق الشروط التى حددتها اللجنه على الموقف الاردنى [1] .

وقد نجح مجلس التعاون فى تعديل صياغه البيان الصادر عن اجتماعات مجلس الجامعه العربيه الطارىء والذى انعقد فى القاهره فى 30 اغسطس بحضور12 وزيراً لمحاوله بلوره موقف عربى موحد لإيجاد تسويه سلميه لازمه الخليج. اذ صدر البيان الختامى بعد ان رفض الإقتراح بتضمين قراراته فقره تحقيق إنسحاب جزئى عراقى وتراجع جزئى للقوات الامريكيه فى الخليج لتهيئه المناخ الملائم لتحقيق الاجماع العربى . وذلك بعد ان تبنت غالبيه الدول المشاركه فى الدوره وجهه نظر دول المجلس الخليجى ومفادها ان وجود القوات الامريكيه تم بناء على طلبها ، وان الفكره المقترحه تسحب على هذه القوات صفه قوه الإحتلال الامر الذى يتنافى مع مشروعيه وجودها ، ويوضح هذا ان المجلس الخليجى استطاع ان يثبت بعض الفاعليه من خلال ادائه السياسى وان كانت هذه النتيجه لا ترجع الى ضغوط المجلس الخليجى وحده وإنما ايضاً الى سياسات الدول التى شاركت فى الإجتماع والتصويت على البيان [2] .

وحينما اعلن العراق مبادرته الشهيره فى12 اغسطس 1990 ، والتى عرفت بمبادرة الربط بين إحتلال الكويت وقضيه فلسطين ، التى من اهم بنودها الربط بين الإنسحاب العراقى من الكويت وإنسحاب اسرائيل اولا من الاراضى العربيه المحتله والتى نتج عنها التباس وإنقسام شديدين فى الرأى العام العربى والمواقف الدوليه الرسميه العربيه . فإن دول الخليج قد رفضت هذا الربط وهذه المبادره من اساسها استناداً الى إعتبارات اخلاقيه وعمليه اساسيه . ولإدراكها بإستحاله تحقيق هذا الشرط وان العراق لم يطرحه الا لتسويف الازمه . ومع ذلك فقد قامت بالسعى لدى الولايات المتحده والاطراف الاوربيه للإلتزام بحل الازمتين معاً وهو ما اتى ببعض ثماره بعد ذلك[3] .

---

(1) هانى رسلان – مرجع سابق – ص 66

(2) المرجع السابق – ص 56

(3) التقرير الإستراتيجى العربى – المرجع السابق – ص ص 273 ،274 ، ..

اما توجهات التعامل مع الازمه على المستوى السياسى قد كانت اكثر اتساعاً وشمولا ، وايضا كانت اكثر الجوانب رجاءاً لحل هذه الازمه . حيث رأت دول مجلس التعاون الخليجى منذ وقت مبكر ان الازمه اكثر تعقيداً من ان تحل فى اطار جامعه الدول العربيه . الا ان دول مجلس التعاون الخليجى مثلها مثل الدول العربيه الاخرى التى سعت لإنشاء او الارتباط بأنظمه اقليميه فرعيه لم تفضل قطع روابطها مع النظام العربى او الإنسحاب منه رغم حده الضغوط التى تعرضت لها هذه الدول فى بعض المراحل. لذا فإنها لم تحبذ الاستقلال لتصرفات منفرده. ولتفادى هذا الوضع اصدر وزراء خارجيه مجلس التعاون الخليجى بيان اكد فيه ان مفهومه للفقره السادسه من قرار مجلس الجامعه الطارىء برفض المجلس القاطع لأى تدخل فى الشئون العربيه لا يعنى انه يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدوليه الجماعيه فى الامم المتحده ومجلس الامن التابع لها. وانه من منطلق الالتزام بميثاق الامم المتحده والجامعه العربيه فأن الامم المتحده تعتبر الهيئه الدوليه المعنيه قانوناً بحفظ الامن والسلم فى العالم وان قرارات الامم المتحده واجراءاتها لا تندرج تحت معنى او مفهوم التدخل الاجنبى لانه منصوص على الإلتزام باقى ميثاق الجامعه العربيه[1] .

وقد كان ذلك هو الموقف الواضح للحكومه الكويتيه ايضا ، حيث لم تعول كثيراً على الجامعه العربيه رغم تفضيل عدم الخروج عن مظلتها فى مجمل الحركه الكويتيه كان مراهنا عى استخدام القوه وبالاساس على الموقف الامريكى. فقد حكم تحركات السياسه الكويتيه العقده الدفينه للخوف من كل شىء والتى ترجمها الغزو العراقى الى حقيقه واضحه بجلاء ، هذا مع سياده ماعرف بالشرعيه العربيه الثوريه التى تطالب بإعاده توزيع الثروه العربيه وجواز استخدام القوه لتحقيق الوحده العربيه والاهداف السابقه الاخرى للحركه القوميه العربيه[2] .

وقد تزامن ذلك مع ما أعلنه العراق مراراً من خلال مبادراته المتعدده الى عدم استعداده للإنسحاب من الكويت بل تاكيد حقه التاريخى الابدى فيها . لذلك فقد كان مطالبه الكويت بتوخى العمل على المحافظه على القوميه العربيه والتضامن العربى وعدم الإقدام على القيام بما من شأنه عوده التواجد الاجنبى مره اخرى بالمحيط العربى هو من قبيل المستحيل او كمن يطلب من المذبوح ان يتألم بصوره لا تجرح مشاعر الآخرين ، لذلك فليس بغريب ما اعلنه كبار المسئولين الكويتيين انهم مع ايه وسيله اوصيغه تجبر الرئيس صدام حسين على سحب قواته، وقد صرح صباح الاحمد فى خلال زيارته لواشنطن فى 15 اغسطس 1990 ان (كل مايهم حكومتى هو العمل على تحرير بلدى ولو كان من جانب الشيطان ولكن بإستثناء واحد هو اسرائيل)[3] .

---

(1) هانى رسلان – مرجع سابق – ص 50

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – المرجع السابق – ص 269

(3) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 53

والملاحظ ايضا ان دول الخليج العربى وعلى رأسها المملكه العربيه السعوديه لم تدخر وسعا للقيام بأى تحرك سياسى دولى من اجل العمل على القضاء على هذا الخطر المتمثل فى القوات العسكريه المحتله للكويت ، لذلك فقد سعت فى مختلف الإتجاهات ولدى المنظمات الدوليه ولدى الدول الاوربيه والإتحاد السوفيتى والولايات المتحده للعمل على تأييد موقفها ودفعها للوقوف معها فى صراعها ضد هذا الخطر، كما قامت فرادى او مجتمعه لتدعيم موقفها اقليمية وخاصه مع كل من تركيا وايران . وتبلورت اولى بوادر هذا التحرك فى الطلب الكويتى لمجلس الامن لبحث الازمه عقب الإجتياح العراقى للكويت صباح يوم 2 / 8 / 1990 والذى على اثره عقد المجلس واصدر قراره رقم 660 الذى يدين العدوان ولايعترف بآثاره ويطلب جلاء القوات المعتديه عن الاراضى الكويتيه .

وعلى المسرح الدولى ايضا ، قامت المملكه العربيه السعوديه بالتوسيع من نطاق حركاتها فقام الامير بندر ابن سلطان بزياره الى موسكو فى 24 اغسطس بناء على طلب من الإتحاد السوفيتى والذى ترتب عليها اعاده العلاقات الدبلوماسيه بالكامل معه فى سبتمبر 1990 بعد إنقطاع دام اكثر من نصف قرن ، وقد اعلن سعود الفيصل ابان زيارته الرسميه لموسكو : " أن هذا هو الوقت الاكثر ملائمه لتقوم بين البلدين علاقه فعاله تكفل تشجيع اقرار العدل والسلام والامن اضافه الى المصالح الحيويه للطرفين ". وهذا يعنى فى مضمونه إجراء نوع من المقاصه بين البلدين ، فبالنظر الى توقيت عوده العلاقات يمكن القول بأن ازمه الخليج والموقف الحازم الذى وقفته موسكو من الجهود الراميه الى منع توسيع الغزو العراقى وتأييدها لفرض العقوبات على بغداد ووضع آليه لتنفيذها هو من اهم دوافع التطبيع وعوده العلاقات بالنسبه للسعوديه [1]. وبفضل هذا الذوبان الفعلى لجليد العلاقات السوفيتيه السعوديه اصبح ممكنا اقامه علاقات دبلوماسيه كامله بين الإتحاد السوفيتى من جهه والإمارات وعمان وقطر من جهه اخرى ثم لحقت البحرين بالجميع فى 28 سبتمبر 1990 . وهى الدوله الوحيده بين دول المجلس التى لم تكن لها مع موسكو علاقات حتى ذلك التاريخ[(1)] . والقرار السعودى بإقامه علاقات كامله مع السوفييت له ابعاد اخرى ايضا من اهمها أنتهاج السعوديه لسياسه متوازنه بغرض اقامه علاقات مع جميع الدول الكبرى .

---

1 إلا أنها ليست الدافع الوحيد ، فقد بدأت عملية التطبيع منذ أن أقدم الإتحاد على ممارسة نشاط فاعل لتسوية النزاع العراقى الإيرانى وخصوصاً بعد أن وافق عام 1987 على حماية الناقلات البترولية الكويتية . كما أن الإتصالات بين الحكومتين السوفيتية والسعودية فى القضية الأفغانية لعبت دوراً واضحا فى مسيرة التطبيع ، بالإضافة إلى أن هذا التوجه كان يزداد عمقاً مع تحسين المناخ فى العلاقات الدولية خصوصاً بين موسكو وواشنطن.

(1) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 63

وفى نفس الاطار قامت المملكه العربيه السعوديه بتنشيط علاقاتها مع بكين والتى كانت قد اعادت العلاقات معها قبل الغزو بشهر واحد.وذلك للحفاظ على الموقف الصينى تجاه العراق فى مجلس الامن والذى ساند كل القرارات الصادره عن المجلس. وقد ظهرت بعض نتائج الإتصالات حين اعلن سعود الفيصل خلال زيارته لبكين فى 24 سبتمبر" ان الصين صوتت لصالح القرارات الصادره عن مجلس الامن كما اعربت عن تأييدها التام للإجراءا ت التى اتخذتها السعوديه للدفاع عن نفسها ضد العراق[1] .... ".

اما مع الولايات المتحده فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكرى وتم التوصل الى إتفاق بشأن قياده القوات العسكريه فى حاله نشوب العمليات الحربيه- وهو ماتم بالفعل - وايضا الاتفاق على شراء صفقه ضخمه من الاسلحه تقدر قيمتها الإجماليه بحوالى 21 مليار دولار ، فضلا عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الازمه عبر الإتصالات الدبلوماسيه وزياره وزير الخارجيه والرئيس الامريكى نفسه الى المنطقة[2] .

كما قام وزراء خارجيه مجلس التعاون بنشاط دبلوماسى مكثف على هامش إجتماعات الجمعيه العامه للأمم المتحده فى اواخر سبتمبر 1990 بنيويورك حيث عقد وزراء المجلس إجتماعات عديده سواء مع دول تلعب ادوار مهمه فى الازمه او مع تجمعات لدول اخرى ، ومن اهمها اللقاءات التى عقدت مع وزيرى خارجيه كل من الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى وايران واليابان ودول السوق الاوربيه المشتركه بالإضافه الى الإجتماع مع وزراء مجموعه جنوب شرق اسيا وذلك فى اطار الحمله التى يقوم بها المجلس الخليجى مع كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وتحقيق التزام اولى كامل بالقرارات الدوليه .

وفيما يخص السياسه الكويتيه فقد اتسمت بتحركات دبلوماسيه في إتجاهات عديده وعلى مختلف المستويات الرسميه والشعبيه وكان من ابرز هذه التحركات الزياره التى قام بها امير الكويت الى الولايات المتحده حيث القى خطابا فى الجمعيه العامه للآمم المتحده اكد فيه ان العدوان العراقى كان خطه مبيته للإحتلال السافر. كما قام بزياره الى واشنطن استقبل فيها استقبالا رسمية ، ومن بعدها قام بزياره الى كل من باريس ولندن من اجل حشد التأييد واستمراره خلف قضيه الكويت وحكومتها الشرعيه[3] .

وعلى الصعيد الاقليمى ، وعقب المبادره العراقيه بالإعتراف بإتفاقيه 1975 للحدود مع ايران واجراء المصالحه معها . قام صباح الاحمد بزياره الى طهران فى

(1) أزمة الخليج – المواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 272

(2) المرجع ذاته – ص ص 69 : 74

(3) هانى رسلان – المرجع السابق – ص ص 64 : 68

23 اغسطس وهنأ ايران على النصر ، وحصل على تأكيد للموقف الايراني الداعي الى الإنسحاب من الكويت . وبدت هذه الزياره كبدايه لخط سياسي جديد لا يقتصر على الكويت فقط وانما يمتد الى مجلس التعاون الخليجي كله، والى السعوديه بالاساس . فمع ادراك التغيير الكامل الذى لحق بخريطه التوازنات الاقليميه فى المنطقه ، حاول الوزير الكويتى القيام بوساطه بين السعوديه وايران فاعلن ان هناك تفاهم لدى الجانبين وخطوط مشتركه لتحسين العلاقات بعد ان زالت كل اسباب الخلافات الكويتيه الايرانيه ، وتأتى هذه الزياره لطهران فى محاوله لحثها على الا تكون ثغره فى جدار الحصار الاقتصادى ضد العراق[1] . وقد تركز البحث فى اول إجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الايراني على الترتيبات الامنيه والتوازن فى المنطقه وضروره التفاهم على حلول طويله الاجل وذلك فى ضوء الخلل الذى الحقه الغزو العراقى بالتوازنات الاقليميه ، فبحثوا فى الاجتماع الذى عقدوه مع وزير الخارجيه الامريكي ما يمكن تسميته بالاسس الرئيسيه التى يقوم عليها موقف المجلس من الازمه بالتوافق مع الولايات المتحده الامريكيه . حيث اعلن امين عام المجلس عبد الله بشاره عقب اللقاء ان المواقف الامريكيه والخليجيه كانت متطابقه فى النقاط التاليه [2] :

1- ضروره تنفيذ قرارات مجلس الامن كامله بكل جوانبها وانه لايوجد شيء اسمه حل جزئي او حل مرحلي .
2- انه لا مساومه على الشرطين الاساسيين اللذين يعتمد عليهما ايه مساعي سلميه ، وهو الإنسحاب وعوده الشرعيه .
3- اتفق الجانبان على ان يبقى الباب مفتوحة للحل الدبلوماسى والسياسى متوازية مع الضغط الإقتصادى والنفسى وعزل العراق دولية ، وايضا من اجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلميه.
4- اكد الطرفان اهميه التفكير الجدى فى اجراءات اضافيه ينص عليها ميثاق الامم المتحده الى جانب مزيد من العقوبات الإقتصاديه والسياسيه مثل قطع العلاقات الدبلوماسيه وإتخاذ الإجراءات ضد البعثات الدبلوماسيه العراقيه.

ومع تطور سيناريو الاحداث المتعلقه بالازمه ومع زياده تمزق الموقف العربى وزياده المطالبه بالشرعيه الثوريه العربيه ، ومع تأخر الحل العسكرى الدولي الذى ادى الى تكريس مشاعر الخوف لدى السعوديه ولإدراكها لما يمكن ان تلحقه الحرب من اضرار بالغه بالإقتصاد السعودى والخليجى عامه ، وكذلك البيئه الاجتماعيه والسياسيه

---

(1) المرجع السابق - ص 53

(2) المرجع السابق - ص ص 60 : 61

القائمه . فقد اعلن الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى عن مبادره اعتبرت بمثابه تراجع عن موقف السعوديه الرافض لكل آثار العدوان. حيث اعلن فى مؤتمر صحفى (اذا كان للعراق الشقيق حقوق فكلنا نرى ان اى عربى له حق تجاه اخيه العربى يجب ان يأخذه ولكن ليس عن طريق استخدام القوه فهذا الامر غير مطلوب) واشار الى ان بلاده من دعاه اعطاء الحقوق لأصحابها. ومن دعاه الامن القومى العربى بما فيه من تنازلات اخويه من العربى للعربى سواء اكانت حقوقاً ثابته او مشبوهه . ورأى انه ليست هناك اساءه الى اى دوله عربيه تعطى شقيقتها العربيه ارضاً او مالا او مدخلا على البحر[1] .

على ان هذه التصريحات احدثت إنزعاجا كبيراً فى الولايات المتحده إذ إعتبرها الكثير من المراقبين ضربه موجهه الى التحالف الغربى ، فكان رد الرئيس الأمريكى المعارض للحل الوسط لأزمه الخليج ، وكرر حملته الشديده على الرئيس العراقى صدام حسين وجاء تركيزه على ضروره تفادى تقديم تنازلات للعراق وعدم مكافأه المعتدى . كما قام وزير الخارجيه الأمريكى بإستدعاء السفير السعودى فى واشنطن الذى صرح بعد المقابله (إن السعودية لم يتبدل موقفها على الإطلاق وأن الهدف لا يزال تأمين الإنسحاب العراقى غير المشروط من الكويت وعوده حكومتها الشرعيه).وقد تبع ذلك صدور توضيحات من الأمير سلطان بأن حديثه قد فهم على نحو غير صحيح وانه قد إجتزىء من السياق العام له[2] .

ويبدوأن ذلك لم يكن كافيا ، فأصدر الملك فهد بيانا عن الثوابت فى الموقف السعودى والذى نقلته وكاله الأنباء السعوديه، واعلن فيه ان موقف السعوديه من الإعتداء العراقى على دوله الكويت ثابت لا يتغير ويقوم على الإسس الأربعه التاليه:

1- إدانه الإعتداء العراقى الغاشم على دوله الكويت ورفض كل ما ترتب على ذلك الإعتداءمن إجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدوليه والمفاهيم الإسلاميه والقيم الإنسانيه والأخلاق العربيه.

2- الإلتزام العام بقرار مؤتمر القمه العربيه غير العاديه الموقعه فى 10 / 8 / 1990 والذى جاء تاكيداً لقرار مجلس جامعه الدول العربيه الصادر فى 30 / 9 / 1990 وبيان منظمه المؤتمر الإسلامى فى 14 / 8 / 1990.مع تأكيد الإلتزام بقرارات مجلس الأمن ارقام 660 ، 661 ، 662 وما اعقبه ذلك من قرارات حول ازمه الخليج بوصف تلك القرارات تعبيرا عن الشرعيه الدوليه.

3- تأكيد المطالبه بالإنسحاب الفورى للقوات العراقيه الغازيه من جميع الأراضى الكويتيه دون قيد او شرط وعوده السلطه الشرعيه المتمثله فى حكومه الكويت

---

(1) أزمة الخليج – المواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 274

(2) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 64

بقياده جابر الأحمد الى الحكم وبالتالى عوده الأمور الى ما كانت عليه قبل الثانى من اغسطس 1990.

4 - إنسحاب جميع الحشود العراقيه المرابطه على حدود المملكه مع ضمان عدم تكرار إعتداء حاكم العراق على اى دوله عربيه خليجيه اخرى. ويلاحظ فى هذا المجال ان تحديد الموقف السعودى بهذا الشكل قد ادخل فيه عنصر جديد هو المطالبه بضمانات لعدم تكرار الإعتداء بما يعنى وضع ضوابط للقدرات العسكريه للعراق[1].

وبناء عليه تعاونت الدبلوماسيه السعوديه التى كانت تقود موقفاً خليجياً عاماً مع الدبلوماسيه الأمريكيه لحشد أقصى دعم ممكن فى مجلس الأمن لمشروع القرار 678 الذى يقضى بإجازه إستخدام القوه ضد العراق إذا لم يستجيب لقرارات مجلس الأمن فى موعد اقصاه 15 / 1 / 1991. وذلك إتساقاً مع التفاهم القائم بين المملكه السعوديه والولايات المتحده . إلا ان إعلان الرئيس بوش المفاجىء عن مبادرته بفتح الحوار مع العراق وإجراء الإتصالات المتبادله فى بغداد وواشنطن عقب القرار 678 مباشره قد اثار الكثير من التساؤلات لدى المراقبين [2]. وقد رأت بعض الأوساط ان واشنطن كانت ترمى الى تحقيق اهداف السياسه الأمريكيه والتمهيد للحرب فى حاله رفض العراق الإنسحاب بالكامل والإستجابه لبقيه قرارات مجلس الأمن (وهوماحدث بالفعل) وذلك عن طريق تعزيز الجبهه المضاده للعراق ببذل هذا المسعى الأخير كرغبه لبعض الحلفاء وإثبات ان الولايات المتحده لم تندفع الى الحرب بدون رويه . وايضاً لإسكات اصوات المعترضين من الجمهور الداخلى الأمريكى على دخول الحرب[3].

ورغم عدم وجود مؤشرات على ان هناك تنسيقاً خليجياً امريكياً قد سبق المبادره على الأقل على الصعيد المعلن ، فإنها قوبلت بالتأييد من المملكه السعوديه والكويت والخليج بشكل عام . وقد اعلن مصدر رسمى سعودى فى 2 ديسمبر عن إرتياح المملكه لمبادره الرئيس بوش، (بما انها اكدت على الإلتزام بالثوابت التى دعت اليها القرارات العربيه والإسلاميه والدوليه بشأن الأزمه) وهى (الإنسحاب وعوده الشرعيه بقياده الشيخ جابر الأحمد والإفراج عن الرهائن وإزاله الحشود والتهديدات العراقيه ضد السعوديه ودول الخليج) (وذلك إذ اريد حل هذه الأزمه الخطيره سلمياً فى إطار القرارات العربيه والإسلاميه والدوليه ، بدون شروط مسبقه كما ذكر الرئيس بوش) ويلاحظ تأكيد المصدر الرسمى فى نهايه البيان على مغادره القوات الأجنبيه بالكامل للمنطقه بعد حل الأزمه[4].

---

(1) المرجع السابق – ص 64

(2) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 65

(3) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص ص 515 : 527

(4) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 65

وعلى محيط التحركات العربيه تميزت عمان بدور واضح ومتفرد - كعهدها دائماً - بمحاوله اجتياز الأزمه . فقد كان لديها نزعه للقيام بمبادره سلميه بإسم دول مجلس التعاون الخليجى ككل. ولهذا الغرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين فى نهايه اكتوبر .كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجيه العراقى مرتين خلال شهر نوفمبر . ووسع السلطان قابوس إتصالاته لتشتمل الى جانب الملك فهد عدداً آخر من الرؤساء العرب . والأرجح انه كان يرغب فى الإستعانه بنفوذ مصرخاصه فى إقناع دول مجلس التعاون الخليجى بأهميه القيام بمبادره دبلوماسيه لحل الأزمه سلمياً .غير ان العراق لم يلتزم امام السلطان بما يكفى من التعهدات لإقناع بقيه دول مجلس التعاون الخليجى بقيمه حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمى للأزمه[1] .

ب) توجهات التعامل مع الأزمه على المستوى الإقتصادى :

مع التسليم بأن أزمه الخليج العربيه الثانيه كان سببها الأساسى والرئيسى إقتصادياً فقد احسنت دول الخليج العربى والسعوديه توظيف ذات الدافع فى إدارتها للأزمه فى توجيه تحركاتها من أجل تكثيف التأييد والمؤازره العربيه والإقليميه والدوليه لتحقيق الجلاء العراقى على الكويت المحتله وعوده الشرعيه وزوال الخطر العام على الخليج .وقد شملت هذه التوظيفات مستويات اربعه . **الأول** منهـا على النطاق الداخلى لدول مجلس التعاون الخليجى . **والثانى** على المستوى العربى . والثالث على المستوى الإقليمى . واما الرابع والأخير فعلى المستوى الدولى . وقد تزامنت هده التحركات على المسارات الأربعه وسارت فى خطوط متوازيه.

- فعلى المستوى الداخلى قامت دول الخليج العربى والسعوديه بعده إجراءات وإجتماعات من أجل تدعيم الموقف الإقتصادى والنقدى لدول الخليج ومقاومه ايه آثار سلبيه للأزمه على الأنظمه الماليه الخليجيه بهدف تدعيم الصمود فى مواجهه الأزمه والمساعده على مقاومه الإحتلال العراقى . فبمجرد الغزو العراقى للكويت يوم 1990/8/2 تقدمت حكومه الكويت الشرعيه بطلب لجميع الدول التى تحتفظ الكويت لدى بنوكها بودائع بطلب رسمى لوقف صرف هذه الودائع خشيه إستيلاء الحكومه العميله للعراق عليها . وقد إستمر التنسيق الذى بدأ بين دول الخليج على المستوى الإقتصادى منذ الآيام الأولى للغزو . وتم تطويره بقطع اشواطاً ابعد فى اتجاه الخطط الموضوعه من قبل ولكن بشكل متسارع . فقد عقد وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس اجتماعاً مشتركاً فى 1990/9/23 على هامش الاجتماعات السنويه لصندوق النقد والبنك الدوليين . حيث تمت مناقشه سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنيه والمشتركه وتزليل اى صعوبات قد تعترضها نتيجه للأوضاع

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 286

غير العاديه المترتبه على الازمه. وقد كانت مضاعفات ازمه الخليج على إقتصاديات دولها موضوعاً رئيساً لمداولات وزراء الماليه والإقتصاد فى دول المجلس الست فى الإجتماع الذى عقد فى 3/ 11/ 1990 فى مسقط وترأسته سلطنه عمان . وقد اقر الاجتماع الذى حضره ايضاً محافظوا البنك المركزى فى دول المجلس الإجراءات التى إتخذها هؤلاء المحافظون لتقليل الاثار السلبيه للأزمه مثل توفير السيوله النقديه للبنوك المحليه والقبول المتبادل من كل بنك مركزى لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ، الأمر الذى ادخل الاستقرار بعد الزعر المفاجىء والإندفاع نحو سحب الودائع من المصالح الخليجيه. وقد اقر الوزراء ايضاً استمرار الترتيبات الخاصه بالدينار الكويتى ومن بينها الإجراء الخاص بأن تقبل البنوك الخليجيه من عائلات او افراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتى يبلغ حوالى خمسمائه دينار لمره واحده وهى ترتيبات تحمل دوله الكويت الفارق بينها وبين السعر السابق للدينار والسعر الحالى[1] .

- اما على المستوى العربى ، فقد تميز هذا السلوك بإتباع السياسه اكثر مرونه وعقلانيه بإستخدام سياسه العصاوالجزره . حيث اتسمت بطابع العقاب والثواب وايضاً الترغيب والتشجيع على إنتهاج موقف مؤيد لها فى هذه الازمه. فقد تضمنت هذه التوجهات مساعده وثواب لبعض الدول كمصر وسوريا.. وتضمنت ايضاً عقاب ومنع لدول اخرى كاليمن والسودان والاردن فضلاً عن العراق ذاته .

فعلى هامش إجتماع وزراء الماليه والاقتصاد المذكورين ، اجتمعت اللجنه الماليه الرباعيه الخليجيه ، والتى تشكلت بعد الغزو التى تضم السعوديه والكويت والامارات وقطر للإتفاق على حجم المساعدات التى ستقدمها الدول الاعضاء فى اللجنه للدول المتضرره من الازمه بهدف مساعدتها على تطبيق قرارات المقاطعه الاقتصاديه ضد العراق وجعل الحصار الإقتصادى اكثر احكاماً عليه ، وذكرت المصادر ان اللجنه قد حددت ثلاث شروط للإستفاده من هذه المساعدات وهى : 1- ان تطبق الدوله قرارات مجلس الامن خصوصاً قرارات المقاطعه ضد العراق . 2- ان يكون موقفها منطلقاً من شجب العدوان العراقى ومعارضته . 3- ان يكون إقتصادها قد تأثر سلبياً بشكل كبير ومباشر من الازمه[2] .

وقد طبقت دول الخليج وخاصه السعوديه هذه القرارات على عدد من الاقطار العربيه منها الاردن التى رأت انها لا ينطبق عليها البند الثانى منها . لذلك لم توافق على تقبل الإقتراح الذى تقدم به وزير الخارجيه الامريكى خلال جولته فى الخليج بتقديم مساعدات للأردن لذات السبب . كما قامت بوقف امدادات البترول

(1) هانى رسلان - المرجع السابق - ص ص 61 : 62

(2) المرجع السابق - ص 62

اليها بدعوه انها لم تسدد المستحقات الواجبه عليها، ومنعت الشاحنات الاردنيه من المرور عند الحدود السعوديه مما نتج عنه الحاق الضرر بقطاع النقل الاردنى . كما استغنت عن خدمات اعداد من الاردنيين العاملين فى الخليج وبشكل خاص فى المؤسسات العسكريه الخليجيه مما شكل عبىء على الإقتصاد الاردنى[1] .اما بالنسبه لليمن فقد قامت المملكه العربيه السعوديه بإلغاء الامتيازات القانونيه التى كانت ممنوحه لليمنيين التى كانت تمكنهم من العمل دون التقيد بشرط وجود كفيل سعودى . وترتب على هذا الاجراء نزوح مئات الآلاف فى فتره قصيره عائدين الى بلادهم مما شكل ضغطاً واضحاً على الإقتصاد اليمنى الذى يعانى من المتاعب والبطاله وايضاً يعانى من مشاكل الوحده السياسيه الجديده[2] . كما شملت هذه الإجراءات جمهورية السودان حيث ترددت انباء عن وجود دعم سعودى لقوات المتمردين فى الجنوب . كما تم وقف اصدار تأشيرات دخول الى المملكه العربيه السعوديه عبر السفاره السعوديه فى الخرطوم[3] . كما قامت السعوديه ايضاً بغلق خط انابيب البترول العراقى المار بالأراضى السعوديه الى ميناء ينبع على البحر الأحمر والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن بفرض الحصار الاقتصادى على العراق واضعافه اقتصادياًبهدف التأثير على موقفه السياسى كى يقوم بتنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن والجلاءعن الكويت .

اما مصر فقد كوفئت بالمزيد من الدعم والمساعدات التى قدمت الى الدول العربيه التى كان بها الدور المؤيد للكويت والمناهض للغزو العراقى . فقد الغت دول الخليج الديون المستحقه على مصر . كما قدمت بعض المساعدات العاجله للإقتصاد المصرى سواء فى صوره إستثمارات او قروض سائله ، كما اعطت وعوداً لتشغيل العماله المصريه، كذلك كان الشأن مع سوريا التى اسقطت ديونها لديها ومنحتها إعانه عاجله لتدعيم اقتصادياتها بمناسبه الأزمه .

- اما على المستوى الاقليمى الغير عربى : فقد شملت مساعدات ودعم لكل من تركيا وباكستان وإيران ستذكر تفصيلاً عند الحديث عن الأزمه ودول الجوار الإقليمى لاحقاً .

- وعلى النطاق الدولى : قامت السعوديه ودول الخليج بمساعده كل من المانيا واليابان لتسديد تكاليف عمليه درع الصحراء بالكامل علاوه على تكاليف مساعده الدول التى اضيرت بسبب الازمه وايضاً بسب إجراءات الحظر الإقتصادى ضد العراق . فقد أعلن عن قرض قدمته السعوديه للإتحاد السوفيتى قيمته اربعه مليارات دولار . كما سرب الكرملين معلومات مفادها ان القرض قد يتضاعف الى 12 مليار دولار[4] . كما قامت

(1) المرجع السابق – ص ص 62 : 64

(2) أنظر فى ذلك : د. عبد الرحمن البيضانى – مازق اليمن فى حرب الخليج – القاهرة يناير 1991 الطبعة الأولى – دار المعارف – ص ص 22 : 113

(3) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 66

(4) المرجع السابق – ص 67

السعوديه - للقضاء على الاثار السلبيه للأزمه المتمثله فى إرتفاع سعر البترول فى بدء ايام الغزو الى اكثر من ثلاثين دولار للبرميل - بزياده إنتاجها الى ما يعادل مليونى برميل يومياً اضافه الى زياده قدرها نصف مليون من الامارات [1]. وذلك بهدف المحافظه على سعره وعدم تاثر دول العالم بالأزمه تفويتاً لأغراض النظام العراقى . كما قامت دول الخليج وعلى رأسها السعوديه والكويت بسداد تكاليف القوات الأمريكيه والبريطانيه العامله بالخليج وتكاليف العمليات العسكريه بالكامل وايضاً تكاليف بقائها بعد تحرير الكويت .

ج) مستوى الأمن والدفاع:

مثل هذا المستوى الأساس والركيزه التى تدور حولها جميع التصرفات والتفاعلات مع الازمه من قبل دول الخليج والمملكه العربيه السعوديه . فبتوافر الأمن والدفاع يتحقق لتلك الدول الأمان ضد هاجس الخوف المتمكن منها جميعاً . والذى هو مفتاح شخصيتها كما سبق القول. ورغم الإنعكاسات السياسيه والأمنيه السلبيه التى سببها الإجتياح العراقى للكويت إلا ان مؤسسات المجلس ظلت تعمل على تحقيق حد أدنى من التماسك والتنسيق بين المواقف، وذلك رغم ان القوات المسلحه بأنواعها الثلاث لدول التعاون الخليجى والسعودى لا تشكل نسبه تذكر بالنسبه للقوات العراقيه ، ليس فقط كماً ولكن ايضاً نوعاً فضلاً عن الخبرات القتاليه المكتسبه والملقنه [2]. لذا عقد رؤساء الأركان لدول المجلس إجتماعاً فى الرياض فى 11 اغسطس 1990 لإقرار خطط موحده لجيوش دول المجلس فى مواجهه التطورات المحتمله والتنسيق فى شأن استقبال الوحدات العربيه والغربيه التى استقدمت الى المنطقه.

كما عقد وزراء الدفاع فى دول المجلس إجتماعاً استثنائياً فى الرياض فى 22 اغسطس من ذات العام نوقش فيه الوضع العسكرى بالإضافه الى توصيات رؤساء الأركان فى اجتماعهم الذى عقد بالرياض وذكر أمين عام المجلس ان النقطه الأولى فى هذه المرحله هى دعم ومسانده الكويت وان تعمل دول الخليج كدوله مرتبطه مع الكويت أرتباطاً تعاقدياً لتخليصها من الإحتلال العراقى . اما النقطه الثانيه فتختص بإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للإستفاده القصوى من التسهيلات المتواجده فى منطقه الخليج لتحرير الكويت [3].

وعقب زياره وزير الدفاع الامريكى الى جده فى 6 اغسطس قدمت السعوديه طلباً رسمياً للولايات المتحده ناشدتها الدفاع عن السعوديه ضد التهديدات العراقيه ،

---

(1) المرجع السابق - ص 52

(2) راجع محمد عبد السلام - خريطة القوى العسكرية المحلية والدولية فى منطقة الخليج العربى - السياسة الدولية - العدد 102 - مرجع سابق - ص ص 148 : 152

(3) هانى رسلان - المرجع السابق - ص 50

وبالفعل بدأت هذه القوات متعدده الجنسيات تتوافد على المنطقه[1] . وقد اكدت المملكه العربيه السعوديه ان هذه القوات الأجنبيه لم تأت الى الخليج إلا بحكم الضروره وانها جاءت بطلب من المملكه وانها ستغادر عند إنتهاء مهمتها او طلب الحكومه السعوديه منها ذلك وايضاً التأكيد على الدور الدفاعى لهذه القوات وانها ليست لمهاجمه احد[2] . ويلاحظ ان السعوديه قد نجحت فى الحصول على تأييد القمه العربيه الطارئه المنعقده بالقاهره فى 10 اغسطس وذلك بهدف اعطاء غطاء عربى لهذه التصرفات . كما استقبلت على أرضها قوات مصريه وسوريه ايضاً ومن باكستان وبنجلاديش وافغانستان لإضفاء الصفه الدوليه والعربيه والإسلاميه المشتركه لهذه القوات . وذلك بهدف نفى مقوله ان الأماكن المقدسه الإسلاميه قيد الإحتلال بالسعوديه من قوات اجنبيه وايضاً لعدم ترك احد الفاعلين يستقل بالمنطقه بمفرده ولتدويل الأزمه ثم المعركه المترتبه عليها .

وقد رحب المندوب الكويتى فى مجلس الأمن بالقرار السعودى بالسماح للولايات المتحده بإستخدام مرافقها العسكريه مشيراً الى أن الكويت ترحب بالتدخل الأجنبى فى حالة رفض العراق للإنسحاب غير المشروط وعوده الشرعيه . وان الحرب فى هذه الحاله ستكون شراً لابد منه للحفاظ على أمن المنطقه عامة وليس امن الكويت فقط . وقبل ان تنعقد القمه العربيه الطارئه فى القاهره فى 10 اغسطس كانت الولايات المتحده قد تلقت طلباً رسمياً من الكويت بالعمل على تنفيذ العقوبات التى فرضتها الأمم المتحده على العراق من خلال قرارات مجلس الأمن ، الأمر الذى كان يعطى لواشنطن والعواصم الغربيه الأخرى الحق القانونى فى اعتراض السفن المحمله بالبضائع من العراق واليه[3] .

وقد انعقدت اجتماعات الدوره التاسعه العاديه لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجى فى الرياض فى 6 ديسمبر 1990 ، تركزالبحث فى موضوعين أساسيين الأول تعلق بالترتيبات الخاصه بتحرير الكويت حيث عرض تقرير مفصل عن الوضع العسكرى والقتالى لجيوش دول المجلس . والدور الذى ستقوم به إذا ما تطلبت الحاجه ذلك ، وقد قام رؤساء الأركان ببحث التفاصيل العسكريه المتعلقه بذلك فى اجتماع عقد على هامش اجتماعات الوزراء . والموضوع الثانى إختص بالنظر فى إستراتيجيه الدفاع المشترك التى كانت قد وضعت فى قمه مسقط عام 1985 . وقد

---

(1) راجع فى محاولات إقناع الإدارة الأمريكية للملك فهد لقبول تقديم طلب إستدعاء للقوات الإمريكية (بوب وود وورد) القادة أسرارما قبل وبعد أزمة الخليج – ترجمة عماد جولان ومحمود العابد – دار الجيل – بيروت 1991 – ص ص 207 : 229

(2) المرجع السابق – ص 51

(3) المرجع السابق – ص 53

ظهر خلال هذا الاجتماع تطلع دول التعاون الخليجى الى الإعتماد على نفسها اساساً فى المجال العسكرى عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتى لجيوش دول المجلس بما فى ذلك اعاده النظر فى حجم وفعاليه قوات درع الجزيره . وتقديم الدعم التسليحى والمادى الى الدول التى تفتقر الى امكانات قويه فى هذا المجال مثل البحرين[1].

وقد مثلت قضيه استقدام قوات اجنبيه لمنطقه الخليج العربى المسلم أزمه على المستوى العربى والقومى لم تشهد مثلها المنطقه منذ أزمه توقيع مصر لمعاهده كامب ديفيد مع إسرائيل . حتى ان عدد من الدول العربيه والتى حضرت مؤتمر قمه القاهره الطارىء والمنعقده فى 10 اغسطس 1990 التى رفضت أو تحفظت على قرارات هذا المؤتمر قد اسست موقفها الرافض هذا على اساس مبدأ شجب التواجد العسكرى الأجنبى فى الخليج وإنصياعاً للرأى العام الداخلى بها وآراء النخبه الحاكمه [2]. لذلك فقد تصادم على الساحه العربيه رأيان رئيسيان. الأول: ويؤيد التواجد العسكرى الأجنبى فى المنطقه بعكس الآخر الرافض له . ولكلاهما حججه وأسانيده ومنطقه. ورأى ثالث وسط بين الرأيين السابقين ويستند الى فكر ديناميكى قوامه الربط بين الإنسحاب العراقى والأجنبى المتزامن من المنطقه. لذلك تكون من المناسب التنويه لكل من هذه الأراء بشىء من التفصيل .

الرأى الاول: الرافض للتواجد العسكرى الاجنبى فى منطقه الخليج :

وقد استند هذا الرأى الى الحجج والأسانيد الآتيه:

- إن التواجد العسكرى الأجنبى من شأنه إسترجاع ذاكره الإحتلال الأجنبى والإستعمار الغربى للمنطقه العربيه طوال فتره ممتده من الزمان مع ما تمثله هذه للذاكره من شعور بالمراره والظلم والهوان.
- ان التواجد من شأنه ان يعجل بفرض الحل العسكرى من خلال القوات الأجنبيه مع اعطائها الفرصه لتدمير القوى العسكريه العراقيه لصالح إسرائيل . وايضاً التضحيه بكل من العراق والكويت معاً.
- ان هذا الإتجاه يقطع الطريق على الحل العربى والدبلوماسيه العربيه الهادئه دون إعطائها الفرصه لإنقاذ العراق والكويت.
- ان هذا الإتجاه يعطى القوات الأمريكيه والغربيه الفرصه فى السيطره الكامله على منابع وممرات بترول الخليج [3].

---

(1) المرجع السابق – ص 62

(2) د. محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل – موقف اليمن الشعبى والنخبوى والرسمى من أزمة الخليج العربى – مجلة المستقبل العربى الصادرة عن مركز بحوث الوحدة العربية – العدد 145 – مرجع سابق – ص ص 104 : 105

(3) د. عودة بطرس عودة – حرب الخليج من المسئول – الطبعة الثالثة – الأردن – عمان – وكالة التوزيع الأردنية 1992 – ص 50

- ان هذا الإتجاه يعطى الفرصه لتدنيس الأراضى الحجازيه الإسلاميه الطاهره من جانب القوات الاجنبيه ، حتى ان السعوديه ودول الخليج الأخرى واجهت معضله حقيقيه فى تعبئه تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعيه الإستعانه بهذه القوات . وقد اجمع الفقهاء خارج هذه الأقطار على تحريمه[1] .

الرأى الثانى : المؤيد للتواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج :

استند هذا الرأى فيما ذهب اليه الى الحجج والأسانيد الأتيه :

- لم تكن السعوديه ودول الخليج فى ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقى محتمل ، كما انها لم تكن تستطيع الإعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد ان اتموا لتوهم إجتياح الكويت عسكرياً وخاصه وانه أقدم على ثلاث إختراقات للحدود السعوديه[2] .
- بإجتياح الكويت لم يكن هناك مايمنع من سقوط بقيه الأقطار الخليجيه وأجزاء من السعوديه وقطر (طبقاً لنظريه كارل دويتش فى صف الدومينو) أو الإذعان بوضع التابع للقوه العراقيه الصاعده .
- إن التواجد العسكرى الأجنبى بهذا الحجم الضخم كان من شأنه أن يؤدى الى اقناع العراق بالإنسحاب الى حدودها الرسميه .
- ان القوات السعوديه والخليجيه مجتمعه لم تكن بوسعها حتى مقاومه القوات العراقيه وليس تحرير الكويت .
- ان الإستعانه بالقوات العربيه فقط يؤدى بوقوع المنطقه الخليجيه رهناً بالتوزنات العربيه السياسيه مع وجود شكوك تاريخيه خليجيه حيال بعض القوات العربيه .
- ان القوات الأجنبيه قد حضرت للمنطقه بطلب من الحكومات المعنيه للمشاركه فى الدفاع عنها ويمكن أن ترحل إذا زال الخطر[3] . أو عند طلب هذه الحكومات.
- ان فكره الحل العربى هى كارثه مدمره لأن هذا الحل يكرس الإنقسام العربى ويجعل العرب يقاتل بعضهم بعضاً والمستفيد بالطبع إسرائيل التى تخطط لبسط سيطرتها[4] .

وجدير بالذكر ان هذا الإتجاه كان مرجحاً من جانب السعوديه ، لذلك فقد آزعنت له مصر وسوريا لإيمانهما بأنه لو بذل اى ضغط عربى كامل ضد التواجد العسكرى الامريكى فإن الإحتمال المرجح هو ان تقطع السعوديه ودول الخليج الاخرى

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 270

(2) المرجع السابق - ص 270

(3) د. عبد العظيم رمضان - الإجتياح العراقى للكويت فى الميزان - الزهراء للإعلام العربى - القاهرة 1991 - ص 166

(4) المرجع السابق - ص 166

كل صله لها بالنظام العربى[1] .

الإتجاه الثالث : وهو رأى ديناميكي وسط:

وقوام هذا الرأى هو الرفض المبدئى للتواجد العسكرى مع إظهار التفهم لإضطرار القيادات الخليجيه والسعوديه خاصه لإستدعائه. وبالتالى ركز هذا الموقف الوسطى على إيجاد مجموعه من الافكار التى تضمن رحيل القوات الأجنبيه وتأمين دول الخليج وخاصه السعوديه من إمتداد العدوان العراقى اليها فى نفس الوقت . وكان هذا الموقف هو اساس اغلبيه المبادرات السياسيه الفرديه ومتعدده الأطراف العربيه على اساس ان قام على الفصل بين قضيه إحتلال الكويت وقضيه تأمين دول الخليج وخاصه السعوديه من امتداد العدوان العراقى اليها. ففى الوقت الذى اجتهدت فيه الدول العربيه التى تبنت هذا الموقف فى إبتكار الافكار التى تستهدف تأكيد ضمانات أمن السعوديه فإنها قد اظهرت رغبه او إستعداداً حقيقياً لحل وسط بالنسبه لمسأله الكويت . وتراوحت المبادرات العربيه من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف إقناع العراق بالإنسحاب . أو مجرد الإلتزام بالإنسحاب من الكويت فى النهايه[2] .

وقد تمتع هذا الموقف بميزه واضحه هو انه قام على دبلوماسيه ديناميكيه نسبياً تستهدف تجنب العراق الدمار المتوقع من حرب ضروس يشنها الأمريكيون . مع ضمان بعض الحقوق للكويت محورها إعتبارها وحده سياسيه مستقله عن العراق. ان شابهها بعض العيوب نوجزها فيما يلى من نقاط:

1- ركز هذا الموقف على منح ضمانات امن للسعوديه بما يعنى انه ينطوى فى النهايه على التضحيه بالكويت ، وحرصت كافه المبادرات الفرديه ومتعدده الأطراف العربيه على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعوديه، على اساس إفتراض قوامه انه لو امكن تهدئه المخاوف الامنيه السعوديه فإنه يمكن إقناعها بإجلاء القوات الأجنبيه وبالتالى ضمان تجنب الحرب وبحيث تحسم مسأله الكويت فى مفاوضات مباشره تكون السعوديه والعراق هما طرفاها الرئيسيين .

2- ارتطم هذا الموقف بإصرار القياده العراقيه على عدم الإلتزام بمبدأ الإنسحاب من الكويت ، وعلى ان مسألة الكويت منتهيه . ومثل الإنفتاح العراقى على فكره الحوار مع السعوديه وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربيه الفرديه ومتعدده الأطراف، الأمر الذى فهم بإعتباره محاوله لترضيه السعوديه من اجل السكوت عن مسأله الكويت أوقبول حل وسط حولها

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - المرجع السابق - ص 271

(2) المرجع السابق - ص 272

يرضى العراق.

3- ان هذا الموقف لم يتمتع عموماً بالمصدقيه لدى دول الخليج لأن القائلين به قد بدأوا متحيزين للعراق بل إن السعوديه ودول الخليج قد إعتبرت منظمه التحرير واليمن والأردن بصفه خاصه ضالعين مع العراق. كما انها قد اهتزت بعنف لمواقف دول المغرب العربي ، وإن كان بدرجه اقل مما شعرت به حيال المنظمه واليمن والاردن[1].

وفى إطار الترتيبات الأمنيه ، إنعقد إجتماع وزراء داخليه دول المجلس فى 7 / 11 / 1990 بمدينه جده حيث استعرض الوزراء الخطوط و الإجراءات الأمنيه التى إتخذتها كل دوله من اجل الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وقد اعلن البيان الصادر عنه بأن الوزراء قدا اتخذوا القرارات المناسبه التى ستؤدى الى تعميق الروابط وتوثيق التكامل بين الأجهزه الأمنيه فى الدول الأعضاء بإعتبار ان الأمن فى دول المجلس لا يمكن تجزئته . كما اكد الوزراء إستمرار سياسه دول المجلس فى تقديم كافه التسهيلات للمواطنين الكويتين وجددوا موقفهم الصلب فى مواجهه التهديدات الإرهابيه وعزمهم على إتخاذ الخطوط اللازمه للوقوف كجبهه واحده صلبه لمقاومه الإرهاب[2] .

ومن ذلك نرى ان الدور السعودى من الأزمه قد تميز بخصوصيه فى كل مراحله وحتى النهايه . فهو أولاً ادان العدوان العراقى للكويت ، ثم طلب قوات اجنبيه ثم عربيه للمشاركه فى الدفاع وتأمين البلاد ، كما اتاح ارضه لتكون منطلقاً لعمليات عاصفه الصحراء مقدماً لها كافه التسهيلات ، ثم اخيراً دفعت السعوديه تكاليف الدفاع وتحرير الكويت بالكامل وايضاً تكاليف تخفيف آثار الأزمه على الآخرين لدفعهم للمحافظه على موقفهم المؤيد لها والدول الخليجيه عموماً، وهى فى كل تصرفاتها تلك كانت عقده الخوف هى الدافع والمحرك لهذه التصرفات ، خوف من القوات العراقيه وخوف من الجيران وخوف من القوات الأجنبيه والعربيه المشاركه والموجوده بأراضيها وخوف من الأجانب والعرب المقيمين بها للعمل . مما جعلها تحاول فى كل لحظه ان تنتصر على الجميع والا تعادى الجميع ، ان تكسب من الجميع والا تخسر الجميع . فمثلاً لم تستنفذ إمكانيه الحل السلمى او العربى. كما لم تعلن إستنكارها للإحتلال العراقى الا بعد ثلاثه ايام خوفاً من رد الفعل العراقى وقبل ان يصل الدعم الأجنبى ، وايضاً إرتضت بترتيبات الأمن العربيه المتمثله فى إعلان دمشق وفى نفس الوقت لم تستبعد امكانيه اشتراك ايران فى مثل هذه الترتيبات خوفاً منها ، وايضاً لم تعارض فكره تواجد عسكرى اجنبى وامريكى بالذات لتوفير

(1) المرجع السابق – ص 273

(2) هانى رسلان – المرجع السابق – ص 62

ضمانات أمن مستقبليه، وهو فى خصوصيته هذه كان يعبر إنما تعبير عن حقيقه ظروف وتكوينات الأقطار الخليجيه مجتمعه .

ثالثا : إنعكاسات الأزمه على دول الخليج والسعوديه :

لقد ادت ازمه الخليج العربيه الثانيه الى العديد من الإنعكاسات على الوضع فى الاقطار الخليجيه والسعوديه داخلياً وإقليمياً وعالمياً وفق البيان التالى :

ا) الإنعكاسات الداخليه :

1- زادت من الشعور بالخوف والهلع لدى المواطن السعودى والخليجى عامه من كل المتعاملين والمحيطين به . كما زاد ت من احساسه بالطمع من كل جيرانه العرب فيما يملك من ثروات طبيعيه وبتروليه وايضاً موقع جغرافى متميز[1] .

2- ادت الى ارهاق الإقتصاد الخليجى والسعودى وتحميله بأعباء وإلتزامات ماليه وادبيه تجاه الآخرين بصوره لن يتمكن من الخلاص منها فى المدى القريب . كما ان الإقتصاد الكويتى عانى من وضع فريد لن يمكنه من العوده الى ما كان عليه فى المنظور القريب أو البعيد.

3- زادت من تعاون وتقارب الاقطار الخليجيه والسعوديه وزادت من شعورهم بإنتمائهم لكيان واحد واقطار ومستقبل واحد. وادت الى قناعتهم بنظام مجلس التعاون الخليجى بصفه مؤقته .

ب) إقليمياً :

ا- زادت من عزله الاقطار الخليجيه والسعوديه عن البلدان العربيه المحيطه بها خاصه اليمن والأردن والعراق .

2- عملت على تقارب التوجهات بين الدول الخليجيه وكلاً من إيران وتركيا . كما انها ادت الى تفهم خليجى اكثر لضرورات أمن إسرائيل وتقبلاً للتعايش السلمى معها الى حد ما .

3- زادت من التقارب والتفاهم بين السعوديه ودول الخليج مع كل من مصر وسوريا وهو ما ادى الى الإعلان عن قيام اعلان دمشق .

4- ادت الى إنقسام النظام العربى والاقليمى وإختناقه .

ج) عالمياً:

---

(1) محمد السيد سعيد – مستقبل النظام العربى من أزمة الخليج – مرجع سابق – ص ص 141 : 146

1- ادت الى إرتباط وتفاعل أنظمه الحكم الخليجيه والسعوديه مع الغرب وخاصه الولايات المتحده والى امد مستقبلى بعيد .

2- مكنت من التواجد السياسى العسكرى والأمنى الغربى وخاصه الأمريكى من المنطقه الخليجيه بثرواتها البتروليه الهائله وموقعها المتميز الفريد .

3- ادت الى التزام الإقتصاد الخليجى والسعودى خاصه بإلتزامات إقتصاديه وماليه طويله المدى ومتسعه فى الكميه تجاه الغرب لإلتزاماتها لتغطيه نفقات القوات التى دافعت عن السعوديه وشاركت فى تحرير الكويت .

4 – حملت الإقتصاد الخليجى بنفقات وإلتزامات تسليحيه باهظه للغرب نتيجه زياده عقده الخوف لديها واضطرارها لتكديس السلاح لتوفير الأمن ومقاومه ايه ازمه مستقبليه مشابهه.

5 – ادت الى إختراق الولايات المتحده لمنظمه الدول المنتجه للبترول (اوبيك) وتحكمها فيها لمصلحتها ومصلحه الغرب عموماً .



أزمة الخليج العربية الثانية ودول الجوار الجغرافى

الفصل الثانى

ازمة الخليج العربية الثانية ودول الجوار الجغرافى

تحيط بمنطقة الخليج العديد من الدول الغير عربية ، والتى تشكل نطاق الجوار الجغرافى لهذه المنطقة . ولكن منذ اللحظة الأولى لأزمة الخليج العربية الثانية فقد برزت الأهمية الخاصة لثلاث دول إثنتان منها لها إرتباطات خاصة بالمنطقة والأخرى وهي إسرائيل ذات طبيعة خاصة بالنسبة للنظام الإقليمى ، فبينما تقع تركيا [(1)] فى الطرف الشمالى الشرقى من البحر المتوسط إلى الشمال من كل من العراق وسوريا ، تشغل إيران الشاطىء الشرقى للخليج العربى فى مواجهة الأقطار العربية الخليجية إضافة إلى حدودها الطويلة مع العراق ، كما أنها تشارك الدول العربية التحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر محوراً مهماً للأمن فى منطقة الخليج ككل. وقد عملت إيران منذ السبعينيات على تدعيم نفوذها فى هذا المضيق وذلك بإحتلال جزر ثلاث رئيسية لإمارات رأس الخيمة والشارقة وهى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى فى عام 1971 [(2)].

وتكمن تلك الخصوصية الفريدة للطائفة الأولى وهى تركيا وإيران بالنسبة للمنطقة العربية وخاصة دولتى الأزمة ، العراق والكويت ، فى العديد من الخصائص ، منها رسوخ الإنتماء الإقليمى الأصيل للكيان الدولى لكلتا الدولتين إلى المنطقة على مر العصور القديمة والوسطى والحديثة ، حيث تشابكت وتداخلت التغييرات والخيوط (السلطوية) والسيادية ، ما بين كل من الدولتين والكيانات العربية القائمة فى المنطقة وقت ذلك. فالأولى إمتزجت مع المنطقة العربية من خلال العديد من الهجمات الإستعمارية والفتوحات والبعثات التجارية وإنتهت بأن ضمت المنطقة العربية كلها تحت لوائها فيما عرف بالدولة العثمانية . والثانية إرتبطت منذ القدم مع المنطقة وخاصة الجزء الشرقى منه بحكم الجوار وتكوين ما يسمى بالإمبراطورية الفارسية ثم إنطوائها تحت لواء الإسلام وإعتناقها المذهب الشيعى وما مثله ذلك من تأثيرات على الطائفة الإسلامية السنية الأخرى وتداخلات عرقية مع الجزء الذى سمى فيما بعد بالعراق. وأخيراً فى تميزها بسياسة فريدة بالمنطقة أيام حكم الشاه وأيضاً فيما بعد أثناء حكم أيات الله المتشدد (الخمينى) والدخول فى حرب لمدة ثمان سنوات مع

---

(1) لمزيد من المعلومات عن تركيا – ملف المعلومات عن تركيا – الهيئة العامة للإستعلامات ديسمبر 1992

(2) د.عبد المنعم سعيد – العرب ودول الجوار الجغرافى – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – 1985 – ص 47

العراق وعداوة مع بقية الأقطار الخليجية.لذلك فقد إختلط الوجود الإقليمى لكلاهما والجوار الحدودى إختلاطاً جوهرياً مع تفاعلات ثقافية ودينية وموروثات تاريخية عميقة من خلال إتصالات مستمرة نتج عنها تفاعلات طبيعية وأيضاً غير طبيعية على مر العصور . وقد أثمر ذلك عن تداخلات بشرية مستمرة وواسعة من كلا الدولتين من وإلى المنطقة العربية ونتج عنها إنعكاسات ومؤثرات يلحظها أى شخص.لذلك فمنذ بداية الأزمة أثيرت العديد من التساؤلات حول موقف كلا من الدولتين منها وذلك من حيث الطبيعةالمميزة لعلاقة كل منهما بطرفى النزاع وأيضاً لعلاقتهماالمؤثرة بالأطراف الدولية والموجهة لتبعيات الأزمة.

وقد تشابه موقف كلا الدولتين كرد فعل لهذه الأزمة إنطلاقاً من المحددات الآتية[1]:

الأول : هو الإعتبار الإستراتيجى والذى يتمثل فى رغبة الدولتين فى عدم المساس بالتوازن الإقليمى . ومن ثم عدم قبول توسع عراقى من شأنه زيادة نفوذه فى المنطقه

الثانى : رغبة الدولتين فى التقارب مع الغرب، وإن كنا فى حالة تركيا نجد أن إرتباطها الرسمى بالتحالف الغربى يفرض عليها إلتزامات أكثر تجاهه بالمقارنه بإيران .

أما دولة الجوار الثالثه وهى إسرائيل فهى تمتاز بطبيعه خاصه جدا وذلك من حيث كونها كيان مستحدث عرف وجوده القانونى والدولى فقط منذ عام 1948، والذى ترتب عليه تشرد كيان آخر بالمنطقه والعالم وهو الشعب الفلسطينى . وقد نتج عن هذا الكيان الموجود والكيان الضائع قلاقل وأزمات ومنعطفات سياسيه وعسكريه حاده شكلت ومازالت تشكل تاريخ المنطقه حتى الآن . فالكيان الأول يهدف أولا لتحقيق حلمه الإستيطانى التوسعى الممتد بالمنطقه وثانيا تحقيق التعايش والتواصل ثم السيطره على بقية دول المنطقه من خلال إنهاء صور الصراع المسلح بينهما وتحويل العلاقه ألى الصوره الحضاريه التى تتفق والقرن العشرين ، أما الكيان الثانى فيحاول إستعادة أرضه وحقوقه الضائعه والمسلوبه سياسيا وعسكريا ، مما شكل وضعا فريدا ومميزا لصراع متشعب وممتد ومتصل لم يشهد مثله إلا قله من الأماكن الجغرافيه بالعالم على مر العصور .

وقد تزامنت أزمة الخليج العربى الثانيه مع وضع إقليمى لإسرائيل بالغ الحرج وأيضا مع متطلبات لأهداف مرحليه فريده كان عليها العمل بكل الطرق على إستغلالها لأقصى حد ممكن بدون معوقات هذا فى ظل ترابط وإنسجام وتوافق داخل

---

(1) د. هالة سعودى : أزمة الخليج ودولتا الجوار تركيا وإيران (أحمد الرشيدى) (محرر) - الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - صادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة - 1990 ص 229 - 230

النظام العربى المحيط بها ككل حتى شكل خطرا حقيقيا لها لم تعهده منذ حرب 1973 .
لذلك فقد كان العمل على دراسة إنعكاسات الأزمه الأخيره على دول الجوار الثلاثه بوصفهم علامات مميزه وواضحه ومؤثره عن بقية دول الجوار الأخرى بالمنطقه ، يعد عملا يقتضى تكامل التحليل.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتيه :

الأول : تركيا وأزمة الخليج العربيه الثانيه .

الثانى : إيران وأزمة الخليج العربيه الثانيه .

الثالث : أزمة الخليج العربيه الثانيه وطرفا القضية الفلسطينية.

المبحث الأول
تركيا وأزمة الخليج العربيه الثانيه

إتصف الواقع التركى إبان مرحلة أزمة الخليج العربية الثانية بخصوصية ميزت واقعه الداخلى والإقليمى والدولى ، هذه الخصوصية شكلت دوافع تعد من وجهة نظر صانعى السياسة الأتراك ذات أهمية خاصة لتشكيل حاضر ومستقبل تركيا. لذلك فقد كان هذا الواقع هو الإعتبارات والمحددات وهو الأرضية الطبيعية التى حكمت وأثرت فى تصرفات وتفاعلات تركيا مع الأزمة ، لتثمر مع سيناريو الأزمة ذاتها خصوصية فريدة للدور التركى فيها . مما أنتج إنعكاسات تمتاز بها تركيا عن غيرها.
لذلك سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث أجزاء وفق الترتيب الآتى :

أولا : إعتبارات ومحددات البيئه السياسيه التركيه .

ثانيا : تصرفات وسلوك الساسه الأتراك تجاه الأزمه .

ثالثا : النتائج والإنعكاسات الدوليه والمحليه لأزمة الخليج على الواقع التركى .

وذلك وفق التوضيح والبيان الآتى :

أولا : إعتبارات ومحددات البيئه السياسيه التركيه :-

تلعب الطبيعه الچيوستراتيچيه لتركيا دورا هاما فى تشكيل السياسه الخارجيه لها فهى تتمتع بموقع إستراتيچى متميز بين أربعة بحار هى المتوسط ومرمره والبحر الأسود وبحر قزوين وتعد مفترقا للمواصلات البحريه (البسفور والدردنيل) والبريه بين أسبانيا وأوربا والجويه بين أوربا والشرق الأوسط وآسيا . وهنا تتجلى قوة البعد الچيوستراتيچى بصورة واضحه كما تتمتع بثقل ديمو جرافى كبير نسبيا ، حيث يصل عدد سكانها إلى 55 مليون نسمه ، وتبلغ قوتها العسكريه 600 ألف جندى ، وتصل إلى مليون جندى فى الظروف الطارئه . ويزيد من قوتها الدعم الأمريكى المادى إضافة إلى وجود قواعد عسكريه أمريكيه داخل الأراضى التركيه وإرتباطها عضويا بحلف شمال الأطلسى . كما تزيد من قوتها القوه الإقتصاديه المتناميه . فهى دوله زراعيه / صناعيه / خدميه . حيث يعمل 60٪ من الأيدى العامله فى الزراعه ويعطون 20 ٪ من الدخل القومى . وفى نواحى الخدمات (السياحه) حيث يعمل بها 23٪ من القوه العامله ويعطون 52٪ من الدخل القومى [1] .وقد ميز الموقف التركى عن بقية مواقف دول الجوار فرضيه أساسيه وهى أنها الوحيده منهم التى تدخل رسميا

---

(1) ياسر هاشم : آفاق الدور التركى - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثالث - يوليو 1990 - تصدر عن المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط - ص 48 .

ضمن دول حلف شمال الأطلنطى . كما أنها دوله إسلاميه ذات مذهب سنى مقبول من بقية المحيط الإسلامى العربى الغالب بالمنطقه [1] . ومنذ بدأ التاريخ السياسى الحديث لتركيا ويتنازعها تياران فكريان وحضاريان ، الأول الثقافه والحضاره الإسلاميه الآسيويه ، والثانى الثقافه والحضاره الأوربيه الغربيه . وذلك بحكم إنتمائها لكلا الطرفين . وقد قام الزعيم التركى مصطفى كمال الملقب (أتاتورك) أى أبو الأتراك فى أوائل هذا القرن بحسم هذا التشتت بتغييب النزعه العلمانيه الغربيه على التيار الإسلامى الشرقى ، وقد إستمر هذا الإتجاه هو الغالب فى الحياه والسياسه الداخليه والخارجيه التركيه حتى أوائل ستينات هذا القرن . إلا أنه منذ أوائل السبعينيات وحتى الآن إنتعشت العلاقات التركيه الشرقيه الإسلاميه مرة أخرى بفضل عدة عوامل متشابكه منها ماهو راجع لتطورات العلاقات التركيه الغربيه عموما ولظروف وطبيعة المشكلات الداخليه المحليه التركيه والواقع المحيط بتركيا [2] .
ففى مجال العلاقات التركيه الغربيه .. فقد إعترى هذه العلاقات هزه عنيفه على أثر أزمة جزيرة قبرص وجزر بحر إيجه ، حيث مال الغرب عموما وأمريكا على وجه الخصوص إلى تأييد الموقف اليونانى على حساب الموقف التركى وترتيب العديد من العقوبات العسكريه والإقتصاديه على تركيا نظير قيامها بمهاجمة جزيرة قبرص . وقد وصلت هذه الإجراءات العقابيه إلى حد صدور قرار من الكونجرس الأمريكى فى فبراير 1975 بحظر مبيعات السلاح الأمريكى إلى تركيا ، وقد طبق هذا القرار حتى سبتمبر 1978 . وقد تولد عن ذلك الحظر عملية مراجعه فكريه عميقه وشامله داخل تركيا لجوهر ومدى الإلتزام التركى بالروابط الأمنيه الأطلسيه ، ترجمها العقل السياسى التركى فى صياغه غريبه لمبادئ الأمن القومى والمصالح العليا التركيه ، وفقا للمتواليه الفكريه التاليه : 1- إعتماد الأمن القومى التركى على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطه . 2- إعتبار تركيا فى المقام الأول دوله شرق أوسطيه بلقانيه متوسطه قبل أن تكون دوله أوربيه . 3- تعديل السياسه الدفاعيه التركيه بما يتوافق مع مقتضيات الإقتصاد الوطنى التركى ومع أوليات ومصالح الدوله التركيه ذاتها . 4 - توافق السياسه الدفاعيه التركيه مع إلتزامات تركيا فى حلف الأطلسى بحيث تكون حجم نوع المساهمه التركيه فى التحالف عاكسا لحجم نوع مساهمة التحالف فى أمن تركيا [3] .

وقد إنحدرت العلاقه التركيه الغربيه منذ ذلك التاريخ إلى الأسوأ ، وذلك بفضل

(1) بدر الدين أحمد عبد العاطى : إيران تركيا باكستان ، وترتيبات ما بعد الحرب - السياسة الدولية العدد 104 ص 68

(2) د.نازلى معوض أحمد: تركيا وإيران وكارثة أزمة الخليج الثانية - مقارنة تحليلية - مجلة العلوم الإجتماعية - الكويت - العدد الأول/الثانى - صيف 1991 - ص 11

(3) المرجع السابق - ص 11 ، 12

تبعيات الموقف الغربى السابق من تركيا ، حيث تدخل فى الشئون الداخليه للسياسه التركيه بحجة حماية حقوق الإنسان بها وفرض عقوبات عسكريه وسياسيه وأدبيه عليها من قبل أجهزة حلف شمال الأطلسى . كما تم وضع العراقيل والعوائق العديده فى وجهه هجرة العماله التركيه للعمل بالقاره الأوربيه[1] . وقد إزداد الأمر سوءا حينما تقدمت تركيا فى 18 ديسمبر 1987 بطلب رسمى للإنضمام لعضوية الجماعه الأوربيه وللحصول على العضويه الكامله ، إلا أن هذا الطلب قد رفض لعدة أسباب لم تقتنع بها السياسه التركيه فى ذلك الوقت ، لذا زادت من التفكير فى توجهها الشرقى الحديث فى السياسه الخارجيه وخاصة نحو دول الجوار الإسلامى[2] .

كل هذا أدى بالساسه الأتراك إلى التحول الجادى إلى الأصول والجذور الشرقيه والإبتعاد عن الإرتماء فى أحضان الغرب كليا وتوثيق علاقاتها بصوره ثابته مع دول الجوار العربيه . وقد ساعد على ذلك بروز وظهور ماعرف بالإسلام السياسى فى تركيا ، حيث إتسعت وقويت الأحزاب السياسيه ذات الطابع الدينى الإسلامى وظهور تيارات جماهيريه إسلاميه وما صاحبها من تحول سياسى من العداء للإسلام إلى تبنى سياسات ونظم إسلاميه داخليه تمثلت فى العوده لتدريس الدين الإسلامى والإهتمام ببناء المراكز الإسلاميه ... إلخ [3]. وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا الإتجاه الداخلى إلى تقوية الإتجاه نحو إقامة وتدعيم العلاقات مع الدول الإسلاميه المحيطه وهى بالطبع دول عربيه فى مجملها .وقد تزامن الإسلام السياسى التركى مع بيئه داخليه ذات مشاكل يصعب تجاهلها تمثلت فى مشكلة الأكراد المنتشرين فى منطقة الحدود مع إيران والعراق وسوريا ، ويتراوح عددهم ما بين 7 إلى 12 مليون نسمه من جملة مجموع السكان الأتراك ، ومانتج عنه من مشاكل للوضع الأمنى الداخلى [4] . كما يعانى الإقتصاد التركى من مصاعب جسيمه متمثله فى ضرورة الحصول على البترول بمبالغ ضخمه وزيادة معدلات التضخم الداخلى وإزدياد معدلات البطاله وعودة العماله التركيه من أوربا الغربيه ونقص فى السلع الضروريه وتخفيض فى العماله التركيه ، مع ضرورة الإنفاق العسكرى الضخم ، مما أثر على شعبية القياده السياسيه الحاكمه . وقد دفعت هذه الملابسات الحكومه التركيه بقيادة تورجوت أوزال إلى الإنفتاح على دول الجوار العربية للعمل على حل هذه المشاكل عن طريقها [5] .ومن

---

(1) حسن عبد الغنى - أبعاد الأزمة فى العلاقات التركية الأوروبية - السياسة الدولية - العدد 69 سنة 1984 ص - 184

(2) Omer Karaspan, Turkey and the United state strategy in the Aqe of Glans nost, Middle East Report's September, October, 1989, P. 9

(3) لمزيد من التفاصيل - التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - الصادر من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ص -49

(4) التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - مرجع سابق ص 150

(5) د.هالة سعودى - أزمة الخليج ودولتا الجوار - مرجع سابق - ص 282 - 283

ناحية أخرى ، تم إنهاء الأزمه فى العلاقات التركيه الأمريكيه بعد ذلك فى ظل إدارة الرئيس كارتر ، حيث تم إلغاء الحظر على توريد الأسلحه فى عام 1979 ، وتم التفاوض بشأن إتفاقيه للتعاون العسكرى والإقتصادى بين البلدين أوائل عام 1980 . وبـــدأ تطبيقها فى ظل إدارة الرئيس رونالد ريجان لمدة خمس سنوات قابله للتجديد تسمح للولايات المتحده بزيادة منشآتها العسكريه فى تركيا مقابل مساعدات عسكريه قدرت فى عام 1984 بحوالى 715 مليون دولار [1]. ونظرا لأن تركيا لها حدود مباشره وطويله مع الإتحاد السوفيتى (سابقا) ، كما تشرف على المضايق الإستراتيجيه (البسفور والدردنيل) ذات الأهميه القصوى للإتحاد السوفيتى للوصول إلى المياه الدافئه للبحر المتوسط [2] . فقد مثل الغزو السوفيتى لأراضى أفغانستان سابقه خطيره قد تغريه لمحاولة تكرارها مع تركيا وخاصة مع عجز المعسكر الغربى عن القضاء عليه أو مقاومته . وأيضا عجز الغرب وأمريكا بالذات عن حماية الشاه والتنبؤ بثورة الخمينى الإسلاميه ذات الإتجاه الراديكالى بإيران . كل ذلك مثل سقطه كبرى للغرب فى أعين تركيا مما دفعها إلى محاولة إيجاد علاقات مع الدول الشرق أوسطيه تعوض بها الإحساس العميق بعدم الأمن . وقد أختتمت هذه المتغيرات الإقليميه بالحدث الأكبر والذى تمثل فى تضاؤل أهمية تركيا فى حلف شمال الأطلسى ، والراجع إلى التغييرات الراديكاليه التاريخيه التى شهدها الإتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقيه وتلاشى الخطر الشيوعى القادم من الشرق وإنتهاء الحرب البارده[3] .

كافة هذه الإعتبارات دفعت بالسياسه التركيه نحو السعى الجدى لفتح قنوات إتصال وتعامل بأنواعه المختلفه مع جيرانها وخاصة الدول العربيه والخليجيه منها على وجه الخصوص . على الرغم من ان الأخيره كانت تنظر لتركيا نظرة خوف ، وذلك لعدم إستبعاد إمكانية إحياء النزعه الإمبراطوريه التركيه مرة أخرى إذا شعرت الأخيره بالعزله أو حتى لو ظلت أداه طيعه فى نظام الأمن الأمريكى والغربى ، فإنها بالقدر نفسه الذى يمكن أن تلعب بفاعليه دورا هاما فى صيانة أمن دول الخليج لصالح أمريكا والغرب ، فإنها قد تلعب الدور المعاكس إذا ما رغبت أمريكا فى التلاعب بأمن نظمها ، أو على الأقل إذا ما أدركت حكومات الخليج سلوكا أمريكيا بإعتباره كذلك [4] . وقد مثلت المنطقه العربيه لتركيا امتدادا طبيعيا وتاريخيا وأمنيا لها ،

---

(1) ياسر هاشم – افاق الدور التركى – مرجع سابق – ص 145

(2) بدر أحمد عبد العاطى – مرجع سابق – ص 88

(3) د. محمد السيد سعيد – نحو إصلاح النظام العربى بعد أزمة الخليج – أزمة الخليج والمستقبل العربى – مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية – سلسلة حوار الشهر – رقم 8 – ص 51

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق ص 149

وخاصة أن الإتفاقيات الدفاعيه بين تركيا ودول حلف شمال الأطلسى قد نصت على إمكانية إستخدام القواعد العسكريه التركيه للدفاع عن المصالح الغربيه فى الشرق الأوسط بعد موافقة الحكومه التركيه [1] .

من ناحية أخرى ، كانت العلاقات التركيه العراقيه تتسم عموما بنوع من الإستقرار ، جعل تركيا تقف موقفا حياديا من الحرب العراقيه الإيرانيه ، وتحافظ على علاقتها مع طرفى الحرب . وقد تمثل ذلك فى العديد من مجالات التعاون الإقتصادى والأمنى بين تركيا والعراق . فعلى الصعيد الإقتصادى هناك خط الأنابيب البترول العراقى الذى يمر عبر تركيا والذى كانت طاقته نصف مليون برميل يوميا إرتفعت بعد الإزدواج عام 1987 إلى مليون برميل يوميا ، ثم أدخلت عليه توسعات عام 1989 لتصل طاقته إلى مليون ونصف مليون برميل يوميا ، وكانت تركيا تحصل على نحو 300 مليون دولار من العراق لقاء ذلك . أيضا هناك علاقات إقتصاديه تجاريه كثيفه جعلت الميزان التجارى بينهما يميل لصالح تركيا ، بالإضافه إلى أنه يوجد آلاف من العاملين الأتراك داخل العراق [2]. وقد كانت العلاقات الإقتصاديه التركيه العربيه عموما تمتاز فى ثمانينات هذا القرن بالرواج والإزدهار، حيث أن 90٪ من واردات بترول تركيا كانت من دول الخليج وليبيا وأن 20٪ من العماله التركيه فى الخارج توجد فى ليبيا والسعوديه والعراق [3] .وعلى الصعيد الأمنى هناك نوع من التفاهم بين العراق وتركيا بخصوص مسألة الأقليات الكرديه التى تعيش فى المنطقه ، حيث يعمل حزب العمال الشيوعى الكردى على فصل هذه المنطقه وتكوين دوله كرديه . وقد أسفر التفاهم التركى العراقى عن توقيع إتفاقيه أمنيه عام 1985 تعطى لكل منهما الحق فى مطاردة الأكراد على عمق 10 كيلومتر داخل المنطقه الأمنيه المشتركه على طول الحدود بين البلدين والبالغ طولها 310 كيلومتر [4] . إلا أن العلاقات العربيه التركيه قد عانت توترا شديدا فى الفتره الأخيره وقبل الأزمه تمثل ذلك فى مشكلة المياه بين العراق وسوريا من جانب وتركيا من جانب آخر، والتى بدأت فى 30/1/1990 بقرار تركى فردى أثر على حصة هاتين الدولتين من المياه [5] . وأيضا التقارب التركى الإسرائيلى ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما إلى

---

(1) د. رضا فودة – أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى – د. نازلى معوض أحمد (محرر) الوطن العربى فى عالم منتقد (أزمة الخليج الثانية) 1991 من ص 140 – ص 149

(2) د. عبد المنعم سعيد – العرب ودول الجوار الجغرافى – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1987 من ص 111 – ص 113

(3) عماد جاد – الغزو فى الإطار الإقليمى (إسرائيل – تركيا) مجلة السياسة الدولية ـ العدد 102 – ص 77

(4) عماد جاد – دول الجوار الجغرافى – حسابات المكسب والخسارة السياسية الدولية ـ العدد 103 – ص 77

(18) التقرير الإستراتيجى العربى لسنة 1990 – مرجع سابق – ص 151

مستوى السفاره [1] . وقد شهدت هذه الفتره أيضا تعاونا تركيا إسرائيليا فى مجال مكافحة الإرهاب ، حيث ربطت تركيا بين حركة التحرير الفلسطينيه وظاهرة الإرهاب الدولى [2] .

لذلك فقد شكلت هذه المنطلقات الأرضيه والأسس التى تعاونت مع المستحدثات التى إستجدت على الفرضيات السابقه وشكلت الإنعكاسات التركيه تجاه أزمة الخليج العربية الثانية، ومن هذه المستجدات ضرورة الإلتزام بمبادئ الشرعيه الدوليه المتمثله فى قرارات مجلس الأمن الدولى بخصوص الأزمه ، ونظرة الساسه الأتراك نحوها بإعتبارها الفرصه الجوهريه التى يجب عليهم أن يستغلوها للخروج من مشاكلهم وتحقيق أهداف تركيا وبرامجها التنمويه المتعثره . وأيضا فهى فرصه للقضاء على المشاكل الداخليه الإقتصاديه والأمنيه . ولا يخفى أن تنامي القدره العسكريه العراقيه وتعاظمها فى المنطقه قد شكل تهديدا غير مباشرا للوضع الأمنى التركى ، وخاصة بعد نجاح العراق فى إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل إلى الفضاء الخارجي ، وتطوير صواريخ أرض أرض يبلغ مداها 2000 كم . وتأكيد وزير خارجية العراق أنه سيتم إستخدام هذه الصواريخ فى الدفاع عن العراق ضد أى هجوم من أية دوله فى المنطقه أو خارجها ، مما إعتبرته الدوائر العسكريه التركيه تهديدا مباشرا لجميع أجزاء الأراضى التركيه . ومن هنا كان غزو العراق للكويت تمهيدا - من وجهة نظر أنقره - للتوسع العراقى شمالا أو للضغط العراقى على تركيا فى قضايا المياه ، أو على الأقل لتحجيم الأثر أو الوزن التركى فى نطاق التفاعلات السياسيه والإقتصاديه ومنطقة الخليج والشرق الأوسط [3] وقد كان السكوت على الإحتلال العراقى للكويت أيضا - من وجهة نظر تركيا - إخلالا جسيما بتوازنات القوى القائم فى المنطقه الذى لايمكن أن تسكت عليه هى أو غيرها. وبالطبع فكان لابد أن تتدخل لإقتسام المغانم التى لابد وأن تنتج عن التصدى لهذا العدوان .

وقد نتج عن هذه الأزمه خسائر إقتصاديه مباشره للإقتصاد التركى ، ترجع إلى إلتزامها تطبيق قرارات الأمم المتحده بخصوص الحصار الإقتصادى ، ولتأثر تجارتها وإحتياجاتها التى كانت تأتى من العراق ودول الخليج ، وقد قدرت هذه الخسائر بحوالى سبعة مليارات دولار [4] .

ووفقاً للإلتزامات التحالفية شكلت عضويه تركيا بحلف شمال الأطلسى طريقا

---

(1) George E. Gfven, Turkey s Relations with Israel & its Arab Neighbours: the impact of Basic Interest and changing circumstances, Middle East review, Op. Ct. pp. 34 - 35

(2) السيد عبد الرزق الحسني - تاريخ العراق السياسى الحديث - الجزء الثاني - 1984 . مطبعة العرفان - صيدا - لبنان - ص 115

(3) ياسر هاشم - آفاق الدور التركي - مرجع سابق - ص 52

(4) د. نازلى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 15

مرسوما لما يجب أن تقوم به بالتوافق مع سياسات بقية الدول الأعضاء فى هذا الحلف ، حيث أن سياسات الحلف شكلت إطارا قانونيا وسياسيا موحدا لسياسات الدول الأعضاء فيه ومنهم تركيا . وقد كان هذا المحدد فرصه لها لتقرير دورها الإستراتيجى بالمنطقه ولإثبات أهميتها فى إطار التحالف الغربى الأطلسى الذى ترتبط به تركيا منذ عـام 1952 ، ولدعم علاقتها بالولايات المتحده أمنيا وعسكريا ، بل ولبعث وإحياء أمل تركيا فى إكتساب عضويه كامله فى الجماعه الأوربيه ، ذلك أنه منذ الأزمه الكوريه ، قبل أربعين عاما لم تجد تركيا أزمه دوليه كبرى تثبت فيها إيجابية تحالفها مع الغرب وقدراتها الذاتيه الإقليميه على الحفاظ على المصالح الغربيه فى الشرق الأوسط وفى آسيا ، ومن ثم أتاحت لها أزمة الخليج العربيه الثانيه فرصة إعادة تأكيد فعاليتها التحالفيه مع المعسكر الغربى بما يشمل تزايد فرص دعم القدرات العسكريه لها وتطوير إقتصادها [1]. إلا أن العديد من المحددات والضغوط قد حدثت وأثرت فى تشكيل قرارات السياسه التركيه وتصرفاتها أبان هذه الأزمه . وقد تمثل ذلك فى ربط معظم قطاعات الرأى العام التركى لمبدأ مشاركة تركيا فى أى أعمال عسكريه ضد العراق ، أو حتى لنشر قوات عسكريه تركيه خارج الحدود [2] . والإقتصار على مساندة قرارات مجلس الأمن بفرض المقاطعه الإقتصاديه على العراق ، وقد تطور الأمر إلى إستقالة كل من وزير الدفاع والخارجيه ورئيس أركان الجيش التركى .

وقد كانت المحددات الداخليه تلك هى التى أعطت الساسه الأتراك الفرصه والقوه التى دعمتها فى سياستها الخارجيه وأعطتها الإمكانيه الهائله فى المناوره لتحقيق أقصى مكسب ومصلحه قوميه لتركيا ، كما كانت فرصه لتأكيد التجربه الديمقراطيه الحديثه بها بالسير فى هذا الإتجاه الديمقراطى الذى يجمل صورتها أمام دول الجماعه الأوربيه .

ثانيا : السياسه التركيه تجاه الأزمه :-

لقد أدى الغزو العراقى للكويت إلى وضع القياده التركيه فى موقف بالغ الحساسيه ، إذ أن تركيا .هي الدوله المسلمه الوحيده العضو في حلف شمال الاطلسي ، وقد حصلت علي العضويه بسبب موقعها الاستراتيجى الذى يمكن الغرب من الدفاع عن مصالحه فى المنطقه الجنوبيه . وبدون شك فإن عضوية تركيا فى هذا الحلف يمثل ميزه أمنيه لها تعضد طلبها فى الإنضمام إلى السوق الأوربيه المشتركه ، والإستفاده من التسهيلات الإقتصاديه التى تقدمها السوق للدول الأعضاء فيه ، ومازالت تركيا عضوا مراقبا فى هذا السوق بعد أن رفض طلبها الذى تقدمت به للإنضمام للسوق عـام 1989 .

(1) Stress on the Coalition, time, december 10, 1990, P. 43

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 151 – ص 152

وقد كان على السياسه التركيه أن تخرج من تلك الحساسيه الشائكه المتمثله فى التعارض الحادث مابين رغبة تركيا فى الحد من القوه الإقليميه العراقيه والوفاء بإلتزاماتها فى التحالف الغربى من ناحيه ، وما بين مخاوف إندلاع مواجهه عسكريه مع العراق نظرا للحدود المشتركه الطويله بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكه لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقه الكهربائيه فى مناطق تركيه قريبه من الحدود مع العراق ، مما سيكون هدفا لضربات عراقيه إنتقاميه [1] . وقد تمكنت القياده التركيه أن تدير دفة أمور سياستها تجاه هذه الأزمه بحنكه وكفاءه منقطعة النظير مما جلب لها مكاسب قلما تتاح لها مثلها فى الأجل الطويل . وقد مرت السياسه التركيه تجاه الأزمه بثلاث مراحل :

المرحله الأولى : قبل الإعلان عن العقوبات الإقتصاديه ضد العراق من مجلس الأمن :

فقبل إعلان مجلس الأمن عن الإدانه الكامله للإحتلال العراقى للكويت وبدء صدور قرارات العقوبات الإقتصاديه والسياسيه ضده ، إنحصرت السياسه التركيه المعلنه فى مجرد الإعلان عن إدانة هذا الغزو والمطالبه بإنسحاب القوات المعتديه وعودة الحكومه الشرعيه للكويت ، إلا أن الحكومه التركيه تعمدت عدم المبادره بإتخاذ إجراء مضاد للعراق إنتظارا للحصول على المقابل من الولايات المتحده والدول الغربيه من خلال المطالبه بتعويض تركيا عن الخسائر الإقتصاديه والآثار السياسيه السلبيه الناجمه عن الأزمه [2] . وكنوع من الضغط على الولايات المتحده للإسراع بتقديم المقابل أقدمت تركيا على إتخاذ عدة خطوات :-

- عدم المبادره بإتخاذ قرارا بإغلاق خط أنابيب البترول العراقى الذى يمر عبر أراضيها .
- إستقبال النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى طه ياسين رمضان والتباحث معه حول الموقف التركى من الأزمه فى محاوله عراقيه لتحييد تركيا ومنعها من إغلاق خط الأنابيب .
- عدم الموافقه على السماح للقوات الأمريكيه بإستخدام قاعدتها العسكريه فى تركيا (قاعدة أنسرليك) القريبه من الحدود التركيه السوريه العراقيه ، وأكدت أن القاعده لاتستخدم إلا لخدمة أهداف حلف شمال الأطلسى وهو ما لا يندرج مواجهة العراق فى إطاره [3] .

المرحله الثانيه : بعد إعلان مجلس الأمن عن العقوبات الإقتصاديه :

ولكن مع الإعلان عن صدور قرارات مجلس الأمن بخصوص الأزمه بشأن فرض

---

(1) د.نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 22

(2) عماد جاد – دول الجوار الجغرافى – حسابات المكسب والخسارة – مرجع سابق ص 77

(3) عماد جاد – الغزو العراقى فى إطار إقليمى (إسرائيل – تركيا) – المرجع السابق ص 77

الحصار الإقتصادى على العراق ، ومع سرعة التحركات السياسيه والعسكريه من قبل دول العالم فى المنطقه ، ظهرت الأهميه القصوى لتركيا وضرورة مساهمتها فيما تتخذه دول التحالف ضد العراق ، لذا تكثفت المفاوضات الأمريكيه التركيه حول الثمن العسكرى والسياسى والإقتصادى الذى ستحصل عليه تركيا فى مقابل إتخاذها للموقف المأمول والذى يؤدى إلى تحقيق المصالح الغربيه فى المنطقه وسياساتها فى الأزمه ، ولقد بدأت التحركات التركيه المتوافقه مع سياسات دول التحالف ، عندما إتخذت مجموعه من الإجراءات الرسميه الحاسمه لإحكام الحصار على العراق أولها كان يوم 7 أغسطس 1990بقرار إغلاق خط أنابيب البترول العراقى المار بأراضيها وفرض حظر كامل على التجاره المتبادله مع العراق إستجابة لقرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر فى 5 أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق [1] . كماإستتبع ذلك إصدار البرلمان التركى يوم 5 سبتمبر 1990 القرار الذى يخول الحكومه التركيه سلطات خاصه لإرسال قوات عسكريه إلى خارج البلاد والسماح بنشر قوات أجنبيه فى الأراضى التركيه [2] . وعليه فقد أعلنت تركيا إستعدادها لإرسال قوات تركية إلى دول الخليج التى تطلب ذلك ، كما كثفت من التواجد العسكرى التركى على حدودها مع العراق إنتظارا لما قد تسفر عنه الأحداث بعد ذلك . كذلك سمحت الحكومه التركيه للولايات المتحده بتمركز مقاتلات (إف 16) والقاذفات المقاتلة (إف 111) فى قاعدة إيسترليك الجويه جنوب تركيا ثم كان إعلان تركيا الخطير فى أثره والذى صدر يوم 18 سبتمبر 1990 بمد أجل إتفاق التعاون العسكرى مع الولايات المتحده عاماً آخر فى ضوء أزمة الخليج والذى يقضى بتقديم مرافق وخدمات وتسهيلات عسكريه إلى القوات الأمريكيه فى الأراضى التركيه ، وتنظيم إستخدام وحدات القوات الجويه الأمريكيه لأكثر من 12 قاعده فى تركيا ، تابعه لحلف الأطلسى ، أهمها قاعدتا باطمان وإيسترليك سابقة الذكر ، على الحدود التركيه العراقيه السوريه الطويله والخطيره . لذلك شاركت تركيا فى تطبيق قرارمجلس الأمن رقم (665) الخاص بفرض الحصار بالقوه على العراق ، وعلى منافذ التجاره الدوليه إليه ، حيث إعترضت البحريه التركيه السفن المحمله بالبضائع فى طريقها إلى العراق ، ورفضت السماح لها بالتوقف فى الموانئ التركيه ، وهنا تكررت تصريحات القيادة السياسيه التركيه التى حذرت العراق من إحتمال حدوث مواجهه عسكريه تركيه عراقيه فى خضم أحداث كارثة الخليج الثانيه .

وإنصياعاً للضغوط التركيه الداخليه وإستجابة للرأى العام التركى الداخلى وأيضاً ترقباً للإحتمالات المستقبليه الدوليه والإقليميه وما قد تسفر عنه الأحداث فى

---

(1) د. نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 23

(2) بدر الدين أحمد عبد العاطى – مرجع سابق – ص 67

المستقبل القريب ، وأيضا إنسجاماً مع الرأى العام العربى الغالب والرافض للتواجد العسكرى الأجنبى فى أراضى النزاع . فلم ترسل الحكومه التركية أية قوات عسكريه أو التورط المباشر بالقوات المسلحه التركيه ضد العراق ، بل إكتفت بإرسال عدد مجموعات تعبئه فى مجالات خدمات النقل والإتصال والصحه فقط . وقد أيدت بعض التصريحات الرسميه التركيةهذا الإتجاه بالتأكيد على عدم توجيه ضربه وقائية ضد العراق . وإستبعاد فتح جبهه ثانيه ضده على طول حدودهما المشتركه [1].

وأيضا قامت تركيا فى هذه المرحله بالعديد من الإتصالات السياسيه والدبلوماسيه شملت دول الأزمه ودول المنطقه المحيطه وأيضا دول غرب أوربا والقوتان العظمتان بهدف العمل على حل الأزمه عسكرياً دون تحقيق مكاسب للعراق ، وإثبات تواجدهما على الساحة العالميه [2]. إلا أنه بحسابات المكسب والخساره وأيضا بحسابات المصالح المجرده ، فإن تركيا كانت بالطبع تفضل إنتهاء الأزمه بالحل العسكرى ولغير صالح العراق بالطبع . ولذلك فإن السياسه التركيه كانت تؤيده وأيضا تدفع المواجهه المعتاده للعراق إلى درجة الصدام العسكرى المباشر مابين قوات التحالف وبينه . وذلك بهدف تحقيق المقصد النهائى لتركيا والمتمثل فى التخلص من القوه العسكريه العراقيه المتناميه التى تهدد التوازن الإستراتيجى الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، مما يدفع تركيا إلى تقليل النفقات العسكريه التى ترهق الإقتصاد التركى .

المرحله الثالثه : بدء عمليات حرب تحرير الكويت :

وهنا بدأت المرحله الثالثه من السياسه التركيه المعلنه والمنفذه تجاه أزمة ألخليج العربى الثانيه ، وذلك بالتأكيد على إلتزامها بعدم الدخول كطرف مباشر فى المعارك الدائره بين العراق وقوات التحالف الدولى . وقد إقتصرت مساهمتها فى هذا المجال بالسماح للطائرات الحربيه التابعه لدول التحالف بالإنطلاق من أراضيها وخاصة من قاعدتى إنسرليك وباطمان فى أراضى جنوب شرق تركيا . وذلك إنطلاقا من أن هذه الأعمال تعد تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 678 وليست لقرارات حلف شمال الأطلنطى [3] . كما قرر الرئيس تورجوت أوزال فى 91/1/17 أن بلاده لن تسمح لإيران وسوريا بإستغلال الحرب فى الخليج للقفز على العراق ولن تسمح فى الوقت ذاته بظهور دولة الأكراد فى شمال العراق بعد إنتهاء الحرب [4] .

---

(1) د.نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 24

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لسنة 1990 – مرجع سابق ص 150

(3) لمزيد من التفصيلات – أزمة الخليج المواقف العربية والدولية – الهيئة القومية للإستعلامات تركيا وأزمة الخليج – أغسطس 1992 – ص 219 – ص 221

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 152

وعلى الرغم من أن العراق قد قام بحشد ثمان فرق عسكريه كامله على الحدود المشتركه مع تركيا ، إلا أن الأتراك نجحوا طيلة 43 يوما التى إستغرقتها حرب عاصفة الصحراء فى عدم إطلاق رصاصه واحده على أراضى العراق . ولم يجرح عسكرى تركى واحد فى هذه الحرب [1] . إلا أنه ومن ناحية أخرى فقد إتسمت تصريحات وتصرفات القياده التركيه بإحداث بلبلة لدى القياده العراقيه أثناء الأزمه وخاصة الشق العسكرى منها والمتمثل فى حرب عاصفة الصحراء . وقد حدث ذلك حينما تعمدت القيادة التركيه عدم الوضوح القاطع فى الموقف لم تستبعد فتح جبهه شماليه إذا حدث أى إعتداءات عراقيه على أراضيها وقد كان هذا إحتمالاً وارداً ولو على سبيل الخطأ . وقد إستتبعت ذلك بتحركات عسكريه كبيره على الحدود الفاصله بينها وبين العراق . كما إستتبع ذلك أيضاً بحديث للرئيس التركى تورجوت أوزال عن العراق ما بعد صدام حسين[2] . كما قامت تركيا بالسماح للقوات العراقيه الهاربه بالفرار تجاه الحدود التركيه والدخول لأراضيها مما ساعد على تسرب المعلومات العسكريه للغزو[3] والمساعده على تحقيق خلخله فى قوة الروح المعنويه والإنضباطيه والعسكريه العراقيه بوجود منفذ من الممكن الفرار إليه دون مخاطر .

ونخلص من ذلك أن سلوكيات القياده التركيه إزاء كارثة أزمة الخليج الثانيه (أزمه ثم حرب) إنما جاءت متسقه تمام الإتساق مع المفارقه الواضحه مابين المنطلق الإقليمى والمنطلق الدولى لذلك الموقف ، وبعباره أخرى ، ظل الموقف التركى دقيقا فى إلتزامه بالخط المصلحى الوثيق الذى يربط مابينه وبين الأطراف الإقليميه الخليجيه للأزمه . بمعنى أنه لم يحارب العراق دفاعا عن الكويت أو تحريرا لها ، ولم يساهم أو يؤيد العراق فى عدوانه على الكويت . ومن ناحية أخرى وعلى الصعيد الدولى جاءت سلوكيات الموقف التركى مستجيبه تمام الإستجابه مع مقتضيات تحالفات أنقره الأطلسيه . كما أتت تلك السلوكيات إنعكاسا صريحا لمتطلبات المصالح القوميه التركيه والإقتصاديه التركيه مع القوه الغربيه . ومن ثم قدمت تركيا التسهيلات الفنيه والعسكريه لقوات التحالف الدولى المضاد للعراق بقيادة الولايات المتحده العسكريه والقوى الغربيه الرئيسيه ، بما يحمل فى طياته إنحيازا صريحا إلى الكويت والسعوديه ضد العراق .

ثالثا : النتائج والإنعكاسات المحليه والدوليه لأزمة الخليج الثانيه بالنسبه لتركيا :

لقد تعددت وتنوعت الإنعكاسات والمكاسب التى ألمت بتركيا مابين إنعكاسات على الواقع التركى الداخلى وعلى الوضع الإقليمى لها بالمنطقه وأيضا وضعها الدولى

---

(1) أزمة الخليج المواقف العربية والدولية – الهيئة القومية للإستعلامات – مرجع سابق – ص 223

(2) د.نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 25

(3) نذر الخطر فى عاصفة الصحراء – تحليل عسكرى – جريدة الأهرام – 91/2/6 – ص 5

ففى المجال الداخلى تمكنت آثار أزمة الخليج العربيه الثانيه من زعزعة مركز الرئيس التركى تورجوت أوزال ونالت من شعبيته المطليه ، حيث أشارت الأنباء إلى رفض عموم شرائح وفئات الرأى العام التركى لفكرة مشاركة تركيا فى أى أعمال عسكريه ضد العراق [1] ، وقد حذرت المعارضه التركيه من مغبة التحريض على الحرب وتصعيد الروح العسكريه فى المجتمع ، وهو الإتجاه الذى كان يغلب على القياده التركيه بإرسال قوات بريه قوامها أربعة آلاف وخمسمائة إلى خمسة آلاف جندى إلى المملكه العربيه السعوديه للإشتراك ضمن القوه المتعددة الجنسيات وردع أى هجوم عراقى محتمل ، بل ونجحت فى إجبار الحكومه التركيه على الإعلان عن نية عدم المشاركه فى أى هجوم على الأراضى العراقيه أو المشاركه فى أى خطط لضرب العراق بصوره مباشره [2] .

كذلك حدث إنقسام شديد فى دوائر الحكم بأنقره إزاء الموقف التركى من أزمة الخليج الثانيه ، فقد إستقال كل من وزير الخارجيه والدفاع ورئيس أركان الجيش التركى إحتجاجا ورفضا لسياسة أوزال من الأزمه . وكادت جلسه صاخبه للمجلس الوطنى للأمن يوم 3 ديسمبر 1990 أن تؤدى إلى إستقاله جماعيه للقياده العليا للجيش التركى [3] . إلا أن هذه المعارضه الداخليه قد أضافت رصيدا إيجابيا إلى مسار الديمقراطيه التركى . كما حسنت من صورة تركيا الخارجيه ودعمت مقدار الثقه الغربيه بها لأخذها بهذا الطريق الديمقراطى فى الحكم .

أما فى المجال الإقليمى ، فإن تركيا قامت بموازنة مصالحها مابين الفائده التى تعود عليها بالإنحياز للعراق وحده أم الإنحياز لبقية الدول الخليجيه والعربيه الأخرى فى المعسكر المضاد للفكر العراقى ، وبالطبع فإن كافة الموازين الخليجيه والعربيه تلك قد ثقلت وإنحازت تركيا بالكامل لها سياسيا وإقتصاديا وإعلاميا وفنيا . ونتيجه لهذا الإنحياز نجحت من الناحيه الإقتصاديه فى توسيع مصادر تزويدها بالبترول سواءا بزيادة الإستيراد من دول خليجيه أخرى (السعوديه والإمارات العربيه وإيران) أو من دول عربيه أخرى غير خليجيه (ليبيا والجزائر) ، أو حتى من دول غير عربيه مثل الصين ، وأصبحت السعوديه تمثل المرتبه الأولى بدلا من العراق فى قائمة الدول المصدره للبترول إلى تركيا . وفى النصف الأول من عام 1991 بلغ إجمالى واردات تركيا من البترول الخام 9 مليون طن منها 5,4 مليون طن من السعوديه . ومن دلائل النجاح التركى فى هذا الصدد أن معظم الواردات البتروليه التركيه من السعوديه أخذت صورة المنحه أو المعامله التفضيليه الواضحه ، أى أن تركيا حصلت عليه

---

(1) حمدى فؤاد – تركيا تبحث عن دور وسيط فى الشرق الأوسط بعد إنتهاء حرب الخليج والحرب الباردة – الأهرام 28/3/91 – ص 5

(2) د. نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 15

(3) التقرير الإستراتيجى العربى – لعام 1990 – مرجع سابق – ص 154

بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالميه للبترول [1].

كما نجحت أنقره فى مرحلة مابعد حرب الخليج فى أن تطرح نفسها كوسيط إقليمى مهم مابين أوربا والخليج فى مجال الغاز الطبيعى ، وذلك عن طريق إنعاش وتنشيط مشروعات مطروحه منذ سنوات لنقل الغاز الطبيعى بالأنابيب عبر تركيا من بلدان خليجيه كإيران [2] . ومن اللافت للنظر أن تركيا قد نجحت في اقناع الولايات المتحده بإستبعاد خط الأنابيب المزدوج لنقل البترول العراقى عبر الأراضى التركيه إلى البحر المتوسط من نطاق العمليات الحربيه والقذف الجوى لقوات التحالف والتى شملت أهدافا عراقيه عديده أخرى . وبعد توقف الحرب أصبح هذا الخط المذكور هو المنفذ الوحيد أمام العراق لتصدير بتروله . وفى السياق نفسه تمت لقاءات على مستويات عديده فى صيف 1991 مابين مسئولين أتراك وعراقيين بفرض تدارس موضوعات إعادة تطبيع العلاقات الإقتصاديه بين البلدين ، وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولى فى 15 أغسطس 1990 بالسماح للعراق لأول مره منذ نشوب أزمة الخليج العربيه الثانيه بتصدير ماقيمته 1,6 مليار دولار من البترول خلال ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحده ، أعلنت الحكومة التركيه أن إستخدام خط الأنابيب المزدوج بتركيا فى تصدير المسموح به من بترول العراق سوف يسمح بفرض الرقابه الدوليه المطلوبه [3] . كما تقدمت أيضا للمشاركه فى أعمال التعمير فى منطقة الخليج والناتجه عن أعمال حرب عاصفة الصحراء والمساهمه فى إنشاء صندوق للتنميه الإقتصاديه الشرق أوسطيه العامه وذلك بفرض المساعده فى تمويل المشروعات الحيويه فى المنطقه فى قطاعات التعمير والمرافق الأساسيه والطاقه والمياه [4] . كما أشارت الأنباء إلى أن تركيا قد حصلت بالفعل على تعويضات من الدول الخليجيه ، وعلى وجه الخصوص من الكويت تقديرا لخسائرها التى تكبدتها نتيجه للمشاركه فى الحصار الإقتصادى ضد العراق (5) .

وعلى المستوى السياسى إقليمياً ، تعددت وتنوعت الإنعكاسات على الأوضاع التركيه ، وكانت كلها فى الجانب الإيجابى بالنسبه لها ، حيث عدت إضافه إلى رصيد إنجازات السياسه التركيه فى المحيط الإقليمى . فقد مكنت الأزمه من إيجاد الفرصه للدبلوماسيه التركيه كى تقيم حوارا مع بقية دول المنطقه ، فقام الرئيس تورجوت أوزال بجوله فى دول المنطقه فى أكتوبر 1990 شملت كل من

(1) د. نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 16

(2) د. نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 32

(3) المرجع السابق – ص 33

(4) أزمة الخليج المواقف العربية والدولية – مرجع سابق – ص 223

(5) د. نازلى معوض أحمد – مرجع سابق – ص 33 : 34

سوريا وقطر والسعوديه ومصر ، وكانت قضية المياه والأكراد من أبرز القضايا التى ناقشها الرئيس أوزال [1] . كما كانت مناسبه جيده فى إعطاء القياده التركيه فرصه مثاليه للخروج من دائرة التقوقع حول المشكلات الوطنيه والمحليه وإتاحة الفرصه لها لزيادة دورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، ليس فقط لأن تركيا أصبحت واحده من المراكز الإقليميه الرئيسيه فى الأعمال المناهضه للعراق سياسيا وعسكريا ، ولكن أيضا بالنظر إلى الأدوار التى تردد أن تركيا سوف تقوم بها فى إطار الإستراتيجيه الأمريكيه لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنيه بعد إنتهاء الأزمه [2]

أما على المستوى العسكرى فقد تحقق لتركيا هدف إستراتيجى كانت تحلم به والمتمثل فى تدمير قوة العراق العسكريه لصالحها [3] . ومن البديهى أن كل إنقاص لقوه عسكريه منافسه لها يعد زياده فى قدراتها النسبيه فى هذا المجال .

أما من الناحيه الدوليه ، فقد سبق أن أشرنا إلى أن السياسه التركيه لم تعلن عن موقفها من الغزو العراقى للكويت إلا عقب إجراء المفاوضات مع الولايات المتحده والحصول على المكاسب الضروريه لها . فمن الناحيه الإقتصاديه ، تعهدت الإداره الأمريكيه علنا ورسميا بتعويض تركيا ماليا عن عوائد مرور البترول العراقى عبر أراضيها ، وربما يزيد عن العوائد التى كانت تحصل عليها تركيا قبل الأزمه من العراق ذاته . كذلك تعهدت واشنطن لأنقره بتعويضها فى إطار التحالف الغربى عامة عن توقف المبادلات التجاريه التركيه الضخمه مع العراق ، وإرتفعت تقديرات هذه التعويضات الغربيه الموعوده لتركيا إلى نحو أربعة مليارات من الدولارات [4] . وقد لعبت الطبيعه الجيوستراتيجيه لتركيا الدور الأكبر فى زيادة المكانه الإستراتيجية لها لدى الغرب بحكم ما يترتب عليها من إمكانية قيام تركيا بدور رئيسى سواء فى تطبيق الحصار الإقتصادى أو تنفيذ أعمال قتاليه ضد العراق ، وتتزايد أهمية هذا المتغير بالنسبه إلى القياده التركيه بالنظر إلى أن تركيا كانت على وشك أن تفقد بالفعل مكانتها فى التحالف الغربى مع إنتهاء الحرب البارده وإحلال سياسة الوفاق ، ومايترتب على ذلك من تدنى القيمه العسكريه للأحلاف ، بل وتراجع فاعلية الأداه العسكريه فى العلاقات الدوليه [5] .

ويرى الباحث .. أنه بالنظر إلى ما أظهرته الأزمه المذكوره من محدوديه فى

---

(1) أوراق الشرق الأوسط – العدد الأول – مرجع سابق – ص 44 : 45

(2) التقرير الإستراتيجى العربى – لسنة 1990 – مرجع سابق – ص 152

(3) المرجع السابق – ص 153

(4) عماد جاد – دول الجوار الجغرافى – حسابات المكسب والخسارة – مرجع سابق – ص 78

(5) د. نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 42

الخيارات أمام إسرائيل للعب دور فى المنطقه ، وذلك بحكم طبيعة الأزمه من كونها أزمه عربيه / عربيه فى الأساس ، وما يشكله تدخل إسرائيل بأى صوره فيها من تعقيد وتعثر موازين الحركه فيها ، وأيضا مانتج عن إنهيار الكتله الشرقيه وزوال سياسة الحرب البارده ومقاومة المد الشيوعي وهو ماأدى إلى تغيير فى إستراتيجية وجود إسرائيل فى المنطقه (كما سنرى فى المبحث الثالث من هذا الفصل) ، وماأظهرته أحداث الأزمه من صحة وقوة التجربه الديمقراطيه فى تركيا مما دفع بالغرب إلى الإطمئنان لنظام الحكم بها ، وبالتالى على تصوراتها المستقبليه .

كل ذلك أدى إلى تعظيم الأهميه التركيه للغرب وخاصة للولايات المتحده الامريكيه بالمنطقه ، كما أظهرت مدى مايمكن أن تقوم به مستقبلا لتنفيذ إستراتيجيات الغرب دون حساسيات ، وذلك كبديل عن إسرائيل أو حتى كمكمل لدورها فى المنطقه . وذلك بدليل السخاء السياسى والعسكرى الذى أغدقه الغرب وأمريكا على تركيا أثناء وبعد إنتهاء الأزمه ، والذى تمثل عسكريا فى قيام الولايات المتحده يوم 15 أغسطس 1990 أى بعد واقعة الغزو بأيام قليله برفع آخر أنواع القيود العسكريه المفروضه على تسليح تركيا منذ قيامها بغزو قبرص عام 1974 ، ودافعت واشنطن عن منح أنقره مساعدات عسكريه إضافيه زياده عن المعونه المخصصه لها ، وشملت هذه المعدات 40 طائره من طراز (إف-4 فانتوم) ومعدات عسكريه أخرى كانت محظوره على تركيا منذ منتصف السبعينيات . كما وافقت ألمانيا على تزويد تركيا بـ120 دبابه من طراز (ليوبارد) [1] . كما حصلت أيضا على إعتمادات ماليه وصلت قيمتها إلى بليون دولار من بنك التصدير والإستيراد الحكومى الأمريكى لتمويل إنتاج مشترك لمائتى طائره هليوكوبتر بالتعاون مع شركة (سيكورسيكى) والحصول على 80 طائره قتاليه من طراز (إف 16 سى) إضافه إلى إتفاقيه سابقه توصل لها ألجانبان فى مطلع عام 1990 وتتضمن 160 طائره من الطراز نفسه . وقد سعت تركيا إلى مضاعفة هذا العدد من الطائرات ليصبح مجموع ماتملكه من تلك الطائرات 320 طائره [2] .

ومن الناحيه الإقتصاديه ، فقد تعهدت الولايات المتحده بالضغط على البنك الدولى لتمرير قرض بحوالى 1,46 مليار دولار كان قد تم تأجيلها بسبب فشل تركيا فى الوفاء لشروط المديونيه للبنك الدولى [3] . كما أتاحت أزمة الخليج لتركيا أيضا الحصول على جواز مرور بالغ الأهميه إلى السوق الأوربيه المشتركه ، حيث تدخلت

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - مرجع سابق - ص 152

(2) د. نازلى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 32

(3) راجع فى ذلك التقرير الإستراتيجى العربى - لعام 1990 - مرجع سابق - ص 152 : 153

الولايات المتحده لدى دول السوق لحثها على توسيع نطاق تعاملها مع تركيا ، بما فى ذلك إجراءات الإرتباط الإقتصادى والعسكرى مع تركيا .

إن أهم مكاسب تركيا من أزمة الخليج الثانيه أنها أعادت تأكيد مصداقية دورها كحلقة وصل جوهريه مابين الغرب والشرق بالمعايير الحضاريه والسياسيه والإقتصاديه ، والناتج الرئيسى والحقيقى الملموس للموقف التركى من أزمة الخليج الثانيه هو أن الدور الإقليمى الجديد لها أصبح مؤسسا على دعائم ثلاث ، أولها : أن تركيا فى الشرق الأوسط تقدم بذاتها نموذجا للقوه العسكريه الحديثه المتطوره والرادعه ، وثانيها : أن تركيا تطرح أمام العالم العربى خبره تنظيميه مثاليه للبنيان الإقتصادى التجارى الإنشائى الفنى الإنمائى القادر ، وثالثها : أن تركيا تمثل بالنسبه للعالم الإسلامى رصيدا حضاريا وتاريخيا مقبولا ومعترفا به من الغرب [1] .

ولعل هذا هو مادفعها إلى التحرك نحو دور قيادى فى الشرق الأوسط بعد ذلك، حيث قام الرئيس التركى تورجوت أوزال بدعوة كافة الأطراف المعنيه لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط تستضيفه تركيا ، حيث ركز فى كلمه ألقاها أمام أحد المعاهد البحثيه فى واشنطن فى 25 مارس 1991 أن حل النزاع العربى الإسرائيلى لن يؤدى فقط إلى حل المشاكل الأخرى العديده القائمه فى المنطقه ، وإنما سيساعد على التخفيف من مشاعر العداء للغرب بين الجماهير العربيه ، التى ترى أن الغرب يطبق معايير مزدوجه فى تعامله مع قضايا الشرق الأوسط [2] .

لقد كانت الإستراتيجيه التركيه تتلخص فى الإنحياز الكامل للكويت ودول التحالف ضد العراق بكل الوسائل دون الإشتراك العسكرى المباشر . أما الإستراتيجيه الإيرانيه فقد إلتزمت الحياد التام مابين المعسكرين المتصارعين . والدولتان وقد لعبت الدولتان دورا وأثرا كبيرا فى إضعاف وخلخلة المعسكر المؤيد للعراق ، وإن كان الموقف الإيرانى والذى كان سلبيا من وجهة نظر العراق ودول التحالف أيضا كان بالغ الأثر فى سرعة إنهاء الأزمه ، وهو ماسوف نعرض له فى المبحث القادم .

---

(54) د. نازلى معوض أحمد – المرجع نفسه

(55) أوراق الشرق الأوسط – العدد الثالث – مرجع سابق – ص 80 – 81

المبحث الثانى

مرتبطاباستمرار بالتوسع الخارجي والميل إلى إتباع سياسة الهيمنة فى منطقة الخليج بصفة خاصة [1] أو مقاومه تيارات الإستعمار الغربى والشرقى المتعاقبة والمتمثل فى الإمبراطورية البريطانية والفرنسية والألمانية أو المد الشيوعى أو السيطرة الإقتصادية والسياسية الأمريكية فى أربعينات وخمسينات هذا القرن. حتى إستقر بها المقام وقبل قيام الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخومينى أن اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية الدفاع الغربى ضد الإتحاد السوفيتى عالميا وعلى وجه الخصوص ضد تقدمه وسيطرته على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبحار الدافئة والثروات الطبيعية الهائلة.

وحينما نجحت الثورة بها ، تفاقمت عوامل التوتر والقلق الداخلى والإقليمى والدولى ، وخاصة حينما رفعت الثورة شعار تصدير الثورة الإسلامية إلى الأقطار الخليجية والعالم الإسلامى ككل. وقد حدث أن قام العراق - مستغلاً هذا الإضطراب الإيرانى الداخلى- بشن حرب ضروس ضدها كلفتها الكثير وإستمرت ثمان سنوات [2] وإنتهت بقرار من مجلس الأمن رقم (598) وبضغط من الولايات المتحدة على إيران . وقد كان من الطبيعى أن توافق إيران على وقف هذه الحرب ، نظراً لما تكبدته من خسائر وأيضاً لظهور بوادر إنفراد أمريكا بزعامة النظام الدولى الجديد. ونظراً لأن إيران قد إعتادت على إستغلال التناقض بين القوتين العظمتين فقد كان من طبيعتها أن تقلق عندما يحدث وفاق بينهما ، فهو دائماً ما يكون ضد مصلحتها [3]، مما أورث شعوراً إيرانياً بالتوتر ، لذلك فقد كانت طبيعة القيادة الإيرانية فى هذه المرحلة يشوبها القلق والخوف والحذر والترقب ، مما سلف ذكره ، كما أنها لم تنسى أسباب ما أصابها من خراب ودمار ولترقب الفرصة للإنتقام منه وممن ساعدوه . وقد إنقضت قرابة سنتان ما بين إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية المذكورة وأزمة الخليج العربية الثانية. وقد كانت هذه المحددات الإيرانية هى التى شكلت مع تطور الأحداث الجارية حجم ومدى تفاعل النظام الإيرانى مع تلك الأزمة ، وبالتالى أثرت فى إنعكاساتها عليها ومقدار مكاسبها أيضاً. لذلك فاننا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث أقسام كالآتى:

اولاً: محددات البنية السياسية الإيرانية .

ثانياً: السلوك الإيرانى تجاه الأزمة .

ثالثاً: النتائج والإنعكاسات الدولية والإقليمة لأزمة الخليج على إيران .

---

(1) Rouho Llah Ramazani, The Persian Gulf, Iran's Role (Charlottes ville University Press of Verginia, 1972) PP. 114 - 115.

(2) أنظر ملف الحرب العراقية الإيرانية - مجلة السياسية الدولية - العدد (85) يولية 1986 تقديم د. أسامة الغزالى حرب - ص 75 - 152

(3) فهمى هويدى - إيران حبور عظيم وقلق كظيم - الأهرام - عدد الجمعة - 12 / 3 / 91 - ص 7

أولاً: محددات البنية السياسية الإيرانية .

تتشابك المحددات والإعتبارات السياسية الإيرانية و التى تشكل السياسة الخارجية لها والتى لعبت دوراً هاما فى إستجابة النظام الإيرانى لوقائع أزمة الخليج العربية الثانية. وهى فى تشابكها هذا تختلط وتؤثر كل منها فى الآخر بحيث يصعب التفريق والتمييز بينها. وذلك كما سبق أن أسلفنا راجع للطبيعة الخاصة لإيران وظروفها المرحلية. ولكن لأغراض البحث فانه يكون من المناسب أن يتم تقسيم المحددات إلى ثلاثة . الأول خاص بالمحددات الداخلية ثم المحددات الإقليمية وأخيراً المحددات الدولية.

(أ) المحددات الداخلية :

إنتهت الحرب العراقية الإيرانية حينما قبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم (598) فى يوليو 1988 والقاضى بإيقاف إطلاق النار بين الدولتين المتحاربتين دون أن يتم التوصل حتى صباح الغزو العراقى للكويت يوم 2 أغسطس 1990 لأى إتفاق سلام بينهما يكون من شأنه أن يقضى على عوامل إلنزاع والتوتر الموجودة. إلا أن هذه الفترة قد شهدت تغيرات سياسية وإقتصادية داخلية فى إيران ، بدأت بوفاة الإمام الخومينى وتولى قيادة ساسية أخرى مقاليد الحكم وقد تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيراني الحاكم الجديد إلى مقومات الهدفية العامة للحكم الإسلامى فى الواقع الإجتماعى للبلاد بعد إنتهاء الحرب. وتراجع النظام الحاكم الأيرانى بزعامة هاشمى رافسنجانى عن العداء العقائدى المطلق للعالم الغربى ، والذى رفع لواءه النظام الإيرانى تحت زعامة الخومينى ضد الإستكبار والمتكبرين [1]. وقد حاول رافسنجانى تطبيق أفكاره المعتدلة لمواجهة المشاكل الإقتصادية وإعادة بناء الإقتصاد الإيرانى وزيادة الموارد عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبى والحصول علي المساعدات المالية الغربية وتوسيع دور القطاع الخاص [2].

وقد عمل رافسنجانى منذ توليه الرئاسة على إستبعاد العناصر المتشددة والمعارضة لسياساته من مؤسسات الدولة. فمن ناحية إتسم تشكيله الحكومى بغلبة الطابع التكنوقراطى مع إستبعاد العناصر المتشددة مثل حسين موسوى رئيس الوزراء السابق وعلى أكبر محتشمى وزير الداخلية السابق [3]. وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيرانى الحاكم منذ يوليو 1989 تتميز بسمات الإعتدالية والواقعية والعقلانية والمصلحية. إذ قام العقل السياسى العام الجديد الذى كانت له الغلبة على معارضيه رغم بقاء بقايا من العناصر المتشددة لعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة

---

(1) د.نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 19

(2) د. هالة سعودى – المرجع السابق – ص 284

(3) التقرير الإستراتيجى العربى – لسنة 1990 – مرجع سابق – ص 143

إعادة بناء المجتمع الوطنى الإيرانى من الداخل محل قيمة عقيدية محضة هى قيمة
[1]
.

الغربية العملاقة[1] وذلك من خلال إتباع سياسة إنفتاحية جديدة على القوى العالمية والقوي الغربية وأمريكا بصفة خاصة. ولتنفيذ هذا التوجه سعت القيادة الإيرانية الجديدة في عام 1989 إلى تنفيذ إجراءات إصلاحية لمسار الإقتصاد الإيرانى . وتعبر عن التوجهات الجديدة الإنفتاحية على الغرب الرأسمالى فى السياسة الخارجية الإيرانية وتعكس سعى النظام الإيرانى إلى الإلتحاق بالنظام الإقتصادى الدولى [2] .

وقد أعلنت إيران - سيراً على هذه السياسة - قبول سياسات صندوق النقد الدولى للإصلاح الإقتصادى الداخلى والتى كانت ترفضها طوال الفترة السابقة من الثورة وإعتزامها المشاركة فيه. كما إقترضت من الخارج 25 مليار دولار فى إطار تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية ، وصدر عن مجلس الوزراء قانون جديد يعطى مزايا كبيرة للإستثمار الأجنبى وذلك لتشجيع المشاركة فى تمويل البرنامج الضخم لإعادة بناء الإقتصاد الإيرانى بعد الحرب. والذى رصدت له الخطة الخمسية (1990 - 1994) مبلغ 120 مليار دولار [3] . وأيضاً إقترضت المؤسسات التجارية والبترولية الإيرانية من البنوك الفرنسية والألمانية لمبالغ بلغت 2 مليار دولار[4] ، وقد كان أول إتفاق يتم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وطرف خارجى فى صياغة تعامل مباشر مع سوق المال الدولى بكل الترتيبات والمعاملات غير الإسلامية المرتبطة به أو بالأحرى وفقاً لقواعد النظام و الإقتصاد الدولى[5] .

(ب) المحددات الإقليمية

لقد كانت المحددات الإقليمية هى المحرك الأساسى والرئيسى الذى تفاعل مع غيره فى تشكيل المنطلقات وشكلوا معاً طبيعة الإنعكاسات السياسية الإيرانية مع أزمة الخليج، هذا وقد تميزت فترة أزمة الخليج الناشئة بذكريات صراع دام أكثر من ثمانية سنوات مع العراق شكل هواجس أمنية ودفاعية ذاتية لدى حكام إيران أثار فيهم هاجس الأمن الإقليمى وإسترجع ذكريات الصراع التاريخى حول السيطرة على الخليج العربى (الفارسى من وجهة نظرهم). وقد إنتهت هذه الحرب بقرار صادر من مجلس الأمن من دون أن تضع حلولاً مقبولة من كلا الطرفين بل ترك ذلك لإتفاقهما اللاحق من خلال المفاوضات إلا أن هذه المفاوضات قد تعثرت ولم تصل لشئ مقنع لكلاهما.

لذلك كان من الطبيعى ومن المفهوم مع إندلاع أزمة التوسع الإقليمى

---

(1) عمر الشافعى - أفاق الدور الإيرانى - أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - مرجع سابق - ص 45 : 46

(2) التقرير الإستراتيجى العربى 1989 - الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام 1990 - ص 152

(3) د.نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 20

(4) د. هالة سعودى - أزمة الخليج ودولتا الجوار - تركيا إيران - فى أحمد الرشيدى (محرر) مرجع سابق - ص 292 : 304

(5) Safa Haeri, Happy Days for Rafsanjani, Middle East International, 1990, August, 31, P. 17

العراقى فى أراضى الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية أو التكييف الإيرانى الفعلى السياسى لطبيعة الأزمة حول إعتبارها ، وتهديداً مباشراً لكيان الدولة الإيرانية وإنهاء لوحدة أراضيها ولسلامتها الإقليمية[1] . فالعقدة السياسية التى تسيطر على تصرفات السياسة الإيرانية طوال العصور الماضية والتى ما زالت تحرك تصرفاتها حتى الآن بشأن موضوع الأمن الإقليمى للمجتمع العربى هى الإدعاء الدائم بأحقيتها المطلقة دون أي منافسة أو منازلة على الهيمنة الدفاعية والعسكرية على الخليج وتطوير مصيره. وهى تستند فى ذلك إلى حقائق قوتها العسكرية والتاريخية والثقافية وأيضاص بقدراتها الإقتصادية والبترولية وموروثاتها الحضارية والإسلامية والتى تميزها جميعاً من وجهة نظرها بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة[2].

وقد رأت إيران فى واقعة الغزو العراقى للكويت تمهيداً جديداً قويا لإندفاع عراقى إلى إعادة الكرة ومعاودة الهجوم على الأراضى الإيرانية ، وتهديد لأمنها الذاتى مرة أخرى مما أعاد إلى الأذهان العقد القديمة، وأيضاً ذكريات ثمان سنوات مريرة لم تندمل جراحها أو تزال آثارها. كما إعتبرت إيران أن التسليم لمطالب العراق التوسعية فى أراضى الكويت مسوغ ضمنى للإعتراف اللاحق الوشيك حتماً بمطالب العراق الإقليمية فى المناطق الحدودية الإيرانية فى شط العرب ، بالإضافة إلى هذه المخاطر الإحتمالية المذكورة سلفاً رأت إيران فى إستمرارية الإحتلال العراقى للأراضى الكويتية خطورة لا سبيل إلى إنكارها ، ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يمنحها خبرة إستراتيجية هائلة وتفوقاً ساحقاً على ما عداها من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطة بها[3] . ويتمثل ذلك فى الأمتداد الساحلى للقوة العراقية بطول سواحل الكويت على الخليج ، مما يعنى وفقاً للتعبير السياسى الإيرانى تحويل الخليج الفارسى إلى خليج عربى ، وبما يؤدى إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج[4] . فى ضوء إحتمال ماثل لإستحالة إحتواء إندفاع جيش العراق مرة أخرى نحو الحدود الايرانية اذا ما نجح فى استمرار إحتلال الكويت بالرغم من الضغوط الدولية اذا ما سمح له بتسوية الأزمة بدون خسائر تصيبه واحتفاظه ببعض المغانم[5] وايضاً فان مسألة قبول تغييرات فى الحدود السياسية فى المنطقة تعد امراً مرفوضاً

(1) د.نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 17

(2) وحيد عبد المحسن - العلاقات الإيرانية العراقية - الخليج - الشرق الأوسط - العالم من الأزمة للحرب - أوراق الشرق الأوسط - العدد الثانى - مرجع سابق - ص 42

(3) Saeed Barzin , Iraq's strategic threat to Iran , Middle East International 14, september, 1990, P. 20

(4) أحمد ثابت - إيران ما بعد الحرب - مكاسب الواقع وأزمة الإختيار - مجلة الفصل العالم الإسلامى - 2 - ربيع 1991 - ص 68

(5) Safa Haeri, happy Days for Rafsanjani, Op. cit p22.

تماماً من قبل إيران لما يمكن ان تعنيه في المستقبل من امكانية الحديث عن تغيير فى حدود ايران نفسها[1] .

والمعروف ان ايران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 وهى طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى ، مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج ، لا سيما بعد ان أعتبرت ايران أن مياهها الإقليمية تمتد حتى مسافة 12 ميلاً بحرياً ، واقتربت بذلك الى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج ، وهكذا تتغلب وتتفوق (القيمة الخليجية) على ما عداها من قيم الفكر الإستراتيجى والرؤى الامنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة[2] .

إلا أن هذه الفترة قد شهدت أيضاً إنفراجاً ايرانياعلى جيرانها العرب بهدف تحسين العلاقات وتبادل المنافع للقضاء على الرواسب السيئة التى خلفها إنحياز الدول العربية والخليجية منها خاصة ناحية العراق اثناء الحرب بينهما [3] لذا فقد شهد عام 1990 تبادلا مكثفا للزيارات والرسائل الرسمية بين ايران ودول الخليج بما فى ذلك الكويت التى إستقبلت على أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران فى أول زيارة رسمية لمسئول إيرانى منذ إندلاع حرب الخليج عام 1980 واتفق البلدان على استئناف الرحلات الجوية من طهران والكويت ، وتشغيل خط ملاحى بين ميناء بومشهر الإيرانى وبين الكويت ، واقامة العلاقات بين الكويت وايران علي اساس حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الاقليمية للبلدين [4] إلا ان العلاقات الايرانية السعودية قد سارت في عكس الإتجاه مع بقية دول الخليج بسبب أزمةبعثات الحج رغم الوساطة الكويتية في هذا الشأن[5] والغريب أن العلاقات الإيرانيه العراقيه قبل واقعة الغزو قد شهدت تحسنا وإنفراجا ملحوظا عقب إرسال الرئيس العراقى صدام حسين فى 9/ 5/ 1990رساله شخصيه لقرينه الإيرانى تتضمن مقترحاته لتسوية الأزمه بينهما ولقاؤه فى مكه المكرمه ولقد إستجاب الرئيس الإيرانى لهذ الخطاب مما جعل دول المنطقه تستبشر بالسلام القادم[6]. الذى سرعان ما خبأ بالغزو العراقى للكويت الذى لم يكن يتوقعه أحد.

---

(1) د. حسن أبو طالب - إيران وإنعكاسات التسوية مع العراق - السياسة الدولية - العدد 102 - مرجع سابق - ص 74

(2) أحمد مهابة - ايران وأمن الخليج - مجلة السياسة الدولية - العدد 105 - يوليو 1991 ص 97

(3) أحمد ثابت - العرب وإيران هيمنة الأمن وفراغ القوة - بحث مقدم إلى المؤتمر القومى الخامس للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة 1993 - ص 7

(4) التوتر الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 143

(5) Foreign Broadcast Information Service Daily Report, Near East & South Asia, 4 October, p. 46.

(6) التقرير الإستراتيجى العام 1991 - مرجع سابق - ص 141 : 142

(ج) المحددات الدوليه :

سعت الحكومة الإيرانيه الجديده للإنضمام إلى النظام السياسى الدولى البادئ فى التكوين والذى كانت بوادره تنبئ عن تفرد القطب الرأسمالى بزعامه أمريكا به. وذلك بعد موجة العداء الرافض من جانب النظام الخومينى السابق به لمنظمة الأمم المتحده وإعتبارها أداه فى أيدى القوى العظمى ضد الدول الضعيفة ، مما جعل النظام الخومينى يبدو فى صورة الرافض للشرعية الدولية بقواعدها المنظمة للعلاقات الدولية[1] . وهى فى سبل إنجاح هذا المسعى الجديد ركزت على تأكيدها التام بالإلتزام بالشرعية الدولية أى تطبيق القرارات الصادره عن أجهزة الأمم المتحدة والمعبرة عن عموم الرأى العام العالمى . ولعل فى ذلك تفسير غياب النغمة الحادة المعادية للولايات المتحده والتى ظللت الخطاب السياسى لإيران الثورة لفترة طويله ، ومن الواضح أن القيادة الإيرانيه لاتزال تتلمس طريقها فى إتجاه الدخول فى حوار جديد مع واشنطن . ويرى البعض أن حكومة رافسنجانى بابتعادها عن سياسات المواجهه مع الولايات المتحده والتى ميزت السياسه الإيرانية فى عهد الخومينى قد إتخذت فعلا الخطوه الأولى ذاتها فى إنتظار إتخاذ واشنطن للمبادره [2] غير أنه يجب عدم التقليل من أهمية إستمرار وجود مقاومه لسياسات رافسنجانى وبالذات فيما يتعلق بهدف تصدير الثورة الإيرانية . كما آن العداء للولايات المتحده لايزال يمثل مصدراً هاماً للشرعية السياسية والحماس الثورى ولايزال كثير من الإيرانيين يرون فى الولايات المتحده شراً وقوة معادية [3] وهكذا تتضح منطلقات الموقف الإيرانى من الكارثه على النحو التالى .

أ) هاجس إستراتيجى أمنى أولى ، خاص بمنطق ومياه الخليج .

ب) ثم معضلة إقتصادية شديدة فى مجتمع إيران ما بعد الحرب .

ج) ثم نهج إنفتاحى سياسى جديد لإيران تجاه الدول الغربيه ، مؤسس على مسعى حثيث من طهران للإلتحاق أو للإنضمام الى النظام القائم الإقتصادى الدولى ، القادر بآلياته التنظيميه على إنهاض التدهور الإيرانى [4] ومن ذلك يتضح أن محددات ومنطلقات الموقف الإيرانى الداخلية منها و الإقليميه والدوليه قد شكلت ظاهره متشابكه فى تفاعل دقيق فى المقدمات والواقع ومن ثم فى النتائج بعد ذلك . بحيث أصبح من الصعب التمييز بين أيهم . فالأول يسهم فى الثالث ويتجه للثانى . وهكذا دواليك علاقه متشابكه تكون الشخصيه والمحددات والدوافع الإيرانية فى هذه الفترة والتى أمكن للساسة الإيرانيين أن يفهموها جيداً ومن ثم أمكن لهم أن يستغلوها لما فيه مصلحتهم .

---

(1) Charles A. Kupchan, Iran After Khomeini, Orbis, Vol. 34, No. 2, Spring, 1990, P. 246
(2) Kupchan, Op. cit. pp. 247, 248
(3) Ibid, pp. 249, 250

(4) د. نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 21 .

ثانياً : السلوك الإيرانى تجاه الأزمة :

إتسم السلوك الإيرانى فى أزمة الخليج بالتمييز الواضح بين قضايا أساسية : السلام مع العراق ، وإدانة الإحتلال العراقى للكويت ، وبقاء القوات الأجنبية فى الخليج بعد إنتهاء الأزمه ، ودور إيران فى الترتيبات الأمنيه المستقبليه . وقد شكلت هذه القضايا محور التفاعلات الإيرانية مع الأطراف المعنيه بأزمة الخليج [1] وقد إستطاعت إيران أن تفصل فى تصرفاتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج بنجاح وإقتدارمما مكنها من إداره تصرفاتها من هذه الأزمه بصورة حققت معها أقصى قدر من الإستفاده [2] وقد مر الموقف الإيرانى بمرحلتين يفصل بينهما قرار العراق فى منتصف أغسطس 1990 بالإعتراف بمعاهدة الجزائر عام 1975 والإقرار بكافة الشروط الإيرانية لإنهاء الحرب بين البلدين . فى المرحلة الأولى إتفقت القيادات الإيرانية المعتدله والمتشدده على معارضة الإحتلال العراقى ، بل وقبول الحل العسكرى ضمناً، وفى المرحله الثانية تصاعدت الإنتقادات الإيرانية للوجود العسكرى الأجنبى وتصاعدت الدعوة الى حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية ، وفى إطار إسلامى ، [3] لذلك يكون من المناسب فى هذا المجال أن يتم التمييز بين الموقفين بشئ من التفصيل :-

أ) الموقف الإيرانى إزاء الغزو العراقى قبل التنازلات العراقية لإيران :

فى إطار المرحلة الأولى بدا أن إيران ولا سيما فى الأيام الثلاثة الأولى التى أعقبت الإجتياج العراقى للكويت مباشرة قد إتخذت موقفاً هادئاً الى حد كبير . وإنحصر أول رد فعل إيرانى فى وضع بعض وحداتهاالبحرية الموجوده فى الخليج فى حالة تاهب . مع التأكيد أن ذلك ليس مؤشراً أو تلميحاً إلى إستئناف العملية العسكرية ضد العراق [4] . بل أن وسائل الإعلام الإيرانية أخذت فى التقليل من شأن التحرك العراقى ، ووجهت إنتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة فى الكويت ووصفتها بأنها فاسده ومنافقه ومرتبطه بالدوائر الصهيونيه والإمبريالية [5] .

إن هدوء الموقف الإيرانى فى الأيام الأولى للغزو وإنتقاد الأسرة الحاكمة في الكويت ، اعتبر دليلا على وجود نوع من التفاهم المسبق بين البلدين على إعادة صياغة التوازنات فى المنطقة الخليجية مما يحقق مصالحهما معاً على حساب الأطراف الخليجية العربية الأخرى ، وتحديداً السعودية والإمارات [6] وقد فسرت الأطراف

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى العام 1990 - المرجع السابق - ص 142 .

(2) د. نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 125

(3) إيران والتحول لسياسة الحياد النشط - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام - 27/2/91 ص 5

(4) التقرير الإستراتيجى لعام 90 - المرجع السابق - ص 142

(5) د. حسن أبو طالب - إيران وإنعكاسات التسوية مع العراق - السياسة الدولية العدد 102 - المرجع السابق - ص 69

(6) المرجع السابق - ص 70

الإقليمية هذا التصرف من قبل إيران بأنه راجع إلى أن البلدين كانا فى الواقع على أعتاب حاله جديده من العلاقات حتى قبل أيام الغزو العراقى [1] ولم تأت الإدانه الإيرانية لغزو العراق للكويت إلا بعد زيارة على أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران الى سوريا فى 6 / 8 / 1990 وبعد مباحثات بين الجانبين أعلنت إيران رسمياً فى بيان لها رفضها قرار ضم الكويت للعراق . ووصفت القرار العراقى باحتلال الكويت بأنه خطر على الخليج والشرق الأوسط والعالم الإسلامى كله ... وأكد البيان على رفض إيران لأى تغيير فى خريطة المنطقة [2] ومن هذا أعلنت إيران رفضها لقرار العراق ضم الكويت تحت مسمى الوحده الإندماجيه . كما إرتبط ذلك بتحذير للعراق بأن هناك خطاً أحمراً ليس مسموحاً للعراق بتجاوزه . وإذا ما حدث مثل هذا التجاوز سيكون الأمر خطيرا ومكلفاً على حد قول أحد مستشارى وزير الخارجية الإيرانى .

وفى 10 / 8 / 1990 أعلن وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى رفض إيران أى تسويه للنزاع فى الخليج تمكن العراق من الإحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان الكويتيتين لأن ذلك سيكون بمثابة فديه تدفع للعراق وسيكون إستسلاماً للإبتزاز ، وحول إسلوب الحل دعاولاياتى إلى إعتماد الحل القائم على التعاون الإقليمى باعتباره الحل الوحيد الذى يضمن الأمن فى الخليج ، مشيراً إلى أن أى تغييرفى الوضع الجيوبولينكى فى المنطقة سيعد من وجهة نظر إيران ذى نتائج خطيره على الأمن القومى لها[3] .

ثم تطور الموقف الإيرانى وخاصة بالنسبه لتواجد قوات أجنبية فى منطقة الخليج حيث أعلن الرئيس رافسنجانى فى 12 / 8 / 1990 أمام المسئولين عن التوجه السياسى والأيديولوجى فى الجيش الإيرانى أن وجود القوات الأجنبية أحدث توتراً. وأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها النفطيه [4] . وقد أعتبر هذا التصريح بمثابة تطور كيفى فى الرؤيه الإيرانية إزاء الأزمه وماتلاها من تواجد أجنبى مكثف فى منطقة الخليج . إذ يحمل الدعوة للعالم كله للإعتماد على إيران لحماية مصالحها البترولية . وبالطبع فإن مثل هذه الدعوة الضمنية لن تكون إلا من خلال الإعتراف الدولى بهذا الدور الحيوى والأساسى كما حملت هذه الدعوه نوعاً من اللوم الإيرانى للدول الكبرى التى ساعدت العراق فى حربه معها طوال السنوات الثمانية 1980 / 1988 [5] .

(1) خريطة التفاعلات العربية والإقليمية - أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - مرجع سابق - ص 45
(2) التقرير الإستراتيجى لعام 90 - مرجع سابق - ص 142
(3) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 199
(4) المرجع السابق - ص 190
(5) د. حسن أبو طالب - المرجع السابق ص 70

وفى اليوم التالى حدد المجلس الأعلى للأمن القومى موقف إيران كالتالى :-
1) عدم قبول الإحتلال العراقى للكويت بأى شكل من الأشكال .
2) إن الحل الوحيد يبدأ بالإنسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت
3) إن إيران مستعده للدفاع عن مصالحها فى أى ظرف كان .

ومن الملاحظ أن الموقف على هذا النحو لم يتطرق إلى تواجد القوات الأجنبية التى وصلت إلى المنطقة وتمركزت فى السعودية ثم الإمارات ، وكذلك لم يتطرق إلى قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق . ومن جانب آخر عكس الموقف الذى حدده مجلس الأمن القومى الإيرانى إهتماماً بانسحاب العراق من الكويت دون شروط وتاكيد لتدخل إيران عسكرياً إذا إقتضى الأمر ذلك دفاعاً عن مصالحها الحيويه [1] .

ب) الموقف الإيرانى إزاء الغزو العراقى بعد التنازلات العراقية الإيرانية :

بدأت هذه المرحلة حينما أعلن الرئيس صدام حسين فى 15/ 8/ 1990 قبول الشروط الإيرانية حول تسوية خلافات الحرب بين البلدين التى إستمرت ثمان سنوات . وقد تضمنت الإقتراحات العراقية على بنود ثلاث . قبول العراق إنسحاب قواتة الموجوده فى الأراضى الإيرانية وقبول إتفاقية 1975 المعروفةباتفاقية الجزائر والخاصة برسم الحدود بين البلدين ونالت بالتبادل الفورى للأسرى والذين يقدرون بحوالى مائة الف أسير لدى الجانبين . وبعبارة أخرى قامت المبادرة العراقية على أساس التسليم بكافة المطالب الإيرانية [2] وإلى جانب هذه الأمور الثلاثة الجوهرية هناك أمور أخرى مكملة لها وهى سحب القوات العراقية من الحدود مع إيران ، وإرسال وفد إلى طهران وإستقبال آخر فى بغداد للعمل على تنظيم التوصل إلى إتفاقيات تنهى حالة الحرب ، وتؤدى إلى فتح الحدود بطرق عادية بين البلدين [3]

وقد تصدت مبادرة الرئيس صدام حسين تحقيق الأهداف الآتية :-
- سحب القوات العراقية الموجودة على الحدود مع إيران وإرسالها إلى منطقة الكويت والحدود السعودية للعراق [4]
- تحييد إيران ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأمريكية الرامية إلى إحكام الحظر الإقتصادى الدولى على العراق .
- توحيد جهود إيران والعراق فى مواجهة دول الخليج والقوات الأجنبية فى المنطقة [5] وقد جاءت هذه الإقتراحات العراقية فى رساله من الرئيس العراقى إلى

---

(1) المرجع السابق - ص 70
(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 - المرجع السابق - ص 142
(3) د. حسن أبو طالب - المرجع السابق ص 71
(4) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى - الوطن العربى فى عالم متغير. مرجع سابق - ص 147
(5) التقرير الإستراتيجى العربى - المرجع السابق - ص 142

نظيره رافسنجانى وإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من قبول بمطالب إيران . فإن الرسالة العراقية يفهم منها عدة حقائق أخرى تساعد فى توضيح الموقف على النحو التالى :- [1]

1- إن الرسالة بررت قبول المطالب الإيرانية من أجل ما أسمته ((فتح المجال لتفاعل جدى مع كل المؤمنين لمواجهة الأشرار الذين يريدون بالمسلمين وأمة العرب شراً من أجل ابعاد العراق وإيران عن إبتزاز وألاعيب القوات الدولية الشريره واذنابهم فى المنطقة)) وهو ما يحمل دعوه ضمنية لإيران بالعمل مع العراق لمواجهة القوى الدولية والإقليمية فى المنطقة . وتبدو فى تلك الدعوه ملامح رغبه عراقية فى الإتفاق مع إيران على أساس أن هناك هدفاً واحداً يجمعهما معاً وهو (منازلة ومواجهة الاشرار) ثم تتضح الرغبه العراقيهفى نهاية الرسالة بأنها التعاون لتحقيق ما أسمته ((بقاء الخليج بحيرة سلام وأمان خاليه من الأساطيل الأجنبية وقوى الأجنبى التى تتربص بنا)) وبعباره أخرى كان هدف التعاون المستقبلى هو السيطرة المشتركة بين العراق وإيران على أمور الخليج بعيداً عن تواجد القوى الخارجية .

2- يفهم من الرسالة ان هناك رسالة عراقية مسبقة قد وجهت إلى إيران يوم 31/7 أى قبل إجتياج العراق بيومين فقط من الكويت . وإن إيران قد ردت عليها فى 8/8 مؤكدة أهمية إعتماد إتفاقية عام 1975 للحدود كمدخل للسلام بين البلدين ، ثم أتت رسالة العراق فى 15/8 لتقبل بالمطالب الإيرانية .

3- يتضح من الرسالة أنه قد حدث لقاء سرى بين مبعوث إيرانى وهوسايروس ناصر وآخر عراقى وهو برزان التكريتى - أخو الرئيس صدام - حيث إستلم الثانى من الأول رسالة الرئيس رافسنجانى المؤرخه فى 8/8 . وأشارت بعض مصادر فيما بعد أن المبعوث العراقى قدم إلى المبعوث الإيرانى إغراءات تمثلت فى التعهد بتسليم إيسران 10٪ من عوائد البترول الكويتى ثلاثون عاماً كتعويضات حربية لقاء ما حل بإقتصادها من أضرار. والوعد بحل التنظيمات الإيرانية المتنوعه التى تعمل فى المنفى وبالأخص مجاهدى خلق والذين يعملون بفضل الدعم المالى والسياسى العراقى منذ 1980.

4 - وتأكيداً من العراق على حسن نيته إزاء إبداء تعهد إطلاق سراح الأسرى، والبدأ فى الإنسحاب من الأراضى الإيرانيه على أن يبدأ هذان الأمران فى شهر أغسطس . وقد تحقق الإنسحاب العراقى بالفعل فى غضون خمسة أيام من 17/8 إلى 21/8، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادره . بل إن إنسحاب القوات العراقيه حدث فى بعض المناطق بدون إشراف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحده والموجودين على طول الحدود بين البلدين . كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران قد تم بشكل جماعى

---

(1) حسن أبو طالب - المرجع السابق - ص 72

وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يوميا بين البلدين وإستأنفت بغداد وطهران العلاقات الرسميه بينهما فى 15 / 11 / 1990 [1] .

والواقع أن هذه المرحله والإغراءات والتعويضات والوعود التى حصلت عليها إيران من العراق لم تتسبب فى تغيير الموقف والتصرفات الإيرانيه كلية من الأزمه ولكنها أسهمت فقط فى تغيير النبره والأسلوب فى المواقف الإيرانيه . وإن ظلت على نفس توجهاتها السابقه ، فالخصم السابق للنظام العراقى قد نظر إلى أزمة الخليج من زاويه مدى تأثيرها على المصلحه الإقتصاديه الأمنيه الإيرانيه أى إلى أبعد من الإغراءات العراقية[2] . وذلك مصداقاً لقول رافسنچانى فى يناير1990 " إننا لن نسفك دمائنا كى تحقق الولايات المتحده النصر ، كما أننا لن نسفك دمائنا كى يبقى العراقيون فى الكويت ففى هذه الحاله سيصبح الخليج الفارسى غدا الخليج العربى أليس هذا هو الإنتحار بعينه ؟".

لذلك فقد إتسمت تصرفات وإنعكاسات إيران تجاه الأزمه بعد ذلك بأبعاد أكثر صرامه وثباتا فى المعارضه الفاعله بل وفى المطالبه بضرورة معاقبة المعتدى العراقى وإجباره على الإنسحاب بالكامل بل وعارضت أية تسويه إقليمية للنزاع من شأنها تمكين العراق من الإحتفاظ بجزيرتى بوبيان وورية الكويتيين أو حصول العراق على أية مكاسب إقليميه أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجى فى منطقة الخليج [3] . ووصل الأمر بالقياده الإيرانيه إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على إحتلال أية أراضى يحصل عليها العراق كفديه للخروج من الكويت ذاتها [4] . وفى 24 أغسطس 1990 طالب الرئيس الإيرانى رافسنجانى بإنسحاب قوات العراق من الكويت محذرا فى الوقت نفسه أنه (حتى لو قبل العرب ضم الكويت إلى العراق) فإن إيران لن تقبل ذلك تحت أى ظرف[5] . وقد جدد رافسنجانى تصميمه المعلن هذا بالإنسحاب العراقى غير المشروط وذلك فى خطبة الجمعه التى ألقاها فى جامعة طهران يوم 9 نوفمبر 1990 حيث قال : عندما دار حديث عن إمكانية تسليم جزيرة بوبيان إلى العراق أبلغنا الكويت أنها إذا فعلت ذلك فإن إيران ستحتل الجزيره ، وأنهم لن يتمكنوا من إستعادتها منا [6] . هذا وقد أكدت القيادة الإيرانيه رسمياوعلنا

(1) التقرير الإستراتيچى العربى - المرجع السابق ص 142

(2) رشيد شعير - أزمة الخليج ، حديث وأفاق - مجلة الفكر الإستراتيچى العربى العدد 350 - يناير 91 - ص 38

(3) Scheherazade Daneshkher (Iran : New Force of Stability) , the Middle East, march, 1991, P.8

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 - المرجع السابق - ص 127

(5) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق ص 199

(6) د. هالة سعودى - المرجع السابق - ص 303

الإمتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعه الشامله على العراق ، وإلتزام بلادها بالعقوبات الإقتصاديه المقرره ضد العراق من قبل الأمم المتحده [1] . وقد نفذت طهران هذا الإلتزام بالفعل بإستثناء بعض الإعانات الغذائيه والإنسانيه المحدوده التى قدمتها إلى الشعب العراقى أثناء معارك حرب عاصفة الصحراء . بدعوه الأخاء الإسلامى بين الشعبين حتى تبقى إحتمالات الود قائمه بين البلدين وإلا تقطع جميع الأحبال وأن تحسن صورتها الإنسانيه أمام جمهورها الداخلى والقطاع المؤيد للعراق من الجمهور العربى والمسلم .

وفى هذا السياق نفسه ، ظلت القيادة الإيرانيه على رفضها البات لأدنى إستجابه إلى المساعى العراقيه الكثيفه لجذب عدو الأمس القريب إلى جانب العراق فى الصراع الخليجى الثانى ،وإن ظلت تدعو إلى حل الأزمه بالطرق السلميه ومحاولة إنهائها دون إندلاع الحرب ، ودون تسويات إقليميه ، أو ضم إقليمى لصالح العراق بطبيعة الحال . وجاءت هذه الدعوه السلميه الإيرانيه لتجنب حل الأزمه بحرب عسكريه أيضا إنعكاسا لموقف إيران من مسألة وجود القوات الأجنبيه فى منطقة الخليج ، وهو ما شكل ركنا أساسيا من أركان سلوكيات إيران تجاه كارثة الخليج [2] . وقد إتخذت إيران هذا الموقف على الرغم من التنازلات العراقيه التى قدمت لها ، بل وأكدت القيادات الإيرانيه على التفريق بين إيجاد تسويه لمشكلة الحرب مع العراق من جهه ، وموقفها من غزو الكويت وتأكيدها على ضرورة إنسحاب العراق من جهة أخرى [3] .

ورغم أن الإعتبارات الداخليه والمحددات الإقليميه هى التى حكمت الموقف الإيرانى تجاه الأزمه ، وهو مارأيناه من إلتزامها بتطبيق العقوبات الإقتصاديه ضد العراق وعدم الإنصياع لتنازلاتها لها . إلا أن هذه الإعتبارات المذكوره قد توقف أثرها وتأثيرها عند هذا الإلتزام ولم تمتد إلى قضية القوات الأجنبيه المتواجده فى الخليج لردع العدوان العراقى . حيث إتسم الموقف الإيرانى بالوضوح والقطع المرتبط بالعقيده الإيرانيه التى ترفض التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج الفارسى . ولكن الملاحظ أن السلوك الإيرانى فى هذا الصدد مر بمرحلتين فى طريق التطور لمهاجمة التواجد الأجنبى وإن كان قد إتفقا فى رفض هذا التواجد . فقد صادف الخطاب السياسى الإيرانى أولا خلال الأزمه والذى إتسم بشعارات ورموز إسلاميه بل خومينيه الرنين مثل : المنازعه الكبرى والجهاد المقدس والدفاع عن المقدسات ، إستجابه واسعه داخل دوائر الحكم الإيرانى ، وبصفه خاصه لدى العناصر المتطرفه

---

(1) المرجع السابق – ص 303

(2) د. نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 125

(3) د. حسن أبو طالب – المرجع السابق – ص 72

منها التى بدأت تدعو إلى مواجهة التواجد الأجنبى فى الخليج ، وكانت قمة هذا الإتجاه الإيرانى هو دعوة على خامنئى المرشد العام فى 12 / 9 / 1990 إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبى فى الخليج [1] . وقد وجد حجته الطبيعيه فيما قاله وزير الخارجيه الأمريكى من أن القوات الأمريكيه قد تبقى فى المنطقه بعد حل الأزمه فى إطار ترتيبات أمنيه جديده . أو كجزء من هيكل الأمن الإقليمى لحماية إمدادات البترول بعد إنتهاء الأزمه وإنسحاب العراق من الكويت [2] . والجدير بالذكر أن المرشد العام الإيرانى قد أصدر فى ذلك الصدد فتوى بأن الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب السياسيه الأمريكيه فى الخليج الفارسى سيدخل فى عداد الجهاد فى سبيل الله ، وما من أحد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيدا [3]

وتمثلت المرحله الثانيه فى هذا الإتجاه فيما أعلنه الرئيس رافسنجانى حينما إشتدت الأزمه وقبل إندلاع الحرب ، وتمثل التطور فى الموقف الإيرانى فى الإعلان عن أن إيران لاتمانع فى وجود قوات أجنبيه لإخراج العراق من الكويت مادام وجودها مؤقتا بإنهاء الأزمه وما دامت ستغادر المنطقه بعد ذلك . أى أن القبول الإيرانى للوجود الأجنبى بالخليج ظل مرهونا بإطار إنهاء الإحتلال العراقى للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبيه بعد قضائها لهذه المهمه المحدده . وقد عد ذلك الإعلان أول إشاره واضحه على أن طهران ستظل خارج أى حرب قد تقع بين الولايات المتحده والعراق بسبب الأزمه الخليجيه الثانيه [4]

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء هذه الأزمه ، نجد أنه قد أكدت علنا ورسميا يوم 31 ديسمبر 1990 أى قبل أسبوعين من إنتهاء المهله الزمنيه المحدده فى القرار رقم 678 بشأن الإنسحاب العراقى من أراضى الكويت ، أكدت أنها ستبقى على الحياد إذا ما إندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولى والعراق وأنها لن تتدخل لمساندة أى من طرفى القتال ولن تسمح لأحد من الطرفين بإستخدام أراضيها ، أو مجالها الجوى لأى غرض من الأغراض العسكريه أو حتى المدنيه طوال زمن الحرب [5] . والتشديد على عدم تجاوز قرارات مجلس الأمن بمحاولة إحداث أية تغييرات جيوإستراتيجيه فى المنطقه . وتضييق نطاق الحرب وعدم مهاجمة العتبات المقدسه فى مدينتى النجف وكربلاء ، وعدم السماح لكل من إسرائيل وتركيا الدخول فى معتركها على نحو مباشر [6] . أما على المستوى الفعلى فقد إتسمت السياسة الإيرانيه

(1) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية - مرجع سابق - ص 199

(2) د. هالة سعودى - مرجع سابق - ص 304

(3) Foreign Broadcast International Service Daily Report , 22 October, p. 56

(4) جريدة الأهرام - 26 / 2 / 91 - ص 5

(5) د.نازلى معوض أحمد - مرجع سابق - ص 28

(6) إيران والتحول لسياسة الحياد النشط - جريدة الأهرام - مرجع سابق - ص 5

بما يعرف بسياسة الحياد النشط بهدف تحقيق أقصى قدر من المكاسب لها . وقد تمثل ذلك فى حرص السياسه الإيرانيه على توجيه خطاب متشدد وتعيين الخطوط الحمراء التى لايجب للتحالف الدولى أو القوات الإقليميه الأخرى تجاوزها . وأكد رافسنجانى وولاياتى (وزير خارجيته) أن هناك دول مصممه على تدمير أو تقسيم العراق وأن بلاده ستستخدم كل قدراتها لإحباط هذه المؤامره ، وعلى المستوى السياسى فقد حركت القياده الإيرانيه سياسة الحياد النشط لكى تظهر وكأنها تساعد العراق فعليا دون أن تتخلى علنا عن سياسة الحياد المعلنه . وفى هذا الإطار إستقبلت إيران مايقدر بأكثر من مائة طائره حربيه ومدنيه عراقيه للحصول على ملجأ بعيدا عن عمليات القذف الجوى العنيف للمطارات العراقيه . والأمر المرجح بشده أن يكون هذا الموقف قد تم بتفاهم مسبق بين العراق وإيران [(1)] . وسيرا على نفس الخط فإن دور الحياد الذى لعبته إيران بمهاره سمح لها بأن تكون مركزا للمفاوضات المكثفه التى جرت قبل وأثناء حرب الخليج الثانيه مما قضى عمليا على عزلتها فى المنطقه ، وهكذا فى خلال الشهر الأول من عملية عاصفة الصحراء إستقبلت طهران وفودا رفيعة المستوى من كل من الجزائر وسوريا واليمن والكويت والعراق جائت لتناقش الحرب وإقتراحات السلام ومستقبل المنطقه[(2)] .

كما أنها وفى نفس طريق وسياسة الحياد النشط ، وفى الشهر السابق مباشرة على حرب عاصفة الصحراء نشطت تحركات القوات المسلحه الإيرانيه داخل الحدود الوطنيه لها إستعدادا وتحسبا لأى إحتمالات مفاجئه فى المنطقه . وتمثل ذلك فى مناورات واسعه مشتركه مابين جميع أفرع هذه القوات بما فيها قوات الحرس الثورى، وكانت أكبر هذه المناورات ما أطلق عليها (الإنتصار واحد) من 12 ديسمبر 1990 حتى آخر الشهر[(*)] .

(1) المرجع السابق – ص 5

(2) Anoushiravan Ehteshami , Iran Ridas Out the storm in Gulf, Middle East International 9 March, 1991, p. 23

(*) وشاركت فى هذه المناوره الكبرى أفرع الجيش الإيرانى كافة وغطت مساحة 30000 كم2 فى مياه الخليج وخليج عمان ، وكانت القياده العسكريه الإيرانيه فى سياق هذا السلوك العسكرى (التعبوى) والقائى نفسه إزاء تفاقمات أزمة الخليج الثانيه قد إعتزمت إجراء سلسله من المناورات والتدريبات المشتركه بين أفرع القوات المسلحه كافه على أن تبدأ مع منتصف شهريناير 1990 ، أى مع توقيت إنتهاء فترة المهله المحدده فى القراررقم 678 المذكور ، وكان مخططا أن تستمر هذه التدريبات شهرا كاملا على طول الحدود مع العراق وساحل الخليج ، إلا أن القيادهالإيرانيه عادت وأعلنت فى فجر يوم 16 ينايرا1991 (بدء حرب عاصفة الصحراء) إرجاء المناوره العسكريه المزمعه إلى أجل غير مسمى ، وذلك فى إشارة واضحه إلى تمسك طهران بالموقف الحيادى العسكرى الدقيق بين أطراف الحرب الخليجيه الثانيه ، لما فى ذلك الحياد الإيرانى من تحقيق لمصالح إيرانيه عليا فى المنطقه

وجريا على سياسة الحياد النشط التى إتبعتها الإداره الإيرانيه ، فقد سعت جزئيا إلى إثارة القلق والشكوك حول الإختيارات المقبله لإيران وخاصة حينما كانت الحرب دائره ، وذلك بهدف إنتزاع أكبر قدر من المكاسب السياسيه قبل أن تنتهى الحرب بصوره نهائية. وفى هذا النطاق تعمدت إيران زيادة قلق الحلفاء ودول الخليج بإرسال عدد من الإشارات الساخنه ومنها السماح بعودة طائرتين إلى العراق والسماح بإنتشار إشاعه حول بيع مائة منصه لإطلاق صواريخ سكود التى إشترتها إيران من كوريا الشماليه إلى العراق [1] . أما على الصعيد الدبلوماسى فإن إيران قد خاطبت جميع الأطراف دون أن تلتزم إلتزاما قاطعا سوى بما يحقق أفضل المصالح القوميه الإستراتيچيه والسياسيه لإيران ، وخاصة ما فيه مصلحة إيران الإقليميه . وهى كذلك تستقبل وفودا من الإتحاد السوفيتى وفرنسا ودول المغرب العربى ، وخاصة بعد فشل فكرة عقد مؤتمر القمه الإسلامى الذى كان يمكن أن يظهر إيران بإعتبارها القياده غير المنازعه للعالم الإسلامى ، فإيران تود أن تظهر وكأنها قد أصبحت مفتوحه على الجميع دون أن تعطى وعدا قاطعا لأحد وأعينها على مزايا مابعد الحرب[2] .

ويبدو أن حرص إيران على التفرقه فى سلوكها بين إيجاد تسويه لمشكلات الحرب مع العراق من جهه والإنسحاب العراقى من جهة أخرى ، قد جاء من ضمن أسبابه إسترضاء سوريا – الحليف القوى لإيران بالمنطقه – التى أرسلت وزير خارجيتها إلى طهران فى اليوم التالى لقبول العراق للمطالب الإيرانيه ، وتطمينها – أى سوريا – من أنها – أى إيران – لن تعمد إلى إستغلال العرض العراقى فى تمرير قبول فعلى للإحتلال والضم ، وأنها ستظل ملتزمه بالقرارات الدوليه . والواقع أن الضغوط السوريه لم تكن الوحيده التى تعرضت لها إيران ، إذ واجهت إغراءات متعارضه منها الكويتى المصدر والعراقى المصدر ، فبعد إنتهاء زيارة وزير الخارجيه الكويتى إلى طهران فى 24 / 8 والذى نقل خلالها ماسمى إعتذارا كويتيا عن الدعم السابق للعراق فى حربه ضد إيران ، بدا أن الرئيس الإيرانى رافسنجانى متفهما السلوك الكويتى / السعودى / الخليجى القائم على الإستعانه بقوات أجنبيه لتحرير الكويت وعودة الإستقرار [3] .

ويرى أحد الكتاب[4] ، أن السلوك العراقى تجاه إيران فى الأزمه قد تمثل فى تقديم تنازلات جديده لها بهدف إستقطاب مساندتها إلى حد التحالف بناءا على

(1) جريدة الأهرام – 27 / 2 / 91 – ص 1

(2) المرجع السابق – ص 1

(3) د.حسن أبو طالب – المرجع السابق – ص 72

(4) المرجع السابق – ص 72 – 74

أساسين ، الأول وهو ترسيخ الإنفراد فى علاقات البلدين والمتمثل فى سرعة إنهاء عملية الإنسحاب للقوات العراقيه من الأراضى الإيرانيه فى خلال خمسة أيام وإستمرار تبادل الأسرى بمعدلات كبيره وصلت إلى عشرة آلف أسير يوميا ، وما أقدمت عليه العراق من قبول الشروط الإيرانيه بالكامل حول تسوية المشكلات بينهما التى إستمرت أكثر من ثمان سنوات ، كما تمثلت أيضا فى العرض الذى تقدم به وزير خارجية العراق فى ذلك الوقت - طارق عزيز - والذى تم أثناء الزياره فى 9/9 ولمدة يومان ، وهذا العرض ثمن رغبة العراق فى توقيع معاهدة عدم إعتداء بين البلدين وأعادت العلاقات الدبلوماسيه بين العراق وإيران . أما الأساس الثانى وهو أساس دينى يهدف إلى محاولة إستقطاب تأييد إيران فى مرحلة الإنفراج الجديد رسميا وشعبيا فى الدخول فى مرحلة مد التحالف ذات السمات الإيدولوجيه الإسلاميه وإستقطاب مساندة الجماعات والتيارات الإسلاميه فى البلدان وتعنينا هنا حـــــــــــــــالـــــــة إيـــــــران .

والباحث يرى أن هذا السلوك قد تميز بعدم توفيق وإخفاق شديدين من جانب السياسه العراقيه ، وذلك راجع لخطأ فى فهم طبيعة العقليه الإيرانيه التى تقوم على إفتراض ضرورة الهيمنه والسيطره المنفرده على أمن ومقدرات منطقة الخليج (الفارسى) بدون شريك [1] . وأيضا تقوم على إستغلال ظروف ومقدرات المرحله الراهنه بهدف تحقيق أقصى قدر من المكاسب . كما أن العقليه الإيرانيه لم يتسع لها الوقت بعد فى هذه الظروف لنسيان مافعله بها عدوان العراق على أراضيها والذى إستمر أكثر من ثمان أعوام . وقد عبرت عن ذلك إحدى الصحف الإيرانيه فى20 / 8 بقولها (إن رجلا يستدير فجاه وبزاويه 180 درجه يمكنه أن يتغير فجاه فى الإتجاه المعاكس ، إن المضطربين عقليا وحدهم الذين يتصرفون على هذه الشاكله) ويعكس ذلك تخوفا من أن العراق حال إنتصاره وخروجه بغنيمة الكويت سيصبح أكبر قوه فى المستقبل ومن ثم سيعيد الكره مرة أخرى ضد إيران ذاتها [2] . كما أن السلوك العراقى قد أخطأ مرة أخرى حيث قدم كل الإغراءات فى صورة تنازل من طرف واحد وهو العراقى دون أن يساوم على المقابل أو حتى يظهرها وكأنها تمت فى هيئة طلب من إيران . كما أن إيران أدركت الهدف من المبادره العراقيه وهو تمكينه من التفرغ لمقاومة قوات التحالف الدولى وحشد جميع إمكانياتها لذلك . لهذا فإن إخفاق المبادره العراقيه فى تحقيق أهدافها من وجهة نظر العراق لم يكن شيئا مستغربا اللهم بعض الإنعكاسات ذات الطابع الإنسانى المتمثله فى تقديم الدواء والغذاء للشعب العراقى بدعوه النوازع الإنسانيه .

---

(1) عاطف الغمرى - هذه السنوات من اللا نظام الدولى - الأهرام 14 / 4 / 93 ص 5

(2) د. حسن أبو طالب - المرجع السابق - ص 74

كما إستطاعت القياده الإيرانيه من إستغلال لغة التخاطب والتأييد ذات السمات الأيدلوجيه الإسلاميه التى ظهرت فى السلوك العراقى وإستجابت لها بعض القطاعات المؤيده والمؤثره من قطاعات الفكر والإعلام والنطاق الشعبى الإيرانى فى تعظيم مقدار مكاسبها بإظهار مدى المعارضه التى تلقاها داخليا فى سلوكها الحيادى ومدى مقدار الصراع على السلطه والذى عليها أن تقاومه للحفاظ على هذا السلوك [1]

. ثالثا : النتائج والإنعكاسات الإقليميه والدوليه لأزمة الخليج الثانيه على إيران :

لقد تحققت لإيران مكاسب كبيره وجذريه ومستحدثه بل وغير متوقعه نتيجه لإدارتها البارعه للأزمه . فلا عجب ، فقد كانت هى الطرف الإقليمى القوى الوحيد الذى لديه إمكانيــة إضعاف التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحده ضد العراق [2] . حيث أنه يمكن إعتبار إيران هى القوه الإقليميه الفائزه الأولى فى الشرق الأوسط .. وهذه المكاسب التى حظى بها النظام الإيرانى متعدده ومتشابكه ومتداخله ، ولكن لأغراض البحث والإيضاح ، فإنه يكون من المناسب تقسيمها إلى الأقسام الآتيه -:

[1] - المكاسب الإقليميه :

أ) **تمثل أكبر مكسب لإيران من أزمة الخليج** العربيه الثانيه فى المجال الإقليمى ، حيث حققت إنتصاراً سياسياً ساحقاً فى مواجهة العراق وذلك بتسليم الأخيره لكل مطالب الأولى من هذه الحرب ، عندما طرح الرئيس صدام حسين مبادرته التاريخيه يوم 1990 / 8 / 15 والتى بعث بها للرئيس الإيرانى رافسنجانى من خلال رساله شخصيه سلم بها بكل إدعاءات إيران وإعتماد إتفاقية الجزائر عام 1975 كأساس حل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب ، وإستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الإتفاقيات والإستعداد لتوقيعها على الجانبين والإعلان عن بدء سحب القوات العراقيه من الحدود الإيرانيه إعتبارا من يوم الجمعه 17 / 8 / 1990، وأن يتم تبادل فورى وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين فى كل من العراق وإيران [3] . وبطبيعة الحال فقد لاقت مبادرة الرئيس العراقى قبولا عارما من القياده الإيرانيه التى وجدت فى المبادره إزعانا عراقيا كاملا ، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادره كاملة وبصوره متسرعه ومندفعه ثم إستأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسيه بينهما فى أكتوبر 1990[4] . ولقد كان هاجس العراق الأساسى لمثل هذه التنازلات وصول القوات

---

(1) راجع فى هذه الضغوط التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 140 : 150– وأيضاً د.حسن أبو طالب – مرجع سابق ص 72 : 74

(2) أوراق الشرق الأوسط – العدد 3 – المرجع السابق – ص 45

(3) د. نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 36

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – المرجع السابق – ص 142

الأجنبيه المتعددة الجنسيات ضمن تنظيم قوات التحالف الدولى لتحرير الكويت ، مما إضطرها لتكثيف الجهود وتحييد الجبهه الشرقيه ومحاولة كسر طوق الحصار الإقتصادى المفروض حولها تطبيقا لقرارات الأمم المتحده [1] .

ب) كما مثلت الأزمه فرصه عظيمه لتحقيق مكاسب أعظم من خلال الإرتفاع المتوقع فى أسعار تصدير البترول الخام ، حيث وصلت الزياده فى أسعاره فى خلال الأشهر الخمس الأولى من الأزمه أكثر من أربعة دولارات للبرميل الواحد ، ويقدر الدخل الإضافى الذى حققته إيران من عائدتها البتروليه خلال الأزمه بما يزيد عن سبعة بلايين دولار وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار فى اليوم [2] وقد حرصت القياده الإيرانيه على إنعاش هذا المكسب عن طريق الإعلان عن نيتها فى تطوير الصناعات البتروليه والإستكشاف والإنتاج مع زيادة حصتها من المنتج إلى خمسة ملايين برميل بحلول عام1993 ، كما حصلت إيران على مساعدات ماليه وتكنولجيه ضخمه من الغرب ، خصوصا من دول أوربا الغربيه وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا بعد إنتهاء حرب الخليج ، وتجاوزت هذه المساعدات قيمة القروض الخارجيه التى إستهدفت إيران الحصول عليها خلال خطة التنميه الخمسيه التى تنتهى فى عام 1994، وكانت قيمة القروض المستهدفه فى الخطه تبلغ3.2 مليار دولار ، وكانت من أهم الصناعات التى إستفادت بتلك القروض البتروكيماويه والمعدنيه والهندسيه [3]

ج) المكاسب الإقليميه الخليجيه : وهى التى مكنت منها نتائج أزمة الخليج العربيه الثانيه من خلال كسر حاجز العزله الإقليميه والذى فرض عقب نجاح الثوره الإيرانية ورفعها شعار تصدير الثوره الإسلاميه ، وهذا الحاجز كان قد بدأ ينهار رويدا رويدا قبل الأزمه ، إلا أن تداعيات الأزمه قد أجهز عليه تماما [4] . وقد إستغلت السياسه الإيرانيه أحداث الأزمه وما أقدمت عليه العراق من إعتداءات على جيرانها ثم التسليم بجميع مطالب إيران للإدعاء بأن العراق وليس إيران هو المصدر الرئيسى للتهديد لدول المنطقه ، وأن تأييد دول الخليج العربيه للعراق فى حربه ضد إيران قد أغرى العراق لتكرار التجربه التوسعيه الإقليميه بالقوه العسكريه فى إتجاه الجنوب، وأراضى الكويت [5] . وقد إنعكست هذه المناورة الذكية فى ترحيب دول الخليج بعد ذلك بإيران وإقامة علاقات مثمره معها على أساس حسن الجوار وعدم التدخل فى

---

(1) د.علاء سالم – السلوك العراقى وعمليات التصفية – مجلة السياسة الدولية العدد 102 – مرجع سابق ص 26

(2) د.نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 37

(3) إيران تبحث لنفسها عن دور إقليمى جديد – أهرام 27/ 2/ 93 – مرجع سابق – ص 7

(4) جريدة الأهرام 27/ 2/ 91 – مرجع سابق

(5) د.نازلى معوض أحمد – المرجع السابق – ص 38

الشئون الداخليه وإحترام السياده والإستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث [1] . كما تمثلت أيضا فى إمكان العوده بمستوى عدد الحجاج الإيرانيين للأراضى المقدسه بالسعوديه إلى معدلاتها السابقه والتى كانت تطالب بها إيران بعد أزمة الحجاج الإيرانيين فى صيف 1981 ومقتل 400 حاج إيرانى .

د) كما شكلت أزمة الخليج العربيه الثانيه الدافع والحافز لتنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجويه إلى مستواها السابق تمهيدا لأن تشغل إيران فراغ القوه فى الخليج بعد إنهيار العراق ، وقد ساعد على ذلك الوفره الماليه والناتجة عن الزيادات البتروليه الناجمه عن أزمة الخليج وأيضا تدعيم عدد الطائرات الإيرانيه بالمتحصل من فرار الطائرات العراقيه لإيران وإستيلائها عليها ، وقد تدعم ذلك بطرح إيران لنفسها بإعتبارها الطرف الإقليمى الوحيد الذى يمكن للدول الخليجيه أن تعتمد عليه لحمايتها من تداعيات الغزو العراقى للكويت ، وبإعتبارها الشرطى الذى يمكن أن يقوم بدور الحمايه للمصالح الغربيه فى المنطقه ، وهو ما جاء على لسان الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى (إن إيران هى البلد الوحيد الذى يمكن للعالم الإعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها البتروليه [2] .

وقد تطور ذلك الأمر عند مناقشة وضع ترتيبات الأمن الدائمه فى منطقة الخليج ، مما أعطى إيران الفرصه الكبيره مره أخرى لتحقيق حلمها القديم ببسط الهيمنه الإيرانيه على المنطقه وإرجاع ما كان يسمى بالخليج الفارسى ، وهو ما أدى بها إلى وضع العراقيل أمام إعلان دمشق حتى تمكنت بمساعدة الولايات المتحده الغير معلنة من محو آثاره كلية .

[2]- المكاسب الدوليه :

لقد مثلت أزمة الخليج العربيه الثانيه الفرصه العظيمه للخروج بإيران من عزلتها التى كانت مفروضه عليها وذلك نتيجة موقف الغرب من مساعدة العراق أثناء حربه معها، وأيضا لموقفه من نداءات وشعارات الثوره الإسلاميه العقائديه الإيرانيه [3] . وقد مثلت الأزمه الأخيره الفرصه الذهبيه حتى تظهر إيران فى صورة المعتدى عليها من قبل العراق ، كما أثبتت أحداث الغزو العراقى للكويت . الدور الذى لعبته من إضعاف العراق وإحكام الحصار حوله وعدم الإزعان لإغراءاته ، وأيضا لورها فى طرح المبادرات وجعل إيران مركزا للمساعى السياسيه والدبلوماسيه الساعيه

---

(1) أحمد مهابة - إيران وأزمة الخليج - السياسة الدولية - العدد 105 يوليو 1991 - ص 98

(2) عماد جاد - دول الجوار الجغرافى وحسابات المكسب والخسارة - مرجع سابق ص 77

(3) د.نازلى معوض أحمد - المرجع السابق - ص 40

(4) Ehteshami Op. cit. p. 23

لإيجاد حل الأزمه [4] . كافة هذه الملابسات دفعت دول الجماعه الأوربيه إلى إلغاء جميع العقوبات الإقتصاديه التى فرضت على إيران مابين عامى 1980، 1985، كما أعادت بريطانيا أيضا علاقاتها الدبلوماسيه مع إيران وأعادت فرنسا إستثماراتها فى إيران [1] .

خلاصة ماسبق بشأن تحليل المكاسب الإيرانيه من كارثة الخليج الثانيه أنه يمكن القول بدون أدنى مبالغه أن الإداره الإيرانيه البارعه لردود أفعالها فى مواجهة الكارثه قد حققت ربحا هائلا شبه صافى ، أى بدون تكلفه أو نفقات تذكر وذلك على جميع أصعدة وحدود الدوله الإيرانيه ، قوميا وداخليا وإقليميا ودوليا وإقتصاديا وسياسيا وعسكريا . كما يمكن القول أن إيران الإسلاميه قد إكتسبت لأول مره منذ أواخر السبعينيات صفة وطبيعة الفاعل الإقليمى الخليجى المعترف به دوليا بأثره ونفوذه وتقديراته الذاتيه فى الحفاظ على أمن الخليج ضد أى تهديد مستقبلى مشابه لكارثة الخليج الثانيه وذلك ضمن تصورات عديده للترتيبات الأمنيه المستقبليه للمنطقه[2] .

---

(1) أحمد ثابت - إيران ما بعد الحرب - مكاسب الواقع وأزمة الإختيار

مجلة المستقبل والعالم الإسلامى - العدد 2 ربيع 1991 ص 74 : 75

(2) د.نازلى معوض أحمد - المرجع السابق ص 41

المبحث الثالث
ازمه الخليج وطرفا القضيه الفلسطينيه

تناولت العديد من الأبحاث والمقالات دراسة أزمه الخليج العربيه الثانيه وتاثيراتها على كل من إسرائيل تاره والانتفاضه الفلسطينيه أو الشعب الفلسطينى تارة اخرى . إلا ان الباحث رأى ان يفردهذا المبحث لدراسة أزمة الخليج والقضيه الفلسطنيه ككل ، من حيث واقعها قبل الازمه ومحددات ومحاذير ثم إستجابه كل طرف من طرفيها لهذه الازمه . وايضا المكاسب والمثالب التي عادت عليها من جراء تعاملهما معها . ولعل الباحث في تفضيله دراسة ازمة الخليج والقضيه الفلسطينيه برمتها دون الإقتصار علي اسرائيل او المقاومه او الشعب الفلسطيني فقط .. له اسبابه التي لا تغيب عن فطنة احد . فالشعب الفلسطيني داخل اسرائيل وخارجها بمنظماته وفصائله ودولة اسرائيل هما معا طرفا القضيه (المدعي والمدعى عليه او المتهم والمجني عليه)ويمثلان معا الجوار الجغرافي لأزمه الخليج العربيه الثانيه كما أن كلاهما قد إستجاب لها وتاثر وأثر فيها ، فإن المكاسب التى عادت على طرف منهما كانت إنقاصا بذات القدر من رصيد ذلك الطرف الآخر والعكس صحيح تماما . فما بينهما هو مباراه صفريه بالمعنى الأكاديمى العلمى المعروف . وهذا بالطبع مازال ساريا حتى الآن ، كما أن كل طرف منهما وهو يستجيب ويتفاعل ويتاثر ويؤثر فى أزمة الخليج محل الدراسه كان هدف تصرفه وإستجابته النهائى هو مقدار التاثير أو الضرر الذى يحدثه تصرفه هذا بالطرف الآخر من القضيه وليس دول أزمة الخليج ذاتها - حيث نظر كل منهما إلى الأزمه بوصفها أداه أو وسيله لتعظيم مكاسبه وتهميش مكاسب الآخر فى قضيتهما الأصليه والأزليه ، ثم هى أولا وأخيرا القضيه الرئيسيه والأساسيه فى المنطقه والتى لعبت ولازالت تلعب وستشكل مصير ومقدرات المنطقه وأنظمتها السياسيه لحقبه ممتده من الزمان ، وهى أيضا التى تشكل شرعية وجود بعض الأنظمه وبعض الحكام فى المنطقه ، يعمل بعضهم على إستغلالها لدعم شرعية أنظمتهم أو تحسين صورتها أو تحقيق منافع حتى وإن كان ذلك على حساب القضيه نفسها [1] . وهى أيضا القضيه التى بدأت تطفو على السطح منذ عام 1948 أى قرابة خمسة وأربعون عاما شكلت فيها حاضر ووجدان وضمير جيل كامل من شباب المنطقه يبلغ عمره مثل عمرها ، شكلت كل صراعاته وتجاربه معها من خلال تفاعل يومى نمطى دائم وأكثر من خمسة حروب كبيره وعدد غير محصور من الأزمات العسكريه والسياسيه التى تعرض لها هذا الجيل . وقد ظهر هذا الأمر جليا

(1) وحيد عبد المجيد - المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج - مجلة العلوم الإجتماعية العدد الأول/الثانى - ربيع صيف 1991 - ص 175

وبصوره سافره حينما دعى صدام حسين للربط بين الأزمه محل الدراسه والإنسحاب اليهودى من الأراضى المحتله . حيث تحصل هذا الربط على شريحة لايستهان بها من التأييد الشعبى العربى العام ومس بذلك وترا حساسا فى ضمائرهم رغم ماكان واضحا وظاهرا من إستحالة هذا الربط حتى فى الشق المعلن منه وهو الأراضى المحتله فى عدوان يونيه 1967 (1) .

لذلك فإن الحديث عن الأزمه وإسرائيل فقط هو إهدار لحجم وطبيعة هذه القضيه وأيضا إهدار لحقيقة وجود وكفاح الشعب الفلسطينى . لذلك فقد كان توجه الباحث لدراسة الأزمه والقضيه الفلسطينيه ، بإعتبار أن شقيها وجهى لعمله واحده ، وسيكون هذا التناول وفق ثلاث محاور الأول عن واقع القضيه الفلسطينيه قبل الأزمه ، والثانى عن تصرفات وسلوك طرفيها بالأزمه ، والثالث يخصص لإنعكاسات الأزمه عليها .

أولا : واقع القضيه الفلسطينيه قبل الأزمه :

تمثل واقع القضيه الفلسطينيه عشية أزمة الخليج العربيه الثانيه فى إحتلال ماعرف بدولة إسرائيل رقعه من الوطن العربى كانت تحت الإنتداب البريطانى يقيم عليها الشعب الفلسطينى ، وخلق كيان إجتماعى واقعى هو اللاجئيين الفلسطينيين ، وقد إستمر النزاع بينهما الأول مؤيد من القوى العالميه الغالبة فى زمانها والثانى مدعوم بالدول العربيه المحيطه ، كل وفق ظروفه اللحظيه ، حتى كانت حرب يونيو 1967 والتى زادت رقعة ماتحتله إسرائيل نتيجة لها يضم سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان. وقد نتج عن هذا الإحتلال بدء ظهور ماعرف بالمقاومه الفلسطينيه المسلحه بالأراضى المحتله ، ثم جاءت حرب أكتوبر 1973 التى حركت القضيه من سكونها ونتج عنها توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحده ، ثم معاهدة سلام منفرد بينهما وجلاء إسرائيل عن كامل سيناء ، إلا أنه مع تطور أعمال المقاومه المسلحه وجدت إسرائيل المبرر للقيام بإحتلال الشريط الحدودى الجنوبى من دولة لبنان ليستمر إحتلالها لأراضى ثلاث دول عربيه غير أرض فلسطين.

ومن قبيل الحقائق المتفق عليها ذلك التأثير الديناميكى الذى ألحقته الإنتفاضة بالقضية الفلسطينية ككل ، وبآليات الصراع والكفاح بصفة خاصة. وقد شدت هذه الإنتفاضه إهتمام العالم الخارجى وبالمثل اهتمام العالم العربى (2) . و مثلت إزعاجا شديدا لإسرائيل وللمجتمع الإسرائيلى وإستنزافاً دائماً لقواه وإمكانياته الماديه

(1) راجع فى حجج وجود وعدم وجود ربط بين القضيتين - محمد سيد أحمد - مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء أزمة الخليج الفرص والإمكانات - فى أزمة الخليج والمستقبل العربى - مرجع سابق - ص ص 164 : 168

(2) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 184

والعسكريه والإقتصاديه وحتى إستقراره الإجتماعي والنفسي . كما مثلت أملا متجددا في إحياء القضيه الفلسطينيه وإنتهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيه سياسيا على النطاق الإقليمي والعالمي والذى شكل بدوره دافعا للعمل على وضع حد لهذه القضيه وضرورة حلها[1] .

ويضاف إلى تلك الملابسات تنامي القوه العسكريه العراقيه والتي خرجت من الحرب العراقيه الإيرانيه شبه منتصره بقوات عسكريه وخبرات قتاليه وإمكانيات فنيه وعتاد حربي وتكنولوجيا هائلة وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل من الناحيه الشرعيه ودعما للقضيه الفلسطينية وصراعها المستقبلي الأزلي مع إسرائيل . حيث كان يصل تعداد الجيش العراقي قبل الأزمه حوالي 690 الف جندي نظامي ويمكن أن يضاف إليهم 480 جندي إحتياط فيرتفع العدد إلى أكثر من مليون جندي كما تمتلك 5500 دبابة ، 3100 ناقلة جنود مدرعة - 1000 مركبة قتال مدرعة للمشاه 200 قاعدة صواريخ ، 1500 حاملة دبابات وسلاح جوى محسن وهو أفضل سلاح جوى في العالم العربي [2] كما كان يمتلك أيضاً صواريخ أرض أرض وأسلحه كيماويه وبيولوجيه ويعمل على إمتلاك السلاح النووى . وقد بلغ هاجس الخوف الإسرائيلي مداه حينما هدد الرئيس صدام حسين بإحراق نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوى المزدوج إذا هي أقدمت على مهاجمة العراق [3] .وأيضاً فيما تواترت وكالات الأنباء العالمية على نقله من الإكتشاف المستمر لمحاولات عراقية لتهريب تكنولوجيا متقدمة لإنتاج الأسلحة وأجزاء من المدفع العملاق .

وأيضاً شهدت المنطقة موجات هجره يهودية إلى إسرائيل لم تشهدها منذ قيامها عام 1948 نتيجة للتطورات التي آلت بالكتله الشرقية والسماح لليهود المقيمين بها بالهجرة منها . وكان قد تم إستصدار قانون من الكونجرس الأمريكي يمنع عملياً يهود الإتحاد السوفيتي من الهجره إلى الولايات المتحدة ويفرض عليهم رغم إرادتهم أن يتوجهوا إلى إسرائيل [4] . وقد شكلت هذه الهجره اليهوديه فاتحة أمل لإسرائيل نحو القوة وبناء مجتمع متكامل وفرصة للتوسع . وإن كانت لها مشاكلها المتمثله في ضرورات الحياة الواجب توافرها لهذا التعداد الضخم[5] .

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى التأثير السلبي لإنهيار الإتحاد السوفيتي

---

(1) راجع قسم خاص -الإنتفاضة الفلسطينية - مجلة السياسة الدولية - العدد 92 - إبريل 1988 ص ص 4 : 295

(2) ريتا حمدان - القلق الإسرائيلي إزاء تنامي القوة العسكرية العراقية ودوره وإنعكاساته على أزمة الخليج العربي الراهنة - مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - العدد 35 يناير 91 ص 50

(3) نفس المصدر - ص 66

(4) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق - ص 185

(5) ريتا حمدان - المرجع السابق - ص 74

وإنغلاقه على مشاكله العويصة على نحو أطلق يد الولايات المتحدة فى المنطقة دافعا بالمنظمة إلى تبنى خيارات السلام والقبول بدولة إسرائيل ككيان سياسي في المنطقه . مما انعكس فى هيئة تأييد عالمي منقطع النظير لهذه السياسه حتي وصل الامر الى انتقال الجمعيه العامه للامم المتحده بكامل هيئتها الى المقر الأوربى بجنيف للإستماع إلى خطاب يلقيه ياسر عرفات بعد أن رفضت الولايات المتحدة منحه تأشيرة دخول.

كما كان الواقع الاقليمي العربي المحيط ينم عن بوادر سياسيه تميل الي التنظيم والفاعليه . تمثلت في ظهور مجالس التعاون العربيه التي كان من المأمول ان تشكل بدايه الطريق للتعاون الاعم والاشمل بين جميع الدول العربيه . كما أعيدت العلاقات الدبلوماسيه بين معظم الحكومات العربيه وجمهورية مصر العربيه التي كانت قد قطعت بسبب عقد الأخيره لإتفاقية كامب ديفيد ، مما عد إضعاف للواقع العربى في حينه . وايضا موافقة مجلس جامعه الدول العربيه علي عوده المنظمه المذكوره الي مقرها الدائم بالقاهره . كما ان بعض الحكومات العربيه قد اعلنت عن عزمها تطبيق نظام الحكم الديمقراطي فيها . بل وقد بدأت بعضها بالفعل في السير في هذا الاتجاه كالمملكه الاردنيه الهاشميه وجمهوريه الجزائر وقد مثل كل هذا عوامل قوه وفاعليه في النظام العربى كان من شأنها بالطبع ان تؤدي الي خوف وقلق اسرائليين وتدعيم مرتكزات قوه وفاعليه الطرف الفلسطيني .

وتزامنت ايضا ازمه الخليج العربي الثانيه مع انفراط عقد المعسكر الشيوعي الذي نتج عنه بعض المخرجات التي لعبت دورا في تشكيل البنيه السياسيه والعسكريه للقضيه الفلسطينيه فعلاوه علي هجره اليهود الي اسرائيل طرحت قضية إعادة الولايات المتحده لحساباتها عن حقيقه الرباط المقدس بينها وبين اسرائيل وضرورتها بالمنطقه ، والذي كان يتمثل في انها خط الدفاع الاول بالمنطقه ضد الشيوعيه ، مما اشعرإسرائيل بقلق على طبيعه علاقاتها المستقبليه بالولايات المتحدة عن إمكانية تقليص حجم المساعدات الامريكيه لها[1] .

ونظرا لان المنطقه العربيه هي جزء حساس بالنسبه للعالم ككل وللقوى العالميه خاصه ، ونظرا لان طرفي القضيه الفلسطينيه هي من قبيل الكيانات غير المستقله إقتصاديا بصوره كامله ، حيث تعتمد كلاهما علي التأييد والدعم الخارجي والعالمي بوجه خاص . فقد كان من الطبيعي ان يتأثرا بما يلم بهذه القوى من عوامل قلق او توتر لانها بالقطع ستنعكس عمليا داخل المنطقه . ولا سيما تلك المتعلقة بالولايات المتحدة والمحددة فيما يلى من حقائق:

---

(1) وحيد عبد المجيد – تأثير أزمة الخليج على المشكلة الفلسطينية اللبنانية – فى د. أحمد الرشيدى (محرر) – الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج – مرجع سابق – ص ص 252 : 256

1- انتهاء التهديد الشيوعي القادم من الشرق والموجه لأوربا الغربيه وامريكا بعد انفراط عقد المعسكر الشرقي باعلان جميع دوله تخليها عن اعتناق الفكر الماركسي والبدء في اعتناق الفكرالليبرالى ورفضها الانصياع لاوامر موسكو . وبالتالي زوال الخطر العسكري المتمثل في حلف وارسو .

2- مساعى الوحدة الأوروبية المفضية إلى ظهوركيان سياسي اقتصادي متوحد وقوي ولا يحتاج لحمايه او حتي وصايه الحليف الامريكي القوي.

3- ظهور عملاقين اقتصاديين يهددان الهيمنه الاقتصاديه العالميه للقطب الامريكي وهما المانيا الموحده واليابان ، مع ما يمثلانه في الذاكره الامريكيه والغربيه عموما من مخاوف خاصه .

4 - تراكم معدلات العجز الضخم في ميزان المدفوعات الامريكي :

وقد أفرزت محصلة هذه الحقائق - الداخلى منها والخارجى - رغبة حثيثة للبحث عن دور يعيد ويؤكد الهيمنه الامريكيه علي النظام العالمي الجديد . فكان رد الفعل العنيف تجاه ليبيا بحجة مساعدتها للارهاب وترصد العراق لمراقبة برنامجه التسليحى لإنتاج السلاح الكيماوى والنووى أيضا . كما يعد قرارها بقطع الحوار مع منظمه التحرير الفلسطينيه من هذا القبيل .

وعلى الجانب الآخر فقدت مجموعة الدول العربية الراديكالية منها خاصة - مؤازرة الصديق السوفيتى الذى كف عن مساندته للقضية الفلسطينية وللمنظمة تحت وطئة أوضاعها المتدنية.

ثانياً: تصرفات وسلوك طرفي القضيه الفلسطينيه إزاء الازمه:

منذ اندلاع الازمه في الثاني من اغسطس 1990 باجتياح القوات العراقيه لجميع أراضي الكويت وقف كل من إسرائيل والمنظمة علي طرفي نقيض في تعاملاتها مع هذا الحدث الجلل المفاجئ . وكل منها في تعامله معها كان يبغي مصلحته الشخصيه في مواجهه الاخر باعتبار ان صراعهما هوالاساس وهو الباقي وكل ما عداه من صراعات محليه بالمنطقه تدور في فلكه وهي مقدمات أو توابع له . فقد كانت تصرفاتها من قبيل لعبة المباريات الصفريه للفوزبكل المغانم قدرالامكان . الا ان الطرف الاسرائيلي تمكن من اللعب بالطريقه الصحيحه وبالوسائل المتاحه كلها وفي الملعب السليم . لهذا فقد كانت نقاط فوزه اكبر بكثير من التي حصل عليها خصمه .

أ) الطرف الاسرائيلي وتعامله مع الازمه :

لقد كان الغزو العراقي للكويت بمثابة الحلقه الاولي في سلسله من الاحداث التي ترتبت عليها زياده ادراك القياده الاسرائيليه للتهديد الذي يواجهها في ظل هذه الظروف . فقبل ترجيح قوات التحالف الدولي للخيار العسكري في 17 يناير 1991

مثلت هذه الازمه مصدرا لثلاث انواع من التهديدات من وجهة النظر الاسرائيليه . وكان المصدر الاول للتهديد هو احتمال قيام العراق بتحركات استفزازيه لخلق صدام عسكري مع اسرائيل او قيام الجيش العراقي بعمليه عسكريه نتيجه الخطأ في تقدير الموقف. اما مصدر التهديد الثاني في ادراك القيادات الاسرائيليه فيتعلق باحتمال التوصل الي تسويه سلميه للازمه دون القضاءعلي القوه العسكريه العراقيه ، ويتعلق المصدر الثالث للتهديد برؤيه القيادات الاسرائيليه الاحتمال الربط بين ازمه الخليج والصراع العربي الاسرائيلي [1] .

لذلك فقد كانت استراتيچيات اسرائيل في التعامل مع هذه الازمه يرتبط بادراكها لحجم وطبيعة هذه التهديدات ، ويمكن التمييز بين هذه الاستراتيچيات المتبعه وفهمها من خلال رصد وتتبع التصريحات الرسميه والسياسات الفعليه والكتابات الصحفيه المعنيه والتي ظهرت في الساحه السياسيه الاسرائيليه خلال هذه الفتره [2] . مع ادراك حقيقه ثابته ، وهي ان اسرائيل في تعاملها مع هذه الازمه كانت تتبع الاطار العام للاستراتيچيات العامه التي تتبناها ازاء مختلف الصراعات العربيه العربيه . كما ترتبط هذه الاستراتيچيات بطبيعه الاهداف الموضوعه والمراد تحقيقها من خلال استغلال الصراعات العربيه العربيه وتتصل ايضا بظروف لحظة إندلاع الازمه والاعتبارات العديده المحيطه بها [3] .

ولعل الاستراتيچيه العامه للسياسه الاسرائيليه في التعامل مع دول الجوار ومع الطرف الفلسطيني تنبع من ضروره تحقيق اهدافها العامه والتي لا تخرج عن الاستيلاء علي الارض المحتله ومزيد من الارض الجديده ثم احداث الاندماج بينها وبين هذه الاراضي والدول أو الكيانات العربيه الجديده ، ثم تحقيق السيطره عليها بعد ذلك للاستفاده من امكاناتها الماديه والاقتصاديه والبشريه في الانتاج الاولي ثم تصريف منتجاتها المصنعه داخل اسرائيل الكبرى .

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف العامه فإنها تتبع بعض السياسات التي تحرص على توافرها دائما من خلال تعاملها اليومي مع جيرانها ، وأول قاعده اساسيه في التعامل ان أجواء التأزم والصراع علي الساحه العربيه تفرزافضل الاوضاع الاستراتيچيه امام الكيان الاسرائيلي . والذي لايجد لنفسه بداهة ادني مصلحه في رؤيه عالم عربي متماسك . وبالتالي تصبح هناك مصلحه اسرائيليه اصيله في

(1) د. ودوده بدران – القرار الإسرائيلي خلال أزمة الخليج – الفكر الإستراتيجي العربي العدد 37 – يوليو 1991 – ص ص 129 – 130

(2) أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية

(3) أحمد إبراهيم محمود – سياسة التعامل الإستراتيجي مع الأزمة – السياسة الدولية العدد 102 مرجع سابق – ص 79

تصعيد الصراعات العربيه العربيه بل وتفجيرها من المنبع متي كان ذلك ممكنا [1] .
وهي في اتباعها لهذه السياسه تهدف لتحقيق هدف اخر وهو إضعاف جيرانها والاقلال من قدراتهم وقوتهم الشامله وتعظيم مكاسب التمزق والانشقاقات والتي بدورها تضعف من قدرات العرب فتزيد من قوتها النسبية في الصراع الازلي الدائر بينهما وبالتالي تعينها علي تحقيق اهدافها العامه . فهي بذلك تضع ضمن استراتيجيتها ضروره استغلال أى حدث اقليمي لتحقيق مكاسب لها [2] .

وهي لتحقيق اهدافها عليها أيضا ان تقوم بالعمل علي تجزئة العالم العربي وذلك من خلال استغلال الصراعات العربيه الموجوده فعلا والعمل علي تأجيجها وضراوتها او حتي اشعال فتيلها بداءاً . وذلك انطلاقا من ان اي صراع عربى عربى هو فى صالحها ، وأى إتحاد سينقلب عليها لامحال ولن يمكنها من تحقيق اهدافها بالمنطقه. ولعل الازمه اللبنانيه واستمرارها طوال هذه السنين هو المثال الواضح والدليل القاطع علي تلك القناعة حيث كانت أصابع التدخل الاسرائيلي في اشعالها كلما قاربت علي الخبو غير خافيه وانطلاقا من هذه القاعده تعمد السياسه الاسرائيليه الي استخدام آليات معينه في التعامل مع حالات الصراع التي قد تنشأعلي الجانب العربى منها ، مثلا العمل علي خلق ظروف موضوعيه تحول دون احتواء الازمه وتدفع نحو تصعيدها من خلال الادوات الدعائيه والسياسيه وربما العسكريه . وتأليب بعض اطراف الصراع ضد البعض الاخر اذا كان ذلك ممكنا ، ولا سيما في حالات الصراع التي تدخل فيها بعض دول الجوار الجغرافى . وكذلك استغلال ظروف الصراع لتجسيم الخطر العسكرى الإسرائيلى في المنطقه ، وانتهاج سياسات تحريضيه ضد الجانب العربي عند التعامل مع الاطراف الدوليه الاخرى . والعمل علي إمتلاك المزيد من الامكانات العسكريه تحت زعم الحاجه الي مجابهة التحركات الناجمه عن ظروف الصراع القائمه بين الجيران العرب وغير ذلك من الآليات[3] .

وهي ايضا تتبع سياسه من شأنها تجزئه الدول المحيطه بها مصداقاً لمفهوم فرق تسد مع اشاعه الروح الانهزاميه واليأس وزرع التشاؤم في المستقبل .

وحينما اندلعت ازمه الخليج العربيه الثانيه ، رأتها اسرائيل فرصه مواتية علي طريق تحقيق اهدافها بالمنطقه وذلك من خلال التعامل معها بكفاءه واقتدار لتحقيق اهداف فرعيه تعين علي تحقيق اهدافها العامه . وقد تمثلت هذه الاهداف الفرعيه في تشتيت الاهتمام الدولي بالقضيه الفلسطينيه، وتهيئه الظروف المناسبه داخل

---

(1) المرجع السابق – ص 79

(2) د. رضا فودة – أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى – مرجع سابق – ص 147

(3) المرجع السابق ص 82

اسرائيل لمقاومة وقمع الانتفاضه الفلسطينيه [1] . وايضا تهيئه الظروف المناسبه لتوطين المهاجرين السوفييت بالاراضي العربيه المحتله . وتدعيم سيطرتها الداخليه علي الاراضي المحتله ولو بالعنف[2] ولعل حادث الإعتداء على الفلسطينين بالمسجد الأقصى وقتل العديد منهم وصدور قرار إدانه من مجلس الأمن دليل واضح على ذلك [3] . هذا مع مضاعفة المعونات العسكريه والماديه المتحصل عليها من أمريكا [4] . وأيضا كان هناك هدف وقتى مرتبط بالأزمه ذاتها وهو إضعاف قوات العراق العسكريه بتضخيم المخاطر والتهديدات التى يمثلها الرئيس العراقى صدام حسين فى المجتمع الدولى ، وبالتالى ضرورة توجيه ضربات عسكريه للقضاء عليه [5]. كما تمثلت أهدافها التكتيكيه فى محاولة لعب دور فى الأزمه يعيد أهميتها بالنسبه للغرب وأمريكا بالذات فى المنطقه وخاصة بعد إنتهاء الخطر الشيوعى [6] .

ونظراً لخصوصية أزمة الخليج الثانية بالنسبة لإسرائيل ، فقد إنتهجت خمس إستراتيجيات فى تعاملها معها ألا وهى : التكيف ، المناوره - إنكار التورط - التحريض - توظيف الأزمه [7] . وعلى الرغم من أن كل إستراتيجيه من هذه الإستراتيجيات يمكن إعتبارها قائمه بذاتها . إلا أنها تتسم بالطبيعه التكامليه بين بعضها البعض والشمول ، فضلا عن إنها متشابكه عند التنفيذ . كما يمكن تحقيق نفس الهدف الواحد من خلال أكثر من إستراتيجيه واحده . وهى وفق التوضيح الآتى :

1- **التكيف :**

تنبع هذه الإستراتيجيه من قدرة إسرائيل عموما على التوائم والتوافق مع المستجدات الإقليميه والعالميه ، بحيث تنتهج من السياسات التى تجعلها بعيدا عنها . بل يمكن أن تكون مرحليا تؤثر وتتأثر بها وفى النهايه تستفيد منها ، وقد مثلت أزمة الخليج العربيه الثانيه أحد هذه الأزمات التى كان عليه أن تتكيف معها بهدف إتقاء أثارها السلبيه التى قد تلم بها وأيضا توظيف فرصها لتحقيق أقصى قدر من المكاسب على كل الجبهات[8] .

---

(1) محمد حسنين هيكل - مرجع سابق - ص 182

(2) د. رضا فودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى - المرجع السابق - ص 148

(3) لطفى الخولى - الخليج نزاع سياسى فى أزمة مستمرة - المرجع السابق - ص 126

(4) د. ودوده بدران - القرار الإستراتيجى الإسرائيلى خلال الأزمة - المرجع السابق - ص ص 135 : 142

(5) أحمد صدقى الدجانى - قضية فلسطين والصدام العربى الصهيونى بعد حرب الخليج المرجع السابق ص 77

(6) ريتا حمدان - القلق الإسرائيلى إزاء تنامى القوة العسكرية العراقية - المرجع السابق - ص 81

(7) أحمد إبراهيم محمود - سياسة التعامل الإسرائيلى مع الأزمة - المرجع السابق - ص 80

(8) أوراق الشرق الأوسط - العدد الأول - المرجع السابق - ص 46

وقد تمثلت الإجراءات المتخذه لإتقاء الآثار السلبية للأزمة فى العديد من الوسائل والإجراءات ، منها إعلان حالة الطوارئ العامه ورفع درجة الإستعداد فى قوات الجيش والدفاع المدنى ، وخاصة حينما أذاع راديو بغداد فى ٩ أغسطس أن إسرائيل ستقوم بإعادة طلاء طائراتها المقاتله بالألوان الخاصه بالطائرات الأمريكيه ، وأنه يتم تزويد الطيارين الإسرائيلين ببطاقات هويه أمريكيه من أجل المشاركه فى توجيه ضربه جويه ضد أهداف العراق ، وقد إعتبرت إسرائيل أن هذه مقدمه لتوجيه ضربه عسكريه عراقيه ضد إسرائيل[1] . وتمثلت أيضاً حالة الطوارئ فى أنشطة الدفاع المدنى وإعلان الإستعداد التام والإعلان المستمر عن كيفية الوقايه من الغارات الجويه التقليديه والهجوم بالصواريخ ذات الرؤوس الكيماويه ، وقد بدأت السلطات الإسرائيلية بالفعل فى توزيع الأقنعه الواقيه من تلك الغازات السامه[2] . مع العمل على زيادة ميزانية وزارة الدفاع لمواجهة أى إحتمالات مستقبليه نتيجة هذه الأزمه .

تلك كانت إجراءات التكيف السلبيه ، أما الإيجابيه والتى كانت تهدف منها إسرائيل إلى تحقيق مكاسب من هذه الأزمه ، فقد تمثلت فى التمهيد لتوجيه ضربه عسكريه ضد العراق للقضاء على قوتها العسكريه أو التمهيد للمطالبه بزيادة الميزانيه الدفاعيه وحجم المساعدات العسكريه الأمريكيه لها أو حتى تحسين صورتها الخارجيه وإطلاق يدها داخليا ضد الإنتفاضه الفلسطينيه . كما قامت إسرائيل بتوسيع نطاق الخطر الذى تتعرض له ومداه ، حيث أعلنت ان أى تغلغل عراقى عبر الحدود الأردنيه يمثل تهديدا لأمن إسرائيل ، كما لوحت مرارا بالجزاء المتوقع للعراق إذا ماأقدم على مهاجمة إسرائيل ، التى لن تتوانى فى الدفاع عن نفسها بشتى الوسائل[3] .

2- المناوره :

وهى قدرة إسرائيل على إستغلال الظرف الإقليمى أو الدولى لتعديل بعض المفاهيم الثابته والمتعلقه بالصراع فى الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها وسياساتها العامه فى المنطقه . فحينما نشبت أزمة الخليج ربط بعض المحللين والساسه بين القلق وعوامل التوتر التى زرعتها إسرائيل فى المنطقه وهذه الأزمه الجديده ، وقد ظهر ذلك جليا حينما ربط الرئيس صدام حسين بين الإنسحاب من الكويت وضرورة الإنسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربيه المحتله[4] . ولذلك فقد إنصبت إستراتيجية إسرائيل

(1) ريتا حمدان – القلق الإسرائيلى إزاء تنامى القوة العسكرية العراقية – مرجع سابق – ص 75

(2) إسرائيل وأزمة الخليج – التقرير الأول – أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية المرجع السابق – ص 285

(3) أميرة حسن – قرار الرد على صواريخ العراق يتوقف على الضمانات والآثار المدمرة أهرام 91/1/23 ص 8

(4) أحمد صدقى الدجانى – المرجع السابق – ص 78

فى تفاعلها مع الأزمه على نفى أى إرتباط بين القضيه الفلسطينيه وأزمة الخليج ، والقول بأن الإحتلال الإسرائيلى للأراضى المحتله ليس هو سبب مشاكل المنطقه [1].

كما استغلت قدرتها فى المناوره إستغلالا لظروف وأوضاع الأزمه الراهنه بمحاولة لإيجاد دور لها فى حل الأزمه ، وبالتالى إعطاء الفرصه لإقتصام مكافأة الإنتصار مستقبلا ، حيث أكدت إذاعة إسرائيل فى 17/ 9 / 1990 أن إسرائيل سوف تتدخل عسكريا إذا قام العراق بنشر قواته فى الأردن ، وإن الظروف تحتم إعداد جيش الدفاع الإسرائيلى لمواجهة أسوأ الإحتمالات التى يمكن أن تنجم عن أزمة الخليج [2] . كما أكدت وكالة رويتر يوم 1990/9/29 أن إسرائيل سوف تتجاهل أية نداءات أمريكيه بالتحلى بضبط النفس تجاه أزمة الخليج فى حالة الشعور بالخطر من التهديدات العراقيه[3] .

3- إنكار التورط :

تقوم إستراتيجية إسرائيل على إنكار تورطها أو حتى قيامها بأي دور فى بدء أو تأجيج النزاعات والأزمات الإقليمية للمنطقه ، مثل الأزمات اللبنانيه وأزمات وخلافات الفصائل الفلسطينيه بالأراضى المحتله ، وذلك رغم أن أصابع الإتهام تشير جميعها إلى شبهه التدخل والتورط الإسرائيليه المؤكدة .ولكن هذا لا ينفى انها فى بعض الأزمات الدوليه ذات الطبيعه الخاصه جدا لها تقوم بتسريب بعض المعلومات التى قد يفهم منها انها ضالعه فى هذه الأزمه وذلك بهدف خدمة امور معينه تفيد وضعها وامنها المستقبليين ، مثل قيام مجموعه من الكوماندوز الإسرائيليين بإغتيال بعض القاده الفلسطينيين فى تونس ، أو الإعلان صراحة ورسميا عن تدخلها فى أزمة ما بهدف وضع حد لها والمحافظه على هيبة وطول زراع الدوله الإسرائيليه مثلما حدث فى ضرب المفاعل الذرى العراقى أو حادث إنقاذ الرهائن من مطار عنتيبى بأوغندا .

وهى فى أزمة الخليج إنتهجت ذات النهج فى إنكارالتورط ، حيث أدركت أهمية بقاء هذه الأزمه داخل المحيط العربى وعدم اعطائها بعدا دوليا وذلك خشية زيادة شعبية صدام حسين وتقوية الموقف العراقى . وكانت فى موقفها هذا تهدف لتعميق الخلافات والفجوه بين العرب وذلك بعد إدراكها لعمق المكاسب التى ستحصل عليها ومقدار الخساره التى تلم بالجانب الآخر فى حالة بقاء الأزمه على حالها العربى . وقد ظهر ذلك جليا حينما بدأت القوات الأمريكيه والأجنبيه فى التدفق إلى المنطقه وتحول النزاع من عراقى كويتى إلى شبهة مقاومة التواجد الأجنبى بالمنطقه العربيه،

---

(1) إسرائيل وأزمة الخليج – التقرير الأول –أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية . المرجع السابق – ص 279

(2) إسرائيل وأزمة الخليج – المرجع السابق – ص 295

(3) المرجع السابق – ص 296

فقد صرح مونتني أرنيز بأن إسرائيل غير متورطه فى نزاع ولا أن يطلب منها ذلـك [1]. إلا أن ذلك لم يمنع سياساتها من التهديد بضرب العراق والأردن فى بعض الأحيان إذا حدث مايمس سلامة إسرائيل .

4- التحريض :

قامت السياسه الإسرائيليه الرسميه بمناسبة الأزمه على مبدأ أساسى هو ضرورة التعامل مع الطرف العراقى بكل حزم وقوه وعدم السماح له بالخروج منتصرا منها . حيث أكد (إريل شارون) وزير الإسكان الإسرائيلى على أن إنسحاب الولايات المتحده والقوات الغربيه الحليفه لها من منطقة الخليج وبقاء الرئيس صدام حسين فى قبضته وبحوزته كميات هائله من الأسلحه بالإضافه إلى قدرة العراق على إنتاج الأسلحه النوويه سوف يسفر عن زيادة الأخطار والتهديدات بالنسبه للعالم وإسـرائيل [2] . كماحرصت السياسه الإسرائيليه أيضا على المبالغه فى تصوير التهديدات المستقبليه التى يمكن أن تنجم فى حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع الدولى . وقد عملت المصادر الإسرائيليه على زيادة المخاوف الدوليه من خلال الزعم بأن الشرق الأوسط ممكن أن يتدهور مستقبلا بفعل الغزو العراقى للكويت ، بشكل أكبر بكثير مما هو قائم بالفعل فى وقتنا الراهن ليتحول إلى حريق هائل يعم المنطقه مما يؤثر سلبا بالتأكيد على تدفق البترول إلى العالم الغربى [3] . وقد أكدت إسرائيل طوال الأزمه وقبل إنتهائها على ضرورة الحل العسكرى وتصفية الآله العسكريه العراقيه بالكامل [4] .

5- توظيف الأزمه :

وتقوم هذه السياسه الإسرائيليه على إستغلال الأزمات القائمه بالفعل بصوره تكفل تحقيق الأهداف والمكاسب الإسرائيليه وأهمها تحسين صورتها الدوليه والعمل على كسب المزيد من الأصدقاء والمؤيدين وتقليل المعارضين لسياساتها . وأيضا قامت إسرائيل وهى فى سبيلها لتوظيف أزمة الخليج والتستر خلفها بالتنكيل بالشعب الفلسطينى والإنتفاضه الشعبيه المقاومه للإحتلال وذلك فيما عرف بمذبحة المسجد الأقصى فى 28/10/1990 ، وقت إضطر مجلس الأمن لإصدار قرار إدانه له ، وتكلفة السكرتير العام للأمم المتحده بإيفاد بعثه لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من إرهاب الدوله الإسـرائيليه [5] . كما نجحت فى توظيف الأزمه للقضاء على الآلة

---

(1) جريدة الحياة 10/8/90

(2) إسرائيل وأزمة الخليج – التقرير الثالث – المرجع السابق – ص 305

(3) أحمد إبراهيم محمود – سياسة التعامل الإسرائيلى مع الأزمة – مرجع سابق – ص 87

(4) أحمد صدقى الدجانى – مرجع سابق – ص 77

(5) لطفى الخولى – مرجع سابق – ص 126

العسكرية للعراق وذلك بترجيح الحل العسكرى للأزمه عبر الضغط على دوائر صنع القرار الأمريكى داخليا [1] .

كما قامت أيضا بشن الغارات العسكريه على جنوب لبنان تحت دعوى تصفية الإرهاب الفلسطينى وتأديب الإرهابيين ومثيرى الشغب مما ينبغى إسكاتهم وإلغاء التهديدات التى يمثلونها للكيان الإسرائيلى . ومن ناحية أخرى ، إستغل الكثير من الإسرائيلين مناخ الأزمه وما تضمنه من إحتمالات تعرض إسرائيل لضربات إنتحاريه ، فى الدعوه إلى معاودة تبنى إسرائيل لنظرية مناحم بيجن بخصوص السلاح النووى القائمه على حتمية عدم السماح لأى دوله معاديه تعيش حالة حرب مع إسرائيل لتطوير سلاح الإباده الجماعيه ، وتستند هذه الدعوه إلى أنه" على الرغم من أن إسرائيل يمكنها أن ترد ردا رهيبا فى حالة تعرضها لهجوم بالأسلحه غير التقليديه إلا أن مكمن الخطورة أن (الطغاه) قد يخطئون فى الكثير من الأحيان تقديرهم لقدرة العدو ، على نحو قد لايكفى معه الردع فقط لصد المخاطر القائمه ". ومن هذا المنظور برزت الدعوه فى بعض الكتابات الإسرائيليه إلى معاودة تبنى وجهة نظر بيجن وليس بالضروره القيام بمثل ماقام به فى الماضى ولكن من الممكن تطوير أساليب أخرى لمنع خطر الإباده ضد إسرائيل وخطر الإبتزاز النووى [2] .

ومن ذلك نرى أن إستراتيجيات إسرائيل فى التعامل مع أزمة الخليج العربيه الثانيه قد تنوعت ، إلا أنها جميعا تتلاقى فى هدف واحد وهو خدمة إسرائيل وأهدافها وإستراتيجيتها الطويله والقصيرة المدى لتحقيق ماتصبو إليه ، وأن هذه الإستراتيجيات تتكامل وتتناسق ولاتتعارض وفق سيمفونيه محكمة الإعداد لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر بقدر الإمكان .

ب) الطرف الفلسطينى وتعامله مع الأزمه :

تميز تعامل الطرف الفلسطينى مع أزمة الخليج بشئ من الغرابه الظاهره وإنعكس بدوره على حجم إنزعاج وإندهاش إقليميين وعالميين كبير أثر بلاشك على ماتتمتع به المقاومه الفلسطينيه والإنتفاضه الشعبيه من رأى عام ومصداقيه دوليه . فقد كانت الصوره العامه لهذا التعامل هوالتأييد المطلق للطرف العراقى على حساب الكويت ضد الشرعيه الدوليه وقرارات الأمم المتحده . لكن من الفحص الدقيق يتبين وجود خط رئيسى مؤيد للسياسه العراقيه أو على الأقل متعاطف معها ومتفهم لها ، وقد عبرت عن هذا الخط قيادة منظمة التحرير والفصائل الرئيسيه العامله فى إطارها ، وأيضا الإتجاه المتطرف الذى تبنته القياده الوطنيه الموحده للإنتفاضه فى الداخل وحركة الجهاد الإسلامى . أما حركة المقاومه الإسلاميه (حماس) التى كانت

(1) معن بشور – أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى – مرجع سابق – ص 278

(2) أحمد إبراهيم محمد – مرجع سابق – ص 84

قريبه من هذا الخط العام خلال الأيام الأولى للأزمه أخذت فى الإبتعاد عنه بعد ذلك صوب موقف أكثر توازنا ، ومعنى ذلك أنه يمكن التمييز بين ثلاثة إتجاهات فى إطار الموقف الفلسطينى إزاء أزمة الخليج وحتى نشوب حرب تحرير الكويت[1] .

الإتجاه الأول : وقد عبرت عن هذا الإتجاه قيادة منظمة التحرير الفلسطينيه وفصائلها المختلفه ، وقد تجنب هذا الإتجاه إدانة الغزو العراقى ، وعارض الإدانه العربيه للعراق وغزو الكويت ، كما إمتنع عن دعوة العراق للإنسحاب من الكويت بغير شروط . إلا أن هذا الإتجاه قد تجنب التورط المباشر فى التأييد العلنى للعراق ، حيث كان يقف أقرب إلى قبول الموقف العراقى دون تأييد علنى للإحتلال . لكن بدون إدانه له فى الوقت نفسه [2] . وهى بهذا الموقف قد أخذت جانب مواقف الدول العربيه التى تحفظت على قرار إجماع وزراء الخارجيه العرب بالقاهره عشية بدء الأزمه وإصدار قرار بإدانة الإحتلال . وقد كان مبرر هذا الإتجاه من قيادة منظمة التحرير أن صدور قرار الإدانه من شأنه أن يضر بالإتصالات الجاريه من أجل إحتواء الأزمه ، ورغم وضوح التصلب العراقى خلال الأزمه الأولى عقب الغزو مباشرة تمسكت منظمة التحرير بذلك المسوغ بدعوه أنها تفضل القيام بدور الوساطه فى الإطار العربى وأن هذا الدور سيتعطل ويفقد فاعليته إذا أدانت العراق [3] .

وقد توافقت مواقف منظمة التحرير الفلسطينيه مع الدول العربيه المعارضه لإدانة العراق والمطالبه بما أسمته بالحل العربى للأزمه . إلا أن هذا المطلب قد فشل حينما إصطدم بالرفض العراقى القاطع بالإنسحاب . وقد تمسكت المنظمه بنفس الإتجاه حينما عقد مؤتمر القمه بالقاهره لهذا الغرض ، وحاولت منع صدور قرار بإدانة العراق والإستعانه بقوات أجنبيه وعربيه للدفاع عن السعوديه[4] . وقد إتخذت منظمة التحرير الفلسطينيه موقف الرفض خلال التصويت على مشروع القرار ، ولكنها عادت بعد أيام لتعديل موقفها من الرفض إلى التحفظ فى مذكره قدمتها إلى جامعة الدول العربيه[5] .

وقد كان هذا الموقف والتضارب الحادث به هو نتيجه طبيعيه للخلاف الموجود فى أوساط القيادات والمتصرفين فى أمور المنظمه حول سبل التعامل مع الأزمه ، فقد كان هناك رأى ينادى بإتخاذ موقف مبدئى رافض للغزو على أساس أنه ليس منطقيا

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 328 وما بعدها

(2) توفيق أبو بكر – الفلسطينيون فى الكويت فى الأسابيع الأولى الأولى من الإحتلال جريدة الشرق الأوسط – العدد الصادر بتاريخ 92/2/16 ص 5

(3) وحيد عبد المجيد – المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج – مجلة العلوم الإجتماعية العدد الأول / الثانى – ربيع /صيف 1990 مرجع سابق – ص 176

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 339

(5) جريدة الأهرام – القاهرة – 5 / 8 / 1990

أن يسكت من يناضل ضد إحتلال أرضه على إغتصاب أرض الغير لأنه بذلك يفقد المسوغ الأخلاقى لنضاله [1] ، وأيضا رفض الوجود العسكرى الأجنبى على الأرض العربيه ، إلا أن هذا الإتجاه قد رفض . والملاحظ أن المنظمه بذلك قد إتفقت مع الدول العربيه التى نادت بالحل العربى للأزمه إلا أنها إختلفت معها فى أنها لم تدعو لإنسحاب العراق وعودة الشرعيه الكويتيه لحكم الكويت . كما كانت هى الطرف الوحيد الذى أيد رسميا المبادره العراقيه فى12 أغسطس 1990 والتى ربط فيها حلا للأزمه بالقضايا المصيريه الموجوده بالمنطقه[2] .

ومن ذلك نرى أن الإتجاه الأول إنحصر فى الآتى : 1- أن الحل العربى لأزمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربيه العليا والمصالح الدوليه للمنطقه . 2- أن هذا الحل يجب أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعوديه دون إنحياز لطرف على حساب آخر .3- أن القوات العربيه يجب أن تقوم بالدور الرئيسى فى حماية حقوق جميع الأطراف كبديل للوجود الأجنبى الذى ينبغى وضعه تحت علم الأمم المتحده إن كان ضروريا . 4- مناشدة الدول الأوربيه السعى دون إندلاع الحرب [3] . وقد تطرفت بعض فصائل منظمة التحرير فى إظهار تأييدها للعراق إلى حد تجنيد متطوعين للقتال إلى جانبه ، كما هددت منظمات أخرى بمهاجمة المصالح الأمريكيه فى مختلف بقاع العالم .

الإتجاه الثانى : عبرت عن هذا الإتجاه القياده الوطنيه الموحده للإنتفاضه بداخل الأراضى المحتله وحركة الجهاد الإسلامى . وقد إتسمت بإنحياز أكثر وضوحا للعراق ، حيث تبنت القياده الموحده وجهة النظر العراقيه فى مسوغ الغزو بالكامل تقريبا ، وذلك فى بيان خاص أصدرته فى12 / 8 / 1990 بعنوان (بيان مجابهة الغزو الإمبريالى)[4] . كما أعطت القياده الموحده كل الإهتمام لقضية الوجود العسكرى الأجنبى وإعتبرت أن المعركه الأساسيه هى التصدى لهذا الوجود . وأيضاً شنت هجوما حادا على السعوديه ومصر لموقفهما من الوجود العسكرى الأجنبى ، ثم عادت وضمت إليهما سوريا حينما حذت حذوهما فى نفس الموقف . ولعل قيادة الإنتفاضه حينما أخذت هذا الإتجاه كانت متأثره بروح جماهير الإنتفاضه فى الأراضى المحتله التى رفعت أعلام العراق وصور صدام حسين بجوار أعلام فلسطين[5] . فهى بالأساس

---

(1) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 175

(2) توفيق أبو بكر - منظمة التحرير وموقعها من الغزو العراقى للكويت
. جريدة الشرق الأوسط 23 / 2 / 1992

(3) التقرير الاستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 329

(4) وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص 178

(5) لطفى الخولي - المرجع السابق ص 126

قياده ميدانيه تنتمى إلى التنظيمات القائمه فى الداخل . لذلك فهى أقرب إرتباطا بهذه التنظيمات ، كما أنها قياده سريه غير معروفه مما يتيح لها فرصه للتعبير عن المواقف الأكثر حده التى ظهرت على الصعيد الشعبى بعكس الشخصيات المعتدله التى تعتبر شخصيات عامه ومعروفه ولها إتصالات دوليه وتلتقى بالقناصل والصحفيين الأجانب فى القدس ، ومن ثم تهتم بإستخدام لغه أقل حده ، حيث صرحت فى بيان معارضتها الغير مباشره الغزو العراقى للكويت ووضعه مع عدم جواز الإستيلاء على الأراضى بالقوه وأيضا عدم إتخاذ موقف مساند للعراق والإهتمام بمخاطبة الأمم المتحده والدعوه إلى عقد مؤتمر دولى لحل نزاعات المنطقه كافه ، ولكن هذا الإتجاه كان خافتا[1] .

الإتجاه الثالث : وقد عبر عن هذا الإتجاه حركة حماس ، وقد مر بمرحلتين ، الأول : مرحلة تغليب الموقف ضد التدخل العسكرى الأجنبى ثم مرحله أخرى وهى التوازن النسبى والنظر إلى الغزو العراقى على أنه لايقل خطوره عن هذا التدخل . فقد أصدرت منظمة حماس فى البدايه بيانا يغلب عليه موقف أقرب للإنحياز إلى العراق ، حيث ساد عداء حاد للغرب على أساس أن الحشود الغربيه الهائله فى الخليج ليست لتركيع العراق وحده ، وإنما لتركيع الأمه جمعاء وإبقائها فى حال من الذل والهوان تجعلها لاتملك حتى مافى أيديها . ودعا إلى الوقوف صفا واحدا فى وجه الغزو الأمريكى الجديد ، وإلى تسوية الأزمه فى الإطار العربى والإسلامى بما يقتضيه الحق والعدل ، وإستمرت تلك المرحله حتى آخر أغسطس 1990 تقريبا[2] .

ولكن حماس أعادت النظر فى هذا الموقف بدءا بالبيان الصادر فى أول سيتمبر 1990 والذى إتسم بقدر من التوازن ، فقد دعا إلى ماأطلق عليه الإنسحاب المتزامن ، أى إنسحاب القوات العراقيه من الكويت مقابل إنسحاب القوات الأجنبيه من المنطقه وإحلال قوات عربيه أوإسلاميه فى المناطق الحدوديه الساخنه ، لقد كان هذا البيان – مع إنه أكثر تقدما بوضوح من سابقيه – ذا طابع مزدوج ، فهو من ناحية تميز بالتعاطف مع محنة الشعب الكويتى عبر الإشاره إلى (إننا هنا فى فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن الأم والتشرد والشتات) ولكن دعا من ناحية أخرى إلى دعم الكويت فى إختيار مستقبل بلده ، بدلا من الدعوه إلى عودة الشرعيه ، كما دعا إلى حل الخلافات فى إطار عربى إسلامى يتيح دراسة مطالب العراق [3] .

---

(1) وحيد عبد المجيد – المرجع السابق – ص 179

(2) التقرير الإستراتيجى العربى – المرجع السابق – ص 330

(3) وحيد عبد المجيد – المرجع السابق – ص 181

الموقف الفلسطينى إبان حرب تحرير الكويت :

هكذا يتضح أن الموقف الفلسطينى قد مال نحو التأييد للعراق إبان حرب تحرير الكويت ، وذلك تحت شعار رفض الحرب والدعوه لإيقافها وإدانة تدمير بلد عربى تحت أى مسمى. إلا أن منظمة التحرير لم تلبث أن دعت فى البيان التالى الصادر عنها إلى وقف الحرب وإيجاد حل سلمى للأزمه مع التأكيد على ترابط حل جميع قضايا المنطقه لإحلال السلام بها .

أدى إطلاق بعض الصواريخ العراقيه على تل أبيب إلى إثارة حماس فلسطينى عارم ، رغم أنها كانت مكسبا لإسرائيل على الصعيد الدولى ، خاصة وأنه لم تترتب عليها خسائر تذكر . وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينيه مساعدة العراق عن طريق السعى إلى فتح جبهه ضد إسرائيل إنطلاقا من جنوب لبنان بأمل تفجير معركه واسعه تؤدى إلى خلط الأوراق .فقامت بالفعل بعض الفصائل بقذف صاروخى لإسرائيل يوم 29 / 1 / 1991 وأعقبه رد فعل إسرائيلى أشد أدى إلى توقف هذا القذف الفلسطينى وتدخل لبنان لحرصها على عدم تورطها فى هذا الأمر وإعادة تنفيذ خطة نشر الجيش فى الجنوب اللبنانى فى الوقت الذى ضغطت فيه الولايات المتحده على إسرائيل لوقف التصعيد [1] .

حاول بعض الكتاب تفسير الموقف الفلسطينى من أزمة الخليج ، وهم فى ذلك قد فرقوا بين فلسطينيى الداخل والخارج . وأرجعوا أسباب موقف فلسطينيو الداخل إلى الشعور بالإحباط والإخفاق الذى تشعر به هذه الفصائل نتيجة إخفاق وتعثر محادثات السلام والحل السلمى للقضيه عن طريق أمريكا وإسرائيل وأيضا إلى السياسه الراديكاليه العراقيه التى إتبعتها بعد إنتهاء حربها ضد إيران ، وهذه السياسه أدت بها إلى التهديد المستمر لإسرائيل وإحتضان الفصائل الفلسطينيه المحاربه وتدعيمها عسكريا وماليا ومعنويا وقد أدى موقف العراق فى أزمة الخليج العربيه الثانيه من ربط الحل ببقية القضايا السياسيه بالمنطقه ومنها القضيه الفلسطينيه وأيضا التأييد الشعبى الجارف داخل الأراضى المحتله للسلوك العراقى إلى زيادة تأييد الفصائل الخارجيه للتحرك العراقى . أما أسباب الموقف المعلن من فلسطينيو الخارج المؤيد للعراق فقد أرجعه الكتاب أيضا إلى شعورهم بالإخفاق من عمليات السلام الفاشله وأيضا إلى ميل نشاط الإنتفاضه الشعبيه إلى التعثر بفعل عوامل ذاتيه وأخرى راجعه لسلوك القوات الإسرائيليه منها وهى فى مجملها ترجع إلى الشعور بالإحباط واليأس مما دفع الشعب الفلسطينى بجميع فصائله إلى قلب الخريطه لأنه لن يكون ماهو أسوأ من الحادث آنذاك .

---

(1) وحيد عبد المجيد – المرجع السابق – ص 183

ولعله ينبغى للحكم بصحة أو خطأ موقف معين أن يضع الشخص الحاكم على هذا التصرف نفسه موضع المحكوم عليه وفى نفس ظروفه ويحاول تحقيق أهدافه ، فإن تحققت من خلال تصرفاته ، عدت هذه التصرفات سليمه ، وإن كانت تصرفاته لم تتمكن من تحقيق أهدافه المبتغاه عد تصرفه هذا غير سليم - المهم الهدف وسيلة تحقيقه - وقد ظهر جليا من التحليل السابق أن أهداف القيادات الفلسطينيه بالأراضى المحتله كانت أولا الحفاظ على تماسك جماهير الإنتفاضه الداخليه وتماسك وترابط الفصائل الفلسطينيه وهو ماتحقق فعلا . لأن القيادات الفلسطينيه إن كانت قد إتبعت أسلوبا آخرا وسليما من وجهة نظر المجتمع الدولى لكان قد حدث صدعاً شديداً بينها وبين جماهير الشعب الفلسطينى المحكوم بظروف نفسية وإجتماعية معينة إنعكست على شعوره تجاه الأزمة ورغم ما قيل فى إنتقاد موقف القيادة الفلسطينية من الغزو العراقى للكويت إلا أنه يبقى لها أنها أحست بنبض الجماهير الفلسطينيجة وإستجابت لمشاعرها وآزرت مطالبها فحافظت على الجبهة الفلسطينية موحدة متماسكة وهو مكسب لا يمكن إغفاله من موازين الحكم على الموقف الفلسطينى .

ثالثا : إنعكاسات الأزمه على طرفى القضيه الفلسطينيه :

إختلفت إنعكاسات أزمة الخليج العربيه الثانيه على طرفى القضيه الفلسطينيه مابين إيجابيات وسلبيات لكل منهما . وهما فى تعاملهما معا من واقع الصراع فى قضيه أزليه واحده ، ومن واقع خصوصية إتجاه كل منهما من القضيه الأساسيه ، فإن الإيجابيات لطرف منهما بالقطع تمثل سلبيات للآخر ... والعكس صحيح تماما . ومع التسليم بهذه الخصوصيه ، فإنه من المفضل أن نذكر السلبيات التى أحدثتها الأزمه لكل منهما معا ، مع وضع طبيعة الصراع بينهما فى خلفية الذاكره ... آخذين فى التحليل الطرف الفلسطينى كمحور للفحص .

أ) انعكاسات ازمه الخليج العربيه الثانيه السلبيه على الطرف الفلسطينى :

- اختلف الكتاب فى تاثير الأزمه على الطرف الفلسطينى وقاموا بتعظيم الأثار السلبيه واثرها عليه بالمقارنه بالأثار الإيجابيه التى عادت على القضيه بوجه عام.ويمكن حصر هذه الأثار فى النقاط الأتيه :

1- فقدت المشكله الفلسطينيه المركز المحورى الذى كانت تتبوأه من قبل وادى الإنشغال عنها إلى خلق ظروف اكثر مواتاة لإسرائيل ، فقد انتقلت بؤرة الإهتمام بمشاكل الشرق الأوسط من ممارسات اسرائيل القمعيه حيال الإنتفاضه الفلسطينيه الى احداث الخليج [1] . مما اتاح لإسرائيل فرصه للإنقضاض على الإنتفاضه وافقد

(1) محمد على المداح - مأزق الموقف الفلسطينى - السياسة الدولية العدد 102 - المرجع السابق - ص 47

الإنتفاضه قدرتها على احداث صدوع فى المجتمع الإسرائيلى .فضلا عن قدرتها على ان تطرح على نفسها صورة الحركه المتوافقه مع النظام الدولى الجديد ، بينما تخالفه اسرائيل مخالفه صارخه [1] . ويقول آخر ان ازمه الخليج قد اتت بالقضيه الفلسطينيه الى اسبقيه مؤجله بعد ان كانت فى مقدمة المشاكل الملحه على الأمم المتحده [2].بل ان احد التخصصين ذهب الى رأى يؤكد فيه انتهاء عصر الحروب العربيه الإسرائيليه وافتقاد الصراع العربى الإسرائيلي المعنى التاريخى له[3] . وقد أورد الكاتب المذكور الحجج والأسانيد العديده المؤيده لوجهة نظره تلك ومنها فشل العراق فى إستدراج الدول العربيه للوقوف بجانبه حينما أمطر إسرائيل بصواريخه. إلا أن الفحص الدقيق من شأنه ألا ينتهى إلى تأييد وجهة نظر الكاتب رغم السرد التاريخى الذى أورده تأييدا لوجهة نظره حيث أنه من الصعوبه القصوى إلغاء إرتباط القضيه الفلسطينيه بوجدان المواطن العربى من المشرق للمغرب حتى أصبحت تشكل مع عوامل أخرى مقومات القوميه العربيه وسند تفاعل الجماهير العربيه معا وأساس شرعية بعض النظم العربيه والجرح الغائر فى الضمير العربى والذى مافتأ يحاول تضميده . والغريب أن نفس الكاتب يتفق مع ما إنتهى إليه الباحث فى مرجع آخر سبق الإشاره إليه[4] .

ولايفوتنا فى هذا المقام أن نذكر أنه فى المقابل ومع تدهور وضع الفلسطينيين فى الداخل فقد حرصت الولايات المتحده على عدم بعثرة الجبهه المؤيده لها ، فحينما حدثت مذبحة القدس ضد الشباب الفلسطينى يوم 8 أكتوبر 1990 سارعت إلى تأييد القرار الذى يدين إسرائيل ولم تعترض عليه بحق الفيتو ، كما أنها أصدرت قرارا بإعفاء مصر من ديونها العسكريه دون معاملة إسرائيل بالمثل ، وموافقة إدارة الرئيس بوش على بيع صفقة سلاح كبيره للسعوديه [5] . وأيضا التحسن [illegible] ى طرأ على العلاقات الأمريكيه السوريه[6] .

2- ألقت ستارا كثيفا على هجرة اليهود السوفيت التى إستمرت دون أى إعتراض من الدول العربيه ولاحتى منظمة التحرير الفلسطينيه ذاتها[7] . فقد وصل عدد المهاجرين

(1) محمد سيد أحمد – مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء أزمة الخليج مرجع سابق – ص ص 169 : 170

(2) د. رضا فودة – أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى – مرجع سابق – ص 161

(3) أ.د. وحيد عبد المجيد – تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينية واللبنانية – فى أحمد الرشيدى (محرر) الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج – مرجع سابق – ص 258

(4) أ.د. وحيد عبد المجيد – المنظمات الفلسطينية – المرجع السابق – ص 175

(5) أ.د. وحيد عبد المجيد – تأثير أزمة الخليج على المشكلتين الفلسطينية واللبنانية المرجع السابق – ص256

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 332

(7) د. رضا فودة – المرجع السابق وأيضاً محمد سيد أحمد – المرجع السابق – ص 172

السوفيت إلى حوالى 200 ألف مهاجر خلال عام 1990 فقط[1] . وذلك تحقيقا للهدف من إقامة إسرائيل منذ البدايه ، فإسرائيل أقيمت لإستيعاب أكبر قدر من الأقليات اليهوديه فى العالم للحد من الأثار السلبيه التى برزت على السطح وتراكمت والتى كانت إنعكاسا لحياة وعقلية (الجيتو) ولعوامل إقتصاديه وإجتماعيه وسياسيه كثيره[2] .

3- أعطت إسرائيل الفرصه لتدافع عن حقها فى إحتلال فلسطين حيث لم تعارض المنظمه فى إحتلال الكويت الدوله المستقله ذات السياده[3] . حيث فقدت المنظمه مبررها وسندها الأخلاقى فى الكفاح للدفاع عن حقها فى الحرب . فقد كان من الصعب على من يبحث عن الحجج والمبررات التى يدافع بها عن إحتلال شعب أن يقوم بالدفاع عن حقه فى الحريه[4] .

4- توقف الدعم العربى للإنتفاضه بالأراضى المحتله ، كما حرمت منظمة التحرير الفلسطينيه من المساعدات العربيه الخليجيه التى كانت تقدم لها من تلك الدول وعلى رأسها الكويت[5] . كما أفقدها مورداً مالياً ضخماً لاينضب متمثلاً فى تحويلات العماله الفلسطينيه فى البلدان الخليجيه[6] .

5- وجدت منظمة التحرير الفلسطينيه نفسها مضطره لأول مره إلى أن تنحاز إلى فريق عربى ضد أخر ، وهو ما كانت تحرص دائما على تحاشى التورط فيه ، فقد أدى ذلك إلى تعرضها لنوع من الإنتكاسه فى مصداقتها الدوليه[7] . وأيضا إلى تدهور علاقتها مع دول الخليج العربى وإلى مزيد من الفتور فى علاقتها مع مصر والسعوديه وسوريا ، حيث وصلت العلاقات العربيه لمنظمة التحرير إلى أسوأ حالتها[8] .

6- الإنقسام العربى الذى ترتب على أزمة الخليج كان مكسبا لإسرائيل[9] . وأفقد المنظمه جزءاً كبيرا من سندها .

أما المكاسب التى حصلت عليها إسرائيل نتيجة إلتزامها بما أطلق عليه (ضبط النفس) تجاه الهجمات التى تعرضت لها بالصواريخ العراقيه منذ فضلت إسرائيل عدم الرد ، فهى عديدة ولعل أهمها : -

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 333
(2) عبده مباشر - أزمة الخليج والوزن الإستراتيجى لإسرائيل - الأهرام 23/3/1992 - ص 9
(3) د. رضا فودة - المرجع السابق
(4) أ.د. وحيد عبد المجيد - المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج - مرجع سابق - ص 189
(5) د. رضا فودة - المرجع السابق
(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 334
(7) محمد سيد أحمد - المرجع السابق
(8) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 334
(9) د. ودوده بدران - المرجع السابق - ص 138

1-أنها تمكنت من الحصول على مكاسب تسليحيه وإقتصاديه وسياسيه ، حيث شاع الإعتقاد لدى بعض المراقبين فى أنها ستدعم قوتها وتجعلها أكثر قدره للمقاومه وإحباط أى جهد دولى لتحريك عملية التسويه بعد الحرب[1] .

2- تزايد خلخلة الجبهه الشرقيه العربيه والتى كانت تعد الخطر الحقيقى ضد إسرائيل بعد كامب ديفيد وتسبب قلق شديد لإسرائيل[2] .

3- حصلت إسرائيل خليجيا على عدة مكاسب ، منها تغيير موقف دول الخليج تجاه المقاطعه الإقتصاديه المفروضه على إسرائيل حيث أعلنت أنها ستعيد النظر فى قوائم الشركات العالميه التى تتعامل معها ، وأنها سترفع العديد منها - إن لم يكن كلها - من قوائم المقاطعه العربيه ، ثم أعقب ذلك رفع هذه الشركات من القوائم المذكوره .

4- إنقسام الدول والشعوب العربيه إلى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض ، رغم أنهما كان قبل الأزمه فريقا واحد يدعم ويؤازر ويساند القضيه الفلسطينيه بكافة الصور .

5- تعهدت الولايات المتحده بعدم الربط بين أزمة الخليج والصراع العربى الإسرائيلى كما إعتقد صانعوا القرار الإسرائيلى أن الوضع فى الخليج خلق مسارا سياسيا جديدا يمكن إسرائيل من فرصة الوصول إلى مفاوضات مباشره مع الدول العربيه خاصة بعد أن فقدت منظمة التحرير الفلسطينيه التأييد الذى كانت تحظى به بالإضافه إلى أن الأصوات التى كانت تنادى بضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تناقصت خلال الحرب[3]

6- بمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت شنت إسرائيل حمله إعلاميه واسعه لإقناع الرأى العام العالمى بالآتى :[4] .

أ- أن الدول العربيه لاتحترم مبادئ القانون الدولى وهى دول لاتعترف سوى بمنطق القوى ومن ثم فإن إسرائيل ليست سبب التوتر فى المنطقه كما ترى الدول العربيه .

ب- ضرورة تدعيم إسرائيل - الحمل الوديع - فى مواجهة الطموحات الشخصيه لبعض الزعماء العرب الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصيه من خلال التهديد بضرب إسرائيل وتدميرها .

ج- أن صدام حسين هو هتلر جديد ، وغزوه للكويت قد يقود إلى حرب عالميه ثالثه وذلك من خلال تشبيه غزو الكويت بغزو هتلر للنمسا عام1938 (ولعل هذا كان أحد الأسباب التى دفعت الإتحاد السوفيتى السابق إلى التفكير قبل أى تصرف إزاء الأزمه) .

---

(1) أ.د. وحيد عبد المجيد - المرجع السابق ص 264

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق - ص 198

(3) د. ودوده بدران - القرار الإستراتيجى خلال أزمة الحرب - مرجع سابق - ص 141

(4) عماد جاد - الغزو فى الإطار الإقليمى (إسرائيل وتركيا) - السياسة الدولية العدد 102 - مرجع سابق - ص 75

د- أن إسرائيل هى السند الوحيد للدول الغربيه فى هذه المنطقه الحيويه للغرب ، كما أنها تمثل المدافع الحقيقى عن مصالحه فى منطقه لايحترم قادتها القانون الدولى .

ب) إنعكاسات أزمة الخليج العربيه الثانيه الإيجابيه على الطرف الفلسطينى :

إختلف الكتاب فى حصر الإنعكاسات الإيجابيه على الطرف الفلسطينى ، وذلك راجع إلى إختلاف وجهات النظر حول طبيعة هذه الإنعكاسات وهل هى إيجابيه أم لا ؟ . وقد ذهب البعض منهم إلى حد إنكار أى دور إيجابى لها . لذلك يكون من المناسب الحديث عن هذه الإنعكاسات بشئ من التفصيل :-

1- كشفت الأزمه عن طبيعة وضع إسرائيل كقوه إقليميه غير مؤهله للمشاركه فى عملية الأمن بالمنطقه أو فى فرض الإستقرار[1] . كما أنها ساعدت على تجريد التحالف الإستراتيجى بين أمريكا وإسرائيل من مضمونه الحقيقى من وجهة نظر الأمن العالمى والإقليمى . فبعد أن ألغى الوفاق الدولى دور إسرائيل الموجه ضد الخط السوفيتى ، وبعد أن كشفت أحداث الخليج الأخيره عن طبيعة وحقيقة متطلبات الأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وضرورة تصحيح الأوضاع الخاطئة . فأكدت صعوبة الإعتماد على إسرائيل فى تأمين المصالح الحيويه الغربيه فى المنطقه والدفاع عنها ، حتى أن واشنطن أرسلت أحد كبار دبلوماسيها للبقاء فى تل أبيب وكذلك إقناع إسرائيل بأن قوتها الجويه لن تستطيع القيام بعمل يختلف كثيرا عما تقوم به القوات الجويه للحلفاء ...[2] ، كما أثبتت أن الولايات المتحده عندما يتعرض أمن بترول الخليج للخطر وهو أمر يهم إقتصاديات العالم الغربى إلى أبعد حد ، فقد إضطرت إلى أن تأتى بنفسها[3] .

2- تزايد الإدراك الدولى لأهمية تسوية القضيه الفلسطينيه والصراع العربى الإسرائيلى عموما بعد أن ظهر مدى ماينطوى عليه هذا الصراع من مخاطر فى حالة بقاءه دون حل ، وذلك بإعتباره بؤره قابله للإنفجار فى أى لحظه[4] . حيث تبين مدى وجود التجاوب الجماهيرى الذى حظى به الخطاب العراقى بربط الإنسحاب من الكويت بالإنسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى المحتله[5] . وأيضا ما يمثله هذا الموضوع من أهميه قصوى فى وجدان الشعوب العربيه من المشرق للمغرب ، لما تبين

---

(1) لواء أركان حرب طه المجدوب – تعقيب على أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومى العربى للدكتور رضا فودة – مرجع سابق – ص 70

(2) أنظر : فشل العراق فى جر إسرائيل إلى الحرب – الأهرام 26 / 1 / 91 ص 3

(3) أنظر : محمد سيد أحمد – مرجع سابق – ص 179

(4) أ. وحيد عبد المجيد – تأثير أزمة الخليج على المسألة الفلسطينية واللبنانية – مرجع سابق – ص 261

(5) راجع حجج وجود ربط بين القضيتين أو عدم وجوده : محمد سيد أحمد – مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلي فى ضوء أزمة الخليج – مرجع سابق – ص ص 164 : 168

أيضا من تحليلات السياسيين والكتاب أن ماتسببه هذه القضيه من مؤثرات وأحاسيس بالقهر والذل ومايترتب عليها من صراعات عسكريه وسياسيه وإقتصاديه ومشاكل لاجئين ومهجرين هى من الأسباب المباشره لأزمة الخليج وستبقى بؤره لأى صراع أو أزمه قادمه فى المنطقه[1] .

3- أن ماأدت إليه الأزمه من إضعاف المنظمه قد يجعلها أكثر قابليه لتطويع موقفها من خلال التحرك الحاضر لتحريك عملية التسويه بعد الحرب ، ولدفعها إلى تقديم مزيد من التنازلات بما يفرض على إسرائيل إعطاء تنازلات بالمقابل[2] .

4- أثبتت أزمة الخليج أن القوه العسكريه الإسرائيليه لاتتحرك إستراتيجيا ضد الدول العربيه إلا ضمن الحدود الإستراتيجيه والمصالح الأمريكية[3] .

5- لم تعد من الممكن لواشنطن الإحتجاج بأنها لاتملك أن تمارس ضغوطا على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعيه الدوليه بالنسبه للقضيه الفلسطينيه والجلاء عن الأراضى العربيه المحتله ، ذلك أن الولايات المتحده مارست فى أزمة الخليج الضغوط على إسرائيل كى لاترد على قذف العراق لها بالصواريخ وإمتثلت تماما لذلك[4] .

6- هذه الأزمه أثرت على فلسطين ماديا ومعنويا ، كما زادت من عزلة فتح عالميا ، وزادت وكرست من تفتت الجبهات الفلسطينيه عن بعضها . ولكنها فى المقابل أظهرت مدى التأييد والسيطره التى تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينيه مع الفلسطينيين الموجودين بالأراضى المحتله ، وتمثل ذلك فى تأييد الآخرين للموقف الذى إتخذه ياسر عرفات[5] .

ومن ذلك نرى أن إنعكاسات وتجاوبات طرفى القضية الفلسطينية فقد تباينت تباينا شديداً بين مؤيد ومعارض للغزو العراقى. وهى فى مجملها مثلت إضافة للقوه القومية الشاملة بذات القدر التى شكلت خسارة فادحة من مختلف المعايير للطرف الفلسطينى ، وذلك راجع إلى إختلاف الرؤيا لكل منهم وإختلاف إدراكه لنوع المكاسب ألتى يبغى تحقيقها والأخطار التى يأمل تجنبها.

---

(1) أ. وحيد عبد المجيد - المرجع السابق - ص ص 262 : 263

(2) المرجع السابق ص 269

(3) محمود عزمى - الحسابات الإستراتيجية العراقية الخاصة (كلمة الإفتتاحية) - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 36 - إبريل 91 ص 9

(4) أوراق الشرق الأوسط - العدد الثانى - مارس 91 القاهرة ص 12

(5) محمد على المداح - مأزق الموقف الفلسطيني - السياسة الدولية

الفصل الثالث

ازمه الخليج العربيه الثانيه
ودول الجماعه الأوروبيه

تشابكت وتداخلت العناصر الحاكمه لعلاقات الجماعه الأوروبيه مع منطقه الشرق الاوسط عموما والخليج العربى على وجهه الخصوص، فهى تختلف عن بقيه الاطراف المرتبطه بهذه الأزمه. فأوربا ترتبط بالمنطقه بروابط تاريخيه عديده وايضا بروابط ثقافيه وحضاريه ناتجه عن الاولى (التاريخيه). وايضا كنتيجه للتقدم العلمى والحضارى الغربى وما يمثله من تأثيرات مختلفه على المنطقه العربيه . كما ان دول تلك الجماعه تربطها العديد من المصالح الإقتصاديه والامنيه بالمنطقه التى لايمكن ان تستقيم الامور لكلاهما بدون هذه الاخيره. لذلك فقط ارتبط الجوار الذى يمثله دول أوروبا الجنوبيه مع المنطقه مع الروابط الثقافيه التاريخيه مع المصالح الإقتصاديه والامنيه وايضا التجاريه لينتج عنها توليفه تختلف عن بقيه الدول المتاثره والمؤثره بهذه الأزمه.

ولم تقتصر الامور على هذا النحو ، بل تزامنت الأزمه مع وضع علمى فريد تتشكل فيه المنطقه والعالم الى نظام جديد يخلخل القديم وترسى دعائم اخر جديد وما يستتبعه ذلك من قلق عالمى من شانه ان يؤثر فى تشكيل التفاعلات والابعاد مع مثل هذه الازمات .فالإتحاد السوفيتى كان قد بدأ فى التداعى وقد تداعت من قبله الكتله الشرقيه بأكملها وسبقته من اجل التغيرات الديمقراطيه والإرتماء فى احضان الليبراليه الغربيه . كما توحد شطرى المانيا الى سابق عهدهما قبل الحرب العالميه الثانيه . كما ان مشروع أوروبا الموحده اقتصاديا عام 1992 كان قريب المنال وصوب التحقيق فى القريب العاجل . كل هذه كانت مؤثرات على بروز دور اوربى متعاظم فى مرحله ما بعد الحرب البارده . وخاصه وان كان واضحا ان أوروبا لاتريد ان تقف مكتوفه الايدى لتجنى ما تبقى من ثمار التقارب بين واشنطن وموسكو، وهى ترفض ان تكون متفرجا سلبيا لمجريات الامور على الساحه الدوليه [1].

كذلك ارتبطت منطقه أزمه الخليج بالنسبه للجماعه الأوروبيه بوصفها المورد الاساسى لعناصر الطاقه والمواد الاوليه الاساسيه اللأزمه لإستمرارها وإزدهارها، مع كونها المحك والميدان الذى تسعى فيه كى تكون شيئا مذكورا على ساحه النظام العالمى الجديد بتحويل التجمع الإقتصادى الاوربى المزمع وجوده فى 31 ديسمبر1992 الى

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الوحده الأوروبيه وأزمه الخليج -السياسه الدوليه - العدد 106- أكتوبر 1991- ص 13.

عملاق سياسى . وايضا مع وجود لاعب سياسى اصيل عملاق يحاول ان ينفرد بالساحه العالميه بعد ان نجح فى تفكيك العملاق الند له وهو الاتحاد السوفيتى وتقليم اظافره . لذلك فقد جاءت مواقف الجماعه الأوروبيه من هذه الأزمه اقرب للتناثر والمحاولات المختلفه منها الى التماسك الذى يضيف الى الجماعه ما يؤدى الى الإقتراب من تحقيق فكره العملاق الاوربى المأمول.

ولا يفوت الباحث ان ينوه الى ان الجماعه الأوروبيه - كانت عند اشتعال الأزمه- حقيقه اقتصاديه قائمه بالفعل وفى سبيلها للإعلان النهائى بحلول 31 ديسمبر1992 . كما كانت لها بعض الملامح السياسيه ككيان موجود معترف به فى بعض المحافل والمؤتمرات والمنظمات الدوليه . وهو مادفع البعض الى تناول دور الجماعه الأوروبيه وأزمه الخليج من منطلق ان الجماعة كيان سياسى قائم ومستقل يختلف عن عناصره ومكوناته وان كان يستند اليها. وقام بالدراسه من هذا المنظور، ورتب عليه نتائجه[1] . الا انه مع التعمق فى الملاحظه يتبين ان تلك الجماعة كحقيقه سياسيه ذاتيه مستقله لم تكن موجوده قبل الأزمه او أثنائها او حتى بعدها بالقدر الكافى الذى يدعو الى الاطمئنان لذاتيتها واستقلالها ، وبالتالى بذل الجهد لدراسه جوانبها وابعاد تفاعلاتها مع الأزمه وايضا دراسه إنعكاساتها . فقد لوحظ ان كل دوله من الدول المكونه لهذه الجماعه كانت تتصرف بذاتيه مطلقه من واقع الدافع الفردى الذى ترقب منه مصلحتها فقط فى القريب والمستقبل منها دون ادنى شعور بالإلتزام نحو منظمه او هيئه اوجماعه اوربيه عليه الإنصياع لقراراتها وتوجهاتها والإنخراط فى سلكها للعمل فى اطار ميثاقها ووفق اهدافها وبرامجها. ولا ادل على ذلك من ان معظم تصرفات وافعال الجماعه تنسب الى الدوله مصدرته مباشره ، حتى كاد ان يفهم تعبير الجماعه الأوروبيه من منطلق جغرافى فقط تجمع فيه هذه الدول . وإن كانت فكره وهدف الجماعه هى النهايه التى حاولت دوله تحقيقه. لذلك فقط حاولت فى بعض المواقف ان تتصرف من خلال الجماعه الأوروبيه. ولعلها ارادت منذ بدايه الأزمه فى 2 اغسطس ان تتصرف وفق هذا الإتجاه ، ويبرز ذلك فى البيان الصادر عن الجماعه صباح يوم الأزمه محددا موقفها من العدوان.او لعله موقف اللجنه التنفيذيه الدائمه للجماعه الأوروبيه ومحاولتها لعب دورا متميزا وقائدا للجماعه منذ البدايه ليكون مبدأ يطبق فيما بعد .

لذلك فإن الباحث لا يتناول الجماعه الأوروبيه فى تفاعلها وأزمه الخليج من هذا المنطلق ، وانما من قبيل تجميع المواقف والإتجاهات ووصف لحاله ومجموعه من الدول التي تسير معا الى حد ما فى وحده الهدف والطبيعه والبناء الحضارى

---

(1) ومن ذلك ماذهب اليه المحللون القائمون على إعداد التقرير الإستراتيجى العربى لعام1990- مرجع سابق- ص ص67-69.

والثقافى ، ولا ادل على ذلك من ان التحركات العسكريه الجماعيه تمت تحت اطار حلف شمال الاطلنطى [1] رغم ان دول الجماعه حاولت احياء منظمه غرب أوروبا بمناسبه الأزمه[2]. ورغم ان الاخيره كما هو معلوم ليست من منظمات الجماعه الأوروبيه[3]. وايضا يحاولون ويسعون لبناء كيان إقتصادى كخطوه لبناء سياسى واحد تحت مسمى الجماعه الأوروبيه . وايضا يتناولها بإعتبار ان الأزمه كان لها اثر اكبر تجاه حقيقه الجماعه الأوروبيه ، ومدى اقتراب الامال المعقوده فيه وعليه من الموقف السياسى وايضا من قبيل تسجيل الواقع لبناء سياسى متعثر حاليا. الا ان الباحث يوقن انه قائم فى القريب العاجل لا محال .

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثه مباحث ، يتناول الاول موقع أزمه الخليج العربى من الجماعه الأوروبيه بإعتبار ان منطقه الشرق الاوسط عموما والخليج على وجه الخصوص لعبت وتلعب دورا متميزا لدول الجماعه الأوروبيه شكلت حاضره ومستقبله مما ادى لبلوره مفاهيم تحكم علاقات دول الجماعه مع دول وحكومات هذه المنطقه ، وايضا مع دول وحكومات منطقه الخليج العربى مما إنعكس على تفاعلات هذه الدول مع الأزمه محل البحث.

امـا المبحث الثانى فيتناول ابعاد وتحركات دول الجماعه الأوروبيه وأزمه الخليج العربيه الثانيه ، ويفرق فيه الباحث بين ابعاد التحركات الدبلوماسيه بشقيها السياسى والاقتصادى وايضا بشقيها الإستاتيكى والديناميكى ، كما تناول فيه ايضا ابعاد التحركات ذات الطبيعه العسكريه والتعاملات العسكريه الخالصه .ثم يخلص فى نهايه هذا المبحث الى استخلاص التوجهات العامه لدول الجماعه الأوروبيه مع أزمه الخليج العربيه الثانيه .

امـا المبحث الثالث فيتناول الباحث فيه إنعكاسات الأزمه بشقيها السلبى والايجابى على دول الجماعه الأوروبيه السياسيه والإقتصاديه والعسكريه.

---

(1) المرجع السابق ص 70.

(2) المرجع السابق ص 69.

(3) د. ناديه محمود مصطفى:تعقيب على بحث الموقف الاوروبى من أزمه الخليج – للدكتوره خالده شادى .فى نازلى معوض أحمد (محرر) الوطن العربى فى عالم متغير – مرجع سابق – ص 390.

المبحث الاول
موقع ازمه الخليج من الجماعه الأوروبيه

فكره عامه عن الجماعه الأوروبيه:

لقد كان من المقرران يتم الإعلان فى 31 ديسمبر 1992 عن وجود العملاق الإقتصادى الذى يضم 12 دوله اوربيه بإسم الجماعه الأوروبيه . وقد مرت حياه هذه الجماعه بالعديد من المراحل ، ففى 25 مارس1957 وقعت حكومات كل من فرنسا والمانيا الإتحاديه (الغربيه فى ذاك الوقت) وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج معاهده روما المؤسسه للجماعه الإقتصاديه الأوروبيه والجماعه الأوروبيه للطاقه الذريه.

وقبل ذلك التاريخ بست سنوات تقريبا كانت الدول الأوروبيه الست المذكوره قد انشأت فيما بينها منظمه الجماعه الأوروبيه للفحم والصلب[1] . وإعتبارا من يوليو 1967 ادمجت الجماعات او المنظمات الثلاث فى منظمه اوربيه واحده تحت اسم الجماعه الأوروبيه. وفى عام 1968 اتمت دول الجماعه اتحادا جمركيا كاملا مابين اعضائها تم بمقتضاه ازاله الحواجز الجمركيه فيما بينها واقامه سياسه زراعيه مشتركه دقيقه المحددات والمقومات . وتوسعت العضويه فى الجماعه لتضم فى عام 1973 كلا من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ثم اليونان فى عام 1980 ثم البرتغال واسبانيا فى عام 1986. وقام هذا الهيكل الضخم التنظيمى ما بين الدول الأوروبيه الغربيه الاثنتى عشر المذكوره على سياسات (فوق قوميه) للتكامل ثم الإندماج فيما بينها فى مجال الزراعه والصناعه والإقتصاد والنقط والمواصلات والطاقه والشئون الإجتماعيه والثقافيه[2]. تعلو اداره الجماعه الأوروبيه للعلاقات الإقتصاديه والدوليه لتلكلك الدول جميع الانشطه الإقتصاديه الأوروبيه للدول الداخله فى الجماعه الاثنتا عشر[3] .

وقد تضمنت المعاهدات المنشأه للمنظمه الأوروبيه الغربيه (الجماعه الأوروبيه) منحها إختصاصات اقتصاديه تعلو سلطات وإختصاصات الدول المنشأه لها والداخله فيها ذاتها ، وذلك بهدف خلق شخصيه إعتباريه دوليه لهذه الجماعه مستقله عن دولها بالنسبه لمجالات إختصاصها الدقيقه.. وذلك كى تكون لها اثارها وشخصيتها المستقله- ومن ذلك ان هذه الإتفاقات فقط اعطتها اهليه التعاقد والإتفاق حتى ولو خارج نطاق الجماعه مثل التعاقد مع الإتحاد الجمركى والتجاره الخارجيه والمعونات الإنمائيه

(1) د. نازلى معوض احمد: سياسه الجماعه الأوروبيه تجاه العالم الثالث فى الثمانينيات- الفكر الإستراتيجى العربى العدد36 - المرجع السابق ص67.

(2) المرجع نفسه ص 67.

(3) د. عبد المنعم سعيد : الجماعه الأوروبيه تجربه تكامل الوحده - مركز دراسات الوحده العربيه - سلسله الثقافه القوميه رقم5 - بيروت 1986 - ص ص 25 - 61

والمواصلات والزراعه والصناعه والقروض الخارجيه المتنوعه وذلك طبقا للمعاهده الاولى المنشأه لهذه الجماعه بروما عام1957 [1] .

وقد تعددت وتشعبت الاعمال الإقتصاديه الدوليه التي قامت بها الجماعه الأوروبيه [2] . فللجماعه روابط مع المنظمات الدوليه المختلفه كمنظمه التعاون الإقتصادى والتنميه العالميه وايضا مجلس أوروبا ، كما ان الجماعه ايضا تشارك فى إجتماعات القمه الغربيه الصناعيه فى الولايات المتحده واليابان وكندا كذلك تشارك مشاركه دائمه فى المؤتمرات الدوليه الهامه فى مجال التجاره مثل الجات ومجال التنميه مثل مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنميه وبرنامج الامم المتحده للتنميه واخيرا ما عرف بإسم حوار الشمال والجنوب، ثم التعاون السلمى بين الشرق والغرب كما وقعت الجماعه الأوروبيه إتفاقيا ت اقتصاديه مستقله مع مايقرب من 120 دوله علاوه على التوقيع على اكثر من ثلاثون اتفاقيه جماعيه متعدده الاطراف[3] .

وايضا قامت الجماعه الأوروبيه بإنشاء علاقات دبلوماسيه مع اكثر من مائه وعشرون دوله مختلفه فى العالم . ولكن ظل الطابع الإقتصادى التجارى هو الغالب والاساسى لهذه الجماعه . حيث ظهرت الطبيعه العملاقه متعدده الكيانات وتفوق وتتعدى السيادات للدول الموقعه عليها والمنشئه لها . وايضا الداخله فيها بعد إنشائها، وذلك بهدف توحيد الارادات والطرق والاهداف فى هذا المجال [4] .

علاقه المنظمه بأزمه الشرق الاوسط وتطورها بوصفها مرآه لعلاقه المنظمه بالمنطقه العربيه :

كان امام منشئو هذه الجماعه هدف قريب نسبيا هو تحقيق الوحده الاقتصاديه الأوروبيه الشامله لدولها الاثنتا عشر وذلك بهدف تحقيق غرضها الاساسى والبعيد نسبيا وهو تحقيق الوحده السياسيه الشامله لإنشاء ما سوف تعرف بأوربا الموحده، والجماعه الأوروبيه – فى طريقها لتحقيق هذه الاهداف – قامت بإنشاء بعض العلاقات السياسيه والتعبير عن بعض المواقف الدبلوماسيه فى بعض الازمات . ومن ذلك المواقف موقفها من أزمه الشرق الاوسط وعلاقاتها باطرافها بالمنطقه . وهى – كما سنرى – حاولت العمل على ايجاد كيان سياسى متميز مستقل عن دوله يتمتع بعلاقات خاصه مع اطراف هذه القضيه . ونظرا لان قضيه الشرق الاوسط هى مفتاح

(1) المرجع نفسه ص ص25 : 61

(2) د. الشافعى محمد بشير : حتميه تطور نظم الحكم العربيه بعد أزمه الخليج – فى أزمه الخليج والمستقبل العربي – مركز إتحاد المحامين العرب – مرجع سابق ص ص 119 : 120

(3) د. عبد المنعم سعيد : المرجع السابق ص ص 180 : 184

(4) المرجع ذاته ص ص 180 : 184

ومرآه لعلاقات دول المنطقه جميعها ومختلف دول العالم . لذلك فإن إلقاء بعض الضوء على طبيعه تطور علاقات الجماعه الأوروبيه بالعالم العربى منذ بدء إنشاء الاولى من خلال بيان مواقفها المختلفه من هذه القضيه - منذ بدء إنشاء الاولى - من شأنه إلقاء بعض التفسيرات على محيط العلاقه بينهما فى فتره السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن.

يذهب بعض المحللين الساسيين الى ان الدول الأوروبيه الاعضاء فى جماعتها لم تكن مقبله على تبنى سياسه مشتركه ازاء قضية الشرق الاوسط والصراع العربى الإسرائيلى فى اواخر الستينات .بل وضحت ملامح التحيز الاوروبى الجماعى للجانب الإسرائيلى فى خضم ذلك الصراع .خاصه خلال حرب يونيو1967 وتأييد اوروبا الغربيه للعدوان الإسرائيلى على العرب بإستثناء فرنسا الديجوليه انذاك، حيث سارع الرئيس شارل ديجول واصدر اعلانه الشهير بأنه لن يؤيد المعتدى ولن يقف فى صف البادىء بالعدوان[1] . وقد استمر هذا الإتجاه الاوربى نحو قضيه الشرق الاوسط حتى اجتماع وزراء خارجيه المجموعه بميونيخ فى نوفمبر 1970 ، حيث توصلت المجموعه الى اصدار ما يعرف بإسم وثيقه شومان نسبه الى وزير الخارجيه الفرنسى فى ذلك الوقت ، وهى اول وثيقه تتضمن موقف دول الجماعه الإقتصاديه الأوروبيه تجاه القضيه الشرق اوسطيه ، وقد كانت اهم بنودها المتعلقه بالصراع العربى الإسرائيلى ما يلى[2] :

1- الدعوه لإنسحاب اسرائيل من الاراضى المحتله بعد حرب يونيو 1967 مع اجراء تعديلات ضفيفه فى هذه الحدود .
2- التدويل الادارى لمدينه القدس.
3- حل مشكله اللاجئين بتخييرهم بين العوده او الاقامه فى دول اخري . وذلك بمبادره اوربيه فى اطار هيئه الامم المتحده .

وقد استمر الموقف الاوروبى مطابقا لما ورد بهذه الوثيقه اكثر تحيزا للجانب الإسرائيلى . الا ان هذا التحيز قد تراجع بفعل حرب اكتوبر 1973 وإستخدام الدول العربيه لسلاح البترول وحظره عن امريكا والدول الأوروبيه وخاصه الدول الاكثر إنحيازا للجانب الإسرائيلى[3] . ومما ساعد على تراجع التحيز الاوربى ما شعرت به

---

(1) د. نازلى معوض احمد: المرجع السابق ص 83

(2) نبيه الأصفهانى : الموقف الأوروبى من مؤتمر السلام الدولى - السياسه الدوليه - العدد 90 - أكتوبر1987- ص ص 92 : 93 .

(3) نبيه الأصفهانى : المبادره الأوروبيه من ستراسبورج الى البندقيه - السياسه الدوليه العدد 61 - يوليو1980 ص ص 207 : 210

هذه الدول من قرب حرب المواجهه النوويه بين العملاقين على المسرح الاوربى بفعل هذه الحرب وذلك على اثر تفاقم التهديدات بإستخدام القوى المسلحه بينهما[1] .

لذلك قامت دول الجماعه بالإسراع بالبحث عن دور مستقل نسبيا فى هذا الصراع عن امريكا ، حيث اصدرت فى 13 / 10 / 1973 (اى فى خضم الحرب) بيانا تدعو الى وقف اطلاق النار واجراء مفاوضات بين الطرفين المتحاربين فى اطار قرار مجلس الامن رقم 242 . وقد اضاف هذا البيان امرين يعتبران مختلفان فى الموقف الاوربى وهما الإعتراف بضروره الاخذ فى الإعتبار حقوق الفلسطينين وايضا عدم ذكر ضروره اجراء تعديلات فى حدود ماقبل يونيو 1967 [2] .

وفى نوفمبر 1973 اصدرت الجماعه الأوروبيه بيانا اخر احتوى على اربعه مبادىء هى عدم جواز اكتساب الارض بالقوه وضروره وضع حد للإحتلال الإسرائيلى المستمر منذ عام 1967 واحترام السياده والإستقلال لكل دول المنطقه وحقها فى العيش فى سلام ضمن حدود امنه ومعترف بها ، واخيرا تأكيد مبدأ الإعتراف بالحقوق المشروعه للفلسطينين والاخذ به فى الإعتبار عند التسويه النهائيه للأزمه [3] .

ولمقاومه اثار هذه الحرب وما نتج عنها من حظر بترولى عليها، قامت الجماعه الأوروبيه بالدعوى الى دعم التعاون بين دول الجماعه والتحرك فى اطار حلف الاطلسى بناء على مبادره امريكيه طرحها هنرى كيسنجر وزير الخارجيه الامريكيه فى ذلك الوقت . وذلك بهدف تنظيم مواقف الدول المستهلكه فى مواجهه الدول المنتجه للبترول والدخول فى مفاوضات مع منظمه الاوبيك المنتجه له بهدف تحقيق التعاون بين المنظمه المذكوره والجماعه الأوروبيه وايضا الدعوى الى حوار عربى اوربى مباشر. وذلك بمقتضى إعلان بروكسل الصادر فى 6 نوفمبر 1973 عن مؤتمر وزراء خارجيه الجماعه الأوروبيه الذى يؤكد على الروابط الخاصه بين أوروبا الغربيه وبلدان شرق وجنوب البحر المتوسط . وانتهى الى الدعوى للتفاوض الصريح والمباشر مع هذه البلدان [4] .

(1) د. عبد المنعم سعيد: الحوار العربى الأوروبى - دراسه المنهج الأوروبى إزاء الحوار - القاهره - سلسله مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام سنه 1975- رقم 16 سبتمبر - ص ص 65 : 68

(2) ابراهيم عبد الحميد عوض - الجماعه الأوروبيه والصراع العربى الإسرائيلى (1970 : 1980) السياسه الدوليه العدد 83 يناير1986 - ص 36

(3) سامى منصور (محرر) الحوار العربى الأوروبى - بحث عن بدايه جديده - القاهره - سلسله مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام1984 - رقم 59 - ص ص18 : 21

(4) عبد المنعم سعيد - الحوار العربى الأوروبى - علاقه قوه ام اعتماد متبادل ؟ المستقبل العربى بيروت - مركز دراسات الوحده العربيه - السنة 6 - العدد 51- مايو1983- ص ص4 : 23 وأيضا

David Allen, The Euro - Arab Dialoque - Journal of Common Market Studies , June, 1973 PP. 373 : 342

وقد استمر الحوار حتى عام 1979 حيث اتضح التناقض العميق بين وجهتى النظر العربيه والأوروبيه فى هذا الحوار والهدف من اقامته . فالعرب ينظرون اليه بإعتباره ذو هدف سياسى وهو العمل على حل الصراع العربى الإسرائيلى وتسويته تسويه شامله وعادله وفقا للرؤيا العربيه والفلسطينيه المشروعه ، اما أوروبا فكانت نظرتها الإقتصاديه وقوامه ان التكنولوجيا مقابل رأس المال والعرب يحتاجون الى التكنولوجيا الأوروبيه كما تحتاج أوروبا الى البترول والمال العربيين[1] .
وبعباره اخرى ، استهدفت الجماعه الأوروبيه من الحوار تطويع الثراء العربى البترولى الجديد لصالح الإقتصاديات الأوروبيه دون ادنى التزام اوربى بتعديل المواقف السياسيه العامه بالجماعه الغربيه تجاه تفاقمات الصراع العربى الإسرائيلى، او حتى مجرد فتح ملف القضيه الفلسطينيه او أزمه الشرق الاوسط التى تركت أوروبا للولايات المتحده حريه ادارتها وتوجيه مقدراتها طيله السبعينيات. ورغم استمرار هذا التناقض الجذرى فى الرؤيا العربيه الأوروبيه للحوار ، تكونت اللجنه العامه للحوار العربى الاوروبى ، وعقدت اربعه دورات فى لوكسبورج فى مايو1976 وفى تونس فى فبراير 1977 وفى بروكسل فى اكتوبر 1977 وفى دمشق فى ديسمبر 1978 ، وتشكلت لجان خبراء مشتركه من الجانبين لبحث شئون تطور العلاقات الأوروبيه العربيه فى المجالات البتروليه والصناعيه والتجاريه والماليه والفنيه والتكنولوجيه والثقافيه . عقدت كل لجنه سلسله من الإجتماعات بين دورات اللجنه العامه للحوار حيث تشعبت الجهود التفاوضيه الأوروبيه الجماعيه الى موضوعات اقتصاديه بعيده الى حد كبير عن لب القضايا السياسيه للعالم العربى . وذلك مثل موضوعات تبادل البترول والمعونات التكنولوجيه او رفع كميات التبادل التجارى واقامه المؤسسات الماليه المشتركه واقامه المؤتمرات الثقافيه[2] .

وقد استمر هذا التناقض بين باعث التفاوض لدى كلا منهما حتى اواخر السبعينيات . وقد عاصر ذلك توقيع معاهده كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وزياده تبعثر الصف العربى وضعفه مما زاد من ضعف موقفهم مع اوروبا [3] . وادى بالاخيره الى عدم ظهور الدافع الاول لبدء الحوار كما كان عليه لإنتفاء المصلحه. حتى ان البعض منهم كان يتساء ل عن العرب الذين يتم اجراء الحوار معهم كنايه عن ضعفهم وتفرقهم[4] .

(1) د. نازلى معوض احمد – مصدر سابق ص 90

(2) المصدر نفسه ص 90

(3) د. اسامه الغزالى حرب- البعد السياسى فى الجوار العربى الأوروبى – دراسه تحليليه لإجتماعات الحوار 1974 : 1980 – مجله المستقبل العربى لسنه(4) العدد24 -ديسمبر88 -ص ص9 : 22

(4) الأهرام – 13 / 2 / 1991 – ص5

وفى تطور هام اخر للموقف الاوربى اعلن مؤتمر القمه لدول الجماعه الأوروبيه بلندن فى9 يونيو 1977 عن ضروره قيام وطن للشعب الفلسطينى - دون تحديد هذا الوطن - وايضا اشتراك ممثلين عن الفلسطينين فى مفاوضات السلام يتم تحديدهم من خلال التشاور بين الاطراف المعنيه(ودون الاشاره الى منظمه التحرير الفلسطينيه) وعلى الإعتراف بأن قرار مجلس الامن رقم 242 ، 338 ليس كافيين لحل مشكله الشرق الاوسط[1].

وفى 13 يونيو 1980 عقد فى مدينه البندقيه فى بريطانيه مؤتمر قمه لدول الجماعه الأوروبيه . وقد بحث هذا الموتمر الصراع العربى الإسرائيلى واصدر فى ختام مناقشاته إعلان اعتبر علامه موضوعيه واضحه فى موقف الجماعه من هذا الصراع لصالح الجانب العربى.وقد احتوى هذا الإعلان على المبادىء الهامه الاتيه[2]:

1- تطبيق مبدأ العدل لكل الشعوب بمايفرض الإعتراف بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطينى .
2- الإقراربأن المشكله الفلسطينيه ليست مشكله لأجئين . ومن ثم يجب تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسه حقه فى تقرير المصير بصوره كامله .
3- ضروره اشتراك ممثلى الفلسطينين ومنظمه التحرير فى المفاوضات حول الحل السلمى.
4- رفض قبول ايه مبادره تتخذ من جانب واحد وتهدف الى تغيير وضع القدس التى يجب ان تبقى مفتوحه امام اتباع مختلف الديانات .
5- الإستيطان الإسرائيلى فى الاراضى المحتله يمثل عقبه خطيره امام مسيره السلام فى الشرق الاوسط ومن ثم فإن هذه المستوطنات ظاهره غير شرعيه من وجهه نظر القانون الدولي .

الا ان هذا الإعلان قد اغضب الولايات المتحده الامريكيه بحجه انه يعوق جهودها الساعيه الي حل سلمى لأزمه الشرق الاوسط . كما ان الدور الاوربى - من وجهه نظرها - يجب ان يكون هامشيا لان وقائع المنطقه وحقائق الصراع فى الشرق الاوسط تتطلب وسيطا قادرا على تقريب وجهات النظر بين الطرفين . وانها هى الوحيده القادره على لعب هذا الدور . اما أوروبا فهى تقدر فقط على اصدار بيانات التعاطف مع العرب . كما انها - اى امريكا- هى القادره فقط على تقديم مقابل مادى

(1) عماد جاد - اوروبا والعرب سياسيا وعسكريا - دراسه فى ملف العرب والجماعه الاوروبيه 1992- السياسه الدوليه -العدد99 يناير 1990- ص 140

(2) ابراهيم عبد الحميد عوض - الجماعه الأوروبيه والصراع العربى الإسرائيلى مصدر سابق - ص ص36 : 57

وعسكري الى الطرفين لدفعهما لتقديم تنازلات سياسيه في موقفهما[1].

لذلك مارست ضغوطا مختلفه في مختلف الإتجاهات على الدول والحكومات الأوروبيه للأقلاع عن موقفها السابق. وقد نجحت بالفعل في تهميش الدور الاوربي وخاصه مع تفاقم احداث لبنان والصراع الطائفي به والغزو الإسرائيلي لبيروت عام 1982 .وقد تصادف ذلك مع اعلان الرئيس رونالد ريجان عن مبادرته في سبتمر 1982 والخاصه بأزمه الشرق الاوسط ، وايضا تقديم المملكه العربيه السعوديه التماس بذات الشأن ايضا ، مما حدا بالجماعه الأوروبيه في مارس 1983 الى إنتهاز الفرصه والاعلان عن ضروره التوفيق بين المبادرتين[2] مما اعتبر هروبا من مسئوليه التصدي لطرح مبادره اوربيه مستقله لحل الأزمه وإعترافا ضمنيا بالفشل في القيام بمثل هذه المبادره . ثم تأكيد هذا الإنسحاب في بيان دبلن في 5 / 12 / 1984 حيث اكتفى بالدعوه الى مجرد اجراء مفاوضات مباشره بين الاطراف المعنيه والى الإعتراف المتبادل بحق كل منهما في الوجود[3] .متجاهلا مطالب سوريا والاردن ومنظمه التحرير الفلسطينيه والاتحاد السوفيتي بعقد الموتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط.

وقد استمر هذا السلوك الاوربي السلبي من الأزمه الداعي الى ضروره الإعتراف المتبادل بين اطرافها المؤيد لأيه مبادره تصدر من خارجها وحتى تفجر قضيه صفقه الاسلحه الامريكيه لإيران او كما عرف بإيران جيت ، حيث حاولت دول المجموعه الأوروبيه الظهور مره اخرى على الساحه الدوليه . فأصدرت وزراء خارجيه دول المجموعه الأوروبيه ماعرف ببيان بروكسل يوم23 فبراير1987 ، وقد تضمن هذا البيان تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعايه الامم المتحده ، وتشترك فيه جميع الاطراف العربيه واسرائيل وايه طرف اخر يكون وجوده قادرا على تحقيق اى مساهمه ايجابيه في عمليه السلام واحداث التطور الإقتصادي والنهضه الإجتماعيه بالمنطقه[4] .

ومن الوقائع الجديره بالتسجيل في هذا السياق ان فرنسا قررت في 1989/1/6 رفع مستوى تمثيل منظمه التحرير الفلسطينيه في باريس من مكتب الى مفوضيه عامه. وكذلك فعلت ايطاليا في3/ 7/ 1989. اما اسبانيا فقد اعترفت بدوله إسرائيل رسميا في 7/ 1/ 1989 كما منحت منظمه التحرير الفلسطينيه في مدريد الوضع الدبلوماسي في 14/ 6 /1989. اما اليونان فهي الدوله الوحيده العضو في الجماعه

---

(1) د. ناديه مصطفى- الدبلوماسيه الفرنسيه والغزو الإسرائيلي للبنان - الفكر الإستراتيجي العربي- العدد الخامس - أكتوبر1982 - ص ص 10 : 15

(2) ابراهيم عبد الحميد عوض - المصدر السابق - ص ص52 : 54

(3) د. ناديه محمود مصطفى - اوروبا والوطن العربي - المصدر السابق - ص ص164 : 166

(4) نبيه الاصفهاني - الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي - المصدر السابق - ص ص139 : 142

الأوروبيه التى ترفض – حتى ذلك التاريخ – الإعتراف بإسرائيل مالم تنسحب من جميع الاراضى المحتله. هذا وقد دعت الجماعه الأوروبيه الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات لإلقاء خطاب عن الشخصيه الفلسطينيه امام البرلمان الاوربى فى استراسبورج فى ديسمبر 1988 ، كما اصدرت الجماعه الأوروبيه ايضا بيان فى يوليو 1989 ، دعت فيه الي ضروره اشتراك منظمه التحرير الفلسطينيه فى مفاوضات السلام المأموله[1] .

وقد تم فى ديسمبر 1989 عقد الاجتماع الوزارى للحوار العربى الأوروبى بباريس بحضور34 وزير خارجيه دوله عربيه واوربيه وصدر عنه بيان ختامى ينص على تشكيل لجنه وزاريه ثلاثيه مشتركه بين البلدين تجتمع في كل سنه فى دوله عربيه واوربيه بالتداول. ويناط بهذه اللجنه بحث كافه القضايا السياسيه ذات الإهتمام المشترك ، ولها صلاحيه الدعوه لعقد مؤتمر للحوار بين الجانبين على مستوى وزراء الخارجيه وقت الضروره . كما اقر وزراء الخارجيه الاربعه والثلاثين فى إجتماعهم تشكيل لجنه عامه لمتابعه جوانب التعاون الإقتصادى والإجتماعى والفنى بين الدول العربيه والدول الأوروبيه . واوصوا بتنفيذ عده مشاريع مشتركه عربيه واوربيه ، منها التوصل الى إتفاق لحمايه الإستثمارات فى كل من الجانبين وإقامه ندوه مشتركه حول الصناعات البتروكيماويه وتكرير البترول ، كما قرروا قيام منتدى حول العلاقات الثقافيه والادبيه فى الاردن ، وندوه حول التعاون فى مجالات الشباب باليونان، كما اقر المؤتمر مشروعا لإنشاء معهد مشترك لنقل التكنولوجيا واخر للموارد المائيه وكذلك إنشاء مركز متخصص لدراسه شئون المهاجرين العرب فى أوروبا . الا انه لم يبدأ تنفيذ أى من تلك المشروعات ولم تطبق ايه لجنه عربيه اوربيه مشكله فى نطاق هذه الجوله الحاليه من الحوار العربى الاوروبى المبادىء الذائمه والمعلنه فى بيان ديسمبر 1989 [2] . وذلك راجع – كما سبق القول– لضعف الموقف العربي امام الجماعه الأوروبيه وإنتفاء عنصر الخطر الموحد على المصالح الأوروبيه .

ويرى البعض [3] ، ان الرؤيه التحليليه المتميزه بالشمول والعموميه توضح ان حقيقه تأرجح المسلك السياسى للجماعه الأوروبيه تجاه الصراع العربى الإسرائيلى وايضا اقامه حوار اوروبى عربى ما بين الإيجابيه والسلبيه فى الاعوام الاخيره من الثمانينيات اينما ترجع الى وجود قوتين متناقضتين فى الوجهه والهدف والمسار، ومتكافئتين تقريبا فى الاثر والفاعليه قد يتبادلا فيما بينهما تحديد وتشكيل ذلك

---

(1) د. نازلى معوض – المصدر السابق – ص 87

(2) د. نازلى معوض – المصدر السابق – ص 91

(3) المرجع السابق – ص ص 88 : 93

المسلك الاوربى محل الدراسه :

القـوه الاولى : تولدت عنها السلبيه الأوروبيه الغربيه وتتمحور حول إنتفاء المصلحه الأوروبيه الانيه المباشره الملحه والكفيله بأن تدفع دول الجماعه الأوروبيه الى الضغط على اسرائيل إقتصاديا ودعائيا ، من اجل اجبارهم على اجراء تحقيق اركان التسويه السلميه والعادله والشامله للصراع العربى الإسرائيلى ، ويضاف الى ما سبق استبعاد دول المجموعه لأدنى احتمالات صداميه مع واشنطن وسياستها المعارضه لممارسه ايه ضغوط حقيقيه على اسرائيل من قبل حلفائها الاوربيين عبر الاطلسى ، فقد ظل هذا الدور المتميز لواشنطن فى المنطقه وصرعاتها حتى لحظه إندلاع أزمه الخليج العربيه الثانيه وما تلاها كما سنرى . ومن جهه اخرى تأتى الموجات العاتيه من تطورات بلدان أوروبا الشرقيه فى العام الاخير من حقبه الثمانينيات لتجعل من تلك البلدان ثوره تركيز واهتمامات دول الجماعه الأوروبيه ، سياسيا وايدولوجيا وإقتصاديا واجتماعيا . ومن ثم تتراجع وتنكمش الاهميه النسبيه للصراع العربى الإسرائيلى فى اطار المنظور السياسى العام . وايضا السعى لتحقيق أوروبا الموحده اقتصاديا عام 1992 ، ثم سياسيا وبالتالى خلق ثقل دولى اوربى متعاظم فى اثره وفى تحديد الملامح ومكونات النظام العالمى المرتقب فى القرن الواحد والعشرين ، وهنا تبرز ضروره ضمان الاستقرار السياسى والامنى فى منطقه الشرق الاوسط مما يعنى ذلك الحيلوله دون حدوث تطورات سلبيه فى المنطقه العربيه يمكن ان تؤثر سلبا على فكره أوروبا 1992 وتحقيقها فى الواقع العملى.

اما القوه الاخرى : المتناقضه معها ، التى تقوم بمؤثراتها المتميزه بإدخال قدر يعتد به من الحيويه والنشاط والإيجابيه على سياسه الجماعه الأوروبيه تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، فهى تتكون من حقائق مستجده على الساحه الأوروبيه والعربيه معا. اولها تزايد ثقل الاطراف اليساريه فى البرلمان الاوربى المنتخب منذ يونيو 1989 بحيث حصلت احزاب الإشتراكيين وانصار البيئه والشيوعيين علي 216 مقعدا من مجموعه 458 اى بنسبه 41,7 من اجمالى مقاعد البرلمان. واهميه هذه الظاهره تكمن فى ان تلك الاحزاب تتبنى مواقف اكثر اعتدالا او اقل انحيازا لإسرائيل . واضعف إنسياقا وراء لزوميات السياسه الامريكيه والاحزاب اليمينيه. كما توجد الإعتبارات الإقتصاديه الدائمه وعلى رأسها الإمدادات البتروليه والعربيه خاصه مع وفره الإحتياجات العربيه المرتقبه فى التسعينيات والتراجع المحتمل فى مصادر بترول بحر الشمال ، بالإضافه الى المصالح التجاريه ، حيث تمثل دول الجماعه مرتبه الشريك التجارى الاول للدول العربيه . وتصدر المجموعه الأوروبيه الى الدول العربيه نسبه 59 من مجموع صادراتها للعالم. كما تستورد من الدول العربيه نسبه

7٪ من مجموع وارداتها من العالم الخارجي من الجماعه الأوروبيه [1] .

والمكون الثاني لتلك القوه الدافعه الى ايجابيه المسلك الاوربي الجماعي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وايضا الحوار العربي الاوربي هو وصول دول الجماعه الأوروبيه الى مرحله متقدمه من التحرر الإقتصادي والإستراتيجي والعسكري عن القطب الامريكي ، مما يكفل لتلك الدول إتباع سياسات خارجيه مشتركه اكثر استقلاليه ، بحيث تراعي فيها حسابات المصالح الأوروبيه الى درجه ابعد من مجرد مراعاه حسابات القطب الامريكي وتسعى الى التوافق معها.

إلا ان الباحث يود ان يضيف شيئا بخصوص القوه الثانيه التي تدفع الى التميز في علاقات الجماعه الأوروبيه عن الولايات المتحده . وان هذا التميز كان ذو شق إقتصادي صرف بهدف محاوله المحافظه علي اكبر قدر من المكاسب البتروليه والماليه المتحصله من العلاقات والحوارات العربيه الأوروبيه في محيط وفلك المخطط والمرسوم من قبل السياسه الامريكيه. حيث ان تلك الحقبه كان يغلب على السياسه الغربيه عموما الطابع الايدولوجي والموظف للإقتصاد العالمي لتحقيق الاهداف الايدولوجيه المذكوره وهي محاربه الشيوعيه العالميه ومنع تغلغلها وإنتشارها .

لذلك فإن هذا التميز لم يكن عليه ابدا ان يخرج عن هذه الافكار ،ولعل التطبيق العملي لوجهه النظر تلك مارأيناه من سيناريو أزمه الخليج العربيه الثانيه حيث انصاعت أوروبا كليا وانحصرت تصرفاتها في دائره مركزها القرار الامريكي ، وانحصرت التصرفات بين الإيجابي قليلا وايضا السالب بنفس الدرجه لكن كانت المحصلة دائما السير وفق رغبات وتخطيط الولايات المتحده.

وهنا يجدر التساؤل عن طبيعه العلاقه بين دول الجماعه الأوروبيه ودول الشرق الاوسط ، فسياسه الجماعه الأوروبيه تجاه الشرق الاوسط تندرج في نطاق ظواهر الدبلوماسيه الاقتصاديه الجماعيه الدوليه والتي يطلق عليها في بعض الكتابات مصطلح (السلاح الاقتصادي في التعامل الدولي) حيث اصبح للاسلحه الإقتصاديه والدبلوماسيه فعاليه ومقدره حقيقيه كثيرا ما تتفوق على الوسائل الماديه الإستراتيجيه ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسيه بين الدول . ففي العصر الحديث فقد التهديد بالعنف المسلح او التلويح بإستخدام القوه العسكريه الكثير من مفعوله وتأثيره . بل ان التهديد الحقيقي الذي يؤرق شعوب العالم الثالث ومواجهه حلقات مفرغه دواميه من التبعيه الإقتصاديه للخارج والخضوع لقوه إقتصاديه اجنبيه ولتيارات السوق العالميه .وفي نطاق الدبلوماسيه الإقتصاديه ، من المستحيل الفصل ما بين الاهداف الإقتصاديه والاهداف السياسيه والأيدولوجية ،

---

(1) المرجع السابق – ص ص88 : 93

فهناك تداخل مستمر وتفاعل تبادلى بين السياسه والإقتصاد في هذا المجال الدبلوماسى التنظيمى الجماعى ، فالسياسه المتوسطيه للجماعه الأوروبيه بقدر مالها من اهداف إقتصاديه حتميه بقدر مالها من اهداف سياسيه عليا وجماعيه قوامها تعزيز ثقلها الدولى وتوسيع رقعه نفوذها العالمي فالحركه المتوسطيه المنظمه جماعيا لدول الجماعه الأوروبيه ماهى الا تكريس لنفوذها ومكانتها وهيبتها السياسيه الدوليه خارج نطاقها الجغرافي القارى [1] .

لذلك فقد اختلفت الرؤيا لطبيعه هذه العلاقه من ناحيه مدى الإستفاده المحققه ولاى طرف منها ، فالبعض يرى ان السياسه المتوسطيه للجماعه الأوروبيه ، فضلا عن فوائدها المتحققه لصالح اعضاء الجماعه ، فإنها تشتمل أيضاً على التزامات ومسئوليات تقع على عاتق الجماعه ازاء مقتضيات عمليه التنميه الإقتصاديه الشامله لبلاد العالم الثالث . فالجماعه الأوروبيه تطبق ادوات ايجابيه متعدده من الدبلوماسيه الإقتصاديه فى عالم البحر المتوسط ، مثل تطبيق سياسات وتدابير خاصه بتشجيع وتنميه روابط التبادل التجارى فى قطاعات إستيراد وتصدير السلع والخدمات بينها وبين الدول المتوسطيه في جنوب وشرق حوض البحر الابيض . وإتباع نظم التفضيلات الجمركيه لصالح تلك الدول ، وتقديم المنح والقروض للدول الاخرى بتسهيلات إئتمانيه خاصه او بمعدلات فائده رمزيه تقل عن اسعار الفوائد المطبقه فى الاسواق العالميه لحركات رؤوس الاموال . وغنى عن الذكر ان هناك حقيقه متوسطه ترابطيه مابين الجماعه الأوروبيه ودول جنوب وشرق المتوسط، تشكل في طلباتها وتفاعلاتها علاقه (تبعيه متبادله) خطيره الاثر على الجانبين من كافه الزوايا والاصعده الإقتصاديه والإجتماعيه والتاريخيه والثقافيه [2] .

وقد تلاقت الدول العربيه المتوسطيه مع الجماعه الأوروبيه فى هدفين مذكورين إنشاء منطقه تجاره حره ثم اتحاذ سياسه للمعونات العينيه واللازمه لتنميه إقتصاديات تلك الدول المتوسطيه غير الأوروبيه . لذلك ابرمت الجماعه الأوروبيه للعديد من الإتفاقيات مع دول الشرق الاوسط قدمت بمقتضاها مساعدات ماليه لتلك الدول .ايضا معاملتها المعامله التفضيليه للصادرات الزراعيه العربيه المتوسطيه وفي اسواق الجماعه الأوروبيه تفاوتت فى نسبتها من 40٪ الى80٪ من التخفيضات فى الرسوم الجمركيه، وفى مقابل هذا تمتع صادرات الجماعه الأوروبيه الى الدول العربيه المتوسطيه بشروط الدول المتقدمه الاكثر رعايه وبذلك تكون المساعدات والمعونات وتيارات التفضيل التجارى جميعها هى ادوات فعاله لإنجاز

(1) د. نازلى معوض – المرجع السابق – ص 95

(2) المرجع السابق – ص 96

النمو الإقتصادى فى العالم الثالث عامه وفى العالم المتوسط بصفه خاصه ، وان النمو الإقتصادى لابد وان ينتج تقدما اجتماعيا وتطويرا تعليميا وارتفاعا فى المستوى الصحى لتلك البلدان. بالاضافه الى الإسهام الفعال للجوانب الإستثماريه فى السياسه المتوسطيه فى اقامه هياكل الإنتاج الاساسيه وزياده الخبرات الفنيه الإنتاجيه لدى الدول العربيه المتوسطيه المنتفعة بها[1].

ويلاحظ على سياسه الجماعه الأوروبيه مع دول الشرق الاوسط انها لم تأخذ الطابع التكاملي على غرار اتفاقيات لومى التى عقدتها الجماعه الأوروبيه مع 56 دوله من افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى فى عام 1975 واعقبتها بالإتفاقيه الثانيه والثالثه بنفس الاسم ولكن تشمل مجالات جديده لم تشملها سابقا وان كانت بذات المسمى[2]. وذلك راجع لعده اسباب منها البدايه المتواضعه فى مداها ونطاقها لتطبيقات السياسه المتوسطه ، بالاضافه الي الإختلافات الواسعه ما بين مستويات النمو الإقتصادي وتباين النظم السياسيه للدول العربيه المتوسطيه ، والاهم من ذلك طبيعه الصراعات والتوترات الاقليميه الحاده فى منطقتى شمال افريقيا والشرق الاوسط . ومن ثم تحرص الجماعه الأوروبيه على ابرام اتفاقيا ت ثنائيه مع كل دوله عربيه متوسطيه على حده رغم وحده الاطار العريض لتلك الإتفاقيات[3].

اما الرؤيه الثانيه فتتناقض مع الاولى فهى تقوم علي فكره عالم الإقتصاد والسياسه البارز (جوهان جالتونج) والتى تفسر العلاقه بين دول المركز والهامش وتعطى تفصيلا للأثر السلبى لتلك العلاقه على دول الهامش من الناحيه التنمويه .حيث يعتبر جالتونج ان نوع العلاقه القائمه ما بين الدول الأوروبيه والدول الناميه فى العالم الثالث بصفه عامه ودول الشرق الاوسط بصفه خاصه علاقه سيطره امبرياليه لا تختلف فى جوهرها عن سياسات الدول الأوروبيه فرادى ابان الحقبه الإستعماريه التاريخيه . وذلك لأنها قائمه على دعامات ثلاثيه : الاستغلال وتعبيره الواقعى فى نوع تقسيم العمل الرأسى ما بين دول العالم الثالث لصالح الجماعه الأوروبيه ، ثم التجزئه حيث ان المعاملات الإقتصاديه تتم نهائيا ما بين دوله او دول المركز وكل دوله هامشيه على حده ، بما يمنع التفاعل بين دول الهامش . واخيرا ألتغلغل فى صميم الحياه الإجتماعيه والفكريه لدول الهامش حيث تتبع الصفوه السياسيه والثقافيه القيم الحضاريه لدول المركز وتحاول التوحد معها والتمثيل به[4] .

---

(1) ابراهيم عبد الحميد عوض – سياسه التنميه للجماعه الأوروبيه والبلاد العربيه – ملف المستقبلات العربيه البديله منتدى العالم الثالث – رقم15 – 1985 – ص 84

(2) د. نازلى معوض – المرجع السابق – ص ص69 : 73

(3) المرجع السابق – ص97

(4) Johan Gottung, The European Community : A Super Power in The Making (London.Geoerge Allen and Unwin lld. 1973 pp. 125:145

وتخلص هذه الرؤيا الثانيه المذكوره الى ان دول الجماعه الأوروبيه هى التى تحصد المنافع والفوائد من هذا التعامل مع العالم الثالث لصالحها وحدها وعلى حساب مصالح ذلك العالم وتقدمه ونموه. وواقع الامر ان تلك الرؤيتين تذهبان بعيدا لدرجه المغالاه والتطرف وابراز السلبيات او تبيان الإيجابيات فى السياسات الاقتصاديه للجماعه الأوروبيه تجاه العالم الثالث ، ذلك ان هاتين المدرستين المذكورتين تتجاهلان نواحى القصور الذاتى ومقومات التخلف الداخلى للهياكل الإنتاجيه وتأخر الفنون الإنتاجيه وتخلف النظم الإجتماعيه ، تلك الظواهر التى يعانى منها العالم الثالث فى غالبيتها العظمى[1].

لذلك فإن النظره الموضوعيه للأمور تبين ان هذه الاختلالات البنائيه فى اقتصاديات الدول الناميه إنما تضعف الى حد بعيد من الاحتمالات الايجابيه للسياسات الاقتصاديه التابعه من قبل الجماعه الأوروبيه تجاه دول العالم الثالث . كما ان هذه الإختلالات وما تنتجه ذاتيا من اثار سلبيه تراكميه ، انما تجعل الدارس لا يبالغ فى حساباته بشأن الاثار السلبيه الناتجه عن تطبيق سياسات الجماعه الأوروبيه فى تلك الدول، ومن ثم يلزم قدر من التوازن الموضوعي ما بين الرؤيتين المتناقضتين المذكورتين من اجل التقييم السليم لإنعكاسات سياسه الجماعه الأوروبيه فى جوانبها الاقتصاديه تجاه العالم الثالث والعالم العربى بصفه اخص[2].

علاقات دول الجماعه الأوروبيه بمنطقه الخليج العربي :

لقد بدأت دول الجماعه الأوروبيه فرادى علاقاتها بمنطقه الخليج العربى بعد ان بدأت الامبراطوريه العثمانيه فى الضعف وبعد ان عرف الغرب عموما منطقه الشرق الاوسط وخاصه مصر وسوريا بفتره . وقد بدأت هذه العلاقه بوصفها فقط موقعا ممتازا تشرف على موانى وممرات مائيه هامه من والى الهند . وهى لازمه لتنظيم التجاره وايضا لتوفير الحمايه لها وخاصه بعد ضعف الدوله العثمانيه . والتى كانت تسيطر على هذه المنطقه[3]. وقد توافدت الامبراطوريات القويه الاخرى فى ذلك العصر على المنطقه كالفرنسيه والبرتغاليه والاسبانيه والبروسيه وحتى الروسيه للحصول على مواطىء قدم فيهامن اجل تدعيم تجارتها والحصول على موانى تسهل لها تدعيم نفوذها . وايضا لتقديم الخدمات لأسطولها ، او حتى المشاركه فى استغلال المنطقه وصيد اللؤلوء الموجود بشواطئها . ومد خطوط السكك الحديديه اليها لإثبات الوجود الإستفاده من المياه الدافئه لشواطئها [4]. الا ان الامبراطوريه الانجليزيه هى

(1) د. نازلى معوض – المرجع السابق – ص 98

(2) Wadouda Badran, Arab .EEC. Economic Relations Under The Miditerranean Policy, (Amman:Report on The Euro - Arab Dialoque issues and Prospect , Arab Thought Forum, Euro-Arab Dialoque III Seminar 29 - 30/11/87) pp. 20:23.

(3) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق ص ص 62 : 69

(4) د صلاح العقاد– التيارات السياسيه فى الخليج العربي – القاهرة 1974 – دار الفكر– ص ص20 :21 .

الامبراطوريه الاقوى باعا والاكثر شراسه فى مقاومه ومحاربه الاحتلال العثمانى للقضاء عليه فى المنطقه والإحلاء بدلا منه . وقد استمرت هذه النزاعات بين الامبراطوريتين . حتى تمكنت الإمبراطوريه الإنجليزيه من فرض وجودها الكامل بالمنطقه وزحزحه التواجد العثمانى منها .وحتى ان هذه النزاعات عدت من احد الأسباب الرئيسيه التى عجلت بافول نجم الإمبراطوريه العثمانيه من التاريخ [1] .

وقد تطور التواجد البريطانى بالمنطقه بدءا بالإتفاقيات والتعاقدات المبرمه بين القاده الإنجليز فى ذلك الوقت وشيوخ القبائل للسماح للأولين ببعض المزايا الى فرض الحمايه والإنتداب ثم الإحتلال الكامل بالقوات العسكريه وفرض التبعيه المطلقه [2] .وقد ادت احداث الحرب العالميه الأولى ونتائجها الى تدعيم وتفرد التواجد والإحتلال البريطانى للمنطقه وتسليم باقى الإمبراطوريات بهذا الوضع الجديد [3] .

وفى فتره ما بين الحربين العالميتين ازدادت اهميه الخليج الإستراتيجيه اذ اصبح مركزا للطيران العسكرى والمدنى بين اوروبا والهند والشرق الأقصى .كما اضفى إكتشاف البترول اهميه إقتصاديه كبيره عليه [4] .حتى دفعت المنطقه الى مصاف واحده من اهم المناطق الإستراتيجيه فى العالم (راجع المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث).وهو ما دفع بريطانيا الى التواجد اكثر فى المنطقه والنزول بثقلها للتمتع بالمزايا الجغرافيه والإقتصاديه التى تحظى بها المنطقه ، حتى وصل بها الأمر الى التدخل فى رسم الحدود وتحديد الحكام والزعامات والولاءات داخل قبائل ودويلات هذه المنطقه .الأمر الذى نتج عنه تحديد كيان وحكام ودويلات المنطقه التى نراها الان وايضا حدودها [5] .وقد استمر هذا الوضع من التبعيه المطلقه للمنطقه ببريطانيا حتى انتهاء الحرب العالميه الثانيه وبزوغ نجم جديد فى سماء القوى الدوليه وهو الولايات المتحده الأمريكيه والتى رأت ضروره ان تتوافر فى يدها عناصر القوه المتمثله فى قوه بترول الشرق الأوسط.فبدأت فى تنازع الثروه والتواجد بالمنطقه بالمزاحمه لبريطانيا حتى تمكنت من خلعها والغرب عموما منها بالأعتراف بإستقلال قطر فى سبتمبر 1971 دوليا .وربط دول المنطقه بعده روابط بها

---

(1) انظر د يواقيم رزق مرقص – الحق التاريخى وأزمه الخليج – مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه – الاهرام مارس 1991 – ص ص 42 : 55

(2) د. عبد العزيز سليمان نوار– المصالح البريطانيه أنهار العراق منذ عام1600 : 1914– القاهره 1968– ص 217

(3) د. جمال زكريا – الخليج العربى دراسه لتاريخ الإمارات العربيه1914 : 1945 القاهره1973 – ص ص19 : 28

(4) د. يواقيم رزق مرقص – الحق التاريخى وأزمه الخليج العربى – المرجع السابق – ص 79

(5) د. جمال زكريا – الخليج العربى – 1914 : 1945 – مرجع سابق ص ص 202 : 208

دعمت موقفها ونفوذها بالمنطقه حتى الان[1] .وإن كان قد تخلل تلك الفتره محاولات بريطانيه للعوده مره اخرى للمنطقه اوحتى الإدعاء بأنها مازالت موجوده كما حدث اثناء الأزمه العربيه الخليجيه الأولى بين العراق والكويت عام1961.حيث عادت قوات رمزيه كانت كافيه الى حد ما لتأجيل حسم النزاع [2] .حتى تفجر مره اخرى فى اغسطس 1990. كما كان تاريخ علاقتها الخاصه بالمنطقه هو الذى دفعها - بالمعاونه مع تبعيه السياسه البريطانيه الخارجيه المعروفه للسيلسه الأمريكيه وأيضا طبيعه الزعامه البريطانيه التى كانت موجوده فى وقت الأزمه والمتمثله فى الزعامه المتشدده لمرجريت تاتشر- الى سلوك موقف متشدد يميل الى الحسم العسكرى السريع لهذه الأزمه وعدم تمكين القياده العراقيه من تحقيق اى مكاسب ولو سياسيه من عدوانه على الكويت . وقد ظهر دور اوروبى جديد وظاهر مع احداث المنطقه الخليجيه وخاصه عند تفجر أزمه الحرب العراقيه الإيرانيه منذ اول الثمانينيات من هذا القرن .وما تولد عنها من توتر شديد بالمنطقه إقتصادى وعسكريا وامنيا اثر على المصالح العربيه والأوروبيه تأثيرا شديدا [3] . وقد تبلورت إستراتيجيه تعامل أوروبا الغربيه مع هذه الأزمه عند ثلاثه محاور وهى الحرص على منع إنعكاس الاضطرابات فى الإمدادات الحيويه البتروليه الخليجيه على الإقتصاديات الغربيه . ثانيا ضمان امن دول الخليج ذات النظم الحاكمه السابقه . وثالثا العمل على إنهاء الحرب دون إنتصار واضح او حاسم لاى من طرفيها حتى لا يخل بتوازنات القوى الموجودة بالفعل فى المنطقه[4] .

ومنذ بدايه الحرب اقتصر الدور الاوربى على التواجد البحرى العسكرى الفرنسى البريطانى فى مياه الخليج وذلك فى ظل النظره الريجانيه انذاك التى رأت ان الولايات المتحده هى الوحيده القادره على مواجهه المخاطر التى تهدد المصالح الغربيه فى منطقه الخليج وبصفه خاصه امدادات البترول[5] . ورغم ازدياد امد الحرب وإتساعها وإزدياد تهديدها لامن وحريه الملاحه فى الخليج ، حيث ظهر ما عرف بحرب ناقلات البترول وتهديد ايران بغلق مضيق هرمز الحيوى للملاحه العالميه . الا ان موقف الجماعه الأوروبيه منها لم يتغير . حيث استمر مفضلا استخدام الادوات السلميه الاقتصاديه فى التعامل مع هذه الأزمه بدلا من اللجوء الى الخيارات

(1) محمد حسنين هيكل - المرجع السابق ص ص69 : 77

(2) خالد السرجانى - جذور الأزمه بين العراق وإيران - السياسه الدوليه- العدد102 المرجع السابق ص ص14 : 18

(3) راجع د. ناديه مصطفى - اوروبا الغربيه وأمن الخليج - 1980 : 1985- الفكر الإستراتيجى العربى العدد 28 - ابريل1989- ص ص9 : 39

(4) Michael Sterner, The Iran Iraq War, Foreign Affairs, (Fall 1984)pp. 140:144

(5) د. نازلى معوض أحمد - سياسات الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث - مرجع سابق - ص 93

العسكرية. مع استمرارها فى تقديم مساعدات هامه للدول الخليجيه متمثله فى مبيعات السلاح الضخمه والتواجد البحرى العسكرى الفرنسى البريطانى فى المحيط الهندى دعما للتواجد الامريكى السوفيتى لحمايه الناقلات البتروليه . وايضا المساعدات الامنيه الفرنسيه للسعوديه خلال احداث مكه المعروفه . ولكن مع استمرار رفض الدولتين - بريطانيا وفرنسا- لوجود عسكرى دائم لهما فى مياه الخليج[1] .

الا ان التواجد البحرى العسكرى الاوروبى قد تغير تغيرا ملموسا ابتداء من صـــــيف 1987 . بعد وصول حرب الناقلات الى وضع خطير هدد بالفعل الامن الاوروبى. فازدادت عدد القطع العسكريه البحريه بالخليج الى ما يقرب من 40 قطعه بحريه واشترك فيها كل من هولندا وبلجيكا وإيطاليا الى جانب فرنسا وبريطانيا[2] .

وعلى الرغم من نغمه الاصرار على موقف الحياد الاوروبى تجاه طرفى حرب الخليج ، والتى اكدتها البيانات المتتاليه الصادره طيله اعوام الثمانينيات عن اجهزه الجماعه الأوروبيه على مختلف مستوياتها الا ان فرنسا اتخذت وبوضوح سافر جانب العراق فى صوره سياسه تصدير السلاح الفرنسى الى بغداد بنسبه 30٪ الى 40٪ من جمله صادرات الاسلحيه الفرنسيه الى الخارج. كما تزايدت تجاره المانيا الغربيه وايطاليا وبريطانيا مع ايران بحيث دعمت المجهود الحربى الايرانى[3] .ومن ذلك نرى ان اعتبارات المصلحه الماديه والإقتصاديه هى التى حكمت تصرفات الجماعه الأوروبيه من احداث حرب الخليج بين العراق وايران . هذا فضلا عن أن مسلكيات الدول الأوروبيه الغربيه فى تلك الأزمه الشديده كانت تندرج فى اطار التنسيق الاستراتيجى العام للمعسكر الغربي فى تلك المنطقه الحيويه من غرب اسيا ووسطها. وخاصه وان تلك الدول قد ادركت وتأكدت ان تلك الحرب لن تؤثر على الإستقرار الاقليمى فى المنطقه، كما انها لن تضعف النظم الحاكمه الموجوده بالفعل والمواليه لها. بل على العكس حيث ادت هذه الحرب الى استنزاف قوى كافه الدول الخليجيه المتحاربه فيها وغير المشتركه فيها ايضا . كما انها لم تؤدى الى ارتفاع اسعار البترول عالميا . بل على العكس حدث إنخفاض شديد فى اسعاره بصوره لم يسبق لها مثيل عام 1986 [4] .

ونظرا لاهميه منطقه الخليج العربي . ونظرا لاهميه دويلات المنطقه خاصه بعد ان جمعهم مجلس التعاون الخليجى العربى . فقد اقامت منظمه الجماعه الأوروبيه

(1) J. Peterson Defending Arabia : Evolution of Responsibility Orbis, Vol. 28, N. 3, 1984, pp. 465:487.

(2) د. ناديه مصطفى - اوروبا الغربيه وأمن الخليج 1980 : 1985 - مرجع سابق ص8

(3)د. نازلى معوض - المرجع السابق ص 94

(4) Ellen Laipson, Europe's Role in The Middle East : Enduring Ties - Emerging Opportunities, Middle East Journal, Vol. 44, N. 1 (Winter 1990) p. 7

حوارا مع المنظمه العربيه المذكوره بدأ منذ عام 1984 بهدف اقرار صيغه للتعاون التجارى والاقتصادى بين الطرفين وذلك عن طريق تنظيم اجراء دخول المنتجات البتروكيماويه الخليجيه الى السوق الأوروبيه المشتركه[1] . وقد عقدت الندوه التمهيديه للحوار الخليجي الاوروبى بابى ظبى فى 23/ 10/ 1985 . كانت مطالب دول منطقه الخليج العربي الاساسيه تنحصر فى تحرير التجاره بين الطرفين بما يسمح بدخول البتروكيماويات الخليجيه دون عوائق جمركيه او اداريه الى دول الجماعه الأوروبيه . اى اقامه منطقه تجاره حره بين اسواق دول الخليج ودول الجماعه الأوروبيه بينما حرص الطرف الاوروبى على توضيح مطلبه الاساسى بضمان تدفق البترول الخليجي الى اسواق دول الجماعه الأوروبيه مع استبعاد صيغه التبادل الحر التجارى . وبعد جولات عديده من المفاوضات قامت دول الخليج فى 15/ 6/ 88 بإبرام اول اتفاقيه إقتصاديه جماعيه لها مع الجماعه الأوروبيه . تكونت فى 26 ماده عامه فى صيغتها وتنصرف الى عموميات التعاون الإقتصادى والعلمى والتكنولوجى مابين دول المنظمتين الاقليميتين دون اشاره الى مبادىء التبادل الحر بينهما[2] .

الا انه مع استمرار المفاوضات انقسم موقف اعضاء الجماعه الأوروبيه من المطالب الخليجيه. حيث رأت كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا والبرتغال الإستجابه للمطالب الخليجيه بإقامه منطقه تجاره حره بينها وذلك بهدف انعاش تيارات التجاره بين المجموعتين وخاصه بعد إنخفاض اسعار البترول مما قد يدفع النظم الخليجيه إلى فرض رسوم جمركيه عاليه على الواردات تعويضا لنقص ايرادات البترول. ومن جهه ثانيه ، ارتأت المانيا الغربيه وبلجيكا افضليه صيغ التعاون التجارى الثنائى بين الدول الأوروبيه والدول الخليجيه فرادى . على نمط الإتفاقيات التجاريه التى تربط أوروبا الغربيه بدول شرق اسيا . اما بريطانيا فقد رفعت لواء المعارضه الكامله للمطلب الخليجى لإقامه منطقه تجاره حره واصرت على ان تفرض الجماعه الأوروبيه قيودا جمركيه وكميه على الصادرات الخليجيه من البتروكيماويات الى الجماعه الأوربيه .وذلك بحجه ضروره حمايه صناعه البتروكيماويات الأوربيه القائمه والتى تزيد طاقتها الإنتاجيه عن إحتياجات السوق الغربى ذاته. وجدير بالذكر ان بريطانيا تمتلك اقوى صناعه بتروكيماويه داخل الجماعه على عكس فرنسا التى لا تمتلك صناعه بتروكيماويه ضخمه(٧٠).

(1) د. هشام بدوى – التعاون بين السوق الأوروبيه المشتركه ودول مجلس التعاون الخليجي – السياسه الدوليه العدد96 – ابريل 1989– ص ص 209: 213

(2) المرجع ذاته – ص ص 209: 213

(3) د. احمد السيد النجار – العلاقات الإقتصاديه بين العرب والجماعه الأوروبيه – الواقع والإحتمالات بعد عام1992– فى ملف العرب والجماعه الاوروبيه 1992– السياسه الدوليه – العدد 99 – يناير 1990– ص 150

وقد اسفرت المفاوضات المذكوره بين الجانبين على ألا يبدأ العمل بمبادىء التبادل التجارى الحر ألا بتوافر الشروط التاليه فى مرحله لا حقه مستقبليا[1]:

1- الإلتزام ببنود الإتفاقيه العامه للتعريفه الجمركيه والتجاره (الجات).

2- عدم الإضرار بجهود إعاده تنظيم الصناعه البتروكيماويه.

3- حمايه الصناعه الوليده فى مجلس التعاون (دون توضيح الكيفية).

4- إلتزام السوق الأوربيه بالإبقاء على شروط لاتنطوى على تميزات تتعلق بوصول المنتجات البتروكيماويه من دول المجلس الى دول الجماعه، مع الإحاطه بأن الضرائب الأوربيه على البتروكيماويات الخليجيه تبلغ 64 %فى المتوسط فى حين تدخل 41 %من الصادرات الأوربيه الى المجلس معفاه من الضرائب والرسوم الجمركيه و48 % منها يدفع عليها رسوما تبلغ 7 % و2 % من إجمالى واردات المجلس من الجماعه الأوربيه يدجل برسوم جمركيه10 %بينما 9 % من تلك الواردات تبلغ الرسوم الجمركيه عليها 2 %فقط[2].

العناصر الحاكمه لعلاقات الجماعه الأوربيه بالشرق الأوسط عامة والخليج العربى خاصه:

لقد إستهدفت الجماعه الأوربيه فى علاقتها بالعالم الثالث ومنها بالطبع دول الشرق الأوسط تحقيق عده أهداف فيها مصلحتها ودوام تغذيتها بعناصر إستمرار وجودها وحضارتها. وهى بالقطع تجد مثالهاالحى والواضح فى علاقتها بمنطقه الخليج العربى. وهذه الأهداف هى تعميق وتوثيق الروابط الإقتصاديه والتجاريه والإستثماريه والماليه والفنيه والتكنولوجيه ما بين الجماعه الأوروبيه ودول العالم الثالث، وهو شرط ضرورى بل حتمى لمستقبل إستمرار وتعظيم النمو الإقتصادى الهائل المتحقق لدول الجماعه الأوربيه. وبصفه خاصه فى ظل الصياغه التنظيميه للإندماجيه الكامله والتى كانت تأمل تحقيقها فى عام 1992 [3].

وقد عبر عن هذه الحقيقه صراحه كلود شيسون وزير خارجيه فرنسا الأسبق حيث ذكر أن مصلحه الجماعه الأوربيه فى الحفاظ على رابطه التعاون مع بلاد العالم الثالث تعلو بكثير مصالح ايه قوه اقتصاديه كبرى اخرى فى عالمنا. إن أوروبا الغربيه تستورد المواد الأوليه والأساسيه للإنتاج الصناعى من بلاد العالم الثالث وتصدر منتجاتها الى تلك البلاد، بما يفوق كثيرا فى الأهميه واردات وصادرات كل

---

(1) د. نازلى معوض احمد – المرجع السابق ص99

(2) د. هشام بدوى – التعاون بين السوق الأوروبيه ودول المجلس الخليجى – المرجع السابق ص 212

(3) د. عبد المنعم سعيد – الحقيقه والخيال مصر الجماعه الأوروبيه 1992– بحث مقدم الى ندوه مصر والجماعه الإقتصاديه الأوروبيه 1992– الأقصر 1990– جامعه القاهره – مركز البحوث السياسيه والإستراتيجيه ص ص5 : 13

من الولايات المتحده واليابان والكتله الشيوعيه من والى بلاد العالم الثالث .كذلك فإن قيمه صادرات الجماعه الأوروبيه الى بلاد العالم تصل الى ضعف قيمه الصادرات من قبل الجماعه نفسها الي الولايات المتحده الأمريكيه .ويضاف الى تيارات التجاره الدوليه هذه القنوات الاخرى للتبادل الاقتصادى ما بين أوروبا الغربيه ودول العالم الثالث تلك القنوات التى تزيد بكثير ماديا ومعنويا عن نظيراتها مابين كل من الولايات المتحده واليابان من جانب ودول العالم الثالث من جانب اخر[1] .ويستطرد كلود شيسون قائلا (وبالتالى فإن من الحيوى والضرورى ان نقيم مايضمن استقرار واستمراريه العلاقات الوثيقه بين الجماعه الأوروبيه ودول العالم الثالث ، حيث تتزايد فى هذا الشأن الاولويات فى تنظيم اسواق المواد الاوليه ثم زياده المبالغ الماليه المخصصه لتنميه بلاد العالم الثالث ، ثم إنشاء تقسيم جديد متطور للعمل ما بين الجماعه الأوروبيه ومناطق العالم الثالث....) [2] .

إلا أن منطقه الخليج العربى قد تميزت بخصوصيه شديده تجاه دول الجماعه الأوروبيه . وهذه الخصوصيه تمثلت فى عده مصالح خاصه جدا تهدف دول الجماعه الأوروبيه إلى تحقيقها أوعلى الاقل المحافظه عليها من إستمرار العلاقات بينها وبين تلك الدول او حتى بين كلا منها ودول منطقه الخليج العربى ، هذا بالطبع فضلا عن الروابط التاريخيه المذكوره التى سبق ذكرها .

واولى هذه العناصر الحاكمه فى علاقات دول الجماعه الأوروبيه تجاه الخليج العربى تمثلت فى المصالح الأمنيه والإستراتيجيه فى حوض البحر المتوسط وفى منطقه الخليج العربى. فقد خلق الجوار الجغرافى بين أوروبا والعرب صله جغرافيه سياسيه وإقتصاديه عبر التاريخ ، فأوروبا تطل عبر جناحها الجنوبى مع البحر المتوسط والعرب يطلون بجناحهم الشمالى عليها أيضا . ومن ذلك أصبح البحر المتوسط قنطره عبور وهمزه وصل عربى اوروبى . ومن ثم فهو ذو أهميه إستراتيجيه للطرفين ولسوف يظل كذلك ، وبالتالى فإن أمنه يعد هدفا ومطمعا مشتركا [3] . ولما كانت المجموعه الأوروبيه تدرك ان الصراعات الاقليميه هى السبب الرئيسى لعدم الإستقرار فى المنطقه ، خاصه الصراع العربى الإسرائيلى ، فإن سياستها تهدف بالأساس الى الحيلوله دون حدوث تطورات سلبيه فى المنطقه تؤثر على مصالحها[4] . وبالطبع فإن منطقه الخليج هى الترجمه الفعليه لهذه الحقيقه فى

---

(1) د. نازلى معوض احمد – المرجع السابق ص69

(2) المرجع ذاته – ص 69

(3) صلاح الدين حافظ – نحن واوروبا أزمه واحده – الأهرام31 / 10 / 90– ص7

(4) جمال الدين محمد على – أوروبا الموحده ومستقبل الحوار العربى الأوروبى – السياسه الدوليه – العدد 100– ابريل 1990– ص 196

منطقه الشرق الاوسط بالنسبه للجماعه الأوروبيه نفسها، فهى تعد بؤره تنعكس فيها وتتركز عليها مصالحها التى تهدف الى المحافظه على إستقلالها ، فهى تسيطر على طرق الملاحه البحريه الدوليه من الشرق والغرب ، عبر مضيق هرمز ، الذى تعبره ناقلات البترول إلى موانىء غرب أوروبا والولايات المتحده واليابان وبقيه الدول المستورده للبترول، مما قد يحمل اى تغيير اجتماعى وسياسى فى المنطقه فى طياته إحتمال ترتيب الاوضاع او الأوراق التى تؤثر فى هذه المصالح [1].

وتتمثل المصالح الإقتصاديه والتجاريه الحاكمه للجماعه الأوروبيه فى علاقاتها بدول الخليج العربى فى البترول الموجود بكثره فى هذه المنطقه وما يمثله من أهميه قصوى للعالم أجمع وللجماعه الاوروبيه بصفه خاصه (انظر الفصل الاول المبحث الاول من البحث) . وبالتالى فإن ضمان إمدادات البترول الذى يأتى من منطقه الخليج العربى يمثل مصلحه رئيسيه من مصالح اوروبا الغربيه . كما أن الدول الغربيه لها مصالحها التجاريه فى المنطقه ، فدول المجموعه الاوروبيه تعد الشريك التجارى للدول العربيه، سواء للروابط التاريخيه بين الطرفين او للمبررات التى يوفرها القرب الجغرافى بينها . وتأتى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا فى المركز الاول بالنسبه للدول التى يتعامل معها الوطن العربى تجاريا ولا يسبقهم سوى اليابان والولايات المتحده .

ولقد بلغت الصادرات العربيه للجماعه الأوروبيه فى اعوام 85 / 86 / 87 على الترتيب نحو43437 مليون دولار ، 32454 مليون دولار ، 35871 مليون دولار ، بما مثل فى السنوات الثلاث على الترتيب نحو38,9 ٪ ، 38,2 ٪ ، 37,4 ٪ من إجمالى الصادرات العربيه ، وتعتبر أسواق الجماعه الإقتصاديه الاوروبيه فى مجموعها أهم سوق للصادرات العربيه حيث يستوعب قرابه40 ٪ من تلك الصادرات، وتعد ايطاليا وحدها ثانى أهم سوق للصادرات العربيه من بين كل دول العالم بعد اليابان مباشره [2].

وتمثل وارذات دول مجلس التعاون الخليجى المرتبه الثالثه بعد الولايات المتحده ودول اوروبا الغربيه غير الأعضاء فى المجموعه فى بنيان صادرات الجماعه الأوروبيه ، أى ان دول الخليج تمثل سوقا اساسيا لتصريف منتجات الجماعه ، كما تستورد الجماعه الأوروبيه أكثر من 20 ٪ من إحتياجاتها من البترول الخام من دول الخليج ، ويشكل البترول الخام 90 ٪ من إجمالى صادرات المجلس لدول السوق الأوروبيه ، وقد بلغ التبادل التجارى بين الطرفين عام 1987 ما يقرب من 27 مليار

---

(1) د. محمد أنور عبد السلام – معالم الإستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربي من وجهه النظر الأمريكيه السوفيتي – السياسه الدوليه – العدد68– ابريل 1982– ص 170

(2) د. خالده شادي – الموقف الأوروبى الغربى ازاء أزمه الخليج – الابعاد والمحددات والنتائج– مرجع سابق – ص 352

دولار ونصف المليار مع فائض مقداره 6 مليارات لصالح دول الجماعه الأوروبيه . بل إن بريطانيا وحدها قد حققت عام 1987 فائضا تجاريا فى تعاملها التجارى مع الخليجيين بلغت 4062 مليون دولار وأكثر من ثلث هذا الفائض البريطانى قد تحقق من مبادلاتها التجاريه مع السعوديه[1] . ومن المعلوم ان واردات الجماعه الأوروبيه تتكون بالاساس من البترول الذى لا يمكن لدول الجماعه الأوروبيه أن تستورده بذات المواصفات والشروط من خارج الوطن العربي . وتعد المملكه العربيه السعوديه والعراق والكويت ومصر من أهم الاقطار العربيه المصدره للجماعه الأوروبيه.

اما واردات العرب عموما من الجماعه الأوروبيه فقد بلغت فى اعوام85, 86, 87 على الترتيب نحو 40, 1 ٪، 42, 2 ٪، 39, 2 ٪ من اجمالى الوردات العربيه حيث تبلغ بالارقا م بنفس الترتيب 40430 ، 38087، 37624 مليون دولار . وترتبط التغيرات فى قيمه الصادرات العربيه من الجماعه الأوروبيه الى حد كبير بأسعار البترول ايضا ، مثلها مثل الصادرات الى الجماعه الأوروبيه حيث ادت إنخفاض اسعاره وبالتالى انخفاض حصيله العرب من تصديره الى اضطرار غالبيه الاقطار العربيه الى تقليص وارداتها من العالم عامه ومن ضمنها الواردات من أوروبا[2] . لهذا فإن دول الجماعه الأوروبيه تهدف دائما الى المحافظه على هذه العلاقه وعدم فقدان هذه المكانه التجاريه الممتازه .

كما تلعب المحددات والضغوط الداخليه الأوروبيه دورا متميزا كأحد العناصر الحاكمه لعلاقات الجماعه الأوروبيه بمنطقه الخليج .فقد تكونت فى بعضها كفرنسا لوبى داخلى يدفع السياسه الفرنسيه دائما نحو الميل الى اقامه علاقات تجاريه وثقافيه وطيده مع العرب وخاصه العراق. وهى مايفسر الاندفاع الملحوظ من جانب الحكومه الفرنسيه نحو تسليح العراق خلال حربه مع ايران طول ثمان سنوات . كما قدمت تسهيلات كبيره تجلت فى تقديم المساعدات فى مجالات التكنولوجيا الحديثه للتسليح وايضا العلاقات المتميزه بين الدولتين وخاصه مع بدايه الحرب العراقيهالإيرانيه[3] . كما ان الحكومه البريطانيه تعانى من ضغوط داخليه عديده متمثله فى ازمات تضخم وإرتفاع معدلات البطاله وميل ميزان المدفوعات التجارى البريطانى الى الإنكشاف ، لذلك فهى تسعى دائما الى الحفاظ على دورها المتميز مع منطقه الخليج وعلاقاتها الوطيده ومميزاتها التجاريه مع دول المنطقه التى ترى فيها انقاذا لمشاكلها التجاريه حتى عدت لندن (العاصمه البريطانيه) هى اكثر العواصم

(1) د. نازلى معوض احمد – مرجع سابق – ص ص99 : 100

(2) د. احمد السيد النجار – العلاقات الرقتصاديه بين العرب والجماعه الأوروبيه المرجع السابق ص 147

(3) د. خالده شادي – المرجع السابق ص ص 360 : 361

الغربيه جذبا للأثرياء العرب ورؤس اموالهم[1] . وقد ارتبط ذلك مع رأى عام بريطانى داخلى ضد العراق وصدام حسين بإعتباره قوه اقليميه تبغى السيطره ومؤيده للإرهاب والتطرف تعمل على امتلاك قوه نوويه مما يهدد الامن والسلام واسرائيل بالخطر ، وقد ظهر ذلك جليا اثناء تناول الاعلام البريطانى لقضايا اكتشاف رجال الجمارك البريطانيين لقطع السلاح التى كانت تهرب من بريطانيا للعراق بهدف تجميع المدفع العملاق الذى ينتج بها .

كما كانت المانيا اشد الاطراف الأوروبيه تميزا من ناحيه محدداتها وضغوطها الداخليه ، فقد انهكتها اجراءات ومتطلبات الوحده بين شطريها الشرقى والغربى . حيث تبين لصانعى القرار الالمانى ان تكاليفها باهظه وتبعاتها الاجتماعيه والبيئيه خطيره وتتطلب منهم تفرغا كاملا وعدم الإنشغال بمشاكل اخرى تعوقهم عن هدفهم الاكبر وهو الوحده والقضاء على مشاكلها. لذلك حشدت الحكومه الالمانيه جميع امكانات الدوله السياسيه والإقتصاديه لمواجهه هذا الحدث الجليل دون غيره من الاحداث فى هذه المرحله التاريخيه من حياه المانيا الموحده . كما ان الوضع المتميز لالمانيا بإعتبارها دوله مهزومه فى الحرب العالميه الثانيه وما استتبع ذلك من ان فرضت الدول المنتصره عليها من ان ينص الدستور الالمانى صراحه على عدم زياده قوتها عن حد معين يضمن عدم قدرتها على التدخل فى المشاكل الخارجيه عسكريا او حتى عدم اعطائها مقومات القوه التى تكفل التأثير او التهديد الخارجى ، حتى ولو لم يفرض عليها ذلك، فقد كانت نتيجه الحرب كفيله بتوريث شعور المانى داخلى يمنع بكل اصرار كل ما من شأنه تكرار هذا الحدث المؤلم واثاره المدمره التى تعانى منها الان، كل هذا حكم تصرفات وعلاقات المانيا الخارجيه فى هذه الفتره واثرت مع علاقاتها مع منطقه الخليج وإن كان ذلك لم يمنعها من القيام بدور مورد السلاح الى بعض دول المنطقه احيانا كطرف اصيل او كوكيل عن طرف اخر قوى لا يبغى الظهور بهذه الصفه خشيه بعض المحاذير الداخليه او الإقليميه .

---

(1) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق ص ص77:69.

المبحث الثانى
ابعاد تفاعلات الجماعه الاوروبية وأزمه الخليج

حاولت دول الجماعه الاوروبية ان تسلك سلوكا متميزا فى تفاعلاتها مع أزمه الخليج العربيه الثانيه ، وحاولت أيضا ان يكون دورها فاعلا يؤثر فى حل هذه الأزمه بصوره لا تمكن العراق من إحتلال الكويت وايضا معاقبه المعتدى ولكن اساسا بطريقه تمكنها من تحقيق اهدافها وتوجهاتها العامه فى التعامل مع هذه الأزمه.لذلك سيحاول الباحث ان يبين السمات والعلامات البارزه فى ابعاد التفاعلات لتلك الجماعه وأزمه الخليج العربيه الثانيه ، ثم يعقب ذلك الإستخلاص التوجهات العامه التى حكمت ونظمت هذه التفاعلات للخروج من ذلك بمحاوله فهم طبيعه المرحله التى تنر بها الجماعه الاوروبية وقت التصدى لهذه الأزمه وحجمها الذاتى بالمقارنه بالقوى الخارجيه الاخرى بالعالم وبمدى ايمان والتزام الدول اعضاء الجماعه بفكره الجماعه الاوروبية ومدى تمكنهم وقدرتهم على تحقيق ذلك بإعتبار ان أزمه الخليج هى من الازمات التى تندر نسبيا فى التاريخ التى من شأنها ان تؤثر فيمن حولها وما حولها بالايجاب او السلب.

وحينما نتعرض لدراسه سمات وابعاد تفاعلات الجماعه مع أزمه الخليج العربيه الثانيه سنجد ان هذه التفاعلات قد اخذت طابعين الاول وهى التفاعلات الدبلوماسيه والثانى تفاعلات او تحركات ذات طبيعه عسكريه وتلك كانت بطبيعتها وظروفها تحركات ديناميكيه ايجابيه فاعله . اما النوع الاول وهى التفاعلات الدبلوماسيه ذات الشق السياسى والشق الاقتصادى فقد اختلفت مابين مواقف إستاتيكيه عبرت فيها بعض الدول الاعضاء فى الجماعه عن مواقف او إتجاهات او التزمت بقرارات صادره ووافقت عليها الامم المتحده ، والملاحظ ان هذا النوع من المواقف قد حدث بشأنه اجماع من تلك الدول دون ايه خلافات.اما الثانيه فهى المواقف الديناميكيه الفاعله والتى حاولت بعض دول الجماعه الاوروبية فيها ان يكون لها دور ايجابى تؤثر فى مجريات واحداث الأزمه بهدف تحقيق اهدافا لتلك الدول اكثر خصوصيه اوتميزا ، وقد كانت هذه التحركات ايضا داخل نطاق قرارات الامم المتحده ولكن شاب التنفيذ والتطبيق الخاص بها خلافات بين الدول اعضاء الجماعه نسب الى تجاوز وتسرع البعض فى تطبيق هذه القرارات او حتى الخطأ فى تفسير وتأويل نصوص قرارات المنظمه الدوليه.

لذلك سنقسم هذا المبحث الى ثلاث اجزاء الاول نبحث فيه التفاعلات الدبلوماسيه بشقيها الإستاتيكى والديناميكى . والقسم الثانى نبحث فيه التحركات

ذات الابعاد العسكريه لدول الجماعه الاوروبية وهى ايضا تحركات حدث بينهم بشأنها خلاف . اما الشق الثالث فسيتناول الباحث فيه محاوله إستخراج التوجهات العامه التى حكمت تحركات الجماعه الاوروبية مع أزمه الخليج العربيه الثانيه .

اولا : ابعاد التفاعلات الدبلوماسيه لدول الجماعه الاوروبية وأزمه الخليج العربيه الثانيه:

لم تكن دول الجماعه الاوروبية بعيده عن مرقع الاحداث وازماتها . فقد استجابت وتفاعلت معها بصوره سريعه جدا رغم البعد المكانى بين موقع الاحداث ومكانها، وايضا رغم الظروف الداخليه والمرحله الزمنيه التى تحياها هذه الجماعه حاليا . ورغم غياب قواعد محدده واليات معده مسبقا فى النظام الدولى . وهى فى تحركاتها الدبلوماسيه تلك - رغم بعض الإختلافات فيما بينها - الا انه عكست درجه عاليه من الإتفاق والإنسجام لم يسبق لها مثيل من قبل طوال تجربه العمل الأوروبى المشترك[1] .

ودول الجماعه الاوروبية فى مواقفها الدبلوماسيه مع أزمه الخليج العربيه الثانيه قد اخذت شكلين اولها المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه التى عبرت عنها دول الجماعه جميعا دون اختلاف وصدرت تعبيرا عن التأييد الأوروبى لقرارات الامم المتحده والجماعه الاوروبية ، وهذه المواقف تمتاز بأنها لم تكن تعبيرا عن موقف سلبى اوحيادى من النزاع وانما هى مواقف ساكنه قابله للتطور والحركه الى مرحله أخرى اكثر ايجابيه وتفاعلا . اما الشكل الثانى من هذه المواقف فهى المواقف الديناميكيه التى تعدت فيها بعض تلك الدول حدود إبداء الرأى والإتجاهات الى مرحله التفاعلات ومحاوله التأثير الإيجابى فى مجريات الاحداث الدائره على ارض الخليج واثارها المحليه والعالميه . وقد كان من الطبيعى ان يحدث فيها اختلاف فى وجهات النظر.

1- المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه لدول الجماعه الاوروبية فى الازمه .

تطور الموقف الدبلوماسى الإستاتيكى الأوروبى بأزمه الخليج من السلبيه المطلقه والمتمثله فى مواقف تلك الجماعه من الأزمه قبل اجتياح العراق للكويت صباح يوم 2 اغسطس. فمن الملاحظ فى هذه الفتره ان تلك الدول لم تظهر اى قدر من الإهتمام بتصاعد الأزمه بين العراق من جانب والكويت ودول الإمارات العربيه من جانب اخر فى الفتره التى سبقت هذا التاريخ ، ففى حين ابدت العاصمتان الفرنسيه والبريطانيه بعض القلق بشأن الاثار المحتمله لهذه الأزمه على سعر البترول، بأنهما لم تتوقعا ان تسفر النزاعات الحدوديه والماليه بين العراق والكويت عن مواجهه حاده

(1) د. خالده شادى - المرجع السابق - ص 321

(2) عمر الشافعى - تعدد المواقف الأوروبيه - اوراق الشرق الاوسط - العدد الثانى مارس 1991- ص 54.

[2]. اما بعد ذلك التاريخ فيلاحظ براعه الدول الاوروبية وقدراتها على تنظيم صفوفها والإتيان برد فعل أوروبى جماعى قوى تجاه الاحداث تستنكرها وتدينها وتشارك بحيويه فى الجهد الدولى داخل الامم المتحده لإستصدار القرارات بفرض العقوبات الاقتصاديه وتاكيد الادانه الدوليه للغزو[1].

كما أن المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه لدول الجماعه لم تكن تعبيرا عن مرحله زمنيه لدول الجماعه فى تعاملها وتفاعلها مع الأزمه بدأت بعدها مرحله اخرى، إنما عبرت عن مواقف ثابته او مبادىء عامه التزمت بها كل الدول الداخله فى نطاق الجماعه من هذه الأزمه. وهى مبادىء عامه التزمت بها الكافه. إلا أن بعض الدول اعضاء الجماعه المذكوره قد زاد عليها بإنتهاج مواقف ديناميكيه فاعله فى تعامله مع الأزمه مع إستمرار إلتزامه بالمواقف الإستاتيكيه. بل ان مواقف تلك الدول الديناميكيه كانت عباره عن طريقها او إسلوبها فى وضع المواقف او المبادىء الإستاتيكيه موضع التنفيذ او بعباره اخرى الخروج بهذه المواقف من مجرد المبادىء والاقوال الى حيز التنفيذ الفعلى كى تحقق اثارها. وقد تمثلت المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه لدول الجماعه الأوربيه فى عمليات الإدانه والإستنكار التى إلتزمت بها دول الجماعه الاوروبيه على المستوى السياسى للجماعه ومؤسساتها ككل وايضا مستوى الهياكل السياسيه والعسكريه الأشمل وخاصه إتحاد غرب أوروبا وحلف الاطلنطى، واخيرا المستوى الفردى لكل دوله أوروبية على حده[2]. كما تمثلت ايضا فى مواقفها وما حدث بشأنها من إجماع من الأزمه فى القضايا الرئيسيه المبدئيه الناتجة عن الأزمه وهى قضيتى غزو الكويت وضمها من جانب وقضيه الرعايا الاجانب وحرب السفارات من جانب اخر[3]. الا ان هذا الإجماع قد شابهه إستثناء وأحد وهو ماحدث من خلاف نظرى بين بعض الدول حول مسأله الربط بين الإنسحاب العراقى وحل القضيه الفلسطينيه حيث لم يتعدى هذا الخلاف الى مرحله ترتيب ايه أثار سياسيه ظاهره.

فعلى مستوى الجماعه الأوروبيه ومؤسساتها، فقد أبدت الجماعه اهتماما بالغا بأزمه الخليج قلما يناظره اهتمام مماثل بإيه أزمه أخرى. فخلال الفتره الممتده من يوم انفجار الأزمه عسكرياً عقدت دول الجماعه الأوروبيه تسعه إجتماعات من بينها إجتماعان على مستوى القمه. وقد تحدد الموقف المبدئى من الغزو العراقى للكويت منذ يوم 2 اغسطس 1990، فصدر عن الجماعه الاوروبيه بيان يعتبر أن العدوان

---

(1) راجيه إبراهيم صدقي - التوجهات العامه للردود الفعل الدوليه - السياسه الدوليه العدد 102- مرجع سابق ص 100

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام1990 - المرجع السابق ص67

(3) د. خالده شادى - المرجع السابق ص 322

العراقى ليس عملا عدوانيا أرتكب فى حق دوله محايده فحسب ، بل عملا يشكل خطرا يهددالإستقرار والسلام فى المنطقه ايضا . وتتسم صياغه هذا البيان بالجمع بين الحذر والحزم فى نفس الوقت . ففى حين أدان البيان العدوان العراقى وأشار الى قرار مجلس الامن الذى صدر فى اليوم نفسه ، فإنه اشار ايضا بتقدير الى اهميه وضروره الجهود العربيه فى اطار الجامعه العربيه [1] .

وقد ظهر نوع من الإجماع الاوروبى حول هذه الإدانه فى البيان الصادر عن الجماعه فى نفس يوم الغزو والذى جاء فيه أن الجماعه والدول الاعضاء فيها تدين بقوه اللجوء الى العنف من قبل دوله عضو فى الامم المتحده ضد الأراضى الاقليميه لدوله أخرى . إن هذا الامر يشكل إنتهاكا لميثاق الامم المتحده . ووسيله مرفوضه لتسويه الخلافات الدوليه . وبالتالى فإنها تساند كلياً القرار الذى اعتمده اليوم مجلس الامن[2] . وفى 6 اغسطس أصدرت الجماعه بيان يحتوى على تكرار الإدانه للعراق تبعا للقرار رقم 661 الصادر فى 5 أغسطس... وخلال الأيام التاليه تبلورت أزمه الرعايا الاجانب فى العراق والكويت الذين اتخذهم العراق كرهائن وهدد بإستخدامهم كدروع بشريه ضد اى هجوم عسكرى محتمل ضد العراق ، كما ظهرت أزمه التمثيل الدبلوماسى الاجنبى فى الكويت وقرار العراق بإغلاق السفارات الاجنبيه . وقد حدد إعلان وزراء خارجيه الجماعه الاوروبية فى بروكسل بتاريخ 21 اغسطس موقف المجموعه من هاتين الأزمتين . فطالب الإعلان بتسهيل رحيل الرعايا الاجانب وادانه اتخاذهم كرهائن وإستخدامهم كدروع بشريه ورفض قرار العراق بإغلاق مقار التمثيل الدبلوماسى فى الكويت . واستخدم الاعلان لهجه متشدده ازاء مسأله الرهائن وهدد بعمل أوروبى موحد ضد أى عمل من شأنه الإضرار بهؤلاء الرعايا . بل ذهب الى حد تحميل المواطنين العراقين الذين قد يسهموا فى أعمال من شأنها الإضرار بالرهائن مسئوليه دوليه على هذه الاعمال [3] .

وقد استمر الموقف الرسمى لدول الجماعه الاوروبية على نفس الإتجاه وان كان قد بدأ يميل نحو التشدد . ففى مؤتمر قمه الجماعه المنعقد فى روما يوم 14 ديسمبر قرر البيان الختامى الموقف التقليدى للجماعه وحمل العراق مسئوليه الموقف المتفجر فى المنطقه مشيرا الى احتمال إندلاع الحرب ورحب البيان بالحوار المباشر بين الولايات المتحده والعراق ، كما يلاحظ فى هذا المستوى من المواقف الاوروبيه الإستاتيكيه ان الجماعه كانت على إتصال وثيق بالولايات المتحده حول قرارات

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990– المرجع السابق ص 67

(2) عمر الشافعى – تعدد المواقف الأوروبيه – المرجع السابق ص 54

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990– المرجع السابق ص67

مـجلس الامـن المعنيـه بأزمـه الخليج فـى نيـويـورك عن طـريق المندوبين الدائمين لدى الجماعـه بالمجلس واحيـانا اخرى عن طريق وزراء خارجيـه هذه الدول[1] . كـمـا قـامت الجمـاعـه بـتـفـاوض جمـاعى مع كل من مـجلس الـتعاون الخليـجي واتحاد دول المغرب العـربى . فـفـى يـوم 27 /9 إجتمع وزراء خارجيـه الجماعه مع وزراء خارجيـه مجلس الـتعاون الخليـجى فى نيويورك على هامش إجتماعات الجمعيـه العامـه للأمم المتحده وصدر عن الإجتماع بيان مشترك يكرر الإدانه العنيفه للغزو العراقى للكويت ويحدد التزام الطرفين بالتعاون السياسى والدبلوماسى الهادف لإستعاده السلام والشرعيه والإستقرار والامن فى الخليج[2] .

أما على مستوى المنظمات السياسيه والعسكريه الاوروبيه : فـقد سعت دول الجماعـه الاوروبيـة لتنسيق مـواقـفها من أزمـه الخليج على مستويات أشمل واوسع وظيفيا او جغرافيا من المجموعه الاوروبيـة ، وعلى وجـهه الخصوص إتحاد دول اوروبا الغربيه وحلف الاطلنطى . فالاول ظل نشاطه مـجمدا تقريبا حتى التطورات الاخيره فى اوروبا الـشرقيـه وإندلاع أزمـه الخليج . الا انه من الملاحظ عمليا ان جهوده كانت ذات طابع عسكرى بالنظر الى الغرض من إنشائه ، حيث ركزت الدول الاعضاء فيـه على احياء الإتحاد كإطارلجهود عسكريه أوربيه مستقله خارج القاره الاوروبيه . أما حلف شمال الاطلنطى فـقد استـمر هو الإطار الحقيـقى للتنسيق العسكرى بين دول الجماعه بالإرتباط مع الولايات المتحده ... الا أنه فى 13 ديسمبر نجح وزير الخارجيه الامـريكى فى إقناع وزراء 15 دوله عضوا بـه عند إجتماعهم فى بروكسل بإصدار بيان قوى للغايه يؤكد على ضروره الإنسحاب الشامل من الكويت[3] .

أما على مستوى الدول وسياساتها الخارجيه المستقله عن الجماعه : فعلى الرغم من الجهود لإظهار اوروبا والجماعه الاوروبيـة خاصه بمظهر الوحده والتناسق من أزمـه الخليج ، فـإن بعض الفـوارق قـد ظهـرت فـى المدى وليس فى الإتجـاه فـى المواقـف التى توحدت . فقد كان رد الفعل البريطانى بالغ العنف منذ البدايه ، فقد أدانت الحكومه البـريطانيـه الغزو العراقى للكويت مـباشـره ورفـضـتـه ووصـفـتـه بأنـه تـهـديد خطيـر للسلام فى منطقه الخليج وخرق لميثاق الأمم المتحده ويمثل انتـهاكا لسياده أراضى الدوله عضو فى الامم المتحده وإحتلال لأراضيها[4] ، كما وصفته بأنه تهديد سافر لامن واستـقـرار الخليج[5] . وفى اطار عمليه الإدانه والإستنكار اكدت مـارجريت تاتشر

---

(1) المرجع السابق ص ص 68 : 69

(2) المرجع السابق ص ص 68 : 69

(3) المرجع السابق ص ص 69 : 70

(4) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 107

(5) الأهرام 90/8/3 ص 4

رئيسه وزراء بريطانيه(فى ذلك الوقت) ان أزمه الخليج تعتبر امتحانا عصيبا وحاسما لقدره الامم المتحده على ردع العدوان فى عالم مابعد الحرب البارده... وعلى إعتبار ان اغتصاب بلد كامل العضويه فى الامم المتحده وإحتلاله يعد امرا مرفوضا تماما . ولقد اوضح رئيس وفد بريطانيا فى الامم المتحده(مجلس الامن) ان الحكومه الكويتيه التى شكلها العراق ليست كويتيه وليست حره ولكنها فعلا حكومه مؤقته [1].

أما الموقف الفرنسى فقط إتفق مع نظيره البريطانى فى الإتجاه والمدى ، حيث لم يكن أقل تشددا منه ، فقد نددت الحكومه الفرنسيه بالغزو العراقى للكويت وضمه لها ووصفت هذا العمل بأنه تهديد سافر لامن الخليج [2] . كما اصدرت وزاره الخارجيه الفرنسيه بياناً طالبت فيه القوات العراقيه بالإنسحاب الفورى من الاراضى الكويتيه [3] . كما صرح رولان ديما وزير الخارجيه الفرنسي – وقتئذ – فى2 / 8 / 1990 ان حكومته تدين وبشده الإعتداء على الكويت وتطالب بالإنسحاب الفورى للقوات العراقيه [4] . كما أعلن أن الهجوم العراقى سيؤدى حتما الى اعاده النظر فى سياسه فرنسا تجاه منطقه الشرق الاوسط بصفه عامه وتجاه العراق بصفه خاصه الصديق القديم لفرنسا [5] .وقد اصدر الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى 9 اغسطس 1990 بيان للشعب الفرنسى أعلن فيه رفضه للعدوان وضم الكويت وتأييد ا لقرارات مجلس الامن [6] .

كما كانت بقيه المواقف الاوروبية على نفس الخط من الإدانه الكامله للعدوان وضم الكويت ورفض ترتيب ايّ اثار سياسيه او إقتصاديه عليه . فقد اعلن متحدث بإسم الحكومه الألمانيه الإتحاديه فى 2 اغسطس 1990 رفضه للعدوان والمطالبه بالإنسحاب الفورى للقوات العراقيه من الاقليم الكويتى وبدون ايه شروط . كما يؤكد على ان المنازعات يجب تسويتها بطريقه سلميه . وتتوقع الحكومه الإتحاديه ان يتناول مجلس الامن بالبحث العمل العراقى [7] . كما اعلنت المانيا الإتحاديه انه فى حاله رفض العراق الإنسحاب فإنها ستدعو شركائها الاوروبين لإجراء مشاورات حول

---

(1) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 322.

(2) الأهرام1990/8/3 ص4

(٦3) الأهرام1990/8/4 ص4

(4) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 134

(5) الأهرام 90/8/4 ص 5

(6) نبيه الأصفهانى (اعداد) وثائق خاصه بالأزمه – السياسه الدوليه – العدد 102 مرجع سابق – ص 184

(7) المرجع السابق – ص 171.

(8) الأهرام 1991/8/3ص 4

الإجراءات التى يمكن ان تتخذ ضد العراق [8]. كما اوضحت الحكومه الإيطاليه موقفها بجلاء من الإجتياح العراقى حيث اعلن رئيس وزراء ايطاليا (اندريوتى، فى ذلك الوقت) ان المشكله التى تشغل بال الرأى العام العالمى اليوم تتعلق بمسأله مبدأ بعينه، فاذا ما ظهر أن الإحتلال العسكرى لدوله ما وضمها امرا جائز وظل بلا عقاب ، فإن الإستناد الى القانون الدولى قد يصبح عديم الجدوى ، وان القوه وحدها قد تكون عنوانا للسلطه والممارسه المشروعه وبالتالى يجب على حكومه بغداد ان تلغى ضم الكويت وتسحب قواتها وتقبل بمشروع امن يحول دون حدوث اضطرابات من هذا القبيل فى المستقبل[1].

أما بخصوص موقف دول الجماعه الاوروبية فرادى من قضيه إحتجاز الرعايه الاجانب بالعراق والكويت ، فقد اتصف هذا الموقف بالتشدد والحزم وتصعيد الإدانه والإستنكار التى تجلت فى بعض ردود الفعل الإجرائيه وخاصه من بريطانيا وفرنسا [2]. حيث رفضت مارجريت تاتشر اقتراح صدام حسين بإطلاق صراح الرهائن مقابل إنسحاب القوات الاجنبيه من الخليج كما أعلنت أنه لن تكون هناك ايه مفاوضات مع الرئيس العراقى حول مصير الرعايا الأجانب فى الكويت والعراق وقالت ان صدام حسين يحاول الإختفاء وراء نساء واطفال الغرب وانه يستخدمهم كدروع بشريه ويستغلهم للتفاوض مع الدول الغربيه[3]. كما وصفت الحكومه البريطانيه هذا القرار بأنه إنتهاك صارخ لكافه القوانين الدوليه واعتبرته قرارا غير مقبول[4] وإستجابه للرفض الدولى لعمليه إغلاق السفارات المختلفه رغم أنهاء المهله التى حددتها السلطات العراقيه ، ورغم قيام الجنود العراقيون بمحاصره مقر السفارات ورغم الانذار العراقى ببدء عمليه إخلاء السفارات بالقوه مالم تغلق ، كانت بريطانيا من بين الدول التى رفضت الإزعان للإنذار العراقى . وقامت بطرد بعض الموظفين العراقين لدواعى الامن القومى ، وطرد الملحقين العسكريين فى بريطانيا بالتنسيق مع اعضاء المجموعه الاوروبيه . ردا على اقتحام القوات العراقيه لبعض السفارات الاوروبيه على رأسها السفاره الفرنسيه فى الكويت [5].

اما الموقف الفرنسى من هذه الأحداث فقد إستدعى مدير إداره الشرق الاوسط بالخارجيه الفرنسيه السفير العراقى وأعرب له عن إستياء فرنسا الشديد من إنتهاك العراق للإلتزامات الدوليه وحظر من العواقب الوخيمه التى يمكن ان تسفر عن المساس بأمن وسلامه الرعايا الفرنسين ، وكا ن الرئيس فرانسوا ميتران قد أعلن فى

(1) الأهرام 1990/8/18 ص 5
(2) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 324
(3) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 108
(4) ا لاهرام19 / 8 / 90 ص 5 (5) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 325

خطابه بالإجتماع المشترك للجمعيه الوطنيه الفرنسيه ومجلس الشيوخ فى 27/ 8/ 90 ان فرنسا لم تألو جهدا فى سبيل مساعده الرهائن الذين تحتجزهم العراق وبدون وجهه حق الذين يمكن إستخدامهم كدروع بشريه تحمى المنشآت العسكريه العراقيه [1] . كما رفضت أيضا الإذعان للإنذار العراقى بأغلاق سفاراتها بالكويت تضامنا مع موقف المجموعه الاوروبيه ،بل وحذرت الخارجيه الفرنسيه فى 25/ 8/ 90 من خطوره أى إجراء تقدم عليه العراق لأغلاق السفاره الفرنسيه بالقوه . ثم جاء إعلان الرئيس ميتران بأنه لن يكون هناك إتفاق مع العراق مالم ينسحب من الكويت ويتم اطلاق صراح الرهائن الاجانب . واستطرد بأنه لن يكون هناك ترتيب على أساس إنتهاك القانون . وان الامم المتحده قد حددت شكل كامل فى اطار الحركه فى هذا الشأن ، واكد أن القانون الدولى يجب ان يكون له اليد العليا والسيطره على القوه ... ومع استمرار توجهات الحزم والتشدد الغربين حيال التصرفات العراقيه التصاعديه التى بدأت بحرب السفارات . حيث قامت فرنسا ومعها المجموعه الاوروبيه بطرد كل الملحقين العسكرين من الدول الإثنتا عشر الاعضاء فى المجموعه ردا على إقتحام بعض السفارات الاوروبية وخاصه السفاره الفرنسيه بالكويت وهو العمل الذى لم تكن تتوقعه فرنسا [2] . وكان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قد أعلن فى تصريح له فى 14/ 9 أنه يعتبر ذلك بمثابه إعتداء ، وقد إحتجت الخارجيه الفرنسيه على ذلك الإنتهاك وإعتبرته أمرا خطيرا ولم تقبل فرنسا الإعتذار العراقى الذى قدمه بعد اقتحام قواته لسفارتها [3] .

الا أن الإجماع الاوروبى حول المواقف الدبلوماسيه الإستاتيكيه قد شابه إستثناء جوهرى . وهو مايتعلق بموقفها من المبادره التى أعلانها صدام حسين والتى عرفت بمبادره الربط بين القضيه الفلسطينيه وأزمه الخليج، وقد انقسمت دول الجماعه الاوروبية حول هذه القضيه الى جانبين ، الجانب الاول: يشمل مجموعه دول المتوسطيه (دول البحر المتوسط) [4] . وقبلت هذه الدول فكره إلتزام دولى بحل المشكله الفلسطينيه جنبا الى جنب مع الإلتزام بتحرير الكويت ، ودون ربط واضح بين المسألتين . وقد كانت إيطاليا ترى أن الرئيس العراقى اخطأ فى محاولته الربط بين غزو الكويت والمشاكل الاخرى القائمه فى منطقه الشرق الاوسط ، وترى ان أزمه

---

(1) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 139.

(2) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 326

(3) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص ص136 : 140

(4) أنظر موقف فرنسا من أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص ص 141: 142

(5) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 158

الخليج يجب ان تحل اولا ثم تبدأ معالجه قضايا المنطقه الاخرى[5] . اما الجانب الثانى فيشمل بريطانيا [1] ودول البينلوكس والمانيا وهو يرفض التصريح بمثل هذا الإلتزام القوى حتى لا يبدو كتنازل للعراق او قبول لمبادره صدام حسين فى 12 اغسطس.
وجاء بيان المجموعه الاوروبيه فى السابع من سبتمبر بحل وسط ، فإلى جانب ادانه البيان لإحتجاز الرهائن وقرار العراق بإغلاق السفارات الاجنبيه فى الكويت فإنه اورد فقره يؤكد فيها على ان (العدوان العراقى هو مظلمه اضافيه للشعب العربى حيث عرقل البحث عن تسويه المشاكل الاخرى فى المنطقه كالنزاع العربى الإسرائيلى والقضيه الفلسطينيه وقضيه لبنان) واكد البيان إلتزام الجماعه الاوروبيه بضروره حل تلك المسائل بصوره عادله ودائمه وشامله تبعا لقرارات مجلس الامن[2] .

. **المواقف الدبلوماسيه الديناميكيه لدول الجماعه الاوروبية من الأزمه:**

وهى التحركات التى عبرت من خلالها دول المجموعه الاوروبية عن مواقفها وردود افعالها المرتبطه بأزمه الخليج وتطوراتها على الساحه الدوليه ، وهى تختلف عن المواقف الاولى فى انها وان كانت مثلها واضحه وتعبر عن إتجاه معين من الاحداث الا انها تختلف عنها من حيث انها تزيد عنها فى التدخل المباشر او غير المباشر بالطرق الدبلوماسيه بغرض التاثير فى مجريات الامورلتغيرالاحداث وفقا لما تريد وتراه يحقق مصلحتها ومصلحه السلام والامن الدوليين وتحقيق مبادىء العداله العالميه وفقا لوجهه نظرها . والمواقف الديناميكية عموما فى اغلبها لاتخرج عن محاوله توظيف ادوات المساومه الضاغطه الإكراهيه وادوات المساومه التوفيقيه التعايشيه وفق توظيف رشيد لكلاهما معا دون اعتماد على احدهما على حساب الاخر او إنفراده بالعمل . وان كان قد ظهرت ادوات احداهما اكثر من الاخرى فى بعض مراحل اوصور حل الأزمه وذلك وفق مقتضيات الموقف او المرحله[3] . كما ان هذه الادوات قد اختلفت فى انواعها عن الادوات النمطيه التى على الباحثين البحث عنها وتحليلها للوقوف على مدى رشد اداره أزمه بعينها . ونجد ان بعضها لم يظهر فى هذه الأزمه. كما ان هناك انواعا جديده لم تكن يعرفها الفقه السياسى من قبل قد وجدت طريقها ودفعت الباحثين الى تناولها بالدراسة وذلك راجع لخصوصيه هذه الأزمه وتعمقها وتشعبها وتعدد الاطراف الفاعله فيها . لذلك فإنه يمكن حصر ابعاد المواقف الدبلوماسيه الديناميكيه لدول الجماعه الاوروبية وأزمه الخليج العربيه الثانيه طبقا للأدوات الاتيه:

1) التهدئه والإحتواء 2) الضغط والتهديد 3) الحصار

(1) انظر موقف بريطانيا من قضيه الربط - أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه مرجع سابق ص ص 119: 121

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990- المرجع السابق - ص ص67 : 68

(3) G. Snyder, Crisis Bargaining, in Charles F. Hermann (ed.) op.cit. pp. 217 : 258

4) المساعى الحميده 5) طرح المبادرات ورؤى الحل السلمى

6) التنسيق مع القوى العظمى

7) المساهمه فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه للأزمه.

والجماعه الاوروبية عند الاضطلاع باداره الأزمه وفق هذه الادوات لم تتفق فيما بينها عليها . كما ان مدى استخدام كل اداه منها عن الاخر وحجم هذا الإستخدام لم يحدث بشأنه اتفاق كامل وايضا بين اعضاء الجماعه . كما ان جميع هذه الادوات هى استراتيجيات او طرق للتحرك لإداره الأزمه وبالتالى فهى لا تعبر بالضروره عن مراحل زمنيه متعاقبه تبدأ احداها من حيث انتهت الاولى ونتهى حيث تبدأ الثالثه . بل على العكس لقد سار معظمها جنبا الى جنب فى ذات الوقت . بل ان تعدد الفاعلين فى اطار الجماعه الاوروبية قد استلزم بالضروره ان يكون من المنطقى استخدام اكثر من اداه معا وان لم يكن بالضروره هناك اتفاق او حتى انسجام ظاهرى . وعلى الرغم من أن معظم ادوات الضغط والتهديد والحصار وايضا المساهمه فى التكاليف العسكريه والتنسيق مع القوى العظمى قد تمت بأساليب ومعدات عسكريه مما عدها البعض من ضمن التدابير والإجراءات العسكريه[1] . الا انها لا تعدو الا ان تكون ضمن الإجراءات الدبلوماسيه او اساليب المساومه الضاغطه الإكراهيه لإداره الأزمه لحلها سلميا او تعديها مرحله الأزمه السياسيه الى الحرب المباشره . وهى ايضا اساليب وادوات تهدف فى النهايه الى الضغط واجبار الخصم لتحقيق اهداف سياسيه وقانونيه من منظور مستخدميها . وهذا لا يمنع بالطبع من انها لازمه لبدء الحرب والإستمرار فيها اذا اصبح ذلك حتميا ، وهنا تدرس وتحلل بوصفها من عناصر اداره الحرب العسكريه . ولعل ما يؤيد هذا الرأى ما ذهبت اليه الباحثه فى موضع اخر من البحث حيث قررت ان المهام الرئيسيه للقوه العسكريه البريطانيه كما اكدتها وزاره الخارجيه البريطانيه هى تأكيد الموقف السياسى للحكومه البريطانيه الرافضه بشده للأوضاع الاقليميه المترتبه على غزو العراق للكويت . والتصرفات التصعيديه للرئيس صدام حسين فى المنطقه.ومن ثم فإن تفسير هذه المهام يعود الى عاملين اساسيين:

أولاً: عامل الردع الذى يتمثل فى ردع اى هجوم عراقى جديد ضد دول الخليج وضمان إنسحاب القوات العراقيه وعوده الشرعيه للكويت.

ثانيــا: عامل الحصار بما يعنيه من إحكام الرقابه والحظر الإقتصادى المفروض على العراق وضمان عدم خروج البترول من العراق إلتزاما بقرارات الأمم المتحده[2].

لذلك سيقوم الباحث بإستعراض هذه الأدوات محاولا تبيان اوجه الإتفاق

(1) انظر : د. خالده شادى – المرجع السابق – ص ص 326 : 338

(2) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 332

والإختلاف ومداه فى مواقف الدول اعضاء الجماعه.

ا) التهدئه والإحتواء:

لقد كانت هذه الأداه من اول الأدوات التى استخدمتها الجماعه الأوروبيه فى التعامل مع الأزمه. وأيضا أستخدمت فى جميع مراحل إداره الأزمه وحتى قبل إنتهائها بالحل العسكرى. وقد مثلت هذه الأداه إسلوب يميل لكثر الى الحل السلمى وفى بعض مراحله الى تفضيل الحل العربى. وقد اخذت بهذه الأداه كل دول المجموعه الأوربيه حتى اكثرها تشدداوهى بريطانيا حيث رأت ان الإسلوب الأمثل لحل أزمه الخليج (فى وقت التصريح) هوإعطاء الفرصه الزمنيه للعقوبات الإقتصاديه. كمااعلن وزير الدوله البريطانى لشئون القوات المسلحه اتش هاملتون فى البحرين فى7/10 (اعتقد ان الحرب لن تقع قبل إستنفاذ جميع خيارات التسويه السلميه. وقواتنا المنتشره فى دول الخليج ولا سيما السعوديه هى حاليا فى موقع دفاعى)... وقال(إننا ننتظر حلا سلميا للأزمه واعتقد ان الحظر الذى فرضه مجلس الأمن على العراق افضل علاج فى الوقت الراهن[1]. إلا ان الموقف البريطانى قد عدل عن هذه الأداه نهائيا مع تطور مراحل الأزمه وجنح الى الحل العسكرى ومعاقبه العراق.

كما ظهرت هذه الأداه أيضا فى سياسه وزاره الخارجيه البلجيكيه يوم2/8/1990 والذى ناشد جميع الأطراف تسويه خلافاتها بالوسائل السلميه وأيضا بيان الخارجيه الألمانيه الذى اعلن أن المنازعات يجب تسويتها بطرق سلمته. وعلى نفس المنوال دعى بيان وزاره الخارجيه الأسبانيه الذى وجه نداءاً للأطراف المتصارعه لحل خلافاتهماعن طريق التفاوض وأعلنت عن إستعدادها للمساهمه فى الجهود الدوليه التى تبذل لإيجاد حل عاجل للصراع [2]. وقد سار بيان المجموعه الأوروبيه الصادر فى ذات التاريخ على نفس الإتجاه رغم إحتوائه على التنديد بالموقف العراقى والدعوه لإتخاذ الإجراءات الدبلوماسيه عن طريق مجلس الأمن لتطبيق القانون الدولى [3].

أما فرنسا، فقد كانت هذه الأداه اوضح وظاهره فى تعاملاتها وإدارتها لهذه الأزمه. ومن هذا المنطلق جاءت المبادره الفرنسيه لتهدئه الموقف فى الخليج فى 2/8/1990. وذلك بإرسال 12 مبعوثا خاصا الى العديد من الدول العربيه لشرح الموقف الفرنسى إزاء الأزمه ومن بينها مصر والسعوديه. كما أعلن رولان دوما فرنسا لا يمكنها إلا أن تساعد الجهود التى تهدف الى بدء الحوار بين الأطرف المعنيه ووقف عمليات التصعيد، وان فرنسا ترغب فى ان تحل المشاكل الراهنه حلا سلميا

(1) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص ص 108 : 109

(2) نبيه الأصفهانى (اعداد) وثائق خاصه بالأزمه - مرجع سابق ص ص 169 : 171

(3) المرجع السابق ص ص 169 : 171

(4) د. خالده شادى - المرجع السابق ص ص 327 : 328

يتم التوصل اليه داخل المجموعه العربيه[4]. كما أكد وزير الدفاع الفرنسي في 18 / 8 ان مهمه القوات الفرنسيه في الخليج هي المسانده والردع ومراقبه تنفيذ الحظر وحمايه الرعايا الفرنسيين. وذكر في 4 / 9 ان عمليه المقاطعه المفروضه على العراق تتم بفاعليه بنسبه 95 ٪ وحذر من أن الذين يهللون لنشوب الحرب لا يعرفون عواقبها، وصرح في 13 / 9 انه يجب البحث عن وسائل تحقيق السلام قبل هدف الحرب[1].

وكان الرئيس الفرنسي قد أعلن في 9 / 8 خلال مؤتمر صحفي (أننا نقول للعرب وخاصه أصدقائنا منهم، هم عديدون حاولوا تسويه هذه المشكله الصعبه داخل نطاق المجموعه العربيه)[2] كما اشار رولان دومان في 12 / 8 / 1990 الى إمكانيه حل عربي للأزمه. وقد إستمرت هذه الأداه في جميع مراحل حل الإداره الفرنسيه للأزمه وحتى قبل إنتهاء المهله المحدده من قبل مجلس الأمن في 15 يناير 1991 وحتى قبل بدء العمليات العسكرسه البريه.

ب) الضغط والتهديد:

وقد لجأت دول الجماعه الأوربيه لهذه الأداه بهدف دفع الحكومه العراقيه الى الجلاء عن الأراضي الكويتيه وعوده الشرعيه لها. وايضا ردعه عن التفكير في امتدادالإحتلال أو حتى العمليات العسكريه الى الأراضي العربيه المجاوره كالمملكه العربيه السعوديه والإمارات العربيه المتحده. وقد إستخدمت دول المجموعه الأوروبيه هذه الأداه وفق تكتيك مرحلي إتفق وطبيعه المرحله التي تمربها الأزمه ومدى تصعيدها وطبيعه الأفعال التي اقدم عليها النظام العراقي. فكانت الأساليب المستخدمه ذات طابع سلمي اوإقتصادي في باديءالأمروكرد فعل للسلوك العراقي من الأزمه. إلا انها تطورت مع تأزم الأحداث الى ان أخذت الطابع العسكري كالتهديد بالقيام بعمليات عسكريه محدوده او شامله كتحرير الكويت او حتى تدمير القوه العسكريه العراقيه بالكامل. فلم تكن الإجراءات العمليه او المداخل التطبيقيه التفصيليه لتحقيق هذا الهدف المتوازن واضحه منذ البدايه. بل اخذت تتضح مع الوقت. وفي سياق تفاعلات معقده على مختلف المستويات الإقليميه والدوليه. كما ان الإجراءات العمليه والمداخل لم تكن محط إجماع بين الدول الأوربيه او داخل الجماعه الأوربيه[3].

وقد تمثل الضغط السياسي في العدد الضخم من القرارات التي صدرت عن المجموعه الأوربيه ودولها بصفه مجتمعه او فرادى حول الأزمه تدين العدوان العراقي وتطالب بالإنسحاب وتستنكر سلوك العراق وغزو الكويت. ومن ذلك انه في

---

(1) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 140

(2) المرجع السابق ص 141

(3) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990– المرجع السابق67

20/ 10/ 1990 أكدت مارجريت تاتشر أن بريطانيا ترفض اى حل وسط مع الرئيس العراقى وانها لن تقدم ايه تنازلات حول أزمه الخليج وشددت على ضروره إنسحاب العـراق من الكويت[1]. وتطالب بتطبيق الشرعيه الدوليه وعوده الأسره الحاكمه لها. فقد أجريت السيده مارجريت تاتشر فى 23 أكتوبر1990 محادثات مع الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دوله الكويت فور وصوله الى لندن أكدت خلالها تمسك بريطانيا بموقفها المطالب بإنسحاب القوات العراقيه من الكويت دون قيد اوشرط وعدد الحكومه الشرعيه[2] وقد جاء فى نفس الإتجاه بيان وزاره الخارجيه النرويجيه الصادر فــى 6 اغــسطس 1990 والذى يدعو الى فرض الضغوط الممكنه على العراق بهدف الحصول على الإنسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقيه[3]. وايضا صدر فى 21 اغسطس إعلانا سار فى نفس الإتجاه وذلك عقب إجتماع وزاره خارجيه الجماعه الاوروبية المنعقد فى بروكسل[4].

وقد شمل هذا الإتجاه ايضا القيام بإجراءات ذات طابع دبلوماسى أقدمت عليه الدول الاوروبيه ومن ذلك قيام الحكومه البريطانيه فى19 سبتمبر 1990 بوضع قيود على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومه البريطانيه بحيث لايسمح لهم بالحركه ال فى حدود 25 ميلا فقط[5]. وكانت الحكومه الفرنسيه قد قامت فى 15 سبتمبر 1990 بطرد 29 من الرعايا العراقيين رداً على اقتحام القوات العراقيه للسفاره الفرنسيه في الكويت . كما رصدت اسماء المؤسسات الفرنسيه التى تلتزم بالمقاطعه ضد العراق[6]. وايضا فى 17 سبتمبر غقد وزراء خارجيه المجموعه الأوروبيه اجتماعا للرد على إقتحام القوات العراقيه سفاره فرنسا وبلجيكا وهولندا فى الكويت، وقرر الوزراء طرد الملحقين العسكرين فى بلادهم احتجاجا على الإجراء العـراقى[7]. وفى تطور اخر قررت بريطانيا فى 3 يناير1991 طرد 8 من العاملين بالسفاره العراقيه فى لندن وترحيل 17 عراقيا اخرين خلال 24 ساعه[8] ، كما القت القبض فى 16 يناير على 28 اخرين من الرعايا العراقيين [9].

إلا أن الحرب النفسيه التى شنتها دول المجموعه الاوروبيه كانت أكثر بروزا

(1) نبيه الأصفهانى – وثائق حول الازمه – السياسه الدوليه – العدد 103– مرجع سابق ص 172
(2) نبيه الاصفهانى – مرجع سابق ص 173
(3) نبيه الأصفهانى – وثائق حول الازمه – السياسه الدوليه – العدد 102– مرجع سابق ص 176
(4) المرجع السابق – ص 199
(5) نبيه الأصفهانى – وثائق حول الازمه – السياسه الدوليه – العدد 103– مرجع سابق ص 162
(6) المرجع السابق ص 182
(7) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990– المرجع السابق ص68
(8) نبيه الأصفهانى – يوميات حرب الخليج – السياسه الدوليه العدد 104– ابريل 1991 ص 82
(9) المرجع السابق ص 85

وظهورا فى إستراتيجيات إستخدام هذه الاداه ، فقد أعلن وولد جريف وزير الدوله للشئو ن الخارجيه البريطانيه فى 30 / 9 / 1990 انه لا يمكن تجنب الحرب فى الخليج إلا إذا انسحب العراق من الكويت [1] . وكان دوجلاس هيرد وزير خارجيه بريطانيا قد سار على نفس الوتيره حينما اعلن فى 29 / 9 انه اذا لم تنجح الضغوط فى تحقيق إنسحاب العراق من الكويت فإن البديل الوحيد هوإخراجه بالقوه المسلحه ، وقد اعلن ايضا فى 10 / 10 / 1990 ان الفرصه مازالت قائمه لإخراج العراق من الكويت بالضغوط السلميه وانه لا مفر أمام صدام حسين من الإنسحاب والا سنضطر لإستخدام القوه لطرده منها .كما أعلن فى 14 / 10 فى محاضره أمام النادى الدبلوماسى المصرى انه لن يكون هناك ايه تسويه او حل وسط بالنسبه للقرارات التى إتخذها مجلس الامن او الجامعه العربيه، ويجب على صدام ان ينسحب من الكويت حتى يتم إعاده حكومتها الشرعيه للبلاد ، واضاف أن صدام سيخرج من الكويت لا مناص له سوى الإذعان بمحض إرادته او الخروج منها على فوهه المدافع . واضاف ايضا فى 19 / 10 / 1990 محذرا العراق من أن المجتمع الدولى سيلجأ الى استخدام القوه العسكريه اذا فشلت الوسائل السلميه، وقال ان صدام حسين عليه ان يدرك ان خيارا عسكريا مطروحا يمكن إستخدامه لإخراجه من الكويت [2] .

كما دعى وزير الدفاع البريطانى توم كينج فى12 / 11 / 1990 العراق الى الإنسحاب من الكويت بسرعه والا فإنه سيواجهه قريبا بعمل عسكرى ، واضاف أنه اذا استخدم العراق أسلحه كيماويه ضد القوات البريطانيه فى الخليج فإن رد بريطانيا سيكون خطيرا جدا . وقد اضافت مارجريت تاتشر فى ذات التاريخ ان الخيار العسكرى سوف يستخدم إذا مارفض العراق الإنسحاب من الكويت ، ويتمثل للحل السلمى بالنسبه للعراق فى الإنسحاب ، ونأمل فى ان يقوم بذلك والا فسوف نضطر الى اللجوء الى الخيار العسكرى ونرى كيف ينسحب العراق من الاراضى الكويتيه [3] . كما اعلنت فى29 / 10 / 1990 الى ضروره إستمرار فرض العقوبات الإقتصاديه ضد العراق حتى بعد إنسحابه من الكويت وايضا منعه من إستخدام الاسلحه الكيماويه والبيلوجيه والنوويه التى يملكها ، كما صرحت بأنها مستعده لتبنى الخيار العسكرى اذا لزم الامر [4] . وفى10 / 11 / 1990 صرح رئيس الوزراء الفرنسى ميشيل روكار الذى كان يقوم بجوله فى سنغافوره بأن الوضع فى الخليج متأزم الى حد أن الحل العسكرى قد يطرح إما بالصدفه اوبعد التشاور [5] .لذلك فقد أعطت – فرنسا– فى 19 من ذات

(1) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 108.

(2) المرجع السابق ص 109

(3) المرجع السابق – ص 130.

(4) نبيه الأصفهانى – وثائق حول الازمه – السياسه الدوليه – العدد 103– مرجع سابق ص 147

(5) المرجع السابق ص 177.

الشهر موافقتها على البدء فى محادثات من أجل إصدار مجلس الامن قرارا جديدا حول إحتمال اللجوء الى القوه فى أزمه الخليج ولكن دون تأكيد على أنها ستؤيد صيغه معينه لهذا القرار الذى لم يناقش بعد [1]. كما أكد وزير الدفاع البريطانى فى 30 ديسمبر 1990 أن الحرب لن تكون لها سوى نتيجه واحده وهو هزيمه العراق وتكبيده خسائر فادحه [2]. وكان رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور قد أكد نفس المعنى فى تصريح له فى19 / 10 / 1990حيث صرح بان الرئيس العراقى يعرف النتائج التى سيترتب عليها رفض الإنسحاب من الكويت حيث أن قرارات مجلس الامن واضحه فى هذا الشأن [3]. كما صرح وزير الخارجيه البريطانى دوجلاس هيرد فى 4 يناير 1991 بانه ينبغى إبلاغ العراق بأنه سيواجهه هجوما من القوه متعدده الجنسيات مالم ينسحب من الكويت وان على إجتماع المجموعه الاوروبيه أن يدعم الموقف الذى أعلنه الرئيس بوش إلا أن الاجتماع المقترح هواخر فرصه مطروحه لمنع نشوب حرب الخليج [4].

وكان الموقف الألمانى يسير على نفس المنوال رغم ظروف ألمانيا الخاصه والقيود الواضحه والمعروفه فى الدستور الألمانى الذى يحد من حريه حركتها الخارجيه. حيث شاركت فى إصدار جميع البيانات التى صدرت عن المجموعه الاوروبيه وإتحاد غرب أوربا بصفتها عضو فى المجموعه والإتحاد والتى تدعو الى إنسحاب العراق بدون شروط من الاراضى الكويتيه وعوده السلطه الشرعيه للكويت ، مع الإفراج عن جميع الرهائن الاجانب، وايضا يدعو الى ضروره الإلتزام بالعقوبات الإقتصاديه المفروضه على العراق من قبل مجلس الامن مع ضروره طرح الخيار العسكرى إذا فشلت الجهود السلميه على حمل العراق على الإنصياع للشرعيه الدوليه. كما اعلن هانز ديتريش جينشر وزير الخارجيه الالمانى السابق فى12 / 11 / 1990أن المجموعه الاوروبيه تعتزم الضغط بصوره أكبر على العراق من خلال خطوط دبلوماسيه من أجل التوصل الى تسويه سلميه لأزمه الخليج وإطلاق سراح جميع الرهائن الأجانب المحتجزين هناك.

وكان وزير الخارجيه الألمانى قد أعلن فى13 / 8 / 1990 بأن دول حلف شمال الاطلنطى ستقف الى جانب تركيا فى حاله وقوع أى إعتداء عليها او احتكاك بها. وقد أعلنت الحكومه الهولنديه انها ستشارك فى العمليات العسكريه لإعاده الشرعيه وإحترام النظام الدولى . وقد صرح رئيس الوزراء الهولندى فى5 / 2 / 1990 (اننا

---

(1) المرجع السابق ص 179.

(2) نبيه الأصفهانى – وثائق حول الازمه – السياسه الدوليه – العدد 104– مرجع سابق ص81 .

(3) المرجع السابق ص 79

(4) المرجع السابق ص82

(5) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص ص 167: 182.

نقف خلف الرئيس بوش الذى يقود عمليه عسكريه لا مناص منها لسوء الحظ)[5].

وعلى الرغم من أن منظمه حلف شمال الاطلنطى محكومه فى تصرفاتها وافعالها السياسيه والعسكريه الخارجيه بعده قيود جامدة حيث يحظر ميثاق تأسيس الحلف الصادر فى 1949 التدخل خارج اراضى الدول الاعضاء... وعلى الرغم من أن جميع الدول الاعضاء فيه قد تحركت عسكريا طبقا لمجريات الامور وعلى أساس فردى غالبا وليس بصوره جماعيه لتعذر التنسيق العسكرى بينهما خارج نطاق الحلف الجغرافى الا ان دول الحلف ذاته قد بادرت بعقد إجتماع فى 10 / 8 / 1990 ببروكسل لدراسه اثار أزمه الخليج ودور الحلف فيها ، واعلن أنهم مصممون على إتخاذ خطوات جاده وفعاله ضد العراق أهمها الحظر الاقتصادى والتكنولوجى[1].

وحينما لجأت دول الجماعه الاوروبيه الى إستخدام أداه التهديد ضد العراق لدفعه لتنفيذ قرارات الامم المتحده والإنسحاب من الكويت ، كانت تستند دائما الى الشرعيه الدوليه المتمثله فى قرارات مجلس الامن ، ومن ذلك ما وضح وزير خارجيه بريطانيا في 30 / 11 / 1990 بمناسبه صدور قرار مجلس الامن رقم 678 والذى يجيز استخدام القوات المسلحه اذا انقضى الامد ، أن الخيار العسكرى ليس وهما وأنه اذا إستخدم سيكون بتأييد كامل من مجلس الامن [2]. وأيضا ما عبرت عنه الحكومه الفرنسيه دائما مثل تصريح الرئيس الفرنسى فى19 / 10 / 1990 من ان فرنسا تريد اتمام الإجراءات المتعلقه بأزمه الخليج فى اطار مجلس الامن الدولى من اجل تنفيذ جميع القرارات. وصرح رولان دوما فى 9 / 10 / 1990 أن فرنسا لن تشارك فى اى عمليه عسكريه ضد العراق مالم تحظ بتغطيه مجلس الامن. وقد إلتزمت باريس بدقه بالإجراءات التى حددتها الامم المتحده، وأن الأمر سيكون كذلك فى المستقبل ولن تقدم فرنسا على عمل عسكرى أياكان نوعه مالم تحصل على تغطيه من مجلس الامن وبعد أن تكون تطور الاحداث قد خضع لتقويم ينبع من السياده وهو التقويم الذى يقوم به رئيس الجمهوريه [3].

الا أنه يلاحظ ايضا الموقف البريطانى من إستخدام هذه الأداه كان أكثر مواقف دول الجماعه الاوروبيه تطرفا حيث غالى فى إستخدام هذه الإستراتيجيه . وكما أعلن دائما رفضه للتفاوض مع النظام العراقى اوحتى الحلول الوسط ومن ذلك ماصرحت به مارجريت تاتشر فى20 / 10 / 1990 من انه لايمكن أن يكون هناك حلول وسط تخفف موقف التجمع الدولى كما هو متمثل فى قرارات مجلس الامن والمدعوم من الجامعه

(1) المرجع السابق – ص 185.

(2) المرجع السابق ص 110

(3) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 141

(4) المرجع السابق – ص 109.

العربيه(4) . ومن ذلك أيضا ما صرحت به عقب إستقبالها للمبعوث السوفيتى يفجينى بريماكوف فى 20 / 10 / 1990 من أنها ترفض اى حلول وسط مع الرئيس العراقى وأنها لم تقدم اى تنازلات له حول أزمه الخليج، وأن بريطانيا لن تساعد صدام حسين على حفظ ماء وجهه وأضافت انه هو الذى وضع نفسه فى هذا المأزق ويجب ان يخرج منه بنفسه وشددت على ضروره إنسحاب العراق من الكويت[1]. كما صرحت فى 1 / 10 / 1990 عند استقبالها للملك حسين فى لندن (أننا نواجه عدوانا شنه ديكتاتور وانه لا مجال للتفاوض فى شأن قرارات الامم المتحده الخاصه بأزمه الخليج وضروره تطبيق العقوبات تطبيقا فعالا . وان السبيل لتحقيقه يتمثل فى ضروره إنسحاب صدام حسين من الكويت وعوده الحكومه الشرعيه إليها)[2]. كما أعلنت رئيسه الوزراء البريطانى أيضا انه قد أعطى للعقوبات المفروضه على العراق مهله ثلاثه اشهر لتؤتى بثمارها ولكن لم يبدى العراق أى علامه تشير الى تخفيف قبضته على الكويت وأنه إما أن يخرج من الكويت حالا وإلا سيقوم الحلفاء بطرده قريبا وستنزل به الهزيمه بكل مايترتب عليها من عواقب[3] .

وعلى الرغم من أن وزير خارجيه فرنسا رولان دوما قد أعلن فى 1 ديسمبر1990 من أن الدول الخمس الكبرى دائمه العضويه فى مجلس الامن قد إتفقت على القيام بمساعى لدى الرئيس العراقى ، فإن هذه المساعى إقتصرت على إبلاغه بالرساله الحازمه التى وجهها إليه المجتمع الدولى من خلال مجلس الامن[4] . وقد سار موتمر وزراء خارجيه دول حلف شمال الاطلنطى المنعقد فى بروكسل فى يناير 1991 على نفس الإتجاه حيث طالب بالإنسحاب العراقى الكامل من الكويت وعوده السياده إليها وحكومتها الشرعيه كشرط لحل سلمي، ويرفض اى حلول جزئيه. كما أعلنت المنظمه المذكوره فى ذات التاريخ أنها تساند الجهود المبذوله من اجل اقامه حوار مع العراق ولكنها طالبت عدم إتاحه الفرصه لبغداد كى لا تستغل هذه التحركات من أجل التخلى عن الإنذار الموجهه للعراق فى 15 مايو المقبل[5] .

إلا أن استخدام هذه الاداه تميز بإستراتيجيه ذات تكتيك مرحلى إختلف بمدى تفاقم الأزمه وطبيعه وحجم الإجراءات التى أقدم عليها النظام العراقى حيث أنها عدت فى الكثير منها وكأنها رد فعل لهذه الإجراءات. فيلاحظ أن تصريحات التهديد والتى صدرت عن دول الجماعه الاوروبية كانت أخف حده فى بدايه الأزمه عنها بعد

(1) نبيه الاصفهانى – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه العدد103– المرجع السابق – ص 152
(2) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 116
(3) نبيه الاصفهانى – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد 103– المرجع السابق ص 176.
(4) المرجع السابق ص182
(5) نبيه الأصفهانى – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد 104– المرجع السابق ص77.

ذلك ، مثل ما أشار اليه وزير الدفاع البريطاني توم كينج في 8/8/1990 ان هدف المشاركه البريطانيه لا يشمل إستعاده الاراضى الكويتيه وأيضا ما صرح به فى وقت لاحق فى 12/8/1990 من انه لا يريد إستخدام القوه بل يريد تطبيق قرارات الامم المتحده ، وان تضع العقوبات الإقتصاديه حدا للعدوان ، وايضا ما اعلنه دوجلاس هيرد الوزير البريطانى فى 9/9 من أن بلاده لم ترسل قواتها الى الخليج لمهاجمه العراق بل لحمايه دول المنطقه ولضمان استمرار تدفق البترول بأسعار رخيصه الى الدول الغربيه (1). ومن ذلك أيضا ما أعلنه الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران أمام الجمعيه العامه للامم المتحده من أن مهمه القوات الفرنسيه فى الخليج هى تنفيذ قرارات الحظر وأن الهدف تجنب الحرب (2). الا أن عمليات التهديد قد زادت نبراتها مع تداعى احداث الأزمه كل يوم.

وقد كانت من الاساليب الفعاله المؤثره التى استخدمتها دول الجماعه الاوروبية فى الضغط والتهديد على الحكومه العراقيه ما كانت تعلنه دائما بكل الوسائل الاعلاميه المتاحه عن التحركات العسكريه الى تقدم عليها من أجل تنفيذ قرارات مجلس الامن وتحرير الكويت وعوده الشرعيه .سواء أكانت هذه التحركات لاول مره أوحتى زيادتها عما كانت عليه من قبل . وذلك بعكس المبادىء العسكريه المعروفه التى تقضى بأن تتم التحركات تلك فى سريه او بطريقه غير علنيه قدر الإمكان ، الا إذا كان الإعلان عن هذه الاشياء مقصودا فى حد ذاته بهدف ارهاب العدو تحقيقا للإكراه المستهدف فى اداره الأزمه. ومن امثله هذا الإعلان ما قرره الرئيس الفرنسى من أنه فى حاله عدم التوصل الى تسويه عربيه للأزمه فإن فرنسا ستلبى طلب السعوديه ودول المنطقه من معدات عسكريه وإرسال فنيين ، كما ستدعم وسائلها البحريه والحربيه فى المنطقه لكى تكون مستعده للتدخل عند اللزوم (3). ثم اعلنت فى 20/11/1990 ان قواتها فى الخليج اصبحت القوه الثانيه بعد القوات الامريكيه حيث تشمل حامله الطائرات كليمنصو وتحمل 42 طائره هليكوبتر هجوميه والطراد كولنير والمدمره دوبلكس والفرقاطه برونيه والفرقاطه دوكينجوهذه السفن مزوده بصاوريخ سطح سطح من طراز اكسوزيت وصواريخ مضاده للطائرات من طراز مازوكا وكروتال . كما وصل مجموع أفراد القوات الفرنسيه المتمركزه فى الخليج الى 8500 جندى بينهم خمسه الاف من عناصر القوات البريه والجويه ومشاه البحريه والباقى يعمل على متن السفن الحربيه (4) وأيضا اعلان الخارجيه الالمانيه فى

---

(1): ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 118.

(2) المرجع السابق ص 140.

(3) نبيه الأصفهانى – وثائق ازمه الخليج (اعداد) السياسه الدوليه – العدد 102– المرجع السابق ص 207

(4) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 138

13 / 8 / 1990 بانه سـوف ترسل 5 كاسحات الغام وسفينتى إمداد الى البحر المتوسط [1]. وقد كانت الحكومه البريطانيه اكثر الاطراف إستخداما لهذا الإعلان وتحقيق هدف الإرهاب والتهديد ، ومن ذلك ما اعلنته فى16 / 12/ 1990 من أنها طلبت من قياده الجيش البريطانى وضع وحداتها العسكريه والنوويه والكيماويه فى حاله إستعداد قصوى تحسبا لاى دعم محتمل للقوات البريطانيه المشاركه فى عمليه درع الصحراء [2]. وكانت وزار الدفاع البريطانيه قد أعلنت فى 25 اكتوبر 1990 أنها قررت تحويل عدد من المستشفيات فى لندن الى مستشفيات عسكريه ابتداء من 15 نوفمبر 1990 لإستقبال حالات جرحى الحرب فى الخليج فى حاله نشوبها [3].وايضا الإعلان عن تبادل المعلومات العسكريه فيما بينهم الخاصه بالعراق . ومن ذلك ايضا ما جاء بمجله النيوزويك من ان فرنسا قد زودت الولايات المتحده بمعلومات مهمه عن كيفيه التشويش على اكثر الصواريخ قوه لدى العراق (صواريخ جوهوارد 550/153) ماجيك الفرنسيه الصنع وهو سلاح فتاك إذا انطلق من طائرات ميراج ف/1 التى تمتلكها العراق [4]. وبديهى ان الاعلان عن التحركات العسكريه ، بل والتهويل والتضخيم من هذا الامر لم يكن مقصود منه فقط مجرد إرهاب العراق .. بل ان هناك بالطبع اسباب اخرى .

ج) اجراءات الحظر والعزله الاقتصاديه والعسكريه :

حدد البيان الصادر عن دول الجماعه الاوروبية فى6 اغسطس 1990 المجالات الاكثر شيوعا وبروزا لقيام المجموعه بأعمال الحظر الإقتصادى والعسكرى على العراق حيث ورد به الاتى (ان الجماعه والدول الاعضاء فيها تؤكد مساندتها التامه للقرار رقم 660 الصادر عن مجلس الامن التابع للأمم المتحده وتطلب من العراق الإلتزام بما تضمنه هذا القرارإذا لم تلتزم السلطات العراقيه فإن الجماعه والدول الاعضاء فيها ستعمل على مسانده قرار مجلس الأمن وضمان تنفيذه ذلك خلال ادخال عقوبات ساحقه وإجباريه ، وحتى ذلك الحين فإنها قررت اعتماد ما يلى :

- فرض حظر على الواردات البتروليه على العراق والكويت
- إتخاذ الاجراءات المناسبه التى تستهدف تجميد الممتلكات العراقيه داخل اراضى الدول الاعضاء .
- فرض حظر على مبيعات السلاح أو أى معدات عسكريه للعراق .
- إيقاف اى تعاون فى المجال العسكرى مع العراق .

(1) المرجع السابق – ص 170.

(2)نبيه الأصفهانى (اعداد) – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد 104– المرجع السابق ص76.

(3) نبيه الأصفهانى (اعداد) – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد 103 المرجع السابق ص 179.

(1) المرجع السابق – ص 174.

- إيقاف اى تعاون فنى للجماعه مع العراق .
- وقف تطبيق مبدأ التفضيلات المعممه على العراق [1].

ويلاحظ على هذا البيان أن صياغته قد وردت قاصره عن حصر جميع أعمال الحظر والتى كان البيان اليابانى الصادر عن وزاره خارجيتها فى نفس التاريخ انجح واكثر إلماما بجميع جوانب هذا الحظر حيث ورد به (ان الحكومه اليابانيه من منطلق هذا الموقف قد قررت اتخاذ الإجراءات التاليه بالإضافه الى الإجراءات التى اتخذتها من قبل لحمايه الممتلكات الكويتيه فى اليابان):

1- فرض حظر على وارداتها البتروليه من العراق ومن الكويت .
2- فرض حظر على صادرتها الى العراق والكويت .
3- اتخاذ الإجراءات المناسبه من اجل إيقاف كافه الإستثمارات والقروض وغيرها من صفقات رؤوس الأموال مع العراق والكويت .
4- تجميد التعاون الإقتصادى مع العراق[2].

الا ان هذا القرار كان يصنف بوصفه قرارا كاشفا وليس منشأ لاوضاع وإلتزامات جديده حيث كان يذكر أدوات واساليب سبق ان أعلنتها دول الجماعه كل على حده وإلتزمت بها . وهو ايضا قرار غير ملزم لاعضائه بقدر التزام كل منها به طواعيه ومدى استعدادها لتطبيقه كله او جزء منه. لذا فقد كان من الطبيعى أن يحدث اختلافا بينها فى مدى ما وصلوا اليه فى تطبيقه شده وضعفا، وايضا حدث خلاف بينهم من ضروره اشتراط صدور قرارات معينه من مجلس الامن أولا قبل تنفيذها بالإكراه من عدمه الا أنه لم يحدث بينها اختلاف فى وجودها ابتداءا كذا ضرورته . فكل دول الجماعه استخدمت هذه الادوات بدرجات مختلفه . وذلك بالطبع راجع الى امكانيات ومقدره كل منهم ومدى تأثير الأزمه على مصالحها الحاليه والمباشره ، وايضا الى قدره كل منهم على إستخدام هذه الادوات او امتلاكها لعناصره وقدرته على إستخدامها دون ان تلحق بنفسها الضرر او من تأثر علاقاتها بالعرب عموما كفرنسا مثلا .

لذلك فقد إستلزم الامر ضروره صدور قرارات من كل دوله مستقله قبل او بعد هذا البيان الصادر عن الجماعه يحدد ويقرر تطبيق أعمال الحظر على العراق والكويت. فهذا القرار لم يكن يحوى فى ذاته القوه والمقدره على التنفيذ التلقائى ، ولعل هذا هو ما حدا بالمجموعه الاوروبيه الى محاوله تلافى هذا النقص بالنص فى صلب بيانها فى 10 / 9 / 1990 والخاص بموضوع الرعايا الأجانب فى كل من العراق والكويت ، على التزامها بتطبيق الحظر حيث قرر هذا البيان " ان المجموعه الاوروبيه

(1) نبيه الأصفهانى – يوميات حول الازمه – السياسه الدوليه – العدد102 – المرجع السابق ص 175.
(2) نبيه الأصفهانى – وثائق ازمه الخليج (اعداد) السياسه الدوليه – العدد102– المرجع السابق ص 176.

ودول الاعضاء ملتزمه بأن التطبيق الكامل للحظر الذى قرره مجلس الامن ضد العراق هو الشرط الضرورى الى حل سلمى للأزمه، وتقوم دول المجموعه بتنفيذ الحظر بصوره كامله وتدعو جميع أعضاء المجلس الدولى للقيام بنفس الإجراء.[1] . الا أن الإختلاف والتباين بين الاعضاء استمر فيما كانوا مختلفين بشأنه .

ورغم ان فرنسا قد قررت منذ اليوم الاول للغزو العراقى للكويت تجميد أرصده العراق والكويت لديها ووقف مبيعات السلاح لها فضلا عن منع استيراد البترول من العراق والكويت ، كما ساهمت فى فرض الحصار الإقتصادى على العراق [2] . الاانه يلاحظ هنا ايضا طابع التشدد والمغالاه فى الموقف البريطانى ، فقد كان لها السبق فى الإستجابه لنداء الرئيس الامريكى بوش فى2 / 8 بتجميد كافه الأرصده الكويتيه والعراقيه فى بنوكها لعدم تمكين النظام العراقى من الإستفاده بها ، كما قررت الحكومه البريطانيه فى 5 / 8 حظر استيراد البترول الخام والموادالبتروليه من العراق والكويت . وطالبت مارجريت تاتشر فى 6 / 8 جمع الدول الاعضاء فى الامم المتحده بفرض حظر اقتصادى شامل على العراق والكويت ، كما منعت فى9 / 8 الطائرات العراقيه من الهبوط فى لندن وذلك تطبيقا للحظر الإقتصادى على العراق. وشاركت القوات البحريه البريطانيه القوات الامريكيه فى القيام بعمليات اعتراض للسفن العراقيه حتى قبل استصدار قرار الحصار الإقتصادى رقم 665 من مجلس الامن . ثم قام بنك انجلترا المركزى فى 21 / 9 بإلغاء قرارات تجميد أموال البنك الكويتى الوطنى الذى يعد أكبر البنوك الكويتيه وذلك حتى تتمكن حكومه الكويت فى المنفى من القيام بجميع إلتزاماتها الماليه [3] .

وكانت بريطانيا قد إعلنت ايضا على لسان وزير خارجيتها (دوجلاس هيرد) فى الايام الاولى للغزو أن بلاده على إستعداد للمضى قدما بفرض حظر إقتصادى شامل على العراق من خلال التعاون مع المجموعه الاوروبية والمجتمع الدولى[4] . الا أنها قد اعلنت بعد ذلك ان القوات البحريه سوف تحتجز ايه سفينه بحريه تحاول خرق قرارات الامم المتحده بفرض العقوبات الإقتصاديه على العراق[5] . وذلك بإسباغ صفه القابليه للتنفيذ الذاتى على قرارات مجلس الامن ولو بالإكراه المادى دون حاجه لصدور قرارات مستقله بهذا الخصوص ، الا أن فرنسا وقفت مع الرأى السوفيتى والكندى الذى عارض الحصار الذى تقوم به السفن الامريكيه والبريطانيه فى الخليج

---

(1) المرجع السابق – ص 202

(2) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 138

(3) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 117.

(4) د. خالدة شادى – المرجع السابق ص 339

(5) جريده الاهرام 21/ 8 / 90 ص 3

ضد العراق لتنفيذ هذا الحظر وتفتيش السفن ، وأضافت الدول الثلاث انها ترى أن قرار مجلس الامن لا يعطى حقوقا او سلطات لاى طرف لفرض حصار بحرى بالقوه العسكريه وان الحصار يحتاج قرارا خر من مجلس الامن[1] . الا انه قبل صدور هذا القرار ومع تصاعد حده الاحداث فى الخليج ، تصاعدت حده الموقف الفرنسى ايضا ازاء عمليات الحصار الإقتصادى . فصدرت التعليمات الى القوات البحريه الفرنسيه فى الخليج من اجل تشديد اجراءات التحقيق والمراقبه والإجبار فى تطبيق الحظر ضد العراق وذلك من منطلق الرؤيه الخاصه بأن اى حظر لا معنى له الا اذا كان فعالا . ومع التسليم المستمر برفض القوه الا بقرار من مجلس الامن[2] .

ورغم ذلك وحتى فى أعقاب صدور قرار من مجلس الامن فى هذا الصدد فى 25 اغسطس 1990 فإن فرنسا قد أعلنت فى مجلس الامن أن الدول يجب أن تستخدم القوه فى اضيق الحدود مع ضبط النفس وأنه لايجب ان يفهم من هذا القرار على انه تخويل مطلق لإستخدام القوه دون تمييز .ومن هنا يمكن المقارنه بين موقف بريطانيا من جانب وفرنسا من جانب اخر[3] . فعلى الرغم من الإتفاق على إستخدام القوه بعد صدور قرار مجلس الامن فقد كان هناك خلاف حول التفسير القانونى لكلمتى الحظر (Enlougo) والحصار(Blockade) وكان وراء هذا الخلاف تفسيرات متضاربه لكيفيه وضع مبدأ استخدام القوه موضع التنفيذ وللملابسات التى تجيز اللجوء الى القوه العسكرية[4] . وذلك رغم انصياع العراق لهذا القرار ذاته حيث امر سفنه التى تحمل بترولا وبضائع بالا تقاوم اعتراض قطع الاسطول الامريكى لطريقها والا تتحدى الحصار البحرى المفروض عليها وايضا ان تخضع قباطنه هذه السفن العراقيه لاى تفتيش[5] . الا ان الموقف الفرنسى قد تبدل كليا بعد ذلك حيث اشتركت فى 18 سبتمبر 1990 مع القوات البريطانيه والهولنديه العامله بالخليج فى تحديد مناطق الحراسه بهدف قيام الحظر المفروض على العراق[6] .

وكانت فرنسا قد ابدت تعاطفا مع وجهه النظر السوفيتيه القائله بضروره احياء اللجنه العسكريه لمجلس الامن وتشكيل قوه عسكريه مشتركه تضم رؤساء اركان الجيوش التى تحشد قطعها البحريه فى منطقه الخليج تكون هى المنوطه بتطبيق الحصار البحرى أو فرض قرار من مجلس الامن بالقوه ضد العراق اذا لزم الامر على

---

(1) د. خالدة شادى – المرجع السابق ص 340–341

(2) المرجع السابق – ص 341.

(3) د. ودوده بدران – أزمه الخليج والنظام الدولى – مجله العلوم الإجتماعيه – العدد الأول / الثانى – ربيع / صيف 1991 – جامعه الكويت ص ص62:55 .

(4) محمد سيد احمد – قوه بوليسيه تعلو سياده الدول – الاهرام 30/ 8/ 1990 ص7

(5) نبيه الأصفهانى (إعداد) يوميات ازمه الخليج السياسه الدوليه – العدد102- المرجع السابق ص 210.

(6) نبيه الأصفهانى (اعداد) يوميات ازمه الخليج السياسه الدوليه – العدد 103– المرجع السابق ص 163

ان فرنسا سريعا ما تخلت عن تحفظاتها بصدد استعمال القوه لفرض الحصار البحرى ضد العراق . بل وكانت فرنسا هى الدوله التى بادره بإقتراح فرض الحظر المفروض على العراق الى المجال الجوى وحركه الطيران فى مرحله لاحقه من الأزمه . واسفر هذا الاقتراح عن قرار مجلس الامن رقم 670 فى 25 سبتمبر 1990 بهذا المعنى(1).

ورغم قصور بيان الجماعه الاوروبية المذكور والصادر فى 6 / 8 / 1990 عن حصر سبل وادوات تطبيق الحظر على العراق الا ان تطبيق الدول الاعضاء كل على حده لما تراه مناسبا فى هذا الصدد وايضا التزامها بالتطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن وخاصه القرار رقم 661 الصادر فى 6 / 8 / 1990 وايضا القرار رقم 666 فى 25 / 8 / 1990 والقرار رقم 670 فى 25 / 9 / 1990 قد تكفل بسد هذا النقص باحكام طوق الحظر الكامل والشامل على العراق بهدف دفعها الى الجلاء عن الكويت . وقد قامت دول الجماعه الاوروبية بأكثر الخطوات اهميه فى الحظر الاقتصادى ضد العراق وذلك حينما شاركت تلك الدول كإستجابه فوريه لطلب الولايات المتحده فى التجميد الفورى للأصول الماليه والماديه للعراق والكويت فى اراضيها منذ اليوم الاول للغزو العراقى(2). ولعل من اوضح الامثله فى اطار المواجهه الاقتصاديه للعراق ، اعلان سويسرا المحايده اتخاذ خطوه غير مسبوقه لاول مره فى تاريخها الحديث لفرض عقوبات ضد العراق تشتمل تجميد الارصده الماليه لديها لكل من العراق والكويت (3).

د) طرح المبادرات

لقد مثلت طرح المبادرات الاداه الرابعه فى ادوات اداره المجموعه الاوروبية لأزمه الخليج العربيه الثانيه من وجهه نظرها طبقا للمنهج الرشيد الذى حاولت الإلتزام به . وقد كانت طرح المبادرات من اكثر الادوات المستخدمه اثاره للخلاف بين الدول الاوروبية والتى انعكست بالضروره على رويه كل منها لإسلوب حل الأزمه . وكانت بالتالى من اسباب اظهار الخلاف بين الدول الاوروبية عموما وبيان مدى قربهم او بعدهم من الوحده المنتظره . وقد مثلت هذه الاداه رؤيه كل منهم لأهميه الحل السلمى للأزمه ومدى امكان تحقيقه من عدمه ، كما كانت ايضا فرصه غير مباشره لبيان وجهه نظر كل منهم نحو القضايا الاساسيه للمنطقه كمشكله الشرق الاوسط والأزمه الفلسطينيه ، وحجم وتاثير هذه القضايا على الوضع والإستقرار الاقليمى والسلام العالمى ، وبالتالى رؤيتهم لضروره الإستعجال فى العمل على وضع نهايه لها من عدمه .

ومن ذلك ما رأيناه من ان السياسه البريطانيه من خلال تعاملها مع الأزمه

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990- مرجع سابق ص71.

(2) المرجع السابق ص70.

(3) جريده الاهرام4 / 8 / 1990 ص 4

ترفض طرح المبادرات السلميه لحلها بالطرق الدبلوماسيه . وايضا ترفض حتى مناقشه المبادرات التى طرحها النظام العراقى او الإستجابه للمبادرات التى اعلنتها بقيه الدول الاوروبية او الدول العربيه او حتى الولايات المتحده الامريكيه . فلم يصدر عن الساسه البريطانيون اى مبادرات تدعو الى الحل السلمى للأزمه وتحدد خيارات دبلوماسيه من شأن القبول بها والعمل على تقريب وجهات النظر اللهم الا ما قام به ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا (الاسبق) حين قام بزياره للعراق واعلن فى 21 / 10 / 1990 فى ندوه صحفيه فى بغداد انه لا بد من حل مشكله الخليج حلا سلميا من خلال العمل الدبلوماسى وان الاطراف الاخرى فى الأزمه لم تبذل الجهد الكافى لحل المشكله بالطرق السلميه. واكد هيث ان عقد موتمر دولى لحل جميع مشاكل منطقه الشرق الاوسط ليعد ضروره ملحه وانه سيسعى الى طرح فكره هذا المؤتمر فى مجلس العموم البريطانى مبينا ان العرب بإمكانهم حل مشاكلهم بأنفسهم وان ذلك سيخفف كثيرا من حده التوتر فى المنطقه [1].

كما ان بريطانيا رفضت بشده الربط بين أزمه الخليج ومشكلات الشرق الاوسط فى حل واحد ومبادره واحده او حتى وفق تعاقب زمنى. فقد صرح دوجلاس هيرد وزير الخارجيه البريطانى فى ذلك الوقت - فى مأدبه عشاء مع اعضاء رابطه كتاب الكومنولث فى 4 / 10 - انه يجب ان ينسحب العراق بلا شروط من الكويت قبل البحث بالتحرك فى تسويه اوسع فى مشاكل الشرق الاوسط ولا يمكن طرح مبادرات جديده بشأن فلسطين الا بعد اخراج صدام حسين من الكويت ولا ارى املا فى تحقيق تقدم حتى يحدث هذا[2]. وفى 12 / 10 / 1990 صرح ايضا بأن العقبه الرئيسيه الان امام القضيه الفلسطينيه هى صدام حسين وعدوانه على الكويت الذى ادى الى تأجيل الجهود التى كنا نبذلها من اجل إيجاد حل للقضيه الفلسطينيه . واضاف يجب حل أزمه الخليج اولا ثم تاتى بعد ذلك باقى مشكلات الشرق الاوسط وانه اذا إنسحب صدام حسين من الكويت فإن الفرصه ستكون مواتيه امام طرح مبادرات اخرى من اجل التوصل الى حل سلمى مناسب للنزاع العربى الإسرائيلى [3].

ولم يتغير الموقف البريطانى حتى بعد اندلاع العمليات العسكريه وصدر عده مبادرات لوقف الحرب منها مبادره مجلس قياده الثوره العراقى ومبادره الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جوربا تشوف . حيث رفضت الاولى ورأى ان الثانيه غير كافيه . وأنه ليس هناك ما يدعو لوقف الحرب فى الخليج حتى تنفيذ قرار

(1) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 114.

(2) المرجع السابق - ص 119.

(3) المرجع السابق - ص 120.

(4) المرجع السابق - ص 128

مجلس الامن [4] ومن ذلك نرى ان الدور البريطاني كان اكثر قربا من الدور الامريكي لحل الأزمه وقد سارت دول البنلوكس على نفس الاسلوب التى ارتأته السياسه البريطانيه [1] .

ورغم ان الموقف البريطاني واسلوبه فى حل الأزمه يتفق مع بيان المجموعه الاوروبية الصادر فى سبتمبر 1990 وايضا بيان قمه هلسنكى بين بوش وجوربا تشوف فى سبتمبر 1990 ايضا ، كما يتفق وقرار مجلس الامن رقم 666 فى 14 سبتمبر 1990 [2] ، الا انه كان الاسلوب الوحيد الذى لم يجنح للحل السلمى للأزمه عن طريق المبادرات لإيجاد طرق لحل الأزمه او حتى النظر فى قبول المبادرات التى يطرحها الاخرون لتحقيق هذا الهدف .

ويعتبر الموقف الفرنسى من الأزمه اكثر مواقف دول الجماعه الاوروبية غموضا وحركيه . اذا لم تكتفى فرنسا بمحاوله الظهور بدور دبلوماسى من الأزمه مستقله عن الولايات المتحده، بل انها قد اتخذت مواقف مستقله عن الجماعه ذاتها ، وظهرت استقلاليه الموقف الفرنسى عن الولايات المتحده بصوره حاده وبقدر كبير من التردد والإضطراب والتناقض فى وقت واحد[3] . وفى احيان كثيره بدت فرنسا اقرب الى الموقف السوفيتى فى تفضيل الاساليب السياسيه والدبلوماسيه قبل نشوب الحرب . وقد اثار موقف فرنسا شقاقا حادا لدى بعض الدول الاوروبية مما دفع المتحدث الرسمى الدينماركى الى القول بأنه على فرنسا ان تختار بين الوحده الاوروبية فى مواجهه أزمه الخليج وبين القيام بمبادرات فرديه[4] . ومن ذلك النشاط الدبلوماسى الفرنسى الدؤوب واسع النطاق للبحث عن فرصه لمبادرات سلميه قويه حيال الأزمه بهدف تجنب الإندفاع نحو الحل العسكرى . وفى اطار هذا النشاط حرصت فرنسا على حث دول عربيه على القيام بمبادره سلميه والتوسط لدى العراق لإقناعه بالشرعيه الدوليه . فإضافه الى ارسال وفود لنحو 24 دوله من العالم العربى ودول عدم الإنحياز وامريكا اللاتينيه فى الاسبوع الثانى للأزمه ، شجعت فرنسا عده مبادرات عربيه بما فيها جوله الرئيس الجزائرى فى ديسمبر بحثا عن فرصه للسلام فى الخليج [5] . وقد وصل الامر الى ان قدم الرئيس الفرنسى مبادرته الشهيره فى 1990/9/24 فى خطاب امام الجمعيه العامه للأمم المتحده يشتمل على اربعه مراحل

(1) التقرير الإستراتيجى لعام 1990– مرجع سابق – ص71

(2) انظر نبيه الأصفهانى – (الاعداد) – يوميات ازمه الخليج الدوليه – العدد 102 مرجع سابق ص ص 202: 203.

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام1990– المرجع السابق ص 75

(4) ايمن عبد الوهاب – المبادرات السياسيه وإمكانات نجاحها – السياسه الدوليه – العدد 103 مرجع سابق ص69: 76

(5) التقرير الإستراتيجى لعام 1990– المرجع السابق – ص 75

تحوى اعلان العراق التزامه بسحب قواته من الكويت واطلاق سراح الرهائن مع الربط بينها وبين المنازعات الأخرى فى الشرق الأوسط وخفض ترسانات السلاح فى الشـرق الأوسط[1]. وقد تم ذلك دون التشاور مع بقيه دول المجموعه الأوربيه . إلا ان الموقف الأقوى والأكثر إظهارا لهذه الرؤيه المستقله من ناحيه فرنسا للأزمه والمنطقه عموما تمثل فى المبادره الفرنسيه والتى تضمنت تعبيرات اقوى لنفس الأفكار السابقه والتى وزعتها فرنسا على اعضاء مجلس الأمن يوم 15 يناير 1991 وقبل ساعات من نهايه المهله التى تضمنها قرار مجلس الأمن كمحاوله اخيره لإنقاذ فرص السلام فى منطقه الخليج. وتكتسب هذه المحاوله اهميتها السياسيه من انها قد خالفت بوضوح القرار الجماعى الذى صدر عن إجتماع وزراء خارجيه دول الجماعه الأوروبيه من ضمنهم وزير الخارجيه الفرنسى بعدم القيام بمبادرات فرديه من اجل الحل السلمى لأزمه الخليج[2] .

كما اختلفت النظره الفرنسيه عن البريطانيه حيال المبادرات التى تصدر عن الغير لإيقاف الحرب بعد إندلاعهاومن ذلك أنها رأت ان المبادره الإيرانيه لإيقاف الحرب تحوى بعض العناصر الإيجابيه كما رحبت بعرض إيران أيضا للتوسط فى حرب الخليج طالما ان الخطه الإيرانيه تقوم على عنصر أساسى وهوإنسحاب العراق من الكويت[3]. كما انها لم ترفض مبادره جورباتشوف كليا لإيقاف الحرب ورأت انها تفتقر الى إيضاحات بالنسبه لنقاط اساسيه وخاصه بالنسبه لمسأله المهله التى تمنح للقوات العراقيه للإنسحاب من الكويت. وأيضا بالنسبه لمسأله طلب إلغاء قرارات الأمم المتحده قبل اى مناقشه[4]. كما اختلف الموقف الفرنسى عن نظيره البريطانى من ان الأول يوافق على الربط بين تسويه أزمه الخليج وباقى أزمات المنطقه ، وقد اعرب عن ذلك الرأى الفرنسى فى مبادرته امام الجمعيه العامه. كما اعلنت فرنسا فى 19 / 1 / 1990 ان إنسحاب العراق من الكويت لا يشكل شرطا مقنعا لكى توجه الأمم المتحده الدعوه الى عقد مؤتمر دولى لحل النزاع العربى الإسرائيلى وان هناك ما يدعو لإقامه علاقات زمنيه بين القضيه الفلسطينيه وأزمه الخليج[5] .

وقد إتفق الموقف الإيطالى مع الموقف الفرنسى من الأزمه الا انه لم يطرح مبادرات دبلوماسيه دوليه لحل الأزمه وإن كان لم يرفض المبادرات التى قدمت من الغير . وقد سعى الى الحل السلمى للأزمه ودعى الى البحث عنه وتفضيله على طرق

(1) ازمه الخليج – والمواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص ص136 : 137
(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام1990 – المرجع السابق ص 72
(3) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 147
(4) المرجع السابق ص 149.
(5) المرجع السابق ص ص : 142:141

الحل الاخرى ، حيث أعلن وزير الخارجيه الإيطالى فى 26 / 10 / 1990 ان الحل السلمى للأزمـه هو انسب الاطر الأن نظرا لان العقوبات الإقتصاديه ضد العراق بدأت تؤتى ثمارها مؤمدا ان هذا الحل يجب ان يكون مقبولا من الدول العربيه والدول الأوربيه وفى إطار قرارات الإمم المتحده.وأضاف اننا نعتقد ان امامنا إحتمالات وفرصا للتوصل الى مانريد تحقيقه سلميا لان العزله السياسيه والإقتصاديه التى تعانى منها العراق تتزايد[1].الا انها تختلف عن الموقف الفرنسى فى عدم طرح مبادرات تعكس رؤيتها لطرق حل الأزمه وأيضا فى عدم وجود علاقه بين أزمه الخليج ومشكلات المنطقه الاخرى ، وترى ان أزمه الخليج يجب ان تحل اولا ثم تبدأ معالجه قضايا المنطقه الاخرى[2].وهى من ناحيه اخرى لم ترفض بيان مجلس قياده الثوره العراقى لوقف إطلاق النار فى الخليج ورأت فيه اشياء جديده هامه فى هذا الوقت وهو علامه هامه جدا وإيجابيه وإنه يجب ان يدرس بمزيد من التفاصيل الإن رئيس الوزراء الإيطالى عاد وأعلن فى مناسبه أخرى ان جميع الشروط التى وردت فى تلك المقترحات غير مقبوله ، وانها لم تأت بجديد بل جاءت اكثر تعقيدا وانها تتفق تماما مع موقف صدام حسين المبدئى دون تغيير وإن كانت تحتوى على عنصر جديد لاول مره وهو الإنسحاب من الكويت [3]ومن ناحيه اخرى اعلن ان مبادره جورباتشوف لوقف الحرب تتماشى تماما مع قرار الأمم المتحده الذى ينص على إنسحاب القوات العراقيه من الكويت [4].

ولم تختلف السياسه الألمانيه كثيرا عن مثيلاتها من زاويه رؤيتها للأزمه وطرق حلها حيث رأت الحكومه الألمانيه ان المنازعات يجب تسويتها بطريقه سلميه[5] الإ إنها لم تطرح مبادرات تعكس رؤيتها لحل الأزمه سلميا اللهم الإ المبادره التى اعلنها المستشار الألمانى الأسبق فيلى برانت فى 19 / 11 / 1990 والتى حوت خطه سلام جديده لأزمه الخليج نشرتها مجله دير شبيجل الألمانيه [6] الإ انها رفضت بيان مجلس قياده الثوره العراقى الذى عرض الإنسحاب من الكويت حيث أعلنت انه لا يلبى مطالب مجلس الأمن بالإنسحاب الفورى غير المشروط من الكويت[7].كما لم يختلف الموقف الأسبانى كثيرا وإن كان قد تعدل ذلك بمحاوله القيام بدور إيجابى بمحاوله طرح مبادرات سلميه لحل الأزمه حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالتين من ملك أسبانيا ورئيس وزرائه تؤكدان إستعداد اسبانيا مع المجموعه الأوربيه للقيام

(1) المرجع السابق ص 157.
(2) المرجع السابق ص 158
(3) المرجع ذاته ص 162.
(4) المرجع ذاته ص 163.
(5) المرجع السابق ص 166.
(6) لمزيد من التفاصيل ازمه الخليج – المواقف العربيه والعالميه – مرجع سابق ص 169.
(7) المرجع السابق ص 176

بمحاوله الوصول الى حل سلمى للأزمه مبنى على المبادىء ألأساسيه التى تقضى بالإنسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقيه وعوده الشرعيه للكويت [1].

وقد حاولت دول الجماعه الأوربيه القيام بمبادره جماعيه من خلال مجلس الجماعه للعمل على حل الأزمه بالطريق السلمى ، وذلك بدافع إيمانها بجدوى الحل السلمى وملائمته للأزمه ودول المنطقه وايضا محاوله اثبات تميز وخصوصيه الموقف الأوربى الموحد عن امركا ومقدرتها على التصرف عالميا بصفه مستقله وبالتالى إثبات مقدرتها كعنصر مؤثر ومستقل فى الأحداث العالميه مستقبلا .لذلك فقد وافقت الجماعه الأوربيه فى 4 يناير 1991 على دعوه طارق عزيز وزير الخارجيه العراقى للإجتماع بوزير خارجيه لكسمبرج فى 10 يناير 1991 الا ان وزير الخارجيه الفرنسى رولان دوما قد إقترح فى لكسمبرج على زملائه داخل الجماعه الإقتصاديه الأوروبيه دعوه وزير الجارجيه العراقى طارق عزيز الى زياره لكسمبرج قبل 15 يناير ان امكن ذلك [2]. وقد إعتبرت هذه الدعوى بمثابه خروج على الشرعيه الدوليه حيث أنها ظاهريا تتناقض مع قرارات مجلس الأمن الداعى لإنسحاب القوات العراقيه دون قيد أوشرط قبل 15 يناير1991 وإلا بدات العمليات العسكريه لإخراجه عنوه .الإانه نظرا لتعذر المباحثات التى تمت بين طارق عزيز وجيمس بيكر فى جنيف .فقد رفض طارق عزيز مبادره وزراء خارجيه دول المجموعه الأوربيه للإجتماع بهم فى لكسمبرج قائلا انه لن يجتمع إلا بزملائه العرب.وان على الجماعه أن أرادت ان ترسل وزرائها الى بغداد لذلك [3]. وبذلك فشلت المبادره الأوربيه وفشلت معها أوربا فى تقريب فكره كيانها المستقل القادر من الوجود.

هـ) المساعى الحميده:

وقد إستخدمت دول الجماعه الأوربيه هذه الأداه وإرتبطت بشكل مباشر بمشكله أزمه الرهائن وأحتجازهم فى كل من العراق والكويت وأيضا فيما عرف بحرب السفارات ، وذلك حينما حاول العراق بهذا الإسلوب الضغط على امريكا والدول الأوربيه للإزعان لمطالبه او حتى تحقيق بعض المكاسب أو تأجيل المواجهه العسكريه.ودول الجماعه الأوربيه حينما إستخدمت هذه الأداه فقد كانت بطريقه تقارب الى حد كبير الطرق والمواقف الى تستخدمها الدول عند تعاملها مع الإرهاب الدولى او الداخلى كخطف الإرهابيين للطائرات او الرهائن المسالمين ، ومطالبتهم الدوله الواقع على اراضيها العمل الإرهابى ببعض المطالب السياسيه او الماليه او

---

(1) نبيه الأصفهانى (اعداد) – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد 102 المرجع السابق ص 212.

(2) نبيه الأصفهانى (اعداد) – يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد 104 المرجع السابق ص 82

(3) المرجع السابق ص 84.

الإفـراج عن بعض المعتقلين او المسجونين لديها .فالدوله فى تعاملها مع هذا الحدث تعلن رفضها له بصوره رسميه علنيه مشدده وايضا رفض اى إزعان لمطالب المخططفين ورفض التباحث معهم او الإعتراف بهم وبمطالبهم الا انها من ناحيه اخرى تحاول ان تقوم بأى وسيله وبصوره سريه للإفراج عن الرهائن او الطائره المخطوفه والقبض على الإرهابيين .ومن هذا الإسلوب التباحث مع الإرهابيين بصوره سريه وغير رسميه وغير مباشرة.

لقد إستخدمت دول الجماعه الأوربيه هذا الإسلوب بعينه عندما تفجرت أزمه الرهائن وحرب السفارات .فتبارت كل منها فى الإعلام عن رفضها هذا الأجراء من قبل العراق وعدم الإنصياع له وترتيب اى اثار عليه .كما هددت جميعها بأن العراق لن يفلت من العقاب عن هذا العمل وتحميله المسئوليه الكامله عن ايه اضرار او خسائر للرهائن الاجانب والدبلوماسيين وباقى البعثات الدبلوماسيه والقنصليه بالكويت .فقد اعلنت مارجريت تاتشر فى8 / 8 / 1990 رفضهاإقتراح صدام حسين بإطلاق سراح الرهائن مقابل أنسحاب القوات الأجنبيه من الخليج. كما اعلنت فى 8 / 8 / 1990 ان لن يكون هناك ايه مفاوضات مع الرئيس العراقى حول الإفراج بعض الرعايا الأجانب فى الكويت والعراق. وقالت ان صدام حسين يحاول الإختفاء وراء نساء واطفال الغرب وانه يستخدمهم كدرع بشرى ويستغلهم للتفاوض مع الدول الغربيه[1].

ومن ناحيه اخرى شاركت فرنسا فى إجتماع زعماء دول المجموعه الاوروبية فى 28 / 10 / 1990 وهو الإجتماع الذى تمخض عنه اعلان التعهد بعدم الدخول فى ايه مفاوضات منفصله مع العراق حول اطلاق سراح الرعايا الأوروبين المحتجزين فى العراق والكويت . كما نادت فرنسا لإستصدار قرار الجموعه الاوروبية بإدانه إقتحام القوات العراقيه لسفاره فرنسا فى الكويت فى 14 / 9. وقد وافقت المجموعه فى اجتماعها فى 17 / 9 على قرار يقضى بطرد دول المجموعه لكل الملحقين العسكرين العراقين فيها ، كما اعلن متيران ان فرنسا لن تالوا جهدا فى سبيل مساعده الرهائن الذين تحتجزهم العراق بدون وجه حق والذين يمكن إستخدامهم كدروع بشريه تحمى المنشات العسكريه العراقيه. كما صرح الرئيس الفرنسى فى 14 / 9 اثر إنتهاك القوات العراقية لمقر السفاره الفرنسيه فى الكويت انه يعتبر ذلك بمثابه اعتداء ، واحتجت الخارجيه الفرنسيه على ذلك الإنتهاك واعتبرته امرا خطيرا . ولم تقبل فرنسا الإعتزار العراقى الذى قدمه بعد اقتحام قواته لسفاره فرنسا واعلنت الحكومه الفرنسيه فى 17 / 9 عن نيتها لطرد تسعه عشر عسكريا عراقيا منهم اربعه طيارين

---

(1) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 108.

(2) المرجع السابق ص ص 139: 140.

يتلقون تدريباتهم فى فرنسا[2] . وكان هذا ايضا هو الموقف الالمانى الرسمى حيث اعلن المستشار الالمانى هيلموت كول فى 23 / 11 فى مقابله مع صحيفه فيلت الالمانيه من ان استمرار احتجاز الرهائن تزيد من احتمالات نشوب حرب مع القوات متعدده الجنسيات المنتشره فى الخليج . وقال ايضا فى موضع اخر انه يجب على اى شخص يرغب فى تجنب الحرب ان يبذل كل ما فى وسعه لضمان حريه وسلامه الرهائن فى العراق ، واضاف انه يشعر اذا ما تم الافراج عن الرهائن فإن فرص المفاوضات سوف تكون اكبر[1] . وقد كان هذا هو الموقف الرسمى لكل من دول المجموعه الاوروبية ، مما حداها الى محاوله التصرف بشكل جماعى حيث ابدت الجماعه الإقتصاديه الاوروبية فى16 / 11 / 1990 رغبتها فى ان تسوى مشكله الرهائن بشكل اجمالى وتعمل من اجل ذلك فى الامم المتحده حيث ان العراق يفضل التفاوض مع كل دوله على حده [2]. وذلك بالالتزام بقرار مجلس الامن رقم 664 الصادر فى 25 / 8 / 1990 والذى يدين الإحتفاظ بالرهائن الاجانب من قبل النظام العراقى والقرار رقم 667 فى 16 / 9 والذى يدين العراق لإنتهاكها المقار الدبلوماسيه بالكويت .

ورغم إزدياد نغمه الإعلان عن الإستنكار والتنديد من هذا العمل العراقى والتوعد بالإنتقام وتخليص الرعايا الاجانب بالقوه الا انه يلاحظ انه سار جنبا الى جنب مع هذا التشدد محاولات غير رسميه للعمل على الإفراج عن هؤلاء الرهائن ، وهى محاولات تمت من اشخاص وهيئات معروفه او حكام سابقين بصفه شخصيه اعلنوا عند القيام بمساعيهم انهم قاموا بها لإعتبارات انسانيه بحته ودونما تكليف اوعلم من حكومتهم ، ولكن من ناحيه اخرى لا يوجد ما يقطع بعدم وجود علاقه او حتى توجيه من تلك الحكومات لهذه المساعى او ربما مجرد مباركه فى اضعف الإحتمالات انتظارا للإستحسان فى حاله النجاح وصب جام غضبها وغضب شعوبها على حكومه العراق فى حاله فشل تلك المساعى واظهار الحكم العراقى فى صوره النظم الاكثر دمويه فى التاريخ .. وفى كلا الحالتين فهو اشعار للحكم العراقى نفسيا بمدى اهميته وايضا شغله عن التركيز فى التفكير فى الأزمه الطاحنه التى وضع نفسه فيها ، مما يعمل على انتهائها بالصوره التى خطط لها من قبل . ولعل ما يقرب هذه الصوره من الاذهان ان عدد هذه المساعى الحميده وكثافتها قد ارتبط مع ازدياد نغمه الإستنكار والتنديد الرسميه الغربيه فى علاقة طرديه كلما زادت الثانيه زادت الاولى تلقائيا .

ومن ذلك قيام ادوارد هيث قطب حزب المحافظين البريطانى ورئيس الوزراء الأسبق - بناء على نداء عائلات الرهائن - ببذل المساعى للإفراج عن المرضى والمسنين

---

(1) المرجع السابق - ص 167.

(2) نبيه الأصفهانى (اعداد) - يوميات أزمه الخليج - السياسه الدوليه - العدد 103 المرجع السابق ص 178

من الرعايا البريطانيين المحتجزين فى بغداد .. قد اعلن ان مهمته ليست هدفا للتفاوض وانما هى مهمه إنسانيه فقط[1] .

وفى15 / 11 / 1990 قام فيلى برانت المستشار الالمانى الاسبق والرئيس الفخرى للحزب الإشتراكى الالمانى بزياره لبغداد للتوسط للإفراج عن بعض الرهائن فى العراق [2]... وقد نجح فى الإفراج عن 174 رهينه المانيه وعاد معهم الى بون فى 9 / 11 / 1990 [3] . كما انها - دول المجموعه الاوروبية - انتظرت ما تسفر عنه المساعى التى قام بها اشخاص عامه وسياسيون سابقون بل وحتى رياضيون سابقون لدى الحكومه العراقيه للإفراج عن الرهائن الغربين المحتجزين بالعراق . فهى لم تتدخل لمنع هذه المساعى مع الولايات المتحده وكانت تقدر لكنها اعلنت فى كل مناسبه منع التفاوض مع العراق للإفراج عن الرهائن بل يجب الإمتثال للشرعيه الدوليه وقرارات مجلس الامن فى هذا الشأن .

الا ان المستشار النمساوى كورت فالدهايم والا مين العام السابق للأمم المتحده قد خرق هذه القاعده وقام بمسعى رسمي حميد لدى الحكومه العراقيه فى 25 اغسطس 1990 بزياره بغداد قادما من عمان حيث كان فى زياره عمل هناك وقد احرى ببغداد مباحثات مع الرئيس العراقى لبحث انهاء أزمه إحتجاز الرهائن فى الكويت والعراق[4] .وقد قام الرئيس النمساوى بهذه المبادره لبحث الوضع من النواحى السياسيه والإنسانيه استنادا الى خبرته فى مجال المفاوضات السياسيه وايضا بمعرفته الشخصيه بالرئيس العراقى .. ولكن جهوده كان لها اثارها الغير موفقة حيث انه عاد الى فيينا وبرفقته 100 من الرعايه النمساويين، فى الوقت الذى فشل فيه فى اقناع الرئيس العراقى بإطلاق سراح الرعايا الاجانب الآخرين[5] . الا ان هذا المسلك من الرئيس النمساوى قد قوبل بمعارضه شديده وإنتقادات حاده من الإجماع الأوروبى والعالمى حيث وصف بأنه خرق للإجماع الدولى وعلاوة على دعوته للدول الغربيه الى فتح حوار مع صدام حسين لحل الأزمه المتفجره فى الخليج [6] .

وعلى الرغم من بروز الدور الفرنسي فى جميع مراحل الأزمه ، وعلى الرغم من محاولتها الإنفراد بتصرفات ومواقف متميزه عن امريكا ، وفى بعض الاحيان متميزه عن الاجماع الاوروبى ، ورغم محاولتها لعب دور مؤثر وبارز وفعال فى

---

(1) د. خالده شادي - المرجع السابق ص 365.

(2) نبيه الأصفهانى (اعداد) وثائق ازمه الخليج - السياسه الدوليه - العدد 103- مرجع سابق ص 176

(3) ازمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 168

(4) نبيه الأصفهانى (اعداد) - يوميات أزمه الخليج - السياسه الدوليه - العدد 102 المرجع السابق ص 210 .

(5) د. خالده شادي - المرجع السابق ص 328.

(6) جريده الاهرام فى 25 / 8 / 90 ص 6 وايضا 27 / 8 / 90 ص 4

مجريات هذه الأزمه الا انه يلاحظ انها لم تقم بمساعى حميده فى موضوع أزمه الرهائن الغربيين كما لم تحاول اى شخصيه رسميه او غير رسميه او سابقه القيام بمسعى فى هذا الشأن . بل تطابق موقفها الرسمى مع الغير رسمى . وحتى بعد إقتحام القوات العراقيه لمبنى السفاره الفرنسيه فى الكويت ، وحتى بعد المبادره العراقيه المنفرده التى قام فيها بالإفراج عن جميع الرعايا الفرنسيين فى/ 10 / 1990 28 ودون بقيه الاجانب. رغم ان القناه الاولى بالتليفزيون الفرنسى قد بثت في ذات يوم 28 / 10 / 1990 ان الافراج عن الرعايا الفرنسيين يأتى فى اعقاب محادثه اجريت فى عمان بين وزير الخارجيه العراقى طارق غزيز ووزير الخارجيه الفرنسى السابق كلود شيسون (1) . الا ان هذا الخبر لم يتوارد او يتناقل ، مما يجعل إحتمال مصداقيته ضعيف ، والاحرى انها كانت محاوله عراقيه لشق الإجماع الأوروبى ضده وخاصه مع بروز دور فرنسى متميز عن بقيه الدول الاوروبية الاخرى .

و) المشاركه فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه :

لقد سارت هذه الاداه جنبا الى جنب مع الادوات الاخرى التى استخدمتها دول الجماعه الاوروبية للتعامل مع الأزمه . ولكن لم تستخدمها كل الدول . كما ان الدول التى استخدمتها قد تفاوتت وتباينت معا فى استخدامها من حيث مقدار وحجم المشاركه الماليه والإقتصاديه فى تكاليف هذه الأزمه ومن حيث تدعيم الدول المتضرره منها ومن تطبيق قرارات الامم المتحده . فالدول التى اشتركت بقوات عسكريه فى تطبيق قرارات مجلس الامن ثم فى حرب عاصفه الصحراء لم تشترك فى هذه ألتكاليف . بل ان اغلبها قد تلقت دعم من الدول الاخرى تعينها على القيام بدورها العسكرى والبعض الاخر قد قام بالمشاركه ولكن بنسبه ضئيله ومبلغ هزيل ، وتطبيقا لقزارات فرضت او امليت عليه من خلال الجماعه الاوروبية . لذلك فقد كان هذا الامر أشبه بتوزيع الادوار فيما بين الدول الاوروبية والولايات المتحده فى القيام يعبىء التصدى للأزمه . كما كان من ناحيه اخرى فى صوره اجباراو فرض الزام من الولايات المتحده على الدول الاوروبية الصغيره الحجم مقابل تصدى الاولى للحفاظ على مضالحها البتروليه . بالنيابه عنها حيث تمت فى بعضها على هيئه شروط او حتى مذاوُلات جرت بين الولايات المتحده وهذه الدول خرجت بعدها الاخيره وقد اقرت حجم ومدى المساهمه فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه .

ولا يخفى ان اسبب هذا التقسيم بين دول تشترك بقوات عسكريه واخرى تساهم فى التكاليف الإقتصاديه هى عده عوامل ، منها الموانع القانونيه . وهى اهم الموانع على الإطلاق .وقد ظهر ذلك جليا فى الموقف الالمانى الذى منع دستورها صراحة الاشتراك بقوات عسكريه خارج المجال الذى يتحرك ضمنه دول حلف شمال الاطلنطى.

(1) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 139

او الرغبه فى القيام بدور مؤثر وفعال فى العلاقات الدوليه مع قله الامكانات العسكريه كإيطاليا والنمسا او محاوله الإستجابه للضغوط القويه الخارجيه دون اغضاب الرأى العام الداخلى كالمانيا ايضا . وعلى الرغم من الضغوط التى كانت تمر بها وقت اشتعال الأزمه من توحد شطريها الشرقى والغربى مع ما يفرضه ذلك من اعباء اقتصاديه وإجتماعيه ضخمه الا ان الضغوط الامريكيه والاوروبية الدافعه لكى تأخذ السياسه الالمانيه دورا يتناسب مع قدراتها او امكانياتها الماديه والعسكريه كانت ضخمه للغايه حتى ان الصحف ووسائل الإعلام البريطانيه الاخرى قد شاركت فى الضغط الضخم [1].

كما كانت ضغوط الرأى العام الداخلى الرافض لاى حرب تشترك فيها قوات الالمانيه والذى يمكن ارجاعه بوضوح للذكريات الاليمه التى فى الاعماق الالمانيه من الويلات التى تعرضوا لها كنتيجه للحرب العالميه الثانيه - وعلى العكس فقد لعبت الضغوط الداخليه وما تمثله من ذكريات اليمه فى الحرب العالميه الثانيه نتيجه تعنت وصلف هتلر ضغطا على الحكومه البريطانيه لتشترك بقوات عسكريه فى الأزمه-[2] ونتيجه للشعور والرأى العام الالمانى الداخلى وحساسيته لقضايا الحرب والسلام قام الالاف من الجماهير الالمانيه بتنظيم مظاهره عارمه ضد الحرب (300 الف متظاهر فى برلين) 250 الف فى بون ، واظهرت استطلاعات الرأى فى المانيا ان 79 ٪ من الشعب ضد الحرب . حيث لم ينس هذا الشعب الثمن الباهظ الذى دفعوه فى نهايه الحرب العالميه الثانيه التى اشعلوها بأيديهم ، ولم ينس الالمان الفزع الذى عاشوه ابان فتره الحرب البارده لمعرفتهم انهم معرضون لان يكونوا الضحيه الاولى لايه حرب نوويه عالميه .. ومن ثم فإن حركه السلام فى المانيا نمت وتعاظمت فى مختلف المدن الالمانيه عن غيرها من حركات السلام فى باقى الدول الاوروبيـة . وتميزت بالثبات والاستمراريه والضخامه وتفرعت عنها بعد ذلك حركات الخضر والبيئه والعوده للطبيعه . لذلك فقد كان ثبات حركات السلام فى المانيا له دوره وتأثيره على صانع القرار الالمانى[3].

ونظرا لوضوح الهدف من إستخدام هذه الاداه وهو العمل والمساعده على الإداره الرشيده للأزمه بهدف تحقيق الجلاء العراقى عن الكويت وتطبيق الشرعيه الدوليه وتطبيق قرارات مجلس الامن. فقد كانت لذات شقين ، الاول: وهو المساهمه فى التكاليف العسكريه لهذه الأزمه والمتمثله فى التكاليف المتوقعه للقوات المشتركه فى

---

(1) انظر د. سناء فواد عبد الله - مستقبل الوحده الأوروبيه وأزمه الخليج - السياسه الدوليه العدد 106- اكتوبر 91- ص20.

(2) المرجع السابق ص 16

(3) المرجع السابق ص 16

تطبيق قرارات مجلس الامن وايضا تكاليف القوات التى اشتركت فى الكويت والقضاء على الامه العسكريه العراقيه . اما الشق الثانى فهو المساهمه فى تخفيف العبىء عن الدول التى تضررت من الأزمـه وتطبيق قرارات مجلس الامن بفرض الحظر الشامل على العراق . وهى بالطبع دول ليست بالضروره مشتركه بقوات عسكريه ضد العراق كالاردن مثلا . وهى مساهمه فى التكاليف سددتها دول بصفه منفرده او سددتها الجماعه الاوروبية كمنظمه بناء على قرارصادر منها .

فقد قرر وزراء خارجيه دول المجموعه الاوروبية بروما فى 7/ 9/ 1990 تقديم مساعدات عاجله ومتوسطه الاجل لكل من مصروتركيا والاردن تصل الى 9,3 مليار دولار . وقالت مصادر اللجنه الاوروبية – الجهاز التنفيذى للسوق الاوروبية – ان هذه المساعدات ستقدم بواقع 2,8 مليار دولار خلال العام الحالى 1990 ، 7,5 مليار دولار خلال العام القادم 1991 . كما قد وافقت دول الجماعه الاوروبية فى 23 اغسطس 1990 على صرف 1,3 مليون دولار للمساعده على اخراج اللاجئين جوا من الاردن وعلى تقديم معونه ماليه الى تركيا وغيرها من الدول التى تضرر اقتصادها نتيجه لأزمه الخليج [1] . كما انها قررت منح مصر مساعدات غذائيه فى 21 سبتمبر 1990 قيمتها 10,5 مليون دولار [2] . وأيضا قررت المجموعه الاوروبية فى 19 / 1 / 1991 تخصيص مبلغ 7,5 مليون وحده نقد أوروبية (ايكو) لتقديم معونات غذائيه وصحيه وسكنيه ونقل لاجئين حرب الخليج . وبذلك تكون المجموعه قد قدمت حوالى 120 مليون دولار حتى الان للفارين من العراق والكويت[3] .

كما اعتزمت اللجنه الاوروبية ايضا تقديم قروض قصيره الاجل لدعم ميزان المدفوعات للدول المتضرره مثل مصر والاردن وتتراوح هذه القروض ما بين 500 مليون دولار ومليار [4] . وخلال اجتماع وزراء خارجيه دول المجموعه الاوروبية فى 4/2/1991 اتفقت تلك الدول على انشاء صندوق لمساعده دول المجموعه التى تساهم بمجهود عسكرى فى حرب الخليج . كمااتفقت الدول الاوروبية على تقديم منح وقروض قيمتها 204 مليون دولار لسوريا وناقشوا انقسام نفقات حرب الخليج ، كما اجتمعوا على ضروره تقديم مساعدات الى فلسطين فى الاراضى المحتله [5] . كما منحت المجموعه الاوروبية فى 5 / 2 / 1991 مبلغ 240 مليون دولار لمصر كمنحه لاترد لمساعده

---

(1) نبيه الاصفهاني (اعداد) – يوميات ازمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد102 مرجع سابق ص 209

(2) نبيه الاصفهانى (اعداد) – يوميات ازمه الخليج – السياسه الدوليه – العدد103– مرجع سابق ص 164

(3) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 188.

(4) د. خالده شادي – المرجع السابق ص 343

(5) د. سناء فواد عبد الله – المرجع السابق ص ص22:21.

(6) أزمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص 188.

الإقتصاد المصرى على تحمل الاثار السلبيه الناجمه عن أزمه الخليج[6] . ويلاحظ على مساهمات دول الجماعه الاوروبية كأداه لإداره الأزمه والتى تمت بصوره جماعيه ومن خلال المنظمه انها ركزت اكثر على تدعيم ومسانده الدول المتضرره من الأزمه اكثر من مساهمتها المباشره فى تكاليف العمليات العسكريه .

اما المشاركه فى التكاليف العسكريه والإقتصاديه من قبل الجماعه الاوروبية والتى تمت بصوره فرديه خارج اطارها . فقد تنوعت وشملت تقديم مساعدات وايضا المشاركه فى التكاليف العسكريه المباشره لتدعيم المجهود الحربى . ومن امثله الاولى المبادره الفرنسيه بتقديم مساعدات استثنائيه لمصر ، فقد صرح السفير الفرنسى بالقاهره فى 22 / 9 / 1990 بأن الرئيس الفرنسى ميتران قد وجه رساله الى حسنى مبارك تتضمن مساعدات اقتصاديه عاجله لدعم الإقتصاد المصرى لمواجهه الخسائر الناجمه عن أزمه الخليج . وسيصل حجم المساعدات الفرنسيه المنفرده الى 500 مليون دولار الى جانب المساعدات الغذائيه والمنح العينيه والثقافيه . بالاضافه الى مساهمتها بنسبه 20 ٪ من البرنامج الأوروبى للمساعدات . واوضح ان المساعدات الفرنسيه تتبلور فى عده اشكال فى مقدمتها موافقه الحكومه الفرنسيه على تعليق المدفوعات المصريه الخاصه بالمديونيه الفرنسيه فورا . وبالتحديد خدمه الدين والبالغه 320 مليون دولار . وحتى اتفاقيه جدوله الديون المصريه بنادى باريس .

واضاف ان بلاده وضعت تحت تصرف مصر بصوره عاجله (50 مليون دولار) بالإضافه الى 10 مليون دولار لإقامه مشروعات عاجله للعمال المصريين العائدين من العراق والكويت[1] . كما قررت فرنسا منح الاردن مساعده قدرها مائه مليون فرنك وذلك فى اطار مسانده الدول التى تضررت من أزمه الخليج [2] .

كما صرح رؤوف غنيم سفير مصر لدى المانيا الإتحاديه بأن حكومه بون وافقت فى 25 / 9 / 1990 على الإفراج عن مليار مارك المانى لمصر كمساعده عاجله ، منها 775 مليون مارك فى صوره مشروعات انتاجيه مجمده بسبب التأخير فى سداد اقساط الديون ، واوضح ان المانيا وضعت تحت تصرف مصر مبلغ مائتى مليون مارك بدون قيد اوشرط ، بالإضافه الى ثلاثون مليون مارك فى صوره معونه فنيه كمنحه فى الوقت الذى تدرس فيه امكانيه اعفاء مصر من اقساط الديون . كما قررت وزاره المساعدات الالمانيه فى 30 / 10 / 1990 تقديم معونه قدرها نحو مليار مارك لمصر لمساعدتها فى مواجهه الاضرار الناجمه عن أزمه الخليج[3] . كما اعلنت وزاره الخارجيه الإيطاليه ان حكومه ايطاليا ستقدم لمصر خلال العام الحالى منحه تقدر

(1) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 344.

(2) نبيه الاصفهانى (اعداد) يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه العدد 103 مرجع سابق ص 178.

(3) المرجع السابق ص 174.

(4) المرجع السابق ص 174.

بحوالى 150 مليون دولار امريكى [4] . كما ساهمت بريطانيا بمبلغ عشره ملايين، 800 الف دولار للاجئين من العراق والكويت منها اربعه ملايين ، 200 الف كجزء من المساهمه التى قدمتها المجموعه الاوروبية [1] . وكانت الحكومه البلجيكيه قد ساهمت ايضا فى تخفيف اثار أزمه على مصر بتقديم طائرتين لنقل المصريين العائدين عبر الاردن. وقدمت مبلغ 250 الف دولار كمساهمه مبدئيه لمسانده غرفه عمليات خدمه العائدين المصريين [2] .

الا ان المشاركه فى التكاليف العسكريه المباشره لتدعيم المجهود الحربى كانت ذات طابع اضخم تتناسب مع التكاليف الباهظه التى انفقتها هذه القوات وتكبدتها عمليات تحرير الكويت وتدمير العراق إقتصاديا وعسكريا . وقد اشترك فيها الدول التى لم تشارك بقوات عسكريه او التى شاركت بقوات رمزيه حتى انها - بالإشتراك مع إليابان ودول الخليج العربى قدسددت بالكامل نفقات هذه الأزمه ، بل ازيد مما حدث فعلا وعد بالتالى مكاسب للولايات المتحده وبريطانيه . ومن امثله ذلك ان حكومه بون قد سددت مبلغ3,5 مليار دولار كمساهمه فى نفقات القوات الدوليه ، ثم قدمت 5,5 مليار دولار بعد اشتعال الحرب . كما قدمت نصف مليار دولار لبريطانيا كمساهمه فى تخفيض نفقاتها كما زودت تركيا وإسرائيل بمساعدات ماليه و1/15 صواريخ للدفاع الجوى [3] . وكان المستشار الإلمانى هيلموت كول قد إستجاب فى 1991 للطلب الامريكى واعلن ان المانيا ستقدم 2 مليار دولار للمساعده فى نفقات القوات الإقليميه فى الخليج [4] . كما اعلنت المانيا فى فبراير 1990 عن التزامها بدفع 11 مليار دولار قابله للزياده مساهمه فى العمليات العسكريه فى الخليج [5] .

كما شاركت ايطاليا بـ 145 مليون دولار نفقات القوه متعدده الجنسيات فى الخليج [6] . وقد ساهمت هولندا فى المجهود الحربى فى الخليج حتى فبراير 1991 بمبلغ 200 مليـــون جلدر(180مليون دولار) كما وافقت على تزويد بريطانيا بالزخيره اللازمه للقوات البريطانيه فى العمليات العسكريه ضد العراق [7] .

ل) التنسيق مع الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى :

---

(1) ازمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 117

(2) نبيه الاصفهانى (اعداد) يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه العدد102 مرجع سابق ص ص 217:216

(3) د. ثناءفؤاد عبدالله المرجع السابق. ص 20

(4) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 169

(5) المرجع السابق ص172

(6) المرجع ذاته. ص 158

(7) المرجع السابق ص181

لقد كانت هذه الاداه تعبيرا عن واقع حال وحقيقه موضوعيه موجوده بالفعل وهى وجود قوى عظمى كبرى فى العالم وهى الولايات المتحده لها مصالح استراتيجيه فى المنطقه وتهدف بالاساس للدفاع والمحافظه عليها وايضا منع تواجد اى قوى اخرى فيها . كما ان هذه القوه قد اخذت على عاتقها التصرف حيال الأزمه بصوره جماعيه ، ومن خلال غطاء شرعى وهو قرارات مجلس الامن والجمعيه العامه او التصرف بصفه منفرده اذا لزم الامر . لذلك فقد كان هذا التنسيق اعترافا منا بدور الولايات المتحده القيادى فى الازمات الدوليه عموما ، وفى هذه الأزمه على سبيل التحديد .وايضا تسليما منها بانها لم تقوى على التصرف بمفردها وتجنبا لتحمل النفقات الباهظه المتوقعه عن هذه الأزمه . وادراكا لحقيقه امكاناتها الماديه والعسكريه الحاليه ولطبيعه وحجم علاقات القوى العالميه فى هذه المرحله وكذلك العديده التى تربطها بالولايات المتحده علاوه على إشتراكها معا فى حلف شمـا الاطلنطى وإتحادها فى المصالح المرتبطه بمنطقه الأزمه ، مما حتم عدم رغبتها فى ترك الساحه خاليه للوجود العسكرى الامريكى المكثف فى هذه الرقعه مما يؤدى بالقطع الى الاضرار بمصالحها .

ونظرا لضالة وجود دور مؤثر واضح لمنظمه دول الجماعه الاوروبية ككل من خلال الاحداث . فقد كان التنسيق مع الولايات المتحده والجماعه الاوروبية بالتالى تنسيقا ضعيفا لا يلحظ . فقد تبينت طبيعه التعاون الأوروبى الامريكى ودرجه التنسيق ضمن التحالف الغربى خلال المراحل المختلفه للأزمه.فإقتصرت فى البدايه على مجرد تبادل الرأى والمعلومات بإستثناء فرنسا وبريطانيا اللتين بادرتا بإرسال قطع بحريه الى الخليج لمؤازره الوجود العسكرى الامريكى . ومع تطور الأزمه وإتساع نطاقها لتشمل تهديدا مباشرا لارواح الرعايا الاجانب فى كل من العراق والكويت ، تطورت ردود الافعال الاوروبية حتى وصلت الى درجه غير مسبوقه من التنسيق فى المجالين السياسى والعسكرى . فمن الناحيه العسكريه استمر حشد الحشود العسكريه الغربيه تجاه منطقه الخليج بقوات متصاعده القوه خاصه من قبل القوى الثلاث وهى الولايات المتحده وبريطانيا وفرنسا ، كذلك بدأت القوات البحريه البريطانيه والامريكيه فى القيام بعمليات اعتراض للسفن العراقيه او التى تحمل امدادات للعراق حتى قبل استصدار القرار رقم 665 الصادر من مجلس الامن والذى يوفر السند القانونى الملائم لإستخدام القوه العسكريه فى هذا المجال . وعلى الصعيد السياسى تحدد ذلك التنسيق من خلال الزام الدول الاوروبية الغربيه طابع التشدد والحزم ازاء العراق خاصه فيما يتعلق بأزمه الرهائن وأزمه السفارات وهو ما يتفق بوضوح والموقف السياسى الامريكى حيال هذه المسائل[1] .

---

(1) د. راجيه إبراهيم صدقى – التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه –السياسه الدوليه العدد 102 مرجع سابق ص 101

اما موقف كل دوله على حده ، فقد تباينت من حيث الشده والضعف فى التنسيق معها الا انها جميعا قد شاركت فى وجود قدرا معين من التنسيق مع الولايات المتحده . وقد اتسم الموقف البريطانى التنسيق الكامل والدائم معها [1]. فقد تصادف الغزو العراقى للكويت فى 2 / 8 / 1990 مع وجود مارجريت تاتشر فى زياره للولايات المتحده . وتم التشاور والتنسيق بين التحرك البريطانى والامريكى من هذا الغزو فى تلك المناسبه [2] . وقد استمر هذا التنسيق والتشاور بينهما طوال فتره الأزمه وحتى إنتهائها بالحل العسكرى وإرغام صدام حسين على الإنسحاب. حتى ان هذا التنسيق قد انتج التطابق فى المواقف وخاصه صفه الشده والحزم التى تفوق فيها الجانب البريطانى فى بعض الاحيان [3]. ووصل الامر الى الإستحسان والإطراء على المواقف والتصرفات الامريكيه . ومن ذلك ماصرحت به مارجريت تاتشر رئيسه وزراء بريطانيا بأن احتجاز الرهائن لن يؤثر على إتخاذ قرارات ضد العراق، واشارت بسرعه استجابه العالم والامم المتحده ، وسرعه تحرك الرئيس الامريكى لإحتواء تقدم القوات العراقيه بعد غزوها للكويت التى كانت ستحتل السعوديه هى الاخرى بالاضافه الى بقيه دول الخليج التى تمتلك 60 ٪ من المخزون العالمى للبترول [4] .

وقد استمر هذا التشاور والتنسيق بينهما فى جميع مجالات وادوات التعاون مع الأزمه حتى العسكريه منها . فقد اخرى وزيرالدفاع الامريكى ريتشارد تشينى والبريطانى توم كينج مباحثات فى واشنطن21 / 9 حول تنفيذ خطط واستراتيجيات التعاون العسكرى بين القوات الدوليه فى حاله نشوب حرب مع العراق. وذلك على أساس التنسيق بين القوات الغربيه .كما صرح وزير الدفاع البريطانى بأن القوات البريطانيه التى ارسلت الى الخليج قد توضع تحت القياده التكتيكيه الامريكيه الا انها لن تشارك فى اى هجوم على القوات بغير مشوره السعوديه والدول الاخرى [5] .

وقد قررت مارجريت تاتشر هذا المعنى صراحه حين اكدت بعد اجتماعها مع الرئيس الامريكى بوش فى 20 / 11 / 1990 اثناء انعقاد موتمر الامن والتعاون الأوروبى فى باريس على ان وجهات النظر البريطانيه والامريكيه متطابقه تطابقا كاملا حيال النهج الذى ينبغى ان تسير عليه الدول التى رفضت ولا تزال ترفض اجتياح الكويت وضمها الى العراق [6] . وقد استمر هذا الموقف حتى بعد اختفاء مارجريت تاتشر من

---

(1)Stanly W.Cloud , International Times. Vol. 137, No 5 Feb. 4,1991 PP. 8 : 11

(2) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق ص 388

(3) د.ثناء فؤاد عبدالله المرجع السابق.ص 15 .

(4) نبيه الاصفهانى (اعداد) يوميات أزمه الخليج – السياسه الدوليه العدد102– مرجع سابق ص 212 .

(5) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 110 .

(6) المرجع السابق ص 112 .

المسرح السياسى العالمى وظهور جون ميجور . حيث قام بزياره للولايات المتحده فى ديسمبر 1990 ، وقد صرح المتحدث الرسمى بإسم الرئيس الامريكى ان هذه الزياره عادت المياه الى مجاريها الطبيعيه[1] .

وهذا التنسيق البريطانى الامريكى ليس بالشىء الجديد نظرا لما بين الدولتين من علاقات قويه قديمه ممتده منذ اكتشاف الولايات المتحده ذاتها . تقوم على العديد من الدعائم والاسانيد التى تحكم التلاقى معا فى نقاط واهداف ومصالح واحده تحكم ضروره التطابق والتنسيق فى المواقف الدوليه . حتى اصبحت هذه الخاصيه هى السمه الغالبه فى تصرفات كلا الدولتين حتى عدت عيب فى السياسه البريطانيه من وجهه نظر الاخرين اخرت إنضمام بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركه . ومن ثم فقد كانت سياستها ابان هذه الأزمه شىء طبيعى . ولكن الشىء الغير طبيعى فى سياساتها هو التنسيق مع الإتحاد السوفيتى .حيث زار دوجلاس هيرد الوزير البريطانى للشئون الخارجيه والإتحاد السوفيتى فى13 / 9 للتنسيق والتشاور بخصوص الأزمه. وقد القى فى ختام زيارته ببيان اعرب فيه عن التطابق بين وجهات النظر البريطانيه والسوفيتيه ، كما استقبلت رئيسه الوزراء البريطانيه السابقه مارجريت تاتشريفجينى بريماكوف المبعوث السوفيتى فى 20 / 10 ، كما التقت فى 21 / 11 بالرئيس السوفيتى ميخائيل جوربا تشوف خلال اجتماعهما فى باريس اثناء إنعقاد مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى وحثته على تأييد الولايات المتحده فى مساعيها لكى تصدر الامم المتحده قرارا جديدا يجيز استخدام القوه ضد العراق[2] . ولعل هذا [illegible] البريطانى تجاه الإتحاد السوفيتى حاول ان يوظف مستغلا الظروف [illegible] التى يمر بها الإتحاد السوفيتى لإتيان سياسه وموقف ان الإنتاج لم يكن [illegible] لا يعارض الإتجاه الغربى والامريكى من الأزمه . ولعله تم نيابه عن [illegible] فى الأزمه وهى الولايات المتحده ولمصلحتها .

اما السياسه الفرنسيه فقد كان يشوبها من الإختلاف عن نظيراتها البريطانيه. فقد كان هناك تنسيق وتشاور وبالتالى اتفاق وتلاقى مع السياسه الامريكيه.وكا ن ايضا هناك إختلاف وتعارض بين السياستين فى بعض مراح الأزمه. فقد اتفقتا على الإدانه الكامله للغزو العراقى للكويت وضروره الإنسحاب وعوده الشرعيه المتمثله فى اسره الصباح . الا انه فى الوقت التى سارعت فيه الولايات المتحده لإرسال قواتها تحسبا لاى مغامره عراقيه ضد السعوديه ، نجد ان الفرنسيين لم يرسلوا على الفور القطع البحريه العسكريه . وانما طالبوا بحل عربى بدلا من حل اجنبى عن المنطقه بقوه السلاح . وامتنعت فرنسا فى البدايه عن القيام بأى بادره على المستوى الدولى.

---

(1) د.ثناءفؤاد عبدالله المرجع السابق.ص15 .

(2) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص ص 112 : 113 .

وبعد ذلك تطور الموقف الفرنسي واعرب عن استعداده لإتخاذ تدابير اقتصاديه دوليه لعقاب العراق في اطار مجلس الامن. ثم ارسلت باريس 12 مبعوثا الى 24 عاصمه عربيه وإسلاميه ودول عدم الإنحياز لشرح وتبرير ارسال القطع البحريه الفرنسيه لمنطقه الخليج . وان ذلك تنفيذا لقرارات مجلس الامن[1] . وكانت فرنسا قد شاركت في الإعداد والصياغه للقرار رقم 661 القاضي بفرض عقوبات إقتصاديه عى العراق والقرار رقم 670 فـى 25 / 9 / 1990 والقاضي بمد الحظر الى حركه الملاحه الجوية[2] .

وبعد ايام من إرسال حاملات الطائرات الامريكيه والفرنسيه والقطع البحريه الاخرى .. بدأت تظهر مشكله تنفيذ هذا الحظر .. وهنا ظهر تباين شديد بين الموقف الامريكي والموقف الفرنسي .. فبينما حاولت الولايات المتحده تنفيذا للقرار الحظر فرض الحصار البحرى لمنع السفن القادمه من والى العراق من خرق الحظر . فإن فرنسا اعتبرت الحصار عملا عسكريا ويمثل اعلانا للحرب وانه لا بد من استصدار قرار من مجلس الامن يصرح بإستخدام القوه لتنفيذه . وقد اصدر مجلس الامن قرارا بهذا الشأن . ومع إزدياد التصعيد العسكرى في منطقه الخليج ، فقد وافق الرئيس ميتران على ارسال قطع بحريه اخرى للخليج ، رغم أنه لم يكن هذا قرارا سهلا داخل الحكومه الفرنسيه.. كما دعى ميتران في نفس الوقت لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط حيث تتم فيه مناقشه جميع قضايا المنطقه وبالاخص القضيه الفلسطينيه. وفي غضون ذلك سعت باريس بإستمرار الى التأكيد على خصوصيه الموقف الفرنسي وتمييزه التقليدى فيما يتعلق بالشرق الاوسط . كما حاولت ان تسهم بدور لتحويل دفه الاحداث عن مسارها المحتوم وهو الصراع المسلح[3]. وذلك رغم تأكيد المتحدث عن رئاسه الجمهوريه بفرنسا في 26/ 9/ 1990 بأنه لا يوجد خلاف بين واشنطن وباريس حول أزمه الخليج وان المبادره التى تقدم بها الرئيس ميتران امام الامم المتحده لا تتضمن ايه مفاوضات قبل ان تسوى مشكله الكويت والعراق[4] . وايضا استقبال الرئيس الفرنسي ميتران للرئيس الامريكى بوش في باريس يوم 11/18 على هامش اجتماعات مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى لبحث الأزمه[5] .

---

(1) د.ثناء فؤاد عبدالله المرجع السابق- ص17 .

(2) د. أحمد يوسف القرعي - مجلس الأمن وإدارة الأزمه - السياسه الدوليه - العدد 103 مرجع سابق ص 99 : 104.

(3) د.ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 17

(4) نبيه الاصفهاني (اعداد) يوميات أزمه الخليج - السياسه الدوليه العدد 103- مرجع سابق ص 165 .

(5) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 131.

وقد تميز الموقف الفرنسى عن نظيره البريطانى ايضا فى التنسيق والتشاور العالى مع الإتحاد السوفيتى ذلك بهدف معادله الضغط الدولى الامريكى عليها ومحاوله الإستقلال عن السياسه الامريكيه الخارجيه بالارتكان الى الكتله الشرقيه. وهو ما حاوله الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بإستغلال الموقف الأوروبى لتأييد مساعيه للقيام بدور متميز فى هذه الأزمه . ومن ذلك ان إتصالات ومباحثات ومشاورات قد دارت بين الجانب الفرنسى والسوفيتى منذ بدد الأزمه وحتى نهايتها ، وقد اجرى الرئيس الفرنسى فى 6 / 8 اتصالا هاتفيا مع الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف تبادل فيه معه الرأى حول الأزمه فى الخليج ووصف الرئيسان الوضع فى منطقه الخليج بأنه خطير . كما زار وزير الخارجيه السوفيتى باريس فى 26/ 8 وصدر بيان مشترك عن مباحثات وزيرى خارجيه البلدين نص على رلتزام الدولتين بمبدأ العمل الجماعى فى اطار الامم المتحده[1] .كما اجرى وزير الخارجيه الفرنسى رولان دوما فى 18/ 10 / 1990 مباحثات فى فيينا مع وزير الخارجيه السوفيتى ادوارد شيفرنادزه تناولت أزمه الخليج . وقد صرح دوما بأن هناك تقاربا فى الاراء السوفيتيه والغربيه . وان هناك امكانية التوصل الى تحقيق إنسحاب العراق من الكويت بالطرق السلميه[2] . كما صرح الوزيران فى19/ 10 / 1990 بأنه يجب إعطاء مزيدا من الوقت للعقوبات المفروضه على العراق لكى تأتى بمفعولها وانه لا يزال من الممكن ايجاد حل سلمى للأزمه [3] . كما زار الرئيس السوفيتى فرنسا فى 18 / 1 وتم خلال اللقاء بحث امكانية مسانده فرنسا فى اصدار قرار من مجلس الامن الدولى يقضى بإستخدام القوه العسكريه[4] . مما اتاح بالفعل مواقف دوليه تجاه الأزمه متقاربه فى كثيرا من الامور منها خشيتهما من ان يؤدى موقفهما من الأزمه الى تأزم علاقاتهما مع العالم العربى وضروره اعطاء الفرصه للحل العربى للعب دور متميز [5] .

ولعل خصوصيه الموقف الفرنسى ترجع لعده عوامل منها [6]:

1- **استقلاليه الدبلوماسيه الفرنسيه** : وهو تقليد درجت عليه فرنسا منذ ايام حكم ديجول، ولكنها استقلاليه مدروسه بحيث لا تؤدى الى العزله من ناحيه ولا تؤدى من ناحيه اخرى الى ان يؤخذ على فرنسا انها تتبع الخط الامريكى ولا تفقدها هذه

---

(1) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص137 .

(2) نبيه الاصفهانى (اعداد) وثائق أزمه الخليج - السياسه الدوليه العدد 103- مرجع سابق ص 171

(3) المرجع السابق ص ١٧٢ .

(4) أزمه الخليج - المواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 137 .

(5) د. ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 14

(6) أنظر أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه - مرجع سابق ص 134 .

الإستقلاليه فى الوقت نفسه التنسيق مع كافه الشركاء .
2- المصالح الفرنسيه فى المنطقه : ويعتبر العراق مستوردا رئيسيا للسلاح الفرنسى وتبلغ ديون العراق لفرنسا حوالى ثلاثه بلايين فرانك فرنسى اكثر من نصفها ديون عسكريه . ويمكن ان تؤدى نتيجه أزمه الخليج الى عدم تمكين العراق من تسديد هذه الديون . ووفقا لما ذكرته الصحافه الفرنسيه فإن فرنسا امدت العراق بـ 210 طائره هليكوبتر من طراز جازيل ، ومنصه صواريخ وقاذفات صواريخ ميلان وعده مئات من عربات نقل الجنود ، ومن ناحيه اخرى فإن العراق والكويت يمدان فرنسا بجزء من واردات البترول الفرنسيه ، لذلك سعى ميتران بعد نشوب الأزمه الى تأمين امدادات بترول جديده من السعوديه والإمارات لتعويض النقص فى إحتياجاته من البترول هذا فضلا عن الإستثمارات الكويتيه فى فرنسا وتبلغ 7,5 مليار فرنك .
3- ارتفاع اسعار البترول تؤدى الى امتعاض المواطن الفرنسى : كما شهد الرأى العام الفرنسى إنقساما ازاء مشاركه فرنسا فى الحل العسكرى فى الخليج . ووفقا لإستطلاع للرأى العام الفرنسى نظمته مجله لوبوان الفرنسيه بعد الغزو العراقى للكويت ان 47٪ ايدوا اشتراك فرنسا فى عمليات حربيه ضد العراق وعارضه 43 ٪ فى حين اعطى 59 ٪ ثقتهم للرئيس الفرنسى للدفاع عن مصالح فرنسا . وفى استطلاع اخر للرأى العام الفرنسى أجرته مؤسسه سوفريس ونشرته صحيفه ليبرا سيون فى 28/ 9 / 1990 ايد 46% مشاركه فرنسا فى عمل عسكرى ، ورفضت ذلك 45٪ وكان 9 ٪ لا رأى لهم . كما تشير التحقيقات الصحفيه فى فرنسا الى نمو تيار فى الاوساط السياسيه الفرنسيه كان يدعو الى عدم القيا م بحروب بدلا عن الاخرين .
4- اثار الأزمه على فرنسا : ارتفاع اسعار البترول فى فرنسا بعد إندلاع الأزمه وموقف بيع السلاح الفرنسى للعراق وموقف الإستثمارات الكويتيه فى فرنسا وكان رجال اعمال الكويتين يشاركون فى قطاعات عديده من النشاط الإقتصادى الفرنسى ولاسيما المساهمه فى بناء منطقه تجاريه فى فرنسا هى اكبر مجمع تجارى على مستوى اوروبا .

وقد اتفق الموقف الإيطالى مع الموقف الفرنسى من التنسيق مع كلا القطبين الامريكى والسوفيتى . فقد قام جوليواند ريوتى رئيس الوزراء الإيطالى بزياره لواشنطن فى 14/ 11 / 1990 ومباحثات مع الرئيس الامريكى بوش . وفى هذا الاطار طالب الاخير الاول بإعتبار بلاده ترأس المجموعه الاوروبية بالإبقاء على التحالف الأوروبى ضد العراق . فى حين اصر اند ريوتى على استمرار الجهود فى محاوله لإيجاد حل سلمى لأزمه الخليج مؤكدا فى الوقت ذاته ان إحتلال العراق للكويت امر لايمكن قبوله اواستمراره [1] . الا انه يلاحظ ان التنسيق الإيطالى مع الإتحاد

(1) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص155

السوفيتي وان تم من قبل الطرفين الا انه كان بمبادره سوفيتيه انطلاقا من محاوله الخروج من الوضع الفريد التي كانت تمر به وقت الأزمه والإحتفاظ بسمات القوى العظمى وإثبات الوجود، حيث اجرى الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف مباحثات في روما بتاريخ 18/ 11 / 1990 مع كل من الرئيس الإيطالي ورئيس الوزراء اندريوتي والتي تناولت في جانب منها أزمه الخليج واتفق خلالها الطرفان على ضروره البحث عن حل سلمي للأزمه قبل اللجوء الى خيارات اخرى [1].

كما حدث ايضا تنسيق على مستوى عال بين المانيا والولايات المتحده حيث اجتمع كول مع الرئيس الامريكي بوش في بون في 18/ 11 / 1990 واعرب بوش عن اعتقاده في وجود إتفاق تام بين الجانبين بشأن الوضع في الخليج مشيرا الى انهما لم يستبعدا ايه خيارات لإجبار العراق على سحب قواته من الكويت . واضاف المستشار كول ان الجانبين الالماني والامريكي اتفقا على الاهميه الكبيره لأن يقف المجتمع الدولي متحدا وراسخا ضد العدوان العراقي [2]. ولا يستطيع احد من المهتمين بالشئون الدوليه أن ينكر ان الولايات المتحده الامريكيه قد استطاعت بدبلوماسيه القوى العظمى التي ادارتها بنجاح وتمكنت منها في هذه الأزمه الى ابعد مدى من ان تفرض او حتى توجد تنسيق على المستوى السياسي والإقتصادي على الاقل بينها وبين معظم الدول الاوروبية . بهدف تكتيل الجهود وتركيزها نحو هدف واحد وهو الاداره الناجحه لإمكانيه إستغلال كل الطاقات المتاحه لتحقيق اهدافها منها .

وفي اطار الإحساس السوفيتي بخصوصيه المرحله التي يمر بها ، وسعيا لمحاوله أيجاد دور يحفظ له مكانته في العلاقات الدوليه ، فقد سعى الى التنسيق مع المجموعه ألاوروبية ككل في التصرف ابان هذه الأزمه . ومن ذلك إجتماع وزير الخارجيه السوفيتي مع وزراء خارجيه دول المجموعه الاوروبية الاثنى عشر في مقر البعثه السوفيتي في الامم المتحده بنويورك في 26/ 9 / 1990 ، واصدار بيانا مشتركا عن هذا الإجتماع يستنكر العدوان العراقي ويكشف خطورته ويحث على ضروره الحل العاجل عن طريق التزام العراق بقرارات الامم المتحده ويدعو بقيه الدول الى الإلتزام التام بالحصار الإقتصادي المفروض على العراق . ويعلن عزم الدول المجدد على مواصله التقيد في العقوبات التي اقرها مجلس الامن وتدعو الدول الاخرى جميعا الى السير في هذا السبيل وتعبر عن إستعدادها لإتخاذ خطوات اضافيه متماشيه مع ميثاق الامم المتحده . كما يدعو البيان ايضا العراق للإفراج فورا عن الرهائن وعزمهم على مضاعفه الجهود لحل الصراعات الاخرى في المنطقه وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم فيها ، وفقا لقرارات مجلس الامن وضروره اتخاذ خطوات عمليه متزامنه ومتماشيه

(1) المرجع السابق ص 155 .

(2) المرجع السابق ص 199 .

(3) أنظر نبيه الاصفهاني (اعداد) وثائق أزمه الخليج - السياسه الدوليه العدد 102 مرجع سابق ص 144

مع جهود السلام فى الشرق الاوسط وتحقيق جوا من الثقه بهدف حل مشاكل المنطقه ككل وضروره إبطاء سباق التسليح ومنع إنتشار اسلحه الدمار الشامل عن طريق التقييد بالإتفاقات الدوليه المعنيه بالإضافه الى اتخاذ اجراءات اقليميه محدده[3].

وبذلك فقد عد هذا البيان بمثابه استثناء على عدم ظهور دور موحد لدول الجماعه الاوروبية فى التنسيق مع القوتان العظمتان فى ذلك الوقت . وهو وان لم يتعد هذا البيان مجرد الإعلان عن النوايا والمواقف ولم يتعداها للحركه فى مواقف بين دول المجموعه والإتحاد السوفيتى فى تنسيق كامل بينهما الا انها عد اضافه جديده وصريحه نحو اهميه المشاكل الإقليميه التى تمر بها المنطقه وضروره العمل على ايجاد حل دائم وكامل لها وايضا الربط بينهما وبين أزمه الخليج .

ثانيا : ابعاد التحركات العسكريه لدوله الجماعه الاوروبية وأزمه الخليج :

اطلق البعض على هذه الأزمه حرب الخليج للدلاله على اهميه وعمق الطابع العسكرى لها . ولقد ارتبطت التحركات العسكريه لدول الجماعه الاوروبية بالأزمه بدايه وتطورا وانتهاءا . فقد عرفت هذه التحركات بدايه مع احتياج العراق للكويت وانتهت بالإنسحاب منه . وهى ايضا بدأت فى صوره مبسطه ولكنها متسرعه وازدادت زروتها مع اشتعال اعمال عاصفه الصحراء . وخمدت نيرانها مع الإنسحاب الفعلى . وقد استمدت شرعيه وجودها وقانونيته ورضاء العالم بها من حيث انها تمت لتنفيذ قرارات الامم المتحده . وتطبيق معايير الشرعيه الدوليه بإجلاء القوات المعتديه وعوده الحكومه الشرعيه للبلاد . لذلك لم يكن مستغربا ان يعلن قاده تلك الدول دوما انهم لم يحضروا الا لتنفيذ هذه القرارات وبحكم الشرعيه الدوليه[1].

وقد كان التحرك العسكرى لدول الجماعه الاوروبية ذو بعدين . الاول منها وهو التحرك الجماعى ، والذى حاولت الدول الاوروبية ان تعمل بصوره جماعيه من خلال منظمتها الرسميه . والثانى تم بصوره فرديه من كل منها على حده وان كان محكوما بالإطار العام لقرارات الامم المتحده وايضا التنسيق وتوزيع الادوار فيما بينها . وقد تم البعد الاول من خلال المنظمات الثلاث التى تضم وتشمل معظم الدول الاوروبية . ورغم ان هذه المنظمات قد وجدت فى الاساس بهدف دفاعى يحكم وينظم اجراءات العمل والدفاع داخل اطار القاره الاوروبية ويحافظ على مصلحتها فى هذا النطاق الجغرافى بالاساس وضد عدو محدد واضح ومعلوم المكان وهو العدو الشيوعى. الا ان الدول الاوروبية حاولت – وهى فى سبيل تصديها لإداره هذه الأزمه – ان تطوع اهداف هذه المنظمات وادواتها للعمل معها . لذلك فقد حدث بينها تضارب وتعارض وكان طبيعيا ان يحدث فيها قصور واضح ، وذلك على الرغم من ان اثنين منها وهما إتحاد

---

(1) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 118

غرب اوروبا وحلف شمال الاطلنطى ذات طبيعه عسكريه بالاساس .

وعلى الرغم من ان الموقف الثابت والواضح لحلف شمال الاطلنطى من العدوان العراقى على الكويت ، وعلى الرغم من التحركات السياسيه والإقتصاديه التى اقدمت عليها دول الحلف[1] . الا ان هذه الأزمه قد اكدت ان حلف الطلنطى مكبل بقيوده السياسيه والجغرافيه حيث يحظر ميثاق تأسيسه فى عام 1949 التدخل خارج اراضى الدول السته عشر اعضاؤه[2] . لذلك فقد تحركوا بصفه فرديه ، حتى حينما طلبت الولايات المتحده من دول الحلف فى 4/ 9 / 1990تزويدها بسفن قادره على حمل الاف القوات والمعدات الثقيله والإمدادات للخليج ، وقد رفضت جميعها عدا بريطانيا التى وافقت على الفور . الا انه من ناحيه اخرى وافق مجلس الحلف فى 21 / 9 على إرسال طائرات استطلاع اضافيه وسفن حربيه لتعزيز الامن فى الخليج . كما وافق المجلس على ارسال مزيد من طائرات الإنذار المبكر (اواكس) الى تركيا لتقوم بطلعات على الحدود . كما تمت ايضا الموافقه على طلب جيمس بيكر وزير الخارجيه الامريكى لتحريك قوه بحريه للحلف مكونه من ثمانى سفن حربيه الى شرق البحر الابيض المتوسط . كما قرر ايضا تمديد المناورات البحريه التى يجريها حاليا فى شرق المتوسط (وقت الأزمه) الى منتصف شهر ديسمبر 1990 بعد أن كان مقررا لها ان تنتهى فى اخر اكتوبر 1990 [3] .

الا انه من ناحيه اخرى قد اثبتت أزمه الخليج ان منظمه اتحاد غرب اوروبا والتى تضم تسعه دول أوروبيه فى عضويتها وهى فرنسا وبريطانيا واسبانيا والبرتغال وايطاليا والمانيا وبلجيكا ولوكسمبرج وهولندا ، لها صلاحيه العمل والإضطلاع بمهام دفاعيه فى مناطق عديده وبعيده ، حيث تنص معاهده تاسيس هذه المنظمه على ان الدول الاعضاء يجب ان تنسق سياستها فى حاله قيام أزمه معينه خارج اوروبا بقدر مالهذه الأزمه من تاثير على مصالح اوروبا الامنيه. فقد قرر وزراء الإتحاد فى إجتماعهم فى 28/ 1 / 1990 التنسيق الوثيق لعملياتهم العسكريه فى المنطقه بهدف اقرار إحترام المصالح الحيويه التى تمثلها منطقه الخليج بالنسبه لاوروبا وتنفيذ كافه الإجراءات الاخرى التى يتخذها مجلس الامن ومراعاه العمل على حمايه قوتها وفقا لإتفاق مشترك وذلك بالإنتفاع من الخبره المكتسبه بما فى ذلك إجراءات التشاور ومن خلال العمليات التى قامت بها فى الخليج فى عام 1938 وفى عام 1958 [4] .كما كلف الوزراء مجموعه مؤقته من ممثلى وزراء الشئون الخارجيه

---

(1) المرجع السابق ص 182 .

(2) المرجع السابق ص 182.

(3) المرجع السابق ص 186 .

(4) المرجع السابق ص ص 184:183.

والدفاع لضمان افضل تنسيق ممكن فى العواصم الاوروبية وفى منطقه الخليج . كما اتفق الوزراء على المفاهيم التى ستحكم العمليات العسكريه فى مجموعها وكذا التوجهات الخاصه بالتنسيق بين هذه القوات خاصه فيما يتعلق بمناطق العمليات وتوزيع المهام وتبادل المعلومات ومراكز الإتصال. كما اكد الوزراء بأن التنسيق داخل اتحاد غرب اوروبا يجب ان يسهل التعاون مع دول اخرى انتشرت قواتها فى المنطقه وخاصه قوات الولايات المتحده الامريكيه(1) .

اما المنظمه الثالثه وهى منظمه اتحاد دول المجموعه الاوروبية ، فقد كان من الطبيعى طبقا لميثاق إنشائها ان لا يكون لها اى تحركات ذات طابع عسكرى ، فهى منظمه ذات اهداف اقتصاديه بالاساس وتعمل على التدعيم والتنسيق الإقتصادى والتجارى فيما بين الدول الاوروبية الإثنى عشر لأيجاد التكامل المنشود بهدف تحقيق الوحده الإقتصاديه ثم السياسيه بحلول عام 1992 . وقد اقتصرت مواقف هذه المنظمه على الإستنكار للعدوان والتأييد لقرارات الامم المتحده والتحركات الدوليه السياسيه والإقتصاديه والعسكريه . كما ان تحركاتها كانت بصفه مساعده وتدعيميه لمواقف الدول بهدف تدعيم وتقويه الإجماع الأوروبى والدولى ضد العراق .

وقد مثل البعد الثانى الذى تحركت فيه دول المجموعه الاوروبية المستوى الفردى او المستقل ، وقد كان هذا البعد هو الاكثر تاثيرا والاشمل والاعم على جميع المستويات . كما كان من الطبيعى ايضا ان يحدث بينهم (دول المجموعه) تباين واضح ... فجميعهم ايدوا التحركات العسكريه لدحر العدوان . الا ان منهم من شاركت بقوات عسكريه ومنهم من ايدت ولكنها ساهمت ماليا فقط واخيرا منهم من ايدت ولم تشارك بقوات او يدعم هذه القوات او المجهودات ماليا .. وقد كان من النوع الاول كلا من بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا لهما دورا مؤثرا وقويا وظاهرا .وطبيعى ان يثار على المستوى البحثى هنا حول المؤشرات والدلالات التى جعلت دور كل من هاتين الدولتين دورا محورياً، واثارة مثل هذا التساؤل يطرح بشكل مباشر عده متغيرات يلزم اخدها فى الإعتبار نوعية او طبيعة تحالف كل من فرنسا وبريطانيا مع الولايات المتحدة الفاعل الرئيسى فى اداره الأزمه ، قوه وامكانات كل من الدولتين فى إتخاذ الإجراءات السياسيه والإقتصاديه والعسكريه الفعاله ، مضمون إتجاهات القاده السياسين فى كل من الدولتين الذى يعبر عن رفض شديد للوضع الذى فجرته الأزمـــه (2) . كما يلاحظ ايضا ان كل من الدور العسكرى البريطانى والفرنسى كا ن بينهما تطابق شديد ، فقد كانا ذو تحركات عسكريه مرحليه ، ،كانت اهدافهما واحده وكلاهما اشترك بقوات كثيفه وتواجد عسكرى مؤثر واشتركا فى غزو العراق ، كما ان

---

(1) المرجع السابق ص 184 .

(١٨٢) د. خالده شادى – المرجع السابق ص 320

دوافعهما الذاتيه للتحرك العسكرى الداخلى والخارجى متطابقه . الا ان الدور العسكرى الفرنسى كان اوضح فى مرحلتيه ومتضارب قليلا فى تكتيكاته مما يستلزم الامر ضرورة ايضاح كل منهما بشىء من التفصيل :

1) ابعاد التحرك العسكرى البريطانى :

استند التحرك العسكرى البريطانى على ركيزه قويه من التأييد الشعبى الذى اعتاد الإلتفاف حول قيادته كلما استشعر خطرا خارجيا يمس استقرار امن ومصالح بريطانيه [1]. فقد انعكست الحرب على كل اوجهه الحياه فى بريطانيا . فقد كان لدى البريطانيين قناعه ثابته تؤكد على اهميه حسم معركه الخليج لصالح الحلفاء والعمل على استرداد الشرعيه وإنهاء محاوله العراق لان تصبح قوه اقليميه على حساب القانون الدولى وميثاق الامم المتحده ، ومن بدأت أزمه الخليج قام الإعلان البريطانى بالتركيز على ان خطوه العراق هى ذاتها الخطوه الالمانيه عندما بدأ هتلر حربه لإحتلال بولندا ، وكا ن ذلك بدايه للحرب العالميه الثانيه التى انتهت بإنتصار الحلفاء .. فقد ذكر إستطلاع للرأى نشرته جريده (صنداى تايمز) البريطانيه ان 80 ٪ من الشعب البريطانى يؤيد قرار حكومته بالإشتراك فى العمليات العسكريه لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت [2]. ولعل ماقام به مجلس الوزراء البريطانى فى 15/ 1 / 1991 خير دليل على مدى اهميه هذه الحرب لبريطانيا ، ومدى إنفعال وتفاعل النظام والشعب بها حيث اعلن عن تشكيل مجلس حرب برئاسه رئيس الوزراء جون ميجور ويضم المجلس كبار الوزراء مثل وزراء الخاريج والدفاع والداخليه والطاقه ويختص بإتخاذ القرارات اثناء الحرب ومتابعه تطورات الاوضاع فى الخليج ، وهو مايعرف بمجلس اداره الحرب او الأزمه.

وقد كانت بريطانيا هى الدوله الاوروبيه الاولى التى انضمت الى الولايات المتحده فى الإنتشار العسكرى فى الخليج. كما كانت اكثر الدول عده وعتادا وقوه من بين الدول المشتركه فى التواجد العسكرى فى منطقه الخليج بعد الولايات المتحده .. فقد بلغ عدد القوات البريطانيه 35 الف مقاتل وفى حوزتهم الاسلحه الاتيه : 400 مدفع قتالى – 192 دبابه – 6 بطاريه صواريخ – 12 طائره هليكوبتر – 16 قطعه بحريه –72 طائره مقاتله – 6 طائره انذار مبكر تبلغ تكلفه نشرها فى الخليج 1,25 بليون جنيه استرلينى [3].

وقد تطور حجم القوات البريطانيه بالمنطقه طبقا للمراحل التى مرت بها وايضا تنفيذا للاهداف التى ارسلت من اجلها التى اعلن عنها الساسه البريطانيون.

---

(1) خليل على فهمى – أزمة بريطانيا ، أزمة الخليج – الأهرام 22/ 10/ 90 ص 5 .

(2) أنظر فى تفصيلات ذلك . د.ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 16

(3) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص ص 123:124.

فأختلف حجمها مرحليا مع تطور اهداف تواجدها بالمنطقه . ففى البدايه كان الهدف لايشمل استعاده الاراضى الكويتيه وانما حمايه بقيه الاقطار الخليجيه ، ثم تطور بعد ذلك الى تطبيق قرارات الامم المتحده الخاصه بالمقاطعه الإقتصاديه والحصار الإقتصادى وضمان تدفق البترول بإسعار رخيصه للدول الغربيه . ومع تأزم الموقف وصدور قرار الامم المتحده المحدد لمهلة الإنسحاب والا اضطرت القوات الدوليه لإستخدام الإجراءات الضرورية لتحرير الكويت ، تغير هدف التواجد العسكرى الى الإشتراك فى تحرير الكويت بأقل الخسائر الممكنه .. وقد اضاف وزير الخارجيه البريطانى فى 17/ 1 / 1991 ان العمليات العسكريه التى تشارك فيها بلاده فى الخليج تستهدف تحرير الكويت وانه ليس لدينا اهدافا اخرى كإحداث تغير فى الحدود العراقيه اوفرض حكومه جديده على هذا البلد .وقد اكد هذه الحقيقه فى اكثر من مناسبه وذلك رغم ما اعلنه وزير الدفاع البريطانى فى 28 / 1 / 1991 للإذاعه البريطانيه من ان حكومه بلاده تشعر ان إخراج العراق من الكويت لن يكون وحده كافيا لضمان السلام والامن فى المنطقه ، وان لن يتم تحقيق اهداف الامم المتحده اذا سمح للرئيس العراقى وقواته بمجرد الإنسحاب الى الحدود العراقيه الكويتيه ، واضاف انه مع استمرار الحرب تتطابق وجهات نظر بريطانيا والولايات المتحده بشأن ضروره الإطاحه بالرئيس العراقى وتدمير مقدرته على شن الحرب على المدى البعيد وأيضا إعلانه فى مقابله تليفزيونيه امريكيه فى 31/ 1 / 1991 انه لا يستبعد مواصله حرب الخليج داخل العراق بعد اخراج القوات العراقيه من الكويت [1] . وهو مالم يحدث حيث ابقت قوات التحالف على حكم صدام حسين وإن كان قد تخطت قواتها الحدود العراقيه اثناء عمليات عاصفه الصحراء .

ومن ذلك نرى ان التباين فى تطور الاهداف البريطانيه من التحركات العسكريه كان تباينا ثابتا وذو فروق فى المدى لا يسهل ملاحظتها ، اما تطور الاهداف الفرنسيه ، فرغم اتحادهما فى الهدف النهائى الا ان الفرنسى كان اكثر تباينا واوضح فى مرحليته حيث انتقل من مرحله الى اخرى فى تطور حاد المراحل وإن تضارب احيانا فى تكتيكاته الظاهريه ، وهو ماسنحاول توضيحه حالا :

1) ابعاد التحركات العسكريه الفرنسيه :

رغم إتفاق فرنسا مع بريطانيا وبقيه الدول الاوروبية حول المحددات التى تحكم طبيعه العلاقات بينهما وبين منطقه الشرق الاوسط ومنطقه الخليج العربى على وجهه الخصوص ، وبالتالى حكمت توجهاتها مع الأزمه . الا ان الموقف الفرنسى وعند إتخاذ قرار التحركات العسكريه ومدى هذه التحركات قد زاد عليهم ببعض المتغيرات التى ادت إلى خصوصيته فى بعض المراحل والمواقف . فقد ادركت فرنسا ان الرأى

(1) المرجع السابق ص ص 123:122

العام العربى غير مستقر وغير متفق على موقف واحد من الأزمه ، مما اورث صانعى السياسه الفرنسيه شبهة التخبط للرغبه فى عدم اغضاب اى طرف من الاطراف العربيه وايضا رغبه منهم فى اظهار تميزهم فى التوجهات السياسيه الخارجيه وعدم إنصياعهم لاى ضغوط خارج دائره صنع السياسه الفرنسيه .كما ان الرأى العام الفرنسي قد اختلف بخصوص الحل العسكرى للأزمه وضرورته .وحينما بدأت العمليات العسكريه ، فقد إنقسم الرأى العام أيضاًبين مؤيد ومعارض .فوفقا لإستطلاع رأى اجرته جريده الليبراسيون الفرنسيه فى 28/ 9 / 1990 بالإشتراك مع اذاعه اوروبا ومركز استطلاع سرفرس تبين ان الفرنسيين موزعين ما بين منطق الحرب والسلام فيما يخص أزمه الخليج ... فبينما يحبذ 46٪ منهم مشاركه فرنسا فى الحرب إلا أن 47 ٪ يفضلون عدم المشاركه وبينما 9 ٪ لا رأى لهم [1] . ويرجع هذا الإنقسام الى استشعار الرأى العام بخطوره المواجهه العسكريه وخاصه الخسائر التى يمكن ان تنجم عنها ، ومن ثم عدم الميل الى اتخاذ اجراء عسكرى ضد العراق الا فى حاله وجود عدوان عراقى جديد على احدى الدول العربيه المجاوره ، وقد وصل الامر بوزير الدفاع الفرنسى ان اطلق صيحة تحذير قدر فيها الخسائر المتوقعه فى حاله اشتعال الحرب فى الخليج بمائه الف قتيل[2] .

ولكن من ناحيه اخرى ، كان هناك رأى عام وضغوط داخليه فى الإتجاه الاخر الداعى للمشاركه العسكريه فقد واجه ميتران انتقادات شديده لمسلكه السلمى من شخصيات فرنسيه لها وزنها ، منها الرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار دستان ، ومن ناحيه اخرى هناك القوى الداخليه داخل المجتمع الفرنسى والتى لها التأثير الاكبر على صانع القرار . وهذه القوى هى الاحزاب والنقابات ومراكز الابحاث الا ان اقواها جميعا هوما يسمى (بالمجمع العسكرى الصناعى) وقد وصف (بييرمارتون) مدير المخابرات الفرنسيه الاسبق هذا المجمع بأنه سلطه بلا وجه * ، ويؤكد المؤلف المذكور ان المجمع الصناعى له تفاعلات فى جميع اجهزه الدوله وانه قادر على التأثير فى الإختيارات الإستراتيجيه والتكنولوجيه والحيويه فى فرنسا، ويؤكد ان هذا اللوبى والذى يقف وراء معظم عمليات بيع الاسلحه الفرنسيه . كما يقف دائما وراء الموقف المتشدد التى تتخذها فرنسا ازاء بؤر التوتر فى العالم ، ولا

---

(1) د. خالده شادي – المرجع السابق ص 359.

(2) المرجع السابق ص 366 .

(*) وهو عنوان الكتاب الذى خصصه عن تأثير كبرى شركات السلاح وكبار ضباط الجيش الفرنسى على إتخاذ القرار مبرزاً أن هذا التأثير يتم بطريقة خفية، وأن هذا المجمع العسكرى الصناعى يؤلف سلطة داخل السلطة.

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص19

يخفى طبعا ان مصالح المجمع العسكرى الصناعى الفرنسى كانت مع دخول فرنسا الحرب الى جانب الحلفاء [3]. وقد استمر هذا الإنقسام فى جميع مراحل الخيار العسكرى للأزمه وحتى بدأ العمليات العسكريه ، وحسم نهائيا حينما استقال سوفمان الوزير الفرنسى للدفاع، والذى كان يعارض تطوير العمليات العسكريه بقصف اهداف فى عمق العراق . وهذا بالطبع يخالف الرأى العام الموجود ببريطانيا وموقفه الواحد والمؤيد والذى يقف صفا واحدا خلف صانع القرار البريطانى المؤيد لإستخدام القوه المسلحه منذ بدء الأزمه .

وقد تطور الهدف من التواجد العسكرى الفرنسى فى منطقه الخليج ، فقد كان الردع ضد اى تهديد عراقى جديد وضد اى هجوم تتعرض له السعوديه [1]. او تحسبا لأى تطور اخر تتعرض له المنطقه والبترول العربى .وبالتالى لم تكن متحمسه لأي إجراء عسكرى ضد العراق الا فى حاله عدوان عراقى اخرعلى إحدى الدول العربيه المجاوره [2]. كما انها لم تكن تهدف للتنفيذ الجبرى لقرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق مثل امريكا وبريطانيا ، ولكنها إشترطت لإستخدام القوه المسلحه فى هذا الشأن ضروره صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح بالتنفيذ الجبرى بالقوات المسلحه لعمليات الحصار .إلا انه مع تصاعد الأحداث فى الخليج وإزديادالضغط الفرنسى الداخلى أصدرت تعليمات للقوات الفرنسيه والعامله فى الخليج من اجل تشديد إجراءات المراقبه والتحقيق والإجبارفى تطبيق الحظر ضد العراق، وذلك من منطلق الرؤيا الخاصه بأن اى حظرلا معنى له الا إذا كان فعالا ، مع التسليم المستمر برفض إستخدام القوة الإ بقرارمن مجلس الأمن [3] .

وقد إستمر هذا الموقف الفرنسى الداعى الى الحل السلمى وعدم تفضيل الخيار العسكرى الى يوم إنتهاء المهله المحدده لجلاء القوات العراقيه من الكويت.وقد إشتركت القوات الفرنسيه فى العمليات الحربيه لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأيضا لعده اسباب ذاتيه خاصه بها ، وهى احساسها بالغضب الشديد لرفض صدام حسين مبادره الرئيس ميتران والتى أعلنها قبل موعد إنتهاء المهله بـ 24 ساعه، أيضا لتخوفها من ان يقلل عدم إثبات موقفها من الحرب يضعفها فى مشاريع إعاده التعمير والتى كان واضحا انها ستقسم على الدول المساعده للكويت.لذا فان فرنسا قد إنجرفت الى عدم أهدار فرصه إنعاش إقتصادها من خلال إحتمالات المشاركه فى مشاريع أعاده التعمير التى أسندت للشركات الفرنسيه.

وعلى الصعيد الخارجى فإن تغيير السياسه الفرنسيه يعود الى إدراك الرئيس

(1) نبيه الاصفهانى (اعداد) يوميات أزمه الخليج - السياسه الدوليه العدد102- مرجع سابق ص 209 .

(2) د. خالده شادي - المرجع السابق ص 363 .

(3) الأهرام 5 / 8 / 90 ص 1 .

الفرنسى ميتران ان التفاهم الأمريكى الفرنسى سيسمح بإستخدام القوه لتحرير الكويت داخل إطار الأمم المتحده او خارجها إستنادا الى مواد ميثاق الامم المتحده الذى يسمح لدوله ان تستعين بدوله اخرى من اجل الدفاع عن نفسها .وادرك ميتران ان الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى سيلتقيا بعد الحرب، ولاسبيل الى مشاركه فرنسا ودعوتها الى هذه المائده الدوليه الإ بعد دخولها الحرب الى جانب الحلفاء[1].

والدافع الاخر الذى جعل ميتران يغير سياسته نحو الحرب هو انه يرى ان دور فرنسا وحجمها واهميتها كإحدى الدول الخمس الأعضاء الدائمه فى مجلس الامن التى تملك حق الفيتو كل هذا يلقى عليها مسؤوليه كبيره خلال مرحله الحرب وما بعدها ولكى تكون فرنسا حاضره فى اثناء عمليه إعاده تنظيم منطقه الشرق الأوسط.لذا فقد حزم امره لضروره ان تكون لها دور اساسى فى مرحلة الحرب وتحرير الكويت[2].

ولكن حينما اتخذ قراره هذا فقد وضع التعارض فى الراى العام الداخلى فى مخيلته ، لذلك فقد أستند قراره بالمشاركه فى حرب الخليج على القرار الذى وافقت عليه الجمعيه الوطنيه الفرنسيه لإستخدام القوه ضد العراق إذا ما فشلت جميع المحاولات الأخرى.وقد جاءت الموافقه بأغلبيه ساحقه [3].ومع سقوط اول قنبله فى حرب الخليج فقد ظهر تضامن لم يسبق له مثيل خلف الرئيس ميتران وحصل على تأييد لم يحظى به رئيس فرنسى منذ فتره طويله[4].

وعقب بدء العمليات العسكريه فى 17/ 1 / 1991 إلتزمت فرنسا بما كانت قد أعلنته من قبل من ان العمليات العسكريه ستكون داخل نطاق الكويت المحتله فقط.فقد إشترك الطيران الفرنسى فى قذف القوات العراقيه فى الكويت فقط [5].ألا انه مع إتساع نطاق القصف الجوى وإزدياد صمود القوات العراقيه ومع تطور اهداف الهجوم الدولى وإزدياد النقد الأمريكى والبريطانى الموجهه اليها ، حيث إعتبرها الحلفاء (الحلقه الضعيفه) فى سلسله التعاون الدولى فى مواجهه أزمه الخليج[6]. فقد اعلن الناطق بإسم القوات المسلحه الفرنسيه فى 24/ 1 / 1991 بأن للمره الأولى تشارك الطائرات الفرنسيه فى الهجوم على هدف عسكرى داخل العراق .وقال ان هذه المهمه

---

(1)Margrarat Garvard Warner, Tim Barker's Biggest Test, Newsweek January 14, 1991.

(2) د.ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص19 .

(3) الأهرام 22 يناير1991 ص 1 .

(4) شريف الشوباشى – فرنسا تعيد تاكيد خصوصية موقفها فى الشرق الأوسط والعالم الأهرام – 22/ 3/ 91 ص 5 .

(5) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – مرجع السابق ص 143 .

(6) د.ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص18 .

(7) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – مرجع السابق ص 144 .

تأتى فى إطار القرار السياسى الفرنسى الذى إتخذته الحكومه للمشاركه فى تحرير الكويت وأنه أستدعى ذلك ضرب اهداف عسكريه تتعدى حدود الكويت وبالذات لتصل الى داخل العــــراق(7) .وهو ما قوبل بمعارضه من وزير الدفاع الفرنسى جان بييرسوفتمان ودفعه الى تقديم إستقالته من الوزاره .مما فتح المجال الى زياده القوات الجويه الفرنسيه فى مهاجمه اراضى العراق دون تحفظات وعند إشتعال الحرب البريه فى 24/ 1 / 1991 إشتركت القوات الفرنسية فيها حيث أصدر الرئيس الفرنسى امرا للقوات العاملة بالسعوديه لسن الهجوم البرى لطرد القوات العراقيه من الكويت .وفى الساعه السابعه وتسع دقائق اعلن راديو فرنسا ان القوات الفرنسيه إخترفت الحدود العراقيه وتشق طريقها داخل اراضى العراق [1] .مماعـــد تطورا شديدا فى أبعاد التحركات العسكريه الفرنسيه فى إداره أزمه الخليج بالإقدام على تصرف سبق لها ان عارضت القيام به.

وقد كانت القياده الفرنسيه دائما ماتعلن انها تتصرف وفقا لاحكام الشوعيه الدوليه.ومن ذلك ما صرح به ميتران فى 22 ينـاير 1991من انه لا توجـد اهداف عسكريه امريكيه واهداف عسكريه فرنسيه بل توجد اهداف واحده هى اهداف الإمم المتحده.وماصرح به رولان روما وزير الخارجيه الفرنسى فى 12/ 1 / 1991 من أزمـه الخليج هى أول إختبار للنظام الدولى الجديد وان اللجوء الى القوى المسلحه كان ضروريا نظرا لفشل جميع الجهود السلميه ولثبوت عدم كفايه الحظر المفروض على العـراق [2] .ومع تطور اهداف التواجد العسكرى الفرنسى فى الخليج من الدفاع عن بقيه الأقطار العربيه ثم تنفيذ قرارات مجلس الأمن لدفع العراق للإنسحاب من الكويت الى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 678 بتحرير الكويت بالقوه الجبريه ، إلا ان هدف فرنسا من العمليات العسكريه ظل ثابتا[3] .حيث صرح الرئيس الفرنسى فى 23/ 1 / 1991ان الهدف الأساسى هو تحرير الكويت ، امابالنسبه لإستهداف صدام حسين فإننى اقـول لا فليس هناك هدف ضـد اى شـخص.واضاف فى مـؤتمر صحـفى فى 12/ 8 / 1991 بمجرد تحرير الكويت فإننا نكون قد حققنا جوهر ما نريد وأضاف انه بإسم فرنسا لا نؤيد ان تتحول هذه الحرب الى ضرب كل الأراضى العراقيه بإكملها وكرر ميتران قوله بأن هدف حرب الخليج هو تحرير الكويت وليس إحتلال اوتدميرالعراق[4] .وذلك رغم ما اعلنه رئيس الوزاره الفرنسى ميشيل روكار فى 22/ 12 / 1991 فى مقابله مع راديو اوروبا فيما يلى :

---

(1) المرجع السابق ص 144 .

(2) د.ثناء فؤاد عبد الله المرجع السابق ص 18 .

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق ص71 .

(4) أزمه الخليج العربى – المواقف المحليه والعالميه – المرجع السابق ص 142 .

(5) المرجع السابق ص 142 .

1- يجب إبعاد صدام حسين عن الحكم فى العراق.
2- ان هذا الهدف لن يندرج فى الاهداف المعلنه للحرب ولكن لدواعى الامن يجب إبعاده بعد غزوه لإيران والكويت وخططه لغزو السعوديه[5]. وذلك رغم ما بدا من وجود تردد فى الموقف الفرنسي الرسمي .

أبعاد التحركات العسكريه الألمانيه :

لعبت الظروف السياسيه التى تمر بها المانيا وقت أزمه الخليج وايضا الخبرات الماضيه التى خلقت رأى عام داخلى قوى معارض لإستراك المانيا فى الحرب الدائره فى الخليج رغم الدضغوط الامريكيه والأوربيه فى هذا الإتجاه مما ادى لقيام مظاهرات المانيه معاديه للخرب دفعت المستشار الالمانى هيلموت كول الى ان يعد شعبه بعدم إرسال قوات الى الخليج [1]. وايضا كان الضغوط الداخليه "الموانع" المتعلقه بالدستور الإلماني وسياسه العزله التى يفرضها ازاء الأمور العسكريه من ناحيه اخرى [2] الدور الاكبر فى رسم إبعاد التحركات العسكريه الالمانيه وأزمه الخليج.

لذلك فقد اقتصر دورها على التأييد والمساهمه الماليه الضخمه دون الإشتراك فى العمليات الحربيه او ارسال قوات عسكريه. مما استوجب النقد واللوم من بقيه الدول الاوروبيـة والولايات المتحده ، ومن ذلك ما اعلنه (الن كلارك) وزير الدفاع البريطانى فى حديث الى الاذاعه البريطانيه (ان المساهمه الماليه والعسكريه لبعض الدول الاوروبيـة لم تكن بالمستوى المطلوب وفى الوقت الذى قامت فيه بريطانيا والولايات المتحده وايطاليا وفرنسا بواجبات اساسيه فى الحرب ضد العراق من اجل حمايه وتنفيذ القانون الدولى نجد ان هذه الدول تهربت من مسئوليتها)[3] . فلم تشارك المانيا فى العمليات العسكريه فى الخليج بأى قطع بحريه او قوات بريه رغم عضويتها فى إتحاد غرب اوروبا وحلف شمال الاطلنطى ورغم مناشده الولايات المتحده وبريطانيا لدول الحلف بضروره المساهمه العسكريه فى أزمه الخليج. هذا وقد اعلنت الخارجيه الالمانيه فى 8 / 12 / 1991 بأنها سوف ترسل 5 كاسحات الغام وسفينتى امداد الى البحر الابيض المتوسط وهو شىء رمزى لإعلان التضامن فقط مع الحلفاء ، صرح چينشر بأن القرارجاء نتيجه تلبيه رغبه كافه الاطراف شركائنا فى حلف الاطلنطى [4] كما يوجد 18 طائره نفاثه المانيه فى تركيا ، وقد وافق مجلس الوزراء الالمانى فى 29/ 1 / 1991 على إرسال نظام صواريخ رولاند هوك لتركيا

(1)The Sunday Times Feb. 2, 1991

(2) د. خالده شادي - المرجع السابق ص 361.

(3) مصطفى كركونى - أزمة الخليج تفرز أسساً جديده لعلاقات جديده - مجله الباحث العربى - يصدرها مركز الدراسات العربيه بلندن - يونيو 1991- العدد (26) ص82 .

(4) أزمه الخليج العربى - المواقف العربيه والعالميه - المرجع السابق ص 170.

لحمايتها كحليف فى حلف شما ل الاطلنطى ، كما يوجد لالمانيا كاسحات الغام وسفن اخرى فى شرق البحر المتوسط ، 3000 جندى فى القاعده الجويه فى تركيا وعلى متن هذه السفن ، وقرر كول فى 1/ 2 / 1991 دعم التواجد الامنى فى شرق المتوسط بإرسال 17 سفينه اضافيه حيث تقوم بمهام لحلف الاطلنطى بدلا من السفن الامريكيه التى توجهت الى العمليات فى الخليج[1] .

ومن ذلك نرى ان التحركات العسكريه الالمانيه اقتصرت فقط على الدعم والمسانده دون الإشتراك الفعلى فى تنفيذ قرارات مجلس الامن بالإكراه والإجبار وايضا دون المشاركه الفعليه فى تحرير الكويت والقضاء على الاله العسكريه العراقيه، ويدافع الالمانيون عن موقفهم هذا فى مواجهه الرأى العام الأوروبى المستنكر للموقف الالمانى ، بأنه لولا انهاء هذا الصراع - بين الشرق والغرب والتى كانت المانيا مازالت منغمسه الى اخمص قدميها فى عمليه انهائه - لما كان بإستطاعه الولايات المتحده ان تدخل بثقلها فى حرب الخليج ، ويقول الالمان انه لولا إنتهاء الحرب البارده التى كانت الالمانيتين من اهم اطرافها لما امكن للأمريكان ان يتحركوا او يناوروا بمثل هذه الحريه فى اروقة الامم المتحده ، ولولا اعاده توحيد المانيا والتى كلفت بون مبالغ باهظه لما امكن للولايات المتحده ان تسحب الجيش السابع الذى كان معسكرا فى المانيا وارساله الى الخليج ، كذلك لولا انتهاء الحرب البارده (يقول الالمان) لما امكن اطلاقا التوصل الى قرار فى مجلس الامن يضفى الشرعيه على استخدام القوه فى الخليج[2] .

ويلاحظ ان المانع الاقوى الذى حدا بالسلوك الالمانى العسكرى فى هذه الأزمه الى التواضع هو الدستور الالمانى الذى حدد بدقه شديده دور الجيش الالمانى بالاغراض الدفاعيه فقط وفيما عدا حالات محدده نص عليه الدستور وهى العمل فى اطار قوه متعدده الجنسيات ضمن تحالف دفاعى . والتحالف الدفاعى الوحيد الذى تنتمى اليه المانيا هو حلف الاطلنطى ومناطق عمله ايضا محدده وبدقه من امريكا الشماليه الى اوروبا الغربيه ، وهو نطاق محكم للغايه بحيث تعد اى مشاركه المانيه خارجه مخالفه للدستور[3] . الا ان ميثاق حلف شمال الاطلنطى ينص على ان اى هجوم على احدى الدول الاعضاء يعتبر هجوما على دول الحلف جميعا. وقد اعلن كول فى 1/ 2 / 1991 التزام المانيا بنصوص ميثاق حلف شمال الاطلنطى واضاف انه يمكن للحلف ان يعتمد على تضامننا مع كل الشركاء بما فى ذلك تركيا ، وقد اكد وزير الدفاع الالمانى جيرهارد شتوليتنبرج فى 5/ 2 / 1991 بأن اى اعتداء على احد اعضاء حلف الناتو

---

(1) المرجع السابق ص 172 .

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق ص20 .

(3) د. خالده شادى - المرجع السابق ص362

سيعتبر اعتداء على الحلف كله . واضاف بأن مهاجمه العراق لتركيا سيكون مبررا لحلف الاطلنطى بما فى ذلك المانيا للتدخل لمساعده تركيا . كما اعلن جينشر فى أن المانيا ستؤدى كامل الواجبات المترتبه عليها كدوله عضوا فى الحلف الاطلنطى واضاف ان حكومته ستقدم كل ما التزمت به داخل الحلف ، ولم يكن لاحد اى مبرر فى الماضى للشك فى تاديه المانيا لواجبها تجاه الحلف ولن يكون لاحد فى المستقبل ايضا مبرر لذلك[1]. وقد عد ذلك تلويح لإمكانيه اشتراك المانيا فى الحرب ضد العراق بإيجاد ثغره قانونيه تمكنها من عدم مخالفه الدستور الالمانى اذا ما اقدم العراق على مهاجمه تركيا او اى دوله داخل حلف شمال الاطلنطى ، الا ان بقيه المحددات التى حكمت السلوك الالمانى العسكريه تجاه الأزمه ظلت ثابته مما ساعد – مع عدم مهاجمه العراق لتركيا – لثبات الابعاد العسكريه الالمانيه تجاه الأزمه.

4) ابعاد التحركات العسكريه الإيطاليه :

رغم تواضع الدور العسكرى الإيطالى فى أزمه الخليج مع بدايه الأزمه حتى إنتهائها بالجلاء عن الكويت الا ان ايطاليا قد عبرت عن موقفها الإيجابى الرافض للعدوان بكل الطرق ، فقد ايدت تحرك الجماعه الاوروبيه العسكرى ودعمته ماليا وشاركت فيه عسكريا ، فهى لم تكن كبقيه الدول الاوروبيه التى اكتفت بتأييد التحركات العسكريه فقط وانما شاركت فى المساهمه فى تكاليف القوه متعدده الجنسيات فى الخليج بمبلغ 145 مليون دولار ، كما انها ارسلت قوات عسكريه عبتره عن ٤ سفن حربيه بأطقمها وثمانى طائرات حربيه طراز تورنادو ، وطرادان حربيان وفرقاطتان مزودتان بالصواريخ [2] . علاوه على 1300 جندى مشاه [3] . كما انها قبلت فى اطار حلف شمال الاطلنطى طلب امريكا بتزويد القوات الامريكيه بسفن قادره على حمل الاف القوات والمعدات الثقيله والإمدادات الى الخليج ، كما وافقت على السماح للقوات الامريكيه التى يتم ارسالها الى منطقه الخيلج بإستخدام القواعد العسكريه الايطاليه وذلك فى اطار مبادره حلف الطلنطى لمسانده السعوديه فى مواجهه التهديدات العراقيه [4] . والجدير بالذكر ان هذه المجهودات الاخيره لا تحسب دائما فى الجانب الإيجابى لإيطاليا نظرا لكونها اسهمت بطريق غير مباشر فى المجهودات العسكريه كما انها كانت فى اطارحلف شمال الأطلنطى ككل .

والملاحظ ان الرأى العام الداخلى قد وقف خلف رئاسته فى موقفها من أزمه الخليج . وايضا في موقفها عند اندلاع العمليات الحربيه فى 17/ 1 / 1991 ولم تحدث اى

(1) آزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 172

(2) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 156

(3) المرجع السابق ص 160 .

(4) المرجع السابق ص 156 .

(5) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق ص21 .

معارضه داخليه ضد الإشتراك العسكرى فى الحرب الا من قبل اعضاء حزبان فقط هما الخضر والإشتراكيين [5] . لذلك فقد كانت حركتها حره . ومع إشتعال المعارك فقد شاركت الطائرات الإيطاليه فى العمليات العسمريه ضد العراق منذ البدايه وشاركت ايضا فى قصف مواقع الحرس الجمهورى العراقى والمواقع العسكريه بالعراق وداخل الكويت [1] . وحينما فقدت ايطاليا طائرات فى العمليات الحربيه قامت بإستعواضها على الفور ليظل حجم التواجد العسكرى الإيطالى ثابتا .

وقد اعترى اهداف ايطاليا من العمليات العسكريه بعض التخبط وعدم وضوح الرؤيه والمبالغه فى بعض الاحيان ، فقط اعلن وزير الخارجيه الإيطالى فى 31/ 1 / 1991 ان المشكله الان لم تعد تحرير الكويت فحسب بل اسقاط صدام حسين ايضا . وقال فى مقابله مع صحيفه (لاريبوبليكا) الإيطاليه فى 17 / 2 ان القوات التى تقودها الولايات المتحده فى الخليج موجوده فقط لتحرير الكويت وليس للإطاحه بصدام حسين ، والا تعين علينا ان نؤمن بمبدأ تنظيم تحالف للإطاحه بكل ديكتاتور فى العالم، وكان قد اعلن فى حديث لمجله اليمامه السعوديه فى7 / 2 ان التحالف اقترب من إلحاق الهزيمه والإطاحه بنظام صدام حسين واضاف ما يلى : ان الهدف من العمليات الحربيه هو تحرير الكويت من الرحتلال العراقى الغاشم لدوله مستقله ذات سياده ، وان ايطاليا تعمل حاليا مع عدد من الدول لتقديم صدام حسين واركان حكمه للمحاكمه الدوليه بسبب ما اقترفه هذا النظام منذ غرو الكويت وهو ما يتعارض مع كل المعاهدات والمواثيق الدوليه [2] . وهو بالطبع مالم يحدث ، ولعل الشىء المستغرب فى هذا الامر أن هذه التصريحات قد صدرت من ايطاليا التى وان كان اشتراكها فى الأزمه كاملا وفى كل المراحل والتطورات الا انه كان اشتركا محدودا ورمزيا لا يتعدى اكثر من إثبات التواجد والمؤازره المعنويه اكثر منها العسكريه نظرا لمحدوديه حجم القوات العسكريه بالمقارنه ببقيه القوات التابعه للدول الاخرى .

5) ابعاد التحركات العسكريه الاسبانيه :

ساهمت اسبانيا بثلاث سفن حربيه و500 جندى ضمن القوات متعدده الجنسيات فى منطقه الخليج . وقد اكد وزير الخارجيه الاسبانى فرانسسكوافرنانديز فى 18/ 1 / 1991 ان بلاده لن تشترك فى هجوم مباشر على العراق ذلك ان مهمه القوات الاسبانيه فى منطقه الخليج هى الدعم وتطبيق الحظر الإقتصادى على العراق ، وأن اسبانيا لن ترسل مزيدا من القوات الى منطقه الخليج . كما ان التأييد والدعم الاسبانى للعمليات العسكريه ظل على موقفه الثابت والمؤيد لها حيث اصدرت

---

(1) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 160

(2) المرجع السابق ص160 .

(3) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 179 .

الحكومه الاسبانيه في24/ 1/ 1991 بيانا بخصوص بدء الحرب البريه ذكرت فيه ما يلي:
ا- تأكيد الدعم الاسباني الكامل للتحالف الدولي في تحرير الكويت . ب- ....
ج- ان دعم اسبانيا للتحالف يتوافق مع دعم المجموعه الاوروبية للحلفاء(3) وكانت الحكومه الاسبانيه قد اعلنت ان قواتها لن تشترك في العمليات العسكريه الا من قبل الدفاع عن النفس فقط .

ولعل الإشتراك المحدود والرمزي الاسباني في العمليات العسكريه يتفق والإمكانات الماديه والعسكريه التي تتمتع بها اسبانيا وايضا عدم التأييد الكامل من الرأي العام الداخلي لإشتراك القوات الاسبانيه اصلا ضمن القوات متعدده الجنسيات . فقد افاد استطلاع للرأي نشر في 20/ 1/ 1991 ان معظم الاسبان يعتقدون ان حرب الخليج غير عادله ، لذلك يجب ايقافها وسحب السفن الاسبانيه الثلاث من هناك . وكان ناطقا بلسان رئيس الوزراء الاسباني قد دعى في 15/ 2 / 1991 الى اجراء تحقيق تقوم به الامم المتحده او اللجنه الدوليه للصليب الاحمر في ظروف قصف الملجأ في العاصمه العراقيه بغداد . وذكر راديو لندن ان هذه الدعوه تمثل تغيرا هاما في سياسه الحكومه الإشتراكيه في اسبانيا ازاء حرب الخليج (1). مما جعل موقف اسبانيا يتسم بنوع من التردد و اعطى الإنطباع بأن التحالف الدولي ضد العراق مكون في الاساس من القوات البريطانيه الى جانب القوات الامريكيه والفرنسيه والعربيه فقط(2).

6) ابعاد التحركات العسكريه لبقيه دول المجموعه:

اشتركت هولندا اشتراكا فعليا في التحركات العسكريه في أزمه الخليج فقد شاركت بقوات وساهمت في تكاليف بقيه القوات ، كما دعمت الموقف العسكري لبعض الدول ، وهي وان كانت بصوره محدوده للغايه بالقياس ببقيه المجهودات للدول الأخرى الفاعله الا انها كانت بمثابه تأييد ودعم معنوي للدول الرئيسيه كانت بالطبع في حاجه اليه . فقد شاركت هولندا بعدد2 سفينه حربيه بمياه الخليج ضمن قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت ، كما اعلنت الحكومه الهولنديه بأنها ستشارك في العمليات العسكريه لإعاده الشرعيه واحترام النظام الدولي ، كما ارسلت صواريخ باتريوت وهوك الى تركيا بصفتها عضوا مع هولندا في حلف شمال الاطلنطي يتعرض لإحتمال الهجوم من العراق . وقد بلغت تكاليف اشتراك هولندا في المجهود

(1) المرجع السابق ص 180 .
(2)William Dowell, Marching To Aconclusion,International Times,Vol. 137. No, 9, March 4,1991, PP 12:19.
(3) أزمه الخليج – المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 182 .

الحربى فى الخليج حتى فبراير 1990 مبلغ 180 مليون دولار كما وافقت على تزويد بريطانيا بالذخيره اللازمه للقوات البريطانيه فى العمليات العسكريه ضد العراق [3].

اما بلجيكا فقد صرح رئيس وزرائها السير ويلفريد مايتين ان بلاده لن ترسل قوات عسكريه الى ساحه القتال اذا ما اندلعت الحرب فى الخليج وان التواجد العسكرى البلجيكى فى المنطقه من اجل القيام بمهام دفاعيه فقط .وفى6 ينايـر1991 غـادرت 18 طائره نفاثه من طراز ميـراج 5 مطار بلجيكا متجهه نحو تركيا . وقد اكدت السلطات البلجيكيه ان مهمه هذه القوات دفاعيه لاغير[1].

(1) نبيه الاصفهانى (اعداد) يوميات أزمه الخليج - السياسه الدوليه العدد 104 مرجع سابق ص ص 81 :82

المبحث الثالث
التوجهات العامه التى حكمت تفاعل دول الجماعه الأوروبيه وازمه الخليج

الحقيقه انه مهما تكن من امر مواقف الدول الأوروبيه وحجم مساهمه كل منها فى حرب الخليج ، وبصرف النظر عن درجه قرب او بعد مواقف الدول الأوروبيه من تأييد السياسه الامريكيه في الأزمة . فإن مواقفها تلك قد شكلت دون شك احد المداخل الرئيسيه لحسم الموقف فى الخليج[1] ، وإكتسبت اهميه فائقه فى تحديد مسارات الأزمة فى مختلف مراحلها . ويرجع ذلك الى المزايا السياسيه التى تتميز بها أوروبا ولا تتوافر للولايات المتحده بخصوص هذه الأزمة وهذه المنطقه بعينيها ، وهذه المزايا هي:[2]

اولا : ان العراق لم ينظرالي أوروبا على انها عدوه الاساس ، بل اعتبر العراق ان المواجهه كانت اساسا بين بغداد والولايات المتحده.

ثانيا: ان أوروبا تحظى بثقه كبيره من الدول العربيه ولها علاقات سياسيه وثقافيه وإقتصاديه قديمه مع العديد من هذه الدول .

ثالثا: ان أوروبا لم تكن مهتمه بمحاوله الهيمنه على مقدرات المنطقه كما هو الحال بالنسبه للولايات المتحده ، بل ان أوروبا لاتملك سبل ذلك اذا افترضنا رغبتها في السيطره . وكان هذا العامل خليقا بإزاله ايه مخاوف ازاء مفاوضات تتم او كان مفترضا ان تتم (ابان المرحله التى سبقت نشوب الحرب).

رابعا: ان القوات المسلحه التابعه للدول الأوروبيه فى منطقه الخليج كانت قوات رمزيه اذا ما قورنت بالحشد العسكري الامريكى الهائل ..... فأوربا اذن لم تكن تشكل الخطر العسكرى الحقيقى ضد العراق.

خامسا : بعد وقوع الغزو العراقى للكويت ... وما نتج عن ذلك من اندلاع ازمه الخليج ثم تداعياتها وصولا لإشتعال الحرب ، كل هذه الاحداث صعدت مخاوف الدول الأوروبيه ازاء بؤر التوتر والنزاعات فى منطقه الشرق الاوسط والبحر المتوسط ، بإعتبار ان هذه المشاكل ستسبب إنعكاسا مباشرا او غير مباشر على القاره الأوروبيه ... ومن ثم اقترحت ايطاليا عقد مؤتمر لامن البحر المتوسط على غرار مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى.

كل هذه العوامل السابقه جعلت الموقف الأوروبى احد مداخل تسويه الأزمة بإعتبار ان أوروبا شريك حقيقى له دور اساسى فى المشكله، ومع ذلك وكما ذكرت

---

(1) د. حسن بكر – الولايات المتحده وإدارة عملية الحشد الدولى – السياسه الدوليه – العدد 102 – مرجع سابق – ص ص 102 : 109

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص ص12 : 13

مجله النيوزويك في إحدى أعدادها بمناسبة الأزمة وأثنائها ان ازمه الخليج اثبتت بالدليل القاطع ان كل دوله أوروبيه لها سياستها الخاصه.

الا ان دول الجماعه الأوروبيه منذ بدايه الأزمة قد وقعت اسيره الضغوط المتعارضه التي شكلت في مجموعها التوجهات العامه التي حكمت الاطار العام للحركه والتجارب مع هذه الأزمة . كما كانت المحددات والضغوط الداخليه التي تحكم وتؤثر في السياسه الخارجيه لكل دوله علي حده ايضا من اهم المحددات التي وجهت وحكمت علاقات دول الجماعه الأوروبيه بازمه الخليج ، وقد قام الباحث بالتنويه لها من قبل ، كما كان من هذه الضغوط المصالح الأوروبيه في منطقه الشرق الاوسط والخليج العربي وارتباطها بالموقف الأوروبي من ازمه الخليج وهي مصالح متعدده ومتشعبه واساسيه وجوهريه لمعظم دول أوروبا الغربيه – وهي ايضا سبق التنويه لها مسبقا– لذلك كانت ضروره صيانه المصالح الأوروبيه الفرديه والجماعيه في العالم العربي والشرق الاوسط ،بما فيه منطقه الخليج ذاتها . فإلى جانب النفوذ السياسي والثقافي والإقتصادي لأوروبا عموما (ولفرنسا ودول البحر المتوسط خاصه) في المغرب العربي ومصر ، فإن منطقه الخليج تمثل مصلحه استراتيجيه واقتصاديه على اعلى درجه من الاهميه بالنسبه لها ، ومثلت هذه الاهميه في حد ذاتها ضغوطا متعارضه تجعل إتخاذ موقف بسيط ومنسجم عمليه بالغه الصعوبه بالنسبه لأوربا .
فمن ناحيه ، كان العالم العربي منقسما بشده حول الموقف من الأزمة ، فلم يكن من السهل إتخاذ موقف أوروبي يرضي الاطراف العربيه المتصادمه وخاصه دول الخليج العربي ودول المغرب العربي، ومن ناحيه ثانيه ، فإن الشغل الشاغل لإوربا او بالاحرى القوى الأوروبيه الرئيسيه وخاصه فرنسا ، طوال اكثر من عقد مضى هو محاوله إيجاد مدخل أوروبي للخليج (بما فيه من بترول وفرص اقتصاديه واستراتيجيه) مستقلا عن الولايات المتحده . ومثلت العراق حجر الزاويه في اطار هذه المحاوله وخاصه من المنظور الفرنسي . ونجح الأوروبيون بصفه عامه والفرنسيون على وجهه الخصوص في القيام بإستثمار سياسي واقتصادي واستراتيجي كبير في العراق الى درجه دعتهم للإنحياز لصالحها خلال الحرب العراقيه الايرانيه .وفي هذا الاطار فرضت المغامره ألتي قام بها العراق باحتلال دوله الكويت اختيارا صعبا بين المساهمه مع الولايات المتحده في تصفيه هذا الاستثمار بايد أوروبيه وخساره جهودهم المبذوله لايجاد منفذ مستقل للخليج او الصدام مع الولايات المتحده ودول الخليج ذاتها وخاصة السعوديه[1]

ويعود هذا التوجه الى محدد اخر له دلالته واهميته لأوروبا الغربيه . وهو

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1990 – مرجع سابق – ص ص66 : 67

ضروره التحالف لإستراتيجي مع الولايات المتحده ، حيث تحددت مواقف الدول الأوروبيه المختلفه ازاء ازمه الخليج فى المقام الاول بالتحالف الإستراتيجى مع الولايات المتحده او بعباره اخرى بالعلاقه الإرتباطيه الوطيده والتقليديه ما بين الدول الأوروبيه والولايات المتحده وهي العلاقه التي كانت وما زالت تعتبر متغيرا اوليا عند دراسه مواقف هذه الدول من القضايا الدوليه . وذلك علي الرغم من ان العلاقه بين الطرفين عرفت عوامل تنافر تمثلت في خلافات ظرفيه وخلافات بنويه ، كانت مصدرا للتوترعلى المستوى السياسى والاستراتيجى وعلى المستوى الإقتصادى [1].

فعلى الصعيد السياسى كانت خلافات حول تقسيم عبء الدفاع عن الغرب ضد الخطر الشيوعى القادم من الشرق ومدى مصداقيه المظله النوويه الامريكيه لتوفير الحمايه لدول غرب أوروبا وايضا جدوى الإنفراد الامريكي بتقريرشئون السياسه الإستراتيجيه لمنظمه حلف شمال الاطلنطى ، وعلى المستوى الإقتصادى كا ن هناك التنافس على الاسواق الخارجيه الدوليه وايضا الاختلاف فى السياسه الماليه والضريبيه[2] .

ولكن اثناء الحرب البارده لم يكن هناك تردد من جانب أوروبا الغربيه فيما يتعلق بجدوى تحالفها مع الاولايات المتحده .فقد كانت دول الجماعه الأوروبيه تقف خلف الولايات المتحده وتساند الموقف الامريكي فى اطار المواجهه الإستراتيجيه بين الشرق والغرب . وقد كان من الطبيعى وقد انتهت هذه المواجهه الإيدلوجيه ان تفتح أفاقا جديده للتعاون الدولى ليس مع الولايات المتحده فحسب ولكن ايضا مع الدول المختلفه التى يتكون منها المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى [3]. وقد كان من هذا المنطلق ايضا ما قامت به أوروبا من مجاراه الموقف الدولي ازاء الخليج وتضامنت مع الولايات المتحده ، وحتى لا تصبح المواجهه امريكيه عراقيه وانما بين العراق وأوسع جبهه ممكنه فى العالم . ومن ثم كان الإتفاق العام على المبادىء التى ينبغى ان تحكم تسويه الأزمة ولكن مع شيء من التحفظ بالنسبه لوسائل تطبيق هذه المبادىء . ومع وجود اختلافات فى الرؤى فيما يتعلق بحدود المساهمه الأوروبيه فى تكلفه انتشار القوات الامريكيه فى الخليج [4]. الا ان الشيء الاساسى الذى لم تختلف

(1) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 346

(2) د. أحمد عبد الحليم – إستراتيجية حلف الأطلنطى والشرق الأوسط – مركز البحوث والدراسات السياسيه – جامعة القاهره – يوليو 1989 ص ص 1 : 3

(3) شريف الشوباشى – أوربا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسيه الأهرام – 23 / 9 / 1990 ص5

(4) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 346

عليه الدول الأوروبيه هو حتميه التنسيق مع الولايات المتحده حول الموقف حيال الأزمة . وخاصه في ظروف الإضطراب السياسى والفكرى .. قد ادرك الأوروبيون مدى الاهميه التى تعلقها الاداره الامريكيه للأزمه وإصرارها على تولى ادارتها بكل ما لدى الولايات المتحده من ثقل سياسى وإستراتيجى عالمى . ولا شك ان اى موقف أوروبى مخالف جذريا لتوجهات الاداره الامريمكيه نحو ازمه الخليج كان يتضمن إحتمالا لحدوث صراع داخل التحالف الأوروبى الامريكى بكل ما يمثله ذلك من آثار [1] .

وتجدر الاشاره بصفه خاصه الى ان نمط العلاقه التى تربط بين الدول الأوروبيه الكبرى والولايات المتحده ادى بدوره الى تحديد بعض مواقف التضامن المعلنه – على المستوى الفردى– مع الولايات المتحده بدرجات متفاوته ولعل اوضح الامثله على ذلك نمط العلاقه التي تربط بين بريطانيا وفرنسا من جانب والولايات المتحده من جانب اخـر [2] . فبريطانيا التى تعتبر اقرب حلفاء أوروبا الى الولايات المتحده وتستمد معظم وضعها الدولى من الإرتباط الوطيد بها . اتسم موقفها بالتضامن التام مع الولايات المتحده سواء فيما يتعلق بالاسس التى تحكم تسويه هذه الأزمة اوالاساليب التنفيذيه لهذه الاسس او حتى ترتيبات ما بعد الحرب وتحرير الكويت .

اما فرنسا ، فهي دوله تسعي دائما الي إنتهاج سياسه مستقله ال حد ما ، فان موقفها من ازمه الخليج يتجاذبه عاملان اولا هناك اولويه التزامها بسياسه التحالف الغربي ، ومن وجهه اخرى هناك رؤيتها الخاصه للقضايا الدوليه والاقليميه. وقد كانت ازمه الخليج اختيارا لصلابه الموقف الفرنسي والمدي الذي يمكن ان يذهب اليه الرئيس ميتران فى التضامن مع الولايات المتحده . فالتضامن الفرنسى كان في بدايته يعتمد بصفه اساسيه علي التصريحات والقوه العسكريه التى يتم ارسالها بتباطؤ . ولكن حتى عندما تبدل الحال وزادت فرنسا من دعم القوى العسكريه فى الخليج ، ثار التساؤل حول كيفيه وجود وعمل القوات الفرنسيه فى الخليج دون ان تخضع لايه قيادة امريكيه ، وهى تتمثل فى التنسيق مع القوات الامريكيه دون ان يأتمر الجنود الفرنسين بأمور القياده الامريكيه [3] .

كما شكل القلق من مصير الوحده السياسيه الأوروبيه ايضاً احد الدوافع الهامه لتغيير الموقف الأوروبي من ازمه الخليج . لذلك فقد اتخذ مجلس وزراء

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق – ص 66

(2) أنظر فى صدد العلاقه بين القوى الأوروبيه الكبرى والولايات المتحده – د. ناديه مصطفى – مصر والقوى الكبرى – السياسة الدوليه – العدد 100 أبريل 1990 ص 55

(3) د. خالده شادى – المرجع السابق – ص 347

خارجيه الجماعه الأوروبيه فى إجتماعه فى الرابع من فبراير 1991 موقفا متشددا يتناقض مع موقفه في اجتماع الرابع من يناير من العام ذاته[1]. وذلك بهدف وضع تصور خاص بالدور السياسى الذى يمكن ان تلعبه في ظل نظام العلاقات الدوليه الجديد الذى يضع حداً لحقبه ما بعد الحرب العالميه الثانيه . ورغم ان الجماعه الأوروبيه اصبحت على وشك ان تكون حقيقه مسلم بها في المجال الدولى الا ان زعماء أوروبا قد بدأوا يفكرون فى بعد اخر للوحده الأوروبيه وهى الوحده السياسيه التى يدعمها بعد عسكرى ايضا ، لانهم يرفضون فكره ان تظل أوروبا متفرجا سلبيا لمجريات الامور على الساحه الدوليه وعلى رأس هؤلاء الزعماء كان الرئيس فرنسوا ميتران ومعه زعماء المانيا وايطاليا وهولندا[2] .

وفى ضوء التخوف من ان تصبح أوروبا عملاقا اقتصاديا وقزما سياسيا فإن ازمه الخليج قد مثلت فرصه سانحه للقيادات الأوروبيه لتدعيم الدور السياسى لأوروبا فى عمليه بناء النظام العالمى الجديد ، ضمن الإتفاق العام على المبدأ والاهداف مع التسليم فى الوقت ذاته بأنها جزء من التحالف الغربى[3] . فالوجود العسكرى الامريكى المكثف في الخليج دق جرس الانذار عند قاده أوروبا . فهم حلفاء الولايات المتحده ، لكن أوروبا بعد نهايه 1992 ستكون لها مصالح متميزه قد تتعارض مع المصالح الامريكيه بصفه اساسيه . كما ان الوجود الامريكى عند منابع البترول لايمكن ان يبعث زعماء أوروبا على الإطمئنان ولا شك ان هذه الحسابات هى التى جعلت أوروبا تدرك انها - اذا كانت لاتملك امكانات الولايات المتحده ونفوذها الممتد فى العالم - لا تستطيع فرض سياساتها بالقوه ولكنها تستطيع ان تقنع بالحوار والتنسيق وتبادل المصالح[4] . ومن هنا تجسدت طموحات الدول الأوروبيه الغربيه فى التوحيد والتنسيق السياسى فضلا عن التعامل العسكرى فى الابعاد السياسيه والعسكريه فى الموقف الأوروبى العام ازاء ازمه الخليج ، ولعل هذا هو ما جعل دول الجماعه الأوروبيه تحاول ان تحافظ على مؤشرات الإجماع لرأب الصدع بين دولها ، ويمكن تركيز هذه المؤشرات فيما يلى[5] :

1- المواقف المبدئيه من العدوان العراقى :

اكدت دول المجموعه الأوروبيه رفضها القاطع لاى مساومه مع العراق وعدم

(1) أوربا غير الموحده والحرب فى الخليج - الأهرام 10 / 2 / 1991 ص 5

(2) شريف الشوباشى - جبهه عالميه موحده لفرض إحترام قرارات الأمم المتحده على العراق الأهرام 12 / 9 / 1990 ص5

(3) المرجع السابق ص 5

(4) شريف الشوباشى - أوربا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسيه - المرجع السابق ص 5

(5) د. ثناء فؤاد عبد الله - المرجع السابق - ص ص 21 : 22

قبول اى حلول وسط فيما يتعلق بقرارات مجلس الامن الدولى . كما اتفقت دول المجموعه على مواصله الضغط على صدام حسين وعزلته الدوليه ورفض الدخول فى مفاوضات معه ، وحتميه الإنسحاب من الكويت ، واجمع وزراء خارجيه دول المجموعه خلال اجتماعهم فى 8/10/1990 على ضروره العمل تحت مظله الامم المتحده .

2- مؤتمر الامن والتعاون لدول البحر المتوسط :

وقد طرحت ايطاليا واسبانيا فكره هذا المؤتمر خلال قمه روما فى نوفمبر 1990، فى اطار الترتيبات التى يمكن ان تتم بعد إنتهاء ازمه الخليج . عاى اساس ان يشمل المؤتمر دول البحر المتوسط والشرق الاوسط ودول الخليج والمجموعه الأوروبيه بالإضافه الى دول البحر الاسود والولايات المتحده . وقد اجمعت الدول الأوروبيه على اهميه عقد هذا المؤتمر ، ولكنها اعتبرت ان ازمه الخليج لها الاولويه .كما اجمعت الدول الأوروبيه خلال قمه روما على رفض ايه تسويه جزئيه للازمه واكدت التزامها بإعلان روما الذى اصدرته فى 28 اكتوبر 1990 والذى شدد على رفض ارسال وفود رسميه للعراق للتباحث وان تكون الامم المتحده الوسيط الوحيد اذا ما اجريت ايه مفاوضات .

3- المسعى الجماعى للسلام قبل نشوب الحرب :

خلال النصف الاول من شهر سبتمبر 1990 اتخذ مسلك الدول الأوروبيه مظهرا جماعيا مع ترجيح كفه الميزان لصالح الحلول السلميه ، واتخذ مجلس وزراء خارجيه دول المجموعه الإثنى عشر قرارا جماعيا بتكليف دى ميكليس وزير خارجيه ايطاليا بمسانده نشاطات السكرتير العام للأمم المتحده دى كويار ومجلس الامن . لعقد كافة الإتصالات لحل الأزمة سلميا ، وفى غضون ذلك اتفقت دول الجماعه الأوروبيه على بدء حوار مع العراق لتجنب الحرب . وكانت لهذه الدعوه اكثر من وجهه ، فهى رغبه الدول الأوروبيه فى تأكيد الثقل والوزن السياسى لدورها على الساحه الدوليه والمشاركه الإيجابيه خلال تلك المرحله ، وهى ايضا مواكبه المساعى الامريكيه لحل الأزمة والتواجد على الساحه الدوليه وإعطاء الثقل لمساعى (فرنسا وايطاليا والمانيا) الساعيه لحل الأزمة سلميا .

4- التنسيق الكامل مع الموقف الامريكى قرب نشوب الحرب :

بدءا من العاشر من يناير 1991- اى قبل نشوب الحرب باسبوع تحركت الجماعه الأوروبيه من خلال تنسيق كامل مع الولايات المتحده ، ومع رفض العراق استقبال جاك بوسى وزير خارجيه لكسمبورج - رحبت المجموعه الأوروبيه بإيفاد وزير دفاع لكسمبورج لبغداد في نفس الوقت الذى انهى فيه ميشيل فوزيل رئيس لجنه العلاقات الخارجيه فى البرلمان الفرنسى محادثاته مع صدام حسين ليلتقى الرئيس ميتران مع فوزيل ثم وزير الخارجيه الامريكى بيكر - وذلك قبل اللقاء الذى تم فى جنيف بين طارق عزيز وزير خارجيه العراق وبيكر - وبعد فشل هذا اللقاء مباشره

تقدمت الدول الأوروبيه الاعضاد فى المجموعه بمبادره جديده للسلام ، لإحتواء الأزمة قبل فوات الاوان ، ولكنها لم تسفر عن اى نتائج .

5- اجماع الدول الاوروبيه على إنشاء صندوق لمساعده الدول المشاركه فى الحرب :

خلال اجتماع وزراء خارجيه دول المجموعه الأوروبيه فى 1990/2/4 اتفقت الدول الأوروبيه على إنشاء صندوق لمساعده دول المجموعه التى تساهم بمجهود عسكرى فى حرب الخليج كما اتفقت الدول الأوروبيه على تقديم منح وقروض بمبلغ 204 مليون دولار لسوريا – وناقشوا اقتسام نفقات حرب الخليج ، كما اجمعوا على ضروره تقديم مساعدات للفلسطينين فى الاراضى المحتله .

6- البحث فى تسويات ما بعد الحرب :

فى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج ما تزال مستمره – وجدت الدول الأوروبيه ان هامش المناوره الاساسى المتاح امامها هو البحث فى ترتيبات ما بعد الحرب – وما بعد انتهاء ازمه الخليج والبحث عن حلول لكل مشاكل المنطقه ووضعت دول المجموعه هذه الاهداف على قمه اعمالها – وتبلور ذلك فى اتجاه عام من خلال مجهودات وفد الترويكا الذى ضم وزراء خارجيه لكسمبورج وهولندا وايطاليا والذى قام بعده جولات فى المنطقه لبحث ارساء السلام. وقد اكد وفد الترويكا على ضروره عقد مؤتمر دولى للسلام بشرط ان يتم تهيئه الاجواء لكى يكون ناجحا . ويلاحظ ان الدول الأوروبيه وهى تجمع على ضروره حل مشاكل المنطقه – فإنها فى الوقت نفسه لم تقدم خطه واحده او مبادره موحده لحل هذه المشاكل بل على العكس اختلفت آراؤها وتباينت تصوراتها حول كيفيه حل هذه الصراعات مما دفع الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران للدعوه لعقد مؤتمر قمه لدول مجلس الامن الدولى لإيجاد حل جذرى لمشاكل المنطقه والذى اتخذ ضد العراق والا ستفقد الدول المتحالفه مصداقيتها وستتهم بأنها تكيل بمكيالين . كما اكد ميتران على ضروره عقد مؤتمر دولى للسلام . وان كان الرئيس ميتران قد تراجع عن اصراره بهذا الشأن بعد لقائه مع الرئيس بوش فى 14 مارس1991 فى جزيره المارتنيك (حيث اتفق على عدم إجبار اسرائيل على قبول حل لا ترتضيه) ومن ناحيه اخرى صرح دوجلاس هيرد وزير خارجيه بريطانيا انه لا يعتقد ان عقد مؤتمر دولى للسلام هو هدف فى حل ذاته ولكنه لم ينكر الحاجه الى مؤتمر لحل المشكله الفلسطينيه على شرط ان يكون مضمون النجاح. وهكذا فقد كانت مختلفه فيما بينها فى سبل الوصول الى هذا الحل. ومع ذلك فإن الدافع وراء اهتمام الدول الأوروبيه هو كما عبر عنه جاك ديلور رئيس اللجنه الأوروبيه هو: "انه يجب على المجموعه الأوروبيه ان تملأ الفراغ السياسى الذى خلقته ازمه الخليج" وخلال اول قمه تعقدها دول المجموعه فى عام1991 – والتى عقدت فى 8 ابريل– كان ملف الشرق الأوسط او القضايا المطروحه للبحث – واتفقت خلال ذلك دول المجموعه

على ان استقرار منطقه الشرق الاوسط مرتبط بثلاثه عناصر رئيسيه : مراقبه التسليح ، حل المنازعات القائمه ، توزيع افضل للثروه البتروليه .

إنعكاسات ازمه الخليج على المجموعه الأوروبيه :

من خلال الإستعراض السابق . وما قدمه الباحث من تحليلات مختلفه لمعظم جوانب علاقه الأزمة ودول منظمه المجموعه الأوروبيه. يتبين ان ازمه الخليج قد تاثرت بمواقف وتحركات وافعال دول المجموعه الأوروبيه ، منذ بدايتها واثناء تفاقمها حتى إنتهائها بالحل العسكرى وإنسحاب القوات العراقيه من الكويت . كما ان الأزمة ذاتها من ناحيه اخرى قد اثرت فى دول المجموعه والمنظمه ذاتها تاثيرا مرتدا واستمر التاثير والتاثر مستمرا حى إنتهاء الأزمة . وان كان الثانى - من الأزمة الى منظمه دول المجموعه الأوروبيه ودولها - مازال مستمرا حتى الان .

ولكن هذا الشق الثاني لم يأخذ شكل إنعكاسات ايجابيه او سلبيه عادت على المجموعه الأوروبيه ، الهم الا فى القليل منها. اما الاغلبيه الاعم منها فقد اخذت شكل اظهار ثغرات او إكتشافات او مفاهيم كانت موجوده من قبل ولكن الأزمة اظهرتها على الساحة الدولية ، فهى موجوده وتمس البناء الأوروبى . وهى حقائق اما ان تكون ايجابيه اى حسنه تحسب لصالح المجموعه الأوروبيه او ان تكون فى هيئه عيوب او نقائص تؤخذ عليه . فهى لم تكن بفعل الأزمة انما اقتصر دورها على مجرد إظهارها فقط . لذلك فإنها يمكن ان تكون - الأزمة - ذات إنعكاسات ايجابيه على المجموعه ، من تلك الزاويه ، حيث اظهرت العيوب لتلافيها والحسنات ايضا للحفاظ عليها . لذلك لم تشر معظم الكتابات التي تناولت ازمه الخليج ودول المجموعه الأوروبيه الي اصطلاح أنعكاسات ، بل ان البعض استعمل اصطلاح استنتاجات [1]. فهو بذلك اصبح اقرب للحقيقه من ان يستعمل مصطلح انعكاسات ، وسيحاول الباحث فى السطور القادمه استعراض الإستنتاجات المرتبطه بتفاعلات المجموعه الأوروبيه وازمه الخليج ثم يعقبها بيان ما ظهر من الإنعكاسات التي عادت على المجموعه الأوروبيه من خلال الأزمة.

اولا :الإستنتاجات المرتبطه بتفاعلات المجموعه الأوروبيه وازمه الخليج :

- لقد اوضحت حرب الخليج حدود نفوذ المجتمع الأوروبى وقدراته على العمل - هذا على الرغم من ان التعاون فى مجال السياسه الخارجيه بين دول أوروبا كان قد احرز بعض النقاط خلال هذين العامين الاخيرين - ان القرارات التي تم إتخاذها فى الايام الاولى من الأزمه من تجميد الارصده العراقيه والكويتيه وفرض الحظر الاقتصادى على العراق وحظر بيع السلاح كانت كلها قرارات لا تختلف كثيرا عن

(5) أنظر التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 - مرجع سابق ص 72

قرارات اليابان او سويسرا المحايده ، حقا ان فرنسا وبريطانيا قد قدمتا مساعدات عسكريه هامه ولكن ذلك تم بشكل فردى وفى غياب سياسه خارجيه مشتركه للمجموعه الأوروبيه ، بل تصورت فرنسا انها تستطيع ان تعمل بمفردها على المستوى الدبلوماسى . ان العمل الأوروبى الجماعى قد اقتصر على مجالات هامشيه لا تتطابق مع طموحات الوحده الأوروبيه التى اعلنتها المؤتمرات التى بدأت فى ديسمبر 1990 وضمت الحكومات الأوروبيه المختلفه . وبالتالى لم يكن لهذا العمل تاثير على الطريقه التى تم بها حل الأزمة [1] . هذا بالإضافه الى ان الوزن العسكرى الدبلوماسى للدول التى تحالفت بشكل فورى مع الولايات المتحده كان هامشا . فمثلا لم تشكل القوات والمعدات البريطانيه والفرنسيه معا سوى 10 ٪ فقط من الامكانات العسكريه المتحالفه . ولكن هذا لا يعني فى الواقع ان هذه المشاركه كانت عديمه الفائده . فالدولتان اللتان التزمتا اكثر من غيرهما قد كسبتا حق اعتبارهما شريكتين وتدعيم موقفها داخل مجلس الامن . وكان من الممكن ان يؤدى غياب هاتين الدولتين عن مسرح العمليات الى إضعاف علاقات الامن الأوروبى الامريكى وربما القضاء على هذه العلاقه نهائيا . وبالتالي وضع حلف الاطلنطى فى موقف خطير . ولكن هذا لا يغير من حقيقه ان أوروبا الموحده تظل فكره وليست واقعا فى مجال الامن الدولى وان الأوروبيين لا يستطيعون الاخذ بزمام المبادره او اتخاذ القرار الحاسم لمواجهه ازمه عسكريه سياسيه كبري وقريبه جغرافيا [2] .

– لقد اقتنعت الدول الأوروبيه بعد ازمه الخليج ان القوي الإقتصاديه غير المدعومه بإراده سياسيه وبرؤيه استراتيجيه وبإمكانات عسكريه قد تجد نفسها فى مهب الريح او مضطره للخضوع الى القوه خارجيه تقرر مصيرها وتحدد مصالحها [3] . لذلك فقد اظهرت الأزمة اهميه انشاء جهاز دفاعى ليتناول الشئون الامنيه للوحده الأوروبيه . ويضم كل دول المجموعه الأوروبيه وليست تسعه اعضاء منها فقط كما هو الحال فى إتحاد غرب أوروبا [4] .وقد حاولت عده دول أوروبيه اعضاء بالجماعه احياء أشكال من التعاون الامنى والإستراتيجى حيال ازمه الخليج كمظهر هام من مظاهر تعزيز الإستقلال الأوروبى عن الولايات المتحده وخاصه إتحاد غرب أوروبا . على ان هذه المحاوله قد فشلت ونجحت الولايات المتحده فى اجهاض تلك المساعى للإستقلال من خلال ابراز حلف الاطلنطى بإعتباره المؤسسه الطبيعيه للتنسيق العسكرى

(1) فرانسوا هيزبورج – الدروس الإستراتيجيه لحرب الخليج – سوسن حسين (إعداد) التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج العربى – السياسه الدوليه – العدد 106– مرجع سابق ص 196

(2) المرجع السابق ص 196

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 13

(4) صفاء موسى : أزمة الخليج والمجموعه الأوروبيه – السياسه الدوليه – العدد 104 – مرجع سابق ص 63

والإستراتيجي وبالتالى ضرب فكره الإستقلال الإستراتيجى والعسكرى الأوروبى عن الولايات المتحده[1] .

– كان لازمه الخليج تأثير ايجابى على أكثر ادوات المجموعه الأوروبيه اهميه وهى التنسيق بين دولها الاعضاء للتوصل الى موقف موحد فى مواجهه الأزمة . وبالتالى ضروره دراسه الابعاد الامنيه والعسكريه للتعاون الأوروبى فى مجال السياسه الخارجيه[2] . فقد ازاحت الأزمة فى الوقت نفسه الستار عن ثغرات واسعه وقصور فادح فى إنتهاج المجموعه موقفا سياسيا موحدا . سواء تعلق ذلك بإتخاذ قرار فرض الحرب او المشاركه فى الدور العسكرى او فى تحديد الاهداف السياسيه والعسكريه للحرب ، او التقدم بمبادرات مستقله تتناسب مع الدور الأوروبى المتنامى [3] . وقد اظهرت دول المجموعه فى المحصله النهائيه بقدر كبير من تنافر المواقف نحو الأزمة . ومثلت مواقف المملكه المتحده من ناحيه وفرنسا وايطاليا من ناحيه اخرى القطبين المتعارضين حول الأزمة على حين تفاوتت مواقف الدول الاخرى بين مواقع مختلفه بين هذين الموقعين المتضادين[4] .

– ان جوهر الخلاف بين فرنسا (تساندها عده دول متوسطيه) والولايات المتحده نحو ازمه الخليج يتمثل فى الصراع حول تعدديه الإداره الدوليه لأزمه الخليج. وفى المحصله النهائيه نجحت الولايات المتحده فى فرض ما يشبه الإحتكار الكامل لإداره الأزمة وحصر الدور الأوروبى فى مجال استحداث بعض التعديلات على جوهر الموقف الامريكى ، وبالتالي تكون أوروبا قد فشلت في التصرف حيال تلك الأزمة كقوه دوليه عظمى موحده ومستقله عن الولايات المتحده . ويمكن الإستنتاج فى التحليل النهائى ان ازمه الخليج قد مثلت نكسه محاوله بناء أوروبا الموحده بإعتبارها حجر الزاويه فى النظام الدولى الجديد [5] .

– كشفت ازمه الخليج ان الامن الأوروبى قد يهدد بازمات وصراعات اقليميه تحدث على بعد الاف الاميال من القاره ولا تملك السيطره على تداعياتها فى حين انها تشكل خطرا على مصالحها [6] . وقد ظهرت اهميه اضافه بعد شمال وجنوب لمفهوم الامن الأوروبى من اجل حمايه المصالح الأوروبيه فى الجنوب ومواجهه التهديدات التى تنشأ هناك لدراسه توفير النظم اللازمه لتحديد تحرك موحد . فلم يعد

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق ص 72

(2) صفاء موسى – المرجع السابق ص 63

(3) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 10 .

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق ص 72

(5) المرجع السابق ص 72

(6) د. ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – ص 10

المستقبل الأوروبى قائما على متغير الحرب البارده وحساباتها فقط ولكن فرض البعد الجنوبى نفسه كمتغير اساسى مع تفجر ازمه الخليج وما تضمنته من تحديات امام محاوله المجموعه الأوروبيه الظهور برد فعل مناسب يتفق واهداف موحده . فمع غياب اطار هيكلى يسمح بإيجاد تحرك أوروبى مشترك ويختص بالقضايا الامنيه العسكريه ويشمل جميع دول المجموعه الأوروبيه . اصبحت فاعليه الوحده السياسيه معتمده جوهريا على امكانيات توقف متغيرات التعاون فى المجالين الامنى والعسكرى[1] .

– لذلك فإن المجموعه الأوروبيه لم تمثل مركز الثقل الرئيسى لساسات دول الجماعه نحو ازمه الخليج . وفيما يبدو ان الجماعه ومؤسساتها كانت اطارا مناسبا للوسائل الإقتصاديه التى استخدمتها دول الجماعه لتحقيق اهداف سياساتها نحو ازمه الخليج دون ان يمتد هذا الدور للوسائل الإستراتيجيه والدبلوماسيه . وقد قامت الجماعه بهذا الدور الإقتصادى بنجاح ملموس[2] . لذلك فقد اكدت الأزمة ان تحديد نهايه 1992 موعدا للإتمام الوحده الأوروبيه كان موعدا متسرعا الى حدا كبير .

ثانيا : إنعكاسات ازمه الخليج علي دول المجموعه الأوروبيه :

– اضعفت ازمه الخليج العربيه الثانيه قدره العرب على التحكم فى مقدراتهم وامكاناتهم ومنها البترول . وبالتالى اعطت الفرصه لدول المجموعه الأوروبيه للحصول عليه بشروط افضل واسعار اقل .

– حققت بعض الدول الأوروبيه بعض المكاسب الماليه من الأزمة حيث زاد ما حصلت عليه من دعم مالى من دول الخليج والمانيا واليابان ما انفقته بالفعل وتكبدته فى سبيل اشتراكها عسكريا فى هذه الأزمة فقد تكبدت فرنسا ما بين 1,3 – 1,4 مليار دولار فى حين ان الكويت فقط قد منحتها مليار دولار كمساهمه فى مجهودها الحربى الخليج[3] . كما صرح وزير خارجيه بريطانيا فى 10 / 2 / 1991 ان تكلفه نشر القوات البريطانيه فى الخليج هى 2,5 مليار دولار ، واعلن ان دول الإمارات العربيه ستقدم 500 مليون دولار لبريطانيا مساهمه فى الجهود الحربى وتعهدت المانيا بدفع 500 مليون دولار منها فى تكاليف بريطانيا فى الحرب . كما كان قد صرح فى 10 / 2 / 1991 ان الكويت سوف تمنح بريطانيا 1,3 مليار دولار مساهمه منها فى الاعباء التى تتحملها بلاده فى تحرير الكويت[4] . وطبيعى ان هذا هو المعلن فقط حيث تشير التقديرات والتوقعات ان المبالغ المسدده لهما بالإضافه الى الولايات المتحده

---

(1) صفاء موسى – المرجع السابق ص 64

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق ص 72

(3) أزمة الخليج والمواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 143

(4) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق ص 124

تفوق ما تكبدوه بكثير .

– وقد كان هناك إنعكاسات سلبيه فى الأزمة تمثلت فى زياده اسعار البترول عالمياً عند بدء الأزمة. فقد وصل سعر البرميل فى بعض مراحل الأزمة الى 42 دولار [1] . ومع مايمثله السوق الأوروبى من سوق ضخم لإستيراد البترول العربى . فقد يتبين مدى الخساره التى عادت عليهم نتيجه ارتفاع اسعاره . ولكن لصالح من هذا الامر اذا كان عارضا ولم يتكرر .

(1) إيهاب صلاح الدين – أسعار النفط قبل وبعد الأزمه – السياسه الدوليه – العدد 103 مرجع سابق – ص 114

الفصل الرابع
القوى العظمى وازمه الخليج العربيه الثانيه

يتناول الباحث فى هذا الفصل دراسة تفاعلات القوى العظمى فى العلاقات الدولية فى ذاك الوقت وأزمة الخليج العربية الثانية . وهى تتمثل فيما كان يعرف بالإتحاد السوفيتى وقبيل تفككه إلى جمهوريات مستقلة ، والولايات المتحدة الأمريكية . وذلك باعتبار أن الأزمة قد إندلعت ثم أديرت فى مرحلة شهدت بداية تحولات خطيرة على الساحة الدولية .. فقد كان الإتحاد السوفيتى فى طريقه للأفول وبينما كانت الولايات المتحدة فى طريقها للإنفراد بالسياسة الدولية ، لذلك كانت أزمة الخليج من الطبيعى أن تكون بمثابة أداه ووسيلة للتعجيل بهذه المتغيرات الخطيرة .. صعود نجم .. وأفول آخر .

ونظراً لأهمية دور وتفاعلات النجم المنفرد وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، ونظراً لأن سياساته بالمنطقة كانت تسير فى خط واحد مرسوم ومستهدف لتحقيق إستراتيجية بعينها ، لذلك سيقسم الباحث هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : أزمة الخليج العربية الثانية وما كان يعرف بالإتحاد السوفيتى.

المبحث الثانى : سياسات الولايات المتحده ومنطقه الخليج قبل الازمه .

المبحث الثالث : الولايات المتحدة وأزمة الخليج العربية الثانية.

المبحث الاول
ازمه الخليج وما كان يعرف بالإتحاد السوفيتى

اتبعت الدوله السوفيتيه منذ قيام الثوره البلشفيه عام 1917 سياسه معينه تخالف كليا ما كانت عليه من قبل الدوله الامبراطوريه . وقد تأكد هذا الإتجاه عقب إنتهاء الحرب العالميه الثانيه وتكوين ما يسمى بالكيان الشيوعى . وقد قامت الإستراتيجيه السوفيتيه على مبدأ أساسى هو تأمين الكيان السياسى والعقائدى للكتله الشرقيه التى كانت قد اتسعت وازدادت حظوه بإمتلاك الاسلحه النوويه[1] . وسعيها الدائم لتصدير ايدولوجيتهاالماركسيه القائمه على صراع الطبقات وديكتاتوريه القوى العامله الى جميع البلاد المجاوره بهدف ان تسود هذه الإيدولوجيات العالم لتحقيق رفاهيه قوى الشعب العامله . وقد تغير الموقف السوفيتى بوصول السوفييت الى مرحله التوازن مع الولايات المتحده الامريكيه - العدو الاول لها -الامر الذى اطلق طاقاته الكامنه ، واصبح يبحث بدوره عن مصالحه الإقتصاديه على امتداد الكره الارضيه ، واصبح منافسا للولايات المتحده فى هذا المجال[2] . من خلال استراتيجيات سار عليها لتحقيق اهدافه العامه والخاصه بكل منطقه من العالم تبعا لظروفها واهميتها . لذا فقد يكون من المناسب فى هذا المجال ان نحاول استعراض الاسس العامه التى قامت عليهاالإستراتيجيه السوفيتيه فى منطقه الخليج .

الاسس العامه للإستراتيجيه السوفيتيه فى منطقه الخليج العربى :

تنبع اهميه منطقه الخليج العربى بالنسبه للإتحاد السوفيتى في عده عوامل لعل اهمها مايعرف بعامل القرب الجغرافى . وهو ما يعنى وجود حدود مشتركه مع دول تنتمى الى الشرق الاوسط . التى يقسمها الإتحاد السوفيتى الى قسمين اولهما دول شرقيه قربيه وتركيا وايران وافغانستان وباكستان .. وثانيا دول الشرق الاوسط الباقيه بما فيها منطقه الحدود العربيه[3] .

وترجع اهميه هذا العامل بالنسبه للإتحاد السوفيتى الى ادراكه بأنه محاصر بدول معاديه له ،اضافه الى ان ولاء القوميات غير الروسيه داخل الدوله السوفيتيه

(1) د. إسماعيل صبرى مقلد - تصارع القوى العظمى حول البترول. السياسه الدوليه - نوفمبر 1975 -ص 39

(2) لواء احمد عبد الحليم - القوتان العظمتان والصراع فى جنوب غرب اسيا -مجله الفكر الإستراتيجى العربى - العدد(37) يوليو 1991-ص 165

(3) أحمد يوسف أحمد - السياسه الخارجيه السوفيتيه تجاه إسرائيل 1948- 1956- رساله ماجستير غير منشوره مقدمه لكليه الإقتصاد والعلوم السياسيه -جامعه القاهره- 1974 - ص 71

كان محل تساؤل . الامر الذى يكرس الشعور بعدم الامان . لذلك فالإتحاد السوفيتى كان يسعى دائما الى تحقيق التوازن العسكرى مع الولايات المتحده وحلفائها بغض النظر عن الثمن الذى يدفعه . وعلى ذلك فقد كان يرى ضروره الحصول على منافذ للمياه الدافئه[1] .

وبالطبع لقد كانت الاهميه الإقتصاديه لهذه المنطقه تمثل نقطه جذب لا تقل عن اهميه عامل القرب الجغرافي بالنسبه للإتحاد السوفيتى . لذلك فقد مثلت له دائما هدفا يسعى الى الفوز بنصيب منها ، وان سلم فى احيان كثيره بالنفوذ الغربى المنفرد بها . وقد عبر جورباتشوف عن اهميه هذه المنطقه للإتحاد السوفيتى حينما قال : ان حاجه الإتحاد السوفيتى لهذه المنطقه ومصالحه الإقتصاديه تفوق مصالح الولايات المتحده . وعلى هذا الاساس ليس من العدل ان تحتكر واشنطن منفرده خيرات هذا الخليج [2] . لذلك فقد كان من الطبيعى ان تتحدد اهداف للإستراتيجيه السوفيتيه فى هذه المنطقه تختلف عن مناطق اخرى من العالم وارتبطت بفلسفته وما يمثله اقتصاديا بالنسبه له .

وقد كان الهدف الاول للإستراتيجيه السوفيتيه فى منطقه الخليج ذو طابع ايدولوجى يهدف الى مقاومه سيطره ونفوذ وتوغل الرأسماليه العالميه ومنع تقدم وازدهارالامبرياليه . ويتحقق ذلك الهدف بالحد من السيطره الغربيه الإستعماريه وكثر احتكاراتها العسكريه فيها . وهو بذلك لا يطرح سيطرته كبديل وانما يهدف من وراء ذلك الا يكون مغيبا عن ساحه الخليج وان يكون له صوت مسموع فى المنطقه . وتهدف ايضا هذه الإستراتيجيه الي ان يكون كل فعل من جانب الولايات المتحده يقابله رد فعل من جانب الإتحاد السوفيتى فى اى بقعه من العالم[3] .وتطبيقا لهذه الإستراتيجيه فكسر الإحتكار الامريكى فى المنطقه خساره امريكيه ، وكل خساره امريكيه وتقليص لنفوذها هو مكسب غير مباشر للإتحاد السوفيتى ، ويؤثر على موازين القوى السوفيتيه الامريكيه ، لا عن طريق الحصول على مكاسب تضاف الى كفه السوفيت بل عن طريق إقتطاع جزء من القوه الامريكيه، حتى ولو لم يأخذها السوفيت فهى تؤدي الي اختلال التوازن العسكرى لصالح موسكو [4] .

---

(1)حسن العلكيم.السياسه السوفيتيه تجاه منطقه الخليج فى عهد جورباتشوف-مجله المستقبل العربى مركز دراسات الوحده العربيه-ندوه -العدد 125 يوليو1989 - ص 126

(2) د.محمد غانم الرميحى.الخليج ليس نفطا-كاظمه للنشر والترجمه والتوزيع-الكويت 1983 ص ص 98-103

(3) د.محمد انور عبد السلام.معالم الأستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربى والمحيط الهندى للولايات المتحده والإتحاد السوفتى .منشورات مركز دراسات الخليج العربى جامعه البصره-العدد 54-مارس 1981 ص 149

(4) المرجع السابق ص 150

لذلك فإن سقوط منطقه الخليج العربي تحت السيطره الامريكيه هو تهديد لامن الإتحاد السوفيتى ، وذلك لقرب هذه المنطقه من حدوده الجنوبيه ، مما يستوجب عليه ردع تلك المحاولات واتخاذ الإجراءات الفرديه للحيلوله دون السماح للغرب بالإنفراد منطقه الخليج . لذلك فقد انصبت استراتيجيه الإتحاد السوفيتي دائما للسعى الدائم للعمل على تقليص الوجود الغربى فى المنطقه . لذلك فقد اوجد ما يمكن ان يوصف (بنواه امن اسيوى جماعى). وذلك بتوقيع معاهده صداقه وتعاون مع الهند عام 1973 ، ثم مع العراق فى نفس العام [1] . كما دعم مواقعه بنشاطه العسكرى فى الدول الإفريقيه الصديقه ، وزاد من وجود اساطيله البحريه فى المحيط الهندى وبحر العرب وخليج عدن التى وجد السوفيت فيها دعما وتسهيلات كثيره حتى اذا ماجاءت الثوره العسكريه الإستراكيه فى اثيوبيا ، كان هذا كله ايذانا بتغيير جديد في المواقع على بقعه الشطرنج الممتده من السواحل المصريه والغربيه على البحر المتوسط شمالا حى سواحل الخليج البتروليه ونتوء القرن الافريقى جنوبا[2] .كما نظر الإتحاد السوفيتى الى محاوله الغرب فى إنشاء ترتيبات امنيه فى الخليج تؤمن له القواعد والتسهيلات على انها جزء من سياسه غربيه هدفها السيطره على هذه المنطقه من خلال قوه اقليميه ... وقد تأكد ذلك فى تصريح لاحد القاده السوفيتين حيث نص (ان الخطط الهادفه الي اقامه محالفه عسكريه وسياسيه مقفوله فى منطقه الخليج تعنى ايجاد تكتل من القوى الرجعيه المتحالفه مع الامبرياليه فى هذه المنطقه مما يشكل تهديدا لحركات التحرير وغيرها من الحركات التقدميه لشعوب المنطقه العربيه[3] . ومن ذلك فقد استنكرت تأييد ايران لحكومه عمان ، وبديهيا فقد كانت ترمى الى قمع ثوره تقدميه وليس لإبعاد عدو خارجي عن المنطقه [4] .

وقد انبثق عن الهدف الاول هذا هدف اخر مرتبط به ، وهو يعد وسيله لتحقيق الاول . وهو ضمان حصه من امدادات البترول فى حاله الحاجه اليه . فإذا نحن سلمنا بأهميه البترول الخليجى بالنسبه للولايات المتحده وحلفائها ، فإن اهميته بالنسبه للإتحاد السوفيتي تكمن فى اهميته بالنسبه للغرب واليابان . وعلى الرغم من ان الإتحاد السوفيتى يعتبر اكبر منتج للبترول فى العالم ، حيث وصل انتاجه فى عام 1978 الى 11,4 مليون برميل يوميا ، الا انه لم يعر اهتماما بالمناطق الاخرى التى تتميز بمخزونات بتروليه ضخمه كالخليج العربى . بل بدأ يتطلع الى المنطقه على

(1) د إسماعيل صبرى مقلد . أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى -دراسه للسياسات الدوليه فى الخليج منذ السبعينيات -ط1- الكويت الربيعان للنشر والتوزيع 1981 ص79

(2) صلاح الدين حافظ . صراع الدول العظمى حول القرن الإفريقى . منشورات عالم المعرفة – الكويت يناير 1988 ص 139

(3) د . إسماعيل صبرى مقلد-المرجع السابق – ص 80

(4) المرجع السابق . ص 83

اثر معدلات استهلاك البترول التى فاقت الإنتاج منه ، وسد حاجه الكتله الشرقيه من البترول التى يقوم الإتحاد السوفيتي بتزويدها بمعظم احتياجاتها منه [1] . ومن ثم بدأت موسكو تطرح مشاريع تدويل البترول الخليجى وبعد نجاح سياسه الإقتراب من الخليج التى بدأها الإتحاد السوفيتى ، اقترحت موسكو صيغه الطابع التجارى للعلاقات بينها ودول الخليج كأسلوب للمقايضه المباشره . بحيث تزودها دول الخليج بالبترول مقابل تزويدها بالصناعات والاسلحه [2] .

وسائل تحقيق الاستراتيجيه السوفيتيه فى الخليج العربى :

ترتكز وسائل تحقيق الإستراتيجيه السوفيتيه فى الخليج العربى على الاسس الاتيه : اولا: اضعاف النفوذ الغربى بوجهه عام والامريكى بوجهه خاص . ثانيا : تشجيع التغيرات السياسيه فى المنطقه التي تسمح بوجود نفوذ سوفيتى ، ثالثا : تدعيم الوجود العسكرى فى المنطقه . رابعا : التبادل الإقتصادى وبيع الاسلحه للمنطقه [3] . لذلك فهو من اجل تحقيق اهدافه تلك كان يستغل الظروف الدوليه المناسبه والمتغيرات السائده وبالسرعه التامه لتحقيق المفاجأه على نحو يضمن لها قدرا قليلا من المخاطره والتكاليف .

ولتحقيق الاهداف السوفيتيه السابقه والمتمثله فى الحد من الوجود الغربى فى الخليج . وضمان حصه من البترول الخليجي فقد طرحت ما عرف بمبادره جنيف . وتنبع مبررات هذه المبادره من ان الخليج العربى يمثل فى الإستراتيجيه السوفيتيه العسكريه المنطقه الإبتدائيه للهجوم على النفوذ الامريكى . وهو بذلك خط الدفاع الأخير والعمق الإستراتيجى للعسكريه السوفيتيه فى حاله الحروب التقليديه ، ومما لاشك فيه ان الدبلوماسيه النشطه تدعم المخططات الإستراتيجيه . وليس ادل على ذلك مما تقدم به رئيس الإتحاد السوفيتى (بريجينيف) فى وصايا خمس فى صوره مشروع سلام لمنطقه الخليج العربى [4] أثناء زيارته للهند عام 1980 . فقد اقترح خمس نقاط تمثلت فيما يلى [5]:

1) عدم اقامه قواعد عسكريه اجنبيه فى منطقه الخليج والجزر المتاخمه لها ، وعدم

---

(1) د اسامه الغزالى حرب. محمد السعيد إدريس. الامن والصراع فى الخليج العربى- السياسه الدوليه - العدد 62- اكتوبر1980 ص 19

(2) خالد القاسمى. الخليج فى السياسه الدوليه. قضايا ومشكلات ط 1 الكويت الربيعان للنشر - 1986 -ص 108.

(3) نواف مساعد بن عبد العزيز-مجلس التعاون لدول الخليج العربيه-دراسه قانونيه سياسيه فى التنظيم الدولى - رساله ماجستير غير منشور كليه الإقتصاد القاهره1988 ص76

(4) د. عابد طه ناصف. الإستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربى-منشورات مركز دراسات الخليج العربى -البصره 1982- ص 34

(5) د. محمد غانم الرميحى-الخليج ليس نفطا -مرجع سابق-ص 325

وضع اسلحه نوويه او ايه اسلحه اخرى للإباده الشامله هناك .

2) عدم اللجوء الى التهديد بإستخدام القوه ضد بلدان منطقه الخليج وعدم التدخل فى شئونها الداخليه .

3) احترام وضع عدم الإنحياز الذى اختارته دول منطقه الخليج ، وعدم جرهاالى تكتلات عسكريه تشارك فيها الدول النوويه .

4) ضمان حريه استخدام الممرات المائيه البحريه بين الخليج وباقى انحاء العالم مع عدم خلق ايه عقبات او اخطار امام التبادل التجارى الطبيعى .

5) التقرير بإحترام حق كل دوله ذات سياده فى إستخدام مواردها الطبيعيه كيفما تشاء .

وقد جاءت مبادره بريجنيف المذكوره بمثابه رد فعل على ماسبق ان اعلنته امريكا بأسم مبدأ كارتر واضعه الدبلوماسيه السوفيتيه فى كفه معادله للدبلوماسيه الغربيه والامريكيه . وفى الوقت نفسه يؤكد على مقدره الإتحاد السوفيتى فى اتخاذ مواقف تهدد المصالح الامريكيه وحلفائها الغربيين فى المنطقه . وان السوفيت اصبح لهم حق المشاركه والتدخل فى قضيه الامدادات البتروليه الخليجيه بعدما حرموا من هذا الحق خلال الفتره السابقه . والتأكيد على ان ابعاد السياسه السوفيتيه عن هذه المنطقه امر مناف لحقائق ومقومات السياسه الدوليه [1] .

وقد جاءت هذه المبادره متمشيه مع رغبات وتطلعات دول المنطقه التى تطالب دول العالم برفع اليد عن الخليج والممرات البتروليه . الا ان هذه المبادره فى نفس الوقت كانت رداً على مطالبه الدول العربيه بإنسحاب السوفيت من افغانستان التى من المسلم به انها كانت من اهدافها – وليس كلها –الإقتراب من منطقه الخليج .وقد جاء على لسان المتحدث الرسمى بإسم وزاره الخارجيه الامريكيه رد الولايات المتحده على المبادره السوفيتيه في حينها ، والذى قال (لا يجوز اعتبار موقف موسكو بمثابه جهد بناء للحفاظ على الامن والإستقرار فى الخليج وجنوب غرب اوروبا ، والحكومه الامريكيه لا تزمع الرد رسميا على مقترحات الرئيس السوفيتى لإننا لاحظنا تأكيدا على ان القوات السوفيتيه ستظل فى افغانستان لاجل غير مسمى) [2] .

وإستكمالا لمبادره برجنيف ، اقترح الرئيس جورباتشوف خلال زيارته للهند ايضا فى فبراير1986 . اقامه مفاوضات متعدده الاطراف بين كل من البلدان التى تستخدم المحيط الهندى ومضيق هرمز والخليج ، واشتمل اقتراحه على ما يلى :

1) تخفيض الخطر العسكرى فى المحيط الهندى والمناطق المتاخمه .

2) عقد إتفاقات متعددة الأطراف لضمان أمن الطرق البحرية والجوية حول المحيط الهندى

---

(1) د. عابد طه ناصف. الأستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربى- المرجع السابق.ص 31

(2) مبارك كليفيج الهاجرى. الرجع السابق.ص 139

3) اقامه مفاوضات متعدده الاطراف بين كل البلدان التى تستخدم المحيط الهندى .
4) ضمان سياده بلدان المنطقه على ثرواتها .

ويتضح من هذه المقترحات تشابه الإستراتيجيه السوفيتيه فى عهد بريجنيف وبداية عهد جورباتشوف ازاء الخليج . وظهرذلك أثناء عقد المؤتمر الدولى حول امن المنطقه وما أعلنه فيه من الرغبه فى ابعاد النفوذ الغربى خاصه من الخليج القريب من حدوده وذلك بسحب الاساطيل ، اضافه الى الإعتراف بوجود المصالح الامريكيه فى منطقه الخليج والمحيط الهندى ودعوته للولايات المتحده بشرعيه مصالحه فيه [1] .

ويلاحظ أن الثمانينات من هذا القرن ، قد شابها اتباع الإتحاد السوفيتى عددا من الخطوات التى عكست انسحابه كقوه عظمى فى مواجهه الولايات المتحده فى النظام الدولى [2] . الامر الذى ترتب عليه تزايد الدور الامريكى فى هذا النظام ، وبالتالى الحديث عن توجه النظام الدولى نحو نظام القطب الواحد. لقد بدأ انسحاب الإتحاد السوفيتى كقوه عظمى من النظام الدولى فى إعترافه بعدم القدره على الإستمرار فى سباق التسليح . وتقديم تنازلات فى بعض الصراعات الإقليميه ، والإعلان عن بعض التغيرات الإيدولوجيه . فبدأ اعتراف الإتحاد السوفيتى بعدم القدره على الاستمرار في سباق التسليح فى يناير 1985 حين وافق على استئناف محادثات الحد من التسليح . وفي قمه ريكيافيلك في 1986 حينما وافق على المطالب الامريكيه التى كان يرفضها من قبل ،والمتعلقه بتخفيض الصواريخ الإستراتيجيه طويله المدى وقبول مبدأ التفتيش ، وفى مارس 1987 وافق الإتحاد السوفيتى على عدم الربط بين عقد المعاهده الخاصه بإزاله الصواريخ متوسطه المدى فى اوربا ووقف برنامج حرب الكواكب الامريكيه . فضلا عن ذلك فقد وافق فى ديسمبر 1987 على تقديم بعض التنازلات فى حرب النجوم. كذلك بدأ انسحابه كقوه عظمى فى تنازلاته فى الصراعات الاقليميه بهدف اقناعه لحلفائه لتقديم مثل هذه التنازلات [3] .

معالم التحول الجذرى فى الإتحاد السوفيتى :

بدأت هذه التطورات السوفيتيه تتبلور كإتجاه واضح مع وصول الرئيس جورباتشوف الى قمه السلطه فى الحزب السوفيتى من عام 1985 وقبل اشتعال ازمه الخليج العربيه الثانيه . حيث ظهرت بوادرتقليد جديد داخل هياكل السياسه والحكم فى القوه العظمى الثانيه . ان لم تكن الاولى فى كثير من الجوانب - وقد اعتبر ذلك

---

(19) حسن العلكيم . السياسه السوفيتيه فى عهد جوربلتشوف تجاه الخليج- مرجع سابق.ص 134
(20) انظر امانى محمود فهمى .الإتحاد السوفيتى والتحديات الجديده -السياسه الدوليه.العدد 103 - مرجع سابق - ص ص 248 : 253
(21) د.ودوده بدران - ازمه الخليج والنظام الدولى -مجله العلوم الإجتماعية - العدد الأول/الثانى ربيع/صيف -1991 - ص47

بكل المقاييس ثوره فى التفكير السوفيتى خاصه الماركسى عامه[1] . وقد عبر جورباتشوف عن ذلك بطريقه اكثر دراميه حين قال فى اعقاب عودته الى موسكو بعد فشل الإنقلاب الحادث فى19 اغسطس 1991 (انه عاد الى اتحاد سوفيتى مختلف) .

ويمكن حصر معالم التحول الجذرى فى الإتحاد السوفيتى فى العناصر الاتيه :

اولا: اختفاء الطابع الايدولوجى للسياسه السوفيتيه

ثانياً: تاكل السلطه الإتحاديه السوفيتيه

ثالثاً : تعاظم الدور الروسى .

رابعاً : تعاظم الازمه الإجتماعيه والسياسيه

خامساً : امركة السياسه السوفيتيه [2] وسوف نقوم بتوضيح العناصر بشىء من التفصيل ،لان من شأنها إلقاء الضوء على الإتحاد السوفيتى وقت اندلاع ازمه الخليج والتى شكلت وحددت سلوكه وتصرفاته ابان الازمه،وبالتالى اثرت فى نهايتها .

اولا : إختفاء الطابع الايدولوجى للسياسه السوفيتيه :

تخلى الإتحاد السوفيتى عن الماركسيه اللينيه كمرشد للمجتمع والسياسه السوفيتيه. وبدأ فى اعتناق فكره ان القيم الإنسانيه العامه تتمتع بأولويات على القيم الايدولوجيه تأسيسا على ان عالم اليوم هو عالم الاعتماد المتبادل ، وعلى ان هناك تحديات مشتركه للإنسانيه تستدعى نبذ المواجهات الإيدولوجيه والإتجاه نحو العمل الإنسانى المشترك[3] . وقد انصبت هذه الافكار على محورين الاول إقتصادى : وهو يسعى الى تقليل الإعتماد على المركزيه في اتخاذ القرارات الإقتصاديه وإتباع نوع من الرأسماليه فى بعض المنشات الإنتاجيه وقد ادي ذلك بالفعل الي نشوء سوق تعتمد على معاملات العرض والطلب ، وظهور التفكير الجديد فى الإداره بإعطاء الادارات المتوسطه والدنيا نوعا من الحريه في اتخاذ القرارات ، وازدياد الإهتمام بقطاع الخدمات المستقل كوسيله إنتاجيه وجعل الربح هو الاساس الذى يكفل استمرار المؤسسات الصناعيه والزراعيه ، والثاني سياسى : ويعنى ممارسه نوع من الإنفتاح الفكرى على العالم ورفع قيود الرقابه على الصحافه نسبيا، فقد حصلت الصحافه والمؤسسات الاكاديميه والثقافيه على نوع من الحريه او الإستقلاليه لم تكن موجوده من قبل . وقد كان من علامات هذا التغير الوصول بالفعل الى الإعتراف التعدديه السياسيه والسوق الحره كتحولات جوهريه داخليه فى الإتحاد السوفيتى ، وقد انعكس ذلك على مواقف الإتحاد السوفيتى التى صارت قريبه جدا من التفكير

(1) د. حسن بكر: دور القوتين الاعظم فى إداره ازمه الخليج-مرجع سابق ص 175

(2) د.محمد السيد سليم: العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتى.بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسيه-مرجع سبق زكره ص 4

(3) المرجع السابق ص 4

الغربى فيما يتعلق بمشاكل كثيره كانت معلقه ومغلقه مثل نزع السلاح ودور العسكر والنظام الاقتصادى العالمى الجديد وحقوق الإنسان فى المشاكل الاجتماعيه فى العالم . وفتح باب الحريه والإستقلال فى الكتله السوفيتيه على مصراعيه ، وكانت النتيجه انهيار كبير لدور الحزب الشيوعى ومؤسسات الحكم فى هذه البلاد وتحولها نحو الغرب لطلب المساعده الإقتصاديه [1] .

وقد عبر عن ذلك جورباتشوف قائلا : ومن اجل ذلك فهناك ضروره لإسلوب جديد فى الفكر السياسى ، اسلوب ينطلق من ادراك الإعتماد المتبادل العام ومن فكره ان الحضاره يجب ان تبقى [2] وقد تزامن ذلك مع ظهور مايسمى بتوازنات المصالح بدلا من توازنات القوى فى السياسه الدوليه السوفيتيه ، فالمشكلات الدوليه ينبغى حلها بالطرق السلميه وحدها ، بما يعنى حظر استعمال القوى العسكريه لتحقيق اهداف سياسيه ذاتيه تحت اى ظرف . فالإتحاد السوفيتى ينطلق من الأعتراف بعدم قبول الحرب بصفه عامه ، وفهم اهميه الحوار المكثف كوسيله ناجحه ولا بديل لها للحل السياسى السلمى لجميع المشاكل ايا كانت حدتها [3] . مما يعنى تجنب الصراع الدولى بكل الطرق والوسائل من اجل التركيز على الحاجات الداخليه وتطوير العلاقات السوفيتيه الإقتصاديه مع الغرب للحصول على المعونات والقروض [4] . وايضا تسويه النزاعات الاقليميه بالطرق السلميه . فلم يعد الإتحاد السوفيتي يؤمن بتبادل القوى واحلال الإشتراكيه محل الرأسماليه كما كانت تفعل القيادات السوفيتيه السابقه فى بنوم بنه ، كابول ، رواندا ... وغيرهم وهكذا اختفى مفهوم الحرب المتبادله ونصره قضايا التحرر الوطنى وحل محلها الجلوس على مائده المفاوضات مع الخصوم وتسويه المشكلات سلميا فى المناطق القديمه التى تشهدها إضطرابات قائمه [5] . ومع ذلك فإن كثيرين من العرب رغم ما كانوا يرونه ويسمعونه ، كانوا على غير استعداد لتصديق ان الاحوال لم تعد كما كانت عليه من قبل فى الإتحاد السوفيتى وما عرفوه سابقا لم يعد صحيحا [6] .

ولقد إختفت كل المقولات المتعلقه (بالعدو الإمبريالى) . مسانده حركات التحرر الوطنى وحتميه انتصار الإشتراكيه وتوازن القوى وحل محلها مقولات الإعتماد المتبادل والتفاعل على اساس المصالح الإقتصاديه وحدها وتسويه النزاعات

---

(1) د.حسن بكر- المرجع السابق - ص 275

(2) ميخائيل جورباتشوف : البيروسترويكا-ترجمه حمدى عبد الظاهر-القاهره دار الشروق-1988 - ص 268

(3) حديث للسفير السوفيتى بالقاهره-مجله المصور القاهره 15 / 3 / 1991-ص 48

(4) د. حسن بكر - مرجع سابق - ص 277

(5) المرجع السابق -ص 277

(6) محمد حسنين هيكل- حرب الخليج اوهام القوه والنصر -المرجع السابق-ص ص28 : 31

الإقليميه بالطرق السلميه وتوازن المصالح .ان معنى ذلك بالنسبه لدول العالم الثالث هو إختفاء المسانده السوفيتيه التقليديه لحركات التحرر الوطنى فى عالمهم وتسويه النزاعات الدوليه بالطرق السلميه ، ومهما كان الثمن . وهو مايعنى تسويه تلك المنازعات بالشروط التى تملكها الدول الغربيه ، وهو ما تمثل بالفعل فى اتفاقيات الحد من التسليح التى تم توقيعها مع الغرب والتسويات السياسيه فى العالم الثالث . وقد جاءت كلها على نحو ما يشتهى الغرب[1] .

وقد ظهرت اهميه هذه المبادىء فى محاوله تطبيقها والدفاع والإعلان عنها بصوره مستمره ، وذلك بهدف تغييرصوره الإتحاد السوفيتى عالميا للمساعده فى الحصول على المساعدات الضروريه ، وخاصه من الغرب وامريكا بالذات والدول العربيه البتروليه . لذلك فقد كانت هذه المبادىء من الاهميه بحيث شكلت إنعكاسات وتجاوبات الإتحاد السوفيتى خلال ازمه الخليج ، فقد حرص فى تصرفاته واداراته لهذه الازمه على تأكيد المبادىء الجديده وايضا الاتحاد السوفيتى الجديد [2] .

ثانيا : تاكل السلطه الإتحاديه السوفيتيه:

حينما قامت الثوره البلشفيه في اكتوبر1917 بزعامه لينين ، اعلنت مبدأ تحالف قوى الشعب العامله وان عمال العالم يجب ان يتحدوا ضد قوى الإمبرياليه المستغله . لذلك لم تعترف السلطه المركزيه بموسكو بالحدود الجغرافيه وقامت بتطبيق سياسه ماركسيه موحده فى كل الاقطار الداخله فى النطاق الشيوعى . وهى فى سبيل تحقيق المبادىء الشيوعيه قامت بتطبيق ما عرف بعد ذلك بالإقتصاد الإشتراكى الذى كان من المأمول فيه ان يحل مشاكل المجتمع الشيوعى ويتحول به الي مجتمع الوفره ، وان يحصل كل فرد على مايحتاج من المواد الإقتصاديه وليس طبقا لما يملك .. وقد اختلط التطبيق السياسى مع الإقتصادى بأساليب عنف وكبت حريات فى سياسه الحلف الواحد.

وقد كان من الطبيعى عند ظهور الافكار الجديده التى دعى اليها الرئيس جورباتشوف من خلال البيروسترويكا والجلاسنوست ان تظهر حقيقه المجتمع السوفيتى من الداخل وطبيعه التجربه الإشتراكيه الإقتصاديه ومدى فشلها فى تحقيق احلام الشعب ومن انها افكار اكاديميه فلسفيه تصطدم مع الواقع ومع حقيقه خلق الله ومكوناته النفسيه والاجتماعيه والطبيعيه[3] . فكان لابد ان تفشل .ومع مقدره الشعوب السوفيتيه عن التعبير عن رأيها خلال مبادى الجلاسينوست بدأت تظهر بوادر الضعف للسلطه الإتحاديه وشيوع تصرفات المطالبه بالإستقلال عن

(1) د.محمد السيد سليم – مرجع سابق – ص 8

(2) د.حسن بكر– مرجع سابق – ص 298

(3) إدوارد شيفرنادزه -إختيارى -عرض وتحليل عبد الملك خليل -الأهرام – 5 / 6 / 1991– ص7

السلطه المركزيه [1]، وقد ظهر ذلك جليا بعد اندلاع ازمه الخليج العربيه الثانيه ، وان لم تكن هذه الازمه هي احد الاسباب المباشره في حدوثه على المحيط الداخلي . وذلك عقب محاوله الإنقلاب السوفيتي الفاشله في اغسطس 1991 اى بعد الازمه بعام تقريبا ، وتمثل ذلك في الغاء الحزب الشيوعي السوفيتي الذى كان يمثل قوه تكامليه مركزيه ، واستقلال جمهوريات البلطيق الثلاثه (استونيا ولتوانيا ولاتفيا) وتحولها الى دول مستقله ذات سياده ثم الاعلان عن قيام كومنولث اتحاد الدول المستقله .

ان إنهيار السلطه الإتحاديه السوفيتيه يرجع الي عدم قدره تلك السلطه على تلبيه احتياجات المجتمع السوفيتي ، والتخلى عن الايدولوجيه الماركسيه اللينيه ، وتفاقم مشكله القوميات ومسانده الغرب للإتجاهات الاستقلاليه لبعض الجمهوريات. ذلك ان القصور الاقتصادى للسلطه الاقتصاديه الناشىء عن التنظيم البيروقراطى للمجتمع ، وعدم مواكبته للثوره الصناعيه الثالثه قد دفع بالجمهوريات الي إ تباع طريق مستقل لتلبيه حاجاتها الإقتصاديه ، كما ان الايدولوجيه كانت تمثل رباطاً بين مختلف اجزاء المجتمع السوفيتي ومبرراً لفرض سيطر ه السلطه الإتحاديه ، ومع اضعاف تلك الإيدولوجيات اتجهت كل جمهوريه مثل كل قوميه وجهاتها الخاصه [2].

ثالثا: تعاظم الدور الروسى :

مع تاكل السلطه الأتحاديه السوفيتيه ، وبدأ ميل الجمهوريات السوفيتيه الى الإستقلال ، وظهور كل منها بثقلها الحقيقى وقدراتها الذاتيه . فكان من الطبيعى ان تظهر القوه الروسيه كقوه فاعله ومؤثر اساسي للإتحاد السوفيتى ككل ، وبإعتبارها القوه المهيمنه على باقي الجمهوريات . وذلك بفعل قواتها البشريه والجغرافيه والإقتصاديه والطبيعيه والعسكريه . وبإعتبار انها هي التى لعبت الدور الرئيسى في بناء الإتحاد السوفيتى . لذلك فقد كان من المنطقى ان تحاول التأثير على السياسه السوفيتيه الخارجيه وتشكيلها بما يضع بصماتها عليها وايضا بصوره تؤدى الى محاوله حل مشاكله الداخليه والاقتصاديه ، لذلك فقد رأيناها تميل نحو الإتجاه للغرب وخاصه امريكا ومحاوله استماله التيار اليهودى المؤثر فى السياسه الامريكيه بهدف مساعده على حل المشاكل الموجوده ، وايضا الإبتعاد رويدا رويدا عن تأييد القضايا العربيه ، اى ان هذا الوضع قد شكل مزيداًمن القيود على حريه الحركه السوفيتيه فى الساحه الدوليه [3]. وفى ذلك يقول احد المراقبين لقد كانت جمهوريه روسيا الإتحاديه دوله المحور فى اتحاد الجمهوريات السوفيتيه وكان يرأسها بوريس

---

(1) محمد الأطروش: أزمه الخليج -جذورها والسياسه الأمريكيه تجاهها -مجله المستقبل العربى العدد 155 -1992 - ص ص 29 : 31

(2) المرجع السابق ص ص 31:29

(3) د.احمديوسف احمد :مستقبل النظام العربى - مرجع سابق-ص 22

يلتسن ، يوجد فيها حاله من التحفظ تجاه العرب بشكل عام بل والنفور منهم عند البعض الاخر، ويضيف ان المسئولين فى روسيا ينتقدون العرب لانهم ساندوا الإتحاد السوفيتى القديم، ولم يكترثوا لقيمه حقوق الإنسان والديمقراطيه [1].

رابعا : تفاقم الازمه الإجتماعيه والاقتصاديه :

مع إعلان مبادىء البيروسترويكا والجلاسينوست بدأت تظهر المشاكل الإقتصاديه الاجتماعيه التى كان النظام السابق يقوم على عدم الافصاح عنها ، ومع ميل المجتمع السوفيتى لتطبيق مبادى واليات السوق الحر وعدم وجود امكانات ومؤهلات هذا النظام فقد شهد المجتمع إنهيار عام تمثل فى انتشار الفساد الادارى والسوق السوداء ورفض إحترام قرارات السلطه الإتحاديه والصراع بين القوميات وسياده شعور عام بالإحباط فى المجتمع . ارتبط كل ذلك بتدهور معدلات الاداء الاقتصادى عموما [2]. فقد انخفض الناتج القومى الإجمالى خلال سته اشهر الاولى من سنه 1991 بنسبه 12٪ وانخفض حجم الصادرات بنسبه 23٪ وارتفعت اسعار الجمله بنسبه 222٪ ويبلغ عجز الميزانيه الإتحاديه وحدها حوالى 83 مليار دولار . كذلك وصل حجم الديون الخارجيه الى حوالى 68 مليار دولار .. ولم تعد الصادرات تكفى لسداد اقساط الديون لشهر واحد . ووصل البنك المركزى الى مرحله الافلاس لنفاذ احتياطى الذهب [3].

وقد بلغت خطوره الازمه الإقتصاديه السوفيتيه بالرئيس جورباتشوف الى ان حضور مؤتمر السلام فى مدريد لا لكى يركز على المشكلات الدوليه التى انعقد المؤتمر من اجلها . ولكن لكى يطالب العالم بضروره مساعده الإتحاد السوفيتى اقتصاديا كوسيله لتحقيق الإستقرار الدولى [4]... ومن ثم لم يكن غريبا ان يتجه الاتحاد السوفيتى الى التركيز بصوره اكبر على المصالح السوفيتيه والمناطق الهامه كاوروبا والصين واليابان وكوريا والهند يضاف الى ذلك ايران وباكستان وافغانستان وتركيا ومعظم منطقه الشرق الاوسط [5]. ولم يكن غريبا ايضا ان يتجه الإتحاد السوفيتى الى تقليص معوناته الإقتصاديه الخارجيه وأن يتجه نحو التعامل على اساس قاعده المصالح الأقتصاديه وحدها مهما كان مصدرها الايدولوجى [6].

خامسا : امركه السياسه السوفيتيه :

(1) عاطف الغمرى : جسر الإتصال بين موسكو والعالم الثالث -جريده الأهرام-2 / 10 / 1991 ص 9

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مرجع سابق-ص ص41 : 45

(3) د. محمد السيد سليم – مرجع سابق – ص 8

(4) د. عبد القادر عرابى – المجتمع الدولى والعربى فى ضوء المتغيرات الدوليه–المستقبل العربى العدد 147 – 5/ 1991 ص ص 13 : 14

(5) د. حسن بكر – المرجع السابق – ص277

(6) د. محمد السيد سليم– المرجع السابق – ص 8

ان سياسه التفكير الجديد تقوم على اساس قيام علاقات جديده ومتطوره مبنيه على التفاهم والتعاون مع الولايات المتحده ، وتحقيق هذا الهدف يتطلب ان تكون للعلاقات الامريكيه السوفيتيه الاسبقيه الاولى فى السياسه الخارجيه . وحتى تتوافر الثقه لبناء هذه العلاقه فإن الإتحاد السوفيتى كان عليه ان يزيل كل ما من شأنه استمرار سياسه امريكيه معاديه له، ولذلك فإن الإنسحاب من افغانستان والتفاهم حول نيكاراجوا وفتح الباب امام التغيرات فى شرق اوربا يسمح بالوصول الى بناء هذه العلاقه الجديده[1] .

كانت محصله التغيرات السابقه بروز نمط جديد من السياسه السوفيتيه التابعه للولايات المتحده ، وقد اندلعت ازمه الخليج فى وقت تسود فيه اجواء الوفاق السوفيتى الامريكى وهى الاجواء التى فرضت على الإتحاد السوفيتى اكثر مما فرضت على واشنطن الحد من التورط فى الصراعات الاقليميه . مع ضروره تسويه الخلافات مهما بلغت درجه حدتها وتعقدها بالطرق السلميه ، وفى اطار من التوازن والمصالح .. ومن ثم كان من المنطقى ان تعارض موسكو الغزو العراقى للكويت فى وقت تحرص فيه موسكو اشد الحرص على دفع عجله الوفاق مع الولايات المتحده للامام . وهذا الموقف جعل الإتحاد السوفيتى يدفع ثمنا باهظا من التنازلات فى مجالات شتى ، منها عدم الدخول فى مواجهه مع السياسه الامريكيه فى منطقه من العالم . وكذلك فى مجالات الحد من التسليح وخفض الاسلحه التقليديه وغير التقليديه[2] .

وقد انتهزت الولايات المتحده الفرصه التى سنحت لها فى الإتحاد السوفيتى ومارست ضغوطا لإحداث تحولا جذريا فى تركيب الإتحاد السوفيتى بحيث اعاد بناؤه وفقا للمفهوم الامريكى على كل المستويات ... ونظرا لحده الازمه الاجتماعيه والإقتصاديه .. فقد رضخ جورباتشوف لهذه الضغوط دون مقاومه ظاهره ... فقد ربطت الولايات المتحده بين تقديم المعونات الإقتصاديه للإتحاد السوفيتى وبين تحوله الى اقتصاد السوق بالكامل[3] . كل هذا مع تقديم تنازلات للولايات المتحده غير مسبوقه كالقيا م بتخفيضات للترسانه العسكريه السوفيتيه من طرف واحد وقبول مبدأ التفتيش الغربى على تلك الترسانه[4] .

فقد إتسمت الظروف اذاً فى هذه المرحله باتحاد سوفيتى جديد يواجهه محنه

(1) صلاح بسيونى: الإتحاد السوفيتى الشرق اوسطى ومؤتمر السلام -اوراق الشرق الأوسط- العدد الرابع- نوفمبر1990 - ص 9

(2)د.راجيه ابراهيم صدقى :التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه -السياسه الدوليه-العدد 102 مرجع سابق - ص ص 95 - 102

(3) د.محمد السيد سليم المرجع السابق ص 8

(4) Bruce Panot : soviet national Security under Gorbachev.Problems of Communism; Nov. ,dec. 1988,PP.1 : 36.

اقتصاديه واجتماعيه وينقسم الي جمهوريات متصارعه تمارس فيه روسيا ذات الميول الصهونيه نفوذا ضخما ، اتحاد سوفيتي جديد يؤمن حتى النهاية بالتسويه السلميه للمنازعات الدوليه ، بأى ثمن وبأن تكون المصالح الإقتصاديه هى وحدها معيار العلاقات الدوليه ودون اى شعار ايدلوجى ، وعلى استعداد لتلبيه المطالب الامريكيه سواء فى نطاقه السياسى والاقتصادى او سياسته الخارجيه مقابل مساعدته فى حل مشكلاته اى إتحاد سوفيتي متأمرك[1] .

لقد كان ماذكرناه سابقا هو الإتحاد السوفيتي فى حقبه ازمه الخليج العربيه الثانيه وما يعنيه ويمر به ويحاول الخروج منه اثناء تلك الازمه . فقد زاد عليها ان الإتحاد السوفيتي ظل لفتره طويله قبل التفكير الجديد هو المدرسه الخارجيه التى ساهمت فى تطوير التوجهات العراقيه الإشتراكيه فكرا وتنظيما . وكان ملازا للفارين العراقين من حكم عبد الكريم قاسم وغيره وجاء تقنين هذه العلاقه مع معاهده الصداقه والتعاون التى وقعت عى عام 1972 بين البلدين ولمده عشرين عاما ، فضلاً عن أن القاده السوفييت لم يكونوا راضين عن الكثير من التصرفات العراقيه مثل المعاهده العراقيه الايرانيه مع شاه ايران عام 1975 وإدانه العراق للتدخل السوفيتي فى افغانستان عام 1975 والإقدا م على الحرب العراقيه الايرانيه دون التشاور مع السوفيت بدعم وتنسيق اعلامى مع الامريكين ، واعتبرت العلاقات السوفيتيه العراقيه الخاصه من مخلفات مرحله ما قبل جورباتشوف والتفكير السوفيتي الجديد.

وبحكم المصالح السوفيتيه فى الخليج اتبع السوفيت سياسه ذات شقين ، أولهما توثيق الروابط مع ايران ودول الخليج العربى ومنها السعوديه وفى نفس الوقت عدم استفزاز النظام العراقى او معارضته إنتظارا لسقوط المعاهده بالتقادم [2] . لذلك فقد لعبت هذه العوامل علاوه على الطبيعه الخاصه للعلاقه التجاريه مع العراق ، حيث نتج عنها دين عراقى للإتحاد السوفيتي يقدر6 – 8 الف مليون دولار ، كما يوجد لدى العراق اكثر من 8 الاف خبير سوفيتي من بينهم 193 عسكريين شكلوا مع مقدار الدين عامل كبح للقدره السوفيتيه على التحرك الحر [3] .

كما ان هذه الازمه قد حدثت فى دول تعتبر ذات جوار استراتيجى له وفى طريقه للوصول الى المياه الدافئه فى الخليج ، وذات المصالح الحيويه بالنسبه له ، الا انه يسلم منذ القدم بأنها ذات اهميه وإعتبار خاصين جدا وتمثل مصلحه حيويه معترف ومسلم بها للغرب[4] . الا ان العسكرين السوفيت كانوا يخشون من عدم وجود ضمانات بإنسحاب القوات الامريكيه من المنطقه بعد إنتهاء الازمه مما يشكل اخلالا

---

(1) د.محمد السيد سليم:المرجع السابق،ص 9

(2) د.حسن بكر– المرجع السابق–ص 276

(3) د. حسن بكر– المرجع السابق – ص 278

(4) محمد حسنين هيكل – المرجع السابق – ص ص 60 : 61 وأيضاً د.زهير شكر مرجع سابق ص45

جسيما بالتوازن الدولى وقتئذ.

وايضا تزامنت مع سياسه سوفيتيه تتجنب تحويل النزاعات الاقليميه الى مسرح للصراع مع الولايات المتحده[1]. بهدف العمل على انضمامه الى صندوق النقد الدولى واتفاقيات الجات والمؤسسات المتشابهه ، وايضا فإن الإتحاد السوفيتى يسعى للحصول على اموال عربيه للإستثمار فى الداخل ، يضاف الى كل ماسبق تحمل الميزانية العامة لمبلغ عشره مليار دولار فى ظل حاله الركود التى تصيب الغرب نتيجه ارتفاع اسعار البترول الناجم عن ازمه الخليج بمبلغ عشره دولارات كما أن الطلب على العديد من الصادرات السوفيتيه سيتوقف . وايضا تواكب ذلك مع اتفاق امريكى سوفيتى على ترسيخ النظام العالمى الجديد والابتعاد عن ممارسات الحرب البارده وتعاون القطبين الكبيرين فى حل المشكلات الدوليه بالطرق السلميه ، وهو ماعرف بالوفاق الدولى الجديد[2].

كل هذه العوامل ادت الى تفاعل متميز غير مسبق ولكنه متوقع لكل دارسى العلاقات الدوليه للإتحاد السوفيتى مع الازمه ، والغريب فى الامر ان القياده العراقيه التى كانت تعى المتغيرات الدوليه الحادثه فى النظام العالمى والتى كانت ايضا على درايه ومعرفه بتحوله الى النظام الاحادى وما شابهه[3]. قد تصرفت عكس ذلك على طول الخط بأن ورطت نفسها فى مأزق عالمى وطالبت الإتحاد السوفيتى بموقف كانت تأمله منه وكان يقدر عليه ولكن فى الماضى . والغريب ايضا ان بعض الكتاب قد ارجع سلوك الإتحاد السوفيتى فى الازمه الى ايمانه وإقتناعه بتطبيقات سياسه الوفاق الدولى الجديد[4].تجاه القضايا الاقليميه بصفه عامه وقضايا المنطقه العربيه بصفه خاصه فقط، ولكنهم تناسوا ان المرجع الاساسى الدافع الوحيد بهذا السلوك وظهور ما عرف بعد ذلك بالوفاق الدولى ايضا هو الظروف والإعتبارات الداخليه التى كان يمر بها الإتحاد السوفيتى والتى دفعته لهذا السلوك.

تفاعلات الاتحاد السوفيتى (سابقا) مع ازمه الخليج :

لعبت المحدودات الداخليه والذاتيه سالفه الذكر الدور الاكبر فى تشكيل طبيعه تفاعلات الإتحاد السوفيتى تجاه ازمه الخليج العربيه الثانيه[5]. هذا بالاضافه الى رغبته – مع وجود جزء من العزه والكرامه السابقه كقوه عظمى – الي عدم الظهور كتابع للولايات المتحده الامريكيه فى اعمال القوه ضد دوله يحتفظ معها بعلاقات

(1) د.رشيد شقير– ازمه الخليج ، جذور وافاق مرجع سابق – ص 13

(2) د.حسن بكر – المرجع السابق – ص 279

(3) محمد حسنين هيكل – اوهام القوه والنصر–المرجع السابق–ص29

(4) فتحى حسن عطوه – الموقف السوفيتى وتاثير الوفاق الجديد.السياسه الدوليه العدد 102– مرجع سابق –ص 109

(5) د.مصطفى علوى:اداره ازمه الخليج وموقف الأطراف المختلفه– مرجع سابق–ص 89

صداقه تقليديه على مدار خطواط عديده واثمرت العديد من المكاسب الاقتصاديه والعسكريه ، كما رغب ايضا فى عدم الاساءة لعلاقاته مع الدول الغربيه التى تعارض السياسه الامريكيه في معالجه الازمه[1] . لذلك فقد وقع في حيره اظهرت عجز اكبر خلال الازمه سواء على الصعيد العسكرى او الدبلوماسى . فعلى الصعيد الدبلوماسى كان امام السوفيت ثلاثه خيارات عندما بدأت الازمه . **الاولى** ان يقف الاتحاد السوفيتى الى جانب العراق ويتبنى وجهه نظره .وهوخيارسيؤدى الى تدهور العلاقات بينه وبين الولايات المتحده وحلفائها . **والثاني** : مسانده الامم المتحده فى قراراتها من أجل تحرير الكويت مع تجنب التورط العسكرى ، وهو خيار يعطى الزعامه المطلقه للولايات المتحده ولكنه يتناسب مع الدبلوماسيه الجورباتشوفيه وفى الوقت ذاته لا يضر بالمصالح الحيويه السوفيتيه . **الثالث** : التصرف كطرف محايد بين المتنازعين كما حدث عام 1965 بين الهند وباكستان . وهذا الخيار ينقذ العلاقات السوفيتيه العراقيه دون الإضرار بالعلاقات السوفيتيه الامريكيه . وقد مر الإتحاد السوفيتى بين الخيارين الاخيرين وحاول ان يلعب دورالوسيط في الازمه . ولكن الاحداث تخطته . وادى رحيل شيفرنادزه (الوزير السوفيتى للخارجيه) وصوت المتشددين في الجيش الي اختفاء اي خط دبلوماسي متواصل في السياسه الخارجيه السوفيتيه ، ولم يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يكون له اي دورا في منطقه كانت في الماضي من المناطق التي يمارس فيها نفوذه[2] .ومع اختفاء خط دبلوماسي متواصل في هذه الازمه . إلا انه يمكن ملاحظه عده توجيهات لا ترقي الي درجه المبادىء الثابته في السياسته السوفيتيه تجاه هذه الازمه . فهى من قبيل التوصيف لتصرفات اتاها قطب دولى فى مرحله الاحتضار محاولا التشبث بقدر الامكان بالحياه. فهى اذن توصيف بغرض الدراسه فقط . فهذا السلوك يندرج تحت أنواع:

1- محاوله الابقاء علي دور متميز للدوله السوفيتيه في النظام العالمى
2- الالتزام بالحل السلمى
3- العمل الجماعى باشراف الامم المتحده
4- التاكيد علي الجهود العربيه لاحتواء الازمه .

وسوف نتناول كل منها بشىء من التفصيل :

اولا : محاوله الإبقاء على دور متميز للدوله السوفيتيه فى النظام العالمي :

المعروف انه ثمه ارتباط مضطرد بين تهديد قيم ومصالح القوه العظمى وزياده تورطها لإسترجاع النفوذ المهدد فى المنطقه محل الصراع . ومن الملاحظ بعد دراسه سنن الصراع وقوانينه ان الدول العظمى دائما ما تركز علي القيم العليا محل

---

(1) فتحى حسن عطوه: المرجع السابق.ص 110

(2) فرنسوا هيزبورج: الدروس الاستراتيجيه لحرب الخليج - مرجع سابق.ص 197

التهديد في العالم [1]. وقد قسم احد الفقهاء[2] مناطق المصالح للقوتين العظميتين في المناطق الجغرافيه المختلفه وفق تقسيم ذو ابعاد سداسيه وفقا لدرجه الاهميه التي يتمتع بها الموقع الجغرافي المشار اليه للقوي العظمي . وبالتالي توقع رد فعله المحتمل لهذا التهديد . وبمراجعه مصالح الدولتين في منطقه الخليج يوضح انها تنتمي الي الفئه الرابعه [3] اي عدم التكافؤ فى المصالح لصالح الولايات المتحده . وقد اعترف وسلم الاتحاد السوفيتى بهذه الحقيقه . واكدها مرات فى سيناريوهات اداره ازمه الخليج العربيه الثانيه وما قبلها [4]. ولكن هذا التقسيم العلمي لا ينفي تواجد بعض المصالح المسلم بها للطرف الاخر . فمن الطبيعي ان تتسق ردود افعال هذا الطرف مع مقدار مصالحه بالمنطقه وحجم التهديد التى تتعرض له هذه المصالح . والملاحظ انه بالنسبه للإتحاد السوفيتي ، وبعد المتغيرات التى طرأت عليه بالداخل والخارج . فإن حجم مصالحه قد تقلص بدرجه كبيره الى مجرد محاوله الابقاء علي حجم التبادل والتجارى والمنافع الاقتصاديه مع دول هذه المنطقه فقط . لذلك فقد كان من المتوقع هنا ان يكون ردود افعاله ضئيله للغايه . وهو ما يتسق مع هذه المصالح .

الا ان الملاحظ انه حاول استغلال هذه الازمه لمحاوله القيام بدور متميز فى هذا الصراع الدولي عله يتمكن من انقاذ ما يمكن انقاذه بخصوص وضعه ومكانته الدوليه كقوه عظمى ، وبالتالي منع الدوله السوفيتيه من السقوط والذي كان قد بدأ شبحه فى الظهور .

وقد رأى البعض ان تضاؤل المقدره السوفيتيه ستكون له إنعكاسات ايجابيه على القضايا العربيه (ومنها بالطبع ازمه الخليج) لانه يفتح المجال امام تسويه تلك القضايا ، وذلك ان وجود الإتحاد السوفيتى كقطب رئيسى ادى الى استقطاب دولى سوفيتي امريكى ثنائى . والى دخول القضايا الدوليه ومنها القضايا العربيه في دائره هذا الإستقطاب . وبالتالى ما يوافق عليه الإتحاد السوفيتى ترفضه الولايات المتحده لمجرد انه صادر عن الاتحاد السوفيتي القوى العظمى المنافسه . اما وقد تضاءل التحدى السوفيتي للدور الامريكي ، وتحول السوفيت الى التعاون مع الامريكيين ، فإنه يصبح من الممكن الحديث عن حلول عمليه للقضايا العربيه[5].

الا ان ذلك الرأى لا يتفق مع ما ذهب اليه عموم الفقه في ادبيات سلوك القوى العظمى فى الازمات الدوليه المعاصره [1]. حيث يؤكد وا ان احد العوامل التى يمكن ان

---

(1) د. حسن بكر : دور القوتين الاعظم في اداره ازمه الخليج.مرجع سابق .ص282

(2)A.George.Managing U.S.Soviet Rivalry:Proplems of crisisPrivention ,Boulder Co., Wistview Press 1984, P.125.

(3) د. ودوده بدران: ازمه الخليج والنظام الدولى- مرجع سابق ص 54

(4) محمد حسنين هيكل: المرجع ا سابق ص 27

(5) د. محمد السيد سليم : العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتى - مرجع سابق -ص 13

تؤثر على نجاح احدى القوتين العظمتين فى الازمات الدوليه هو السلوك الذى تتبناه القوى العظمى الاخرى .وبمراجعه سلوك الولايات المتحده والإتحاد السوفيتي خلال ازمه الخليج والحرب المترتبه عليها توضح انْ الولايات المتحده كان لها دور في الحد من فاعليه التحركات السوفيتيه لتهدئه الازمه ، بينما لم يمثل السلوك السوفيتي سوى قيد محدود على التحرك الامريكي . لذلك فإن تتبع السلوك السوفيتي فى هذه الازمه من شأنه القاء الضوء على هذا الرأى وتوضيح طبيعه وحجم الدور السوفيتي ، وبالتالي طبيعه وحجم الاتحاد السوفيتي نفسه فى هذه المرحله من التاريخ وتأثيرها عليه وتأثرها به.

وقد سعى الإتحاد السوفيتي لان يكون له دور رئيسى فى هذه الازمه وعدم ترك الولايات المتحده للتحرك المنفرد فى المنطقه والا يأتى دوره تابعا للقياده الامريكيه ولكنه يأتي على قدم المساواه معه[2] لهذا إتبع الاتحاد السوفيتى فى تعامله مع هذه الازمه مبدأ التفاوض . وكان مؤدى ذلك باب موارب للتسويات السياسيه .

ويقوم هذا المبدأ على استراتيجيه المنح والمنع . المنح التفاوضى للعراق والمنع القمعي لإستمرار الاحتلال ونشوب صراع دامى فى تلك المنطقه الحيويه من العالم[3] . بمعني ان المنهج السوفيتى يعتمد فكره ان بالحوار والتفاوض مع العراق يمكن احراز بعض النتائج المثمره . وذلك ان الاسلوب الامريكي المناقض فى اداره الازمه يعنى دفع المنطقه الى المواجهه العنيفه المباشره لما لها من اثار مدمره على المنطقه والعالم[4] . ويلزم المنهج السوفيتى بالاطر الدوليه العامه للحل فى القرارات التى اصدرتها الامم المتحده وشارك فيها بالتصويت ولكن تفهم سوفيتى واضح للظروف الاقليميه والداخليه التي اجبرت العراق على غزو الكويت . وقد سارت الخطه السوفيتيه منذ البدايه على دفع العراق لقبول الاراده الدوليه والدخول فى تفاوض بعد ذلك لإنهاء اسباب التوتر . دون جدوي. ولعل هذا يفسر فشل مهمه بريماكوف فى شهر اكتوبر 1990[5] . ويقوم المنهج السوفيتى ايضا على استراتيجيه لا غالب ولا مغلوب بل الكل يكسب من التسويه السلميه ، وهى تعني أن يخرج العراق بحفظ ماء الوجهه كما دخل الازمه يوم الثاني من اغسطس 1990، مع تفهم كامل لظروف واستعداد لحلها عربيا واقليميا ودوليا وان يضمن العرب والمجتمع الدولى تحت علم الامم المتحده تحقيق هذه التسويه[1] .

---

(1)M.BoyerandJ.WilkenField:Third Party Internation:The supper Power as crisis Managmers:in M.BreakerandJ.Wincnfeld (eds.)crisisconflictandstabilty,NewwYork:PergommPressPP.75.99

(2) د. رضا فوده : ازمه الخليج واثرها على الامن القومى العربى- مرجع سابق ص 152

(3) د. حسن بكر: دور القوتين الاعظم في اداره ازمه الخليج مرجع سابق ص 291

(4) المرجع نفسه ص306

(5) المرجع نفسه ص 306

وقد بدأ المبدأ التفاوضى السوفيتي فى التعامل مع الازمه والقائم على المنع والمنح فى تعامله مع العراق او إستنكار الغزو والمطالبه بالإنسحاب العراقى من اراضى الكويت ، وقد عبرت عن ذلك تصريحات جورباتشوف [2] .ثم فى وقف شحن ايه اسلحه سوفيتيه اليه وايضا فى تأييد فرض العقوبات الاقتصاديه عليه، الا انه من جانب اخر حرص على عدم قطع الإتصالات تماما معه ، وبدأ ذلك فى امرين اولهما: هو نفى الخارجيه السوفيتيه اى احتمالات للقيام بإلغاء معاهده الصداقه والتعاون الموقعه مع العراق عام 1973 ، والتى تم تجديدها فى عام1978. والامر الثانى هو استمرار الإتصالات مع الجانب العراقى سواء عبر رسائل الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين واستقبال موسكو لعدد من كبار المسئولين العراقين مثل سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء الذى اجرى مباحثات مع شيفر نادزه وزير الخارجيه السوفيتي في 25 / 8 / 1990 كما تم تبادل الرسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين فى 24 / 8 وقبل يوم واحد من موافقه الإتحاد السوفيتى على القرار رقم 665 الذى اباح استخدام مايلزم من تدابير لتطبيق العقوبات الإقتصاديه ضد العراق [3] . حيث طالب فى تلك الرسائل بالإنسحاب العراقى والالتزام بالقرارات الدوليه والا اضطر الى الموافقه على القرار المشار إليه ، الا ان العراق لم يتجاوب مع الدعوه السوفيتيه مما دفعه الى الموافقه على هذا القرار ولكن بعداجراء تعديلات عليه .

كما قام الإتحاد السوفيتى بمحاوله لعب دور وثيق بين العراق والغرب [4] . حينما أوفد الدكتور بريماكوف مبعوث الرئيس جورباتشوف الشخصى وايضاً الرئيس السابق لجمعيه الصداقه العراقيه السوفيتيه وابرز مساعدى الرئيس فى العلاقات الامريكيه السوفيتيه وفى الروابط بالشرقين الادنى والمتوسط . وتلخصت مهمه بريماكوف فى تفادى النزاع العسكرى وتسويه الازمه سياسيا فضلا عن اجلاء الرعايا السوفيت عن منطقه النزاع فى هذه الجوله . وقد زار بريماكوف وهو فى سبيله تنفيذ هذه المهمه كل من بغداد وعمان والرياض ودمشق والقاهره وإلتقى بأمير الكويت ورئيس دوله فلسطين ياسر عرفات ، ثم عرج علي واشنطن واوروبا وباريس وكرر زيارته للمنطقه [5] . وكانت مهمته تتلخص فيما اعلنه (ان ادنى تسويه سياسيه يجب ان تستثمر حتى النهايه لتحاشى الاشتباك العسكرى دون مهادنه العراق او موافقه المجتمع الدولى على ضم الكويت)[1] .

(1) المرجع السابق 306

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه المرجع السابق ص 94

(3) التقرير الاستراتيجى العربى لعام 1990- مرجع سابق ص ص51 : 52

(4) راجيه ابراهيم صدقى : التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه -السياسه الدوليه العدد 102- مرجع سابق - ص 99

(5) د. حسن بكر : المرجع السابق ص 299

وفى اطار محاوله الاتحاد السوفيتى لعب دور متميز فى هذه الازمه ما اعلنه من مبادرات سلميه بإنهاء ازمه الخليج وقد اعلن ثلاثه مبادرات اثنتان منها اثناء الحرب الجويه وقبيل ابتداء الحرب البريه والثالثه عقب اندلاعها ، وقد اعلن المبادره الاولى فى 18 فبراير 1991 والتى عرفت بإسم خطه جورباتشوف وقد تضمنت سته نقاط اساسيه هى :

1- التزام العراق بكل قرارات مجلس الامن بما فى ذلك الإنسحاب غير المشروط على ان تسوى الخلافات الحدوديه والماليه مع الكويت فى مرحله لاحقه

2- منح تعهدات للعراق بالمحافظه على بنيته السياسيه وحدوده وضمانات بعدم تعرضه لعقوبات جديده بعد إلغاء عقوبات مجلس الامن

3- انسحاب القوات الاجنبيه من المنطقه 4- مشاركه العراق ترتيبات الامن الاقليمي 5- العمل على حل قضايا الشرق الاوسط الاخرى عقب حل ازمه الخليج مباشره 6- المساهمه في اعاده اعمار المنشأت المدنيه فى العراق [2] . الاان هذه الخطه قد فشلت لرفض دول التحالف الدولى لها ، اذ طلبت واشنطن اضافه نقاط اخري الى المبادره السوفيتيه قوامها ضروره الإنسحاب العراقى فى مدى زمنى لا يزيد عن اربعه ايام واطلاق صراح جميع الاسرى والكشف عن حقول الالغام . وفى نفس الوقت رفضت تقديم اى بادره على امكانيه تأخير اندلاع المعارك الحربيه البريه والتى استمرت الاعدادات العسكريه لها بمعدلات اسرع من ذى قبل[3] .

وفى محاوله لتفادى وقوع الحرب البريه قام جورباتشوف بطرح مبادره ثانيه فى 22 فبراير 1991 تتضمن ثمان نقاط تمثل الاتفاق السوفيتى العراقى وهى :

1- الإنسحاب العراقي غير المشروط من الكويت 2- البدء فى سحب القوات فى اليوم التالى 23 فبراير1991

3- تحديد مهله معينه لإتمام سحب القوات العراقيه 4 - رفع الحظر المفروض على العراق مع سحب ثلثى حجم القوات 5- اسقاط قرارات مجلس الامن الدولى الصادره ضد العراق بعد مايكتمل سحب القوات 6-الافراج عن اسرى الحرب على اثر اعلان وقف اطلاق النار 7- اشراف دول محايده على سحب القوات بتفويض من مجلس الامن الدولى 8- استمرار العمل لصياغه بقيه التفاصيل بدقه [4] . الا ان الولايات المتحده اعتبرت ان الخطه السوفيتيه لا ترقى الى مطالب الحلفاء ، وانه على الصعيد العملي ليس هناك ما يجبر التحالف الدولى على قبول الخطه

---

(1) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص 95

(2) اوراق الشرق الاوسط الكتاب الثانى – القاهره – مارس1991 – ص 88

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 – المرجع السابق – ص59

(4) اوراق الشرق الاوسط -المرجع السابق – ص ص 89:88

السوفيتيه التى حاولت ايجاد صيغه توازنيه بين مطالب التحالف الدولي وبعض المطالب العراقيه . اى انه لم يكن ما يمنع من الاستمرار فى القتال والبدء بالحرب البريه وانهاء الإحتلال العراقى بالقوه[1].

وبعد اندلاع الحرب البريه فى 25 فبرأير 1991 والتى اسفرت عن استسلام القوات العراقيه بأعداد كبيره وتحرير الكويت وقيام قوات التحالف الدولى بإحتلال جزء من اراضى جنوب العراق . سعى الإتحاد السوفيتى لمحاوله وقف اطلاق النار . خاصه بعد اعلان العراق استعداده لتنفيذ كافه قرارات مجلس الامن بشأن ازمه الخليج ، فيما يعد استسلامافعليا ، ولذا كانت المبادره السوفيتيه الثالثه فى27 فبراير 1991 والتى تم علي اساسها وقف لإطلاق النار وتضمنت ثلاث نقاط اساسيه هى :

1) انسحاب القوات العراقيه غير المشروط من الكويت 2) وقف اطلاق النار 3) اشراف مجلس الامن على هذا الإنسحاب . وقد فتحت هذه المبادره الباب اما مناقشات مجلس الامن كي تتخذ القرار رقم 686 الخاص بوقف اطلاق النار فى الخليج فى3 مارس 1991 [2].

ومن مظاهر محاوله ظهور الدور السوفيتى فى اداره ازمه الخليج للصفه المميزه عن بقيه الدول :

ا) التفسير الخاص لقرار رقم 661 الذى فرض الحظر الإقتصادى على العراق . فبينما ذهبت الولايات المتحده ومعها بريطانيا الى حد استخدام القوه فى فرض الحظر الإقتصادى رأى الإتحاد السوفيتي ان الحظر الإقتصادى لا يجب ان يرتبط بإجراء عسكرى ، بل هو راجع الى اقناع الدول بإرادتها الذاتيه بالإمتناع عن دخول فى معاملات تجاريه او ماليه للعراق ، واستشهد السوفيت بكافه السوابق الدوليه فى هذا الصدد كذلك حدد السوفيت موقفهم من الحظر الاقتصادى علي انه لا يتضمن انشطه المستشارين من العسكرين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصليه وخطوط النقل البرى والجوى فى الوقت الذى اصرت فيه الولايات المتحده على ان مفهومها للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل انواع الإتصالات مع العراق . وادت هذه الخلافات الى تأخير صدور القرار رقم 665 عدة ايام [3].

ب) كما ظهر الموقف المتميز للإتحاد السوفيتى عند مناقشه استخدام القوى العسكريه لإجلاء قوات العراق عن الكويت [1]. فقد ارسلت معظم الدول الاوربيه والولايات

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 – المرجع السابق ص 60

(2) اوراق الشرق الاوسط المرجع السابق – ص 89

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 52

المتحده قواتها المسلحه الى المنطقه بناء على طلب الدول الخليجيه والمملكه العربيه السعوديه للدفاع عنهم ضد اى عدوان عراقيى عليها . الا ان الإتحاد السوفيتى قد حدد موقفه من ارسال قوه عسكرية الى المنطقه على نحو مغاير للامال الامريكيه التى كانت ترغب فى مشاركه عسكريه سوفيتيه ، ولوبنسبه محدوده (على الأقل هذا ما كانت تدعيه امريكا، وإن كان ضد توجهاتها). فقد اعلن ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجيه الاسبق ان الاتحاد السوفيتى قد يجبر على استخدام القوه العسكريه فى حاله واحده فقط وهي تهديد امن وسلامه المواطنين السوفيت غي العراق للخطر[2]. كما اعلن الاتحاد السوفيتي رفض زياده الوجود العسكرى فى منطقه الخليج واعلن ان السفن السوفيتيه فى المنطقه لحمايه السفن التجاريه السوفيتيه فقط [3].وقد ظل الموقف السوفيتى على مبدأه – كما أعلن الكرملين – الا اذا اصدر مجلس الامن قرارا بذلك وعلى ان تخضع هذه القوات لسلطه مجلس الامن . وربط ذلك باحياء دور لجنه الاركان التابعه لمجلس الامن [4].

ج) الموقف من القرار العراقى بإغلاق السفارات العامله فى الكويت :ففى حين اصرت الولايات المتحده وبريطانيا على عدم سحب دبلوماسيها من الكويت ، واعتبار أن اى محاوله عراقيه لإستخدام القوه من قبل السلطات العراقيه ضد الدبلوماسين الامريكين بمثابه تجاوز يستدعى استخدام القوى المسلحه . اتخذ السوفيت موقفا وسطا ، فقد اقر بعدم شرعيه ضم العراق للكويت ، وبعدم قبوله نتائج هذا الضم الا انه وافق على سحب بعثته الدبلوماسيه من الكويت تحت مبرر أن ظروف الإحتلال لا تساعد البعثه على القيام بمهامها [5].وبالطبع فإن هذا الدور المتميز قد اعطي للإتحاد السوفيتى القدره على المناوره ومحاوله استغلال الظروف والمتغيرات الدوليه للعب دور اكبر تميزا وايضا لمحاوله القيام بدور الوسيط فى هذه الازمه [6].

والجدير بالذكر فى هذا المقام ان الإتحاد السوفيتي وهو فى سبيله لعب دور متميز ظهر فى تصرفات الساسه السوفيت تعبير جديد يضاف الى ادبيات علوم السياسه الدوليه ومصطلحتها . وهوتعبير الفرصه الاخيره وهو التعبير الذى عنى ان الإتحاد السوفيتى يرى ان المشاركه فى استصدار قرار جديد لمجلس الامن لا يعنى

(1) د. ودوده بدران:ازمه الخليج والنظام الدولي . مجله العلوم الإجتماعيه العدد الاول/الثانى مرجع سابق – ص ص48 : 55

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 – المرجع السابق – ص 58

(3) فتحى حسن عطوه : المرجع السابق– ص110

(4) راجيه ابراهيم صدقى: المرجع السابق–ص 99

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 المرجع السابق ص 53

(6) د. ناديه محمود مصطفى : ازمه الخليج والنظام الدولى– المرجع السابق – ص 121

بالضروره ان كل المساعى الساسيه قد انتهت فعلاً ، بل ان هناك فرصه مازالت قائمه ،وقد ظهرتعبيرالفرصه الاخيره لبغداد للمره الاولى اثناء زياره وزير الخارجيه السوفيتى بتروفيسكى الى طهران فى 28 / 11 وقبل يوم واحد من استصدار القرار رقـــم 678 الذى تضمن عباره (جميع الوسائل الضروريه) والتى اثبتت ضمنا اباحه استخدام القوى العسكريه ضد العراق ، حيث صرح المبعوث السوفيتى فى طهران ان موسكو ترى انه لكي تجد تسويه سياسيه للأزمه يجب اعطاء بغداد فرصه اخيره ، وكان السوفيت قد طلبوا لقاء طارق عزيز وزير الخارجيه العراقى فى11/26 قبل الذهاب الى نيويورك لمناقشه القرار رقم 678 وفى ظل تلك الملابسات جاء الموقف السوفيتى رابطاً موافقته على القرار 678 بشرطين اولهما : عدم النص صراحه على تعبير استخدام القوه العسكريه واستبداله بتعبير اخر اكثر عموميه وهو يعتبر جميع الوسائل الضروريه والذى عنى ضمنيا[1] اباحه الحل العسكرى . اما الشرط الثانى فهو اعطاء فرصه زمنيه معقوله - تحدد فى القرار بخمسه واربعون يوما - لتطبيق مفهوم الفرصه الاخيره مع بغداد [2] .

ولعل من قبيل محاوله الإبقاء على دور متميز فعال فى السياسه الدوليه ما قام به من التنسيق مع الجماعه الاوربيه فى اداره ازمه الخليج . ومن امثله هذا التنسيق البيان المشترك للإتحاد السوفيتى والجماعه الاوربيه فى سبتمبر 1990 حيث طالب الطرفان بمضاعفه الاهتمام بالمشكلات الاخرى فى المنطقه الى جانب الإهتمام بأزمه الخليج [3] . وايضا عدم مساهمته المباشره فى مساعده الدول التى تضررت من هذه الازمه والإكتفاء بدعوته لإنشاء اليه دوليه تابعه مثلا لصندوق النقل الدولى او البنك الدولى لتخفيف الاثار السلبيه لهذه الازمه علي بعض الدول[4] .

وقد كانت وظيفه محاوله الابقاء على دور متميز للدوله السوفيتيه فى النظام العالمي وما استتبعه من مواقف واجراءات التفسيرالعملى والمفتاح المبررللقيام ببقيه الوظائف الاخرى التى ظهرت من خلال اداره الاتحاد السوفيتى لازمه الخليج العربيه الثانيه . بل وكانت المتمم المنطقى لها وهو ما سنستعرضه حالا :

ثانيا : الالتزام بالحل السلمى :

بمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت اصدرت الحكومه السوفيتيه بيانا ادان العدوان العراقي ، واعتبر البيان ان مهما كانت درجه تعمق المشكله بين الكويت والعراق فإنه ليس هناك ما يبرر استخدام القوه وان اقتحام القوات العراقيه

---

(1) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص 27

(2) التقرير الاستراتيجي العربى لعام 90 المرجع السابق ص 51

(3) د. ودوده بدران : ازمه الخليج والنظام الدولى - مرجع سابق ص 49

(4) المرجع السابق ص 54

للكويت يتناقض تماما مع الإتجاهات الإيجابيه لتنقيه الحياه الدوليه . ودعى البيان الى استعاده وحده واستقلال اراضى دول الكويت[1] .وفى نفس اليوم أيد الاتحاد السوفيتى قرار مجلس الامن رقم 660 والذى صدر فى الثانى من اغسطس وتضمن ادانه الغزو العراقى ومطالبه العراق بالإنسحاب الفورى[2] .

وقد استتبع ذلك بوقف التصدير والإستيراد من والى العراق ووقف شحنات الاسلحه ، إلا ان الاتحاد السوفيتى عارض استخدام القوه لفرض العقوبات الاقتصاديه على العراق رغم تصويته لصالح قرار مجلس الأمن رقم 661 الذى يقضى بذلك[3]–وقد أظهرنا من قبل وجهه نظره فى كيفيه تطبيق هذا الحظر– وفى 1990/8/4صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجيه كل من الإتحاد السوفيتى والولايات المتحده يعلنا فيه إدانتهما للغزو الغزو العراقى للكويت ، وعدم الإعتراف بضم العراق لها ، كما يعلن اهميه فرض عقوبات إقتصاديه وماليه عليه حتى يجبر على التراجع والإنسحاب من الكويت[4] . كما حذرنائب وزير الخارجيه السوفيتى يوم 1990/8/9 الولايات المتحده من القيام بعمل عسكرى ضد العراق وأكد إلتزامه بضروره الحل السياسى للمشكلة[5] .كما صرح الكسندركراشنوف مدير إداره الشرق الأوسط فى الخارجيه السوفيتيه فى 8/ 8/ 1990 ان موسكو لا تزال تؤيد تماما إستخدام السبل السياسيه والإقتصاديه فى التعامل مع هذه المشكله[6] .

كما اكد الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى 27/ 8 انه لابد من الافاده من كل القنوات الرشيده والإتصالات والروابط لإنهاء الازمه فى صوره سلميه ورشيده وانه منالضرورى بذل اقصى الجهد من اجل تحقيق هذه الفرصه ودرء الإنفجار المسلح[7] .
وقد اعلن البيان السوفيتى الفرنسى المشترك الصادر فى 26/ 9 ان الهدف هو التوصل الى التسويه السياسيه للأزمه على اساس انسحاب القوات العراقيه من الكويت وإعاده السياده لهذا البلد العربى ، واما اسلوب تحقيق هذا الهدف فهو الحل السياسى شريطه الالتزام التام بالحصار الإقتصادى الذى قرره مجلس الامن والاستعداد لإتخاذ خطوات اضافيه متمشيا مع ميثاق الامم المتحده . كما اعرب مندوب الإتحاد السوفيتى الدائم لدى الامم المتحده فى كلمته امام الجمعيه العامه ان

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 51
(2)المرجع نفسه ص 51
(3) د. فتحى حسن عطوه : المرجع السابق ص 110
(4) د. جمال ظهران : ازمه الخليج فى مواجهه النظام العالمى الجديد– السياسه الدوليه العدد 103 مرجع سابق ص 84
(5) د. فتحي حسن عطوه : المرجع السابق 110
(6) المرجع السابق ص 110
(7) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه – المرجع السابق ص95

الإتحاد السوفيتي يرى استخدام كافه وسائل التأثير فى المعتدى- السياسيه والسلميه والمدنيه- بالإقتران طبعا مع اجراءات الإرغام ذات الطابع الإقتصادى وما الى ذلك ، وبعباره اخري تطبيق اجراءات الاقناع والإرغام الفعاله والمثبته فى الميثاق [1]. كما تاكد نفس التوجيهات فى الإجتماع الذى عقد فى 1/ 9 / 1990 بين وزير الخارجيه السوفيتي والصينى فى بكين وما صدر من بيان مشترك بناء عليه والذى يؤكد على ضروره الحيلوله دون تصاعد الموقف الى مواجهه عسكريه [2].

وفـــي 9/ 9/ 1990 وتطبيقا لاليات سياسه الوفاق الجديده عقد بهلسنكى قمه سوفيتيه امريكيه برئاسه كل من الرئيس جورباتشوف ونظيره الامريكى جورج بوش . وقد حاول الإتحاد السوفيتى استثمار حاجه الولايات المتحده للتنسيق السياسى معه فى الخروج بنتائج تدعم اسلوبه الداعى الى الإستمرار فى الجهود السلميه ارجاء البت الفورى فى مسئله استخدام القوه ضد العراق . فضلا عن محاوله الربط غير المباشر بين قضيتى احتلال العراق للكويت وتسويه القضيه الفلسطينيه ، وقد تم التوصل الى حل وسط يقضى باستمرار العمل من اجل الوسائل السلميه لفتره قادمه وايدالاعتراف الامريكى جاء بعدم حتميه الحل العسكرى اي بنبذ القوه كأسلوب وحيد وفقا لما كان تسهدفه الولايات المتحده [3] . كما جاءت نتائج القمه المعبر عنها فى البيان المشترك لتدل على رغبه القوتين العظمتين فى التوصل الى اكبر مساحه ممكنه من الإتفاق ازاء سبل انهاء الإحتلال العراقى للكويت حيث عدت حلا وسطا لتحركات الطرفين [4] .كما اسفرت القمه ايضا عن نجاح واشنطن فى الحصول على موافقه الإتحاد السوفيتى من اجل تشديد الحصار على العراق مع عدم اسقاط الخيار العسكرى كملجأ اخير فى مقابل نجاح موسكو فى ادراج الصراع العربى الاسرائيلى واقتراح مطالبه واشنطن بتنفيذ القرار رقم 242 بالاضافه الى دعوه امريكيه بتقديم مساعدا إقتصاديه لموسكو [5] وقد تضمن البيان المشترك العناصر الاتيه [6]:

ا) دعوه العراق الى التنفيذ الكامل للقرارات الدوليه والإنسحاب غير المشروط من الكويت وعوده الحكومه الشرعيه واطلاق صراح جميع الراهائن المحتجزين فى العراق والكويت . ب) دعوه الجماعه الدوليه الى الإلتزام بالعقوبات التى قررتها الامم المتحده والعمل على تطبيقها . ج) أن الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى يقران

---

(1) المرجع السابق ص 95

(2) راجيه ابراهيم صدقى : المرجع السابق – ص ص 99 : 100

(3) د. جمال زهران : المرجع السابق 84

(4) محمد سيد احمد : مهمه بريماكوف- الاهرام 25/ 10/ 1990 ص7

(5) راجيه ابراهيم : مرجع سابق ص 100

(6) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 مرجع سابق – ص 53

بأن القـــراررقم 661 سمح فى اطار الظروف الإنسانيه بإدخال الطعام والادويه الى العراق والكويت على ان تتولى الوكالات الدوليه المتخصصه مراقبه هذه الواردات للتاكد من ان الطعام يصل الى مستحقيه . د) ان البلدين يفضلان ان تحل الازمه سلميا وانهما متحدان في موافقهما ازاء العدوان واذا عجزت الخطوات المتحده عن انهاء العدوان فإن البلدين علي استعداد للنظر فى خطوات اضافيه تتصف مع ميثاق الامم المتحده . هـ)بمجرد ان ينتهي العدوان العراقي ، وتتحقق الاهداف التي قررتها الامم المتحده ، فان وزير خارجيه البلدين سيوجهان عملهما لتطوير بنيان امنى اقليمى واجراءات لإحلال السلام والإستقرار فى المنطقه ، والعمل على حل جميع النزاعات المتبقيه فى الشرق الاوسط والخليج واستمرار التشاور فيما بينهما والمبادره بإجراءات المتابعه هذه الاهداف فى الوقت المناسب . ومن الغريب ان ذلك لم يمنع ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجيه السوفيتى السابق من الاعلان امام البرلمان السوفيتى (مجلس السوفيت الاعلى) ان بلاده لا ترى وجود ايه علاقه مباشره بين ازمه الخليج والنزاعات الاخرى بمنطقه الشرق الاوسط [1].

وقد استمر هذا المنهج فى السياسه السوفييته تجاه ازمه الخليج ، حيث ايدت جميع التحركات السلميه والقانونيه من خلال مجلس الامن ، وقد وافقت علي جميع القرارات الصادره منه بما فيها القرار رقم 678 الاخير . كما انها قامت بالعديد من المبادرات الدوليه التى استهدفت فى النهايه حل الازمه سلميا وجلاء القوات العراقيه عن الكويت وتحقيق مبدأ عدم مكافأه العدوان وعدم السماح بقيام دوله كبيره بإبتلاع دولة صغيره جاره لها [2] . ويرجع اسباب رفض الإتحاد السوفيتى لإستخدام القوه العسكريه لعده أسباب ، اولهـا : ان توافد القوات الامريكيه والغربيه الى منطقه الخليج قد اثار معارضه حاده داخل بعض المؤسسات السوفيتيه خاصه المؤسسات العسكريه التى اعتبرت ان التواجد العسكرى المكثف للغرب والولايات المتحده فى منطقه الخليج القريبه من الحدود الجنوبيه للبلاد من شأنه ان يعرض المصالح الامنيه للإتحاد السوفيتى للخطر ، ولايوجد ما يضمن إنسحاب هذه القوات بعد انتهاء الازمــه [3] . ثانيــا : ان الإتحاد السوفيتى كان يرغب فى تقرير مصير بعض المسائل العسكريه الخاصه بالازمه من خلال الامم المتحده وتحديدا عبر اللجنه العسكريه التى تتكون من رؤساء أركان الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن [4] . ثالثا : رغبه القياده السوفيتيه فى مواصله منهج سلمى لحل الازمه [5] . رابعـا : وهو سـبب

---

(1) د. جمال زهران : المرجع السابق ص 84

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 53

(3) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه- المرجع السابق – ص ص104:105

(4) د. راجيه ابراهيم صدقى: المرجع السابق ص 99

(5) د. نودوده بدران:-المرجع السابق – ص 54

معنوى يتسم باللغه السياسيه الجديده التى حرص عليها الرئيس جورباتشوف والتى ترفض استخدام القوه فى حل المنازعات الدوليه . وخامسا واخيرا وهو رغبه القياده السوفيتيه فى اتاحه الفرصه امام المناوره السياسيه يمكن استغلالها لاحقا [1].

ويرجع البعض اسباب التعنت الامريكى المدعوم بتأييد بريطانى فرنسى فى مبادرات السلام ووسائل الحل السلمى السوفيتى وخاصه عند بدء العمليات العسكريه وهى ، اولا: انهيار القوه العسكريه العراقيه تماما وبالتالى عدم القدره على احداث خسائر فى قوات التحالف اذا ما قررت البدء فى الحرب البريه . ثانيا : إنتفاء اي قدره سوفيتيه حقيقيه للضغط سواء على التحالف الدولى والعراقى او بدرجه اكبر على التحالف الدولى لقبول الخطه السوفيتيه والعمل بها . ثالثا: ان الخطه السوفييته (المبادرات السلميه) قد اعتبرت بمثابه غطاء لخروج مشرف للعراق المهزوم تماما بكافه المقاييس العسكريه والسياسيه وان قبول التحالف الدولى للخطه السوفيتيه من شأنه ان يعطل اجراء إنتصار عسكرى قريبا جدا . رابعا : ان خطط الحلفاء الحقيقيه غير المعلنه تضمنت ما هو اكثر من إنهاء الإحتلال العراقى للكويت [2].

ثالثا : العمل الجماعى بإشراف الامم المتحده :

ركز الإتحاد السوفيتى السابق فى تعامله مع ازمه الخليج العربيه الثانيه وطوال هذا التعامل على ضروره العمل الدولى الجماعى ومن خلال وتحت إشراف الامم المتحده من خلال الياتها المختلفه كالجمعيه العامه ومجلس الامن ولجانها وصناديقها المختلفه . وذلك سواء أكان هذا الحل سلميا او حتى اضطرت تداعيات الازمه الى الإلتجاء للعمل العسكرى . الذى يشترط ان يكون من خلال قوه عسكريه تقودها لجنه القياده العسكريه المشتركه لمجلس الامن وتحت علم الامم المتحده [3] .كما اصدر وزير الخارجيه السوفيتى يوم9 / 8 بيانا فى نفس المعنى حيث اعلن معارضه استخدام القوه فى اطار قرارات من جانب واحد لإنهاء الازمه [4] . كما اعلن فى نفس التاريخ ايضا ان النمط الاصوب والارشد للتصرفات فى الحالات النزاعيه هى الجهود الجماعيه والإفاده من اليات الامم المتحده وبالقدر الكامل [5] .

وفى سبيل تنفيذ اجراءات الإقناع والقمع دعى وزير الخارجيه السوفيتى الى تنشيط لجنه الاركان العسكريه التابعه لمجلس الامن .. فهى اليه لإعداد وتنسيق وسائل

---

(1) راجيه ابراهيم : المرجع السابق ص100

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 المرجع السابق ص 60

(3) راجيه ابراهيم صدقى المرجع السابق ص 100

(4) فتحى حسن عطوه : المرجع السابق ص 110

(5) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه المرجع السابق-ص 94

الإكراه ووسائل انهاء العدوان عند الضروره .. لتنفيذ مهماتها وهى الدفاع عن السلام ودرء الحرب ودراسه الجوانب المختلفه بوضع وحدات عسكريه قويه تحت تصرف مجلس الامن .. والاتحاد السوفيتي على استعداد لعقد إتفاق مناسب مع مجلس الامن ، واكد ثقته فى ان بقيه اعضاء مجلس الامن الدائمين سيفعلون هذاالإجراء ومعهم بقيه الدول الاعضاء فى مجلس الامن . كما اعلن الوزير السوفيتي فى 1990/10/4 فى تصريحاته للتليفزيون الامريكى ان اشتراك السوفيت فى هذه القوه سوف يتوقف على قرارالذى يتخذه مجلس الامن وسوف يقوم الإتحاد السوفيتي بأى عمل شريطه ان يتم ذلك تحت علم الامم المتحده واشرافها [1].

والجدير بالذكر فى هذا المقام ان المبادرات السوفيتيه وكذا جولات المبعوث السوفيتي الخاص بالرئيس السوفيتي جورباتشوف قد ركزت فى كل تفصيلاتها الى ضروره ربط الحل السلمى بالعمل تنفيذا لقرارات مجلس الامن والشرعيه الدوليه . حتى انه فى جزئيه تعويض الدول المتضرره بالعدوان دعى الى ان يتم ذلك من خلال الامم المتحده ايضا حيث نادى بإستحداث اليه دوليه نابعه من صندوق النقد الدولى او البنك العالمى لفرض تخفيف العواقب السلبيه لهذه الازمه على هذه البلدان ذات الطابع الهش والضعيف خاصه . واوضح شيفر نادزه ان الإتحاد السوفيتي بصفه بلدا كبيرا منتجا ومصدرا للبترول سيكون مستعدا للتعاون ضمن اطر هيئه الامم المتحده او تحت رعايه اى هيئه دوليه فى تنفيذ التدابير التى ترمى الى اشاعه الإستقرارفى الوضع الإقتصادى العالمى [2] .وبديهى ان الإتحاد السوفيتي كان يسعى بذلك لعدم انفراد قوه بمفرده يحل هذه الازمه وذلك من خلال عدم إعطاء الفرصة الأخرى وسائلها وهى القوى الإقتصاديه وقدراتها على التأثير فى الدول الاخرى من ان تأتى ثمارها بل يفضل ان يتم من خلال قوه عالميه محايده وهى الامم المتحده .

رابعا : التاكيد على الجهود العربيه لإحتواء الازمه :

حاول الإتحاد السوفيتي فى ادارته لزمه الخليج فى اكثر من مناسبه التأكيد على الدور العربى وضروره بذل الجهد من قبل الدول العربيه لإيجاد حل عربى للأزمه يمنع تفجرها ويحصر اثارها وتداعياتها داخل المنطقه وبالتالى - وهو الاهم - عدم إعطاء الفرصه للغرب وبالذات الولايات المتحده للتواجد العسكرى والسياسى فى المنطقه وما يستتبعه ذلك من اثار ايجابيه على الموقف الامريكى وبالتالى اثارا وتداعيات سلبيه على الموقف السوفيتي .

وقد اكدت تصريحات الزعيم السوفيتي جورباتشوف المتتابعه هذا التوجه

---

(1) المرجع السابق ص ص 105:95

(2) المرجع السابق ص 95

نحو الحل العربي [1]. فقد اوضح الرئيس جورباتشوف فى رسالته الى الرئيس مبارك بمناسبه إنعقاد مؤتمر القمه العربى الطارىء فى 10 / 8 فى القاهره ان المساعى سوفيتيه تستهدف مساعده العراق للخروج من الوضع الذى وقع فيه بأقل ضرر يمكن بتنفيذه قرار رقم 660 الصادر من مجلس الامن ، الذى رأى انه يتيح الفرصه لتحقيق ذلك دون ازلال كرامه العراق ، وقرن الرئيس جوربا تشوف ما يحمله للدول العربيه وجامعه الدول العربيه من دور هام للإسهام بجهد فعال فى تسويه الازمه الناشئه [2].

كما اكد جورباتشوف فى المؤتمر الصحفى الذى عقد مع الرئيس الفرنسى فى باريس فى 29 / 10 على مايسميه بالعامل العربى ، حيث قال اننا نعتبر ان الوقت قد حان لأخذ العامل العربى فى الإعتبار وهناك امكانات تقدم نحو طرق مقبوله ووسائل حل ولكن بشرط ان تخدم المطالب لذلك فنحن مع حل سياسى للأزمه التى تزداد خطوره . ويجب ان نعمل جميعا فى شكل نشط للتوصل الى هذا الهدف . ويضيف الرئيس جورباتشوف فى نفس المناسبه : فى هذا الاطار يمكن لدول عربيه عده ان تلعب دورا مهم فهناك العربيه السعوديه الجاره القربيه التى لديها علاقه بالعراق ويمكنها ان تأخذ المبادره كما ان هناك جهات عربيه اخرى يجب اشتراكها فى هذا التحرك وانى مقتنع بوجود عناصر ايجابيه لإستخدام العامل العربى فى ايجاد مخرج للأزمه [3].

ومن ناحيه اخرى ، فقط اكتسب الطرف السوفيتى جاذبيه خاصه من المنظور العربى حيث نجح فى اظهار موقف يميزه عن الدول الغربيه والولايات المتحده بالنظر الى النقاط الاتيه :

ا) تأكيد الإهتمام بالتوصل الى حلول سلميه للأزمه ب) الدعوه نحو ايجاد صله بين تسويه ازمه الخليج الراهنه فى اطار تسويه شامله للصراع العربى الإسرائيلى وهو ما يقترب من الرؤيه العربيه والاوربيه فى هذا المجال . ج) التحفظ على القيام بعمل عسكرى ضد العراق ورفضه إمكانيه عمل مشترك ضد العراق خارج اطار الامم المتحده [4].

وقد استمر هذ الموقف السوفيتى من ضروره ايجاد حل عربى للأزمه رغم ما اعلنه وزير الخارجيه السوفيتي ادوارد شيفر نادزه فى مذكرته الموزعه على اعضاء البرلمان السوفيتى فى12 /12/ 1990 التي جاء فيها (يتساءلون احيانا هل يجوز التدخل؟ فليحل العرب انفسهم هذه المسأله ، واستطرد يجوز هنا السؤال التالى : هل

(1) فتحى حسن عطوه : المرجع السابق ص111

(2) د. ناديه حسن مصطفي: مفهوم ازمه الخليج والنظام الدولى – المرجع السابق – ص 115

(3) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه المرجع السابق ص 96

(4) راجيه ابراهيم صدقى: المرجع السابق ص 99

يمكن ترك عائله قتل فيها اخ اخاه ان تحل مشكلاتها بنفسها ؟ وان نقول فليصدر الانسباء حكمهم ونقف نحن جانبا . هل من الاخلاق الاخذ بهذا المبدأ ؟ وهل يمكن بناء القانون الدولى والنظام العالمى عليه ؟ كلا ان من حق الامم المتحده ومجلس امنها وحدهما العمل بإسم المجتمع الدولى اذ اننا نقف بثبات الى جانبهما وحدهما فى اتخاذ كافه القرارات)[1].

إنعكاسات ازمه الخليج العربيه الثانيه على الاتحاد السوفيتى :

لقد ادى اسلوب اداره الإتحاد السوفيتى لأزمه الخليج العربيه الثانيه الى اخفاقه فى ثلاثه مجالات ، **الاولى** : لم يعرف كيف يفرض نفسه كعنصر هام فى تسويه الصراع . **ثانيا** لم يستطع فرض التسويه السياسيه التي حمل لواءها والتى تقوم على اساسها استراتيجيته كلها . **والثالث** لم يعرف كيف يقنع المجتمع الدولى بإخلاصه ويكسب ثقته[2] .لذلك فقد ادت هذه الازمه الى إنعكاسات سلبيه واخرى ايجابيه على الإتحاد السوفيتى ، ولكن نظرا لطبيعه ازمه الخليج العربيه الثانيه السرطانيه المتشعب واثارها الغير قابله للتحديد القطعى حيث تعدى هذه الازمه بمثابه ميقات انفراط عقد قديم وبناء منظومه جديده ، لذلك فسيقتصر الباحث على ذكر الإنعكاسات المباشره فقط، وخاصه وان الاتحاد السوفيتى يمثل حاله واقعيه لهذه الازمه السرطانيه ومما لا شك فيه من ان ازمه الخليج قد مثلت جانبا ملموسا من انهيار الإتحاد السوفيتى فهى قد لا تكون السبب المباشر الا انها احد الاسباب التى عجلت بإنهياره او على الاقل الوقت الذى بدأ فيه حساب بدايه الانهيار المشهود .

الإنعكاسات السلبيه :

لقد اسهمت حرب الخليج اسهاما كثيرا فى تغير مدركات قواعد العلاقات والتفاعلات الدوليه ، مما اجبر عدد كبيرا من الدول والقوى الدوليه على اعاده حساباتها تبعا للنتائج المباشره او غير المباشره لحرب الخليج[3] . وبالطبع فقد مثل الإتحاد السوفيتى الصوره الواضحه لهذه القوى . حيث كلفته الكثير من كرامته وسمعته العسكريه ، وفشلت الدبلوماسيه السوفيتيه فى لعب دور يدعم وضع الإتحاد السوفيتى الدولى[4] .

فقد اثار تراجع القوى السوفيتيه العديد من التساؤلات عن طبيعه النظام الدولى الناتج واحتدم بين دارسى العلاقات الدوليه .حيث ذهب فريق منهم الى ان

(1) كلمه الإفتتاحيه - ازمه الخليج وخيار الفرصه الاخيره- الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 35 مرجع سابق ص 6

(2) رولان لوم - فشل الإستراتيجيه السوفيتيه - عرض وتحليل سوسن حسين - السياسه الدوليه العدد 106- المرجع السابق ص 202

(3) التقرير الاستراتيجى العربى لعام 90 المرجع السابق ص 41

(4) رولان لوم - المرجع السابق- ص 202

النظام الدولى – فى ظل التنازلات السوفيتيه المذكوره – يخضع لشبه انفراد امريكى. هذا بينما عارض فريق اخر هذا الإستنتاج ، مؤكدا انه سابق لاوانه فضلا عن اغفاله القوى الدوليه الصاعده والتجمعات الاقليميه . وذهب ايضا الى التأكيد على ان النظام الدولى يمر بمرحله مخاض ولايمكن تحديد ملامح الوليد . ومن ثم يجب الإنتظار حتى يمكن تلمس ملامح النظام الدولى الجديد . واستمر هذا الجدل حتى اندلاع ازمه الخليج العربيه الثانيه، حيث نجحت الولايات المتحده فى اداره الازمه سياسا وعسكريا بشكل اضعفت نسبيا حجج الفريق الثانى ودعم نسبيا ايضا من موقف الفريق الاول ، اذ نجحت الولايات المتحده فى استغلال أزمه الخليج الثانيه لحصر الجدل حول دورها القيادى فى السياسه الدوليه الراهنه [1].

ومن ناحيه اخرى ، فقد فسرت جميع المحاولات السلميه التى قام بها الإتحاد السوفيتى السابق على انها محاولات من اجل إنقاذ النظام العراقى من هزيمه ساحقه ونظرا لما بين النظامين من علاقات متميزه توجت بمعاهده الصداقه والتعاون التى تربط بين البلدين من منذ عام 1972 [2] . وايضا لما تمثله النسبه الغالبه من السلاح السوفيتى الموجود فى ايدى القوات العراقيه . لذلك فقد إنعكست هذه الامور عى مصداقيتها امام الرأى العام العالمى وخاصه حينما احسنت الولايات المتحده استغلال واظهار هذه السقطه [3] . وبالطبع فإن ذلك كان راجعا لضعف الدور السوفيتى العالمى وافتقار اي قدره حقيقيه له للضغط سواء على التالف الدولى اوحتى علي العراق ، حيث ثبتت القراءه المتانيه للنزاعات الدوليه التى تمت تسويتها عن طريق الوساطه اخفاق معظمها اذا لم يتمتع الوسيط بالقدره علي الاقناع والضغط والتاثير علي الاطراف .وبالتالي فقد زاد ذلك من سرعه الوصول الي النتيجه الاولي وهي زياده ميل النظام الدولي الي النظام الاحادي او الامريكي (الدوله العالميه).

لقد كانت صيغة ازمه الخليج الدولي تتلخص ببساطه في كونها عدوان سافر ضد دوله ضعيفه مما يمثله ذلك من انتهاك صارخ للقيم والقوانين والاعراف الدوليه . علاوه علي الظروف واوضاع الاتحاد السوفيتي الاقليميه والداخليه . لذلك فقد كان علي الاتحاد السوفيتي أن ينتهج في هذه الازمه سياسه تتوافق مع الاتجاه الغربي الرافض للعدوان والمدعم للنفوذ الغربى والامريكى بالمنطقه الا انه قد انتهج الإتجاه السلمى لحل هذه الازمه وحاول من خلاله ان يكون ندا لامريكا ، ونظرا لان هذا المسلك قد فشل ، ونظرا لا ن هذه السياسه السوفيتيه قد قوبلت بمعارضه داخليه من الرأى العام السوفيتى [4] .وايضا كان هذا الإتجاه ضد العراق لذلك فقد عجلت الازمه واسلوب

(1) التقرير الإستراتيجى العربى العام 1991– المرجع السابق ص79:80
(2) رولان لوم – المرجع السابق ص 203
(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 59
(4) رولان لوم – المرجع السابق ص 203

ادارتها سوفيتيا من التقريب من الموعد المحتوم .

ومن ناحيه اخرى نستطيع القول ان احداث الخليج كان لها اثرا كبيرا فيما حدث اخيرا فى الاتحاد السوفيتى ، اولا لان الولايات المتحده قد انشغلت تماما بأحداث الخليج عن جورباتشوف ومشكلاته الداخليه بما فى ذلك الحاله الإقتصاديه المتدهوره . وثانيا وقوف جورباتشوف الى جانب الولايات المتحده وتبينه للأهداف السياسيه الامريكيه فى منطقه الشرق الاوسط رغم بعض مواقف الاعتراض فيما يتعلق بالحمله الامريكيه ضد العراق التى اثارت ثائره العسكرين السوفيت الذين عانوا من الإزلال نتيجه انسحاب الجيش السوفيتى من اوربا الشرقيه وعانو من مشاهد السلاح السوفيتى يدمر فى العراق الدوله الصديقه . لذلك ضاعفت من محاولات احكام قبضتهم على السياسه السوفيتيه وانتهوا الي محاوله الاطاحه بجورباتشوف والسيطره على البلاد[1] .

الإنعكاسات الايجابيه :

لقد كان لازمه الخليج العربيه الثانيه بعض الإنعكاسات القليله الاهميه على الإتحاد السوفيتى السابق وقد تمثلت فى فتح الباب للدول العربيه الخليجيه على اقامه علاقات دبلوماسيه مع موسكو بعد السعوديه والبحرين [2] . كما دعمت العلاقات السوفييته الايرانيه وحسنت من علاقاتها مع اكثر جاراتها اهميه فى اسيا الوسطى وهى تركيا [3] .

كما كانت فرصه ايضا لتقويه الوفاق الامريكى السوفيتى ليصل الى صوره من صور الإتفاق من خلال التشاور المستمر وتبادل الاراء فى النقاط الحرجه النظر الى ماوراء ازمه الخليج ، كما اعطت الفرصه للتنسيق الثابت والمستمر مع الدول الاوربيه ذات الخلاف فى الرأى مع الولايات المتحده حول اسلوب حل الازمه[4] .

وعلى الصعيد الإقتصادى فقد حدد المسئولون فى كل من صندوق النقد والبنك الدولى اهم الاولويات خلال العام 1991 فى مسانده الإصلاحات الإقتصاديه والاداريه فى كل من الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقيه ، لضمان استمرار التحول الى اقتصاد السوق وضمان إندماج تلك الدول بدون صعوبات كثيره فى النظام الإقتصادى العالمى [5] .

---

(1) روبير هنتر: الولايات المتحده ومأزق المنتصر -عرض سوسن حسين -السياسه الدوليه العدد 106- مرجع سابق ص 201

(2) د.حسن بكر : دور القوتين الاعظم فى اداره ازمه الخليج - المرجع السابق ص 308

(3) رولان لوم – المرجع السابق ص 203

(4) د. حسن بكر – المرجع السابق – ص 308

(5) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 91 - المرجع السابق ص 200

المبحث الثانى
سياسات الولايات المتحده ومنطقه الخليج قبل اندلاع ازمه الخليج العربيه الثانيه

من المناسب فى هذا المبحث ان نقوم بإستعراض تطورات السيا سه الامريكيه تجاه منطقه الخليج العربى منذ ان وضعت قدمها فى هذه المنطقه وحتى الازمه العراقيه الكويتيه . وسنجد ان المبادىء والاستراتيجيات الامريكيه ظلت ثابته طوال مراحلها . اهدافها واحده وان تطورت من التجاره الى التجاره واحتواء الإتحاد السوفيتى ومنع دخوله الى المياه الدافئه الي اضافه سبب ثالث بعد ظهور اهميه البترول العربي وهو تامين وصوله الى الولايات المتحده والغرب عموما وبسعر مناسب لدفع عمليه التنميه بهذه الاقطار[1] فالاهداف ثابته لانها تعبر عن مصالح وان اختلفت الوسائل والسياسات التى عبرت عنها ابتداء من مبدأترومان وحتى مبدأ كارتر من الاعتماد الكلى على الغير لتنفيذ هذه الإستراتيجيات الى التدخل المباشر والواضح .

وقد تشكلت هذه الاهداف قبل الغزو العراقي للكويت فى شكلين جديدين مع اتفاقهما فى الاهداف العامه للسياسه الامريكيه بالمنطقه ، وهما منع المد الثورى الاسلامى الإيرانى من الوصول الى الشاطىء الغربى بالخليج العربى بهدف عدم التاثير على التوازنات والاوضاع السياسيه القائمه . والثانى يتمثل في الضغوط على المملكه العربيه السعوديه والإمارات الخليجيه من خلال تخويفها من الخطر الشيوعى والإيرانى والفلسطينى ودفعها الى الإنضمام كليا الى السياسه الامريكيه الشرق اوسطيه ، وهو ما يعنى ان الوجود العسكرى الامريكى فى الخليج موجهه فى الاساس الى الدول الخليجيه والسعوديه بنوع خاص بوضعها بين فكى كماشه من الضغوط[2] . وقد ظلت هذه الاهداف وان تدارى عن العيون الهدف الاول اثناء ازمه الخليج وهو هدف إحتواء الشيوعيه العالميه وذلك لبدء افول نجمها وزوال خطرها . وانْ ظل هو المحرك لكل التصرفات والافعال الامريكيه بحكم العاده ولان الخطط والسناريوهات الامريكيه والمعده مسبقا كان تاخذ فى الحساب الخطر الشيوعى ، وايضا للتعجيل بنهايتها . ومن هنا عدت ازمه الخليج هى بدايه التحول فى دوافع التحرك الامريكي العالمى من الإرتكاز على الدافع الايدولوجى بالاساس الى دوافع ذات صبغه إقتصاديه اساسيه فى المقام الاول .

---

(1) د. اسماعيل صبرى مقلد : الصراع الامريكى السوفيتى حول الشرق الاوسط الابعاد الاقليميه والدوليه – منشورات ذات السلاسل – الكويت – 1986 – ص 438

(1) رياض الاشقر : المعاهده المصريه الإسرائيليه وابعادها الإستراتيجيه والعسكريه – اوراق مؤسسه الدراسات الفلسطينيه -عدد 20 بيروت -1979-ص30

. فـقـد بدأ التـواجـد الامـريكى فى مظهـر تجارى بحت ، وذلك اثر قـيـام المدعـو (روبيرتس) وهو احد التجار الأمريكين بالقدوم عام 1827 للتفاهم مع سلطان مسقط للتخلص من قانون هذا السلطان ، حيث اصدر الاخير قانونا يحظر به التعامل مع غير الانجليز الا اذا قام هؤلاء التجار الاجانب بقصر التعامل مع وكلاء السلطان فقط ، وبعد تسديدهم الرسوم المستحقه على بضائعهم ، وكان مقتضى هذا القانون ان يتمتع التجار الانجليز بمزايا لا يمتع بها غيرهم[1] . وقد فشل روبيرتس هذا فى مهمته مما دعاه الى الاعلان عن مقاطعه الإتجار فى موانئ سلطان مسقط ، حتى سعى السلطان اليه يدعوه الى عقد اتفاق عمانى امريكى يكون للأمريكين بموجبه حقوقا تجاريه مساويه لما للبريطانين بالضبط[2] . ورغم ذلك فإن التجاره بين الطرفين لم تزدهر ، ولعل ذلك يرجع في الاساس الى امكانيات الخليج الضعيفه والفقيره فى ذلك الوقت[3]

وفي عـام 1859 زارت احدى السفن الحربيه الامريكيه مسقط ، ولكن لم يعقب هذه الزياره بأخرى الا فى عام 1879 حينما زارت السفينه (تبكوندبروجا) المنطقه ، مما اثار غضب الانجليز وقوبلت هذه الزياره بمعارضه شديده لدرجه انه لم تقم للامريكان قوه اسطوليه فى المنطقه الا مع انتهاء الحرب العالميه الثانيه وما بعدها[4] . ولعل السبب فى تأخر التواجد الامريكى فى الخليج راجعا الى تمسكها بمبدأ (مونرو) فى السياسه عام1918. والذى كان يقضى بتركيز نشاطها في امريكا الوسطى والجنوبيه بدلا من الدخول فى نشاطات خارجيه فى الشرق الادنى وفى منطقه كانت مقفله للإستعمار البريطانى[5] . فقد اكد ذلك المؤرخ الامريكى (هيردتيز) حيث قال : انه فى اثناء الحرب العالميه الثانيه عندما اصبحت الولايات المتحده مرتبطه اعمق الإرتباط بالشرق الاوسط كانت الحكومه الامريكيه تميل الى اعتبار المنطقه (عدا فلسطين والسعوديه) منطقه بريطانيه من ناحية المسئوليه السياسيه والإستراتيجيه[6] .

ومع ذلك وعن طريق سياسه الباب المفتوح تمكنت الولايات المتحده من الحصول على امتيازات بترۆليه عديده فى المنطقه . الاان حمايه هذه الإمتيازات كانت تتولها

(1)Greq.J. History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856. London - 1962, PP 197 : 198
(2) Skeet dan, Muscat and Oman the end of An Era, London, 1974 P 45

(3) جمال زكريا قاسم : دوله بوسعيد في عمان وشرق افريقيا (1741– 1861) القاهره مكتبه القاهره الحديثه 1967– ص 213

(4)Field James, A. America and the Meditrranean World 1876 - 1882. Prinecton, 1969 - P 113

(5) للمزيد حول مبدأ مونرو – د. سمعان بطرس فرج الله – العلاقات السياسيه الدوليه فى القرن العشرين – 1890–1918ج1– ط1 القاهره مكتبه الانجلوا المصريه 1974–ص ص 182:204

(6) د. سيد نوفل : الاوضاع السياسيه لإمارات الخليج وجنوب الجزيره – مدخل عام دراسه الكويت ج3– القاهره – معهد البحوث والدراسات العربيه – 1976– ص 96

القوات البريطانيه [1] . فقد نتج عن سياسه الباب المفتوح هذه ان نجحت الولايات المتحده فى اختراق منطقه الخليج العربى التى كانت مغلقه عن النفوذ البريطانى ، من خلال شركاتها البتروليه التى دخلت الى المنطقه فى ظل السياسه ذاتها . وبالرغم من المناوءات التى واجهتها تلك الشركات من جانب الانجليز الا انها ظفرت بما يقرب من ربع اسهم شركه بترول العراق واطلاق يدها فى بترول المملكه العربيه السعوديه والبحرين ونصف بترول الكويت [2] .

ويحاول الكثيرون الربط بين الإنسحاب العسكرى البريطانى من منطقه الخليج العربى وبدء التدخل السياسى الامريكى ثم العسكرى بعد ذلك [3] . ولكن الحقيقه انها منذ انتهاء الحرب العالميه الثانيه انتهجت الولايات المتحده الامريكيه سياسه خارجيه جديده على الصعيد العالمى وفى منطقه الخليج العربى بصفه خاصه وقد تمثل ذلك عالميا من خلال اتباع سياستان كان لها اكبر اثر حتى الان الأولى وهو مشروع مارشال للإنعاش الإقتصادى ، وبمقتضاه تقوم الولايات المتحده بمساعدة الدول الاوربيه التى اضيرت من جراء الحرب العالميه الثانيه . وبالتالى تم لها التاكيد على هيمنتها الإقتصاديه . وبالتالى زعامتها السياسيه للعالم الليبرالى [4] . وقد شمل هذا المشروع ايضا تقديم مساعدات اقتصاديه لدول خارج القاره الاوروبيه مثل ايران وتركيا وباكستان. والثانيه من خلال انتهاج سياسة الإحتواء للإتحاد السوفيتى الذى بدأ يتفتح على العالم الخارجي بعد انتهاء هذه الحرب . وتعنى سياسة الإحتواء التى نادت بها حكومة الرئيس الامريكى هارى ترومان التركيز على فاعليه مقاومه القوه بالقوه بمقاومة السوفيت بالضغط عليهم للتخلى عن استراتيجيتهم التوسعيه العالميه الجديده برفع درجه المخاطره بالنسبه لهم وذلك بوضعهم عند احتمال المواجهه المباشر [5] ،والجدير بالذكر ان مبدأ ترومان السابق الاشاره اليه قد صدر فى مارس 1947 فى اعقاب المحاولات التى بذلها السوفيت لتفكيك اوصال ايران وتجزئه كيانها الاقليمى بإقامه دويلات مستقله لكل من اذربيجان وكردستان تكون بمثابه قواعد نفوذ سوفيتيه فى هذه الدول الخليجيه المتاخمه لها [6] . ثم اخذ النفوذ يتعاظم فى ايران منذ عام 1953 بشكل خاص بعد الإنقلاب الذى دبرته المخابرات المركزيه

(1) محمد جواد العيوشى : البترول فى البلاد العربيه – القاهره – مكتبة الانجلوا – 1975– س ص83

(2) مبارك كليفنج الهاجرى : المرجع السابق – ص 99

(3) خالد محمد القاسمى : الخليج العربى فى السياسه الدوليه – الكويت – دار الشراع 1986 ص 163

(4)Ropert D. Schalzinger, American Diplomancy in the Twen the Contury, New York, 1984. P 200 .

(5) د. اسماعيل صبرى مقلد : الإستراتيجيه والسياسه الدوليه . المفاهيم والحقائق الاساسيه – بيروت 1985– ص 181

(6)Marray Gordan, cd. Conflect in the Persion Gulf Fact o file,New York, (1981) P 17

الامريكيه وقاده الجنرال فضل الله ذاهدى ، وادى الى تشديد قبضه الشاه على السلطه بعد ان تمت تصفيه قوى المعارضه الوطنيه فى ايران التى تزعمها محمد مصدق [1] ،وسوف نرى ان هذه النظريه هى التى حكت سياسه الولايات المتحده الخارجيه طوال فتره الحرب البارده وما بعدها مع اختلاف فى الوسائل وطرق التنفيذ فقط . فهذه السياسه هى مفهوم حديث للامن الامريكى الذى هو اهم واجل هدف من اهداف السياسه الامريكيه . ان تحقيق الامن هو الضروره اللازمه لمتابعه اى هدف اخر ، وايه اداره امريكيه على مر التاريخ اعطت الاولويه للامن حين تصبح سلامه الدوله في خطر [2] . وطبيعه الخطر فى فتره ما بعد الحرب العالميه الثانيه تمثلت فى المد الشيوعى الذى استشعره الامريكيون لحد دفعهم إلى إعطاء الاولويه للسياسه الامن فى منطقه الخليج .

وقد بدأت الولايات المتحده تحقيق هذا الهدف عن طريق اتباع سياسه الاحلاف والقواعد العسكريه لإحتواء الإتحاد السوفيتي ومنع تغلغله بالخليج العربى . ذلك من خلال سياستها العامه التى بدأتها عام 1947 والراميه الي إنشاء شبكه عالميه من الاحلاف العسكريه تسمح بإقامه ترتيبات دفاعيه اقليميه للدفاع الجماعى ، واقامه شبكه لا مثيل لها فى التاريخ من حيث مداها وشكلها بدء بحلف الاطلنطى عام 1949 مرورا بحلف جنوب شرق اسيا عام1954 وإنتهاءا بحلف بغداد فى الشرق الاوسط عام 1955 ، ولم يسبق للولايات المتحده ان اقدمت على استخدام مثل هذه الوسيله فى اي فتره من فترات تاريخها . فجاء اللجوء اليها انقلابا فى التقاليد السياسيه الامريكيه التى كانت دائما مناهضه للمحالفات خارج المحيط الغربى [3] .

اوضحت تجربه الحرب الكوريه عام 1951 قوه التحدى الشيوعى فى اسيا [4] .مما ادى الى ان تعيد الولايات المتحده تقييم نظم الغرب الدفاعيه فى منطقه الشرق الاوسط فى اطار متطلبا الامن القومي الامريكى . حيث كانت تعانى هذه المنطقه – من وجهه نظر امريكيه – اكثر من غيرها من فراغات قوه واضحه . وقد خلص التصور الامريكى للطريقه التى يمكن من خلالها العمل على سد هذه الثغرات الامنيه بضروره ايجاد نظام دفاعى متكامل يستفيد من اوجهه العلاقات والإرتباطات الثنائيه المتواجده بين بعض اقطار هذه المنطقه وبعض الدول الغربيه من قبل وايضا تخطى النقص والقصور وربما التعارض المتواجد بينها ، وان تكفل مواردها وامكاناتها بما يدعم من مقدره الغرب على مواجهه تحدى الاتحاد السوفيتى ، ومن هنا

---

(1) د . اسماعيل صبرى مقلد : امن الخليج وتحديدات الصراع الدولى – دراسه فى السياسه الدوليه فى الخليج منذ السبعينات – الربيعان للنشر والتوزيع – الكويت 1984 – ص 21

(2) Roy C. Macridis. ed, Foreign Policy in world polities, New Jersey, 1958, P 258.

(3) A. Taha, Naval Development in the Persian gulf. Naval Force. No 111, 1984 P 23.

(4) Fred Greene, US Policy and the Securety of Asia, New York 1986 PP 102 : 103

تبلورت فكره الحزام الشمالى التى تقدمت بها حكومه ايزنهاور عام1953 والتى تضمنت الدعوه الى تأسيس حلف جديد فى المنطقه تكون نواته الدول الشامله المتاخمه للاتحاد السوفيتى ،ايران والعراق وتركيا وباكستان[1] . بهدف تطبيق الاتحاد السوفيتي وهو ماعرف بعد ذلك بحلف بغداد المركزى .

وقد نتج عن حرب السويس 1956 انهيار مركز اكبر دولتين غربيتين تقليديتين فى المنطقه وهو المملكه المتحده والجمهوريه الفرنسيه ، وايضا بروز الإتحاد السوفيتى كقوه ديناميكيه لها ثقلها فى التأثير فى سياسات المنطقه عن طريق مسانده حركه القوميه العربيه وموقفها المناهض للأحلاف العسكريه وتقديم المعونات الإقتصاديه العسكريه لدول تلك المنطقه بهدف ايجاد موقع قدم له فيها للإخلال بالتوازنات الإستراتيجيه التي كانت سائده فى هذه الفتره .

وقد ادت هذه المتغيرات الى ان اعلن الرئيس الامريكي فى ذلك الوقت دوايت ايزنهاور عن مبدا سمى بأسمه (مبدأ ايزنهاور) والذى تضمن الدعوه الى تفويض الرئيس الامريكى سلطه استخدام القوى العسكريه فى الحالات التى يراها ضروريه لضمان السلامه الاقليميه وحمايه الإستقلال السياسى لأى مجموعه من الدول فى الشرق الاوسط اذا ماطلبت تلك الدول مثل هذه المساعده لمقاومه اى اعتداء عسكرى تتعرض له من قبل اى مصدر تسيطر عليه الشيوعيه الدوليه[2] .

وكانت ابرز العوامل المحدده للكيفيه التي صدر بها مبدأ ايزنهاور تتمثل فى ان اعلانا رسميا يصدر عن الحكومه الامريكيه ويظهر تصميمها على احباط اهداف الإستراتيجيه السوفيتيه التوسعيه فى الشرق الاوسط بمختلف الوسائل المتاحه كان امرا ضروريا لتهدئه مخاوف حلفاء امريكا فى المنطقه ، وبالاخص دول الحزام الشمالى المنتميه الى حلف بغداد - تركيا وايران وباكستان والعراق - وذلك عن طريق تقديم ضمان اضافى جديد لهم من ضمانات حقوق الاستقلال السياسى وحمايه الامن القومى واتخاذ ذلك كنقطه انطلاق نحو اجتذاب تلك المجموعه من الدول فى المنطقه والتى تضم رسميا الى المحالفات الغربيه ، رغم صداقتها للغرب مثل المملكه العربيه السعوديه ، وذلك بوسيله الحمايه العسكريه واغراءات المعونه الإقتصاديه وضمها الى ذلك المحور الجديد الذى حاولت الولايات المتحده الامريكيه تكتيله كقوه ضاغطه ضد التغلغل السوفيتي فى المنطقه او بمعني اخر فقد استهدف مبدأ ايزنهاور فى الحقيقه تنشيط عمليات الإستقطاب الدولى فى المنطقه وتحديد خط التقسيم فى التعامل معها

(1) د. صلاح العقاد التيارات السياسيه فى الخليج العربى - القاهره - مكتبه الانجلوا ص426

(2) د. اسماعيل صبرى مقلد الاستراتيجيه الدوليه - مرجع سابق ص 61

بين قوى منحازه الى جانب الغرب وقوى متحالفه مع السوفيت وهو ماكان لابد ان ينتهى الى ضرب الإتجاهات الحياديه فى المنطقه[1] .

ثم جاءت الدفعه الاقوى لهذا المبدأ فى عام1968 ، مع اعلان بريطانيا عن عزمها سحب قواتها العسكريه من منطقه شرق السويس قبل نهايه عام 1971 ، وقد ارتكزت الدراسات الامريكيه فى تلك الحقبه على تبيان النتائج التى سيخلفها الإنسحاب البريطانى من الخليج . وهى تتلخص فى الموضوعات الاتيه : الفوضى والفراغ الامنى والخطرالذى يحدق بالمصالح الحيويه للعالم الرأسمالى بشكل عام والولايات المتحده بشكل خاص[2] . كما كانت ترى ان عدم ملىء الفداغ الامنى فى الخليج العربى بعد انسحاب بريطانيا منها يعنى اتاحه الفرصه للسوفيت لضرب المصالح الرأسماليه فى المنطقه مالم تأت قوه ما وتمنعهم . وكان الامريكيون يفترضون ان السوفيت سوف يملأون خواء القوه الناتج عن الإنسحاب البريطانى . طالما ان موسكو تدخل دائما فى المناطق التى يظهر الغرب فيها عجزه عن حمايه مصالحه ، ونظرا لضخامه المصالح الغربيه فى الخليج فقد اعتبر هذا الامر ببساطه امرا لا يمكن قبوله[3] .

لذلك بدأت الولايات المتحده تردد العديد من التبريرات التى تدافع بها عن إندفاعها الى المحيط الهندى - بأسلوب بناء القواعد البحريه ودعم تجهيزاتها العسكريه . ومنها ان هذا المحيط كان يشغل حلقه الإتصال بين ساحل افريقيا الشرقى وساحل اسيا الجنوبى ، وهى مناطق تهم المصالح الامريكيه الحيويه ، ومن ثم فإن تعزيز التواجد العسكرى الامريكى فى المحيط الهندى كان يلتقى مع الاهداف التى يتوخها التخطيط البعيد المدى لسياسات امريكا الامنيه[4] . وهو ماعرف فى كتابات المحللين الغربيين وفى اورقه البنتاجون - فى ذلك الوقت - بنظريه فراغ القوى فى شرق السويس ، وضروره ان تقوم الولايات المتحده بملئه. والجدير بالذكر ان كل من الولايات المتحده وبريطانيا عقدتا اتفاقا فى عام 1956 بموجبه حصلت الاولى من الثانيه على حق اقامه منشات عسكريه فوق جزيره (دييجوجارسيا) ، والتى تعتبر

(1) د. ليلى امين موسى : التصور الامريكى لامن الخليج . مجله كليه تجاره البحوث العلميه - المجلد 26 -العدد الاول - جامعه الاسكندريه - 1989- ص ص9-10

(2) د. زهير شكر : السياسه الامريكيه فى الخليج العربي : مبدأ كارتر - معهد الإنماء العربى - برنامج الدراسات الإستراتيجيه - بيروت 1982 ص 124

(3) د. السيد زهره : استراتيجيه القوتين الاعظم وقضايا الامن فى الخليج - مجله الفكر الاستراتيجى العربى - معهد الإنماء العربى -بيروت العدد2- اكتوبر 1981ص83 . وايضا د. محمد حسن العيدروس : العلاقات العربيه الإيرانيه - 1921-1971- الكويت منشورات ذات السلاسل سنه 1985 ص 961

(4) A. Talıa, Naval Development in the Persian gulf. OP. cit. P 24.

على قدر مرتفع جدا من الاهميه الإستراتيجيه[1] .

غير ان هذا الإندفاع المحموم من قبل السياسه الخارجيه الامريكيه تجاه المنطقه قد تعثر بفعل امرين ، الاول وهو المتمثل فى ردود الفعل التى اظهرتها دول المنطقه ازاء مبدأ ايزنهاوروالتى تراوحت بين التحفظ او المقاومه العلنيه والعنيفه مثل موقف مصر - فى ذلك الوقت- والمناهض الذى لعب دورا يعتد به فى إفشاله. والثانى وهو الهزيمه العنيفه والقاسيه التى لحقت بالولايات المتحدة فى حرب فيتنام مما ادى بالرأى العام العالمى والامريكى الى الضغط بعنف من اجل اتباع الولايات المتحده لسياسه اكثر عقلانيه فى المجال الخارجى . فاختلفت الاستراتيجيه الامريكيه فى نظرهم لشكل ومضمون الدور الامريكى الواجب فى هذه المنطقه[2] .

الا ان اداره نيكسون قد استقرت على اتباع سياسه جديده فى العلاقات الخارجيه بمقتضاها تم التقارب مع كل من الإتحاد السوفيتى والصين ، وهى الفتره التى اصطلح على تسميتها فتره الوفاق الدولى التى خطط لها هنرى كيسنجر ،كما استقر الرأى على عدم الحلول كبديل مباشر لبريطانيا ، وارتكز هذا التوجهه الإستراتيجى الجديد على اطار عام وضعه مساعد وزير الخارجيه الامريكيه لشئون الشرق الاوسط " جوزيف سيسكو" واستند هذا الاطار على بضعه مبادىء تمثلت فى :

ا) الإمتناع عن التدخل فى الشئون الداخليه للدول الاخرى وذلك للتخفيف من حساسيه الرأى العام الامريكى التى فجرتها الحرب الفيتناميه ، وتحولت الى عقده او مركب مضاد لفكره التدخل العسكرى الامريكى فى شئون هى من صميم اختصاص هده المجتمعات الخارجيه.

ب) تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الاقليمى .

ج) تقديم الدعم اللازم للدول الصديقه فى المنطقه لتعزيز مجهوداتها فى مجالات الامن والتنميه .

د) تشجيع الجهود المبذوله للتخفيف من حده المواجهه الدوليه تمشيا مع الإعلان الامريكى السوفيتى الصادر عن قمة موسكو فى عام 1972 .

هـ) تشجيع علاقات التبادل الإقتصادى التجارى والتكنولوجى بين هذه المنطقه والدول الاخرى[3] .

وهذه المبادىء العامه هى التى تحولت فيما بعد ، خاصه ابتداءا من عام 1974 الى سياسه واضحه طبقتها على منطقه الخليج ، ويرجع الفضل ايضا لجوزيف سيسكو

---

(1) د. اسماعيل صبرى مقلد - الإستراتيجيه والسياسه الدوليه - مرجع سابق - ص ص 212-213

(2) لمزيد من التفصيلات راجع د. اسماعيل صبرى مقلد:امن الخليج -مرجع سابق ص ص25-26

(3)David E.Long the United States and the Persian Gulf Current History January, 1979, PP 27 : 30

فى تحديدها كالاتى :

ا) دعم الجهود الاقليميه وتوجيهها نحو اقامه نظام للدفاع عن امنه ولتحقيق التنميه فى جو من الاستقرار ، بعيدا عن التدخلات الدوليه الخارجيه ، وكان المقصود طبعا من ذلك هو التدخل السوفيتى .

ب) تشجيع صيغه الحل السلمى للمنازعات التى تثور بين دول المنطقه .

ج) توفير منفذ دائم الى بترول الخليج وبإسعار معتدله وبكميا ت تكفى لمقابله الاحتياجات المتزايده للولايات المتحده واحتياجات حلفائها الاوربين والاسيوين .

د) تنميه مصالح امريكا التجاريه والماليه في منطقه الخليج [1] .

وقد جاءت تصريحات " يوجين روستو" وكيل وزاره الخارجيه الامريكيه الاسبق مؤيدا لهذا الإتجاه ، حيث اعلن ان الولايات المتحده ستشجع قيام تحالف امنى اقليمى فى منطقه الخليج ، يعتمد فى المقام الاول على مشاركه الدول القويه والمستقره فى المنطقه والتى بإمكانها ان تباشر هذا العبىء الدفاعى كمسئوليه رئيسيه لها . ومن ضمن الدول التى عناها روستو فى تصريحه : ايران وتركيا وباكستان والمملكه العربيه السعوديه ودوله الكويت ، وهى التى وصفها بأنها كانت تشكل النواه الرئيسه لمثل هذه الترتيبات الاقليميه المقترحه في منطقه الخليج ، كان هذا لاتقع من جانب روستو يعكس مستوى عالى من التفاؤل الذى لم تكن تشجع عليه ظروف المنطقه وقتها [2] .

وفى يوليو 1969 اقترح شاه ايران ان تشارك السعوديه بلاده فى الدفاع عن امن الدول الصغيره فى منطقه الخليج ، وعندما لم تظهر السعوديه تجتوبها مع هذا الاقتراح ، اعلن الشاه انه سيتحمل وحده عبء الدفاع عن امن الخليج وانه سيعمل بالتدريج على توسيع اطار مسئوليات ايران الدفاعيه حيث تشمل منطقه المحيط الهندى كذلك[3] .

وقد اعلن جوزيف سيسكو امام لجنه الشئون الخارجيه بمجلس الشيوخ الامريكى عام1973 ان تحقيق المصالح الامريكيه الاقتصاديه والساسيه والعسكريه يفترض ما يلى [4] :

أ) ـ دعم نظام امنى اقليمى يؤمن الاستقرار فى المنطقه ، ويحقيق هذا النظام الامنى

(1)New Perspectives on the Persian Gulf, Hearings before the Subcemmittes on the Near-East and South-East Asia, of the com mittee on Foreign Affairs house of Representative, 93 rd Congress Ist Session US Government - Printing Office, Washing ton D.C. 1973, PP 1 : 10.

(2)Ralph Magnus , the Carter Doctrine : New Directions on a Failiar State Journal of the American Institute for the Study of Middle East in Civilizations, Summer 1980, P 10.

(3) bid P 10 .

(4)Emile Nakhleh : Arab American Relation - Foreign Affairs Studies - American - Enterprise Institute for Puplic Policy Research,Washen Library of Congress 1973, P 41.

الاقليمى بقى احد اهم الثوابت فى السياسه الامريكيه الخليجيه طيله السبعينات .
الاان صعوبات عده كانت تحول دون تحقيقه .

ب) حل المشاكل الاقليميه سلميا ، وتحقيق هذا الهدف مرتبط الى حدا بعيد للهدف الاول .

ج) الاستمرار فى الحصول على البترول بأسعار معقوله وبكميات كافيه تسمح للولايات المتحده والدول الحليفه فى اوربا الغربيه متابعه النمو الإقتصادى ، ففى عام 1971 نجحت دول الاوبيك ولاول مره فى تاريخ المنظمه ، وبناء على مبادره قياده الثوره العربيه الليبيه ،فى رفع اسعار البترول وفرض الاسعار الجديده على الشركات البتروليه . هذه الخطوه كانت مؤشرا خطرا بالنسبه للغرب الصناعى ، ومنذ ذلك الوقت بدأت المخاوف الغربيه من امكانيه سيطره الدول المصدره للبترول على ثرواتها الطبيعيه وفرض الاسعار العادله على الدول المصنعه .

ولاستمرار فى الحصول على البترول باسعار " معقوله" يرتكز علي عدد من الاسس :

1- حمايه وضمان استقلال الدول العربيه الخليجيه المستقله حديثا .
2- المحافظه على حريه الملاحه فى الخليج العربى والوصول الى ابار البترول .
3- المحافظه على الاستقرار السياسى المرتكز على الدول المحافظه .
4- محاربه الإتجاهات الراديكاليه المناهضه للإمبرياليه الامريكيه .
5- اعتبار الدبلوماسيه الإيرانيه والقوه العسكريه لإيران الضمان الرئيسى لإستقرار الخليج ولضمان تضفق البترول نحو الغرب .

د) تعزيز المصالح التجاريه والماليه الامريكيه فى المنطقه ، وذلك من خلال زياده الإستثمارات الماليه الامريكيه فى الخليج ، ومن خلال زياده ارتباط اقتصاد دول المنطقه بالإقتصاد الامريكى بحيث تنمو بين اقتصاديات الدول الخليجيه والاقتصاد الامريكى شبكه من العلاقات المعقده لا تسمح لدول الخليج ، حتى لو ارادت ، بالتحرر منها ، وتعزيز المصالح يفترض المحافظه على علاقات الصداقه مع دول الخليج وتقديم المساعدات التقنيه والعسكريه لها .

لقد كان المحافظه على الامن والإستقرار الهدف الرئيسى للسياسه الامريكيه طوال فتره السعينيات وحتى سقوط الشاه . فالاستقرار كان يعنى وجود انظمه سياسيه ثابته لاتعانى من مشاكل داخليه وقادره على مجابهه ايه مشاكل طارئه وبالسرعه والفعاليه والحزم المطلوبين ، وهذا الاستقلال يفترض المحافظه على الاوضاع القائمه فى الخليج وعلى انماط السياسه الموجوده[1] .

والامن هو الرديف للإستقرار، فلا امن بدون استقرار ، والامن يعنى بالتحديد المقدره العسكريه للدول الخليجيه الرئيسيه للتدخل وحسم اى وضع يهدد الاستقرار ،

(1) Emile Nakhleh, Arab American relation Op. Cit. P 45

والولايات المتحده معنيه بصوره اساسيه فى إيجاد وتطوير هذه الاجهزه العسكريه المحليه ، والمثال الواضح للامن بالمفهوم الامريكي كان التدخل العسكرى الايرانى فى قمع الثوره فى عمان فى اقليم ظفار ودعم نظام السلطان قابوس والتدخل الايرانى تم بموافقه ضمنيه من دول الخليج الاخرى لان انتصار الثوره فى عمان يشكل تهديدا لإستقرار انظمه الخليج . وتكليف الدول الخليجيه الكبرى تأمين الامن فى الخليج يفترض بيعها الاسلحه المتطوره . ولقد اثارت هذه المساله عديدا من الاسئله ستعانى منا المنطقه والسياسه الامريكيه حقبه من الزمان .

المحافظه على الامن والإستقرار ، بالرغم من انها كانت هدفا رئيسيا للسياسه الامريكيه فى الخليج ، فإنها وسيله لخدمه هدف إقتصادى وهو الحصول على اكبر كميه بترول ممكنه ، وبارخص الاسعار خلال اطول مده ممكنه ، ان تحقيق هذا الهدف الإقتصادى يفترض المحافظه على الانظمه القائمه المرتبطه بالولايات المتحده الامريكيه ، لقد كان البترول ولا يزال العامل الرئيسى فى سياسه الولايات المتحده فى الخليج .

ومن الامور التى يجدر التنويه اليها ان أغلب الباحثين يرون ان هدف الحصول على بترول منطقه الخليج بشروط واوضاع هادئه ومستمره هو السبب الاول والرئيسى للسياسه الامريكيه فى منطقه الخليج[1] . ولكن بالتعمق فى مجريات الامور يتبين ان السياسه الامريكيه كانت ولا تزال تهدف الى إحتواء الإتحاد السوفيتى ومنع تغلغله ونشر فلسفته الشيوعيه فى العالم التى تهدف فى النهايه الى القضاء على الامبرياليه الغربيه ، وحينما ظهر البترول فى المنطقه فكان بالنسبه لسياسات الغرب عموما وامريكا خاصه هدف حيوى فى حد ذاته وايضا هدف تسعى الى عدم تمكين الإتحاد السوفيتى منه خشيه تقويته ومساعدته فى صراعه مع الغرب ، بل الإستئثار به ليكون زادا يعينها فى صراعها الايدلوجى المسيطر فى هذه الفتره مع الشيوعيه (الصراع بمعناه الواسع والشامل). ومن ذلك نرى ان هدف احتواء الإتحاد السوفيتى كان سابقا ومعاصرا للهدف الاخر وهو استغلال موارد المنطقه من البترول .

وقد كان اسناد المسئوليه الرئيسيه فى الدفاع عن امن الخليج الى الشاه هو المخرج لعدم تورط امريكا للقيام بدور عسكرى مباشر فى المنطقه والذى كان سيواجه بمعارضه الكونجوس حيث كان من الصعب فى ذلك الوقت اقناع الكونجرس والرأى

---

(1) انظر في ذلك مبارك كليفنج الهاجرى : التكامل الاقليمى فى منطقه الخليج - مرجع سابق ص131.

وايضا د. زهير شكر: اليساسه الامريكيه فى الخليج مرجع سابق ص66. وايضا د. السيد زهره : استراتيجيه القوتين الاعظم . مرجع سبق ذكره ص85. وايضا د. اسماعيل صبرى مقلد : امن الخليج وتحديات الصراع الدولى - مرجع سابق ص26. . واخرون

العام الداخلي بتبريرات تستدعى دخول امريكا بقواتها المباشره مثل ما حدث فيما بعد في ظل ماعرف بأزمه الطاقه عام 1973. وهذا الإعتبار هو الذى ساعد ايران على بناء واحده من اضخم الترسانات العسكريه في العالم الثالث كله لتتمكن من القيام بالدور الذى رسمته لها امريكا، والذى استمر حتى نهايه حكم الشاه في عام 1979 دون ان تكون هناك حاجه لتواجد عسكرى امريكي دائم . وطبقا للإتفاق الذى ارسى كيسنجر اسسه مع الشاه عام 1977 ، اعفت ايران من اى قيد يحد من حرياتها في الحصول على السلاح الذى تريده من امريكا ، في الفتره الزمنيه التى تمتد سبع سنوات بعد قرار نيكسون ارتفعت مبيعات الاسلحه الامريكيه الى حوالى سته عشر ضعفا [1] .

دفع الحظر البترولى الذى فرضه العرب على الولايات المتحده والدول الغربيه عموما اثناء حرب اكتوبر 1973 ، وما نتج عنه من رفع اسعار البترول بشكل رهيب الى تحول امريكا عن سياسه عدم التدخل المباشر الى اتباع اسلوب العنف والتلويح بإستخدام القوه لردع العرب عند تحركهم المناهض للمصالح الغربيه في المنطقه ، وتمثل ذلك في تصريحات عديده بغزو حقول البترول في الخليج اذا ماتعرضت صادراته للغرب لحظر عربى مره اخرى او زياده في اسعاره .

وقد ساعد على تقويه هذا الإتجاه قضايا الصراع الدولي التى كانت سائده في ذلك الوقت وايضا الضغوط والايدولوجيات التى حكمت المؤسسات الحاكمه داخل الولايات المتحده ذاتها التى كانت تدفع الاداره الى انتهاج اسلوب يميل للعنف وإثبات التواجد العالمى ومقاومه الثار السلبيه لهزيمه فيتنام وذلك بالتراجع الجزئى عن مبدأ نيكسون[2] .وقد ضاعفت مراكز الدراسات الاستراتيجيه الامريكيه من دراساتها حول امن الخليج من وجهه نظر المصالح القوميه الامريكيه في المنطقه ، ومن النماذج لهده الدراسه ، الدراسه التى نشرتها "دائره كبار المختصين وشعبه الشئون الخارجيه والدفاع القومى " والتى ضخمت من الحظر العربى للبترول للمجتمعات الصناعيه وحددت ثلاثه انماط من التهديد والتى يمكن ان تؤثر على واردات البترول وما يجب على الاداره الامريكيه ان تفعله حيال كل منها . ومن الملفت في هذه الدراسه انها حددت الخطر الثالث وهو الغزو والاقتحام وخصصت ثلاثه انواع من الغزو النوع الاول منها الذي يتم عن طريق قوه محليه مستقله .. وهو ما حدث في الازمه محل الدراسه حينما غزت العراق الكويت .. وهو ماسوف يتعرض له الباحث تفصيلا في المواضع القادمه . وقد اعقب ذلك ان قامت اداره الرئيس نيكسون ثم جيرالد فورد من

(1) Leslie M.Prger A.ms and the shah, Foreign Policy . 1938, No 31, PP 56 : 57.

(2) لمزيد من التفصيلات – راجع د. زهير شكر : مرجع سابق ص ص 70–73

بعدها بنشر واسع النطاق للقوات العسكريه الامريكيه في منطقه البحر الابيض والمحيط الهندي والخليج العربى بهدف عرض للقوى العسكريه للتاثير على العرب وعدم استخدام البترول كسلاح سياسى.

ان رد الفعل الامريكى العنيف فى مواجهه التحرك العربى يمكن ان يعزى الي الاهميه المتزايده للمصالح الامريكيه في المنطقه وخوف الاخيره من فقدانها السيطره عليها وعلي حكامها . فبالاضافه الي الهدف الكبير للإستراتيجيه الامريكيه والتى تركرت حول تأمين البترول فى المنطقه فقد عملت الولايات المتحده فى الفتره من 1971 – 1973 على تنميه العلاقات التجاريه والماليه والعسكريه مع دول المنطقه . فالخليج اصبح سوقا مزدهرا للصناعات الغربيه ، والفوائض الماليه لدول الخليج البتروليه مثلت ركيزه اساسيه لقوه الاقتصاد الامريكى بحوالى 60 بليون دولار من الودائع الاجنبيه للمملكه العربيه السعوديه مودعه الولايات المتحده الامريكيه فى مؤسسات ماليه اوبنوك او مشاريع استثماريه حكوميه [1] .

كذلك فقد كان من أهم ما يشغل بال مخططى الاستراتيجيه الامريكيه فى منطقه الخليج فى مرحله مابعد اكتوبر 1973 البحث عن كيفيه انجاز الهدف المتمثل فى الإبقاء على مضيق هرمز بعيده عن اى تهديد ، اذ لم يكن ثمه معني اوقيمه من وجهه نظرهم لايه محاوله ترمي الي تامين سلامه ممرات نقل البترول الخليجى في المحيط الهندى او حول طريق رأس الرجاء الصالح او من خلال قناه السويس ، مع وجود تهديد معاد لامن وحريه الملاحه فى مضيق هرمز[2] .

الا ان هذا الاتجاه الداعى للتدخل العسكرى المباشر لإنقاذ المصالح البتروليه الغربيه المهدده باجراءات الحظر العربى وغيره من الاخطار المحتمله على حد ما تصور كبار المسئولين الامريكين ، قوبل بالمعارضه سواء من جانب دول الناتو الاوربيه او من بعض السياسين الامريكين المعتدلين ، كما ظهرت تعليقات عديده فى وسائل الاعلام الامريكيه تحذر مغبة الإنسياق وراء هذه الدعوات المتطرفه والداعيه الى استخدام القوه العسكريه للإستيلاء على منابع البترول فى منطقه الخليج ضد اراده دولها وشعوبها[3] .

ومن هنا كان الدافع نحو تطبيق السياسه التى اصبحت تعرف بسياسه العامودين المتساندين اى ان يوزع عبء الدفاع الاساسى عن منطقه الخليج بين ايران والسعوديه مع العمل على تعزيز كفائتهما العسكريه عن طريق تزويدها بكل الاسلحه

---

(1)Paul Marantz & Blema, S. Stunbery, ed, Superpower Involement in Middle East, Dynamics of Foreign Policy. U.S.A. 1985 P 77.
(2)Admiral Flmo Zumwalt, Hearings before the Committee on Iranian and Insular Affairs, US. Senata, 93 rd Congress. Ist Sessvon (US Cont Printing office, Washing ton D.C. 1973 PP 764 : 765.
(3)R.K. Ramazani - Security in the Persion Gulf Foreign Affairs, Spring 1979, PP 824 : 827.

التى يعتمدان عليها فى اداء هذا الدور [1] .

مرحلة أزمه الخيارات :

استمرت فتره السبعينيات على ما كانت عليه السياسه الامريكيه تجاه المنطقه او ما بلوره الفقه السياسى فى عباره سياسه العمودين المتساويين وهما ايران والمملكه العربيه السعوديه . إلا أن مرحله اواخر السبعينيات كانت منعطفا حادا فى علاقه الولايات المتحده ببعض اقرب حلفائها فى منطقه الخليج . وكانت هذه الازمه التى اخذت بوادرها تطل على الافق ، والتى لم تكن لتخفي علي اعين المراقبين ، تعبيرا عن التراكم المستمر لبعض المؤثرات السلبيه التى كانت منها تلك العلاقات والتى تركت تتفاعل دون تصحيح كان يمكن ان يجري لها في الوقت المناسب وهو وضع تتحمل الولايات المتحده الجانب الاكبر من مسئوليته ، حيث ان ما حدث جاء في معظمه على سبيل رد الفعل لتحركاتها ومبادئها وخططها الاستراتيجيه في الخليج منذبدايه السبعينات . واذا كانت هناك بعض المتغيرات الاقليميه التي شاركت في تغذيه هذه الازمه وفي صنع معالمها فإنها تاثرت هي الاخري وبدرجه هامه بما كانت الولايات المتحده تخطط له وتحاول تنفيذه من استراتيجيات امنيه وسياسات تخالف بوسائلها الخاصه التى تخدم اهدافها كقوه عظمى فى هذا العالم [2] .

فعلى الرغم من تحسن علاقه امريكا بدول هامه بالمنطقه وايضا بدول محيطه بها وذات ثقل نسبى ملحوظ كجمهوريه مصر مثلا . الا ان مظاهر الازمه فى العلاقات الدوليه بينها وبين ايران ثم بينها وبين المملكه العربيه السعوديه كانت واضحه للغايه . رغما عن انهما كان يشغلان طرفي العمودين . وهي المرحله التى اطلق عليها الفقه السياسى بمرحله ازمه الخيارات [3] . ورغما عن ان هذه المرحله تعد -نوعا ما - مقطوعه الصله بالسياسات الامريكيه بالمنطقه قبلها . الا انها كانت من الاسباب المباشره والسلميه والغير منظوره للتطورات التى حدثت واثرت بالمنطقه وحتى الإجتياح العراقى للكويت . فقد اتسمت هذه المرحله بالخلافات وتقطع اواصر الروابط المتينه بين امريكا وحلفائها بالمنطقه وتذبذب السياسات . مما شجع الاتحاد السوفيتي - علاوة علي ماحدث بإيران- من ان تقوم بغزو افغانستان ، مما استتبع حدوث فوران وصحوه كبيره في السياسه الامريكيه تجاه منطقه الخليج خشيه ضياع

---

(1) د. ناديه محمود مصطفى : اوربا الغربيه وامن الخليج - 1910-1987- مجله الفكر الإستراتيجى العربى - معهد الإنماء العربى - بيروت - العدد 28 ابريل1989 ص12 . وايضا د. عبد الله النفيس : ميزان القوى من واقع التسليح في منطقه الخليج- مجله السياسه الدوليه - مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالاهرام - السنه10-العدد37- يوليو74 ص101

(2) د. اسماعيل صبرى مقلد : امن الخليج وتحديات الصراع الدولى - مرجع سابق ص95

(3) المرجع السابق ص 41

مصالحها بالمنطقه والمتمثل في البترول وتهديد ايدولوجيتها الاساسيه فى العالم والمتمثله فى حصار الخطر الشيوعى ، فأعلنت عن مبدأ كارتر وما تضمنه من انشاء قوه مسلحه للتدخل السريع فى منطقه الخليج تتكون من قوات ذات طبيعه خاصه تشارك فيها اوفى نفقاتها حلفاء امريكا ، وهو ما وجد مجال التطبيقيه فى حل ازمه الخليج العربى الثانيه عسكريا . ولعل السياسه الامريكيه تجاه المنطقه فى مرحله اواخر السبعينيات وما اعتراها من فتور وتخبط ثم التحول الى النقيض بالاعلان عن مبدأ كارتر هو مادفع الرئيس العراقى صدام حسين الى الإعتقاد بأن امريكا غير قادره او مهيئه لإتخاذ موقف محدد وقاطع ومعلن ضده.

لذا كان من المناسب في هذا المجال ان نقوم بعرض مختصر للسياسه الامريكيه تجاه المنطقه وخاصه تجاه ايران والسعوديه للوقوف علي الاسباب ولربطها بالنتائج. وبالنسبه للعلاقات الامريكيه الايرانيه . كانت التوترات التى شابتها ترجع الى نظره امريكا لما كانت تتوقعه من شاه ايران غضون حرب اكتوبر 1973 ، حيث كانت تتوقع منه ان يحارب الإرتفاع فى اسعار البترول ، فى حين كانت مصلحته فى زياده هذه الاسعار لتحويل مشترواته من الاسلحه لتحقيق طموحاته الاقليميه [1] . وقد ادي هذا الموقف من ايران ودول المنطقه الي معاداه بعض الساسه والمفكرين داخل امريكا والغرب عموما الي احتلال منابع البترول او تحطيم منظمه الاوبيك او حتي ضرب السياسات الايرانيه بالسعوديه .

وقد استمرت هذه النظره الامريكيه تجاه السياسه الايرانيه ابان حكم الرئيس جيرالد فورد وان كان قد امكن السيطره عليها نسبيا الا انها بقيت علي ما هي عليه حينما تولي الرئيس الامريكي جيمي كارتر مقاليد السلطه في مطلع عام 1977 . عند هذه المرحله بدات تظهر في اوساط البيروقراطيه الامريكيه . بل وعلى مستوي الرأى العام الامريكي ذاته بعض التوجهات المعارضه لاستمرار هذه العلاقه الوثيقه بينهما .

وقد ادرك الشاه هذا الإتجاه مما دفعه الى التهديد بسلوك سياسه من احد السياسات التى من شأنها الاضرار بالمصالح الامريكه بالمنطقه اذا اقدمت الاخيره على تغيير شحنات الاسلحه المتعاقد عليها لمصلحته ، الا ان اداره الرئيس كارترلم تعبأ بهذه التهديدات خاصه ان اهتمامها بهذه المرحله قد ارتكز بالاساس على قضايا حقوق الانسان والديمقراطيه فى دول العالم الثالث وخاصه بين حلفائها ، مما ادى الى تحول العلاقات الامريكيه الايرانيه من علاقه صداقه دون تحفظات الى علاقه عمل تخضع للعديد من الضوابط التى تبقى عليها ضمن اطارها العملي ، فقد بدأ تطبيق لاحد الضوابط الموضوعيه علي بيع الاسلحه التى كانت قد اقرت فى مايو 1977 . والتى كانت تنص على نقل عبء اثبات الحاجه الى الاسلحه الى الطرف الذى يطلبها

(1) Shahram Chubin, Security in the Persion Gulf, the Role of Outside Power. P 11.

وليس الاداره الامريكيه كما كان من قبل [1] . ومن ناحيه اخرى ، فإن اداره الرئيس كارتر وان كانت لم تتحول عن تطبيق سياسه العمودين المتساندين الا ان الدور العظم هذه المره قد اعطى للسعوديه وليس لإيران كما كان الحال من قبل [2] .

وقد توالى رفض الاداره الامريكيه لطلبات ايران من الاسلحه ابتداء من يوليو 1977 ، كما انها انتهجت سياسه خارجيه متعلقه بالمنطقه تخالف ايدولوجيتها الثابته، وايضا من شأنه الإضرار بمصالح ايران وتهديد لامنها واستقرارها ، حيث اتسم رد فعل اداره الرئيس كارتر بالضعف النسبى ازاء الإنقلاب الماركسى فى افغانستان فى شهر ابريل1978. وايضا ازاء الحرب الصوماليه الاثيوبيه ابتداء من عام 1977 وذلك بحجه تجنب التورط فى ايه اجراءات عسكريه فى الرد على هذه التطورات . وكان هذا التراخي من عوامل زياده التباعد فى مواقف الطرفين الامريكى والإيرانى وذلك لأن ايران الشاه مالت الى تصور للتهديد الناجم عن هذه الاحداث بدرجه اعلى من الجديه والخطوره من تلك التى اظهرتها ادارة كارتر [3] .

وقد كان لإتباع اداره الرئيس كارتر سياسات خارجيه من شأنها الإهتمام بقضايا الديمقراطيه وحقوق الإنسان فى الدول حلفائها بالعالم الثالث . وايضا خشيه هذه الاداره من التورط فى النزاعات العسكريه الداخليه بالمنطقه الإنعكاس الواضح على سياساتها تجاه ايران فى محنه نظام الحكم الخاص بالشاه ، حيث فضلت الإنتظار والتريث والمراهنه على ولاء المؤسسه العسكريه الايرانيه للسياسه الامريكيه و فضلت فى النهايه ان تخسر الشاه بنظامه المتعفن المخالف لمواثيق حقوق الإنسان عن خسارتها لإيران نفسها. فكان ان انتهجت سياسه ادت الى اصابه شاه ايران بخيبه امل شديده وضياع عرشه [4] .

أما العلاقات السعوديه الامريكيه ، فقد اتسمت في منتصف السبعينات بالمتانه والقوه، حيث أن السعوديه كانت تنتج اكثر من ثلث البترول المنتج داخل منظمه الاوبيك . وبالتالى كانت فى وضع يسمح لها بالتاثير الفعال فى مستوى اسعاره وايضا لتأمين واردات امريكا منه بأسعار تضمن مستقبل العالم العربى بذوره والإسهام فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى وعدم تعريض الإقتصاديات الرأسماليه للخطر [5] . كما ان الإستراتيجيه السعوديه الخارجيه ترتكز على تحقيق

(1) نهى كادرس خلف : صفقه الاواكس السعوديه -استمرار لسياسه التسليح الامريكيه وبدايه استراتيجيه جديده - مجله الفكر الاستراتيجي العربي - السنه الاولي - العدد الثالث يناير 1982ص ص101-102

(2)Jim Heaqland J.P. Smith, Saudi Arabia and the United States, Survival, Morch - April 1978, PP 80 : 87.

(3)Iran : America's Complex, Middle East International, November 1979 PP 6 : 7.

(4) للمزيد .Lowrence L. Whetten, the Lessons of Iran, the world today, October 1979, PP 391 : 399

(5) ابراهيم نوار : ازمه الاوبيك ومستقبل الصراع حول اسعار البترول - السياسه الدوليه العدد 66 -اكتوبر 81 ص 120.

الامن والاستقرار الداخلى بالمحافظه على النظام والإستقلال وبالتالى فإن طلباتها العسكريه من امريكا انصبت فى المطالب الدفاعيه فقط دون ان تتعداها كما كانت اهـــداف شــــــــــــاه ايــــران (1) .

الا ان الهدف الإستراتيجى السعودى الاساسى المتمثل فى تحقيق الامن والإستقرار الداخلى والمحافظه على الاستقلال والحساسيه السعوديه الشديده تجاه ضمان هذا الهدف هو الذى دفع بالاداره السعوديه الى ان تأمل اشياء وسياسات وتصرفات من الاداره الامريكيه كانت عكس توجهات وسياسات اداره الرئيس كارتر . وبالتالى حدث التصادم فى الإتجاهات او فتور فى الإستجابه الامريكيه لما تطلبه السعوديه . وبالتالى ادى الى ازمه خيارات بين الادارتين فى اواخر السبعينات .

وهذه الحساسيه الشديده هى ايضا التى ادت بالاداره السعوديه الى عدم الإزعان لمطالب امريكا بزياده كميات البترول المنتجه بعكس قرارات منظمه الاوبيك خوفا من ان يؤدى ذلك الى عزله السعوديه عن المنطقه وايضا تهديد الامن الداخلى لها(2) .

واذا كانت هذه هى بعض العناصر الحساسه فى خلفيه العلاقات الأمريكيه السعوديه والتى بدأ يتضح تأثيرها فى فتره اواخر السبعينيات ، فإن هناك ثلاثه عوامل ادت الى تصعيد التوتر فى هذه العلاقات وهى (3) :

1- الخلافات التى اخذت تتسع رقعتها بين الدولتين حول قضيه المشتريات السعوديه من الأسلحه الأمريكيه: فقد بدأت هذه الخلافات عام1978 حينما تقدمت السعوديه لشراء ستون طائره (اف 1 - 15) وما نتج عن ذلك من صعوبات جمه فى الموافقه عليها ناتجه عن ضغوط انصار إسرائيل بالكونجرس الامريكى بحجه تأثير هذه الطائرات على أسرائيل .وتكررت نفس المشكله عام 1981 حينما تقدمت السعوديه لطلب شراء خمس طائرات إنذار مبكر(أواكس)بإضافه الى طلب تزويد خزانات إضافيه لطائرات (اف1 - 15) ومجموعه صواريخ سايد ويندر ، وست طائرات من طراز كى س 707 لتزويد طائرات (اف 1- 15) بالوقود اثناء التحليق بالجو .فعلى الرغم من ترحيب وتأييد كل من الخارجيه والبنتاجون لهذه الصفقه الإ ان انصار إسرائيل فى الكونجرس ايضا جعلوا امر الموافقه عليها شىء بالغ الصعوبه.مما حدا بالسعوديه على الرغم من الموافقه عليها الى التفكير الجدى فى محاوله البدء فى تنويع مصادر السلاح اللازم لأمنها من فرنسا وبريطانيا وايضا من المانيا الغربيه . وذلك رغم ان

(1)Shahram Clubin, Security in the Presian Gulf. OP. Cit, PP 36 : 41.

(2) الفت إلتهامى : الاوبيك ورزفع اسعار البترول - السياسه الدوليه العدد56 - ابريل 1979- ص 179

(3) لمزيد من التفصيلات د. اسماعيل صبرى مقلد : امن الخليج وتحديات الصراع الدولي مرجع سابق ص ص 105-123 .

السعوديين كانوا ينظرون الى علاقه التسليح مع الولايات المتحده على انها العلاقه الوحيده التى يمكن للأخيره ان تبرهن بها على صدق نواياها وعلى قوه إرتباطها بالسعوديه ، لذلك فقد كانت التوترات التى شابت العلاقات السعوديه الامريكيه لها ما يبررها .

2- الخلافات السعوديه الامريكيه حول الدور الامريكى فى أحداث الثوره الإيرانيه وفى المرحله التى تلتها : كان للسياسه الأمريكيه التى إنتهجتها إداره الرئيس كارتر فى أحداث الثوره الإيرانيه وتفضيلها التضحيه بالشاه عن التضحيه بإيران نفسها. وأيضا لإخفاقها المخزى لإنقاذ الرهائن الأمريكيين المحتجزين بالسفاره الأمريكيه بطهران، ثم قصورها وتقاعسها عن التصدى لاخطارالثوره الإيرانيه الخارجيه ومحاوله تصدير ثورتها لدول المنطقه وتهديد أمنهم وإستقرارهم ، وسيطره بعض العناصر اليساريه على السلطه بإيران ، وبالتالى تهديد المصالح الغربيه والإمريكيه بالمنطقه ايضا .كل هذا ادى الى ان شاب العلاقات الأمريكيه السعوديه بعض الفتور الناتج عن شعور الأخيره بعجز الأولى عن حمايه أمنها وسلامتها، وايضا لوقوعها فى دوامه من الضغوط المتعارضه . ومن هنا كان تخوف السعوديين من انه إذا ما تفاقمت التهديدات الأمنيه التى تواجه بلادهم فإن الولايات المتحده ستبقى على الأرجح عاجزه عن القيام بما من شأنه الدفاع عن الأمن السعودى.

3- خلافات الطرفين حول إتفاقيه كامب ديفيد:

لقد كان لاتفاقيه كامب ديفيد التى وضعت اسس السلام بين مصر واسرائيل فى سبتمبر1978 برعايه وتدخل امريكا اكبر الاثر فى زياده الخلافات الواقعه بين السعوديه وامريكا ، فقد افترضت الاخيره ان السعوديه ستوافق بطريقه اليه على ماتراه امريكا مناسبا لامن المنطقه فى حين ان المملكه العربيه السعوديه كانت تخشى تعرض امنها للخطر اذا هى انفردت بتأييد هذه الاتفاقيه . كما انها كانت تتوقع ان تدخل امريكا معها فى مشاورات سياسيه مسبقه قبل اقرار هذه الاتفاقيه مما اشعرها بالمهانه .

وقد حاولت امريكا ان تربط بين تأييد السعوديه لهذه الاتفاقيه وبين استجابتها لمطالبها من الاسلحه ، الا ان السعوديه اشترطت مسبقا ان تقوم امريكا بتعديل هذه الإتفاقيه بما يضمن تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الاراضى العربيه المحتله بما فيها القدس العربيه مع منح الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير مصيره .

وبالاضافه الى هذه التوترات التى شابت علاقات الولايات المتحده وكل من ايران والسعوديه ، كان هناك الموقف الاخر الناتج عن تدهور العلاقات بين اليمن

الشمالى والجنوبى الذى وصل الى نقطه الحرب المسلحه عام1978، وهنا وجدت الحكومه الامريكيه نفسها مضطره الى اتخاذ قرارات تحسم بها موقفها من هذا الصراع المسلح فى منطقه الخليج والذى كان يؤثر مباشره على امن اقرب حلفائها اليها فى المنطقه وبالتحديد السعوديه .

ونتيجه لكل ما تقدم وما صاحبه من عدم الاحساس بالامن والامان لدى الدول الخليجيه . فقد وجدت نفسها امام طريقين ، الاول التحالف مع الولايات المتحده لضمان الحمايه مع تقديم تنازلات في سبيل ذلك ، والثاني اتباع السياسه الخارجيه من شأنها الابتعاد عن بؤر التوترات والمصالح والصراعات ، وقد فضلت معظم دول الخليج اتباع الخيار الثانى عدا البحرين وعمان ، فهذه الامارات مقتنعه بأن الخطر لايأتى من الشرق اوبمعنى اصح من الاتحاد السوفيتى ليس له اطماع في احتلال ابار البترول ، حتى وان ناصبت هذه الدول الشيوعيه العالميه العداء ، لذلك فليس هناك ما يبرر منح الولايات المتحده قواعد عسكريه او الدخول معه فى احلاف بالمنطقه . فقد كان الهدف ايضا لدى هذه الدويلات هو الابتعاد بالمنطقه الخليجيه عن نار المواجهه بين الشرق والغرب وعدم اثاره حفيظه شعوب المنطقه الاخرى .

مبدأ كارتر وقوات الإنتشار السريع :

اختلف الفقه السياسى فى اسباب تبلور ماعرف بمبدأ كارتر فى السياسه الخارجيه الامريكيه ، وهل هو نتيجه لرد الفعل الطبيعى للأحداث التى وقعت فى منطقه الخليج والمتمثله فى الثوره الايرانيه اولا ثم الاجتياح السوفيتى لافغانستان ثانيا ؟ ام انه انتصار للتيار العسكرى المتطرف والذى ساعدته الاحداث التى وقعت بالمنطقه على ان يفرض وجهه نظره؟ وان كان البعض يقرر ان مبدأ كارتر قد تبلور منذ عـــام 1974 مع حظر البترول العربى والرد الامريكى بالتهديد بإحتلال ابار البترول واعتبار منطقه الخليج جزء من الحزام الامنى الغربى [(1)] .

والواقع ان مبدأ كارتر بقدر ماهو رد فعل على احداث ذات اهميه استراتيجيه بالنسبه لصراع الشرق والغرب يشكل فى الوقت نفسه ، ليس مجرد انتصار للتيار العسكرى المتطرف ، بل تبنى التيار المعتدل والواقعى لمفاهيم ومواقف التيار العسكرى ، مع ما يعنى ذلك من تغيير جذرى في اسس ومنطلقات السياسه الخارجيه الامريكيه ، ومن سيطره المنطق العسكرى فى تحديد وصياغه السياسه الامريكيه ، فكارتر (حقوق الإنسان) و(تخفيض النفقات العسكريه)و(الوفاق الدولى) هو نفسه الذى اعلن فى 20/1/ 1980 (زياده النفقات العسكريه) وتطوير قوه التدخل السريع ، واعتماد الولايات المتحده اسلوب القوه العسكريه لحمايه مصالحها فى الخليج العربى

(1) د. زهير شكر : السياسه الامريكيه فى الخليج العربى - مبدأ كارتر - مرجع سابق - ص97

ولمواجهه الاتحاد السوفيتي منشئاً بذلك عهدا جديدا من الحرب البارده بين الجبارين[1]. لذلك فمن المناسب في هذا المجال ان نحدد الأسباب المباشره لإعلان هذا المبدأ:

1- الثوره الإيرانيه:

لقد كان من الأسباب المباشره لظهور مبدأ كارترإختلال التوازن الإستراتيجي في المنطقه الناتج عن نجاح الثوره في إيران. فقد كانت أمريكا تعتمد كليا على ايران في تحقيق السياسات والاهداف الامريكيه بالمنطقه ، وايضا بإعتباره صمام الامان لمايه المصالح الامريكيه بها . فزوال نظام الشاه وانتهاج الثوره الايرانيه لتوجهه خارجي معادي كليا للغرب وخاصه الامبرياليه الامريكيه واعتبارها العدوالرئيسي والاول في العالم للثوره الإيرانيه ،وايضا تبني قاده الثوره في ايران لمبدأ تصدير الثوره الاسلاميه مما انعكس اثره على تهديد امن واستقرار الانظمه الحليفه للسياسات الامريكيه في المنطقه . كل هذا ادى الى اختلال التوازن الاستراتيجي من وجهه نظر امريكا بالمنطقه.

وقد تمثل سقوط الشاه في سقوط مبدأ نيكسون الذي يقضي بالاعتماد على الحلفاء المحليين في تحقيق مصالح امريكا في المنطقه . وهو مادى الى ظهور ما يسمى بسياسه العامودين المتساندين ، ونظرا لعدم وجود بديل محلي قادر على القيام بدور ايران الشاه في المنطقه . فقد حاولت الاداره الامريكيه السعي لإيجاد نوع من التفاهم مع نُظام الحكم الثوري في ايران ، الا ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل الذريع مما أعتبر شهاده وفاه لمبدأ نيكسون وازدياد الاقتناع بما سبق ان اعلنه كارتر من قبل ونادي به وهوضروره تكثيف الوجود العسكري والسياسي في الخليج ، ففي سبتمبر 1977 اصدر الرئيس كارتر مذكره موجهه الى امانه الدفاع ومخططي الإستراتيجيه الامريكيه في البنتاجون (اعتبر بموجبها منطقه الخليج من المناطق الاستراتيجيه ذات الاولويه والتي ستدافع عنها الولايات المتحده ضد اى اعتداء اجنبي)[2] .

2- التدخل السوفيتي في افغانستان :

في 27 ديسمبر 1979 اقدم الأتحاد السوفيتي على مخالفه ما عرف بمبدأ بريجينيف ، والذي صدرفي عام 1968اساسا لتبرير شرعيه التدخل العسكري السوفيتي تحت مظله حلف وارسو لإخماد نزاعات التحرر التي قد يظهرها بعض حلفاء الاتحاد السوفيتي ضده وذلك بمنطق الحاجه الى الإحتفاظ بالوحده العقائديه للكومنولث الاشتراكي [3] .

---

(1) المرجع السابق ص84

(2) المرجع السابق ص85

(3) Mohammed Ayoob, South-West Asia : Begenings of a New Cold War, World Review Vol. 20 - 3, August 1981 P 11.

ففى هذا التاريخ بدأت مرحله جديده فى تاريخ العلاقه بين القوتين العظمتين فى ذات الوقت وفى تاريخ الشرق الاوسط ومنطقه الخليج . حيث قامت القوات السوفيتيه بغزو افغانستان عسكريا رغم انها دوله تعد محايده سياسيا ، وذلك بهدف تنصيب نظام موال للكرملين وهو نظام بابراك كارمال الماركسى .وهو مالم يفعلوه من قبل ويخالف السياسات المعلنه التى كانت تحدد التوجهات السوفيتيه في السياسه الخارجيه من قبل .

وقد احتار الفقه السياسى فى الوقوف على حقيقه ودوافع هذا الغزو العسكرى لافغانستان فقد حدث فى وقت خسرت فيه الولايات المتحده اهم حليف لها فى المنطقه بسقوط الشاه وتولى الثوره الإسلاميه ذات التوجهات المعاديه لامريكا والحكم فى ايران . اى ان هذا التدخل قد حدث فى وقت تغير ايجابى لمصلحه الاتحاد السوفيتى ، ولذلك فلم يكن هناك مايبرر هذه الخطوه منهم . فالقول بأن الولايات المتحده كانت على وشك غزو ايران لا يغير من الامر شيئا حيث كانت من قبل منطقه نفوذ امريكى خالصه ، رغم الإحتجاج بأن التواجد الامريكى بهذا العدد الضخم على حدودهم سيؤدى الى تاثيرات امنيه سلبيه تؤثر عليهم ، كما ان تدخلهم جاء بناء على طلب من الحكومه الافغانيه القائمه فى السلطه وقتها لإحباط مؤامره ضدها وذلك تنفيذا لبنود معاهده الصداقه وعدم الإعتداء الموقعه بينهما فى ديسمبر 1978 [1] .

كما قرر البعض ان التدخل السوفيتى فى افغانستان هو خطوه لتحقيق الحلم القديم للوصول الي المياه الدافئه فى الخليج [2] . وايضا هو تمرد من جانبهم على ما أسفرت عنه اتفاقيه مؤتمر (يالطا) سنه 1945 والذى تم بمقتضاه توزيع النفوذ بالعالم بين الدول المنتصره فى الحرب العالميه الثانيه ومحاولته الحصول على مكاسب اكثر مما حوته هذه الإتفاقيه[3] .

وقد حاول الفقه السياسى البحث عن اسباب هذا الغزو .فقد ربط البعض - علاوه على ما تقدم - بين الثوره الاسلاميه فى ايران وهذا الغزو . فعلى الرغم من عدم وجود خلاف ظاهرى بين نظام الحكم فى افغانستان والثوره الايرانيه ، الا ان نجاح الثوره الإسلاميه ادى الى رفع معنويات الثوره فى افغانستان وشد ازرهم فى مواجهه حكومه كابول ، وتصعيد العمليات العسكريه ضد نظام الحكم بها . وقد صدرت تصريحات عديده بعد ذلك من الثوره الايرانيه تؤيد وتتعاطف مع المقاومه الافغانيه، وقد رأى البعض ان امريكا ساعدت المقاومه الاسلاميه الافغانيه فى مواجهه الحكم

(1)The Current Soviet Line in the Middle East and the Persian Gulf, East West Ligest, Vol. 16, No. 10, May 1980, PP 383 : 392.

(2) صحيفه الشرق الاوسط -8 مارس 1980

(3) مجله النهار العربى والدولى - العدد 144 - ص ص26-27

الماركسى الافغانى للقضاء عليه وبالتالى احداث القلاقل على الحدود السوفيتيه لذلك كان الغزو لمنع الولايات المتحده من تحقيق اهدافها . كما حاول البعض الربط بين الخوف السوفيتى والتأثير المباشر للثوره الاسلاميه على الجمهوريات الاسلاميه الجنوبيه السوفيتيه مما يهدد الامن القومى السوفيتى بالخطر ، مع العلم بأن هذه القوميات يقطنها حوالى 50 مليون مسلم سوفيتى .

ولما كانت سيطره الحكومه المركزيه في طهران على مايجرى فى كردستان واذربيجان ضعيفه فإنه يصبح من السهل على الإتحاد السوفيتى ان يعزز نفوذه فى هاتين المنطقتين بمختلف الوسائل المتاحه لديه . وفى ظروف كهذه فأنه بإستطاعه السوفيت ان يكرروا احداث عام 1945 عندما لجأوا الى تحريض الاذربيجانيين والاكراد على الإنفصال فى جمهورتين مستقلتين فى اذربيجان وكردستان تحت قياده شيوعيه مواليه لموسكو .

وقد ربط البعض بين النزاع الصيني - السوفيتي والتدخل السوفيتى فى افغانستان . حيث كان يهدف - ضمن اهدافه - الى عرقله انتشار النفوذ الصينى فى اسيا وتضيق مجالات الحركه بالنسبه لقوه الصين ودبلوماسيتها فى هذه المنطقه [1] .

ومن ناحيه اخرى ، فإن السيطره العسكريه على افغانستان كانت تستجيب لتخطيط الإتحاد السوفيتى بتوسيع دائره الخيارات الاستراتيجيه المتاحه امامه مسقبلا . فباكستان وايران كانتا تعانيان من قلاقل داخليه منذ عام 1978 ، وتواجد السوفيت بكل هذه الكثافه العسكريه فى افغانستان كان يزودهم بسلاح للضغط على هاتين الدولتين او على احداهما علي الاقل لجعلهما اكثر حساسيه وتجاوبا مع المصالح الامنيه السوفيتيه ، مع احتمال ان يؤدى ذلك فيما بعد الى فتح ممر جغرافى ينفذ منه الإتحاد السوفيى الى المحيط الهندى ، وهذا التحرك النشط كان سيزيد من التواجد السوفيتى على مقربه من منطقه الخليج ، ومن خلال التنسيق مع كل من اثيوبيا واليمن الديمقراطى كان يمكن تحييد الكثير من مظاهر النفوذ الغربى فى ظهران والرياض [2] .

وقد حاول البعض تفسير هذا التدخل السوفيتى بأنه تحقيقا لاهداف الاستراتيجيه السوفيتيه الاساسيه فأحتلال السوفيت لأفغانستان هو خطوه اولى نحو تهديد منطقه الخليج والسيطره عليها مستقبلا ، وايضا حاول البعض تفسير السلوك السوفيتى بمحاوله السيطره على طرق نقل للبترول من الخليج العربى ، وذلك اما تأمين قاعده له تطل على مضيق هرمز ، وبذلك يكسب موقعا يستطيع من

---

(1) د. اسامه الغزالى حرب : الازمه الافغانيه وايران - السياسه الدوليه - العدد 60 ابريل 1980- ص ص 60-63

(2) Jagat S. Medte,A Neutral Solution, Foreign Policy, Summer 1982, PP 134 : 153.

خلاله ان يتحكم فى الممارات المائيه التى تؤدى الى الخليج ، او بالهيمنه علي احدى دول الخليج الاساسيه ، مما يؤدى الى تهديد المصالح الامريكيه والغربيه وبالتالي الى نصم روابط التحالف الغربى ضده ، فلم يكن الغزو السوفيتي لأفغانستان هو اول هذه الخطوات بل كان حلقه ضمن حلقات بدأت لتحقيق هذه الاهداف ، ولعل هذا التفسير الاخير هو الذى اتفق مع وجهه نظر الاداره الامريكيه ، وقد تمثل ذلك فى خطاب الرئيس الامريكى كارتر عن حاله الاتحاد والذى القاه فى يناير 1980 ، وتناول فيه دوافع هذا الاجراء السوفيتي وابعاده عندما قال : " اننا نجابه احدى التحديات الاكثر خطوره فى تاريخ امتنا ، ان الاقليم الذى بات يتهدده الان التواجد العسكرى السوفيتى فى افغانستان يتمتع بأهميه استراتيجيه تنبع من كونه يحتوى على ثلثى الصادرات العالميه من البترول ، و المحاولات السوفيتيه للسيطره على افغانستان اقتربت بالقوه العسكريه للإتحاد السوفيتى الى مسافه ثلاثمائه ميل فقط من المحيط الهندى وعلى مقربه من مضيق هرمز الذى تعبر منه معظم صادرات الخليج من البترول . ان التهديد العسكرى النابع من محاوله الاتحاد السوفيتى تثبيت سيطرته على هذا الموقع الإستراتيجى يشكل تهديدا سافرا لحركه النقل الحره لبترول الشرق الاوسط . ان اى محاوله تقوم بها قوه خارجيه لضمان مراقبه منطقه الخليج ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيويه للولايات المتحده الامريكيه وسنرد عليها بكل الوسائل الضروريه بما فيها استخدام القوه "(1) .

يسوق البعض الاسباب التى دفعت الموقف الامريكى الى التغيير من مبدأ نيسكون والقاضي بالاعتماد على الغير لتنفيذ سياسته وتحقيق اهدافه الي فكره إنشاء قوات للتدخل العسكرى منها (2) :

1- ان الاحتلال العسكرى السوفيتى لافغانستان كان يقدم الإثبات الواقعى على تصاعد إخطار التهديد السوفيتى واقتراب الحثيث من منطقه الخليج وانه مجرد البدايه بزحف ابعد الى ايران والى غيرها من الدول البتروليه الرئيسيه هناك .

2- التزايد المضطرد فى قوه الإتحاد السوفيتى البحريه فى المحيط الهندى مما يعنى التهديد المباشر لسلامه الطرق التى تسلكها امدادات البترول الخليجى الى اليابان الحليف الاسيوى القوى للغرب ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحده محرومه قواعد عسكريه جاهزه لإستخدامها فى مواجهه تهديدات القوه السوفيتيه الزاحفه الى منطقه الخليج .

(1)Herman F. Elites, Security Considerations in the Persian Gulf International Security Vol. No. 2 Feb. 1989 PP 79 : 80.

(2) د. اسماعيل صبرى مقلد : الاستراتيجيه الدوليه فى عالم متغير - قضايا ومشكلات كاظميه للنشر والترجمه والتوزيع - الكويت 1983- ص ص28 -31.

3- ان منطقه الخليج بالذات وبحكم اهميتها الاستراتيجيه المتزايده اصبحت في السنوات الاخيره بمثابه مركز الجذب الرئيسي في حركه الصراع الدولي بين القوتين الامريكيه والسوفيتيه بل ان هذه المنطقه تفوقت علي اوروبا نفسها في درجه الحساسيه والتاثر التي تتركها اوضاعها علي موازين القوه الدوليه . فتوافر امكانات هائله للردع النووى الفوري في اوربا ، وايضا فانه يسبب التواجد المباشر والقوي لحلفي الناتو ووارسو والاتجاه نحو حل مشكلات الامن الاوربي في مناخ من الاستقرار السياسي العام ، فقد انخفض التاثير الاوربى ، وبدرجه كبيره في استراتيجيات المجابهه الامريكيه والسوفيتيه .

4- إن فراغ القوى الكبير الذى تعانى منه منطقه الخليج بسبب تقلص قوه الغرب فيها، يجعل هذه المنطقه هدفا بارزا فى إستراتيجيه السوفيت الراميه الى السيطره عليها إن لم يكن بهدف الإفاده المباشره من بترولها ،فعلى الأقل لحرمان الغرب منه[1].

ومما يزيد الوضع سوءا ان دول الخليج لا يمكنها بإمكاناتها العسكريه المحدوده ان تدافع عن نفسها او ان تحمي ثرواتها البتروليه ، كما انها بحكم خلافاتها السياسيه المستحكمه اصبحت غير قادره علي وضع استراتيجيه امن اقليمي ضمن اطار عام محدد الاهداف وبوسائل متفق عليها ، وان كل ما تستطيع دول الخليج ان تفعله هو ان تهدد بحرق ابار البترول ، وهو مالن تؤثر في الاتحاد السوفيتى الذى لايعتمد علي بترول الخليج وانما سيقع الضرر كله علي الدول الغربيه واليابان .

واذا كانت معظم دول الخليج تريد ان تبقي علي حيادها في صراع القوى الامريكي والسوفيتي . فإن معني ذلك هو تجميد اوضاع فراغ القوي بل وتدهورها بسبب الاستهلاك التدريجي لقوه هذه الدول في صراعاتها المحليه الامر الذى سوف يعطى للسوفيت فرصا اوسع لتحريك الاوضاع فى الاتجاه الذى يلائم اهداف مخططهم الاستراتيجي في الخليج . سواء تم ذلك بوسيله التدخل المباشر ، كما حدث في افغانستان او بالاسلوب غير المباشر من خلال الاعتماد علي القوى اليساريه المحليه .

5- انه اذا تمكن السوفيت من تحقيق سيطرتهم علي منطقه الخليج او على منافذ نقل البترول منه الى اوربا الغربيه واليابان ، فإن معادلات القوى الدوليه سوف تتغير بصوره دراماتيكيه حاده سينجم عن ذلك على ارجح الاحتمالات انهيار محالفات الامن القومي تماما .

مفهوم مبدأ كارتر:

مبدأ كارتر هو بإختصار دعوى الى تكثيف التواجد العسكرى الامريكى المباشر فى المنطقه واعاده صياغه اوضاعها علاوه على التخطيط لمستقبلها بما يتسق واحتياجات الامن القومي الامريكى . وقد عبر الرئيس الامريكى كارتر عن تصوره

(1) المرجع نفسه ص 313.

للدور الجديد الذى يجب ان تلعبه امريكا فى المنطقه فى خطاب القاه فى يناير 1980 تناول فيه دوافع الغزو لأفغانستان وابعاده موضحا انعكاساته على المصالح الامريكيه فى المنطقه (سبق الاشاره اليه). معلنا فيه عن بدء ماعرف بعد ذلك بمبدأ كارتر .

فقد دل هذا الخطاب على اعاده تقييم الرئيس كارتر للإستراتيجيه الامريكيه تجاه منطقه الخليج العربى واصبح واضحا انه مستعد لإستخدام القوه المسلحه فإستنادا الى مبدأ كارتر نصبت الولايات المتحده نفسها زعيمه لحمايه مصالح العالم الحر . واعطت لنفسها حقا فى حمايه مصادر البترول ضد الخطر الشيوعى حتى ولو استدعى ذلك التدخل العسكرى السافر اى ان مبدأ كارتر ادخل الخليج العربى ضمن دائره الامن الغربى .

وقد عمل الرئيس كارتر فعلا على تجسيد افكاره من خلال سياسه متعددة الأبعاد

اولا : تعزيز الوجود العسكرى المباشر فى الخليج وذلك عن طريق اتباع استراتيجيه بحريه جديده في المحيط الهندى والبحر العربى .

ثانيا : انشاء قوه للإنتشار السريع تتوافر لها امكانات الحركه السريعه المؤثره اذا ما تعرضت مصالح امريكا للخطر[1] .

ثالثا : الحصول على قواعد عسكريه فى المنطقه بغرض التسهيلات العسكريه .

وقد طرحت الولايات المتحده الفكره على حلفائها الاوربين لجس نبضهم حول مدى استعدادهم للمشاركه فى تنفيذها بإعتبار ان حاجتهم الى بترول الخليج تفوق حاجتها اليه ، وان قوه التدخل السريع هى الضمان الفعال لإنتظام وصول هذا البترول اليهم . وكان هذا الاتجاه الامريكى فى الواقع يعني احد بديلين لا ثالث لهما ، اما تعديل معاهدة حلف شمال الاطلسى بحيث يتسع اطارها الجغرافى ليشمل منطقه الخليج وذلك الى جانب التزامها الاساسى فى اوربا ، وهو اتجاه اظهرت هذه الدول الاوربيه معارضتها له لمخاطره الكبيره ولانه يعنى العوده الى سياسه المجابهه والنكوص عن الوفاق الدولى الذى تحقق بمجهودات هائله او ان تأتى هذه المشاركه خارج نطاق الحلف بإسلوب التنسيق مع بعض الدول الاوربيه التى لها خبره تعامل مع منطقه الخليج وكذلك بعض امكانات الحركه فيها . وكان هذا ينطبق بشكل خاص على بريطانيا وفرنسا الاان التجاوب المحدود الذى ابدته هاتان الدولتان ، نقل عبء الدفاع عن منطقه الخليج فى النهايه وبأكمله الى الولايات المتحده وحدها [2] .وان كانت بريطانيا اقلهم رفضا للتعاون مع امريكا . وذلك خشيه تعرض مصالحهما بالمنطقه للخطر .

---

(1)Kenneth N. Wattz, A Strategg for Rapid Deployment force Internationa Security 5 Spring 1981, PP 49 : 73.

(2) د. اسماعيل صبرى مقلد : الإستراتيجيه الدوليه فى عالم متغير مرجع سابق ص32

وفى الواقع فإن البعض يعطى تبريرا لإنشاء ووجود قوه الانتشار السريع وبالتالى ظهور مبدأ كارتر للوجود ليس بسبب هذه المبررات فقط ، ولكن السبب الاهم والاقوى هو حمايه الاوضاع الاقليميه وضمان استمرارها وبقائها لتحقيق الامن والإستقرار على ماهو عليه وذلك بهدف ضمان وصول البترول للغرب وامريكا على وجهه الخصوص بأسعار معقوله وبشروط ميسره ، ويستدل على ذلك من مفهوم المسؤلون الامريكيون عن هذا المبدأ وايضا من حجم وطبيعه وتسليح قوات الانتشار السريع ذاتها وذلك على النحو التالى :

ا) تقرير السيد / هارولد براون وزير الدفاع الامريكي الأسبق عن الشئون العسكريه للسنه الماليه 1981 والذي نشر في يناير 1980 . وقد قرر فيه ان الخطر الاساسي علي المصالح الامريكيه بالمنطقه يكمن في احتمال انتشار الاضطرابات التي تصعب مراقبتها في بلدان العالم الثالث وليس من الاتحاد السوفيتى[1] .

ب) تصريح جوزيف سيسكو امام لجنه الشئون الخارجيه لمجلس الشيوخ فى1973 والذى اعتبر ان اهداف امريكا من الخليج تنحصر فقط فى تحقيق الامن والاستقرار في المنطقه للحصول علي بترول دائم وبشروط ميسره ، وبالتالى فإن اى اجراء يتخذ من قبل الولايات المتحده سيكون تدعيما لهذا الهدف[2] .

ج) الدراسه التى تمت بواسطه دائره كبار المختصين وشعبه الشئون الخارجيه والدفاع الغربي التابع لمراكز الدراسات الإستراتيجيه الامريكيه . وهذه الدراسه كانت بعنوان امن الخليج من وجهه نظر المصالح الامريكيه ، وقد افترضت هذه الدراسه ان الخطر الذى تتعرض له منطقه الخليج يكمن اساسا فى الاضطرابات الداخليخ والغزو الإقتحام من دول المنطقه الاخرى ثم الحصار الذى يتم من الإتحاد السوفيتي[3] .

د) تصريح مساعد وزير الخارجيه الامريكى وليم روجرز امام مجلس لوس انجلوس للمسائل الدوليه عن البترول . وقد صرح فيه ان تخوف الولايات المتحده من فقدان السيطره على مصادر البترول وما يعنيه من تهديد لمصالحها الحيويه هو السبب المباشر لطرح فكره قوات الانتشار السريع[4] .

هـ) تصريح الجنرال و. كيلى قائد قوات الإنتشار السريع والذى اكد بأن التهديد المباشر لإستقرار منطقه الخليج ليس من جراء هجوم سوفيتى مباشر على ابار البترول بل من عدم الإستقرار الداخلى والإنقلابات والنشاطات الهدامه وغيرها[5] .

و) تصريح السيد / هارولد بروان وزير الدفاع الامريكى الاسبق بأن " على دول

---

(1)Harold Brown Department of Dofense, Annal Report, Fiscal Year, 1981 P. 3

(2)Emile Nakhleh, Arab-American Relations. OP.Cit. P 41.

(3) د. عمرو ابراهيم الخطيب : الامن العربى فى منطقه الخليج – جريده الخليج – العدد 3 /1/ 1981 – ص 3

(4) وليم روجرز : البترول والشرطيون – مجله ميد ايست – اوبزرفر – وشنطن مارس 1978– ص 1

(5) النشره الإستراتيجيه – العدد7 بتاريخ 8 مايو 1980– لندن

الخليج ان توفر خط الدفاع الاول ضد اعمال التخريب وضد هجوم قد يسببه وكلاء اجانب ، اما ردع السوفيت فسنتولاه نحن وحلفاؤنا (1) .

ر) تصريح السيد/ دانيربر وزير الدفاع الامريكى الاسبق الذى قدم الدليل على عدم فاعليه هذه القوات لمواجهه السوفيت وبالتالى فهى موجهه لغرض اخر (2) .

ح) إراء ووجهات نظر العديد من الفقهاء السياسيين العالمين والمحليين وقد سبق الإشاره الى العديد منهم من خلال إستعراض المواقف السياسيه المختلفه فى هذا المبحث .

ومن ذلك يفهم ان معظم الفقهاء السياسيين يتفقون على ان مبدأ كارتر وقوات الإنتشار السريع أنشأ لاسباب غير الاسباب المعلنه،وان الهدف منها هو مقاومه الإضطرابات الداخليه بالمنطقه الخليجيه وتدعيم الأنظمه الحاكمه بهاللمحافظه على الوضع الراهن ومقاومه اى غزو تقوم به دوله عربيه لاخرى.فقط دون الأسباب المعلنه الأخرى .ولكن الباحث يود الإشاره الى الملحوظات الأتيه:

1- ان اقصى خطر كان يتوقعه الغرب من الدول البتروليه فى ذلك الوقت هو حظر بترولى كالذى حدث اثناء حرب 1973، والمعلوم انه كان يكفى لزوال اثاره طرق اخرى بسيطه غير إنشاء قوه مخصصه للقيام بغزو عسكرى ، ومن هذه الاساليب التهديد او اعمال المظاهرات البحريه لرفع درجات الخطر او حتى التهديد بإحتلال قطر عربى كما حدث وتم التهديد بإحتلال ابو ظبى ومانتج عنه من انهاء الحظر البترولى عام 1973 او حتى تدبير إنقلاب ماركسى فاشل كما حدث فى اقليم ظفار .

2- انْ انتقادات عديده قد وجهت لمبدأ كارتر وقوات الإنتشار السريع بزعم انها غير كافيه او مؤهله لمقاومة الخطر الشيوعى وبالتالى فهى معده اصلا لتأديب حكومات المنطقهَ وليست لمقاومه الغزو السوفيتى ، وقد كان هذا الرأى هو ماتوصل اليه الفقهاء ، الا انْ استقراء الواقع يؤدى الى الإعتقاد ان هذه النتيجه كانت فى الاذهان مُسبقا لذلك حاولوا اثباتها ، اى انهم اوجدوها ثم راحوا يبحثون عن مبرراتهم ، الا ان المُنطقى ان يقوم مخططوا السياسه والإستراتيجيه الامريكين لإعداد قوات سريعه وقويه لا تكلف الخزينه العامه الكثير وتكون مستعده دائما للقيام بالمقاومه الاولى لحين تدبر الامر وارسال القوات القادره التى تكفى لمقاومه الغزو على حسب درجته وشدته ، لذلك فإن أنشاء قوات الانتشار السريع كان مناسبا تماما للغرض الذى اعدت من اجله وهو مقاومه الغزو السوفيتى المتوقع كخط دفاع اول .

3- ان اسلوب مقاومه غزو صدام حسين للكويت لم يتم وفقا لإسلوب قوات الإنتشار السريع ، حيث انتقلت قوات ضخمه مركزيه ومجهزه عسكريا أضخم بكثير من

---

(1) صحيفه السياسه الكويتيه بتاريخ 31/ 7/ 1980

(2) صحيفه القبس الكويتيه بتاريخ 4/ 3/ 1981

إمكانيات هذه القوات.كما ان الحرب الفعليه قد تمت بعد فتره طويله من الغزو واشترك فيها قوات كبيره من جنسيات كثيره وفق اسلوب الحرب الشامله وليس وفق إسلوب قوات الإنتشار السريع .

4-إن ما نشر من احاديث صحفيه منسوبه الى بعض القاده السياسيين والعسكريين الامريكيين التى تحددطبيعه هذه القوات بانها انشئت لغير مقاومه السوفيت ولكن للحفاظ على تدفق البترول العربى وفق شروط ميسره، فى الغالب نشرت للتخفيف من رد الفعل السوفيتى وعدم إظهار سوء النيه معه بالتالى تعرض سياسه الوفاق الوليده للخطر، واما - وهو الاقرب - عدم إثاره حفيظه بعض الزعماء العرب ذوى الميول والثقل الغربى.

5- قد تنشأ قوات لاغراض عسكريه ، ولكن مصدر قرار إنشائها يطمع فى تحقيق عده مكاسب اخرى غير ما اعلن فى اسباب إنشائها ، ولعل هذا هو ماحدث عند اصدار قرارانشاء قوه الإنتشار السريع، فقد انشئت هذه القوات لمواجهه الخطر الخارجى الذى قد تتعرض له المنطقه ولكن لا يمنع من ان يظل السبب الرئيسى لإنشائها يكتنفه الغموض لتحقيق عده اسباب اخرى من جراء هذا الغموض منها ارهاب بعض العرب والسوفيت والإيرانيين ، المهم الا يتأكد احدا على وجه اليقين انه هو المستهدف وحده وانه ايضا خارج نطاق التهديد .

6 - ان الدول الاوروبيه التى دعيت للإشتراك فى تكوين هذه القوات او فى نفقاتها قد ادركت السبب الحقيقى من وراء إنشائها وهو الوقوف ضد السوفيت ، لذلك لم ترض ان تعادى السوفيت وبالتالى تعمل على القضاء سياسه الوفاق (الوليد الحديث) . ولو كانت هذه الدول تعلم ان تكوين هذه القوات موجهه فقط ضد القلاقل العربيه لكانت قد اشتركت فيها دون ايه معارضه وذلك لا ن ماكانت ستحصل عليه من جراء أشتراكها فى تشكيل هذه القوات وفق هذا الغرض فقط ، كان لايمكن توقعه فى مقابل خساره لا تذكر وكانت مستعدة لتحملها .

7- ان السبب المعلن لإنشاء هذه القوات وهو الغزو السوفيتى لأفغانستان والثوره الإيرانيه تتوافق مع تاريخ الإعلان عن تشكيلها وانشائها ، وهو بالطبع ما يؤيد بالمنطق ان السبب مرتبط بالمسبب ، فقد كان يمكن للإداره الامريكيه ان تختلق اسباب وهو امر سهل اذا رأت ان انشاء هذه القوات امر لا بد منه ولا تكتفى بمجرد انتظار المبررات التى تستند عليها لإنشائها ، وقد تحدث المبررات او لا تحدث وبالتالى فقد تنشأ هذه القوات او لاتنشأ . فالإستناد اذا لهذه الاسباب لإنشائها - الغزو السوفيتى لأفغانستان والثوره الاسلاميه بإيران - هى اسبا ب حقيقيه وليست مجرد واجهه تختفى ورائها ، وخاصه وان الرئيس الامريكى الذى اصدر قرار إنشائها

لم تحدث فى عهده اى هزه بتروليه يمكن ان تؤرقه وتدفعه للبحث عن حل له ، بل كان عهده يمتاز بتدفق بترولى سليم ، الازمه الوحيده التى تعرض لها هى ازمه إحتجاز الرهائن بالسفاره الامريكيه بطهران ، وقد حدثت عقب الثوره الايرانيه .

من ذلك لا يتفق الباحث مع ماانتهى اليه الرأى من عدم صحه ما اعلن من اسباب لإنشاء هذه القوات اللهم الا ان تكون اسباب انشاء هذه القوات هى اسباب مجتمعه تشملهم جميعا وما الغزو السوفيتى لأفغانستان والثوره الايرانيه الا معجلات ومنبهات لسرعه انشائها .ولعل ما يؤيد ماذهب اليه الباحث دراسه امير البحر " روبرت هنكز" الذي اشرف علي شئون امن الخليج فى وزاره الدفاع الامريكيه منذعام 1975، حيث قدم دراسه عن البترول والامن فى سياسه الولايات المتحده في منطقه الخليج والمحيط الهندى قدمها الى ندوه البترول والامن فى الخليج المنعقده فى سبتمبر 1980 بلندن[1] . حيث حدد خمسه احتمالات تهدد استمرار تدفق البترول وتستدعى التدخل العسكرى فى الخليج وهى :

1) الغزو السوفيتى فى المنطقه ، ويرى هنكز ان هذا الإحتمال جدى خاصه بعد دخول السوفيت لافغانستان .
2) الاضطراب السياسى المحلى .
3) الفوضى السياسيه الناجمه عن نزاع محلى (كالحرب العراقيه الايرانيه) .
4) فرض حظر جديد على شحن البترول .
5) محاوله منظمه الاوبيك السيطره على انتاج البترول وتسويقه بهدف الاضرار بالغرب .

استمرت السياسه الامريكيه تجاه منطقه الخليج العربى على ماهي عليه الا انها قد اعتراها التشدد وخاصه بتولى الرئيس الجمهورى رو نالد ريجان مقاليد البيت الابيض والاستعانه بطاقم معاونين يميل لفرض نفوذ الولايات المتحده الامريكيه فى العالم ومقاومه التغلغل السوفيتى وخاصه فى منطقه السرق الاوسط والخليج العربى ، حيث سيطرت على تفكير الاداره الامريكيه فى هذا الوقت أن الاهداف السياسيه السوفيتيه هى بالمقام الاول متجهه للسيطره على منطقه الخليج[2] . لذلك فقد انصبت سياسة الولايات المتحده الخارجيه على ما من شأنه مقاومه هذا الهدف . ونرى ذلك بوضوح فى تصريحات الكسندر هيج وزير الخارجيه الامريكى فى ذلك العهد امام لجنه الشئون الخارجيه التابعه لمجلس النواب الامريكى ، حيث قرر[3]:

(1) د. زهير شكر : السياسه الامريكيه فى الخليج – مبدأ كارتر – مرجع سبق ذكره ص ص 106–107 .
(2)Strategy in the Decade of the 1980 by Paul H. Nitze in Foreign Affairs. Sep. 1981
(3) د. زهير شكر : المرجع السابق ص ص 218–219

1) الاهميه المتزايده لمنطقه الشرق الاوسط بالنسبه للامن القومي الامريكي ، وهذا ما يبرر تخصيص 70٪ من برنامج المساعدات للعام المالى 1982 للمنطقه وخاصه اسرائيل ومصر .
2) إن اسرائيل تظل عاملا اساسيا فى اعتبارات السياسه الامريكيه ، وصمام الامان الرئيسى للدفاع عن التوازن في المنطقه وحمايه المصالح الامريكيه ، وستبقى الولايات المتحده ملتزمه بأمن اسرائيل وضمان تفوقها .
3) السعى لإيجاد توافق فى المصالح الاستراتيجيه فى المنطقه بأكملها يجمع العرب والاسرائيلين معا لمواجهه اخطار التهديد الناجم عن التسلل السوفيتى الى المنطقه ، وما ينطوى عليه ذلك من ملابسات بالنسبه لموارد البترول الحيويه هناك .
4) ان الولايات المتحده سترد بكامل قواتها على اى محاوله لتغيير الوضع الراهن بمنطقه حقول البترول الحيويه بالشرق الاوسط .
5) ان منطقه الخليج وبسبب سقوط الشاه والتدخل السوفيتى فى افغانستان وتعاظم الوجود السوفيتى فى منطقه القرن الافريقى واليمن الجنوبيه تشكل احدى اولويات العمل الاستراتيجى الامريكى .

وقد ايدت الاداره الجديده مبدأ كارتر ، ولكنها قررت تطبيقه بتطرف يتناسب وسياستها الخارجيه ، ويقوم هذا الإتجاه على اساسين ، الاول : تعزيز نشر الوجود العسكرى الامريكى عن طريق اقامه القواعد العسكريه ،الإستفاده من التسهيلات التى يقدمه بعض حكام دول المنطقه ، وان يكون هذا الوجود دائما .
وثانيا : ان تشترك فيه الدول الغربيه . والمبدأ الثانى يقوم على ضم اكبر عدد ممكن من الدول فى المنطقه الى استراتيجيه مشتركه موجهه ضد الإتحاد السوفيتى وهذه الإستراتيجيه تعتمد على الإنتشار الدائم للقوات الامريكيه فى المنطقه ، كما انها تعتمد على تزويد الدول الصديقه بالاسلحه المتطوره [1] . ولعل هذا ما يفسر الموافقه على تزويد المملكه العربيه السعوديه لطلبات السلاح وان كانت متعثره في ذلك الوقت . لقد عملت اداره ريجان على استعاده السعوديه كليا الى الصف الامريكى وشدها فى اطار دبلوماسيه الولايات المتحده فى المنطقه ، فمتخذى القرارفى اداره رونالد ريجان كانوا مدركين تماما لاهميه عامل المصداقيه فى سياسه امريكا الخليجيه . فاذا فقد العرب ايمانهم فى قدره امريكا على حمايتهم فلماذا يساندون المبادرات الامريكيه فى الخليج [2] .

---

(1) المرجع نفسه ص ص 232-233.

(2)Paul Marantz OP. Cit P 51.

لقد دفعت الحرب العراقيه الإيرانيه لاعاده السعى من قبل الدول الخليجيه للولايات المتحده طلبا للأمن والدفاع ، فلا يمكن اغفال تاثير الحرب على امن دول الخليج . فقد ينتج عن الحرب مجموعه من المتغيرات الاقليميه تختلف فى طبيعتها عما هو قائم فى الوقت الراهن . ومن هنا نستطيع ان نقف على مبعث قلق دول المنطقه من الإحتمالات التى قد تتمخض عنها تلك الحرب .

وقد استغلت امريكا قلق الدول الخليجيه الناتج عن الحرب العراقيه الايرانيه لتعزيز وجودها فى المنطقه . وخاصه فى المملكه العربيه السعوديه التى فتحت اجوائها لطائرات الإستطلاع الامريكيه ، وكما ان التسهيلات العسكريه الضروريه التى منحت للولايات المتحده سمحت بوجود عسكرى امريكى بارز دون ان يثير حساسيه دول المنطقه التى التزمت الصمت حيال اعطاء عمان والبحرين والصومال ومصر تسهيلات عسكريه لقوات الإنتشار السريع ، كما زاد من مشتروات المنطقه للأسلحه الامريكيه واستقدام المستشارين العسكرين اللازمين لهذا السلاح[1] .

لقد كانت الحرب العراقيه الايرانيه اول نتاج لإختلال ميزان القوى بالمنطقه بسبب سقوط الشاه وما استتبعه من احداث داخليه بإيران اثرت على قوتها القوميه. ومع ذلك فقد اتسم الموقف الامريكى بسلبيه ظاهريه فى تصرفاتها غير متوقعه لمن هم يلاحظون الامور من ظواهرها فقط دون محاوله الكشف عن مكنونها ، رغم انها تبدوا للعيان وكأنها تهدد المصالح الامريكيه فى المنطقه .

ولعل من اسباب هذا الموقف السلبى الامريكى انها كانت تامل منه تدهور القدره العسكريه والإقتصاديه لإيران وبالتالى سقوط النظام الاسلامى الجديد او على الاقل انهاك قواها وعدم امتداد تاثيره الثورى خارج ايران . فالحرب كانت توفر على الولايات المتحده مخاطر التدخل العسكرى المباشر وما قد يثير من رد فعل ضدها خصوصا من جانب الإتحاد السوفيتى .

ولكن دائره الحرب قد انقلبت على العراق واستطاعت ايران ان تتوغل داخل الاراضى العراقيه ، بل وتهدد مضيق هرمز ذاته مما قد يؤدى الى اغلاقه امام الملاحه الدوليه . لذلك تحركت الاداره الامريكيه خشيه تعرض العالم لأزمه بتروليه من جراء اغلاق هذا المضيق لذلك اعلنت الاداره المذكوره فى حديث لوزير دفاعها كاسبر وينبرجر ان لمضيق هرمز اهميه بالغه بالنسبه لدول العالم الحر ولدول الخليج الساحليه الغربيه . وان لذلك يجب الابقاء عليه مفتوحا ، ويضيف بأن (سياستنا الاساسيه هى ان حقوق الملاحه الدوليه الحر امر حيوى ينبغى علينا الحفاظ عليه وقد اوضحنا موقفنا حول هذا الموضوع اكثر من مره فى السابق وهذا الموقف لم يتغير)[2]

(1)M.L. El Azhary, the Attitude of the Superpowers Lowards He Gulf wan International Affairs - Autumn, 1983, Vol. 59 . No. 4 PP 609 : 620.

(2) Ibid P 201.

كما اطلقت الولايات المتحده فكره القوه البحريه الغربيه المتعده الجنسيات لضمان الامن فى الخليج ومضيق هرمز . كل هذا بهدف اشراك حلفائها فى حساباتها السياسيه والعسكريه فى المنطقه وتحميل الاوربيين جزءا من الاعباء الماديه والعسكريه التى تواجهها الولايات المتحده فى المحيط الهندى والخليج . ورغم التصريحات الامريكيه والتى اتسمت بالمبالغه فى جديه التهديدات الإيرانيه الاان اداره ريجان تحركت تجاه بناء الجسور مع ايران ، وتعهدت بتزويد الخمينى بقطع الغيار التى تلزمه . فقد كان النظام الإيرانى يحتفظ بالمبادأه فى يده بالنسبه لمسأله الرهائن الامريكين المحتجزين بلبنان واستخدم الإيرانيون تلك الورقه مع الولايات المتحده لخدمه مصالحهم واهدافهم . فأستغل الخمينى هذا الموقف استغلالا قويا مع اداره ريجان واسرائيل ليحصل على اكبر قدر من الاسلحه مقابل الافراج عن الرهائن. وقد حصلت ايران على نحو بليون دولار فى صوره سلاح من اسرائيل وامريكا فى السنوات1985 ، 1986 . فالإتصالات الايرانيه الامريكيه كانت تتم تحت اشراف اسرائيل [1] .كما استغلت اداره الخومينى الموقف استغلالا جيدا حينما لوحت وامريكا بأمكانيه تحرك ايران تجاه الاتحاد السوفيتى واحداث تقارب معه يكون علي حساب الوجود الامريكى بالمنطقه . مما دفع بالاخير الى تقديم مزيدا من الإغراءات لإيران ومنه الضغط على الكويت لإطلاق صراح الارهابين المساندين للخومينى المسجونين بالكويت[2] .وقد كان من الممكن ان تستمر هذه العلاقات الخفيه بين الحكومتين لولا انكشافها بما عرف بقضيه ايران جيت وأدى الى ازمه ثقه بين الولايات المتحده وحلفائها الخليجين وانهيار لهذه الإتصالات ايضا .

ونتيجه لتطور الحرب العراقيه الايرانيه فى غير صالح ايران ، فكرت ايران فى احراج مصادرالتمويل التي تعتمد عليها العراق ، بهدف اجبارها على الحياد من هذه الحرب . فلجأت الى مهاجمه المنشأت والسفن البتروليه والكويتيه بهدف احداث خسائر بها . وقد بدأ هذا التصرف فى فبراير 1986 واستمر عده اشهر مما دفع الكويت الى ان تطلب من الإتحاد السوفيتى والولايات المتحده الامريكيه رفع إعلامهما علي السفن الكويتيه المحمله بالبترول التى تعبر مضيق هرمز . وقد كان عرض موجهه للولايات المتحده الامريكيه سابقا للعرض السوفيتى ، ولكن الاولى ترددت فى اجابه هذا الطلب خشيه تخوفها من الرأى العام الداخلى لتورطها فى صراع خارجى ومازالت الاثار النفسيه السيئه فى الاذهان والمتعلقه فى حرب فيتنام ، وايضا بسبب التكلفه التى قد تنجم عن هذا الإجراء ، حيث ان هذا الطلب يعنى زياده التواجد البحرى فى المنطقه لتوفير الحمايه اللازمه لتلك السفن عند عبورها المضيق

(1)Fredrick W. Axelgard US. Policy in the Gulf - Ascond look Current Issucs - December, 1987. P 124.
(2)Barry Rubing. Drowing in the Gulf, Foreign Policy. P 121.

مما يكلفها اكثر من 20 مليون دولار شهريا .

غير ان حكومه الكويت تقدم بذات الطلب للإتحاد السوفيتي بعد تلكؤ الولايات المتحده في الاجابه ، وقد وافقت بالفعل حكومه الإتحاد السوفيتي مما دفع الولايات المتحده الى سرعه الإستجابه للطلب الكويتي خشيه وقوع الكويت في احضان السوفيت وزياده تواجده بالمنطقه وبصوره رسميه [1] . وقد كانت امريكا تهدف من اجابه طلب الكويت ضمن ما تهدف الى تحقيق الاهداف الاتيه :

اولا : استعاده مصداقيه الولايات المتحده والعالم العربي بعد فضيحه ايران جيت .

ثانيا: ان تثبت للدول العربيه الصديقه ان امريكا هي الحليف الذي لايمكن الإستغناء عنه .

ثالثا : استعاده الدور الامريكي في الخليج بصفتها الدوله الحاميه، فقد اصبح الوجود الغربي في المنطقه ظاهرا بكل قواته ومستشاريه ، بعدما ادخلت سبع دول اوربيه سفنها في الخليج .

رابعا : ضمان تدفق الامدادات البتروليه [2] .

والمعلوم ان الولايات المتحده كان لها تصريح رسمي سابق لضمان الملاحه وتامينها بمضيق هرمز لجميع دول العالم . ومن ثم فإن تدخلها لحمايه السفن الكويتيه واجابه طلبها عموما كان متسقا مع هذا التعهد السابق . كما انها كانت تهدف ايضا الى اعلان حكومه الثوره الإيران بجديه الولايات المتحده في تحقيق اهدافها .

فإستعراض القوه هو ظاهره متكرره في مناطق التوتر الدولي الغرض منها الإعلان للطرف الاخر بخطوره الموقف وجديه ردود الفعل والإستعداد لإستخدام الخيار العسكري في حاله تصعيد جديد . والغريب في الامر ان ايران فهمت الرساله الامريكيه ولكن صدام حسين لم يفهمها طوال سنتين وقام بغزو الكويت نفسها .

---

(1) للمزيد من التفصيلات – سليمان ماجد الشاهين وكيل وزاره خارجيه الكويت – محاضره القيت بمركز البحوث والدراسات السياسيه – جامعه القاهره بتاريخ 14 فبراير 1990

(2) د. ليلى موسى –المرجع السابق ص 28

المبحث الثالث
الولايات المتحده الامريكيه وازمه الخليج العربيه الثانيه

احتار التاريخ وسيحتار لاوقات كثيره عن حقيقه الدور الامريكي في ازمه الخليج العربيه الثانيه . متى بدأ ومتى انفعل ومدى تأثيره واهدافه وحجم تدخله او نسبه امركه هذه الازمه . وسيحتار التاريخ ايضا لمده طويله عن الاهداف الامريكيه المبتغاه والمستهدفه من ادارته لهذه الازمه . وهل تمكن بالفعل من تحقيقها والى اى درجه . ففى ازمه الصواريخ السوفيتيه بكوبا عام 1960 . كان هدف الولايات المتحده من ادارتها هو تجنب الحرب النوويه بأى طريقه مع ازاله التهديد بالخطر المتمثل فى وضع الصواريخ السوفيتيه بكوبا ،. وكان معيار نجاحها فى هذه الازمه هو مدى مقدرتها على تحقيق هذا الهدف وتجنب الدمار النووى للبشريه وحفظ وجودها [1]، وقد نجحت فيه . اما في هذه الازمه – محل البحث – فإن الولايات المتحده وخلفها التحالف الدولى لم تستبعد الحرب ، بل انه فى مراحل عديده من مراحلها بدت وكأنها تحاول وتسعى للحرب لتحقيق اهدافا اخرى ... فالازمه الاولى (ازمه الصواريخ بكوبا) كان هدفها المباشر سلبيا يتمثل فى منع الحرب اما الاهداف الغير مباشره التى حدثت بصوره تلقائيه فكان تأكيد مبدأ الردع النووى وتوازن القوى وتأكيدا لسياسه انقسام العالم الى معسكرين وسياسه الحرب البارده . اما الازمه الثانيه فلم يتوصل الفقه السياسى بعد – رغم اجتهاداته المتعدده – الي التوصل لاسبابها المباشره او الغير مباشرة . بل انه لم يتمكن من التفريق فيما توصل اليه اصلا ايهما يعد مباشرا وايهما يعد غير مباشر ... وذلك رغم التسليم المبدئى ان كلا من الازمتين قد أديرتا بمنتهى الكفاءه والاقتدار .

فقد بدأت الازمه بإدعاءات عراقيه ضد كل من الكويت والامارات العربيه المتحده ، ثم بإجتياح عراقى للكويت صباح يوم 2/8/1990 . ثم استنجاد كويتى سعودى خليجى بكل القوى العالميه والمحليه للإسراع لنجده المحتل لرفع العدوان المتوقع عن بقيتها . فهبت كل القوى تنفيذا لقرارات الامم المتحده المتلاحقه بخصوص هذه الازمه وبدفع وترغيب وترهيب امريكى لدفع العدوان . وانتهت بتمكين قوات التحالف الدولى مجتمعه من تحرير الكويت والقضاء على الاله العسكريه العراقيه بالكامل حتى تضمن عدم تكرار هذا الفعل الخارق للقرارات والاعراف الدوليه وايضا لميثاق الامم المتحده مره اخرى .واستسلام العراق بالكامل بدون قيد اوشرط . فهل كان هذا هوالسيناريوالحقيقى والكامل للأزمه ؟ ان القدر المتاح والمتداول من

(1)Alexander L. George, the Cuban Missile Crisis, in Alexander L. George (ed) Avoiding war, Problems of Crisis Management, OP.Cit PP 227 : 229.

المعلومات حتى الان لا يمكن بأكثر من التسليم بذلك انتظارا لما تكشفه الايام مستقبلا.. رغم ان الضمير والاحاسيس والهواجس... وايضا الهمس وحتى بعض القرائن يقطعون بغير ذلك. وايضا من اسباب ان ذهبت الظنون الى مداها فى حقيقه الموقف الامريكي من الازمه بعض الوقائع والظروف التى عاصرت إندلاعها بالمحيط الاقليمى والعالمى والتى تمس الموقف الامريكي .

وبالتالى تحتم عليه العمل والعمل النشط المثمر الهادف ، كذلك من هذه الاسباب ايضا اسلوب الاداره الفريد والمثمر والكامل الذي تمكنت الاداره الامريكيه من ان تدير الازمه بمقتضاه ، حتى ان اطراف الازمه قد اختلطت لدى اشد الناس درايه وفهما للمسائل السياسه ، ولم يعد احدا يعرف هل هى ازمه بين الكويت والعراق وما بين العراق والمجتمع الدولى او بين الولايات المتحده والعراق فقط . وقد كان النموذج الاخير هو الغالب والسائد فى الاذهان وفى الواقع الفعلى ، حتى ان الخطاب العراقى كان يوجه مباشره للولايات المتحده فقط .بإعتبار ان ازمته معها فقط . وفى مرات عديده اخرى (عن قصد او سهوا منها) تجاهلت الولايات المتحده انها جزء من تحالف يمثل طرف فى الازمه - وان كان جزءا هاما جدا - وتقدمت بخطابات او مبادرات مباشره للعراق منه المبادره الاخيره لإجراء مفاوضات بين وزير الخارجيه لكلا من البلدين والتى طرحتها الولايات المتحده يوم 30 / 11 / 1990 [1] حتى ان قرار البدء فى العمليات العسكريه لتحرير الكويت كان قرارا امريكيا وبأمر صادر من ألرئيس الامريكي للقوات الامريكيه والمتحالفه معها بالتبعيه فى الخليج بذلك [2] .

والجدير بالذكر فى هذا المجال ان واقعه اجتياح العراق للكويت وضمه اليه لا تمثل ضررا ملموسا وماديا مباشر على مصالح واقتصاديات امريكا .. فقد عرض ألرئيس صدام حسين ان يكون هناك تحالفا استراتيجيا بين العراق وامريكا يكون من ضمن بنوده تزويد الاولى للثانيه بالبترول اللازم [3] . الا ان هذا الاجتياح العراقى كان بمثابه تحدي حقيقى للنظام العالمى الجديد الى تسعى الولايات المتحده لإرسائه . فرغم ان تزويد الولايات المتحده بالبترول والتحالف الاستراتيجى معها كان يشكل تصرفا غير مضمون النتائج منبعه سلوك العراق الغير قابل للتنبوء فى منطقه ترتبط اشد الإرتباط بمصالح الغرب الإقتصاديه وتحرص على ان تتمتع بالإستقرار او ان يكون تطورها محكوما برؤيه الغرب لمصالحه [4] .الا ان السبب الاهم والاكثر واقعيه

(1) محمد حسنين هيكل : حرب الخليج اوهام القوه والنصر - المرجع السابق ص 503

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق ص 76

(3) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 344

(4) د. مصطفى كامل السيد : ازمه الخليج ، بعد الديمقراطيه وحقوق الإنسان ، فى احمد يوسف واخرون ازمه الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل - مطبعه إتحاد المحامين العرب - المرجع السابق - ص ٥٩.

يتمثل فيما اعلنه جيمس بيكر فى شهاده امام لجنه الشئون الخارجيه بمجلس النواب الامريكي[1]. وهى تتلخص فى الاتى :

1) ان عدوان العراق هو اختبار سياسي للكيفيه التى سيعمل بها عالم مابعد الحرب البارده ، واختبار لثقه اصدقاء الولايات المتحده وحلفائها بإلتزاماتها ، وهو لحظه من اللحظات التى تحدد هويه عصر جديد .

2) ان قواعد السلوك التى تم تطويرها ابان الحرب البارده حافظت على السلام فى نهايه المطاف بين الشرق والغرب ، والمطلوب الان بناء سلام عالمى دائم وليس قاصر على اوربا فقط .

3) يمكن لمصادرعديده للعنف والنزاعات الجديده ان تهدد الولايات المتحده وعدم ضرب هذه النزاعات ومصادرها قد يدفع ببعض قاده الجنوب لتاكيد سيطرتهم الاقليميه قبل ان تصبح القواعد الاساسيه للنظام الدولى الجديد مهدده من الجنوب .

4) ان الولايات المتحده لابد وان تتعامل مع هذه الازمه كفرصه للحد من اخطار النزاعات ومحاولات تحدى شرعيه النظام العالمى الجديد وقواه الرئيسيه بقياده الولايات المتحده لمده تزيد عن عقد .

5) ترمى الولايات المتحده الى تثبيت قاعده مفادها ان القوه والترهيب ليسا منهجين ناجحين للعمل فى منطقه شديده الإشتعال كالشرق الاوسط وفى الاقاليم الاخرى من العالم نظرا لتعقد شبكه العلاقات والصراعات الاقليميه .

6) ان الازمه هددت بالخطر مصادر طاقه العالم مما قد يؤدى الى خنقه والى ارتفاع سعر البترول ، ومن ثم زياده التضخم والركود الإقتصادى العالمى مما يمثل عبأ ثقيلا على شرق اوروبا والدول الاكثر فقرا فى امريكا الوسطى واسيا وافريقيا .

ومن مراجعه الاسباب من الاول حتى الرابع عاليه نجد انها تركز وبشده على النظام العالمى الجديد وما ينبغى ان يكون عليه من وجهه النظر الامريكيه وتاكيد هيمنتها وقيادتها له بإعتبار ان هذه الازمه هى نقطه تحول تحدد هويه عصر جديد ، وهو تاكيدا واستمراريه لإستراتيجيه واهداف الولايات المتحده فى المنطقه – كما ذكرنا سابقا – وفى العالم كله .

لذلك فإن الباحث يرى ان يتم تقسيم هذا المبحث الى الاقسام الاتيه :

اولاً: بواعث ودوافع التصرف من وجهه النظر الامريكيه .

ثانيا : التحرك الامريكى فى الازمه ومستوياته .

ثالثا : النتائج والإنعكاسات التى امكن حصرها على الاداره الامريكيه نتيجه ادارتها للازمه . وذلك وفق البيان الاتى :

---

(1) د. ناديه محمود مصطفى : ازمه الخليج والنظام الدولى – فى احمد يوسف (محرر) الإنعكاسات الدوليه والاقليميه لازمه الخليج – مرجع سابق ص ص85 : 86

اولا : بواعث ودوافع التصرف من وجهه النظر الامريكيه :

تبارى العديد من الكتاب والمحللون فى حصر الظروف والدوافع والاسباب التى دفعت الاداره الامريكيه للتحرك او ايضا - بصوره اشد - تباروا فى نسبه معظم هذه الظروف والاسباب الى الاداره الامريكيه ذاتها هى التى خلقتها ابتداءا كستار ومبرر يستوجب تحركها .. وايا كان .. فقد كانت موجوده وظاهره للعيان قبل بدء الازمه وتفاقمها بالإجتياح العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس . لذلك فإنه من المناسب فى هذا المجال ان يتم الاشاره الى بعضها حيث ذكرت بالتفصيل فى مواضع سابقه من هذا البحث وذكرالاخر الذى لم نتعرض له ، وذلك وفق البيان التالى :

ا) البواعث الاقليميه :

1- البواعث الجيوستراتيجيه : وهى اهم البواعث على الاطلاق وقد سبق التنويه مسبقا الى الاهميه الجيوستراتيجيه لمنطقه الخليج العربى وما تحويه من مزايا ومكاسب اقتصاديه وجغرافيه وبتروليه يسيل لها لعاب كل القوى الاقليميه والعالميه ليكون لها فيه موضع قدم، ان لم يكن الغنيمه كلها . وذلك بهدف المحافظه على بقاء وحضاره هذه القوى ثم دفعها لمزيد من التقدم والسيطره العالميه وخاصه فى هذه المرحله[1] .

2- بواعث الازمه ذاتها :لقد مثلت الازمه ذاتها خرقا سافرا وواضحاومؤكدا للقوانين والاعراف والمعاهدت الدوليه . كما كانت اهدارا صريحا لميثاق الامم المتحده الذى يُحرم اللجوء للقوه لحل المنازعات الدوليه .وقد كان من شأن ذلك ان يؤدى الى اخلال جسيم لتوازنات القوى بالمنطقه ويحكم العراق فى اكبر مخزون بترولى عالمى وخلق قوه عسكريه منتشيه بالنصر ومن شأن وجودها ان يخلق وضعا حرجا للمكاسب والأوضاع السياسيه والاقتصاديه الامريكيه بالمنطقه وحليفتهااسرائيل .

3- الإستجاره الكويتيه والخليجيه والسعوديه بأمريكا . حينما حدث الغزو العراقى للكويت استنجدت الكويت بالولايات المتحده لنجدتها ، حيث طلب امير الكويت رسميا من السفير الامريكى بالكويت مساعده حكومه وشعب الولايات المتحده الامـــــريكي[2] . ثم اعقب ذلك طلبا رسميا من حكومات دول الخليج والسعوديه بعد ان استبان مدى الخطر العراقى عليهم .

4- خطوره العراق من وجهه نظر امريكا : حيث اعتبرت على رأس قائمه الدول الراديكاليه العدوانيه الطموحه التى تستطيع وتهدف للسيطره على المنطقه وتخريب اى تسويه سلميه للصراع العرى الإسرائيلى ، وتتحدى مصالح الولايات المتحده وتساند الإرهاب وتسقط حلف الولايات المتحده[3] . وقد كان الرئيس صدام

(1) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق -ص 607

(2) المرجع السابق - ص 360

(3) د. ناديه محمود مصطفى - ازمه الخليج والنظام الدولى - المرجع السابق - ص ص84 : 85

حسين يدرك هذه النظره الامريكيه اليه فحاول مرارا ان يطرح نفسه كحليف لامريكا بالمنطقه وإستعداده للقيام بدور الشاه السابق [1].

ب) البواعث الدوليه :

وتتمثل هذه البواعث فى السمات الاتيه :

1- طبيعه المرحله التى يمر بها الإتحاد السوفيتى حاليا : وانكماش دوره الدولى وتدهور وضعه الداخلى نتيجه تبنيه لسياستان جديدتان هما البيروستوريكا والجلاسينوست ، مما ادى الى الكشف عن مشاكله الداخليه التى لم تكن مسموحا لها بالظهور من قبل . وبالتالى محاوله علاجها على حساب دور الزعامه العالميه ، وايضا محاولته كسب ود القوى الغربيه وخاصه الولايات المتحده للحصول على المساعدات اللازمه للتنميه وهذا التكول ، مما ادى الى سعى الولايات المتحده الجدى لإستغلال الفرصه لتاكيد زعامتها العالميه .والقضاء على المكانه العالميه للإتحاد السوفيتى ، كما سبق عرضه .

2- ثبات اهداف ومبادىء الولايات المتحده فى منطقه الخليج : عرضنا فى المبحث الثانى من هذا الفصل ان اهداف الولايات المتحده الامريكيه فى منطقه الخليج العربى - وان كانت حديثا نسبيا - الا انها كانت ثابته وهى محاصره الشيوعيه العالميه ومنع امتدادها ووصولها الى المياه الدافئه بالخليج بشكل مؤكد بكل ما تحمله من فرص وامكانيات . وثانيا الاستفاده القصوى من امكانات وموارد وكنوز المنطقه . وقد ظل هذان الهدفان ثابتان ، وان توارى السبب الاول وهو محاصره السيوعيه فى حقبه ازمه الخليج العربيه الثانيه ، فقد كانت الازمه فرصه عظيمه ان لم تكن خياليه لتاكيد التواجد الامريكى فى المنطقه بمعنى الكلمه ، ان لم يكن استعمار المنطقه استعمارا كاملا بالمفهوم الجديد للمصطلح والصوره العصريه لإستعمار اجنبى لمنطقه ذات موارد وامكانات وموقع عظيم . وان كان فى هذه الصوره الجديده للإستعمار بعض الصور القديمه والسافره لاشكاله المتمثله فى التواجد العسكرى التقليدى للقوه الاجنبيه والاساطيل البحريه والجويه الموجوده بدعوى حمايه الاقطار الخليجيه من اى خطر خارجى ولعل هذا هو السبب الذى كانت تحتمى فيه وورائه قوات الاستعمار القديم فى القرن الماضى والحاضر وتبرر بمقتضاه استعمارها له اوفرض الوصايه او الانتداب عليه بحجة تنميته.

3- قرب الاعلان عن اوربا الموحده فى عام 1992 : والبدء فى ظهور كيان سياسى اقتصادى متحد وقوى ولا يحتاج لحمايه او حتى وصايه الخليف الامريكى القوى . وايضا بدء ظهور عملاقين اقتصاديين يهددان الهيمنه الإقتصاديه والعالميه للدولار الامريكى هما المانيا الموحده واليابان مع ما يمثلانه فى الذاكره الامريكيه من ذكريات خاصه .

---

(1) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص342

4- تراكم معدلات العجز الضخمه فى ميزان المدفوعات الامريكى ، ومع ما يمثله رقم مبيعات السلاح الامريكى لدول العالم الثالث المأمول من امل فى العمل على خفض هذا العجز . فلم يكن من المسموح به ان يتوفق السلاح الشرقى فى المعارك الحربيه ويثبت فعاليته وبالتالى زياده الطلب عالميا على شراؤه بالمقارنه بالسلاح الامريكى - حيث ان 90٪ من السلاح المستخدم مع القوات العراقيه انتاج شرقى (سوفيتى - صينى - كورى) .

5- تطلع الرئيس الامريكى جورج بوش الى ان يدخل التاريخ ويخوض حربا تنسب اليه ، كما كان يتطلع الى فتره رئاسه اخرى . كما كانت الازمه فرصه للؤسسه العسكريه الامريكيه لتثبت للمجتمع الامريكى انه مازال لها دور وخاصه بعد التطورات العالميه الجديده مما يؤدى الى عوده اهميتها الى ماكانت عليه قبل زوال الخطر الشيوعى [1]. وبالتالى استمرار تمتعها بمزاياها السابقه وميزانياتها السنويه .

ولا يفوت الباحث ان ينوه الى ان هذه البواعث والدوافع لم ينفرد ايا منها او يتميز لتشكيل وتفسير التحرك الامريكى مع هذه الازمه . بل ان جميعهم قد تداخلوا وتفاعلوا معا لتحقيق سيمفونيه التدخل والتفاعل مع احداث هذه الازمه ، وتمكنوا بمساعده الاداره الرشيده والحنكه السياسيه والمقدره الامريكيه وامكانات القوى العظمى التى تملك كل عناصر ومقدرات اللعبه السياسيه والتى -ان لم تفتعلها - تُحسن استغلالها جيدا كلاعب ماهر وقدير يعرف جيدا ماذا يفعل وماذا يريد ومتى واين وايضا هدفه منها . فقد استغلت الولايات المتحده البواعث والدوافع والملزمات وادارتها وفق اسلوب علمى متمكن بديع فى ازمه انتهت بعلاج عسكرى لم يتخلف عنها جرحى او قتلى الا العدد البسيط جدا منهم وفق جميع التوقعات المتفائله التى اعدت مسبقا لسيناريوهات سير العمليات الحربيه ...و كانت مقدره الولايات المتحده قد تمثلت فى نجاحها فى تنظيم العمل الجماعى بمهاره وليس نتيجه لإنفرادها بالعمل [2]. وايضا لم تتكلف ماليا شيئا يذكر نتيجه لإدارتها لهذه الازمه بل انه كسبت الكثير بمقاييس الايرادات والمصروفات . وحققت اهدافها التى كانت تخطط لها كامله ، والتى سيشهد التاريخ مستقبلا عن مدى صحتها ومناسبتها للعالم والولايات المتحده على سبيل التخصيص فى هذه المرحله .

ثانيا : مستويات التحرك الامريكى فى الازمه :

منذ بدء الازمه وتفاقمها عسكريا فى الثانى من اغسطس وقد ظهر التحرك

(11)Robert Scheer, With Enought shouels. Rcagan, Bush and Nuclear war (New York, Randam House 1982). P. 5. Also Michael I. Klare, Bchind Desert storm : the New Military Parodigm Technology review (May. June 1991) P 31

(12) عصام الدين حواس : العرب والنظام العالمى الجديد - الاهرام 16 / 6 / 1991- ص 8

العسكرى والتواجد الامريكى المكثف والمنظم والمخطط له . وهى فى تحركها هذا مع احداث الازمه كان على مستويات متشعبه ومنتشره ومتداخله معا بصوره يصعب التفريق بينها .وهى ايضا لم تكن وفق تعاقد زمنى او تنوع مكانى ، كما يصعب ايضا القوا باهميه عنصر على اخر ، وان اختلفت الاهميه النسبيه لاى منهما فإنما كان اختلافا يرجع لطبيعه المرحله التى تمر بها الازمه ذاتها وليس راجعا الى طبيعه المستوى واهميته الذاتيه . وكانت هذه المستويات لتحقيق الاداره الكامله والفاعله والرشيده للازمه والتى لا تترك شيئا للظروف او امكانات او اهواء الغير ، وهذه المستويات هى :

(1) المستوى المعنوى . (2) المستوى السياسى

(3) المستوى الاقتصادى (4) المستوى العسكرى

وقد كانت الولايات المتحده تهدف للتحرك فى الازمه وفق هذه المستويات الاربعه الى الإمساك الكامل بعناصرها وبهدف ادارتها اداره رشيده واعيه للوصول بهذا المنهج فى اداره الازمه الى الكمال الذى ينتهى بتحقيق اهدافها بصوره كامله. وذلك وفق نموذج اللعبه المحدده القيمه او اللعبه الصفريه . ولكن بصوره وطريقه تضمن وتؤكد تحقيق كل المكاسب اى بنسبه مائه فى المائه كامله وان يحقق الطرف الاخر لا شيء . مما استحق ان يسمى مثل هذا النموذج مستقبلا - والتى نتوقع ان تدار ازمات مستقبليه مماثله كثيرا وفقا له من القوه العظمى الوحيده بالعالم مؤقتا - بإسم نموذج اللعبه الصفريه الرشيد .

(1) مستوى التحرك المعنوى الامريكى فى ازمه الخليج :

وهو مستوى الاعداد النفسى والإعلامى لمسرح الازمه قبل اندلاعها عسكريا والاداره الاعلاميه والنفسيه اثنائها بهدف تحقيق الحشد والمشروعيه وابراز وتضخيم القيم والمثل العليا التى تبتغيها الولايات المتحده من تحركها وتدخلها فى هذه الازمه ، وايضا لتحقيق التكاتف والانسجام والتجانس بين دول وقوات التحالف الدولى ، وايضا تحقيق رضا الشعب الامريكى عن تدخلها في ازمه ذات طابع عسكرى يبعد عنها آلاف الاميال ولا تشكل تهديد مباشر وحال للسلامه والامن الاقليمي للاراضى الامريكيه ومع ما يعانيه هذا للشعب من عقده فيتنام ، وتقليل المعارضه الداخليه قدر الإمكان ، وقد مثل هذا المستوى الاطار العام او الهدف المحتوى الذى شمل تحركات وانماط بقيه المستويات الثلاثه .

وقد كانت المرحله الاولى لهذا المستوى قبل اندلاع الازمه وتفاقمها عسكريا متمثله فى عده شواهد امكن حصرها .. ولكن من المؤكد ان التاريخ سيكشف عن مظاهر اخرى خافيه حتى الان ، ولكن يمكن تلمس بعض الشواهد العامه التى يمكن

الخروج منها بخط عام لهذا المستوى فى الاداره الامريكيه حسبما هو متاح من معلومات حتى الان . فقد قصدت الاداره الامريكيه من هذا المستوى الإعداد الجيد لمسرح الازمه بهدف تحقيق نتائج معينه . فقد اوعزت لوسائل الاعلام الغربيه بالكشف عن بعض القضايا التى من شأن اثارتها فى هذا الوقت بالذات ان تعطى صوره لحكومه صدام حسين بأنها حكومه عسكريه ظالمه متعطشه للدماء والسيطره على جاراتها وذات اهداف مستقبليه خطيره . ومن ذلك اثاره موضوع ضرب النظام العراقى للأكراد بالنابلم والغازات السامه [1]. وايضا اثاره بعض الابناء عن استخدام الجيش العراقى للغازات السامه اثناء حربه مع ايران وانها السبب فى إنتصاره فى الحرب وقبول ايران لوقف اطلاق النار[2] كما نشرت وسائل الاعلام الغربيه عن إكتشاف سلطات الجمارك البريطانيه والإيطاليه والفرنسيه لشحنات سلاح متقدم مهربه للعراق واجزاء الكترونيه ومواسير ضخمه تلزم كي ينتج العراق المدفع العملاق والذى يعطى مالكه ميزات استراتيجيه ضخمه[3] كذلك اثاره مشكله البرنامج النووي العراقى وقدراته ومدى خطورته على المنطقه . وايضا النقل الإعلامى الواسع والمحرف لخطاب صدام حسين في احتفال المولد النبوى الشريف الموافق اول ابريل 1990 والذى قال فيه (اننا سنرد علي اسرائيل اذا استعملت ضدنا اسلحه نوويه ، ثم اقسم بعد ذلك فى خطابه انه اذا تعرضت العراق لهجوم نووى إسرائيل فإنه سوف يستعمل اسلحه متطوره تحرق بالنار نصف واسرئيل) [4]. فقد كان يقصد ذلك السلاح الكيماوى المزدوج . فقد نقلت وكالات الانباء العالميه فقط عن الرئيس صدام حسين الجزئيه الخاصه بأنه سيحرق اسرائيل .

ومن ناحيه اخرى فقد اتخذت من الوسائل الرسميه والسريه التى من شأنه ان تجعل الحكومه العراقيه مطمئنه للسياسه الامريكيه تجاهها وبالمنطقه عموما ، مثل اللقاء الذى تم بين السفيره الامريكيه ابريل جلاسبى وصدام حسين ببغداد يوم 25 يوليو 1990 وتأكيد السفيره الامريكيه بأنه ليس بين الولايات المتحده والكويت إتفاقيات للدفاع المشترك [5]. وايضا التأكيد الرسمى الامريكى بأن ما ينقل عن وسائل الاعلام الامريكيه والمعادى للعراق لا يعبر عن وجهه النظر الرسميه الامريكيه ، بل هو مخالف لها ، وقد قامت الاداره الامريكيه بمعاقبه كاتبه فى احدى المرات [6] . وسيرا على نفس منوال التأكيدات الرسميه التى قصد منه احداث اثرا معين ...وقد

---

(1) جريده الاهرام23/ 1/ 1989–ص 5

(2) جريده الاهرام30/ 12/ 1988– ص 1

(3) جريده الاهرا21/ 2/ 1991 ص 1

(4) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 241

(5) المرجع السابق ص ص339 : 347

(6) المرجع السابق ص 237

احدثته بالفعل . ففى 24 يوليو 1990 سئلت المتحدثه الرسميه الامريكيه "مارجريت توتويلر" عما اذا كانت الاداره الامريكيه لديها اى خطط او نوايا للدفاع عن الكويت ، قد اجابت بأننا ليس لدينا اى اتفاقيات دفاعيه مع الكويت ، وبالمثل في 31 يوليو وفى شهاده امام اللجنه الفرعيه للشئون الخارجيه صرح السكرتير المساعد لشئون جنوب اسيا والشرق الادنى " جون كيلى " بأنه ليس لنا علاقات دفاع مشترك مع اى دوله خليجيه . كما اكد على انه اذا هاجمت العراق الكويت فإن الولايات المتحده ليس لديها المعاهده التى تلزمه لإرسال قوات الى هناك [1] .

اما المرحله الثانيه ، فقد بدأت مع اندلاع الازمه عسكريا وشملت التضخيم والتركيز على دكتاتوريه صدام حسين والنظام الحاكم العراقى واهدافه واطماعه بالمنطقه ومغبة السوفيت عليه والتركيز والربط بينه وبين ادولف هتلر والمقارنه بينهما في النفسيه والعقليه الغربيه ، وان صدام حسين يغتصب النساء ويحتمى خلف الاطفال ، والقيام بالزيارات الميدانيه لجبهات القتال والإلتقاء بالجنود والعمل على القضاء على مشاكلهم المعيشيه . بل ان الاداره الامريكيه قد انشغلت فتره من الزمان فى التفكير فى رد الفعل العربى عن تواجد قوات اجنبيه فقط فى الاراضى السعوديه عما سيحكم به التاريخ مستقبلا عن حرب دارت بين القوات الامريكيه فقط والعراقيه فى ارض سعوديه ، لذلك فقد وجدت الحل فى اشتراك قوات عربيه ومسلمه معها في خندق واحد [2] .وايضا الاعلان عن اهداف التواجد والتحرك الامريكى السامى والمتفقه مع العداله والقيم والمثل العليا وما يجب علي الاداره الامريكيه القيام به ، وقد تمثل ذلك فى تصريحات الرئيس جورج بوش منذ بدء الازمه حيث اعلن ان موقف الولايات المتحده تنحصر فى ثلاث نقاط [3] :

أ) لا يمكن قبول ما حدث وليس هناك فيه شيء قابل للتفاوض اولحل وسط .

ب) لا بد من تعبئه الرأى العام الامريكى والعالمى فى صف الولايات المتحده .

ج) ان الولايات المتحده هى المسئوله عن العمل ، وبالتالى فإن ما هو مطروح للبحث الآن هو خطط العمل .

قد اعلن جورج بوش ايضا ، ان امريكا لا تسعى الى نزاع او الى تقرير مصائر دول اخرى ولكنها ستقف الى جانب اصدقائها ويجب ان تقاوم الإعتداء وإلا فإنه سيقضى على حريتنا [4] . وقد ركزت الاداره الامريكيه علي اله الحرب العراقيه وخطرها على التوازن الاقليمى والدولي ، بل حاولت عزل العراق عن اهم عنصرين

(1)Alexander L. George, the Persion Gulf Crisis, 1989,1990, in AlexanderL. George (ed) OP. Cit, P 569

(2) نورمان شوارتزكوف – شوارتزكوف فى الخليج – ترجمه حسام الدين كساب متولى – المرجع السابق ص 161

(3) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 377

(4) جريده النهار – 9 اغسطس 1990– ص 1

فى استراتيجيته لضم الكويت وهو حمايه الامه العربيه والاسلاميه من ناحيه وتوزيع الثروات البروليه على الشعوب العربيه من ناحيه ثانيه .لذا تحدد الهدف الامريكى ليس فى الدفاع عن المملكه العربيه السعوديه وارجاع اسره الصباح للحكم فى الكويت وهى اهداف انيه ، بل فى تحطيم النظام العراقى وازاله الحرب والضمان الشامل كأهداف طويله المدى لصالح البشريه جميعها . كما ان هناك مجموعه من القيم والمصالح التى حرصت امريكا على ابرازها فى ادارتها للأزمه على انها تسعى لحمايتها والدفاع عنها بشكل مباشر وغير مباشر . فالاهداف المباشره كانت استرجاع الكويت والدفاع عن المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج وحمايه الرعايا الامريكين وضمان تدفق البترول بشكل مأمون الى العالم الغربى ، وعدم تهديد اسرائيل وحمايتها . اما الاهداف غير المباشره فقد كانت (بالاضافه الى ازاله العدو الاكبر لإسرائيل) السعى لتركيز دعائم النظام الدولى الجديد الذى يقوم على توازن المصالح وحقوق الإنسان واحترام الشرعيه الدوليه والإجهاز بشكل نهائي على فكره قيام دوله من العالم الثالث تتصور انها قادره على فرض امر واقع على النظام القطبى الجديد [1].

ان الخطاب السياسى الامريكى يجمع ما امكن من العناصر الترهيبيه التى تهدف لتعبئه الرأى العام الامريكى والسوفيتى والاوربى والعربى ضد النظام العراقى ، فإدعاء الدفاع عن السعوديه والاصدقاء فى الخليج ، والحيلوله دون امتلاك العراق قوه اقتصاديه وعسكريه في منطقه ذات اهميه عالميه يدغدغ فى ان مصالح الأنظمه العربيه المجاوره للعراق والمصالح الامريكيه والاوربيه البتروليه ، لذلك ان الإيحاء بالدفاع عن الديمقراطيه وعن القانون ضد شريعه الغاب ، والدعوه الى السلاح الكيماوى والنووى العراقى يوافق ليس فقط اوروبا الغربيه بل وايضا وبخاصه الإتجاه الجديد لاوروبا الشرقيه والاتحاد السوفيتى نحو الديمقراطيه والسلام العالمى (نبذ استخدام القوه فى النزاعات) اضف ان الدفاع عن المصالح الإقتصاديه الامنيه وعن ارواح الامريكين فى الخليج هوضرب من محاوله تحريك الذات القوميه الامريكيه ضد عدو قومى يكسب اصوات الناخبين [2].

لذلك فقد كانت احاديث وخطب القاده الأمريكيين تسير على هذه الوتيره .فقد وصف الرئيس بوش العدوان العراقى بأنه عمل ينتمى الى عصر الحرب البارده وانه رميه للخلف الى زمن أخر، وانه اثر مظلم من عصر مظلم ، وقال عنه ايضا لقد نهب

---

(1) د. حسن بكر : الولايات المتحده واداره عمليه الحشد الدولى – السياسه الدوليه العدد 102– مرجع سابق – ص 103

(2) د. رشيد شقير : ازمه الخليج جذور وافاق – مجله الفكر الإستراتيجى العربى العدد35– مرجع سابق ص27

الكويت وارهب المدنيين الابرياء وإحتجز الدبلوماسيين رهائن .ووصفه وزير الخارجيه بيكر بقوله لقد إجتاح صدام حسين جارا عربيا مسلما وغدر به من أجل تعظيم نفسه .وقد رأى الرئيس بوش ان هذا السلوك العدوانى الخارجى أستمرارا للسلوك الداخلى .إن هذا التجاهل القائم لحقوق الإنسان الأساسيه يجب الايكون مفاجاه كامله ، فالاف العراقيين قتلوا لأسباب سياسيه ودينيه .واكثرهم قتلوا عبر مجازر حرب الغاز التى شنها ضد سكان القرى الكرديه .وبإختصار ترى الإداره الأمريكيه التصرف العراقى بإعتباره تصرفا دكتاتوريامستأسد يستولى على دوله مجاوره [1] .وفى لقاء الرئيس بوش مع الأمريكيين من اصل عربى فى 24 / 9 / 1990 تحدث عن اهداف الولايات المتحده من الأزمه قائلا إن عملنا فى الخليج هو لإظهار تصميمنا على الوقوف مع الدول الاخرى ضد العدوان وللمحافظه على سياده الدول ، إنه يتعلق بالمحافظه على تعهداتنا ووقوفنا الى جانب أصدقائنا وأضاف إن سياسته تتعلق أيضا بمصالحنا القوميه والأمنيه والحيويه وضمان السلام والإستقرار فى العالم [2] .

على نفس النظام حينما اعلن الرئيس بوش فى19 / 8 / 1990 اهداف امريكا من التدخل فى الأزمه .حيث حدد ثلاثه اهداف أولى جميعها تهدف الى خلق رأى عام مؤيد ومؤازر له حيث قال ان الأهداف هى بالترتيب {1}خروج القوات العراقيه من الكويت دون شروط وبصفه فوريه.{2} عوده الحكومه الشرعيه الى الكويت .{3} ضمان سلامه وامن السعوديه .ثم أورد فى اخر الأهداف الأمريكيه للتعامل مع الأزمه سبب آخر خاص بها ، حيث قرر ان السبب الرابع هو الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين وضمان سلامتهم [3] .

وقد حرصت امريكا على إسقاط التجربه الأليمه للحرب الفيتناميه من الذاكره الأمريكيه اثناء أزمه الخليج وذلك عن طريق سيل الافلام التسجيليه عن إنتصارات امريكا فى الحرب العالميه الثانيه التى إجتاحت التليفزيون الأمريكى خلال حرب الخليج وربما لإشعال الحماس فى قلوب الأمريكيين وإستعاده زهوه النصر [4] . وبالمثل فقد حرص الرئيس بوش فى بيانه فى 16 / 1 / 1991 على التأكيد على انه "لن تكون هناك فيتنام أخرى .وان القوات الأمريكيه ستحصل على اكبر دعم فى العالم له .وانها لن تكون مقيده (وهو ما يعنى انه لن يكون هناك تدخل من غير العسكريين فى سير العمليات العسكريه ذلتها كما كان يحدث فى حرب فيتنام) وتنبأ الرئيس الأمريكى

(1) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه – المرجع السابق ص 53

(2) المرجع السابق ص 54

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 – مرجع سابق ص ص 61 :62

(4) رؤيه استراتيجيه فرنسيه – امريكا تواجه مشاكل مابعد الخليج – الاهرام 26 / 12 / 1991 ص 5

بأن المعركه لن تكون طويله وأن الإصابات ستكون قليله .وقد أعاد نائب الرئيس (فى مقابله مع الشبكه التليفزيونيه CNN فى 2/2) تأكيد ان هذه الحرب لن تصبح فيتنام اخرى .ذلك ان حرب فيتنام إستغرقت خمسه عشر عاما اما هذه الحرب فلن تستغرق سوى اسابيع "[1].

وعلى المستوى التكتيكى العسكرى فقد ركزت الولايات المتحده على دفع الشعب العراقى الى الثوره على قيادته وايضا تدمير الروح المعنويه للجندى العراقى .وذلك بالقصف المتواصل ومنع النوم عنه وايضا إلقاء المنشورات [2].تشرح موقفهم وتحضهم على الإستسلام وتبيان طريقه وإسلوب الإستسلام .والإذاعه المستمره لبيانات ونداءات واناشيد تدمر الروح المعنويه للشعب والجنود العراقيين .

(2) المستوى السياسى :

لقد كان المستوى الأول (المعنوى)بمثابه الإطار العام للتعامل الأمريكى مع الأزمه او بمثابه تهيئه الجو او مسرح العمليات قبل الأزمه .وأيضا الإعداد البيئى لمناخ القتال او منازله العدو .اما بقيه المستويات الأخرى السياسيه والإقتصاديه والعسكريه فقد كانت بمثابه مستويات القتال الفعليه او أنماط وانواع إداره الأزمه ونزالها .لذلك فقد كانت هذه المستويات الثلاث هى الصوره الفعليه او ما بداخل البرواز او المضمون الكلى للحركه.

وقد كان هذا المستوى ذات طريقين لفظى وحركى معا .كان الأول بمثابه عمليات الإدانه والإستنكار والمطالبه بالإنسحاب الفورى وعوده الشرعيه .اما المستوى الحركى فقد تمثل فى التحركات والمساعى لأستصدار قرارات مجلس الأمن الداعيه الى إدانه العدوان والمطالبه بإنسحاب القوات المعتديه والسعى لدى بقيه القوى العالميه لمحاصره وتصفيه العدوان[3] .وقد كان المستوى السياسى اللفظى ممثل فى إسلوب التعامل الامريكى مع الأزمه فى العديد من التصريحات والبيانات واقوال ومؤتمرات المسئولين الأمريكيين بخصوص الأزمه والتى طالبت جميعها بعوده القوات المعتديه الى العراق وعوده الشرعيه للكويت.والملاحظ ان البيانات والتصريحات الأمريكيه المتعلقه بالأزمه كانت نبرتها تميل للشده والوعيد والتهديد كلما تفاقمت الأزمه ومرت عليها الإيام، وايضا كلما تمكنت امريكا اكثر من مسرح الأزمه وزادت جنودها بالجبهه الجنوبيه[4] .فيلاحظ مثلا البيان الصادر عن الولايات المتحده يوم 2/8/1990 (صباح الأزمه) إكتفى فقط بإدانه العدوان بشده والمطالبه بسحب القوات

(1) ازمه الخليج المواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق – ص 77

(2) نورمان شوارتزكوف : المرجع السابق ص ص 224 : 225

(3) التقرير الاستراتيجى العربى لعام90 مرجع سابق ص 61

(4) بوب وود ورد : القاده – اسرار صناعه القرار الامريكى لحرب الخليج – ترجمه صبحى مشرقى ، موريس خالد، جلال عبد الحليم – القاهره – سفنكس للطباعه والنشر1991 ص ص196 : 262

العراقيه من الكويت والمطالبه للجماعه الدوليه بإدانه الغزو ودعوه مجلس الامن للإنعقاد لجلسه طارئه لبحث كافه الخيارات والرد على العدوان [1]. اما بمرور الايام وإزدياد الحشود العسكريه فكانت اللهجه مختلفه حيث صرح الرئيس الأمريكى بوش فى 8/1/1991 منذرا العراق بأن عليه ان يختار السلام بدلا من الحرب قبل15 يناير كما حذر التحالف الدولى من اى إرخاء للضغط على العراق [2].

وقد كان من عوامل نجاح الأداره الأمريكيه على المستوى السياسى اللفظى مايتمثل فى وضوح الرؤيه والثبات فى الأهداف المعلنه من التحرك الأمريكى وإداره الأزمه .فيلاحظ ان الأهداف المعلنه اولا كانت خلال الأيام الأولى للأزمه هى خروج القوات المعتديه من الكويت دون قيد اوشرط وعوده الحكومه الشرعيه وضمان سلامه وأمن باقى الأقطارالخليجيه والحفاظ على ارواح الرعايا الأمريكيين وسلامتهم .وقد ظلت هذه الأهداف ثابته ولكن أضيف اليها ولم تلغها اسباب اخرى تبعا لتطور سيناريو الأزمه .فإضيف سبب اخر وهو قيام نظام دولى جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفه [3].

اما المستوى السياسى الحركى فقد كان اشمل واخصب وشمل العديد من الجهات والأماكن والأنواع بهدف الإعداد الجيد والتنسيق الفعال مع كل القوات اما لكسبها الى جانبه اوتحييدها فى الصراع ومنع معارضتها للتحركات الأمريكيه السياسيه والإقتصاديه والعسكريه بمختلف صورها ، وذلك للتلاقى مع المستويين الاخرين لتحقيق عنصر الأداره الرشيد للأزمه من وجهه النظر الامريكيه .فكان التنسيق مه الإتحاد السوفيتى والجماعه الأوربيه واليابان وأيضا مع دول الجوار المحيطه بمنطقه الأزمه.وهذا بخلاف التحرك السياسى والدبلوماسى الفردى النشط على مستوى الأمم المتحده والجبهه الأمريكيه الداخليه والتحركات الدوليه فى مختلف الجبهات.

أ -التنسيق مع الإتحاد السوفيتى:

وكان بقدر وحساب وايضا لتحقيق هدف معين .فهو يهدف الى ان يؤيد ويساعد الجهود الامريكيه للعمل وفقا لوجهه النظر الأمريكيه حتى تتجنب معارضته لها دوليا وعلى ساحه مجلس الأمن بإيتخدام حق الفيتو ودبلوماسيه الكواليس الخلفيه .لكن دون السماح له بان يكون ذو دور مميز اوحتى ظاهر او السماح بان يظهر بمظهر القوى العظمى ولو فى المنطقه العربيه مره اخرى .بل يتم هذا التنسيق بصوره وطريقه تكرس انهيار وتقهقر السوفييت عالميا وإقليميا وتقرب من موعد نهايته وتحلله . . .وهذا ما حدث بالفعل.

---

(1) نبيه الاصفهانى : (اعداد) يوميات الازمه – السياسه الدوليه – العدد 102– مرجع سابق ص 205

(2) نبيه الاصفهانى : اعداد يوميات الازمه – السياسه الدوليه– العدد 104– مرجع سابق ص 83

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 – المرجع السابق ص ص61 : 62

وقد بدأ التنسيق حين قام وزير الخارجيه الامريكى فى 2 / 8 / 1990 بزياره عمل للإتحاد السوفيتي للقاء نظيره إدوارد شيفرنادزه بصحراء سيبيريا للتباحث معا بشأن موضوعات تهم البلدين [1] . وقد تم في هذا اللقاء التباحث من اجل التوصل الى موقف مشترك ضد هذا الغزو . وقد صدر بالفعل بيان امريكى سوفيتي مشترك فى 3 / 8 / 1990 يشخص العدوان العراقى بإعتباره نقيضا لميثاق الامم المتحده والقانون الدولى ويدعو الجماعه الدوليه الى ادانه العدوان واتخاذ الخطوات العمليه للرد عليه وايقاف كافه امدادات السلاح الى العراق ، والتأكيد على ان الجماعه الدوله عازمه على عدم الرضوخ للعدوان . وقد حدد البيان المطالب السوفيتيه والامريكيه فى مواجهه العراق وهي سحب العراق لجميع قواته من الكويت دون قيد مسبق او شرط واسترداد السياده والاسقلال الوطنى والشرعيه ووحده اراضى الكويت [2]. وقد تصاعد التنسيق الامريكى السوفيتي الى مستوى القمه حيث عقد بهلسنكى مؤتمرا بين الرئيس جورج بوش ونظيره السوفيتي جورباتشوف فى 9 / 8 / 1990 وقد توصل الرئيسان الى الاتفاق على النقاط الاتيه [3]:

ا) تأكيد البيان المشترك السابق لوزيرى خارجيه البلدين الصادر فى3 / 8 ، وتأييد قرارات مجلس الامن التى صدرت بشأن العدوان العراقي ودعوه الجماعه الدوليه الى الإلتزام بالعقوبات التى قررتها الامم المتحده ضد العراق .

ب) تفضيل الدولتان للحل السلمى للأزمه واتحاد موقفهما تجاه العدوان العراقى مادامت الازمه قائمه والاستعداد للنظر فى خطواط اضافيه تتفق مع ميثاق الامم المتحده فى حاله عجز الخطواط الحاليه عن انهاء العدوان .

ج) ليس بالامكان وجود نظام دولى سلمى اذا ماكان للدول الاكبران تلتهم جيرانها الاصغر . والعمل مع دوله المنطقه وخارجها لتطويربنيان امن اقليمى واجراءات لإحلال السلام والإستقرار.

د) من الضرورى العمل بهمه لحل جميع النزاعات المتبقيه فى الشرق الاوسط والخليج.

ومن ذلك نرى ان بوش وجورباتشوف قد توصلا فى هذه القمه الى حل وسط حول اسلوب معالجه الازمه ، حيث وافق بوش على ارجاء اللجوء الى الحل العسكرى لحين استنفاذ الطرق السلميه فى اجبار صدام حسين على تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن الازمه ، وفى المقابل . وافق جورباتشوف على عدم رفض الحل العسكرى من حيث المبدأ على ان يجرى تنفيذه فى اطار الامم المتحده وبعد استنفاذ الطرق السلميه الاخرى [4].

(1) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 369

(2) ازمه الخليج والموقف العربيه الدوليه – المرجع السابق ص 55

(3) المرجع السابق ص ص 55 : 56

(4) محمد سيد احمد: مهمه بريماكوف – الاهرام 29 / 10 / 1990 – ص 9

. وقد جرى التنسيق بينهما ايضا فى الاتفاق معا من اجل تصعيد العقوبات المفروضه على العراق ودفعه الي الإنسحاب من الكويت ، وكلما زادالعراق من تعنته ولجوئه الى اجراءات من شأنها تأكيد عدوانه قاصدا قرار تقييم الكويت واحتجاز الرهائن الغربين والمطالبه بغلق السفارات فى الكويت .

الا ان هذا التنسيق لا يعنى ابدا ان الموقفان كان بينهما تنسيق وتشاور دائمين ، ولا يعني بطبيعه الحال ايضا ان الموقفان كان بينهما تطابقا . فقد اختلفا فى مواقف كثيره . حيث ركز الاول ودفع ورجح الحل العسكرى ، وان لم يعلن عن لك دائما وصريحا ولم يغلق الطريق امام الحل السياسى بصوره علنيه وانما ربطه بقبول العراق الكامل بالقرارات الدوليه التي تم إصدارها[1] .وبصوره تحتم علي العراق رفض هذا الحل وفق هذا الاسلوب . اما الاتحاد السوفيتى (كما سبق القول) فقد حاول لعب دور متميز والدفع الى الحل السلمى الدولى من خلال الامم المتحده ولمنع الإستئثار الامريكى بمفاتيح الحل بصفه منفرده . ففيما يتعلق بالسعى السوفيتى الدائم للحل السلمى للأزمه ، فإن نجاح هذا السعى او فشله ارتبط بالموقف الامريكي وبالشروط التي وضعت حول حدود الحل السلمى المطلوب . ومن الجدير بالتسجيل ان الجهد السوفيتى كان يمثل في فترات معينه احد القيود علي التحرك الامريكي ومدي اندفاعه ناحيه تفضيل الاسلوب العسكرى دون غيره[2] . ومن ناحيه اخرى مثل دافع للتعجيل بتطوير الهجوم والبدء بالهجوم البرى حينما طرح السوفيت فى18 فبراير مبادرة لإنهاء الحرب الدائره بالمنطقه وترددت انباء عن قبول العراق لها .مما دفع القياده الامريكيه الي التعجيل بموعد بدء الهجوم البرى لتحرير الكويت قبل ان تصبح المبادره امرا لا بد من العمل بمقتضاه[3] .

وقد ظل التنسيق الامريكى مع الاتحاد السوفيتى وحتى 29 يناير1991 – وبعد اشتعال المعارك فى 17 يناير – حيث اصدر وزير خارجيه البلدان بيانا مشتركا فى ذات التاريخ تضمن اتفاقهما على بعض الامور الخاصه بالازمه والدعوه الى وقف اطلاق النار اذا التزم العراق بكل حزم بالإنسحاب من الكويت ، وقد شمل الإتفاق النقاط الاتيه:[4]

1) أنه يمكن وقف اطلاق النار اذا التزمت العراق التزاما واضحا لا لبس فيه بالإنسحاب من الكويت . وان مثل هذا الالتزام لا بد ان تدعمه خطواط ملموسه مباشره تؤدى الى الالتزام الكامل بقرارات مجلس الامن .

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 مرجع سابق ص 64

(2) المرجع السابق ص 64

(3) نورمان شوار تزكواف -المرجع السابق ص ص238 : 243

(4) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه – المرجع السابق ص 83 : 84

2) ان رفض القياده العراقيه الالتزام بمطالب المجتمع الدولى الواضحه والقانونيه من اجل الإنسحاب من الكويت هو الذي حرض على بدء الاعمال العسكريه .

3) تاكيد وزيز الخارجيه الامريكى علي ان شركاء التحالف يستهدفون تحرير الكويت وليس تدمير العراق . وان الولايات المتحده لا تهدد السلامه الاقليميه للعراق . وانها ليست تهتم بتوسيع الصراع .

4) موافقه وزير الخارجيه السوفيتيه على ان هدف المجتمع الدولى لابد ان يظل هو الإنسحاب العراقى من الكويت .

5) اعتقاد الجانبين انه يجب اتخاذ ما يمكن اتخاذ ه من اجل تجنيب تصعيدالحرب او توسيع نطاقها .

6) اتفاق الوزيرين على ان اقامه الاستقرار والسلام الدائمين فى المنطقه بعد إنتهاء الصراع على اساس ترتيبات امنيه فعاله ستشكل اولويه عاليه لحكومتيهما .

7) ان التعامل مع اسباب عدم الاستقرار ومصادر الصراع ، ومنها الصراع العربى الاسرائيلى ، سيكون بصوره خاصه .

8) اتفاق الوزيرين على انه بعد ازمه الخليج ستتخذ الجهود السوفيتيه والامريكيه المشتركه من اجل معالجه مساله الاستقرار الاقليمى والسلام العربى الاسرائيلى بالتشاور مع الاطراف الاخرى فى المنطقه .

ومن استقراء هذه النقاط تبين انه كان بها من الامور التى تم الإتفاق عليها ما يشكل خطواط ومبادىء التزم بهما كليهما بعد ذلك . وايضا كان بها مبادىء توضح وتلزم كلاهما حيث حددت مفاهيمها ومبادئهما التى يجب ان تراعى فى حل الازمه واسلوب هذا الحل وايضا ما يجب ان يتبع بعد ذلك – وهو ما نراه حادث الان على الساحه الدوليه – واسباب الازمه.

وحينما طرح الإتحاد السوفيتى مبادرته لوقف العمليات الحربيه فى 18 فبراير 1991 وقبل بدء الهجوم البرى المزمع لتحرير الكويت . رفضت الولايات المتحده قبولها . وقد علل المحللون السياسيون اسباب هذا الرفض ، والخاصه بالإتحاد السوفيتى ، الى ان القبول بها يعنى القبول بدور جوهرى لموسكو فى انهاء الازمه لا يتناسب مع ما قامت به من جهد فى مراحلها السابقه . وايضا عدم السماح للإتحاد السوفيتى للحصول علي مكسب كبير يوفر له قيامه بالدور الرئيسى فى إنهاء هذه الحرب وتقويه مركزه فى ترتيبات ما بعد الحرب وتدعيم قوتها ومكانتها في النظام العالمى الجديد[1] . وخاصه وان سير العمليات العسكريه فى الجبهه لا يعطى مبررا

---

(45) مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه – ابعاد الموقف الامريكى من المبادره السوفيتيه – الاهرام 91/2/24

ولو هنيل لقبول هذه المبادره .

2) التنسيق مع الدول الرئيسيه المحيطه بالعراق: وقد مثل هذا البعد احد جوانب الطوق التي احكمت الولايات المتحده حلقات ادارتها للأزمه وانهائها به وبالصوره التي انتهت عليه. ومن ذلك انها حصلت على موافقه تركيا على الاستخدام الامريكي لقواعدها الجويه في حاله نشوب حرب ضد العراق ، وكذلك اغلاق خط انابيب نقل البترول العراقي وهو ما حققته زياره وزير الخارجيه الامريكي لتركيا في9/8. هذا بخلاف الإتفاق المسبق على الخطوط العامه للتعامل مع الازمه . كما قام وزير الخارجيه الامريكي بزياره لدمشق في 13 / 9 لتأكيد عزله الرئيس العراقي في العالم العربي [1]... وقد اتفقت واشنطن ودمشق في هذه الزياره على تنسيق جهودهما للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت . كما حث وزير الخارجيه الامريكي الرئيس السوري على زياره طهران لمطالبه السلطات الايرانيه بالإنضمام الى الموقف الدولي . وقد حققت زياره الرئيس الاسد لإيران النتائج المرجوه لمشاركه ايران المجتمع الدولي في تنفيذ العقوبات التي فرضتها قرارات مجلس الامن ضد الغزو العراقي .

ولا يغيب عن البال ايضا التنسيق الشديد بين امريكا واسرائيل من اجل الإتفاق على الخطوط الرئيسيه ومنع رد اسرائيل على الإعتداءات العراقيه عليها بالصواريخ خوفا من تفتيت الإجماع العربي الواقف خلفها . وايضا التنسيق المصري الأمريكي في مواقف الازمه ، حتى ان البعض يرى ان الموقف المصري كان متفقا والسياسه الامريكيه للدرجه التي اضطر بشأنها الى عدم الالتزام الكامل بأحكام الدستور المصري ، حيث اصدرت القياده المصريه القرار الشهير بإرسال قوات مصريه للخليج لتلبينه النداء السعودي الخليجي في هذا الشأن للدفاع عن اراضيها ضد العدوان العراقي المتوقع ، وذلك دون عرض الامن على مجلس الشعب اولا كما يقضي بذلك الدستور ، وخاصه وانه لم يكن التأخير في ارسال القوات بعد القيام بما يقتضيه الدستور من شأنه ان يعرض امن وسلامه استقلال الوطن المصري المباشر للخطر .

3) **التنسيق مع الحلفاء الأوربيين :** كانت عناصر كثيره من عناصر اداره الازمه في أيدي الحلفاء الاوروبيين واليابان ،ففيهما عضوان دائمان في مجلس الامن يملكان حق الفيتو . كما انهم يملكون موارد ماليه قادره على الإسهام في التكاليف السياسيه والإقتصاديه والعسكريه للأزمه . وايضا فإن الحلفاء الغربيين عدا المانيا تملك من القوات العسكريه القادره على المساعده في الشق العسكري للأزمه ما يمكن ان يكون

---

(46) راجيه ابراهيم صدقي – التوجهات العامه لردود الفعل الدوليه – السياسه الدوليه العدد 102– المرجع السابق ص96

ذو فائده عظيمه ، وخاصه وقد تزامنت الازمه مع وجود السيده مارجريت تاتشر فى زياره لأمريكا . مما استلزم ان يكون هناك تنسيقا بين الموقفين بالطبيعه وخاصه وان الطرفان يتفقان على الكثير من خطوط السياسه الخارجيه لكلاهما دائما [1].

ولذلك فقد دعا وزير الخارجيه الامريكى الحلفاء الاوربين فى مؤتمر وزراء خارجيه دول حلف شمال الاطلنطى فى 10 / 8 الى الإلتزام بواجباتها الدفاعيه ، وقال نحن نساند قيام تحرك متعدد الجنسيه ، ونرجو كلا منكم ان يدرس كيف يمكن ان يساهم فى هذا المجهود ،وقد استجابت دول الحلف بتأييد هذا الإنتشار العسكرى الامريكى فى الخليج ، واتفقت الدول الاعضاء فيه على التعامل مع العدوان العسكرى العراقى كل على طريقته الخاصه وشاركت دول الحلف الولايات المتحده فى نظرتها الى ان العدوان العراقى يهدد بالخطر الامن الدولي وامن الحلف ذاته [2].وقد ظهر هذا التنسيق فى الإتفاق مع الموقف الامريكى فى جميع عناصر حل الازمه . وايضا المساهمه الكامله فى كل اجراءتها وقراراتها ، وحتى ان الدول منها – والتى كانت لها قوات عسكريه بالمنطقه – قد عملت تحت القياده الامريكيه الميدانيه وفى نفس الاتجاه عدا فرنسا .

4) التحرك الامريكى على مستوى التنظيم الدولى : اهتمت الولايات المتحده منذ بدايه الازمه بالعمل من خلال غطاء الشرعيه الدوليه ومبادىء القانون الدولي وتطبيقا لقرارات الامم المتحده . وذلك باللجوء لدول مجلس الامن التابع للامم المتحده لإتخاذ القرارات التى تدين العدوان ، وتطالب بإنسحاب العراق دون قيد او شرط من الكويت واعاده الحكومه الشرعيه الكويتيه الى بلادها ، وفرض العقوبات على العراق لعدم الإنسحاب . وتصعيد هذه العقوبات وطرق تنفيذها ، وبذلك يقف المجتمع الدولي كله ضد العراق ولا تكون المواجهه بين الولايات المتحده والعراق فقط [3] . والجدير بالذكر فى هذا المجال ان معظم الخطاب الرسمى والتنفيذ الامريكى بخصوص الازمه كان يرتكز على القانون الدولى وقرارات مجلس الامن فى صلبه . ومن ذلك ان المتحدث الرسمى بإسم البيت الابيض قد تشكك فى 12 / 8 من امكانيه التوصل الى تسويه للأزمه عن طريق التفاوض بسبب رفض الرئيس العراقى مطالب الامم المتحده وفى 30 / 8 عارض التفاوض على الموقف الذى اتخذته الامم المتحده حين قال لايمكن التفاوض على القانون الدولى [4]. وقد تمثل ذلك في نجاح الاداره الامريكيه

---

(1) محمد حسنين هيكل المرجع السابق ص 388

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 المرجع السابق ص57

(3) ازمه الخليج والمواقف الدوليه العربيه المرجع السابق ص57

(4) المرجع السابق ص 71

فى استصدار 12 قرارا من مجلس الامن متدرجه فى الشده والادانه والذى انتهى بالقرار رقم 678 والذى اعطاها والدول الاخرى اعضاء التحالف الدولى الحق فى استخدام القوه (الوسائل الضروريه). لإنهاء العدوان . مما دفع البعض الى القول ان الولايات المتحده قد نجحت فى تحويل مجلس الامن الى اداره من ادوات سياستها الخارجيه ، اذ تصرف المجلس تحت الضغط الذى مارسته بصوره تتنافى نصا وروحا مع ميثاق الامم المتحده[1] .

وقد انتهى الكثيرون الى القول بأن هذا القرار رقم 678 قد صدر بالمخالفه لميثاق الامم المتحده والتى يشترط ميثاقها وخاصه الجزء المنشيء لفكره الامن الجماعى ان تصدر مثل هذا التصريح لقوات متعدده الجنسيات وترفع علم الامم المتحده وتنفيذ قراراتها من خلال لجنه الاركان المشتركه والتابعه لمجلس الامن ، والتى تصدر التعليمات المنفذه لهذه القرارات من خلالها وتراقب سلامه ومداه وعدم تجاوز تنفيذ هذه القرارات ، والا اصبح المجتمع الدولى ككل (ممثلا فى الامم المتحده) مسئولا عن تجاوز التنفيذ و التطبيق للقرار السابق (الفصل السابع م 43 ، 45، 46،47،48،49، 55) .اما وقد صدر القرار للقوات التابعه للد ول المختلفه لتنفيذه كل بطريقته واسلوبه الخاص فإنه يكون قد تجاوز الميثاق الذى اوجبه مما يجعله باطل قانونا . وبالمثل القرارات الدوليه التى سمحت بالحصار الإقتصادى على العراق لد فعه للإمتثال للشرعيه الدوليه [2] .

مع ملاحظه ان ذلك لايصبغ صفه بطلان الإجراءات وبالتالى تحرير الكويت من قبل قوات التحالف الدولى استنادا الى انها تمت تطبيقاً لقرارات خاطئه صادره عن مجلس الامن . وذلك لإنها تستند فى الأساس الى دعوه الكويت واستنجادها بالقوى الدوليه والإقليميه لتحريرها إعمالا لحق الدوله فى الدفاع الشرعى عن النفس الوارد بالقانون الدولى والمعاهدات والإتفاقات الدوليه وايضا فى صلب ميثاق الامم المتحده (م 50). وان كانت تقع المسئوليه على تجاوز هذا الحق أوالتعسف فى إستعماله على من قاموا به فقط وايضا على من طلبه بالتضامن . ومن ذلك ايضاً التجاوز فى تحرير الكويت الى تدمير البنيه الاساسيه للعراق ودخول اراضيه واحتلال جزء منها لان تلك الإجراءات بالبداهه لا تتفق مع مضمون حق الدفاع الشرعى عن النفس . اما

---

(1)Richard Folk, { Questions the UN Mandate in the Gulf } IFDA Dossler (April- June - 1991) P 82.

(2) نبيل عبد الفتاح : الاداره القانونيه الدوليه للازمه في الخليج – السياسه الدوليه العدد 102 مرجع سابق ص ص 85 : 95 وايضا عبدالله الاشعل : الجوانب القانونيه لازمه الخليج ونظام الجزاءات الدوليه – السياسه الدوليه العدد103 مرجع سابق – ص ص87 : 91 وايضا د. حسن نافعه : الامم المتحده وازمه الخليج – دراسه حاله في نظام الامن الجماعي – في احمد الرشيدى(محرر) . الانعكاسات الدوليه والاقليميه لازمه الخليج – مرجع سابق – ص ص157 : 209

القرارات التى لا تستدعى القوه العسكريه لتنفيذها وهى القرارات السابقه على صدور تلك القرارات فقد صدرت ونفذت ولا خلاف قانونى حولها [1].

ولكن يلاحظ هنا ، ان هيئه الامم المتحده بمجلسيها وهى تتجاوز الميثاق بمناسبه ازمه الخليج ، وبعد تحرير الكويت وانهاء العدوان (الضرر الدولى) . قد تم ذلك فى امر فرض عقاب على العراق والعمل على منع تكرار العدوان مره اخرى بتدمير بنيه العراق الاساسيه وتدمير اسلحته طويله المدى وصواريخه وادواته البيلوجيه والنوويه ، بل ان الامر قد تعدى ذلك فى البحث عن عقاب للعراق بالجور على سيادته الدوليه بعدم السماح لطيرانه بالتحليق فوق اماكن عراقيه معينه ومنع التواجد العسكرى العراقى بالكامل فى اجزاء اخرى . وكل ذلك تم بالمخالفه لميثاق الامم المتحده ولكن تطبيقات قرارات مجلس الامن . فهل هناك اتجاه يتكون فى المجتمع الدولى من شأنه خلق او انشاء قاعده قانونيه عرفيه دوليه تعطى الحق لمجلس الامن لإتخاذ اجراءات عقابيه واخرى تعويضيه ضد االدول، وليس الإكتفاء بإجراءات التدابير لقمع العدوان فقط (طبقا للميثاق الحالى) وخاصه ومع تكرارر سوابق دوليه كمهاجمه بنما والقبض على نورييجا والإجراءات التى نراها الان ضد ليبيا مثلاً؟

وقد استطاعت الولايات المتحده ان تتحرك جيدا على المستوى التنظيمى وتتمكن من توظيف إمكانات الامم المتحده وقدرتها لتحقيق اغراضها . حتى انها كانت تتحرك على ساحه ميدان الازمه سياسيا وعسكريا ثم تقوم بعد ذلك بإستصدار القرار الذى يصبغ الشرعيه على تلك التصرفات والحركات ، ومن ذلك انها ارسلت تعزيزات بحريه وجويه للمنطقه وقامت بتطبيق اجراءات الحظروبالقوه المسلحه على العراق قبل القرار القاضى بهذا الحظر . كما انها اتخذت واستعدت للهجوم على الكويت وتحريرها فى 29 اكتوبر 1990 قبل صدور القرار رقم 678 الذى سمح بذلك والصادر بتاريخ 29 / 11 / 1990 [2]. ويرى البعض ان الامم المتحده لم تستخدم الا فى اطار تنفيذ السياسه الامريكيه فحسب .. وتأيداً لذلك ما قاله الرئيس الامريكى ان هناك حدودا يتعين على الامين العام الإلتزام بها .. وذلك أثناء الحديث مع وزير خارجيه العراق [3].

كما دعت وحثت المنظمه الاقليميه المعنيه بالازمه وهى جامعه الدول العربيه – عن طريق السعى لدى مؤيدوها ومؤيدوا دول الخليج العربى والسعوديه – الى

(1) راجع د. مصطفي سيد عبد الرحمن : قرارات الامم المتحده في مواجهه العدوان العراقى علي الكويت دراسه تحليليه مرجع سابق ص ص89 : 98

(2) نورمان شوارتزكوف: المرجع السابق ص 179

(3) د. حسن بكر – الولايات المتحده واداره الحشد الدولي – السياسه الدوليه – العدد 102 السابق ص 107

إستصدار القرار الذى يضفى الشرعيه على وجود القوات الاجنبيه بالمنطقه والشرعيه على عملها لتحرير الكويت .وقد كفلت الإتصالات التى تمت بين كواليس الامم المتحده وعبر اللقاءات الرسميه والغير رسميه والهاتفيه وسعى المبعوثين الدوليين الى مختلف الدول الى التوظيف الجيد لإمكانات وقدرات المنظمه الدوليه والإقليميه للسماعده فى الاداره الرشيده للأزمه من وجهه نظر الاداره الامريكيه ، حتى اختلط الامر فى اوقات كثيره من الازمه فى حقيقهتا وهل هى بين امريكا والعراق ام بين العراق والمجتمع والتنظيم الدولى . وقد عد ذلك علامه جوده لصالح الموقف الامريكى .

5) **التحرك السياسى على مستوى القوه العظمى :** الا ان امريكا لم تلزم نفسها فى تحركها السياسى بالعمل وفق اسلوب محدد من خلال احد الاساليب السابق التنويه اليها . ولكنها في العديد من هذه التحركات كانت تأخذ طابع الدوله العظمى التى تملك مقدرات التحرك وتوجهها وفق مصلحتها واهوائها .. ومن ذلك ان تطورات الاحداث قد حملت توجهات حاده نحو الوصول الى حلول وسط سواء عير مباحثات السكرتير العام للأمم المتحده او مع المسئولين العراقين فى عمان وبغداد ذاتها ، او عبر دعوه الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمه عربيه لتسويه الازمه وبما يبعد شبح الحرب ، او المسعى السوفيتى ذاته والذي تمثل في مباحثات المبعوث السوفيتي بريماكوف في جولاته الثلاث مع الرئيس صدام حسين فى بغداد . وكانت الولايات المتحده تصر على رفضها اى نوع من الحلول الوسط وتؤكد ان الحل السياسى الوحيد الذى سوف تقبل به هو القائم على التزام العراق بالكامل بقرارات مجلس الامن الدولى والإنسحاب من الكويت [1] .

ولم يكن ذلك الموقف الامريكى نابعاً من رفضه لفكره الحل السلمى فى حد ذاته ، بل ينبع من اصرار الاداره الامريكيه ان تكون مفاتيح الحل السلمى– حتى وان اديرت بين اطراف اخرى – مرهونه بإرادتها وتصوراتها واهدافها . الاانه يمكن القول ان الاداره الامريكيه قد وظفت كل مساعى الحل السلمى ، والتى جوبهت بتشديد عراقى بإصرار على عدم الإنسحاب من الكويت وتجاهل القرارات الدوليه . وكذلك بعض التحركات العراقيه التى اثرت سلبياً فى الرأى العام العربى وخاصه بإحتجاز الرعايا الاجانب فى العراق وعدم السماح لهم بالعوده الى بلدتهم [2] . وكذلك الإنتهاكات الخاصه لمقار البعثات الدبلوماسيه فى الكويت ، والتى رفضت إغلاقها من قبل دول عديده . كل ذلك تم توظيفه لإعلاء شأن الاسلوب العسكرى والتقليل من مساحه اللوم الذى يمكن ان توجه للأسلوب الامريكى فى اداره الازمه .

(1) التقرير الاستراتيجى العربى لسنه 90 المرجع السابق ص 64

(2) المرجع السابق ص ص64 : 65

ومن قبيل الاسلوب السياسى المتميز ما أعلنه الرئيس الامريكي بوش وقبل مرور يوم واحد على صدور القرار رقم 678 من مجلس الامن من عرض/ مبادره مفادها دعوه وزير خارجيه العراقى الى واشنطن والإيحاء الى دعوه جيمس بيكر الى بغداد لمقابله الرئيس العراقى . وفى اطار المبررات التى قدمت لهذا العرض/المبادره حرص الرئيس بوش على التأكيد بأن العرض الامريكي لن يكون رحله تنازلات متبادله . وانه أولا واخيرا لتطبيق القرارات الدوليه ولمواجهه اى شكوى تبرز لدى الحلفاء ، فإنه سيتم دعوه ممثلين لهم لحضور اللقاء مع وزير الخارجيه العراقى فى واشنطن . ومن ردود الفعل الدوليه التى رحبت بالعرض الامريكى ، بدا ان الهدف من اللقاء الامريكى / العراقى هو ممارسه ضغوط معنويه وسياسيه على القياده العراقيه للقبول بالقرارات الدوليه سلميا . والواقع ان سرعه تقديم العرض الامريكى لم تتيح عمليا لاى طرف التساؤل عن كيفيه استخدام المده / المهله التى احتواها القرار رقم 678 . وهل يجب ممارسه جهود دوليه سلميه ومن هى الاطراف المؤهله لذلك . وغيره من التساؤلات التى انتهت عمليا بمجرد تقديم العرض الامريكى [1] .والذى يمكن وصفه بأنه جاء فى اطار مقابله الضغوط الدوليه التى مارسها الاتحاد السوفيتى وفرنسا اللتان ربطتا موافقتهما على القرار رقم 678 بإعطاء العراق والجهود السياسيه فرصه اخرى [2] .

الا انه حدث خلاف بين الطرفين حول مواعيد الزيارات المتبادله بين وزيرى خارجيه البلدين ، لذلك لم يتم الا لقاء واحد بين طارق عزيز وبيكر فى جنيف وذلك قبل نهايه المهله بسته أيام ، ولم يثمر الإجتماع نظرا لتباين الرؤى التى قدمت ، ولرفض الولايات المتحده فكره الحل الوسط .أو ان يكون اللقاء بدايه لمفاوضات مع العراق مثلما هدف الى ذلك طارق عزيز . ومن هنا اعلن بيكر فشل اللقاء وعدم توجهه الى بغداد ، فى حين بدت الولايات المتحده وقد سارت فى طريق الحل السلمى الى اخره وان الملوم فى هذا الفشل ليس الاداره الامريكيه وانما العراق الرافض بشده أي تفاعل او قبول للقرارات الدوليه . وخاصه وان بيكر كان قد صرح بأنه فى حاله قبول العراق للإنسحاب فإنه لن يتعرض للهجوم من قبل التحالف الدولى [3] .

وتبلور التساؤل اذن حول الدوافع التى حدت بالاداره الامريكيه الى طرح هذا العرض على العراق . وقد قسم البعض هذه الدوافع الى ثلاثه اقسام . الاول خاص بنمو رأى عام امريكي مناهض للحرب وللتورط فى اعمال قتال تعيد للأذهان الورطه

---

(1) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص ص 515 : 516

(2) التقرير الإستراتيجى العربي لعام90 المرجع السابق ص65

(3) المرجع السابق ص 65 ولمزيد من التفصيلات حول الاجتماع المذكور محمد حسين هيكل المرجع السابق ص ص515 : 527

الامريكيه فى فيتنام . والثانى دوافع خاصه بالنظام الدولي وما يعنيه من ضروره مراعاه الحد الادنى من مطالب القوى الكبرى الاخرى والتى تلعب دورا رئيساً فى إستمرار تماسك التحالف المناهض للعراق . اما الدافع الثالث والاخير فهو تغطيه قرار اللجوء الى استخدام القوه العسكريه فيما بعد انتهاء المهله فى 15 / 1 / 1991 فى حاله عدم استجابه العراق للقرارات الدوليه [1] .وهو ماحدث بالفعل ، فكان بذلك أحد عمليات إو اجراءات احكام الطوق حول عنق العراق واعداد المسرح السياسى العالمى لتقبل ضرب العراق عسكريا .

ويلاحظ على الموقف الامريكى فى هذا الخصوص انه حينما اثيرت مبادرات من دول اخرى لحل الازمه او وقف الحرب الدائره بين قوات التحالف الدولى والعراق انه لم يرفضها الإ انه لم يقبلها ولكن بدا موقفه منها انه يشجعها ويشجع على نجاحها لحل الازمه ، وان كان قد وضع من المبادىء ما هو عالم برفض العراق مسبقا لها ، وبالتالى سيتم إجهاض هذه المبادرات إذ اشترط لقبولها ان يقوم العراق بالتطبيق الكامل لجميع قرارات مجلس الامن الصادره بصدد الازمه مما اكسبه (امريكا)مكانه وتأييد دولتين ووضع العراق فى ركن الرافض للشرعيه الدوليه . وبالتالى يقرب من فرص الحل العسكرى . ومن ذلك :

1- دعوه دول إتحاد المغرب لمناقشه مفتوحه فى مجلس الامن عن حرب الخليج 23 / 1 / 1991 وهــى [2] الدعوه التى ايدتها كل من اليمن والسودان والاردن وكوبا . وكانت دول المغرب العربى ترغب فى إقرار وقف اطلاق النار فى الخليج لإفساح المجال أمام عوده التحرك الدبوماسى .

- لم تؤيد الولايات المتحده (ومعها بريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفيتى) اجراء مناقشه عن ازمه الخليج طالما لم يقم العراق بأى مبادره لسحب قواته من الكويت . وعندما تم الإتفاق على عقد جلسه لمجلس الامن أصرت الولايات المتحده على ان تكون الجلسات مغلقه .

2 - مبادره الرئيس الإيرانى التى اعلن فيها عن استعداده للقاء الرئيس بوش والرئيس العراقى للبحث عن مخرج سلمى للأزمه . وقد اعلنت الحكومه الامريكيه على لسان الناطق بإسم وزاره الخاريجه فى4 / 2 انها لم تتلق ايه مقترحات عن طريق طرف ثالث . وانها لم تحاول اجراء اتصالات مع ايران . وانها لا ترى ان هناك ما يمكن التوسط بشأنه . وان الوساطه الوحيد التى يمكن ان تبذل هى ان يقوم هؤلاء الذين يتصلون بصدام حسين بإقناعه بتنفيذ قرارات الامم المتحده . ومن جهه اخرى رأى الناطق بإسم البيت الابيض فى (11 / 2 / 1991) أن رفض العراق للمبادره

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90- المرجع السابق ص60

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه - المرجع السابق - ص ص84 : 85

الإيرانيـه دليـلا اخـر يقـدمـه صـدام حـسين على تحـدى المجـتـمع الدولى .
3- مهمه المبعوث السوفيتى بريماكوف فى بغداد (2/12) . ولم يعترض الرئيس بوش على إيفاد الإتحاد السوفيتى للمبعوث بريماكوف الى بغداد لمقابله الرئيس العراقى . وأعرب عن سروره للتأييد الذى قرره الرئيس جورباتشوف لقرارات مجلس الامن الاثنى عشر والنداء الذى وجهه الى الرئيس صدام حسين فى 2/10 . صرح الناطق بإسم البيت الابيض فى (2/11/ 1991)ان الحكومه الامريكيه تفترض ان المبعوث السوفيتى الخاص "بريماكوف "سيتحدث الى صدام حسين حول ضروره تنفيذه لقرارات مجلس الامن وهو الامر الذى يوصى به مضمون البيان الاخير للرئيس جوربا تشوف وان الولايات المتحده تؤيد المحاوله التى يقوم بها اى شخص لإقناع الرئيس العراقى بالإنسحاب من الكويت .
4- مبادره الرئيس الامريكى جورباتشوف فى 28/2/1991 . حيث جاء الرد الاولى للرئيس بوش على الخطه السوفيتيه فى التاسع عشر من فبراير حيث قال انها اقل بكثير مما قد يكون مطلوباً . وشهد وزير الدفاع الامريكى امام لجنه خاصه بشئون الدفاع بمجلس النواب ان وقف اطلاق النار يخلق موقفا يتيح للعراقين اعاده التزود بالإمدادات الامر الذى قد يؤدى فى النهايه الى وقوع خسائر اكثر وهو ما سيكون خطير للغايه من وجهه نظر القوات الامريكيه والحليفه .

وفـــى (19/2/1991) وصف المتحدث بإسم البيت الابيض - عقب هذه التصريحات الاوليه من الرئيس بوش ووزيردفاعه - مبادره الرئيس جورباتشوف فإنها قد تكون مساعده . وان رد فعل بوش عليها كان بمثابه اشاره اوليه الى رأينا ، ورأى ان خطه جورباتشوف مسأله بين السوفيت والعراق فهما اللاعبان الرئيسيان فيما يتعلق بها [1]:

وقد اعلن الرئيس بوش فى الثانى والعشرين من فبراير رفض الولايات المتحده بصوره قاطعه للمبادره السوفيتيه ، وبرر هذا الرفض بإحتوائها على شروط للإنسحاب ، وتقدم بوش بإعلان ما ينبغى على العراق ان يقوم به اذا ارادت ان تتفادى حرباً بريه ، ويتحدد فيما يلى [2]:

اولاً: ان يبدأ العراق إنسحاباً مكثفا من الكويت قبل الثانيه عشر ظهر السبت بتوقيت نيويورك (2/23) على ان يتم الإنسحاب خلال اسبوع واحد وتخلى القوات العراقيه مدينه الكويت خلال الثمانى والاربعين ساعه الاولى من عمليه الإنسحاب. ويتم السماح بالعوده الفوريه للحكومه الشرعيه . وان تنسحب القوات من كل المواقع الدفاعيه بطول الحدود السعوديه .والكويتيه السعوديه العراقيه ومنجزيرتى

---

(1) المرجع السابق ص ص85 : 86

(2) المرجع السابق ص 86

بوبيان ووربه وبئر الرميله الكويتى . وتعود القوات العراقيه خلال اسبوع واحد الي الوضع الذي كانت عليه اول اغسطس طبقا لقرار مجلس الامن رقم 660.
ثانيــا : يتم الافراج عن جميع الاسرى بالتعاون مع هيئه الصليب الاحمر وكذلك الإفراج عن المدنيين المحتجزين من الدول الاخرى التسليم الاسرى خلال ٤٨ ساعه ويتحتم على العراق ان تزيل جميعُ الالغام والمتفجرات بما فى ذلك المتفجرات التى وضعت فى ابار البترول فى الكويت ، ويعين العراق ضابط اتصال للعمل مع القوات الكويتيه والمتحالفه الاخرى لوضع التفاصيل المتعلقه بالإنسحاب العراقى . وايضا يتوقف العراق عن اطلاق النار واستخدام الطيران فوق العراق والكويت الا لعمليات نقل القوات المنسحبه . وان يسمح بطيران القوات المتحالفه بممارسه تحكمها وسيطرتها الكامله والاجواء الكويتيه . ويجب ان يوقف العراق كل الاعمال التخريبيه ضد الكويت وضد ممتلكات الافراد ويفرج عن المحتجزين . وتؤكد الولايات المُتحده وشركائها ان القوات العسكريه سوف لا تهاجم القوات العراقيه المنسحبه او تشن هجوما على دول اخرى . وان اى رفض لهذه الشروط سيواجهه برد فعل فورى وعنيف من الوقات المتحالفه طبقا لقرار 660.

وبعد صدور الشروط الامريكيه ببضع ساعات عرض الناطق السوفيتى (فيتالى ايجناتينكو) ما اسماه خطه سوفيتيه جديده تتضمن النقاط الست التاليه [(1)]:

1) انَ ينفذ العراق القرار رقم 660 الداعى الى الانسحاب الفورى من الكويت دون تأخير وبلا شروط .
2) يبدأ الإنسحاب بعد يوم واحد من وقف اطلاق النار .
3) يكتمل الإنسحاب فى غضون 21 يوما .
4) بعد الإنسحاب يزُول مبرر وحود كل القرارات الاخرى لمجلس الامن وتفقد معناها وتصبح فى حكم الملغاه .
5) يطلق اسرى الحرب بعد 72 ساعه من وقف اطلاق النار .
6) تشرف على الانسحاب قوه للمحافظه علي السلام يحددها مجلس الامن.

لم تلتفت الولايات المتحده الى هذه الخطه الجديده ، ولم تلتزم الا بمهله الرئيس بوش. التى كانت مقدمه للمرحله الاخيره من عاصفه الصحراء . حيث بدأت الضربه البريه فى 24 فبراير واستمرت حتى الساعه السابعه صباح يوم 28 فبراير (بتوقيت القاهره) فقد وجهه بوش الى الشعب الامريكى خطابا اعلن فيه ان الكويت قد تحررت بعد مائه ساعه فقط من الهجوم البرى الشامل ، وان القوات المتحالفه ستوقف كل العمليات العسكريه فى الخليج . وتقدم الرئيس بعده شروط على العراق ان يوافق

---
(1) المرجع السابق ص87

عليها حتى يصبح وقف اطلاق النار دائما وهي:
1) الافراج فورا عن كل المسجونين من اسرى الحرب والمحتجزين من كل الجنسيات وكل الدول المتحالفه .
2) ان يبلغ العراق الدول المتحالفه عن مواقع الالغام التى زرعتها فى البر والبحر .
3) ان يعلن العراق عن قبول كل قرارات مجلس الامن بما فيها قرار المجلس بإدنه ضم الكويت .
4) ان يقبل مسئوليه العراق عن دفع التعويضات عما يلحق الكويت من خسائر .
5) ان يتم تعيين قاده عسكرين من العراق ومن الدول المتحالفه للإجتماع بعد 48 ساعه فى مسرح العمليات للإتفاق على ترتيبات وقف اطلاق النار .

وعلق الرئيس بوش كل شيء على تعهد العراق بعدم اطلاق النار او اطلاق صواريخ سكود على اى دوله من الدول المجاوره . ومن جهه اخرى ذكر الرئيس بوش ان قائد القوات الامريكيه فى عمليه عاصفه الصحراء هو الذى سيرأس وفد التحالف للتباحث مع الجانب العراقى بشأن الاتفاق على ترتيبات وقف النار .

5 – الرد الامريكي على بيان مجلس قياده الثوره العراقى الصادر فى 15 / 2 / 1991 [1]:

قدم الرئيس بوش الرد الامريكي على البيان العراقى فى كلمه القاها بعد ساعات من صدور البيان فى بغداد حيث رفضه . وعلل هذا الرفض بقوله : ان البيان العراقى لم يكن مليئا بالشروط القديمه غير المعقوله فحسب ، بل اضاف صدام اليها شروطا جديده عديده. ورأى الرئيس بوش ان الحرب يمكن ان تتوقف لو ان صدام حسين ازعن بلا شروط للقرارات التى اصدرتها الامم المتحده . وان يقدم الان على ما كان ينبغى عليه ان يقوم به منذ وقتا طويل غير ان الرئيس بوش قد لفت الإنتباه الى طريقه اخرى لوقف سفك الدماء فى هذه الحرب ، وتتمثل هذه الطريقه فى ان يأخذ الجيش والشعب العراقى زمام الامور فى ايديهم ويرغموا صدام حسين على التنحى . وقد اكد الامريكى هذا المعنى فى كلمه له فى تكساس حين اوضح ان صدام حسين والاته العسكريه لا ينسجمان مع سلام دائم فى الخليج والشرق الاوسط . فإما أن يكون صدام حسين واما ان يكون هناك سلام ، وفسر وزير الدفاع الامريكي الطريقه التى اقترحهارئيسه بقوله فى مقابله مع شبكه(CNN) ان الاداره الامريكيه تشجع اى تفكير لكبار الضباط العراقين على دراسه امكان قيام حكومه جديده ، يغيب عنها الرئيس صدام حسين الذى تعتبر سيطرته الان على الوضع فى العراق اقل مما كانت عند بدء الحرب .

وبالرغم من بدء الحمله الجويه في 17 / 1 الا ان اسلوب الحل السلمى ظل واردا

(1) المرجع السابق ص 85

كخيار يمنع بدء الحرب البريه وما قد يرافقها من ضحايا كثيرين . وفى ظل هذا الإعتقاد كانت المحاولات الإيرانيه السوفيتيه التى تكللت اخيرا بما اعلن عن قبول العراق فى 22/2/1991 لخطه تقضى بالإنسحاب من الكويت والتعامل مع القرار رقم 660 ، الا ان الادراه الامريكيه لم تجد ما يدفعها الى قبول الخطه السوفيتيه لإسباب عديده منه انهاك القوات العراقيه وإنتفاء القدره العمليه على إحداث خسائر كبيره فى صفوف القوات الامريكيه . ورغبه الاداره الامريكيه فى تحقيق نصر عسكرى شامل لم يكن من المقرر أن يسمح فيه تنفيذ الخطه السوفيتيه التى اعلن قبول العراق لها ، والتى قامت اصلا على فكره التوازن بين الإنسحاب العراقى وضمان عدم مهاجمه الاراضى العراقيه ووقف فاعليه قرارات الحصار الإقتصادى على العراق . وهكذا كان قرار الحرب البريه ودخول قوات التحالف الدولى الكويت واجزاء من الاراضى العراقيه [1].

اما على صعيد الوضع الداخلى داخل الولايات المتحده الامريكيه ذاتها . فقد كانت تشكل جبهه تدار وفق اعتبارات ومفاهيم وادوات مختلفه تماما . فالشعب الامريكى لا يفرط بسهوله فى ارواح ابنائه وخاصه مع استغلال صدام حسين لهذه الحقيقه والتركيز عليها اعلاميا ، ومع وجود عقده فيتنام مازالت مترسبه فى الوجدان الامريكى . حتى ان اشد اللحظات المفعمه بالقلق بالنسبه للرئيس بوش لم تكن هى حدوث الإشتباك بين الجيوش او تلقى مكالما ت هاتفيه من موسكو انما كان اشد ما يقلق بوش ، كما صرح بذلك مستشاره لشئون الامن القومى ، هو ان يصوت الكونجرس ضد منح التفويض له لشن الحرب [2] . وقد انقذت ثلاث اصوات فقط الموقف.

والملاحظه الجديره بالتسجيل فى هذا المقام ان الخطاب السياسى الامريكى – وبالتالى خطاب الدول المتحالفه – قد حرص على التركيز على ان الازمه هو الصراع ثم الحرب كانت بين المجتمع الدولى والقياده العراقيه او شخص صدام حسين ... ولم تحاول او تذكر اطلاقا اللهم الا القدر الضئيل جدا الذى ورد بنوع الخطأ ان الخصومه مع العراق او شعب العراق . وذلك بهدف تحقيق اقصى درجات التوافق والإنسجام بين الاهداف التى تسعى لتحقيقها وايضا لتحقيق الإجماع الدولى خلفها .

(2) المستوى الإقتصادى :

وهو المستوى الذى اهتم بممارسه الضغوط الإقتصاديه وحرمان العراق من ايه ميزه نسبيه قد تعود عليه من جراء غزو العراق للكويت واحتلالها [3] . فقد كان

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام90 – مرجع سابق ص 65

(2) رؤيه سياسيه من واشنطن – الصياغه الامريكيه للسلام في العالم – اهرام19/6/91 ص 8

(3) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90- مرجع سابق ص 61

التحرك وفق هذا المستوى لم يقتصر على السلوك الامريكى ضد العراق فقط بل كان صوب دول التحالف الدولى جميعها وفرادى ومن خلال المنظمات الاقليميه ومنظمه الامم المتحده ، وذلك من اجل انجاح الحصار على العراق وتوفير الإعتمادات الماليه اللازمة لإدارة الازمه سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا وايضا لتعويض الدول المتضرره من الازمه .

وواقع الحال لم تكن هناك حدود فاصله بين الامور الثالثه . ونظرا لان استمرار التحالف الدولى قويا ومؤيدا للسياسه الامريكيه كان يتطلب الإستمرار فى حاله الحصار الإقتصادى جنبا الى جنب مع توفير التجهيزات والإعتمادات اللازمه للإستمرار فى حشد القوات العسكريه المطلوبه . وكذلك فإن الولايات المتحده قد اعتبرت ان ما تقوم به من مواجهه العدوان العراقى لا يعود بالنفع عليها وحدها ، وانما يعود بالنفع على كل دول العالم وخاصه تلك التى يرتبط نشاطها الإقتصادى ورخائها واستمرار تقدمها بإنهاء حاله الإحتلال العراقى للكويت وتقليص القدرات العسكريه له بصوره او بأخرى . وبالرغم من الصعوبات التى واجهتها الاداره الامريكيه ، الا انها نجحت فى نهايه الامر فى توفير جزء كبير من الدعم المالى الدولى... وقد ابرز هذا المسلك ان نجاح التحالف الدولى فى مواجهه العراق يرتبط بتوافر صيغه دوليه تجمع بين القدرات الإقتصاديه والنفوذ السياسى والقدرات العسكريه بالاضافه الى لقاء دولى تمثل فى قرارات مجلس الامن وما بات يعرف بالشرعيه الدوليه . ولما كان من الصعب على الولايات المتحده توفير اتاحه هذه الضيغه معا ، كان لزاما عليها اللجوء الى اطراف دوليه اخرى لتوفير ما يصعب عليها توفيره وبصفه خاصه الشق المالى . ويجدر الإشاره الى ان مسأله تكاليف القوات العسكريه الامريكيه بالخليج قد نالت حيزا كبيرا فى قياسات الرأى العام الامريكى . واعتبرت لدى البعض مبررا كافياً لعدم استخدام القوه المسلحه فى معالجه الإحتلال العراقى للكويت [1] .

ولتحقيق هذه الاهداف فإن تحرك الاداره الامريكيه وفق هذا المستوى كان في اربعه اتجاهات وهى :

1) التحرك الامريكى داخل الولايات المتحده [2] :

لم يقتصر رد الفعل الرسمى الامريكى على حد الإدانه فقط بل امتد ليشمل فرض العقوبات الإقتصاديه على العراق فى 2 / 8 حيث اصدر الرئيس بوش قرارا يتضمن :

- تجميد كافه الممتلكات والارصده الخاصه بالحكومه العراقيه وحكومه الكويت فى

(1) المرجع السابق ص 63

(2) ازمه الخليج والمواقف العربيه الدوليه – المرجع السابق ص 61

البنك المركزى الامريكى ووفروع البنوك الامريكيه فى انحاء العالم .
- وقف كافه الصادرات العراقيه للولايات المتحده .
- وقف تصدير كافه السلع والتكنولوجيا والمعلومات الفنيه الامريكيه للعراق .
- إيقاق اى تحويلات من جانب المواطنين الامريكين تتعلق بجلب اى مواد من والى العراق .
- منع اى أئتمانات او قروض يقدمه اى امريكى الى العراق .
- حظر الرئيس الامريكى العراق فى 10 / 8 من الإقدام على شحن البترول عبر الخليج وقال ان امريكا تقوم بإعدا د خطط لحاصره العراق بحريا .وقد بدأ تنفيذ هذا الموقف حين اصدر الرئيس بوش فى 16 / 8 اوامره الى 22 سفينه امريكيه موجوده فى الخليج لإستخدام الحد الادنى من العنف اللازم لإيقاف السفن المتجهه الى العراق او منها .

2) التحرك الامريكى بالإشتراك مع الدول الاخرى (1) :

نجحت الولايات المتحده فى سرعه الإتصال والتأثير على اصدقائها فى اوربا واسيا والشرق الاوسط ودفعهم للإستجابه الفوريه بفرض العقوبات الاقتصاديه على العراق واثمر هذا التحرك على تحقيق الاتى :

- استجابه بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا وجميع الدول الاوربيه التى لديها ارصده عراقيه وكويتيه الى نداء الولايات المتحده فى 2 / 8 بتجميد هذه الارصده حتى لا يستفيد بها النظام العراقى .
- وافق الإتحاد السوفيتى في 2 / 8 على طلب الولايات المتحده بوقف تسليم العراق ايه اسلحه قد تكون فى طريقها اليه .
- جمدت اليابان كافه الارصده الكويتيه والعراقيه بها اسوه بالولايات المتحده فى 2 / 8 أيضا .
- اوقفت تركيا بتشجيع من امريكا فى 7 / 8 ضخ البترول العراقى عبر اراضيها ولم تستجب للأغراءات العراقيه .
- تم اغلاق ميناء ينبع السعودى امام اول ناقله بترول عراقيه فى 21 / 8 ، وبهـذا تم أيقاف ضخ اكثر من 99 ٪ من بترول العراق المار عبر تركيا والسعوديه .
- وافقت مصر على مرور السفن الحربيه الامريكيه فى قناه السويس عقب قرار امريكا ارسال قواتها الى الخليج إستنادا الى اتفاقيه القسطنطينيه وذلك رغم محاوله العراق اثناء مصر عن هذا الموقف .
- رفضت سوريا طلب العراق بإعاده ضخ البترول العراقى عبر الاراضى السعوديه .
- اقدمت السعوديه ودول الخليج الاخرى على زياده الإنتاج من البترول وذلك لتعويض النقص الناتج عن فرض الحصار على كلا من الكويت والعراق بهدف عدم

---

(1) المرجع السابق ص ص 61 : 62

إرتفاع اسعاره العالميه . غير ان الرئيس بوش اضطر بعد ذلك لإتخاذ قرار فى 27 سبتمبر بطرح جزء من الإحتياطى الإستراتيجى الامريكى فى الاسواق فى محاوله للحد من عمليه المضاربه فى اسعار البترول وارتفاع اسعار السلع والخدمات [1].

3) التحرك الامريكى بفرض العقوبات الإ قتصاديه عن طريق الامم المتحده :

ساهمت الولايات المتحده بفاعليه لم يسبق لها فى استصدار 12 قرارا من مجلس الامن منها سته خاصه بفرض الحظر والحصار الإقتصادى على العراق . وهذه القرارات ارقام 661، 665 ، 666 ، 669 ، 670 ، 674 [2].

اولا : القرار رقم 661 صدر بتاريخ 6 / 8 / 1990 يدعو القرار الى المقاطعه التجاريه والماليه والعسكريه للعراق ويشمل هذا الإجراء الواردات من البترول العراقى والكويتى . كما يستثنى الإمدادات المخصصه بالتحديد للأغراض الطبيه والمواد الغذائيه المقدمه فى ظروف استثنائيه .

ثانيا : القرار رقم 665 : صدر بتاريخ 25 / 8 / 1990 يدعو الدول الاعضاء التى تتعاون مع حكومه الكويت والتى لها قوات بحريه فى المنطق ان تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحدده فى اطار سلطه مجلس الامن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمه والمغادره بغيه تفتيش حمولتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقه بهذا الشأن .

ثالثا: القرار رقم 666 : صدر بتاريخ 14 / 9 / 1990 . يطلب من الامين العام ان يلتمس بصفه عاجله ومستمره معلومات عن وكلات الامم المتحده عن مدى توفر الاغذيه للعراق والكويت وان يستخدم الامين العام مساعيه الحميده من اجل تسيير ايصال المواد الغذائيه الى العراق والكويت .

رابعا : القرار رقم 669 : صدر بتاريخ 24 / 9 / 1990 يطلب من لجنه العقوبات ان تفحص جميع طلبات المعونه التى تتقدم بها الدول التى تعانى من صعوبات إقتصاديه نتيجه للإلتزامها بقرار الحظر المفروض ضد العراق .

خامسا : القرار رقم 670 : صدر بتاريخ 25 / 9 / 1990 يقرر فرض الحظر الجوى على العراق ويطلب الى جميع الدول ان تقوم بإحتجاز اى سفينه عراقيه تدخل موانيها اذا كان هناك شك فى انها انتهكت قرار الحظر .

سادسا : القرار رقم 674 : صدر بتاريخ 29 / 10 / 1990 يدين تصرفات السلطات والقوات العراقيه فى الكويت ويحمل العراق بموجب القانون الدولى مسئوليته عن اى خسائر او اضرار او اصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الاخرى ورعاياها وشركاتها نتيجه لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت ويقرر مواصله النظر

(1) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – مرجع سابق ص ص67 : 68

(2) نبيه الاصفهانى (أعداد) يوميات حرب الخليج – السياسه الدوليه العدد 104 مرجع سابق – قرارات مجلس الامن الاثنى عشر الخاصه بأزمه الخليج ص ص109 : 110

فى المسأله بشكل نشط ودائم الى ان يستعيد الكويت استقلاله ويستعاد السلام وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصله.

وقد تم التصويت على قرار الحصار رقم 670 من قبل وزراء خارجيه الدول أعضاء مجلس الامن وهذه ثالث مره فى تاريخ الأمم المتحده منذ إنشائها يتم التصويت عن طريق وزراء الخارجيه. وبذلك اصبح الحصار الإقتصادى على العراق قد إستكمل كل حلقاته. وقال بيكر أثناء التصويت على القرار: يظهر مره أخرى ان الأسره الدوليه مستعده لسد اى ثغره فى جهود عزل العراق. وبهذا اصبح تكريس العمل الجماعى عبر الأمم المتحده هو سابقه فى الحياه السياسيه لمرحله ما بعد الحرب البارده. وتقليص حريه التحرك الفردى التى إحتفظت بها تقليديا القوى العظمى بما فيها الولايات المتحده. وهوسمه التحرك الدولى الاخير فى ازمه الخليج[1].

(4) مساعده الدول المتضرره ونفقات الحشد العسكرى الأمريكى:

فى حين ذهبت الولايات المتحده الى تشديد العقوبات الإقتصاديه على العراق الى أقصى مدى سعت فى نفس الوقت الى مساعده الدول المتضرره من جراء إلتزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصه بالحظر على العراق. ورأت الإداره الأمريكيه ان دول الخط الأمامى وهى مصر والأردن وتركيا هى الأكثر تضررا من ازمه الخليج. ورأت ايضا انه يجب على الدول الغنيه والدول البتروليه المستفيده من حمايه بترول الخليج ان تساهم فى عمليه درع الصحراء الأمريكيه فى السعوديه. وقد أرسلت امريكا بناء على مبادره الرئيس بوش فى 30/8 وزيرى الخارجيه والماليه الأمريكيين فى مهمه لدول الخليج وأسيا واوروبا الغربيه لتنفيذ هذا الغرض[2]. وقد نجحت الولايات المتحده فى هذا الشأن نجاحا كبيرا حتى عد هذا المستوى من اكثر عناصر نجاح الأزمه نجاحا وفعاليه. وأيضا من اكثر المستويات تأثيرا ومشاركه من عدد كبير من دول التحالف الدولى. حتى ان البعض شارك فيه وفي المستوى العسكرى معا[3].

وقد أثيرت عده تساؤلات على هذا المستوى الإقتصادى. منها ما يتعلق بكيفيه تنفيذ تلك العقوبات وهل تخضع فقط لإراده الدول، فمثلما طلب بذلك الإتحاد السوفيتى. ام أنها مرتبطه بإجراءات عسكريه معينه مثلماارادت الولايات المتحده وماراسته بالفعل الى جانب بريطانيا وفرنسا ودول أخرى.

أما الجانب الثانى فهو خاص بالتساؤل عن المدى التى يتم الإكتفاء عنده بالعقوبات الاقتصاديه فى إنهاء الإحتلال العراقى، ام لابد ان يرافق ذلك أساليب أخرى ؟ واذا كان سيتم الإكتفاء بالعقوبات الإقتصاديه، وما هو المدى الزمنى الذى

---

(1) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق ص64

(2) المرجع السابق ص64

(3) المرجع السابق ص ص64 : 65

يمكن اعتباره كافياً لمعرفه الاثار الحقيقيه للعقوبات الإقتصاديه سواء فشلاً أو نجاحاً .
ومره ثانيه تداخل هذا الجدل الدولي مع جدل الرأى العام الأمريكي والذى إنقسم بدوره الى فريقين أحدهما دعى الى إعطاء العقوبات الإقتصاديه فتره زمنيه طويله حتى تؤتى ثمارها ، واعتبر هذا الفريق ان العقوبات الإقتصاديه من شأنها حين تعمل اثارها إن تدفع بالعراق الى الإنسحاب وبالتالى تأمين حل سلمى يجنب القوات الامريكيه خسائر كبيره محتمله .
اما الفريق الثانى فقد اعتبر ان العقوبات الإقتصاديه وحدها ليست كافيه. وانها تحتاج الى فتره زمنيه طويله . وان تلك الفتره ستأتى بنتائج سلبيه على معنويات القوات الامريكيه المتواجده بالخليج . وقد يتعذر معها إستخدام القوه العسكريه فى وقت ملائم لتطبيق قرارات الأمم المتحده . وفى هذا الإطار اتت محاوله زعماء الكونجرس فى الأول من اكتوبر بالدعوه الى إتاحه مهله كافيه للعقوبات الإقتصاديه لتؤدى مفعولها قبل التاكد من عدم فاعليه هذا الإسلوب فى معالجه الأزمه بالخليج. ولم يمضى اسبوع حتى صدرت دراسه خاصه عن الكونجرس ركزت على ان العراق لن يصمد طويلاً امام الحصار الدولى وان نتائج هذا الحصار ستظهر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر 1990 وعدت هذه الدراسه بمثابه تفضيل لإسلوب الحصار الإقتصادى ولكن شريطه ان تظهر نتائجه المتوقعه فى خلال الشهرين الأخيرين من العام . وقد إستمر هذا الجدل حتى إتخذ الكونجرس قراره بتفويض الرئيس بوش صلاحيه إستعمال القوات الامريكيه فى إنهاء الإحتلال العراقى للكويت. وهو القرار الذى حسم هذا الأمر واعتبر بمثابه تخل عن إسلوب الحصار الإقتصادى وحده فى معالجه الأزمه .والجدير بالذكر ان مسئولى الإداره الأمريكيه من السياسيين والعسكريين كانوا من مؤيدى وجهه النظر الثانيه التى رأت فى العقوبات الإقتصاديه مجرد اداه من الأدوات ولا يمكن التعويل عليها كليه فى تحقيق كافه الأهداف الأمريكيه فى التعامل مع الأزمه [1] .

ومن ذلك أيضاًكانت النسبه الأعظم من نفقات العمليات العسكريه ومساعده الدول المتضرره من الأزمه تمت على حساب الدول البتروليه الخليجيه . وهذا أمر يحدث لأول مره فى تاريخ هذه المنطقه . لقد كانت القوات الغازيه تأتى على حسابها ، ثم تتقاضى الثمن استغلالاً للثروه الطبيعيه والبشريه بعد الفتح والإستعمار . ولكن القوات الأمريكيه وقوات التحالف اتت بدعوه وعلى حساب الأطراف الداعيه [2] كما كانت للولايات المتحده بمثابه نجاحاً اعظم حيث تمكنت – لأول مره فى التاريخ – فى أن تدير ازمه ثم حرباً لتحقيق مصالحها واهدافها هى بأموال الغير حيث حصلت

(1) التقرير الاستراتيجى العربى لعام90 مرجع سابق ص ص63 : 64
(2) د. عبد العظيم رمضان : اوهام هيكل وتضليل حسين – الاهرام10 / 5 / 92 ص 8

كمساهمه فى حرب الخليج على 26,7 مليار دولار من ثلاث دول خليجيه ، وعلى 6,3 مليار من المانيا 9,4 مليار من اليابان [1] .

ويلاحظ ان الإداره الأمريكيه قد نجحت فى توظيف هذا المستوى الى ابعد الحدود حتى انها إستغلت حاجه بعض القوى العظمى اقتصادياً فى اقناعهم بقبول أشياء من المؤكد انهم لم يكونوا قابليها بدون هذه الحاجه .ومن ذلك تمرير قرارات دوليه فى مجلس الأمن دون معارضه او إعتراض . وقد نجحت الولايات المتحده فى توظيف حاجه الإتحاد السوفيتى الى الدعم الإقتصادى والى التغلب على الإنتقادات الغربيه حول إستخدام القوه العسكريه فى جمهوريات البلطيق التى تكاثرت مع مطلع عام 1991 فى تمرير رؤيه مشتركه تقوم على ممارسه جهود دبلوماسيه دون ان يعنى ذلك التغاضى كلياً او جزئياً عن الإداه العسكريه . ونفس الأمر مارسته الولايات المتحده إزاء الصين التى كانت أقرب الى الإعتراض على القرار رقم 678 ، فقد أمكن للولايات المتحده ايضاً توظيف حاجتها الى التخفيف من القيود والعقوبات الإقتصاديه التى اتخذتها الولايات المتحده ضدهافى اعقاب فشل ثوره الطلاب الصينيين فى عام 1989 فى اقناعها بالإمتناع عن التصويت مع القرار 678 وليس التصويت ضده [2] .

د) المستوى العسكرى

رغم ان جميع المستويات التى تعاملت بها الولايات المتحده مع الأزمه كانت تشكل عناصر ادارتها من الناحيه الأمريكيه ، وكانت على نفس الدرجه من الاهميه ، فلا إنفراد لأحداها على الاخرين ولاتمييز . . فجميعهم يكملون بعضهم البعض . وأيضاً متلازمين . إلاأن المستوى العسكرى كان اكثرهم بروزاً وضجيجاً ، وايضاً كان المستوى الذى جعل بقيه المستويات الأخرى تقف على ارض صلبه وتمكنها من حريه الحركه . كما كان المستوى الذى امكن بفضله فى النهايه حسم الأزمه وجلاء العراق عن الكويت وتحقيق بقيه الاهداف .

ويلاحظ على هذا المستوى انه كان مرحلى [3] ، بدأ بتواضع وانتهى بأكبر حرب الكترونيه عبر التاريخ . وقد بدأ ذلك حينما اعلنت الولايات المتحده فى 3 / 8 / 1990عن ارسال قطع بحريه امريكيه الى الخليج فى مهمه دفاعيه ولحمايه المملكه العربيه السعوديه من إحتمالات غزو عراقى لها [4] . وربط ذلك بإذاعه أخبار مفادها إجتياز القوات العراقيه بإعداد كبيره للأراضى السعوديه من ناحيه الحدود الجنوبيه

(1)عاطف الغمري : لعبه الحرب القادمه ،العدو المحتمل - الاهرام12 / 2 / 92

(2) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص ص62 : 63

(3) ابراهيم نافع : الفتنه الكبري عاصفه الصحراء - المرجع السابق ص 284

(4) د. حسن بكر : الولايات المتحده واداره عمليه الحشد الدولى - السياسه الدوليه العدد 102- مرجع سابق ص103

للكويت المحتله ، وبعد دعوه الحكومه السعوديه للقوات الصديقه لمساعده القوات المسلحه السعوديه في حمايه المملكه ، برز التواجد العسكرى الأمريكي كأحد الأدوات الرئيسيه في الإداره الأمريكيه للأزمه ، وفي ذلك الحين تحدد أحد أهداف التواجد العسكرى الأمريكي فيما اعلنه وزير الدفاع الأمريكي في 14 / 8 في مؤتمر صحفي من ان القوات الأمريكيه تتواجد لحمايه امن واستقرار الدول الخليجيه وردع القوات العراقيه عن القيام بأى عدوان على أى منها [(1)].

والى جانب هذا الإعلان برز هدف اخر للقوات الأمريكيه في الخليج ، وهو القيام بتطبيق الحظر الإقتصادى على العراق الذى قرره مجلس الأمن ، وقامت البحريه الأمريكيه بدور حاسم في تطبيق حصار بحرى صارم على العراق من خلال إحكام السيطره على المنافذ البحريه المؤديه الى الموانى العراقيه أو ميناء العقبه الأردني . إلا انه لم يعلن عن ارقام القوات الأمريكيه حتى نهايه الأسبوع الأول من سبتمبر حين اعلن ريتشاردتشيني وزير الدفاع وصول القوات الأمريكيه الى رقم 100 الف جندى من مختلف القوات البحريه والمشاه والطيران ، بعد ان كان قد تم إستدعاء حوالى 40 الف جندى من الإحتياطى الأمريكي في 23 / 8. وفي ذلك الوقت تحدث بيكر وزير الخارجيه عن خيارات اخرى لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت فيما يمكن تفسيره بخيار القوه العسكريه [(2)].

وفي منتصف اكتوبر ، وحين اعلن عن وصول القوات الأمريكيه الى ما يفوق 200 الف جندى بقليل إضافه الى 87 الف جندى من الدول المتحالفه . بدأ يظهر هذا الهدف الآخر وهو إمكانيه إستخدام القوه المسلحه لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت ويلاحظ ان هذا التطور في الاهداف لم يكن منفصلاً عن أمرين :

أولهما إستمرار الحشد العسكرى الأمريكي في المنطقه وما واجهه من صعوبات عديده اقترت تحريك ونقل أكبر كم ممكن من القوات الأمريكيه المتحالفه الى منطقه الخليج في أسرع وقت ممكن ، إضافه الى مشاكل التنسيق والقياده بين جيوش عديده تحكمها فلسفات تدريبيه متباينه وعقائد عسكريه مختلفه [(3)].

ومع إكتمال الحشد العسكرى الأمريكي والدولى درجه اكبر ، ونجاح الولايات المتحده في تمرير القرار الدولى رقم 678 في 29 / 11 ، والذى اباح إستخدام القوه بعد 15 / 1 / 1991، صار إستخدامها لإجبار العراق على الإنسحاب سياسه امريكيه معلنه ، وقد تضمن الإعلان الواسع لهدف إستخدام القوه العسكريه في إخراج القوات العراقيه من الكويت غرضين متكاملين وهما : ممارسه أكبر كم ممكن من الضغوط على

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي لعام90 – مرجع سابق ص 61

(2) المرجع السابق ص 61

(3) المرجع السابق ص 62

القياده العراقيه لكى تعلن الإلتزام الكامل بالقرارات الدوليه وقبول الإنسحاب غير المشروط من الكويت . والغرض الثانى : هو اظهار جديه الإداره الأمريكيه فى استخدام القوه العسكريه حال إنتهاء المهله المقرره دون الإنسحاب العراقى . وقد بدا ذلك واضحاً فى تصريح للرئيس بوش فى 12 / 9 / 1990 أكد فيه إستعداده الذهنى والنفسى لإتخاذ قرار لإستخدام القوه العسكريه وإنه راغب فى إنهاء الأزمه قبل حلول الصيف . ومن ثم لن ينتظر لمعرفه ما إذا كانت العقوبات الدوليه المفروضه على العراق ستؤدى مفعولها أم لا . ويلى ذلك نجاح الإداره الأمريكيه فى الحصول على قرار من الكونجرس الأمريكى فى 13 / 1 / 1991 – وقبل يومين من إنتهاء المهله – يخول الرئيس بوش إستعمال القوات الأمريكيه فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن [1].

ويلاحظ على الإداره الأمريكيه فى المستوى العسكرى بالذات انها كانت اكثر حرصاً على تغليف تصرفاتها بإطار شرعى قانونى ، وذلك بالتصرف وفقاً لقرارات مجلس الأمن – وإن كان القرار لاحق للتصرف دائماً – حيث حرص على استصدار القرار الذى يمكنها أولاً من فرض الحصار على العراق بحرياً وجوياً ثم نجحت ثانياً فى استصدار القرار رقم 678 والذى يسمح بإتخاذ الإجراءات المناسبه لتحرير الكويت . وكان يقصد بالطبع الإجراءات العسكريه [2]. وايضاً الحرص على أخذ مشوره بقيه دول التحالف . وذلك بهدف تحقيق التوافق والإنسجام ولعدم اغضابها وخاصه وان منها من له قوات ذات تأثير كمى ونوعى مهمين . فهذه الدول ينبغى ان تكون لها كلمه فى قرار الحرب . لذلك وعدت الولايات المتحده بريطانيا- مثلاً- بأن تحصل على موافقتها المسبقه على اى خطط حربيه أمريكيه ، كما وأن فرنسا لم تكن تريد المشاركه فى اى اعمال عسكريه دون اثاره او تحريض أمريكى [3] . فهى حرب تجرى بتفويض من الأمم المتحده ولكن لم تكن الولايات المتحده هى التى تقودها [4].

وقد واجهت الإداره الأمريكيه نوعين من الضغوط ساهمت فى تقليل حده إندفاعها الى الحل العسكرى لفتره من الوقت . النوع الأول يتصل بتعبئه قوات عسكريه كافيه فى حدود زمنيه محدده فنياً لإستخدامه فى تطبيق هذا الحل .

والثانى خاص بالضغوط المتكرره التى كانت تمارس على الإداره الأمريكيه سواء من أطراف التحالف الدولى الذى أمكن تشكيله تحت مظله الأمم المتحده أو من قبل الرأى العام الأمريكى الذى تذكر فيما يبدو عقده فيتنام وإمكانيه التعرض لخسائر كبيره فى الأرواح ، خاصه وأن الدعايه العراقية . المضاده قد ركزت على تلك النقطه بصوره

---

(1) المرجع السابق ص62

(2) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص 418

(3) News week, 1/10/1990 P 2.

(4) محمد سيد احمد : حول اشكاليه النظام الدولى الجديد – السياسه الدوليه – العدد 104– المرجع السابق ص27

ضخمة جدا . وترد أهميه تلك الضغوط الى قناعه الولايات المتحده بأن المشد الدولى يصير أكثر صلابه وقوه فى حاله تبديد الإنتقادات ومحاصره الخلافات [1] .كما أدركت الإداره الأمريكيه أن الشعب الأمريكى يبدى قدراً ضئيلاً من القبول والتسامح إزاء إتباع سياسه قائمه على إلتزامات ماديه باهظه التكاليف وذات نهايه مفتوحه . ولهذا فإن الإهتمام تركز ليس فقط فى العمل على كسب الحرب وإنما أن يكون هذا المكسب سريعاً، كما رأى الكثير من المحللين أنه من وجهه النظر الداخليه أيضاً فإن البيت الأبيض بمقدوره أن يتصرف بحريه التعامل الخارجى مالم يكن ذلك بسبب تكاليف باهظه سواء فى المال أو فى الأرواح أو أن يكون ذلك على حساب تجاهل الإحتياجات الداخليه [2] . ومع ذلك فقد كان الدور العسكرى الأمريكى دوراً واضحاً وبارزاً جداً . وذلك راجع لضخامه قواته وفعاليتها والحسم والمقدره القياديه العسكريه والساسيه لها . وأيضاً لزياده أهميه الأزمه بالنسبه لأمريكا وبالتالى إزدياد أهدافها من حل الأزمه حلاً عسكرياً. حتى إختلط الأمران فى هذا الشأن. أهداف حل الأزمه عسكرياً للإداره الأمريكيه وأهداف إدارتها عسكرياً لشخص الرئيس الأمريكى چورچ بوش لذاته ولمجده التاريخى [3] .

إلا أنه مع مرور الأيام وإزدياد تعنت ورفض الإداره العراقيه لجميع فرص الحل السلمى للأزمه ، وايضاً نظراً لعدم كفايه إجراءات الحصار الإقتصادى . فقد بدأ الخيار العسكرى لحل الأزمه فى 17 / 1 / 1991 بالضربه الجويه المركزه ضد العراق . وقد أعلن الرئيس بوش أن أسباب اللجوء للحرب فى بيان وجهه الى الشعب الأمريكى فى 16 / 1 / 1991 وهى : أن العقوبات الإقتصاديه التى فرضتها الأمم المتحده لم تكن كافيه وحدها لإخراج صدام حسين من الكويت . . ولم يكن هناك سبيل اخر بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى [4] . ثم أرسل الرئيس بوش تقريراً الى الكونجرس الأمريكى فى 16 / 1 أخبر فيه المشرعين الأمريكيين بالظروف التى تبرر قراره بإستعمال القوه ضد العراق وهى "ان الولايات المتحده قد إستخدمت الوسائل الدبلوماسيه وغيرها من الوسائل السلميه لتحقيق إمتثال العراق لقرارات مجلس الأمن 661،660 ، 662 ، 664 ، 665، 667،666 ، 669، 670، 674 ، 677 ، 678 . وأن هذه الجهود لم تحقق هذا الإمتثال ولن تحققه . كما أوضح التقرير أن العقوبات الإقتصاديه قد أوقفت 97 ٪ من صادرات العراق وأكثر من 90٪ من وارداتها ومنعت العراق من جنى ثمار إرتفاع أسعار البترول وسيطرتها على حقول البترول الكويتيه . غير أن هذه العقوبات حتى لو

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 65

(2) رؤيه سياسيه من واشنطن – الصياغه الامريكيه للسلام – المرجع السابق ص 8

(3) Jean Edward Smith, George Bush's war. Henery Holt & Company Inc. New York, 1992.

(4) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه المرجع السابق ص75

إستمرت سته أشهر أوإثنى عشر شهراً إضافيه فلن تجبر صدام على الإنسحاب من الكويت أو تتسبب فى إستياء شعبى يهدد نظام الحكم فى العراق .كما أشار التقرير الى أن التأخير فى إستخدام القوه يعنى أن العراق ستظل بقواتها البريه والجويه الكبيره القويه ، مما يجعل أى عمل عسكرى ضدها أكثر كلفه من الناحيه الماليه والبشرية. ويؤدى إمهال العراق الى زياده وتقويه تحصيناتها فى الكويت وعلى حدودها مع السعوديه ، وتطوير ما لديها من أسلحه الدمار الشامل ، وقد تؤدى كذلك الى خفض إستعداد القوات الحليفة" (1).

وقد أوضح أحد المحللين (2) أن الولايات المتحده لو أجلت تدخلها هذا لفوتت فرصه تاريخيه ربما لا تتكرر. وذلك لعاملين هامين : العامل الأول ، متعلق بتطوير العراق كقوه عسكريه إقليميه والتى من المرشح أن تمتلك أسلحه نوويه فى فتره زمنيه يقدرها بعض المختصين مابين3، 7 سنوات هذا بالإضافه الى أسلحته الكيماويه والبيولوچيه . وبذلك تكون الولايات المتحده محكومه بالوقت للتدخل قبل أن يتمكن العراق من تطويرأسلحته النوويه وسواها . أى حينما تكون أيه مغامره عسكريه أكثر كلفه وخطوره وتحمل بطياتها تدميراً كبيراً للمنطقه . أما الأن ورغم خطوره الموقف تبقى الولايات المتحده قادره على حسم الموقف بخسائر بشريه وإقتصاديه أقل بكثير فى حاله حصول أى مواجهه . وتبقى فى الحسابات الأمريكيه أن عمليتها رابحه حتى لو بقى العراق فى الكويت من الزاويه الإستراتيچيه . العامل الثانى ، وهو الظرف الدولى المواتى فى ظل تراجع ملحوظ للإتحاد السوڤيتى عن المسرح الدولى نتيجه إرباكاته الداخليه وعمليه التغيير التى يشهدها . وأيضاً قبل تمكن أوروبا من تحقيق وحدتها الإقتصاديه المنشوده فى العام 1992 ، فأمريكا تحاول التأثير على برنامج الوحده وآليه تنفيذها ولاسيما بعدما تمكنت من الإمساك بشريان حيوى كالبترول عصب حياه الإقتصاد الأوربى.

ومن ناحيه أخرى ، فقد أوضح الرئيس الأمريكي چورچ بوش فى خطابه عن حاله الإتحاد فى 30/ 1/ 1991 مبررات إستخدام القوه ، فقال : " لقد عملنا جاهدين لتفادى الحرب . ولأكثر من خمسه أشهر جربنا بالإشتراك مع الجامعه العربيه والمجموعه الأوربيه والأمم المتحده ، كل سبيل دبلوماسى ، وقد عمل من أجل التوصل الى حل للأزمه كلاً من الأمين العام للأمم المتحده بيريزدى كويار والرؤساء جورباتشوف وميتران وأوزال ومبارك وبن جديد والملكين فهد والحسن ورئيس الوزراء ميچور وأندريوتى ، واخرين وفى كل مره كان صدام حسين يرفض صراحه

---

(1) المرجع السابق ص ص 75 : 76

(2) نازى ريشانى : السياسه الخارجيه الامريكيه مابين المطرقه الاوربيه وازمه الخليج – مجله الفكر الإستراتيجى العربى العدد 35 – مرجع سابق ص 99

طريق الدبلوماسيه والسلام . كما أضاف أن العالم يعرف جيداً كيف بدأ هذا الصراع حين بدأ فى الثانى من أغسطس عندما غزا صدام ونهب جاراً صغيراً لايملك مقومات الدفاع عن نفسه . وأنا متأكد من الكيفيه التى سينتهى بها هذاالصراع ، إننا سنسود حتى يمكن السلام من أن يسود "[1] .

وقد حدد الرئيس الأمريكى بوش فى 16 / 1 / 1991 أهداف العمليات العسكريه كما يلى :[2]

– إن هدفنا واضح : سنخرج صدام حسين من الكويت وستعود حكومه الكويت الشرعيه الى مكانها الصحيح ، وستعود الكويت حره مره أخرى .

– لو كان صدام حسين قد ترك شانه ، لكان مضى فى تنفيذ ما أقدم عليه وعمد الى إنتاج المزيد من الأسلحه الكيماويه وربما النوويه .

– ستؤدى هذه العمليه العسكريه الى أن أى دوله لن تفكر ولن تستطيع فى المستقبل ان تقف أمام عالم متضامن ومتحد . كما أن أيه دوله لن تهدد بعد الآن جاره لها أضعف منها .

كما أكد فى تقريره المقدم للكونجرس الأمريكى فى 16 / 1 / 1991 على اهداف الولايات المتحده منذ بدايه أزمه الخليج (السابق الإشاره اليها) إلا أنه وفى خطابه عن حاله الإتحاد فى 30 / 1 / 1991 [3] . قد حدد أهداف الولايات المتحده فى الحرب الدائره فى الخليج بقوله :" إن هدفنا فى الخليج الفارسى يظل ثابتاً فى إخراج العراق من الكويت وإعاده الشرعيه للكويت ، وضمان الإستقرار والأمن فى هذه المنطقه الهامه " . وفسر الرئيس الإستقرار والأمن بقوله :" دعونى أوضح ما اعنيه باستقرار وأمن المنطقه ، نحن لا نسعى الى تدمير العراق أو حضارته أو شعبه ، إن ما نسعى اليه هو عراق يستخدم موارده العظيمه ليس للتدمير او لخدمه طموحات طاغيه ، إنما لبناء حياه أفضل له ولجيرانه ، نحن نسعى من أجل خليج فارسى لايكون فيه الصراع هو القاعده ، وحيث لا يشعر فيه القوى بإغراء وإرهاب الضعيف أو أن يكون قادراً على ذلك ، لابد أن نتأكد من أن السيطره على موارد العالم البشريه لن تقع فى يد صدام حسين لكى يقوم بتمويل عدوان اخر" .

وقد عبر وزير الدفاع الأمريكى من الناحيه العسكريه عن أهداف بلاده فى حرب الخليج فى 2 فبراير1991 كما يلى :" إخراج صدام حسين من الكويت وهو مايتطلب ملاحظه قواته البريه وخاصه قوات الحرس الجمهورى ، إزاله قدرات العراق العسكريه الهجوميه وأسلحه الدمار الشامل التى يمتلكها والصواريخ متوسطه المدى

---

(1) ازمه الخليج والمواقف العربيه والدوليه – المرجع السابق – ص 76

(2) المرجع السابق ص 77

(3) المرجع السابق ص ص77 : 78

أو طويله المدى عن طريق توجيـه الضـربات للأهداف الإستـراتيـجيـه فى العـراق ، واضـاف تشينى أن هذين الهدفين أصبحـا ضـروره لإستـعادة الإستـقرار والأمن فى المنطقه "[1] .

وقد أضاف فى تصريح لشبكه التليفزيون (C.N.N) فـى 3 / 2 / 1991 بـأن هـدف الولايات المتحده هو إخراج القوات العراقيه ، وأنه ليس لديها أى خطط بشأن بغداد . كما أنه ليست لديها أى رغبه فى تدمير دوله العراق " . ويتفق هذا التصريح مع ما طلب به برزفيسكى مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر من خلال صحيفه (النيوزويك تايمز) من الإقتصار على الأهداف التى حددتها الأمم المتحده والمتمثله فى إعاده الشرعيه الى الكويت [2] .

ومع إستـمرار العمليات العسكريه فى المنطقه ، حدثت بعض الأمور بفعل القياده العراقيه قصد منها التاثير على مجريات سير العمليات الحربيه . بإحداث بعض الضغوط على الإداره الأمريكيه وقوات التحالف الدولى أو صرف الأنظار عن أعمال حقيقه الأزمه وخلخله الجبهه المؤيده لقوات التحالف الدولى مثل ضرب إسرائيل بصواريخ سكود والمعامله السيئه لأسرى الحرب من قوات التحالف الدولى الواقعين فى الأسر العراقى ، أو صب البترول الكويتى فى مياه الخليج أو العمليات الإرهابيه منذ بدء حرب الخليج . إلا أن الإداره الأمريكيه لم تجعل مثل هذه الأمور تصرفها عن أهدافها الأساسيه فى العمليات العسكريه فى الخليج ، وإن لم يعنى ذلك إنها لم تعطيها حقها من الإهتمام بل تعاملت معها بالصوره التى لا تمكن القياده العراقيه من ان تحقق غرضها منها وتعرقل العمليات الحربيه عند تحقيق أهدافها النهائيه وهى تحرير الكويت وتدمير القوات العسكريه العراقيه بالكامل . بل كانت حافزاً ودافعاً أكبر على إستمرار القوات الأمريكيه فى هدفها وهى مستنده لرأى عام عالمى مؤيد لتدخلها العسكرى أكبر من ذى قبل وأيضاً متسلحه بغريزه الإنتقام والتشفى [3] .

وتجدر الإشاره لبيان أهميه وضخامه الدور العسكرى الأمريكى أن نلحظ أن قرار بدء التحرك العسكرى الى المنطقه والذى تم فى 3 / 8 / 1990 كان فى البدايه قراراً أمريكياً أيضاً . كما كان القرار البادىء للعمليات العسكريه بالقذف الجوى المركز فى 17 / 1 / 1991 أمريكياً أيضاً تطبيقاً لتعليمات وأوامر من البيت الابيض [4] كما أن القرار المحدد لبدء عمليات الحرب البريه لتحرير الكويت كان أيضاً قراراً أمريكياً .

---

(1) المرجع السابق ص 78

(2) المرجع السابق ص 78

(3) المرجع السابق ص81 : 82

(4) المرجع السابق ص76

حيث صدرت التعليمات للقوات المتحالف من البيت الأبيض فى 24 / 2 / 1991 بالبدء فى تحرير الكويت ، والقضاء على أى وجود عراقى فيها وإزاله أى مصدر تهديد فى القوات المتحالفه فى الكويت .[1] كما أن القرار الأمريكي بوقف العمليات الحربيه بعد أن حققت قوات التحالف أهدافها كان قراراً امريكياً خالصا أيضا[2] .
وأيضاً يجمع المحللون السياسيون أن المستوى العسكرى فى هذه الأزمه قد بدأ مع التحركات العسكريه الأمريكيه التى إتخذتها لتدعيم إسطولها بالخليج منذ إشتعال الأزمه عسكرياً وحتى قبل إستدعاء دول الخليج والسعوديه لهذه القوات . ولكن هناك إستفسار رئيسى هل هذا التاريخ وهو 3 / 8 / 1990 هو التاريخ الحقيقى ؟ . . لقد أجمع محللون سياسيون فى كتاباتهم التى صدرت قبل الأزمه التى تتناول السياسه الأمريكيه بالمنطقه على ان الولايات المتحده كانت تضع سياستها الأمنيه فى المنطقه على اساس توقع إخلال ناتج عن إعتداء دول عربيه على إحدى جاراتها[3] . وكان من ضمن مهام قوه الإنتشار السريع التى سبق تشكيلها التعامل مع مثل هذه الإخلالات ، ومع التسليم أن تسميه خطه القوات للإنتشار السريع1002 / 90 وحدوث أزمه الخليج والإضطرار لإستخدامها على عجل كان ايضاً فى عام 1990 ، هو من قبيل المصادفه البحته . ولكن هل من قبيل الصدفه البحته أيضاً أن تضع القياده خطه لتدريب القوات الأمريكيه العامله بالخليج على اساس الإيقاع بالعراق الذى هاجم دوله عربيه خليجيه وأحتلها ، وذلك قبل إندلاع الأزمه . حيث حدث هذا التدريب أواخر يوليو 1990[4] . كما أن الأوامر صدرت للقوات الأمريكيه والمتحالفه معها بالخليج بالإستعداد لبدء العمليات الحربيه يوم 17 يناير 1991. وقد صدرت هذه التعليمات صباح يوم 8 يناير 1991 وقبل إنتهاء موعد إنقضاء اجل المهله[5] . فهل كانت القياده الأمريكيه تعلم أن صدام حسين لن ينصاع فى اخر لحظه لنداء العقل ويقبل بالحل السلمى ؟ . . وعلامات إستفهام أخرى كثيره سيتكفل التاريخ بإجلائها كما حدث فى أزمات سابقه كانت مستعصيه على الفهم فى حينها .

كما أن هناك ملاحظات على الدور الأمريكى فى أزمه الخليج العربيه الثانيه برمتها . وهو أنه من الأصوب أن يقال أن الولايات المتحده لم يكن بمقدورها (أو فى صالحها) إتخاذ القرار الإستراتيجى للحرب وتحمل أعباؤها بمفردها ، ولكن كان بمقدورها (وفى صالحها) المبادره بالتحرك العسكرى بهذه الدرجه وبهذه الكفائه

---

(1) المرجع السابق ص 80

(2) نورمان شوارتزكوف المرجع السابق ص ص369 : 370

(3) من ذلك د. زهير شكر : الساسه الامريكيه فى الخليج – مبدأ كارتر مرجع سابق ص ص106 : 116
Ropert Sthcer, with enouph shouels, Reagan, Bush and nuclear war, (New York - Randon House, 1982).

(4) نورمان شوارتزكوف المرجع السابق ص 95

(5) المرجع السابق ص 206

على نحو لم يتوفر لطرف اخر . ومن ناحيه أخرى لم يكن بمقدور الأطراف الدوليه الأخرى منع هذا التحرك العسكرى الامريكى . ولكن كان بمقدورهم محاوله التأثير على أولوياته وعلى كيفيه توظيفه مع أدوات أخرى وعلى عواقب الوجود العسكرى الامريكى ، وذلك إنطلاقاً من تقديرهم لمصالحه الانيه والعاجله ووفقاً لما اهلتهم قدراتهم الدبلوماسيه والعسكريه والإقتصاديه [1] . وإن نجاح قياده أمريكا فى حرب الخليج نتج عن تمكنها من تنظيم العمل الجماعى بمهاره وليس نتيجه لإنفرداها بالعمل [2] .

ولكن من ناحيه أخرى ، فقد سعت الولايات المتحده للحد من إستقلاليه التحرك الأوربى، فتبدوا من مراجعه تصريحات بعض الرسميين وغيرالرسميين فى الدول الأوروبيه ،الى أن حرب الخليج كانت بمثابه فرصه للولايات المتحده لتوضح للعالم أجمع أن لها دور القياده فى النظام الدولى ، وأن الولايات المتحده سعت من خلال الإعتماد على الخيار العسكرى الى فرض قيود على الدورالأوروبى الذى بدا أن هناك إحتمالاً فى أن يتحدى القياده الأمريكيه ، وقد أوضحت بعض الصحف الفرنسيه على سبيل المثال أن هدف الولايات المتحده من الإعتماد على البديل العسكرى كان هو خلق خلافات بين العرب وأوربا والحد من سرعه الإندماج الإقتصادى الأوربى ووضع النظام الدولى تحت سيطره الولايات المتحده ، وربما كان هذا الهدف فى التجمع الغربى هو الذى دعى ميتران الى الإعلان عن مبادره أوروبيه قبل إندلاع الحرب مباشرة تتضمن الإنسحاب العراقى من الكويت والإنسحاب الإسرائيلى من الضفه الغربيه [3] .

وفى نفس المعنى أعلنت وزيرة بلچيكا لشئون أوروبا سنه 1992 " أن التحرك الأمريكى من أجل الدفاع عن بعض الدول العربيه التى طلبت منها ذلك يؤدى الى إستبعاد أوروبا كطرف متحاور مع الدول العربيه . كما أن الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقه الخليج قد يكون له إنعكاسات علينا ، وربما كانت أهم هذه الإنعكاسات إستبعاد أوروبا من القرارات الإقتصاديه البتروليه التى تتخذ فى المنطقة . . الأمن فى المنطقه يمر بإتفاق حول البترول . وقد تم هذا الإتفاق على حسابنا نحن الأوروبيين" [4] .

ثالثاً : إنعكاسات ونتائج الازمه على الولايات المتحده الامريكيه :

---

(1) د. ناديه محمد مصطفي : ازمه الخليج والنظام الدولي . في د. احمد الرشيدي (محرر) مرجع سابق ص 103

(2)) عصام الدين حواس : العرب والنظام العالمى الجديد الاهرام16 / 6 / 91 ص 8

(3) د. ودوده بدران : ازمه الخليج والنظام الدولى . مجله العلوم الرجتماعيه - العدد الاول/ الثانى . مرجع سابق ص ص 59 : 60

(4) شريف الشوباشى : حوار مع وزيره شئون اوربا سنه 1992، من المهم الا يخطىء صدام حسين فهم الموقف الاوربى الاهرام -30 / 12 / 90 ص 5

اختلطت الإنعكاسات والنتائج على الولايات المتحده الامريكيه الناجمه عن ادارتها الناجحه الرشيده لازمه الخليج العربيه الثانيه عليها فتاره تعد نتائج وتاره اخرى قد تحسب فى جانب الإنعكاسات وهى فى اختلاطها هذاتؤكد مدى تشعب وتدخل الازمه وايضا مدى نجاح ورشد الاداره الامريكيه لها، ومدى تحكمها وسيطرتها على جميع عناصر تلك الازمه ابتداءا واداره وإنتهاءا ، حتى اصبح امر الفصل بين النتائج والإنعكاسات من الناحيه الامريكيه امرا إن لم يكن مستحيلا فهو صعب للغايه . لذلك فمن المناسب ان نتحدث عليهما معا . ولكن لأغراض البحث والتوضيح سيتم تقسيمهما تقسيما علميا بحتا الى سياسى وإقتصادى وعسكرى مع التسليم المبدئى بأن الثلاث انواع السابقه تتداخل وتتفاعل بحيث لايمكن الحديث عن ايهم ويكون ذلك صفه خاصه تحت هذا التقسيم ، حيث ان مايعد سياسا مثلا له بالتأكيد جوانب وابعاد وايضا تأثيرات اقتصاديه واخرى عسكريه . اى هو من قبيل التوضيح والتقسيم فقط .. مع التسليم بعدم محدوديه هذه الإنعكاسات والنتائج بالنسبه لامريكا وخاصه القدر المتاح حاليا حتى يكتشف كل فتره الجديد منها .

ا) النتائج والانعكاسات ذات الصبغه السياسيه :

يقسم الفقه هذا النوع من النتائج والإنعكاسات الى فئتين ، الاولى الفئه الايجابيه والثانيه الفئه السلبيه ، وهما بالطبع من الوجهه الامريكيه .

النتائج والإنعكاسات الإيجابيه :

1- نجحت الولايات المتحده فى استغلال ازمه الخليج الثانيه فى تعظيم دورها القيادى فى العالم [1].

2- اثبتت الولايات المتحده مقدرتها العظيمه على التنظيم والاداره والمقدره علي حشد القوى العالميه والاقليميه خلفها فى منظومه فريده لتحقيق اهدافها .

3- تمكنت الولايات المتحده من اداره الازمه وبصوره مكنتها من الاسراع بتهميش الدور السوفيتى وبالتالى تقريب موعد تحلله وزواله .

4- ضمنت التواجد والسيطره والتحكم فى مقدرات وامور منطقه الخليج العربى وخاصه الشق العربى منها الى فتره ممتده من الزمان .

5- نجحت الولايات المتحده فى الحد من استقلاليه التحرك الاوربى فى الازمه وبالتالى مقدرتها على الإستقلال والتقارب . وقد تم ذلك من خلال [2]:

- نجحت فى ربط قيام حوار بين الجماعه الاوربيه والعراق بضرورات المحافظه على تماسك الجبهه الاوربيه الامريكيه .

- نجحت من خلال التشدد فى معالجه الازمه والتركيز على الخيار العسكرى الى حرج

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام91 مرجع سابق ص ص79 : 80

(2) د . ودوده بدران - المرجع السابق ص ص58 : 61

الجماعه الاوربيه وشعورها والعالم اجمع انها غير قادره على التصرف فى الازمات الدوليه بمفردها ، وبذلك زادت من شعور الجماعه بالعجز وعدم المقدره على الاعتماد على النفس وبالتالى الشعور بذاتيتها.

- حاولت الجماعه تحقيق الاندماج بينها فى مجالات اخرى خارج المجال الإقتصادى ، الامر الذى قد يزيد من احتما ل قيامه بدور القطب المستقل فى النظام الدولى . فقد اوضحت حرب الخليج اهميه مضاعفه الجهود الاوربيه من اجل تحقيق درجه اعلى من الإندماج فى المجالات السياسيه والامنيه . الان الولايات المتحده نجحت فى الحد من هذا الاتجاه وتطويره.

6- نجحت فى القضاء على عقده فيتنام وما تمثله من اثار نفسيه واجتماعيه سيئه لدى المواطن الامريكى [1]. للدخول فى حرب كبيره ونظيفه من وجهه النظر الامريكيه

النتائج والإنعكاسات الساسيه السلبيه :

1- لن يغفر الشعب العراقى والعربى والمنطقه الاقليميه تاريخيا للولايات المتحده انها قادت تحالفا عربيا مزودا بأحدث الاسلحه لتدمير بلد وشعب وجيش عربى لاول مره . وان ذلك لم يكن فى الحقيقه بهدف تحرير الكويت من الإحتلال العراقى فحسب [2].

2- فرضت ازمه الخليج على الولايات المتحده (تحقيقا لمصداقيتها الدوليه) ان تعمل على حل المشاكل الاساسيه فى المطقه مثل مشكله فلسطين وازمه الشرق الاوسط . لذلك فإنها ستسعى جاهده لإيجاد حل لهذه المشكلات [3]. وايضا إيجاد دور لإسرائيل بالمنطقه بعد المستجدات الاقليميه والعالميه .

3- يشير البعض الى ان أزمة الخليج اثبتت ان القياده الامريكيه للعالم مرهونه بوجود تابعين لها لا يكتفون فقط بمواقف التأييد والمسانده المعنويه ولكنها لابد ان تكون تبعيه ماديه ملموسه ، سواء بالمشاركه العسكريه كما حدث من جانب بريطانيا وفرنسا ، او بالمشاركه الماليه كما حدث من جانب المانيا واليابان [4].

ب)النتائج والإنعكاسات ذات الصبغه الإقتصاديه:

وهى ايضا كانت ذات مظاهر إيجابيه وأخرى سلبيه من وجهه النظر

---

(1) التقرير الإستراتيجى العربى لعام 90 مرجع سابق ص 62

(2) لطفى الخولى : عاصفه الصحراء والمعادله السياسيه فى الشرق الاوسط- اوراق الشرق الاوسط - العدد الثاني - مرجع سابق ص10

(3) المرجع السابق ص 13

(4) انظر في ذلك ساميه الجندي : فى العالم الجديد من يفرض النظام وعلى من ؟ الاهرام5 / 4 / 91 ص5

الامريكية.

النتائج والإنعكاسات الإيجابيه:

1- تامين إمدادات البترول للولايات المتحده بصفه اساسيه والغرب واليابان بصفه عامه بالشروط والأسعار التى ترتضيهاتلك الدول والتى تحقق اهدافها.

2- اتاحت للولايات المتحده الفرصه العظيمه للخروج من الركود الإقتصادى التى تعانيها والتى عبرت عن نفسها فى عجز كبير فى ميزان المدفوعات الأمريكى عام1990 [1].

3- مثلت فرصه عظيمه لزياده مبيعات السلاح الأمريكى فى المنطقه والعالم بصفه عامه بعد ان عدت ازمه الخليج والحرب التى نتجت عنها فرصه عظيمه للدعايه للسلاح الأمريكى.

النتائج والانعكاسات السلبيه :

اثبتت ان التدخل الأمريكى فى الأزمه بدايتها ثم حلها عسكريا بالصوره التى إنتهت بها كان فى غير موعده المناسب للولايات المتحده الأمريكيه. حيث سعت الى إثبات تفردها بالزعامه فى الوقت الذى تعجز فيه مقدرتها الماليه عن الوفاء بمثل هذه المتطلبات. حتى ان كيسنجر (الوزير الأمريكى السابق والخبير فى السياسه الدوليه) أدلى برأى مفاده ان ازمه الخليج حاله خاصه تلاقت عندها مجموعه من الظروف غير العاديه [2] وهى التى ساهمت فى تعبئه التحالف الدولى على النحو الذى رأيناه... ورأى البعض الأخر.. انهالو تكررت ازمه الخليج فى عام 1995 مثلا فليس من المؤكد ان امريكا سوف تتصرف بنفس الطريقه التى تصرفت بها فى الخليج او انها ستتمكن من تعبئه العالم كما حدث من قبل [3].

فقد تبين من دراسه الجانب الإقتصادى لهذه الأزمه مدى محدوديه المقدره الأمريكيه على التعامل المنفرد مع مثل هذه الأزمات مما إستلزم ان تحصل على دعم حلفائها وذوى المصلحه من هذه الأزمه. ففى حرب الخليج تم توجيه 75 ٪من السلاح التكتيكى للولايات المتحده ، 40٪من الدبابات الأمريكيه لهزيمه دوله لا يزيد حجم الناتج القومى الإجمالى فيها عن دوله البرتغال ، كما حصلت الولايات المتحده فى إطار مواجهتها لأزمه الخليج والحرب المترتبه عليها على ٥٤ مليار دولار كمساعدات من الدول الخليجيه والبتروليه. قد يتعذر الحصول على هذا القدر من الدعم مستقبلا [4].

---

(1) لطفى الخولى : المرجع السابق ص 52

(2) Hadar L. , the United Stats Europ and the Middle East (World Policy Journal) 8, Summer 1991, PP 421 : 449.

(3) ساميه الجندى المرجع السابق ص 5

(4) د. ودوده بدران - المرجع السابق ص61

. ويصور الجدول التالى المساهمات الدوليه الأمريكيه التى بلغت 53,95مليار دولار من الحرب التى بلغت تكاليفها حوالى 65 مليار دولار[1] :

الدول	التعهدات	الإستلام		
		نقداً	عينية	المجموع
السعودية	16,839	12,002	4,001	16,003
الكويت	16,057	16,015	,043	16,058
الإمارات	4,088	3,87	,218	4,088
اليابان	10,012	9,437	.571	10,008
ألمانيا	6,572	5,772	,682	6,455
كوريا (ج)	355	,15	,101	,251
دول أخرى	204	,07	.66	,029
الإجمالى	53,952	47,254	5,639	52,893

لذلك فقد دفع هذا الأمر بالبعض الى الإدعاء بان الولايات المتحده لم تعد دوله عظمى مع المتغيرات الجديده فى العالم وإنهيار الإتحاد السوفيتى.حيث انه إذا كانت حرب الخليج قد أثبتت حقائق محدده .فمن هذه الحقائق اه ليس بإستطاعه دوله واحده فى العالم ان تسيطر على كافه انحاء الكوكب الأرضى.إن الدول الكبرى هى تلك التى تستطيع رصد الميزانيات المطلوبه لحروبها الخاصه .وهو ما لا تستطيعه الولايات المتحده.اذ هى مدينه لأصدقائها بمبالغ تزيد عن نصف تريليون دولار(500بليون دولار)[2] .

ج) النتائج والإنعكاسات ذات الصبغه العسكريه:

وهذا النوع من الصعب ان نجد فيه شق سلبى ، نظرا للمقدره العظيمه التى تمكنت بها الولايات المتحده من إداره الأزمه مما مكنها من الإنتصار الذى قلما توافر لها فى تاريخها القصير .وقد امكن حصر العديد من الإنعكاسات والنتائج فى الأتى :

1- أثبتت بما لا يدع مجالا للشك المقدره العلميه والفنيه والكفاءه فى القتال والملائمه لجميع مسارح العمليات الصحراويه والحاره والبارده للسلاح الامريكى...على

(1) U.S. Department of Defence, Conduct of the Persion Gulf war : Final Report to Congress, April 1992, and House Armed Services Commette, Defence for a New Ero : Lessons of the Persion Gulf war, U.S. Governmment Prenting office Washington D.C. 1992 P 8.

(2) انظر فهمى هويدى : لان ضعفنا غير عادى الاهرام14 / 4 / 92 ص 9

السواء.

2- زياده اهميه الاله والموسسه العسكريه الأمريكيه وإعتماد الإداره الأمريكيه عليها .

3- تطوير أسطول النقل العسكرى الإستراتيجي الأمريكى بما يلبى الحاجه الى إرسال قوات أمريكيه الى مناطق بعيده عن الضروره دون تأخير[1] .

4- اتاحت الفرصه للإداره الأمريكيه لتجربه سلاح جديد لم تسنح الفرصه لتجربته من قبل مثل صواريخ باتريوت وطائرات الشبح ونظم الإنذار المبكر والتشويش الإلكترونى والرادارى.

5- أوجدت خبرات وإستراتيجيات ميدانيه وخاصه فى نظم الحرب المتكامله والصحراويه للجيش الأمريكى لم تكن تستطيع الحصول عليها من قبل .وكذلك اوجد لها خبره فى التعامل مع الطبيعه الجيوستراتيجيه للمنطقه تمكنها من سهوله التعامل معها فى المره القادمه.

6-أعطت الفرصه العظيمه للتواجد العسكرى الأمريكى بالمنطقه وفرض مفهومها لأمن المنطقه بدعوى ضمان عدم حدوث مثل هذه الأزمه مستقبلا.

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربى لعام 91- المرجع السابق – ص 81

قائمة المراجع

أولاً : الكتب

1 - د. أحمد أمين عامر - مقدمة فى إدارة الأزمات - مكتبة الجلاء - بورسعيد 1989

2 - .... - الحضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة - المقالة الثالثة - مجلس التعاون الخليجى نموذج التكامل الإقتصادى والإسلامى - مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة نوفمبر1987

3- د. أحمد عبد الونيس - إنعكاسات حرب الخليج على السياسة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى - فى مصطفى علوى (محرر) - مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية - القاهرة 1992

3 - د. السيد عليوة - إدارة الصراعات الدولية - دراسة فى سياسة التعاون الدولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1982

4 - د. السيد فتحى حسيب - مقدمة فى إدارة الأعمال - مكتبة الجلاء بورسعيد - 1990

5 - د. السيد عليوة - صنع القرار السياسى فى منظمات الآراء العامة - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة - يونية 1987

6 - إبراهيم نافع - الفتنة الكبرى عاصفة الصحراء - ص 2 - مركز الأهرام للترجمة والنشر - 1993

7 - إبراهيم عويس - فوائض البترودولارات وجهة نظر إقتصادية - مجلة النفط والتعاون العربى - الكويت - مجلد 7 العدد اكتوبر 1981

8 - د. إسماعيل صبرى مقلد - الصراع الأمريكي السوفيتى حول الشرق الأوسط - الأبعاد الإقليمية والدولية - الكويت - منشورات ذات السلاسل - 1986

9 - د. اسماعيل صبرى مقلد : الاستراتيجيه الدوليه فى عالم متغير - قضايا ومشكلات كاظميه للنشر والترجمه والتوزيع - الكويت 1983

10 - د. إسماعيل صبرى مقلد. أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى -دراسه للسياسات الدوليه فى الخليج منذ السبعينيات -ط1- الكويت الربيعان للنشر والتوزيع 1981 ص79

11 - د. الشافعى محمد بشير : حتميه تطور نظم الحكم العربيه بعد أزمه الخليج - فى أزمه الخليج والمستقبل العربي - مطبعة إتحاد المحامين العرب 1991

12 - ابراهيم عبد الحميد عوض - سياسه التنميه للجماعه الأوروبيه والبلاد العربيه - ملف المستقبلات العربيه البديله - منتدى العالم الثالث - رقم15 - 1985

13 - د. احمد السيد النجار - العلاقات الرقتصاديه بين العرب والجماعه الأوروبيه

14 - د. أحمد عبد الحليم - إستراتيجية حلف الأطلنطى والشرق الأوسط - مركز البحوث والدراسات السياسيه - جامعة القاهره - يوليو 1989

15 - لواء احمد عبد الحليم - القوتان العظمتان والصراع فى جنوب غرب اسيا -مجله الفكر الإستراتيجى العربى - العدد(37) يوليو 1991

16 -أحمد بن محمد بن على المغربى الفيومى - المصباح المنير - تحقيق الدكتور غبد العظيم الشناوى - دار المعارف 1977

17 - د. بطرس بطرس غالى - الإستراتيجية والسياسة الدولية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1967

18 -بيير سلينجر وأريك لوران - حرب الخليج والحلقات السرية - ترجمة عادل حمودة
دار سفنكس للطباعة والنشر - يوليو 1991

19 - د. بدر الدين عباس الخصوصي - دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر جـ2 ط 2
منشورات ذات السلاسل 1984

20 - حسن شكري - الكتاب الأبيض في محكمة التاريخ - القاهرة - أكتوبر 1990

21 - حسن على الإبراهيمي - الدول الصغيرة والنظام الدولي - الكويت والخليج - ط1 - الكويت
مؤسسة الأبحاث العربية 1982

22 - د. جمال زكريا - الخليج العربي - دراسه لتاريخ الإمارات العربيه1914 : 1945 - القاهره1973

24 - رضا قودة - أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي العربي - في ناذلي معوض (محرر) - الوطن العربي في عالم متغير 1990

25 - خالد القاسمي.الخليج في السياسه الدوليه.قضايا ومشكلات ط 1 الكويت
الربيعان للنشر - 1986 -ص 108.

26 - د. زهير شكر : السياسه الامريكيه في الخليج العربي : مبدأ كارتر - معهد الإنماء العربي -
برنامج الدراسات الإستراتيجيه بيروت 1982

27 - د. سعد الدين إبراهيم - إتجاهات الرأى العام نحو مسألة الوحدة - دراسة ميدانية جـ3 بيروت
مركز دراسات الوحدة العربية 1986

28 -د. سليمان بشير واخرين - صدام بين الأقوال والأفعال - الزهراء للإعلام العربي
القاهرة 1991

29 - د. صلاح العقاد - البترول وأثرة في السياسة والمجتمع العربي - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية 1973

30 - د صلاح العقاد- التيارات السياسيه في الخليج العربي - القاهرة 1974 - دار الفكر

31 - صلاح الدين حافظ - صراع الدول العظمى حول القرن الإفريقي.منشورات عالم المعرفة - الكويت
يناير 1988.

32 - عبد الحي سيد عمران - تحديات تواجهها الأوبك وجهة نظر - مجلة النفط والتعاون العربي -
الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول - الكويت - المجلد 12 العدد 1 1986

33 - د. عبد الرحمن البيضاني - مأزق اليمن في حرب الخليج - القاهرة يناير 1991 الطبعة الأولى -
دار المعارف

34 - د. عبد العظيم رمضان - الإجتياح العراقي للكويت في الميزان - الزهراء للإعلام العربي
القاهرة 1991

35 - د. عبد العزيز سليمان نوار- المصالح البريطانيه أنهار العراق منذ عام1600 : 1914- القاهره 1968

36 - د. على الدين هلال وآخرون - العرب والعالم - مشروع إستنزاف مستقبل الوطن العربي
مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1988

37 - د. عودة بطرس عودة - حرب الخليج من المسئول - الطبعة الثالثة - الأردن - عمان - وكالة التوزيع الأردنية 1992

38 - د.عابد طه ناصف.الإستراتيجيه الدوليه في منطقه الخليج العربي-منشورات مركز دراسات الخليج العربي -البصره 1982.

39 - كارل دويتس - تحليل العلاقات الدولية - ترجمة محمود نافع - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية
1982

40 – مبارك وضمير الأمة – موقف المفكرين المصريين من أزمة الخليج – الأزمة والمواجهة والحل الهيئة العامة للكتاب 1990

41 – د. محمد رشاد الحملاوى – إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية – مكتبة عين شمس – القاهرة 1993

42 – محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر – مركز الأهرام للترجمة والنشر لسنة 1992

43 – د. مصطفى كامل السيد : ازمه الخليج ، بعد الديمقراطيه وحقوق الإنسان ، فى احمد يوسف واخرون ازمه الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل – مطبعه إتحاد المحامين العرب 1991

44 – د. مصطفى سيد عبد الرحمن – قرارات مجلس الأمن فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت دراسة تحليلية – دار النهضة العربية – القاهرة – 1992

45 – محمد السيد سعيد – مستقبل النظام العربى من أزمة الخليج – عالم المعرفة – الكويت – 1991

46 – د. محمد أحمد الزغبى – التخلف والتنمية فى العالم الثالث والوطن العربى – منظار سسيولوچى – مجلة دراسات عربية بيروت – السنة 24 العدد 1 نوفمبر 1987

47 – د. محمد أنور عبد السلام – معالم الإستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى – منشورات مركز الخليج العربى جامعة البصرة – العدد 24 – مارس 1981

48 – د. محمد غانم الرميحى – الخليج ليس نفطا – كاظمية للنشر والترجمة والتوزيع – الكويت 1983

49 – د.مصطفى علوى – القوتان العظمتان وإدارة أزمات الشرق الأوسط من الخبرة الماضية إلى أزمة الخليج – فى أحمد الرشيدى (محرر) – الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج – مركز البحوث والدراسات السياسية 1992

50 – مطيع المختار – التبعية مازق التنمية فى الوطن العربى – مجلة الوحدة – المغرب – السنة 4 العدد 45 يونيو 1988

51 – ميخائيل جورباتشوف : البيروسترويكا–ترجمه حمدى عبد الظاهر–القاهره دار الشروق–198

52 – نورمان شوارتزكوف – شوارتزكوف فى الخليج – ترجمة حسام الدين كساب – مكتبة مدبولى الطبعة الأولي 1993

53 – د. ودودة بدران – أزمة الخليج والإستمرارية والتغيير فى سياسة القوة الغربية تجاه مصر فى د. مصطفى علوى – حرب الخليج والسياسة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى – فى مصطفى علوى (محرر) – مركز البحوث والدراسات الإستراتيچية – القاهرة 1992

54 – يحيى الجمل – أنظمة الحكم فى الوطن العربى – أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية 1984

55 – يفچينى بريماكوف – أسرار المباحثات السوڤيتية العراقية فى أزمة الخليج – ترجمة أحمد الخميسى – القاهرة – مكتبة مدبولى 1991

56 – المعجم الوجيز – مجمع اللغة العربية – طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم 1990

57 مستقبل النظام العربى (أفكار أولية) فى أزمة الخليج العربى والمستقبل العربى – الصادر عن مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية – 1991

58 – الكتاب الأبيض – الأردن وأزمة الخليج – أغسطس 1990 – مارس 1991 – المملكة الأردنية الهاشمية – عمان

ثانياً: الدوريات :

1 – لواء أ.ح إبراهيم العرابى – مستقبل الدفاع العربى المشترك بعد حرب الخليج – أوراق الشرق الأوسط – العدد الثالث – يوليو – 1991

2 – ابراهيم نوار : ازمه الاوبيك ومستقبل الصراع حول اسعار البترول – السياسه الدوليه العدد 66 –اكتوبر 81

3 – أحمد إبراهيم – محددات وأهداف السلوك العراقى – السياسة الدولية – العدد 103 يناير 1991

4 – أحمد إبراهيم (محرر) القوات المسلحة وكارثة الزلزال – مجلة النيل – العدد 52 – يناير 1993

5 – د. احمد السيد النجار – العلاقات الإقتصاديه بين العرب والجماعه الأوروبيه – الواقع والإحتمالات بعد عام1992– فى ملف العرب والجماعه الاوروبيه 1992– السياسه الدوليه – العدد 99 – يناير 1990

6 – أحمد أمين عامر – ملاحظات علمية علي شهادة مبارك للتاريخ – الأهرام الإقتصادى – العدد 1151 4 فبراير 1991

7 – د. أحمد ثابت – سوريا والأزمة – فرص المقارنة الإقليمية والدولية – مجلة السياسة الدولية العدد 103 يناير 1991

8 – د. أحمد عباس عبد البديع – إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة السياسية – السياسة الدولية – العدد 111 – يناير 1993

9– لواء احمد عبد الحليم – القوتان العظمتان والصراع فى جنوب غرب اسيا –مجله الفكر الإستراتيجى العربى – العدد(37) يوليو 1991

10 – ....– التحرك بين العمل السياسى والعمل العسكرى – أوراق الشرق الأوسط العدد الثانى – القاهرة – المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط – مارس 1991

11 – د. أحمد مختار الجمال – المفاوضات وإدارة الأزمات – السياسة الدولية العدد 107 يناير 1992

12 – د. أحمد يوسف أحمد – النظام العربى وأزمة الخليج – مجلة العلوم الإجتماعية – العدد الثالث / الرابع – جامعة الكويت – خريف / صيف 1991

13 – د. أحمد يوسف القرعى – مجلس الأمن وإدارة الأزمه – السياسه الدوليه – العدد 103 يناير 1991

14 – د. اسامه الغزالى حرب– البعد السياسى فى الجوار العربى الأوروبى – دراسه تحليليه الإجتماعات الحوار1974 : 1980 مجله المستقبل العربى لسنه(4) العدد24 –ديسمبر 88

15 – .... – محمد السعيد إدريس، الأمن والصراع فى الخليج العربى– السياسه الدوليه – العدد 62– اكتوبر 1980

16 – ....– الازمه الافغانيه وايران – السياسه الدوليه –العدد 60 – إبريل 1980

17 – د. إسماعيل صبرى مقلد – مسالة أمن الخليج والأبعاد الإستراتيجية والسياسية – السياسة الدولية العدد 70 أكتوبر 1982

18 – ....– تصارع القوى العظمى حول البترول، السياسه الدوليه – نوفمبر 1975

19 – ألفت التهامى – الاوبيك ورفع اسعار البترول – السياسه الدوليه العدد 56 – ابريل 1979

20 – امانى صالح – إشكاليات العالم العربى المشترك – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990

21 – أيمن السيد عبد الوهاب – مصر ومحاولة إحتواء الأزمة – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990

22 – .... – المبادرات السياسيه وإمكانات نجاحها – السياسه الدوليه – العدد 103 يناير 1991
23 – ....– إدارة الأزمة من منظور سياسي – مجلة النيل العدد 52 – يناير 1993
24 – إيهاب صلاح الدين – أسعار النفط قبل وبعد الأزمه – السياسه الدوليه – العدد 103 يناير 1991
25 – بوب وود ورد : القاده – اسرار صناعه القرار الامريكي لحرب الخليج – ترجمه صبحي مشرقي – موريس خالد، جلال عبد الحليم – القاهره – سفنكس للطباعه والنشر1991
26 – د. ثناء فؤاد عبد الله – الأردن وأزمة الإختيار الصعب – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990
27 –.. ....– مستقبل الوحده الأوروبيه وأزمه الخليج – السياسه الدوليه العدد 106 اكتوبر1991
28 – جمال الدين محمد علي – اوروبا الموحده ومستقبل الحوار العربي الأوروبي – السياسه الدوليه – العدد 100– ابريل 1990
29 – د. جمال زهران : ازمه الخليج في مواجهه النظام العالمي الجديد– السياسه الدوليه العدد 103 يناير 1991
30 – حسن العلكيم – السياسه السوفيتيه تجاه منطقه الخليج في عهد جورباتشوف – مجله المستقبل العربي مركز دراسات الوحده العربيه–ندوه –العدد 125 يوليو1989
31 – د. حسن بكر – الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990
32 – خالد السرجاني – جذور الأزمة بين العراق والكويت – مجلة السياسة الدولية العدد 102 أكتوبر 1990
33 – خالد زغلول – إنعكاسات الغزو على الإقتصاد المصري – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990
34 – خالد محمد القاسمي – العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على مجتمع الخليج مجلة دراسات عربية – بيروت – السنة 23 – العدد 2 – ديسمبر 1986
35 – راجيه إبراهيم صدقي – التوجهات العامه للردود الفعل الدوليه – السياسه الدوليه العدد 102 أكتوبر 1990
36 – د. رشيد شقير : ازمه الخليج جذور وافاق – مجله الفكر الإستراتيجي العربي العدد 35 يناير 1991
37 – روبير هنتر: الولايات المتحده ومازق المنتصر –عرض سوسن حسين –السياسه الدوليه العدد 106 – أكتوبر1991
38 – رولان لوم – فشل الإستراتيجية السوفيتيه – عرض وتحليل سوسن حسين – السياسه الدوليه العدد 106 – اكتوبر1991
39 – ريتا حمدان – القلق الإسرائيلي إزاء تنامي القوه العسكرية العراقية – دوره وإنعكاساته على أزمة الخليج الراهنة – مجلة الفكر الإستراتيجي العربي – العدد 35 – يناير 1991
40 – سامي منصور – (محرر) الحوار العربي الأوروبي – بحث عن بدايه جديده – القاهره – سلسله مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام1984 – رقم 59
41 – صفاء موسى : أزمة الخليج والمجموعه الأوروبيه – السياسه الدوليه – العدد 104 – إبريل 1991
42 – صلاح بسيوني: الإتحاد السوفيتي الشرق اوسطي ومؤتمر السلام –اوراق الشرق الأوسط– العدد الرابع– نوفمبر1990

43 - طه المجدوب - إعلان دمشق الدلالات والأبعاد - أوراق الشرق الأوسط العدد الثالث - يوليو - 1991
44 - عباس رشدى العمارى - إدارة الأزمات الدولية المعاصرة - السياسة الدولية
العدد 90 - أكتوبر 87
45 - عبد الخالق عبد الله - أزمة الخليج - خلفية الأزمة ودور الإدراك والإدراك الخاطئ - المستقبل العربى - العدد 148 - 6 / 1991
46 - د. عبد الفتاح الرشدان - السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج - المحددات والسلوك - المجلة العربية للدراسات الدولية - العدد الثالث والرابع - ربيع/صيف 1992
47 - (4) د.عبد القادر عرابى - المجتمع الدولى والعربى فى ضوء المتغيرات الدوليه-المستقبل العربى العدد 147 - 5 / 1991.
48 - عبدالله الاشعل : الجوانب القانونيه لازمه الخليج ونظام الجزاءات الدوليه - السياسه الدوليه العدد103 - يناير 1991
49 - د. عبد الله النفيس : ميزان القوى من واقع التسليح في منطقه الخليج- مجله السياسه الدوليه - مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالاهرام - السنه10- العدد37 - يوليو74
50 - د. عبد المنعم سعيد - الحوار العربى الأوروبى - علاقه قوه ام اعتماد متبادل ؟ المستقبل العربى بيروت - مركز دراسات الوحده العربيه - السنة 6 - العدد 51- مايو1983
51 - ....: الجماعه الأوروبيه تجربه تكامل الوحده - مركز دراسات الوحده العربيه - سلسله الثقافه القوميه رقم5 - بيروت 1986

52 - ....: الحوار العربى الأوروبى - دراسه المنهج الأوروبى إزاء الحوار - القاهره - سلسله مركز الدراسات السياسه والإستراتيجيه بالأهرام - رقم 16 سبتمبر سنه 1975
53 - عماد جاد - اوروبا والعرب سياسيا وعسكريا - دراسه فى ملف العرب والجماعه الاوروبيه 1992- السياسه الدوليه -العدد99 يناير 1990
54 - فتحى حسن عطوه - الموقف السوفيتى وتأثير الوفاق الجديد. السياسه الدوليه العدد 102 أكتوبر 1990
55 - فرانسوا هيزبورج - الدروس الإستراتيجيه لحرب الخليج - سوسن حسين (إعداد) التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج العربى - السياسه الدوليه - العدد 106 اكتوبر1991
56 - لطفى الخولى - عاصفة الصحراء والمعادلة السياسية فى الشرق الأوسط - أوراق الشرق الأوسط العدد الثانى - القاهرة - مارس 1990
57 - ليلى شرف - موقف الأردن من أحداث الخليج - الموقف الرسمى والشعبى وموقف المثقفين - مجلة المستقبل العربى - العدد 148 - 6 / 1991
58 - مجدى على عبيد - المقدمات السياسية للغزو - السياسة الدولية - العدد 102 - أكتوبر 1990
59 - محمد الأطروش - أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها - المستقبل العربى العدد 155 يناير 1992
60 - محمد سيد احمد - حول اشكاليه النظام الدولى الجديد - السياسه الدوليه - العدد 104 إبريل 1991
61 - د. محمد عبد السلام - إدارة أزمة الخليج : المباراة التى إنقلبت إلى حرب - مجلة الفكر الإستراتيجى العربى - العدد 43 - يناير 1993
62 - ....- خريطة القوى العسكرية المحلية والدولية فى منطقة الخليج العربى - السياسة الدولية - العدد 102 - أكتوبر 1990

63 – ....– معالم الإستراتيجيه الدوليه فى منطقه الخليج العربي من وجهه النظر الأمريكيه السوفيتي – السياسه الدوليه – العدد68– ابريل 1982

64 – د. محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل – موقف اليمن الشعبي والرسمي من أزمة الخليج العربي مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز بحوث الوحدة العربية – العدد 145

65 – عميد/ مراد إبراهيم الدسوقي – السيناريو المتوقع للحل العسكري ونتائجه وأبعاده مجلة السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990

66 – ....– تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية – مجلة السياسة الدولية – العدد 103– يناير 1991

67 – د.مصطفى علوى – الدراسات الإستراتيجية العربية – مفهوم القرار الإستراتيجي – مجلة الفكر العربي – العدد 37 – يوليو 1991

68 – مصطفى كركوتى – أزمة الخليج تفرز أسساً جديده لعلاقات جديده – مجله الباحث العربى – يصدرها مركز الدراسات العربيه بلندن – يونيو 1991– العدد (26)

69 – ....– إدارة أزمة الخليج – مواقف الأطراف المختلفة – مجلة العلوم الإجتماعية – العدد الثالث – يناير 1991

70 – د. ممدوح البلتاجي – كلمة العدد – مجلة النيل– العدد 52 – يناير 1993

71 – د. ناديه مصطفى– الدبلوماسيه الفرنسيه والغزو الإسرائيلى للبنان – الفكر الإستراتيجى العربي– العدد الخامس – أكتوبر1982

72 – ....– اوروبا الغربيه وأمن الخليج – 1980 : 1985– الفكر الإستراتيجى العربى العدد 28 – ابريل1989

73 – د. نازلى معوض احمد: سياسه الجماعه الأوروبيه تجاه العالم الثالث فى الثمانينيات– الفكر الإستراتيجى العربى العدد36 – إبريل 1991

74 – نازى ريشانى : السياسه الخارجيه الامريكيه مابين المطرقه الاوربيه وازمه الخليج – مجله الفكر الإستراتيجى العربى العدد 35 – يناير 1991

75 – نبيل عبد الفتاح : الاداره القانونيه الدوليه للازمه في الخليج – السياسه الدوليه العدد 102 أكتوبر 1990

76– نبيه الأصفهانى : الموقف الأوروبى من مؤتمر السلام الدولى – السياسة الدولية. العدد 90 – أكتوبر 1987.

77.......... : المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية – السياسة الدولية . العدد 61 – يوليو 1980.

78.................: (أعداد) وثائق خاصة بالأزمة – السياسة الدولية – العدد 102 أكتوبر 1990.

79.................: يوميات حرب الخليج – السياسة الدولية العدد 104 أبريل 1991.

80.................: يوميات أزمة الخليج – السياسة الدولية العدد 103 يناير 1991.

81 – د. هشام بدوى – التعاون بين السوق الأوروبيه المشتركه ودول مجلس التعاون الخليجى – السياسه الدوليه العدد96 – ابريل1989

82– وحيد عبد المجيد – مستقبل النظام الإقليمى العربى بعد الغزو – السياسة الدولية العدد 102 أكتوبر 1990

83– د. وديدة بدران – القرار الإستراتيجي الإسرائيلى خلال أزمة الخليج – مجلة الفكر الإستراتيجى العربى – العدد 37 – يوليو 1991

84- .... أزمه الخليج والنظام الدولى – مجله العلوم الإجتماعيه – العدد الأول / الثانى جامعه الكويت – ربيع / صيف 1991

85- كلمه الإفتتاحيه – ازمه الخليج وخيار الفرصه الاخيره- الفكر الإستراتيجى العربى – العدد 35 يناير 1991

86- أوراق الشرق الأوسط – العدد الأول – ملف العدد (أزمة الخليج) – القاهرة – نوفمبر 1990

ثالثاً : البحوث والدراسات

1 – د. أحمد أمين عامر – أزمة فقه الأزمة – مجموعة محاضرات غير منشورة القيت على طلبة الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأمنية – جامعة الدول العربية – الرياض 1991

2 – د. أحمد عامر – القائد في موقف الأزمة– مجموعة محاضرات غير منشورة القيت على طلبة الماجستير بالمركز القومي للدراسات الأمنية – الرياض 1991

3 – د. أحمد يوسف أحمد – أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي – أوراق عمل ومناقشات الندوة (وآخرون) الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية في خير الدين حسيب (محرر) أكتوبر 1991

4 – د. أحمد يوسف أحمد – النظام العربي وأزمة الخليج – في الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج – أحمد يوسف (محرر) مركز دراسات البحوث السياسية 1990

5 – د. يواقيم رزق مرقص – الحق الثاري وأزمة الخليج العربي – مركز الدراسات السياسية (وآخرون) والإستراتيجية للأهرام سنة 1990 وأيضاً الكويت حدوداً ووجوداً من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس – إعداد مجموعة باحثين 1990

6 – سليمان ماجد الشاهين وكيل وزاره خارجيه الكويت – محاضره القيت بمركز البحوث والدراسات السياسيه – جامعه القاهره بتاريخ 14 فبراير 1990

7 – د. محمد السيد سليم: العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتي– بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسيه – مركزالبحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة – 1991

8 – د. جابر سعيد عوض – مواقف القوى السياسية المصرية من حرب الخليج الثانية وما بعدها في مصطفى علوى (محرر) حرب الخليج والسياسية المصرية – مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة 1992

9 – د. عبد المنعم سعيد – الحقيقه والخيال مصر الجماعه الأوروبيه 1992– بحث مقدم الى ندوه مصر والجماعه الإقتصاديه الأوروبيه 1992– الأقصر 1990– جامعه القاهره – مركز البحوث السياسيه والإستراتيجيه

10 – طارق البشرى – في تعقيبه على بحث الأزمة – السياسة الداخلية في الوطن العربي أد. مصطفى كامل السيد – مقدم إلى ندوة الوطن العربي في عالم متغير . أزمة الخليج الثانية عام 1990

11 – محمد سيد أحمد – مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في ضوء أزمة الخليج والمستقبل العربي – مركز المحامين

12 – د. ناديه محمود مصطفى – تعقيب على بحث الموقف الاوروبي من أزمه الخليج – للدكتوره خالده شادى – في نازلى معوض أحمد (محرر) الوطن العربي في عالم متغير 1990

13 – .... : ازمه الخليج والنظام الدولى – في احمد يوسف (محرر) الإنعكاسات الدوليه والاقليميه لازمه الخليج – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة 1991

14 - د. حسن نافعه : الامم المتحده وازمه الخليج - دراسه حاله في نظام الامن الجماعي - في احمد الرشيدى (محرر) الانعكاسات الدوليه والاقليميه لازمه الخليج - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة 1991

15 - د. أسامة الغزالى حرب - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى - أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التى ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى خير الدين حسيب (محرر) - أكتوبر 1991

16 - د. مصطفى علوى - القوتان العظمتان وإدارة أزمة الشرق الأوسط فى د. أحمد الرشيدى (محرر) الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - مركز البحوث والدراسات السياسية - 1991

رابعاً : الرسائل العلمية

1 - أحمد يوسف أحمد - السياسه الخارجيه السوفيتيه تجاه إسرائيل 1948- 1956- رساله ماجستير غير منشوره مقدمه لكليه الإقتصاد والعلوم السياسيه -جامعه القاهره- 1974

2 - محمد مبارك بن سعيد الشهرانى - أثر المعلومات والإتصالات فى إدارة الأزمات - المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب - جامعة الدول العربية - الرياض - بحث غير منشور - لنيل درجة الماجستير فى العلوم الأمنية 1982

3 - محمد عيد ناجي - إقتصاديات دول الخليج العربية بين التخلف والتبعية وإستراتيجية الإعتماد على الذات العربية فى التنمية - رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة 1987 غير منشور

4 - نواف مساعد بن عبد العزيز-مجلس التعاون لدول الخليج العربيه-دراسه قانونيه سياسيه فى التنظيم الدولى - رساله ماجستير غير منشور كليه الإقتصاد القاهره1988

5 - مبارك كليفنع الهاجرى - التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج - دراسة تحليلية لمجلس التعاون الخليجى- بحث غير منشور للحصول على درجة الدكتوراه من كلية تجارة بورسعيد - جامعة قناة السويس 1990

خامساً : صحف ومجلات

1 - وليم روجرز : البترول والشرطيون - مجله ميد ايست - اويزرفر - وشنطن مارس 1978
2 - صحيفه الشرق الاوسط -8 مارس 1980
3 - مجله النهار العربي والدولي - العدد 144 - ابريل 1980
4 - النشره الإستراتيجيه - العدد 7 بتاريخ 8 مايو 1980- لندن
5 - صحيفه السياسه الكويتيه بتاريخ 1980/7/31
6 - د. عمرو ابراهيم الخطيب : الامن العربي في منطقه الخليج - جريده الخليج - العدد 1981/1/3
7 - صحيفه القبس الكويتيه بتاريخ 1981/3/4
8 - صحيفة الإتحاد أبو ظبي 1986/3/15
9 - جريده الاهرام 1988/12/30
10 - جريده الاهرام 1989/1/23
11 - الأهرام 1990/8/3
12 - الأهرام 1990/8/4
13 - الأهرام 1990/8/5
14 - جريده النهار - 9 اغسطس 1990
15 - جريدة الرأى - العدد الصادر فى 1990/8/7 - عمان - الأردن
16 - الأهرام 1990/8/18
17 - الأهرام 1990/8/19
18 - محمد سيد احمد - قوه بوليسيه تعلو سياده الدول - الاهرام 1990/8/30
19 - شريف الشوباشي - جبهه عالميه موحده لفرض إحترام قرارات الأمم المتحده على العراق - الأهرام 1990/9/12
20 - أوربا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسيه الأهرام - 1990/9/23
21 - خليل على فهمى - أزمة بريطانيا . أزمة الخليج - الأهرام 90/10/22
22 - صلاح الدين حافظ - نحن واوروبا أزمه واحده - الأهرام 90/10/31
23 - جريدة الأهرام - القاهرة - أيام 3 و 7 و 9 / 8 / 10 - 1990
24 - جريدة الدفاع - 90/11/1
25 - الأهرام 22 يناير 1991
26 - أوربا غير الموحده والحرب فى الخليج - الأهرام 1991/2/10
27 - جريده الاهرام 1991/2/2
28 - جريده الاهرام 1991/2/13
29 - محمد سيد أحمد - حتى لا تحيد الحرب عن هدفها - الأهرام 91/2/14
30 - شريف الشوباشي - فرنسا تعيد تاكيد خصوصية موقفها فى الشرق الأوسط والعالم العربى - الأهرام 91/3/22
31 - ساميه الجندي : فى العالم الجديد من يفرض النظام وعلى من ؟ الاهرام 91/4/5
32 - إدوارد شيفرنادزه - إختيارى - عرض وتحليل عبد الملك خليل - الأهرام - 1991/6/5
33 - عصام الدين حواس : العرب والنظام العالمى الجديد - الاهرام 1991/6/16
34 - رؤيه سياسيه من واشنطن - الصياغه الامريكيه للسلام في العالم - اهرام 91/6/19

35 – عاطف الغمرى : جسر الإتصال بين موسكووالعالم الثالث -جريده الأهرام-2 / 10 / 1991
36 – رؤيه استراتيجيه فرنسيه – امريكا تواجهه مشاكل مابعد الخليج – الاهرام 26 / 12 / 1991
37 – عاطف الغمري : لعبه الحرب القادمه ،العدو المحتمل – الاهرام12 / 2 / 92
38 – جريدة الأهرام 25 / 3 / 1993
39 – حديث الرئيس محمد حسنى مبارك لجريدة مايو القاهرية فى 15 / 11 / 1990
40 – حديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى لقائه بالشيخ زايد بالإمارات – الأهرام 24 / 11 / 1990
41 – حديث الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزير الدفاع المصري لجريدة الأهرام 10 / 3 / 1991
42 – خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك – الأهرام 13 / 3 / 1991
43 – حديث الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى – الأهرام 14 / 1 / 1991
44 – حديث الملك حسين للإذاعة البريطانية فى 7 / 8 / 1990
45 – حديث للسفير السوفيتى بالقاهره-مجله المصور القاهره 15 / 3 / 1991

سادساً : التقارير

1 – التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1990 – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة – 1991
2 – التقرير الإستراتيجى العربى لعام 1991 – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة – 1992
3 - أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية – الهيئة العامة للإستعلامات – القاهرة – أغسطس 1992
4 - موقف مصر من أزمة الخليج – الهيئة العامة للإستعلامات – القاهرة – أغسطس 1992 .

First : Books

1 - Alexander L. George, Strategic for crisis management in Alexander L. George (ed.) Avoiding war, Problems of Crisis management - Westview press - 1991.

2- Alexander L. George , Preface in Alexander L. George , (ed.) Avoiding War op. cit.

3- Alexander L. George , Introduction To Part Two , in Alexander L. George , (ed.) Avoiding War op. cit.

4- Alexander L. George, the Cuban Missile Crisis, in Alexander L. George (ed) Avoiding War, Problems of Crisis Management.

5- Alexander L. George, the Persion Gulf Crisis, 1989,1990, in AlexanderL. George (ed)

6- Alexander L. George , The Persian Gulf Crisis (1990 - 1991) in Alexander L. George (ed.) Avoiding War Problems of Crisis Management , Westview Press 1991

7- A.George, Managing U.S.Soviet Rivalry:Proplems of Crisis Prevention , Boulder Co., Wistview Press 1984.

8- Adeed Dawisha, Jordan in The Middle East, The Art of Survival in The Shipping of An Arab Statmant, Ed., Patrick Seal. London : Quarted Books, 1983.

9- Admiral Flmo Zumwalt, Hearings before the Committee on Iranian and Insular Affairs, US. Senata, 93 rd Congress. Ist Sessvon (US Cont Printing office, Washington D.C. 1973

10- Arther Stein, The Nation at War. The Johns Hopkins University Press Bottimore and London, 1978

11- Charles F. Hermann and Linda P. Brady, Alternative Models of International Crisis In Hermann (Ed.) Op. Cit.

12- Charles F. Hermann (ed.), International Crisis New York, The Free Press 1972 .

13- Clive Archer, International Organization, London, George Allen & Union, 1983.

14- Colin Creighton and Martin Show Eds ' The Sociology of War and Peace. Mac Millan Press. London, 1987

15- Daniel Frei, International Crisis And Crisis Management (Praeger Publishers , New York, 1978

16- Drysdale Alas dair & R.A. Hinnebush : Syria & the Middle East Peace Process , New York Council on foreign relations Press 1991.

17- G. Snyder, Crisis Bargaining in Charles F. Hermann (ed.), International Crisis Insights from Behavioural Research, New York, The Free Press .

18- G. Snyder, Crisis Bargaining, in Charles F. Hermann (ed.) .

19- Gregory Treverton (ed.), Crisis Management and The Supper Powers in The Middle East (London IISS - 1981).

20- George Lenszowski, The Middle East in the World Affairs, 4th ed. Ithaca N. 4.,

21- Haward H, Inter (The Concept of Crisis as Viewed by the United States Department of state) in Charles F. Hermann (Ed.)., International Crisis : Insights from Behavioural Research. New York :The Free Press. 1972 Cornell Uni Versity Press 1988, esp. The Introduction.

22- Henery A. Kissenger, White House Years, (Boston , Little Brown & Compony,1979.

23- Jerfol M. Post, The Impact of Crisis Induced Stress on Policy Makers, in Alexander L. George, (Ed.) Avoiding War op. - cit.

24- J. Phillip Rogers, Crisis Bargaining and Crisis Management in Alexander L. George (ed.), Avoiding War op. cit.

25- Jonathan M. Roberts, Decision Making during International Crisis, Foreword by Paul Smores, Mac Millan Press, 1988

26- John Stoessinger, Nations in Darkness (New York : Random house 1991)

27- Johan Gottung, The European Community : A Super Power in The Making (London,Geoerge Allen and Unwin Ild. 1973

28- Jean Edward Smith, George Bush's war. Henery Holt & Company Inc, New York, 1992. Ropert Sthcer, with enouph shouels, Reagan, Bush and Nuclear war, (New York - Randon House, 1982).

29- Kahin Herman, on Escalation, Praeger N. 4. 1965.

30- Miller Rent and Scef, Iraq, The concept of Crisis : Current Status and Mental Health (Implication, HuMan Organization, Vol. 22 London 1979).

31- M.Boyerand J,WilkenField:Third Party Internation:The supper Power as crisis Managmers:in M.BreakerandJ.Winenfeld (eds.) Crisis conflict and Stabilty, New York:Pergomm Press.

32- Naurice East - Why Nations Act : The Aoretical Perspectives for Comporative Foreign Policy Studies (Berery Hills : Saye Publications , 1978)

33- Paul Marantz & Blema, S. Stunbery, ed, Superpower Involement in Middle East, Dynamics of Foreign Policy. U.S.A. 1985

34- Robert Scheer, With Enought shouels. Rcagan, Bush and Nuclear war (New York, Randam House 1992 Also Michael I. Klare, Behind Desert storm : The New Military Parodigm Technology review (May. June.1991).

35- Robert Litwak, Sources of Inter - State Conflict, Security in The Persian Gulf, 2 (Aldershot, Hants, Eng. : Gower, 1981)

36- Robenson James A., The Concept of Crisis in Decision Making, National Institute Social and Behavioural Science (Symosia Studies, No. 11, Washington, 1981)

37- Snyder, Richard C. Brucr H. W., and Spin B. Foreign Policy Decision Making : An Approach to The Study of International Politics (N. Y, Free Press) 1976

38- Shahram Chubin, Security in the Persion Gulf, the Role of Outside Power.

39- Tim Niblock, Iraq : The Contemporary State (Biddles Ltd. Guidford and King's Lynn, 1983)

40- Warren Phillips and Richard Demronas, Crisis Waring : The Perception Behaviour Interface Cardon and Breach Science Publishers U.S.A. 1983 .

41- Winer A., Ji and Kahin, H., Crisis and Arms Control, Hadson, N., 4. 1965.

Second: Periodicals

1- Barry Rubing. Drowing in the Gulf, Foreign Policy.
2- Bruce Panot ,Soviet national Security under Gorbachev.Problems of Communications, Nov. ,dec. 1988.
3- Ellen Laipson, Europe's Role in The Middle East : Enduring Ties - Emerging Opportunities, Middle East Journal, Vol. 44, N. 1 (Winter 1990)
4- Fredrick W. Axelgard, US. Policy in the Gulf - Ascond look Current Issucs - December, 1987.
5- Gary Sick , Hussein Must Be Stopped , The New York Times , August 3 , 1990.
6- Harold Brown Department of Dofense, Annal Report, Fiscal Year, 1981.
7- Henry Kissinger , The Game Has Just Begun , The Washington Post , August 19 , 1990
8- Hadar L. , the United Stats Europe and the Middle East (World Policy Journal) 8, Summer 1991, .
9- Herman F. Elites, Security Considerations in the Persian Gulf International Security Vol. No. Feb. 1989.
10- Iran : America's Complex, Middle East International, November 1979 .
11- J. Peterson ,Defending Arabia : Evolution of Responsibility Orbis, Vol. 28, N. 3, 1984.
12- Jonathan Wilkon, Feld, Virginio Lee Lussier and Dale Tohtinen (Conflict International in The Middle East 1949 : 1976, The Journal of Con flict Resolution Vol., XVI, No. 2 June, 1972
13- Jim Heaqland J.P. Smith, Saudi Arabia and the United States, Survival, Mach, April 1978.
14- Jagat S. Medte,A Neutral Solution, Foreign Policy, Summer 1982.
15- Kenneth N. Wattz, A Strategg for Rapid Deployment force Internationa Security 5 Spring 1981.
16- Lasswell, Harold D. and Koplane Abraham, Power and Society : Afrom work for Political Inquary , (Yale Law School Studies, Vol. 2 Newhaven 1982
17- Mohammed Ayoob, South-West Asia : Begenings of a New Cold War, World Review Vol. 20 - 3, August 1981 .
18- Margrarat Garvard Warner, Tim Barker's Biggest Test, Newsweek January 14, 1991.
19- M.L. El Azhary, the Attitude of the Superpowers Lowards He Gulf wan International Affairs Autumn, 1983, Vol. 59 . No. 4.
20- News week , 1/10/1990
21- Paul Marantz OP. Cit
22- Quincy Wright, (The Escalation of International Conflict) The Journal of Conflict Resolution, Vol. IX, No. 4, December, 1965

23- Richard Folk, { Questions the UN Mandate in the Gulf } IFDA Dossler
(April- June - 1991).
24- Strategy in the Decade of the 1980 by Paul H. Nitze in Foreign Affairs. Sep. 1981
25- Stanly W.Cloud , International Times. Vol. 137, No 5 Feb. 4,1991.
26- The Sunday Times Feb. 2, 1991
27- The Current Soviet Line in the Middle East and the Persian Gulf, East West Ligest, Vol. 16, No. 10, May 1980.
28- William Dowell, Marching To Aconclusion,International Times,Vol. 137. No, 9, March 4,1991.
29- U.S. Department of Defence, Conduct of the Persion Gulf war : Final Report to Congress, April 1992, and House Armed Services Commette, Defense for a New Ero : Lessons of the Persion Gulf war, U.S.Govenmment Printing office Washington D.C. 1992 .

Third : Other Sources

1- Emile Nakhleh, Arab-American Relations.
2- Michael Sterner, The Iran Iraq War, Foreign Affairs, (Fall 1984)
3- Shahram Clubin, Security in the Presian Gulf.
4- Wadouda Badran, Arab .EEC. Economic Relations Under The Miditerranean Policy, (Amman:Report on The Euro - Arab Dialoque issues and Prospect , Arab Thought Forum, Euro-Arab Dialogue III Seminar 29 - 30 /11 / 87)

خاتمه البحث
النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

يخلص الباحث من العرض السابق من خلال جميع فصول البحث الى محاوله إظهار عده نتائج يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام . الأول وهو ما يتعلق بالنتائج الخاصه بمفهوم الأزمه السياسه عموماً . والثانى وهونتائج أزمه الخليج العربيه الثانيه ذات الصفه الإقليميه .والثالث النتائج ذات الصفه الدوليه . وذلك وفق البيان التالى :

ا) النتائج الخاصه بمفهوم الأزمه الساسيه :

1- إن مفهوم إدارة الأزمه مفهوم قديم أخذت به دول كثيره سواء فى مشاكلها الداخليه أو الدوليه ، ولكنه كعلم فهو حديث نسبياً حيث لم تهتم به الكتابات إلا فى أواخر هذا القرن . ولم يصل بعد الى مرحله الإكتمال كعلم أوحتى نظريه ، لكن إستطاع بعض المفكرين والقاده والدول من خلال تجاربها الذاتيه ودراسه حالات الآخرين أن تبلور بعض الأسس والمفاهيم التى يمكن الإهتداء بها عند مواجهة الأزمات الأخرى ، ليس بالقياس ولكن بالفهم والدراسه وإستنباط الأحكام . أى أن الإسلوب العلمى يمكن أن يطبق من خلال المفاهيم ليثبت مدى عموميتها وصحتها أو خصوصيتها أو إخفاقها ، ومن خلال دراسه هذه الأزمات وإستنتاج هذه العموميات يمكن الوصول بعلم إداره الأزمه الى مرحله النضج ، وهو ما تحاوله بعض مراكز البحث في الوقت الراهن.

2- ان نظام المعلومات الرشيد يعتبر ركيزه أساسيه لعمليه إداره الأزمه ، حيث يتوقف علي مدى توافر المعلومات الدقيقيه عن الأزمه بكافه عناصرها مدى الرشد الذى يصاحب عمليه إدارتها ، والعمليه القراريه التى تتخللها ، وبالتالى تصبح المعلومات جوهر العمليه القراريه ويشكلان معاً المحاور الرئيسيه التى يتوقف عليها القدره على التصدى لإداره أى أزمه ، وبالتالى - وطالما أن المجتمع الدولى تحيط به مجموعه من المتغيرات المتشابكه والمعقده التاريخى منها والحديث المحلى منها والدولى - تزداد أهميه المعلومات .

3- إن منهج النظم كاداه تحليليه لدراسه وتحليل المشكلات المطروحه يكون مناسباً عند التصدى لإداره الأزمات ، نظراً لما يتيحه هذا المنهج من وجود علاقات متشابكه بين معظم المتغيرات المحيطه بالمشكله محل الدراسه بالإضافه الى محاولة إيجاد نوع من التكامل والتنسيق والتجانس بين هذه المتغيرات مما قد ينتج مخرجات متناسقه ومحققه لأهداف الدراسه .

4-لايوجد أزمه سياسيه تاريخيه أو معاصره ، مهما تعقدت وتعددت أطرفها وتجذرت أسبابها لا تخضع للتحليل العلمى وفق النماذج العلميه المتفق عليها ، ولكن المشكله ترجع الى الصعوبه فى إخضاع أزمه ما الى منهج وحيد من تلك النماذج لتحليلها ودراستها، ففى الغالب يستلزم الأمر الإستعانه بأكثر من منهج ،كما حدث فى أزمه الخليج العربيه الثانيه.

5- يوجد نوع من الأزمات السياسه ذو أهميه خاصه جداً ، وهو ماسيعرف بالأزمات السياسيه السرطانيه وهى ليست نوعيه جديده ، ولكن يزداد إيقاع تواجدها مع التقدم العلمى والتقدم فى الإتصالات والمواصلات والإعتماد الدولى المتبادل ، وتنبع خطورتها من تغلغلها الشديد وقوة إنتشارها ، وهى أزمات قد تكون سياسيه أو إقتصاديه أو أيدلوجيه ، وهى ذات نفقات باهظه لايمكن حصرها ولا يمكن التنبؤ بمدى آثارها زماناً ومكاناً وعمقاً وإتجاهاً ، آثارها ذات قوى دفع متسلسل ذاتى غير عقلانى. وعند التصدى لحسمها فإن العلاقات الدوليه فى منطقه تفاقمها لا تغدو كما كانت . كما أنها تعد نقطه تحول فى النظام الإقليمى والعالمى وهى أيضا تزيد من الإعتماد المتبادل بينهما .

ب) النتائج الإقليميه لأزمه الخليج العربيه الثانيه :

نظراً لان ازمه الخليج العربيه الثانيه هى أزمه سرطانيه فى المقام الأول ، لذا فإن محاوله تتبع آثارها ونتائجها الحاضره والمستقبليه والسياسيه والإقتصاديه والإجتماعيه عمل من قبيل المستحيلات . لذا فسوف نحاول حصرتلك النتائج الظاهره والواضحه فى المدى الحاضر والمنظورمحاولين قدر الإمكان الإمساك بأغلب تلك النتائج أهميه وتاثيراً وظهوراً .

1- أعادت أزمه الخليج العربيه الثانيه للأذهان الأهميه الحاضره والمستقبليه لمنطقه الخليج العربى للإقليم المحيط والعالم لما تمثله من موقع جغرافى إستراتيجى فريد ، وأيضاً لما تحويه من ثروات بتروليه وماليه وتعدينيه يعطى فرصه لمن يسيطر عليها لتزويده بإمكانات هائله .

2- أثبت سيناريو الأزمه وتطورات الاحداث وأدعاءات القياده العراقيه الي افتقار المنطقه للشخصيه الكاريزميه العربيه القادره على التعبير عن معاناه الجماهير العربيه والقادره على توحيد صفوفها ونضالها لمواجهه المشاكل التى تعانيها وتحقيق الآمال التى تسعى إليها وأولها إعاده الكرامه العربيه فى وقت تتضاءل فيه .

3- أثبتت الأزمه مدى تعمق وتجذر التيار الدينى الإسلامى فى نفوس الجماهير العربيه ودول الجوار وإحساسهم بأنه الملاذ والملجأ الأخير لتحقيق آمالهم وأنه الموحد لتوجهاتهم وآمالهم . وقد وعى ذلك الرئيس العراقى صدام حسين وأحسن

إستغلال هذه الحقيقه.

4- أظهرت الأزمه أن مفاهيم القوميه العربيه بكل أركانها وأسسها وأهدافها مازالت باقيه فى نفوس الجماهير العربيه رغم مرور السنين على وفاة آخر باعث لها وهو الرئيس جمال عبد الناصر ومحاولات الغرب العديده القضاء عليها . فرغم أن الأزمه كانت فى أقصى الشرق إلا أن جميع الجماهير العربيه فى كل البقاع تجاوبت معها و بنفس الدرجه رغم أن الكثير منها لاتمسه بصوره مباشره . كما أظهرت مدى حساسية الجماهير العربيه لتواجد القوات العسكريه الأجنبيه حتي ولو كانت للدفاع عنهم .

5- غياب مفهوم أومعنى واضح ومحدد للنظام العربى ، و غياب مبادىء أساسيه تشكل هذا النظام وتؤمن بها الجماهير العربيه ، ويعد الميثاق لا يسمح لأى كيان سياسى بالخروج عنه ، كما تشكل نظام ضبط سياسى يكفل توحد الجماهير العربيه سياسياً ويحدد هويتهم ويمنع حدوث مثل أزمه الخليج العربيه الثانيه مره أخرى .

6- إفتقاد منطقه الخليج العربى لنظام أمنى قومى ذاتى ، يحقق لتلك الأقطار الأمن والأمان الإقليمى ودون الإرتباط أو الإعتماد على قوى خارجيه عربيه أوعالميه .

7- أثبتت الأزمه أن الكيان الإسرائيلى كيان مزروع غريب وملفوظ من الأمه العربيه ورجل الشارع العربى ، مهما بدا مرحلياً أن توجهاته تتفق مع المصلحه العربيه ، وقد وعى هذه الحقيقه الرئيس صدام حسين بمحاولة إستثارتها وإدخالها ساحة المعركه ، وأيضاً حاكم الكويت حين أعلن إستعداده لطلب العون من الشيطان ذاته عدا إسرائيل .

8- أثبتت الأزمه أن الديمقراطيه كقيمه وإسلوب حكم هامه جداً جداً.. ، فلو توافرت فى العراق مثلاً لكان الموقف مخالفاً تماماً منذ البدايه وأيضاً لو كانت هذه القيمه متواجده فى بعض الأقطار العربيه لإختلفت توجهاتها مع الأزمه .

9- أثبتت الأزمه أن لمصربذاتها دور وثقل عربى وإقليمى هام جداً ، مهما إختلفت الظروف والمحددات المحليه والإقليميه ، فقد كان تواجدها فى الازمه-إستناداً لهذه الحقيقه - مطلوب من القوى المؤثره فيها ، مما دفع تلك القوى للسعى لتشجيع تدخلها فى الأزمه ، وخاصه إذا توافق هذا الدور مع الموقف السورى .

10- أثبت سيناريو الأزمه أن الإنعكاسات المصريه معها كانت سليمه وصحيحه وحيويه، مهما إختلفت وجهات النظر فى تلك الحقيقه حتى ولو قيل أنه حق نتج عنه باطل ، فلم يكن أمامها إستناداً لدورها ومكانتها وحجمهاإلا أن تتصرف وفق هذا الإسلوب. حتى أنه يعاب عليها التأخير فى الإعلان عن الموقف الرسمى أكثر من 24 ساعه كامله .

11 -.أضعفت الأزمه من القوه القوميه العربيه الشامله وكيانها المتحد وجعلها عرضه للإختراق من القوى السياسيه والعسكريه الغربيه وخاصه أمريكا . كما زادت من إنقسام القوى نفسها بين مؤيد ومعارض للمواقف المختلفه من الأزمه .

12- إضطرت الدول الخليجيه القبول بما كانت لا تقبله من قبل وهو التواجد العسكرى الغربى المكثف بكافة صوره بدعوى حماية المنطقه من الأخطار المحيطه.

13- زادت من تقارب الدول العربيه الخليجيه معاً من واقع زياده إحساسهم بعقده الخوف وتأكيد المخاطر الخارجيه تجاههم .

14- زادت الأزمه من التقارب الخليجى الإيرانى التركى ، وزادت من إقتناع الدول الخليجيه بأهميه الدورالأمنى فى المنطقه لإيران .

15- فقدت القضيه الفلسطينيه السند المالى والدعم الخليجى الكبير . كما فقدت منظمه التحريرمصداقيتها العالميه بوصفها منظمه تدعو لتحرير الوطن .

16- أدت الى إرهاق منطقه الخليج العربى مادياً ، ولفتره طويله مستقبليه ، نتيجه للنفقات التى تكبدتها فى حرب التحرير وأيضاً الى التزاماتها تجاه الدول المتضرره من الأزمه والتى شاركت فى تحرير الكويت .

17- إن المنطقه العربيه محاطه بدول جوار غير عربيه - حتي ولوكانت متحده معها فى العقيده الدينيه - إلا أنها ذات أطماع توسعيه فى المنطقه تهدف منها الى عوده إمبراطوريتها السابقه وهيمنتها على المنطقه .

18- زياده أهميه تركيا للولايات المتحده بوصفها قاعده غربيه متقدمه بالمنطقه وأيضاً لإستقرارها وثبات نظامها السياسى الداخلى وإستناده الى أسس ديمقراطيه سليمه .

19- مثلت الأزمه مكاسب سياسيه وإقتصاديه وإقليميه وعالميه لإيران كانت تحلم بها دائما .

20- مثلت الأزمه فرصه عظيمه لإسرائيل لتحقيق مكاسب عسكريه وسياسيه التواجد المقبول (على مضض) من الدول العربيه المحيطه والخليجيه .

21-لقد شكلت أزمه الخليج العربيه الثانيه الأساس والمحددات والبيئه التى أحسنت القوه العالميه إيجادها وإستغلالها لإعاده تشكيل المنطقه من جديد بصوره مغايره كلياً لما كانت تحلم به من قبل وبصوره تضمن دور مهيمن وباقى ومعترف به لإسرائيل من المحيط العربى . . ولكن هل تفلح ؟.

ج) النتائج العالميه لأزمه الخليج العربيه الثانيه :

1- لقد مكنت الأزمه القوى الغربيه وخاصة الولايات المتحده من بترول المنطقه بشروط وبصفه دائمه وملزمه للدول الخليجيه ، كما مكنتها من التواجد العسكرى

والسياسى المطلوب من الدول العربيه الخليجيه ، كما مكنتها أيضا من تنفيذ رؤيتهـا للأمن فى المنطقـه وبالوسـائل التى ترضى عنهـا .

2- إستطاعت الولايات المتحده من خلال الإداره الرشيده للأزمه أن تكرس وتعمق الخلافات بين الدول الأوروبيه وأن تظهر حقيقه عدم إمكانيه الظهور بشخصيه دوليه مستقبليه فاعله بدون الشريك الأكبر وهو الولايات المتحده . وبالتالى وضعت العراقيل الكفيله بتأجيل قيام مشروع أوروبا الموحده.

3- كما تمكنت الولايات المتحده أيضاً من خلال الإداره الرشيده للأزمه من العمل على سرعه القضاء علي الكتله الشرقيه الشيوعيه وتفتيتها من خلال العقبات التى وضعتها أمام قيام الإتحاد السوفيتى بدور فاعل ومؤثر كقوه عظمى ، وبالتالى مكن بقيه الدول الشرقيه - علاوه على بقيه العوامل الأخرى - من الخروج من سلطانه .
كما أن الأزمه كان لها الدور الأكبر فى عدم تفرغ الكتله الغربيه وعلى رأسها الولايات المتحده لتقديم العون الإقتصادى لها مما ساعد على سرعه تفاقم الأوضاع ، الإقتصاديه والسياسيه الداخليه به . مع الإحاطه بأن الإتحاد السوفيتى والكتله الشرقيه عموماً لم يكن أمامها غير إتباع سياسه الوقوف ضد العراق نظراً لأنها كانت السياسه الوحيده التى تمكنها من أن تحافظ على توجهاتها الجديده وسياستها التى كانت تحاول أن تظهر من خلالها أمام العالم فى هذه الفتره .

4- كشفت الأزمه أن الأمن القومى الأوربى قد يهدد بأزمات وصراعات إقليميه تحدث على بعد الآف الأميال من القاره الأوربيه ولا تملك السيطره على تداعياتها فى حين أنها تشكل خطراً جوهرياً على أمنها القومى .

5- أثبتت الأزمه أن دول المجموعه الأوربيه حالياً " كملح الطعام" لايصلح لذاته وجبه غذائيه مستقله ، ولكن لا يمكن لاى وجبه ان تتواجد بدونه فدول المجموعه الأوربيه يجب أن تعامل وفق هذا المفهوم ، فلها دور هام ويجب أن يوضع فى الإعتبار ، ولكن ليس بصفه فاعل أساسى وحيد ، فقد أثبتت الأزمه محدوديه قدره الدول الأوربيه على العمل فى الوقت الحاضر.

6- نجحت الولايات المتحده فى إستغلال الأزمه لتعظيم دوره القيادى فى العالم ، كما أثبتت مقدرتها على التنظيم والإداره والحشد العالمى متى أرادت لتحقيق أهدافها.

7- أثبتت الأزمه ثبات الأهداف الأمريكيه فى المنطقه ، فهى الحفاظ علي الأوضاع السياسيه ونظم الحكم الموجوده الواليه لها لمنع تغلغل الشيوعيه فى المنطقه وأيضاً الحصول على البترول رخيص فى حاله السلم ومؤكد فى حاله الحرب ، لذلك إندفعت للعمل بالأزمه ، وذلك لتحقيق هدف أهم وأشمل وأعم وهو الإنفراد بالسيطره الدوليه مهما إختلفت مراحلها ومحدداتها .

8- رأى البعض أن الولايات المتحده لم يحلفها التوفيق فى إختيار موعد تفجير الازمه والتدخل لحلها ، حيث تم ذلك بصوره مكنته من الإنفراد بمقدرات العالم فى وقت هى غير مؤهله له اقتصادياً ، وبالتالى ستؤدى الى نتائج عكس ما كانت تهدف له .

9- أعطى سيناريو حل الازمه دوراً ومكانه ظاهريه جديده للأمم المتحده - رغم أنها قد إستخدمت من الولايات المتحده كمجرد ستار وواجهه لتصرفاتها - إلا أن ذلك قد يكون خطوه لتدعيم الإتجاه نحو الإعتماد على التنظيم الدولى فى حل المشاكل والأزمات وتكوين أعراف وسوابق قانونيه دوليه جديده لم تكن معروفه من قبل وخاصه وأنه حظيت بشبه إجماع دولى.

10- لقد كان من الأمور المسلم بها أن الأيدولوجيات هى التى تحرك السياسه و الإقتصاد . وقد كان ذلك واضحاً فى إسلوب حياه الكتله الشرقيه بزعامة الإتحاد السوفيتى . أما بعد تفاقم أزمه الخليج فقد ثبت تحول هذه الحقيقه الى أن الإقتصاد والوفره الإقتصاديه والقضاء على المشاكل الإجتماعيه هو الذى يحرك السياسه وبالتالى الأيدولوجيه وذلك إذا كان لها مكاناً باقياً.

11- كان ثمه رإى فى سبيله للتبلور والظهور ، يقضى بأن العصر الحديث سيكون الغلبه والسياده فيه للقوى الإقتصاديه العملاقه، وكان المثال الواضح لتأييد هذا الإتجاه اليابان وأوروبا الموحده أوالمانيا ، وكان هذا الإتجاه يذهب الى أن القوى العسكريه فى سبيلها الى أن يهمش دورها وبالتالى بدايه افول الإمبراطوريات القائمه عليها مثل الولايات المتحده ، ولكن أزمه الخليج أثبتت عكس ذلك، أن الغلبه والسياده فى النهايه للقوى العسكريه ، وأن العنصر الإقتصادى يكون عنصر هام وحيوى جداً ولكنه ليس الأهم أو الأكثر حسماً ، حيث تبقى القوى العسكريه التى تعتمد على بقيه عناصر القوه القوميه الشامله والصحيحه هى الأكثر أهمية، ولعل هذا مانراه فى سياسه الولايات المتحده ، فقد أدركت هذه الحقيقه وأكملت الركن الذى لم يكن لديها على نفس مستوى بقيه الأركان ولم تكن تقوى عليه بمفردها وهو ركن القوى الإقتصاديه القوميه فى أزمه الخليج وذلك من دول التحالف بصوره وبطريقه مكنتها منها كليا ، حتى عدت وكأنها خاصه بها تماماً .ولعل هذا هو ما يجعلنا نعرض لمفهوم جديد فى البحث إلا انه قديم قدم التاريخ الإنسانى وهو مفهوم الدوله العالميه .

الدوله العالميه :

إن الطبيعه البشريه - ومن خلال دراسات علم الإجتماع - تؤكد أن التجمعات البشريه تجنح الى العيش داخل جماعات ، وتميل تلك الجماعات الى تسليم مقاليد أمورها الى فرد واحد ، قد يكون رب الأسره فى نطاق الأسره الواحده أو زعيم الجماعه

أو القبيله فى الحياه القبيليه البدائيه ، أو رئيس الدوله فى مفهوم الدوله الحديث . وايضا داخل الجسم الإنسانى الواحد نرى هذه الحقيقه حيث يوجد عقل بشرى واحد فقط هو الذى يتحكم فى حياته ،كما إن علوم الفلك والطبيعه النوويه تؤكدان هذه الحقيقه ،لذلك فإن البشريه كلها على نطاق الكره الارضيه لا بد وأن تميل الى نفس المنطق وان يتحكم فيها دوله واحده . ذلك فهي فكره طبيعيه تتفق وسلوك الإنسان وهي ايضا فكره ازليه إرتبطت بنشأه الانسان داخل مجتمع واحد وإن إختلفت صورها وأنواعها . ونحن الأن تحاول إزاله الغبارعنها .

إن التاريخ يؤكد هذه الفكره . فكما أن وجود زعيمين في قبيله واحده لابد أن يؤدى الأمر بها الى الإقتتال وفنائهما وظهور زعيم جديد أوفناء إحداهما وسياده الاخر على رأس القبيله . فإنه عبر إستعراض حركة التاريخ كانت هناك دوله واحده هى القويه والمهيمنه والمسيطره على مقاليد الأمور وفق طبيعه العصر والمرحله التى تمر بها البشريه فى ذلك الزمان ، ومدى مقدار العلوم والمعرفه التى يتمتع بها الانسان اوبمعني اصح طبيعه ونوع الحضاره والثقافه السائده فى هذا العصر . فتكون قيادتها وزعامتها للعالم وفق هذه المحددات ، الإغريق ثم الرومان فى العصر القديم ثم الدوله الفارسيه فالإسلامية وحديثاً كان الإمبراطوريه الإنجليزيه واثناء عصر الحرب البارده كانت الولايات المتحده الأمريكيه . ولكن يلاحظ انه قد يتواجد فى عصر متقاطع مع عصر سياده هذه الدوله المهيمنه والمسيطره دوله أخرى ، وقد تبدو وللوهله الأولى إنهما يمثلان معاً ما عرف بتوازن القوى -المصالح والأمن فى العالم والخياه للدول والكيانات المستضعفه ، وأيضا عدم مغالاه وشطط إحداهما – ولكن الحقيقه . أنه لم يكن هناك أبداً قوتان متماثلتان ومتضادتان فى القوه . فلم يكونا فى الغالب فى نفس العصر منذ البدايه وحتى النهايه ، فالرومان والفرس لم يتزامنا تماماً وأيضاً الإمبراطوريه الإنجليزيه والفرنسيه ، فبينما تكون إحداها في قمه المجد وتكون الثانيه إما فى طريقها للصعود أو للأفول أوحتى القيام بدور معارض فقط . وأيضاً لم يكونا أبداً متماثلان فى القوه تماما ، فلابد أن تكون إحداهما أقوى من الأخرى ، ولكن تمثل إحداهما الدوله العالميه والاخري المعارضه اومجرد رد الفعل الذى تخشاه تلك الدوله العالميه . وقد كان ذلك أيضاً فى عصر الحرب البارده ، فلم يكن بمفهوم القوه القوميه الشامله يماثل الإتحاد السوفيتى الولايات المتحده وإن إتفقا تقريباً فى موازين القوه العسكريه . والدليل أن الإتحاد السوفيتى لم يتحمل التصعيد فى المنافسه وإنهار . فالدوله العالميه كمفهوم كانت موجوده ولم تنقضى في

ظل الحرب البارده . والذى حدث أن الإتحاد السوفيتى مثل منافس قوى ومعارض عنيد أرهق الزعيم فتره من الوقت حتى أمكن القضاء عليه نفسه وعادت الأمور الى طبيعتها الأزليه . فالنظام موجود كما هو ولم يتغير ولكن هناك عارض الم به وأمكن القضاء عليه ، وهذا العارض يتكرر كثيراً فى التاريخ .

وكما أن داخل الدوله رئيس واحد يعاونه فى الحكم مؤسسات مختلفه تنفيذيه وتشريعيه قضائية . كما أن الدوله تحصل على الضرائب والموارد العامه اللازمه لإنفاقاتها العامه ، فإن مفهوم الدوله العالميه يحوى نفس الأدوات التى تقوم بعمل مشابه لهذا العمل ، وإن لم تكن ملحوظه للعيان، ففى العصر الحديث قد تمثل الأمم المتحده والمحكمه الدوليه والقرارات الصادره عن المنظمه الدوليه والإقليميه والإتفاقيات ونصوص المعاهدات الجماعيه والثنائيه أوحتى موقف القوى العالميه المعارضه أو ذات الشأن ، كل ذلك قد يمثل تلك الأليات التى تحكم بها الدوله العالميه أو من خلالها وتتصرف وفقاً لها ، وبالطبع هذه الأليات تختلف من حيث الأشكال والأنواع تبعاً للتقدم الحضارى ونوعه فى العصر الذى تتواجد فيه هذه الدوله العالميه فقديماً كانت الدوله العالميه تستخدم قواتها المسلحه فقط واسرى وعبيد الدول الاخرى كجنود فى صفوفها وتحت علمها وأيضاً كانت تستخدم أموالها وأموال الدول الأخرى التى تحتلها لتمويل نفقاتها كدوله عالميه ، مثل ما كانت تقوم به الإمبراطوريات المختلفه بالتاريخ وحتى إمبراطوريه بريطانيا العظمى قريباً. أما حديثاً وفى أزمه الخليج العربيه الثانيه – كصوره واضحه – فقد رأينا شكل حديث جداً من مفهوم الدوله العالميه ، فقد إستخدمت تلك الدوله قوات الدول الأخرى لتنفيذ أهدافها هى (الخاصه والعامه).وكان هذا الإستخدام يبدو وكأنه تم بإراده الطرفين الخالصه . وأيضاً إستخدمت تمويل بقيه الدول للتدخل فى الأزمه وحلها ، وكان يبدو هذا التمويل وقد تم برضاء الطرفين معاً ، ودونما أى ضغط أو إكراه أو سلب كما كان يحدث فى العصور السابقه . لذلك فإن تتبع سيناريو بدايه ونهايه أزمه الخليج العربيه الثانيه يؤكد معطيات ونتائج هذه الفكره ويؤكد انها ستستمر فى ازمات مشابهه ولكن بصوره قد تختلف قليلاً تبعاً لظروف كل عصر وكل أزمه ايضاً .

من غير الضرورى أن تكون الدوله العالمية دوله تعمل وفق القانون والعداله الطبيعيين ، فكما أن رئيس الدوله قد لا يكون عادلاً (فالعداله مفهوم نسبى) فإن الدوله العالميه قد تخضع تصرفاتها وفق أهدافها ومصالحها ، ولكن من المؤكد أنها كلما تقدمت الحضاره ستراعى الى حد كبير الرأى الأخر المتمثل فى الرأى العام العالمى والقوى العالميه الأخرى والمبادىء القانونيه السابقه لإبقاء الكون وحفظه من الفناء ولابقائها هى كدوله عالميه ، او على الأقل ستحاول ذلك .

الدوله التى تتمتع فقط بالقوه الإقتصاديه كاليابان والمانيا وحتى أوربا الموحده لايمكن أن تكون الدوله العالميه ، لأنه لايمكن الإستغناء عن القوه الشامله ككل وبخاصه عنصر القوه العسكريه منها ، فالرجل الغنى لابد له من شخص يحميه أياً كانت مسميات هذه الحمايه ، ولايمكن فرض النظام والقانون والأمن برغيف الخبز فقط ، وبالطبع يفضل أن يكون رجل الامن يتمتع بقوى ذاتيه تمكنه من أدائه لعمله وتقيه شر الإنحراف قدر الإمكان .

ليس معني ذلك أن تتحكم الدوله العالمية فى النظام العالمى وفق مصلحتها الذاتيه فقط ، ولكن الذى يحدث - وتبعاً للتقدم الحضارى السائد فى العصر - أن الدوله العالميه ستحكم بما فيه المصلحه العامه - من وجهه نظرها بالطبع فقط - وإنصياعاً الى رغبات بقيه الدول التى تمثل رؤس النظام ومراكز القوى ، و مستويات الحياه الداخليه فى تلك الدوله العالميه متقاربه الى حد ما مع بقيه مستويات المعيشه في الدول رؤس النظام ، فهي رجل الامن الذى هو عضواً فى المجتمع يمارس إختصاصات سياده كامله على شعبها فوق إقليم معين مثل اى دوله اخرى ولكن ايضاً تتمتع بنفوذ عالمى بهدف عام بخلاف الحكومه العالميه التى هى كيان مستقل عن الدوله ومن المفترض أن يكون فوقها ،ويبغى السياسيون أن تكون الأمم المتحده نواته[1] .

ولقد كانت تمارس هذا الدور - الدوله العالميه - الولايات المتحده فى العصر الحديث على إستحياء ، وبعد وضع معارضه ودور الأمم المتحده فى الإعتبار . أما فى أزمة الخليج العربيه الثانيه فقط ظهرت صورتها وسلطاتها ومفهومها كاملين كدوله عالميه كامله . ويلاحظ أن هذا المفهوم موجود إلا أن الولايات المتحده قد لا تكون معتاده عليه كلياً أو لاترغب فى ممارسته بصوره مطلقه فى هذه الفتره، فقد طبقته بمفهوم علمى فى ازمه الخليج محل البحث وفى ازمه دكتاتور بنما المخلوع ، وتمارسه بإستحياء فى أزمات اخرى مثل الصومال والبوسنه والهرسك ، وكما ان العالم لم يعتاد على وضوح هذه الفكره اولايريد ان يتقبلها بصوره مطلقه ويسلم أموره ومقاليده لدوله واحده . فهو يبحث عن نظام عالمى جديد يفترض فيه او يتمنى منه ان يتحقق له ما يرغب فيه عن طريقه ، وقبل كل شىء استقلاله وسيادته وكرامته ، فهو بهذا يبحث عن نظام مثالى فاضل طبقا لوجهه نظره ،ولكن من الثابت أن مفهوم الدوله العالميه مفهوم قديم قدم البشريه، وهو الأصل ولا فكاك منه ، إلا انه قد يتطور حديثاً الى صوره اكثر عدلاً وديمقراطيه وإنسانيه أو الى صوره الدوله الواحده .

. من الطبيعى أن تختلف طبيعه وظائف الدوله العالميه تبعاً لمدى تقدم وإنتشار الحضاره والعصر المتواجده فيه ، فمن المؤكد أن وظائف الدوله الرومانيه كدوله عالميه إختلفت عن وظائف الولايات المتحده الان . وايضا تختلف تبعاً لمدى اعتماد هذه الدوله على أياً من عناصر القوه الشامله وعدد العناصر المتوافره فيها ، فإعتماد الدوله على القوه العسكريه فقط يؤدى الى إختلاف وظائفها عن الدوله التى تعتمد على جميع عناصر القوه الشامله ، وايضا تبعا لمدى تفاعل هذه العناصر داخل الدوله ونسبه التوليفه المكونه لهذا التفاعل . ومن الطبيعى انه كلما كان اعتماد هذه الدوله علي جميع العناصر كلما كان افضل ، وكلما كان تفاعلهم بتجانس تام كلما كان افضل ايضاً . مع التسليم بأن القوه العسكريه هى الاكثر ظهوراً وتأثيراً الا انها لكى تستمر لابد من ان تدعم ببقيه عناصر القوه الشامله الاخرى ، ولعل هذا هو اهم اسباب إنهيار الإتحاد السوفيتى .

إن فكره الدوله العالميه حقيقه وايضا موجوده وليست من صنع أحد . وهى موجوده برضانا أوبغيره ، لذلك يجب ان نعترف بها وندعمها ونعمل على توجيهها الوجهه التى تحقق الخير للبشريه ، وعلي العموم ان وجود الدوله العالميه كفكره ومبدأ افضل بكثير من عدم وجودها ، ولا يمكن ان يستعاض عنها بالأمم المتحده ، ففكره الدوله العالميه طبيعيه واقرب الى الطبيعه البشريه ، وهى لاتقوم بدور رجل البوليس بالضبط حيث تتدخل فى كل النزاعات والازمات الصغيره والكبيره لتحقيق اهدف ومبادىء ساميه ، ولكنها تتدخل فقط فى الازمات التى تهدد النظام الاساسى والهام منها فقط وايضا التى تدعى للتدخل فيها من اطرافها وايضا طبقا لوجهه نظر النظام السياسى وطبيعته الموجود بالدوله العالميه ذاتها وميولها وإهتماماتها ، وبالطبع وجود مصلحتها الذاتيه في هذا التدخل . وقد تكون هذه المصلحه ادبيه او معنويه مثل البقاء بهذه الصفه والقدرة على التصرف فى الازمات ، ولعل هذا هو ماإنتفى فى أزمه الصومال أو البوسنه والهرسك .

لقد مارست أمريكا هذا الدور فى أزمه الخليج ، ولكن قد يحمل الأجل القريب انباء تغيير فى إسم الدوله القائمه بهذا الدور من الولايات المتحده الى اى دوله اخرى تتوافر فيها نفس الشروط والمواصفات وتقوم بدور مشابهه . ولعل بوادر هذا التغيير ما نراه من إخفاق الولايات المتحده فى التعامل مع ازمه الصومال والبوسنه والهرسك رغم اصرارها على ممارسه هذا الدور مع ليبيا .

(1) أنظر فى الحكومة العالمية :

د بطرس بطرس غالى – الحكومة العالمية – كتاب أكتوبر – دار المعارف – 1992

ثانيا: التوصيات

1- ضروره وجود لجنه دائمه لاداره الازمات التى يتعرض لها النظام بإختلاف انواعها سواء أكانت ازمات داخليه او خارجيه . سواء أكانت تحت اسم مجلس الوزراء المصغر او حكومه اداره الازمات اولجنه اداره الازمات او مجلس الدفاع القومى ... الخ . على ان تتوافر فى اعضاء هذه اللجنه مواصفات موضوعيه وشخصيه من حيث دراستهم لمفاهيم ونماذج اداره الازمات بالاضافه الي توافر الادوات والامكانات والمعلومات والاجهزه والاتصالات التي تمكنهم من التصدي للازمات ومواجهتها .

2- يجب الاهتمام بإستكشاف الازمات السرطانيه وتنقيتها من الشوائب ودراستها ومحاوله الوقوف علي اسبابها وحصار تداعياتها قدر الإمكان او التدخل ان امكن في تشكيل اثارها بهدف توجيهها نحو الاقلال من الاثار السيئه وزياده الاثار الحميده .

3- الإنتماء الدينى الإسلامى حقيقه واقعه موجوده ومنتشره ومؤثره فى الشخصيه العربيه الى حد كبير ، ولأن الاعتراف بهذه الحقيقه ومحاوله التدخل لتنقيتها عن الاثار الضاره والتطرف والاختراق الخارجي لتحقيق اهداف غيرا سلاميه او عربيه مع ضروره الربط بين هذا التيار وطرق ومناهج التقدم العلمى اللذان لا يتعارضان ابداً .

4- يجب العمل على إتخاذ السياسات والاستراتيجيات التى تدعم مفهوم القوميه العربيه لانه حقيقه ومطلب جماهيرى عربى جارف ، وهو غالب فى النهايه لا محاله ، ويجب التعجيل به من اقصر طريق واسلم هدف .

5- يجب دراسه عوامل واسباب ظهور ونجاح النظام الإقليمى العربى ليكون بذاته مانعاً لعدم تكرار مثل هذه الازمات او العمل على حلها عند ظهورها .

6- يجب الإهتمام بقيم ومفاهيم الديمقراطيه لغرسها في النفوس وتطبيقها من خلال مؤسسات ونظم الحكم العربيه لما يمثله ذلك من ضمان اكيد لتقدم تلك الشعوب ومنع حدوث الازمات .

7- يجب العمل على سرعه القضاء على الاثار السلبيه والسيئه لازمه الخليج العربيه مثل التواجد العسكرى السياسى الاجنبى بالمنطقه ، مع وضع نظام امن عربى قادر وكفيل بمنع تكرار الازمه مره اخرى .

8- يجب العمل على حل المشاكل والازمات الاقليميه المتجذره بالمنطقه لانهنا السبب الكافى دائماً لتوتر المنطقه وتفاقم الازمات مثل ازمه الخليج .

9- يجب الإهتمام بتدعيم الروابط السياسيه والاقتصاديه بين الدول العربيه ودول

المجموعه الاوربيه واليابان نظراً للأهميه القصوى التى تلعبها هذه الدول وستلعبها فى المستقبل القريب في السياسه العالميه ، وان لم تكن سياسه فاعله الا انها سياسه مؤثره جداً وخاصه وان اى ازمه بالمنطقه لا بد وان تهدد مصالح تلك المجموعات .

10- الدوله العالميه حقيقه وواقع موجود يجب الإعتراف به والتسليم بوجوده ، وهذا من شانه ان يؤدى الى فهم حقيقته وإتخاذ السياسات والسبل التى تكفل الاستفاده من هذه الظاهره بما يحقق اهداف القوميه العربيه وعدم التعارض معها .

11- الكيان الإسرائيلى كيان غير طبيعى فى المنطقه فهو عاجلاً او آجلاً مصيره الى ان يلفظ اما ذاتيآ او بفعل خارج عنه ، لذا لا يجب التعويل كثيراً على اتخاذ اى اجراء من شانه إحداث غير ذلك .

رقم الايداع بدار الكتب

٥٠٠٢٠٤/ ١٩٩٥م
I.S.B.N.
977-04-1339-9

بمطبعة الاخوة الأشقاء
لطباعة الأوفست والتجليد
وتصوير الرسائل العلمية

الحاج / أحمد زكى

٢٦ ش عبد الله حافظ متفرع من ش
نادى شباب الأسيوية برس طبـل
☎ ٢٥٩٧٢٢١

هذا الكتاب ..

قامت الدنيا !!! كتم العالم أنفاسه !!! فقد دارت عجلة التاريخ بمعدل أسرع حينما غزت قوات العراق الكويت صباح يوم الثانى من أغسطس ١٩٨٩ ، وأعلنت أنها المحافظة التاسعة عشر بين محافظات جمهورية العراق ... فهل كان ذاك التاريخ هو بداية الأزمة فعلا ..؟ ولماذا ؟

وحينها هاجمت جيوش ثمانية وعشرون دولة قوات العراق الكويت المحتلة لتحريرها صباح يوم ١٧ يناير سنة ١٩٩٠ ...

هل كان ذاك التاريخ أيضا هو بداية حل الأزمة ؟ ولماذا؟ وحين عاد حاكم الكويت إلى عرشه .. هل انتهت الأزمة بالفعل بكل تداعياتها ؟ ألن تتكرر مستقبلا؟ وما هو المناخ الإقليمى والعالمى الذى انبرت من خلاله الأزمة. ؟

لقد أثيرت الأزمة سياسيا واقتصاديا ثم عسكريا بين الغراق والكويت .. فهل اقتصرت تداعياتها ثم آثارها السياسية والإقتصادية والعسكرية أيضا عليهما ؟ وهل انتهت تلك الآثار بتمام تحرير الكويت؟ وما هو مفهوم الأزمة السياسية السرطانية إذن؟ وماهى دلالات ومفاهيم نظرية الدولة العالمية ؟ وماهى العلاقة بين أزمة إحتلال العراق للكويت والنظام العالمى الجديد البازغ للوجود الآن؟ وماالعلاقة بين تلك الأزمة وأزمة الشرق الأوسط والترتيبات السياسية واتفاقيات الصلح الثنائية التى نراها ماثلة الآن بين دول الجوار العربية لإسرائيل فرادى معها؟ وماالعلاقة بينها أيضا والسوق الشرق أوسطية؟ وهل سيكتب لتلك الإتفاقيات وهذه السوق النجاح المستقبلى

إنها أسئلة كثيرة ناقشها المؤلف وسنجد إجاباتها من خلال صفحات هذا المؤلف، الذى يعد إضافة لها أهميتها للمكتبة العربية تغنى كثيرا عن الغرق فى بحار التساؤلات وتعيننا على سبر أغوار المستقبل السياسى للإقليم والعالم

الناشر